

٢٠٨

تاريخ المصريين

# الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢

أ.د/عبد العظيم رمضان

القاهرة

٢٠٨

تاريخ المصريين

---

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار



# الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب  
٢٠٠١



## تقديم

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

لذلك عندما قدم لى اللواء أركان حرب كمال عامر رسالته القيمة عن «الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط، والذى حصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رحبت بنشر هذه الرسالة فى سلسلة «تاريخ المصريين» لتنوير قراء هذه السلسلة والقراء العرب فى كل مكان بحرب غير مسبقة فى تاريخ الأمة العربية، ونتائجها وآثارها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

والدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا ح استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التي شاركت فيه القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التار العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

والكتاب ينقسم إلى قسمى: القسم الأول ويتضمن الدراسة التاريخ والقسم الثانى ويتضمن الوثائق التاريخية، وهى ذات أهمية قص للباحثين فى التاريخ.

ونظرا لضخامة حجم هذا العمل العلمى، فقد رأيت نشره فى جز: وفقا للتقسيم الموضوعى سالف الذكر، ولسرعة النشر فقد رأيت أن ج الكتاب ومراجعته بواسطة المصححين وتصويب أخطائه، سوف يسته وقتا طويلا قد يصل إلى قرابة العام، لذلك رأيت تصويره لملافاة أية أخ قد تظهر بعد التصحيح. وحفاظا على صورته الأصلية. ولكن ذلك إلى صغر كلمات الكتاب بدرجة قد تضايق بعض القراء. وهو ما نه عنه، وعدا بطبعة أخرى بخط أكبر عند نفاذ نسخ هذه الطبعة، وإن ك هذه الطبعة فى كل الأحوال ستكون هى الأصل الذى قدمه المؤلف.

وأملى أن يسد هذا الكتاب ركنا مهما فى المكتبة العربية العسكرية، يجد صداه الذى يستحقه فى تحليلات المؤرخين والسياسين والعسكريين.

والله الموفق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا  
وَلَا رَهَقًا "

(آية ١٣ سورة الحن)

صدق الله العظيم



## إهداء

الى . . اعلی اسم فی الوجود . . الى مصر العظيمة . . ام الدنيا . . قلب الامة العربية . . ام  
الحضارة . . وعبق التاريخ . . الى مصر العروبة والاسلام .

الى . . الى ابن مصر البار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية . . القائد الاعلى للقوات المسلحة  
والذى يجاهد باخلاصه وجهده ومثابرته وتفانيه وعرويته ليملى ويعظم لمصر والامة العربية هبتها  
وتضامنها ومكانتها وامنها القومى .

الى . . قواتنا المسلحة العظيمة درع مصر وسيفها وعزها ومجدها .

الى . . قادتى واساتذتى الافاضل الذين اعطونى من وقتهم وفكرهم وعلمهم وخبرتهم الكثير .

الى . . شهداء مصر الذين قدموا ارواحهم فداءا للذود عن ثرى الوطن تحقيقا لامن مصر والامة العربية

الى . . كل القيادات الوطنية المخلصة والزعماء الاوفياء للامة العربية والاسلامية الذين يسهرون  
ويحرصون على أمنها وسلامتها وتضامنها .

الى . . زملائى واصدقائى المخلصين الذين عاونونى فى الدراسة وعمل البحث والذين سبقونى فى مجال  
البحث العميق الجاد والمهادف فى سبيل رفعة وتطوير قواتنا المسلحة .

الى . . الانسان المصرى العظيم . . ابن السلام والحضارة . . ومشعها بقرته وعزيمته وفكره وتصميمه

اهدى هذا الجهد المتواضع





## شكر وتقدير

شكرا لله العلى القدير :

الذى اكرمى بفضلته ووفيقى بتوفيقه فى اعداد هذه الرسالة بالصورة التى إنتهت اليها .

شكر وتقدير وعرفان : الى السيد المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربى والسيد الفريق مجدى حتاتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد الفريق صلاح حلى قائد القوات المصرية خلال حرب الخليج وقادتى وزملائى فى القوات المسلحة المصرية اسرى الكبرية التى تعلمت فى رحابها وتعلمت على يد قادتها . . وصقلت خبرتى فى تشكيلاتها .

شكر وتقدير وامتنان الى : الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية .

واللواء أ.ح دكتور زكريا حسين احمد رئيس هيئة البحوث ومدير اكااديمية ناصر العسكرية العليا الاسبق للمعاونة الصادقة والجهد المخلص والتوجيه الثمر .

شكر وتقدير : الى مدير هيئة تدريس اكااديمية ناصر العسكرية العليا على كل ما قدموه من معاونة صادقة .

شكر وتقدير وامتنان الى : اصدقائى الاوفياء وزملائى المخلصين الذين غاونونى بكل الحسب والاخلاص فى اعداد ومراجعة واخراج الرسالة .

شكر وتقدير وعرفان الى : والدى الكرام الذين ثلت برضاهم ودعواتهم كل الخير والى اسرتى الصغيرة التى تحملت بصبر جهد دراسى وخدمى وحياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (٨٨)

( آية ٨٨ سورة مرد )

صدق الله العظيم



## تقديم

### ١- أهمية الموضوع :

أ - لا شك أن أزمة الخليج ( اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ) قد هزت وجدان العالم كله ، وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية ، وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد ، نحو واقع جديد هو انعكاس لطروفي وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة ، ولا سيما أنها جاءت ضمن أحداث الشرق الأوسط ، الذي يمثل موقع الصدارة في هذه المرحلة ، فهو المسرح الذي يكاد يفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر ، على مدى أكثر من نصف قرن ، فازمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح ، حيث أقدم العراق على عملية غزو للدولة الكويت ، فأحدث بذلك انتهاكا لشريعة النظام الدولي ، وتصعدا في هيكل البيت الاقليمي، وتهديدا مباشرا للأمن القومي المصري والعربي .

ب - ولقد أثرت عمليات الخليج بشكل رئيسي على النظام العربي بما فيه دور جامعة الدول العربية ، وتعطيل مؤسساتها ، كما صاحبها غياب معاهدة الدفاع المشترك ، ونتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي ، بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ، ومواجهة الأخطار والتحديات ، وجبر قوات أجنبية الى مسرح العمليات العربي ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، وهذه الدعائم التي هدمها ، تتمثل في المقلات التالية (أن التضامن العربي عصى على النزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها ، وأكثر رسوخا ، وأن الخلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، وأن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق ، وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة ، أمر لا يرد في حسان أحد ) (١) .

ج - كما كان لأزمة الخليج ، وما سبقها من أحداث ومتغيرات على المستوى الاقليمي ، والدولي ، وما صاحبها من حشد لقوات العديد من دول العالم ، وما استحوذته من اهتمام معظم دول العالم بأسره ، على مختلف توجهاتها ، وما صاحبها من ردود فعل واجراءات على المستوى الاقليمي والدولي ، وما أتاحتها من استخدام العديد من الوسائل والقوى والأسلحة والمقائد المختلفة ، وما أفرزته من خبرات ونتائج وانعكاسات لها تأثيرها المباشر على الأمن القومي العربي والأمن الاقليمي للشرق الأوسط ، إضافة الى تأثيرها على النظام العالمي ، وما لذلك من اتصال ولبق بالأمن القومي المصري والعربي ومساراته المقبلة .

كل ذلك يعظم تأثير الحدث ويدعو الى سرعة استيعاب المتغيرات / المؤثرات المحيطة به مع تحليل الانعكاسات التي ترتبت عليه والقاء الضوء عليها ، مع استقراء تلك الانعكاسات على الشرق الأوسط بصفة عامة ، والأمن القومي المصري والعربي بصفة خاصة ، في إطار المتغيرات الاقليمية والعالمية والنظام العالمي الجديد .

(١) مصر جاء في سياق كلمة الأمين العام للجامعة العربية ، خلال أعمال المؤتمر الدول الثان الذي نظمه مركز الدراسات العربية في القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧/١/١٩٩٤

- ب -

د - بالإضافة الى أن الدور العربي في الأزمة ، جاء انعكاسا لحالة الضعف والتمزق التي أصابت الأمة العربية ، في ذلك الوقت والتي تستدعي منا الدراسة المتعمقة ، وصولا الى دعائم تقوية النظام العربي والتضامن العربي ، وعلى رأسه جامعة الدول العربية حتى تنطلق الأمة العربية ، بما تتخلده من اجراءات ، صوب آفاق المستقبل ، محققة تماسكها وتضامنها وأمنها القومي ، وبما يعكس على تحقيق بنية الردع العربي المنشود .

هـ - كما أن دور مصر البارز في جميع مراحل الأزمة ، سواء على المستوى السياسي / السياسي ، والعسكري / العسكري ، وسواء في مراحل الأزمة الأولية بهدف الاحتواء ، أو في مراحل تطورها بحثا عن حل لها ، وصولا لمرحلة الدعم بالقوات المسلحة لدعم الدفاع عن الدول المهددة بالمنطقة ، أو مرحلة حشد القوات المصرية والتحالف / ثم أخيرا مرحلة المواجهة العسكرية لتحرير الكويت ، في اطار الشرعية الدولية ، بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، يجعل دورها محوريا ذو تأثير رئيسي ، جدير بالبحث والتسجيل ، واستقراء مجرياته واثارة مخرجاته ، بما يدعم الرؤية الواضحة لتحقيق الأمن القومي المصري والحفاظ عليه .

٢- ومن هنا كان اختيارنا لموضوع الرسالة عن الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على لشرق الأوسط هدف عرض دراسة تحليلية لأحداث أزمة الخليج الثانية والدور المصري والعربي خلال عمليات الخليج سياسياً وعسكرياً ، وتأثيرها وانعكاساتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط . . . ومقترحات تمية التضامن العربي ، والحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي .

٣- وقد تم تناول موضوع عمليات الخليج في دراسات متعددة من زوايا مختلفة تغطي بعض جوانبها سواء السياسة - العسكرية - الاقتصادية ، كما تناولها العديد من الكتاب والخللون السياسيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط . . . وعقدت العديد من الندوات العلمية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي .

ولا شك أن تناول موضوعنا بالتركيز على الدور المصري والعربي في هذه العمليات وانعكاسه على الشرق الأوسط سوف يلقى الضوء على زوايا أخرى منها نحن في حاجة إليها ،

٤ - الاعتبارات التي روعيت عند اختيار الموضوع والجديد فيه :-  
أ - تعتبر عمليات الخليج ، وما صاحبها من آثار . . . اجراء غير مسبوق ، في تاريخ الأمة العربية ، يستحق الدراسة والتحليل وصولا الى أسبابه ، ونتائجه وآثاره على منطقة الشرق الأوسط .

ب - جاء الغزو العراقي للكويت ، نتيجة مجموعة من المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية ، بالإضافة الى البيئة العربية ، والاقليمية والدولية المحيطة ، والتي أثرت وتأثرت بهذه الأحداث ولها تأثيرها المباشر على الأمن القومي المصري والعربي ، بأبعاده الشاملة وبحليلها ودراستها يمكن استخلاص عوامل ودعائم الحفاظ عليه .

ج - تحليل الدور العسكري المصري والعربي المشارك ضمن قوات الائتلاف الدولي ، سواء في ادارة الأزمة أو في تسقيت وتنفيذ اجراءات التحضير والتنظيم وادارة كلا من العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " و " عاصفة الصحراء " والخروج باللورس المسفدة ، التي تعكس على الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه

د - كما بعد العدوان العراقي على الكويت ، بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نكسة عربية كبيرة ، بعد أن تحقق في ذلك الوقت قسراً من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية . . . ونمو صيغ التعاون العربي على أسس واقعية ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في حينه ، ميلادا جديدا للروح العربية وقواها الفاعلة ، وكان المناخ مهيأ لمزيد من التقارب والتضامن العربي ، المبني على المصالح العربية المشتركة . . . وجاء

## ج -

العدوان ليعيد الأمور العربية الى مناخ أسوأ مما كانت عليه ، تكشف عن عمق التناقضات بين الدول العربية ، واتساع مدى وطبيعة الاختلافات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو ما يتطلب دراسة هذه الأبعاد ، وصولاً الى أنسب الصيغ المقترحة لبناء التضامن العربي ، والأمن القومي العربي والمصري ، والحفاظ عليه .

### ٤ - منهج البحث :-

إن منهج البحث الذي اتخذه يقوم على الدعائم الآتية :-

- أ - اتساع نطاق البحث ، فبالرغم أن الحدث تم في عام ١٩٩٠ إلا أن مؤثراته تمتد حتى الآن ، سواء اقليمياً أو عالمياً ، لذلك تطلب البحث دراسة كل ما يتصل بالموضوع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي
- ب - تشعب وتعدد العوامل والمحددات ، والأطراف المخطط بموضوع البحث ، سواء محلياً / إقليمياً / عالمياً ، لذلك فقد تم المزج في استخدام المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ، وبين الدراسة التحليلية المقارنة للعوامل والاعتبارات ، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية وصولاً للانعكاسات والتأثيرات الحالية ، على الشرق الأوسط وآفاق المستقبل
- ج - وقد كان لعناش الباحث مع أحداث الأزمة منذ بدايتها ، سواء في مرحلة التخطيط أو التنسيق أو حشد القوات أو التنظيم والإدارة ، لكلاً من عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء ، واحتكاكه بالحدث الفعلي حتى عودة القوات ، أثره في إضفاء المنهج الواقعي على مشتملات البحث (١) .

### د - ولقد اتبعت عدة مناهج بحثية ليتحقق الهدف من الرسالة شملت الآتي :-

- (١) **المنهج التاريخي** حيث تم توثيق دقيق للأحداث سواء قبل أو أثناء أو بعد عمليات الخليج .
- (٢) **المنهج الوصفي** وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التي بدأت بها العمليات العسكرية في الخليج وتساعدنا مروراً بالصراعات المسلحة التي شغلها وانتهت بالانعكاسات والتأثيرات السياسية والعسكرية والاقتصادية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .
- (٣) **المنهج الاستقرائي** للأحداث والطاغات من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للحقائق والمعلومات والبيانات والأحداث الرئيسية والخروج منها بالدروس والخبرات والنتائج المستفادة والمكتسبة.
- ٥ - **وقد تم تناول موضوع الرسالة :-** بشكل متدرج ومتكامل من خلال مقدمة وأربعة أبواب رئيسية كلا منها في فصلين وخلاصة عامة وتوصيات .

### أ - شمل الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج .

- ويشمل دراسة توثيقية للعمليات العسكرية في الخليج ، سواء الحرب العراقية / الإيرانية أو عملية الفزو العراقي للكويت ، مع تنظيم وإدارة العملية الذلابة الاستراتيجية "درع الصحراء" متضمناً الخلفية التاريخية ، ومواقف القوى العربية والإقليمية ، والقوى العظمى .

(١) شارك الباحث في مرحلة التخطيط والتنسيق الأساسية لوضع أسس المشاركة المصرية منذ بداية الأزمة .

شارك الباحث ، كوكيلاً لجموعة التخطيط والتنسيق التي دُعيت ضمن قيادة القوات المشتركة وسرح العمليات بالرياض، حيث شارك ضمن مجموعة التخطيط المشتركة في تخطيط عمليتي "درع الصحراء" وعاصفة الصحراء ، ثم عُين رئيساً لأركان القوات المصرية عندما شكلت قيادة تمويها لها ، حيث شارك في كل مراحل تنظيم وتسيير وإدارة عملية "عاصفة الصحراء" ثم كُلِّف بقيادة القوات عقب العمليات للسيطرة على إعادة القوات المصرية إلى أرض الوطن ، حيث عادت بسلامة الله ، وكُلِّف بتقديسها إلى السيد / رئيس الجمهورية خلال تعلقه لها وتكريها ، وكان حراً له أن يُكرم بجمعه وسام النجدة العسكرية من الرئيس مبارك ووسام الملك عبد العزيز وتوسط الحركة من المملكة العربية السعودية ووسام تحرير الكويت من دولة الكويت .

- وقد شمل الفصل الأول دراسة توثيقية للغزو العراقي للكويت .
- وقد شمل الفصل الثاني ، مواجهة الغزو العراقي للكويت .

#### ب - كما شمل الباب الثاني: الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

وقد تضمن الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج مع ايضاح المواقف التفصيلية للدول العربية والاقليمية والعالمية المؤثرة في الأزمة .

- وقد شمل الفصل الثالث الدور السياسي المصري في عمليات الخليج .
- وقد شمل الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج .

#### ج - كما شمل الباب الثالث : الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

- وقد شمل الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج .
- كما شمل الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج .

#### د - كما شمل الباب الرابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

- وقد شمل الفصل السابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .
- وقد شمل الفصل الثامن : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط .
- ويضمن التأثيرات على الأمن القومي العربي ، مركزاً على قضية النظام العربي ، وقضية السلام بالشرق الأوسط ، واختلال العوازن الاستراتيجي في المنطقة .
- وينتهي أبواب الرسالة بخلاصة عامة وتوصيات تتضمن العديد من التوصيات التي تتصل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والنظام العربي ، ومستقبل السلام ، وتوازن القوى ، والخيارات العربية والمصرية المتاحة لمواجهة التحلل في العوازنات العسكرية في المنطقة ، وكذا الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه .

#### ٦ - وانقد وجهتي النظر من المصاعب أوضح أبرزها :-

- أ - تشابه الأزمة وتعدد جوانبها وارتباطها بالبيئة المحلية / العربية / الاقليمية / الدولية وما يجمعه من اتساع نطاق البحث والدراسة .
- ب - كان تفجر الأزمة مواكباً للمتغيرات في النظام العالمي وانعكاس ذلك على الادارة الدولية لها بما يؤثر على جوانب البحث المختلفة .
- ج - امتداد الأزمة وتأثيراتها المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة على المنطقة، مع التطور السريع لأحداثها الذي يتطلب المتابعة الدائمة لأحداثها بما يستكمل جوانب الموضوع .

- - -

د - أن تعدد الأطراف المعنية بالأزمة وارتباطها بالموقف العربي والاقليمي والعالمي وتطوره الدائم يلقي عبئاً على متابعة جوانبها المختلفة تحقيقاً لأهداف الرسالة .

هـ - كما أن اقتناص الوقت اللازم لانجاز أبواب الرسالة وفصولها كان فضلاً كبيراً من الله وخاصة بجانب المهام المختلفة التي واجهناها .

و بعد . . فان التصدى لمثل هذا البحث ، هو أمر نحن في أمس الحاجة اليه لأهميته وتأثيره الواسع ، وحيويته ، التي تجعله جديراً بالمحاولة ، لاضافة لبنة مخلصه الى الأمن القومي العربي والمصري ، الذي نرجو الله تعالى أن يرعاه ويحفظه . .

ولا شك أن فضل الله تعالى والمعاونات المخلصة القيمة التي قدمتها لي قواتنا المسلحة العظيمة وقادتي العظام ومشرفي الأولياء وزملائي المخلصين في كل موقع ومكان ، كانت عظيمة الأثر في انجاز هذه الرسالة بالشكل الذي انتهت اليه . .

ولق الله الوطن ورعاه وحقق على الخير خطى رجاله . .

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

( آية ١٠٥ سورة التوبة )

صدق الله العظيم .

الباحث

نواع أ.ج.م / كمال أحمد عامر





## الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج

### عام ١٠ . جذور الصراع وتطورات الأزمة سياسياً :

- لاشك أن عملية الغزو العراقي للدولة الكويت ، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما جاءت كامتداد لجذور عميقة من الصراع والخلافات بين الطرفين العراقي والكويتي ، أخذت تتصاعد تدريجياً وجرروا الوقت إلى أن تفجرت الأزمة في هذا التاريخ ، وقد تكون ظروف العراق السياسية والعسكرية خلال فترة صراعه العسكري مع إيران سبباً في تأجيل تفجير الموقف .

ومن المعروف أن أسرة الصباح الكويتية تتولى مسؤولية الحكم والسيادة في الكويت منذ القرن الثامن عشر وبالتحديد منذ عام ١٧٣٧ حيث كانت تقوم بمهام الدفاع عن الأراضي الكويتية من الهجمات المتكررة القادمة من بلاد الفرس على الساحل الغربي للخليج .

وقد كانت الكويت إمارة خاضعة للحماية والوصاية الأجنبية العثمانية ثم البريطانية كسائر بلاد منطقة الخليج ، والأطماع العراقية في الكويت تعود إلى طبيعة العلاقات الإدارية التي كانت تربط تلك الإمارة بولاية البصرة خلال فترات الاحتلال العثماني .

وفي عام ١٩٥٨ حصل العراق على استقلاله من الحماية البريطانية بينما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ وذلك من خلال اتفاقيات منفصلة لكل منهما عن الأخرى مع السلطات البريطانية .

استمر العراق منذ هذا التاريخ في ادعاءاته بحقوقه في الأراضي الكويتية حتى بعد إعلان استقلال كل منهما عن بريطانيا بالورغم من الضمان كلا الدولتين إلى المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منفصل وأصبحت تلك القضية (حقوق العراق في الكويت ) تثار من فترة لآخرى طبقاً لطبيعة ومسار ومستوى العلاقات بين البلدين .

وقد كانت أولى الإجراءات العراقية الفعلية لتنفيذ نواياها ضد الكويت في عام ١٩٦٥ وخلال فترة حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم حيث قامت العراق باحتلال الجزء الشمالي من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية إلا أنه بمجهود الجامعة العربية في هذا التوقيت امكن احتواء الأزمة بالنسحاب القوات العراقية من الكويت مع الاتفاق على إعادة رسم الحدود بين البلدين من جديد وهو الأمر الذي لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق نهائي كنتيجة لعدم موافقة العراق على المقترحات الكويتية .

وفي عام ١٩٧٩ تولى السلطة في العراق الرئيس صدام حسين في أعقاب انقلاب سلمى ضد الرئيس حسن البكر حيث كان الرئيس صدام حسين يشغل في ذلك الوقت نائب الرئيس العراقي وفي إطار النزاعات الأيديولوجية التوسعية لحزب البعث الحاكم شن العراق الحرب على جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٨٠ وهي مازالت في المهد وذلك وفقاً لقواعد وحسابات خاطئة لمهادى إلى امتداد الحرب لأكثر من ثمان سنوات .

ولقد انتهت الحرب دون حسم واضح لأي منهما ولكل طرف بعض الأوراق في يده (أراضى - أسرى - ...) وما تسبب عنها من تأصيل للعدا بين البلدين خاصة على المستوى القومي وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي ترتبت على هذه الحرب على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

وكان للحرب العراقية - الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين لكل منهما كان مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين ورغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت حيادهما في ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما كان موقفهما متذبذباً بين هذا الطرف أو ذلك .

وبات واضحاً أن ذلك كان في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قوتهما سواء العسكرية أو الاقتصادية .

- كما أثرت الحرب العراقية - الإيرانية على صعيد القوى الإقليمية حيث انقسمت مواقف الدول العربية وتأثرت علاقاتها تأثراً سلبياً وانعكست مصالح الدول المعنية على هذه العلاقات ،
- في الوقت نفسه انعكست آثار هذه الحرب على دول الخليج وبالدرجة الأولى السنة دول المطلة على ساحل الخليج العربي ، كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية كما كانت السعودية والكويت أكبر تمويلين للعرب سواء على سبيل الإقراض أو هبة كما استمرت العراق في طلب الدعم من هذه الدول بحجة أنها في تلك الحرب تمسحى البوا الشرقية للوطن العربي ،
- وكانت أبرز نتائج هذه الحرب هو الاستنزاف للأرصدة والموارد العربية ، فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في سبتمبر وكان احتياطي النقد لبلاده ٣٥ مليار دولار تم استنزافها في ٣٦ شهراً الأولى ، كما بلغ الانفاق العسكري للعراق ٨٠ مليار دولار معظمها للسعودية والكويت ، بالإضافة الى حوالي عشرين مليار دولار للمصارف والهيئات الخارجية وهذه خاصة اليابان - كما ان الدين المدين لفرنسا بلغ ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ مليار دولار وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، ويتضح من تحليل هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته صدام حسين ببدء الحرب مع إيران قد كلف بلاده ح أغسطس ١٩٨٨ ما يساوي ٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي كما كلف إيران على التوالي ما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار أمريكي أيضاً وأن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألف وسبعة وستون مليار دولار أمريكي أي ١٠ آلاف آخرين مع تدمير هائل للبنية الأساسية للدولتين ... مما ألحق الحرب بالعراق على حالة الإفلاس وكان صدام حس نفسه على حالة السقوط<sup>(١)</sup> ،
- ولقد وظف العراق كافة جهوده لإبراز معاركه مع إيران خلال فترة وقف إطلاق النار على كونهما انتصار في الحرب مع حشد الأجهزة الإعلامية والسياسية من أجل تدعيم هذا الخط ،
- ولقد جسد هذا الانتصار ( المزعوم ) آمال حزب البعث وبصفة خاصة طموحات الرئيس صدام حسين الشخصية الذي بسد استثمار ما تربى على تلك الحرب من نتائج (دعم عربي وخليجي - تأييد شعبي وعربي وفلسطيني مطلق - ترسانة أسلحة ضخمة لي وضع مخطط استراتيجي يتيح له امتلاك أدوات الردع والقصدرة العسكرية المناسبة التي تمكنه من تحقيق كامل أهدافه في المنطقة العربية ومنها (الاستيلاء على الكويت ) على مراحل زمنية وفقاً لاستراتيجية تعتمد في عناصرها على استثمار بناء وتطوير القوات المسلحة كما وكيفا وفي هذا الإطار تمكن من الحصول على أسلحة من الشرق ومن الغرب على حد سواء ،
- الاهتمام بتوفير الأسلحة فوق التقليدية ووسائل حملها المختلفة مع تطوير قدراته الكيميائية بشكل خاص ،
- محاولة إعادة بناء وتطوير القدرة الذرية ،
- توسيع قاعدة الصناعات العسكرية تحسباً لأي مقاطعة مستقبلية ولتحقيق اكتفاء ذاتي لتلبية احتياجات قواته المسلحة ،
- وسوف نتناول الباب في فصلين ، نشير في الفصل الأول منه الى الغزو العراقي للكويت ، حيث نتناول "الحرب العراقية - الأير وتنازلها وأثرها في غزو الكويت " و"الغزو العراقي للكويت" ثم نتناول الفصل الثاني "مواجهة الغزو العراقي للكويت" في ثنا منطقي حيث يشمل "عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي" "درع الصحراء" ثم تحطيط وإدارة العملية الدفاع الاستراتيجية " درع الصحراء " ،

<sup>(١)</sup> محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرقام القوة والنصر - إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - عام ١٩٩٢

# الفصل الأول الغزو العراقي للكويت



## الفصل الأول : الغزو العراقي للكويت

### الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت

#### عام : أبعاد الصراع بين إيران والعراق :-

اتسم الصراع بين العراق وإيران بجلوره العميقة وبتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية أو المشاكل المذهبية والعقائدية الموهلة في التاريخ أو المشاكل القومية القديمة ، إضافة الى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج ، هذا الى جانب مواقف القوتين العظيمين ودورها في اشغال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع ارتباطا بمصالحهما في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

● وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك بإقليم " عربستان " على أراضٍ عربية منذ أكثر من قرنين من الزمان ، حيث كانت تسكنها قبائل عربية أعلنت لها حكومة في " الحجرة " ، في الوقت الذي لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، وأن الشاه "رضا بهلوي" قام بالسيطرة على هذا الإقليم بالقوة وصبغه بالصبغة الفارسية، هذا إضافة الى أن العائدات البترولية لذلك الإقليم وصلت الى ٢٨ مليار دولار سنوياً منذ زاد من أهميته .

ولم يكن عامل الوقت في صالح العراق حيث استمر الإقليم لأكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية ، إضافة الى توقيع الدولتين لاتفاقية أرخروم الثانية عام ١٨٤٧ ، والتي تمت صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق ، والتي أعطيت إيران بموجبها مدينتي عبادان والحجرمة والصفحة الشرقية لشط العرب " أي إقليم عربستان تقريبا " ، كما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بواسطة كل من مصر والجزائر والأردن وفرنسا ، والتي حددت أن يمر خط الحدود في منتصف شط العرب ، الأمر الذي لم توافق عليه العراق حيث أن ذلك لا يوفر لها شواطئ على الخليج العربي سوى أربعين كيلو متراً .

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث " طب الكبرى والصغرى وأبو موسى " رغم أنها جزر عربية كما أثبت التاريخ قد اعتبره العراق تهديداً لأمنه القومي الى جانب تهديد دول الخليج باعتبار أن هذه الجزر تسيطر على " مضيق هرمز " .

● وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة يمثلون ٦٠ ٪ من سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعية متواجدة في العراق ، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة — حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة في العراق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة في العراق مما زاد من الاحقاد والضغائن بينهما ، هذا إضافة الى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيراني وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب ، وذلك خوفاً من التأثير الروحي للإمام الخميني عليهم وتحريك النزعة المذهبية لديهم والتي تتفق مع حركة الثورة الإسلامية التي تنبأها إيران في مواجهة علمانية البعث العراقي على حد تعبيرهم .

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل المذهبية والعقائدية يستحيل حلها بتوافق في الفكر المذهبي والعقائدي، حيث ألما من الأمور التي يصعب تحقيقها وإن ظهر الهدوء على السطح ، إلا أنه إذا تم تحريك تلك الروعسات فإنها تصبح من العنف بما يكفي لقيام أزمات قد تؤدي إلى صراع مسلح .

● وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأنه منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد في العراق عام ١٩٣٠ بتوجيههم على قيام حكم محلي فقيدا لقيام حكم ذاتي خاص بهم في "السليمانية وكركوك والموصل" رغم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الأكراد من الجنس الآري الإيراني، وعلى ذلك يمكن لإيران المطالبة بالولاية عليهم في مقابل مطالبة العراق "بهرستان" - وبالتالي - تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التي قد تؤدي إلى صراع أيضا

### أولا : اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية :

إذا استعرضنا الأسباب التي أفضت إلى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمرا محتوما ، ذلك أن قرار الحرب اتخذته حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذي أخطأ في حساباته ، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذي اتفق بالحكم وقضى بجرّد الشبهة على جميع معارضيّه وأثار اللعنة بإعدام ستة من وزرائه<sup>(١)</sup>، وأغضع الحزب والجيش لسلطانه المطلقة كما أنشأ الحرس الجمهوري الذي اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على إثر معلومات تشير إلى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تمسّرات والمهارات كفائتها نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد خاصة في مواجهة ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه .

ولقد اشتملت الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد إلى مسافة ٣٠٠ كيلومتر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب ، إذ احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور شهر " المحمرة سابقا " ، ودسفل ، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢، حتى استردت إيران أراضيها وشرعت في مهاجمة الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون مما هدد طريق البصرة/ بغداد بالاختراق الأمر الذي دفع العراق إلى استخدام الأسلحة الكيميائية .

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربي وخاصة الدعم السعودي والكويتي، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ، ثم استعداد الشباب الذي كوّن الحرس الثوري " للشهادة " بعد أن جرى "آية الله" الخميني هؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ لما جعلهم يغامرون بحياتهم دون مبالاة أمام القوات العراقية .

وفي بداية الحرب عرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الإسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان صدام حسين مستعدا لقبول الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما إيران فعرضت شروطا لإنهاء القتال بتعذر قبولها من الجانب العراقي منها دفع تعويضات قدرت أولا بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، إلى جانب تخلي صدام حسين عن الحكم وهو شرط استعده وزير خارجية العراق .

وفي إطار رغبة القيادة العراقية في حسم الحرب وإثباتها بأي شكل حتى لو أدى الأمر إلى إعادة العمل باتفاقية الجزائر ، وتحقيقا لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على إيران خاصة بعد تسلمها لصفقة

(١) د / صلاح العقاد - الثورات الساسة في الخليج العربي - ١٩٩٢ من ٤١٨ - ٤٢٠

طائرات فرنسية " سوبر انتدار " مجهزة بصواريخ اكسوست ، والتي باستخدامها اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعادا جديدة فقد استطاع العراق أن يدمر قسما كبيرا من محطة شحن النفط الايراني في جزيرة "حرج" وهدد العراق بمد الأعمال الحربية الى " مضيق هرمز " مما جعل الدول الغربية تهدد بالتدخل في حالة الاخلال بأمن الملاحة في المضيق ،<sup>(١)</sup> و في مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي انعكست عليه آثار الحرب ولغرض مزيد من الضغط على القيادة الإيرانية لإنهاء الحرب جاء التصعيد العراقي بضرب المدن الإيرانية الأهلة بالسكان ومنها طهران ، وكان الرد الايراني باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ورغم الخسائر الفادحة التي تكبدها الجانبان فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، حيث اتخذها "صدام حسين" أداة للبطل بما تبقى من عناصر معارضة عراقية .

ويمكن القول أن " معركة الفار " هي التي مهدت السبيل لإنهاء تلك الحرب ، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق - أولاهما - تشجيع التمرد الكردي عام ١٩٨٧ ، وثانيتهما - القيام بهجوم شامل في القطاع الجنوبي أدى الى الاستيلاء على " شبه جزيرة الفار " العراقية مما جعل سقوط البصرة أمرا وشيكاً في ابريل ١٩٨٨ .<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك القى العراق بكل ثقله في معركة الفار ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية واستنفاد من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير، الذي تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية ، الى جانب الدعم المصري<sup>(٣)</sup> .

وباسترداد الفار ، أمكن لصدام حسين أن يقيم الفراح النصر - أما حقيقة الأمر فهي ان الحرب وصلت الى نفس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب ، ووجد الطرفان المتحاربين في الأمم المتحدة مخزجا لهذا المازق وصدر قرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركا الخلافات الرئيسية معلقة ، وهي الخلافات الخاصة بالحدود وقضية المسؤولية عن الحرب والتي يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الآخر ، وقد بقيت هذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى في ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

### ثانياً : مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب :

كانت للقوتين العظميين علاقة مباشرة بالحرب العراقية / الإيرانية ، فكل منهما كانت مصدرا هاما لبيع السلاح للطرفين ، رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " حيادهما في ذلك الصراع ولكن اعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما جعلت مواقفهما متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك .

إن المتبع للسياسة الأمريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ، يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك ، فقد كان الواضح ان الولايات المتحدة تساند العراق عند بداية الحرب وقد كان لديها أسبابها في ذلك<sup>(٤)</sup> ، والتي تتمثل فيما يلي : - أن إيران دولة بتروولية وأن بتروها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جهازا للبتروال العربي في حالة ما إذا تعرض الغرب لحظر بترولي عربي على نحو ما حدث عام ١٩٧٣ .

● أن الولايات المتحدة تركت في إيران بعد الثورة مخزونا هائلا من الأسلحة التي قدمتها للشاه حينما عهدت اليه بدور رجل البوليس في المنطقة ، وربما كان بين امان السياسة الامريكية ان يستنزف ذلك المخزون من السلاح .

(١) صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤

(٢) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، اصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥

● أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ، كان تقديرهما أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الإسلامية مضطرة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي ، وكان للثنتين في الجيش النظامي أصدقاء ، وبالتالي فأنه قد يصبح في يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة ، خصوصا وأن " الخوميني " وحده هو المحرك لتلك الثورة ، وباعتباره شيئا يتجاوز الثمانين من عمره ، وأن اختفائه بالموت الطبيعي أمرا محتمل .

ول ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت الى نتيجة مؤداها أن ترك إيران تحصل على احتياجاتها من أسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتغير ، وظهرت في توصيات اللجنة فقرة لاهة للنظر تقول " أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة إيران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها .

وتشير لجنة " تاور " <sup>(٢)</sup> الى أن إسرائيل ظهرت في الافق بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران كما أن هذه العلاقات تم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلي ، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق المهدفين في نفس الوقت ، تقوية إيران في حربها ضد العراق ، كما أنه يساعد صناعة السلاح الاسرائيلي <sup>(٣)</sup> ، وبدأت صفقات السلاح تصل الى إيران

والغريب أن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ومعه أحد مساعديه ، وهو الكولونيل " أوليفر نورث " ، ذهبا في زيارة سرية لإيران وذلك لاختفاء التفاصيل عن الكونغرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه ، اتفق على أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعات " الكونترا " المعارضة لحكومة نيكاراغوا والتي كان الكونغرس يوافق على دعمها ، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق الى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافا اليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح .

وقد وصل لايران في إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز " تاور " ، ١٨ صاروخ من طراز " هوك " ، وبالتالي كشفت تلك الصفقة والتي عرفت فيما بعد بفضيحة " إيران - كونترا " عن الاسواق السرية لبيع السلاح والتي أخذت تزدهر في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قواهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ، وما يؤكد تلك الحقيقة أن نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموما الى دور بغداد في السياسات الإقليمية ، كانت نظرة شك وريبة ، ومن هنا ، فلم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لذلك أي ممانع في أن تطول الحرب ، وأن تزيد تكاليفها ، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي الى انهجوم دور العراق الاقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصرا ، ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها ، وإنما كان رأى بقية التحالف الغربي ، وربما لم يكن " هنري كيسنجر " ، بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال " هذه أول حرب في التاريخ تعني الا يخرج فيها منتصر ، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " <sup>(٤)</sup> ،

(٢) محمد حسين ميكل - حرب الخليج - أوامم الثورة والبصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .

(٣) يلدو الكولونيل " أوليفر نورث " المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان " تحت النار " .

(٤) الملف السري لحرب الخليج ، بيير سالينجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .



ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة ، بدأ اتجاه الأحداث يتغير في المعارك بين العراق وإيران ، وبعد أن كانت اليد الطولى في الحرب للعراق ، أصبحت الأمور مواتية لإيران التي بدأت تساهل في الهجوم ، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تظل ، إضافة الى زيادة تكاليف الحرب .

هذا وقد بدأ دور الاتحاد السوفيتي "السابق" ، والذي كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية يتم بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسليحية ، حيث التفت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد قوة الجمهورية الإسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب الثورة الشيوعي الايراني وإعدام قادته واتهامهم بالجناسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت الى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح وتوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً ، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات ، بما في ذلك المقاعلات النووية ، وبذا تحولت من مدين الى دائن للعراق ، بما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور .

### ثالثاً : مواقف القوى الإقليمية من الحرب :- موقف الدول العربية :-

على الصعيد العربي عامة ، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلبياً فالأردن لم يسترد في الإعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً ، واستخدمت أراضيها لنقل الإمدادات الى العراق عن طريق ميناء العقبة ، الذي انتعش التعايش كبيراً بعد أن توقف الشحن والطريق من موانئ شط العرب .

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربي ، فقبل في تحليل ذلك أن الخصومة التقليدية بين فرعي البعث في سوريا والعراق هي التي دفعت حكومة دمشق الى اتخاذ ذلك الموقف ، فقد تمسكت تلك الحكومة في عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التي تمت في مؤتمر بغداد حيث التحدت سوريا والعراق فقط في جبهة " الصمود والتصدى " التي تصدت لمصر في "كامب دافيد " وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام في يوليو ١٩٧٩ واتهام سوريا بالتحريض عليه وعيها حاولت القيادة السورية التبرؤ من هذا الاقسام وبدأت حملة إعلامية شعواء ، كما كان للعضان المذهبي عاملاً هاماً وراء التحالف السوري-الإيراني ، باعتبار أن النظام الحاكم في دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين المرتبطة بشيعة إيران الذين باعوا لها النفط بأسعار مخفضة .

أما أقطار المغرب العربي فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب ، بحكم بعدها الجغرافي ، ومع ذلك فقد تبنت مواقفها فالملك الحسن رأى في توجهات الجمهورية الإسلامية خطراً على نظامه ، بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة ، ومن هنا ، فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافي الواسع . أما عن مصر ، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائرها منها للملاءمة الأسلحة السوفيتية التي كان الجيش المصري يستخدمها ، وكان الرئيس " السادات " هو الذي أمر بالاستجابة لأول طلب عراقي قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكراً عام ١٩٨١ م ، ولم تقض شهور قليلة حتى كانت خطوط الإنتاج في مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقي ، واستمر ذلك خلال سنوات الحرب .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المددات والذات المدفعية<sup>(٨)</sup> فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتي ، في الوقت الذي كانت تنجيه فيه لشراء السلاح الأمريكي ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تباع مصر من مخزون سلاحها الروسي كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشترئ بتمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة ، وقد بلغت مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه مليار دولار سنويا .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينيات ، وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ ، وقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم "كوندور" وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجؤوا إليها من العلماء الألمان ، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة وأهمها الدور الإسرائيلي في هذا المجال .

وقد استمر العراق في محاولاته لإنتاج الأسلحة الكيميائية والتي بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام إلى ضرورة إنتاجها محليا .

### موقف الدول الخليجية :

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين أعضائه في التفاصيل ، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانتا أكبر مؤلّين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة ، وعموما لم تقطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تملكت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق في تلك الحرب إنما يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي ، ورغم استيائها إلا أن معارفتها المالية لم تقطع طول مدة الحرب .

### موقف المملكة العربية السعودية والكويت :

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية في تأكيد وقوفهما إلى جوار العراق كحقيقة تاريخية ، تستحق الإشارة بما والتوقف عندها ، فالواقع أنه منذ أن بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميدانا من ميادين قتالها ، ومع أنه كان ميدانا جانبيا ، إلا أن التأثير عليه كان كبيرا ، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبادان أكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين بقيام الحرب تحولوا إلى لخب من نار ، وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان ، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وراحت القوات الجوية العراقية تقترب من ميناء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية ، بل وأحيانا كانت تخترقها ، وتصادمت قطع من البحرية في الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التي لا تحترق أهدافها ، بل والقرب التهديد الإيراني أكثر من الكويت بعد دعمها المالي للثكر للعراق ، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء " العبدلي " ثم انفجار مصنع لتسييل الغاز في منطقة " الشعبية " ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرين كيلومترا ، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخي المباشر بالطائرات على موانئ شحن البترول ، وعلى مركز تجميع الأنابيب ، وهكذا بدأت ما أطلق عليها حرب الناقلات ، والتي كان معظمها مركزا على الناقلات الكويتية ، فقد أصيبت في تلك الحرب ١٦٠ ناقلة ، كان

(٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ ملم يباع للعراق .

بينها ٤٨ ناقلة للكوييت وحدها ، مما اجبر الكوييت على اللجوء مجلس الأمن الدولي طالبة الحماية من ذلك التهديد السقي تعرض له الملاحه فيها ، حيث أصدر مجلس الامن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير الى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات العاملة ذهابا وإيابا من موانئ الكوييت والسعودية الى العالم الخارجي وطلب إيقاف تلك الأعمال ، كما طالبت الكوييت بتأجير ناقلات تحمل أعلام أعضاء مجلس الأمن ، بادلة بالولايات المتحدة لإمكان نقل بترولها الى الأسواق الخارجية .

مع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجئ ، الذي نجح في احتلال شبه جزيرة " الفاو " التي تطل مباشرة على جزر " بوبيان و روبة " التابعة للكوييت ، كان الخليج كله بقيادة المملكة العربية السعودية على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها من الصمود في تلك الحرب التي بدأتها .

وقد قامت كل من المملكة العربية السعودية والكوييت في الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع مليار دولار شهريا للعراق<sup>(٩)</sup> أى إجمالي ٢٤ مليار دولار ، وفي الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب كان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠ ألف برميل نفط يوميا باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد ، وإذا ترجم ذلك الى أرقام ، فإنه يعني أن العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالي يبلغ إجمالي ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ مليار دولار ، هذا إضافة الى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ والتي قدرت بما قيمته ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعودية والكوييت الى جانب دولة الإمارات العربية إجمالي وصل الى ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ .

هذا بالإضافة الى أن العراق كان لا يستطيع أن يول بصفته الذاتية الى أسواق السلاح مشترى ، ومن هنا قامت المملكة العربية السعودية باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها ، إذ كانت الصعوبة في هذه العملية ، أن كل بائع للسلاح في العالم لابد أن يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده وذلك بتقديم " شهادة مشتر هائي " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من أى نوع ، وبالتالي كان تقديم تلك الشهادة من المملكة العربية السعودية أو أى بلد عربى من المشاركين في العملية ، يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر ، وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ، ثم نجد طريقها الى العراق . ونظرة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية ، يمكن أن تشير الى عمق دور المملكة العربية السعودية والكوييت في ذلك المجال .

فقد بدأ العراق حربه مع إيران ، وهو يمتلك طبقا لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية ، حوالى ٩٥٥ ألف مقاتل ، ٥٥٠٠ دبابة ، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة ، ٧١٠٠ ناقلة جنود مدرعة ، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة ، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ ، هذا الى جانب إمكانات من الأسلحة الكيماوية ، وبرنامج لإنتاج سلاح نووى اقترب أن يصل الى هائمه ، إضافة الى صواريخ هجومية قد يصل مداها الى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر .

(٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرواح القوة والنصر - إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

وبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات متصلة ، ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة العراقية ، إلا أن الإمداد الخليجي بالأسلحة الذي قادته المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت ، ادى الى خروج القوات المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى اجمالي ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاة ، ١٦ فرقة ميكانيكي ، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة الى ٣٠ لواء مستقل ، منها ١٠ لواء مدرع ، ٢٠ لواء مشاة ، باجمالي مليون و ١٥٠ ألف جندي ، ٦٣٠٠ دبابة ، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان ، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة ، ٥١٨٤ قاذف صاروخي مضاد للدبابات ، ٦٠٠ قاذف صاروخي ، ٢٨٨ صاروخ ارض - ارض من طراز فروج ، سكود ب ، العباس ، الحسين<sup>(١١)</sup> .

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية الى جانب دول أخرى في الخليج بزيادة الإنفاق العسكري لبناء قوة مسلحة ذاتية في مواجهة التهديدات سواء منها العراقية أو الإيرانية ، والتي وصلت في المملكة العربية السعودية وحدها الى ١٧,٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ وإلى ١٣,٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، إضافة الى صفقات أخرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت الى ٢١ مليار دولار ، لا يمكن تقدير حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحرها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك .

#### رابعاً : نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية - الإيرانية ، وما سبته من استنزاف للأرصدة والثروات العربية يمكن أن تعطي صورة دقيقة لإحدى النتائج التي انتهت إليها تلك الحرب . فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استنفادها في ٣٦ شهرا الأولى من الحرب ، هذا وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ في شراء أسلحة من الأسواق الخارجية تقدر بـ ٨٠ مليار دولار . وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ - ٨٠ مليار دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، كما بلغت مديونية العراق لبعض المصارف والمؤسسات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالي ٢٠ مليار دولار ، وبلغ الدين المدين والعسكري لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ، ولإيطاليا ٤,٤ مليار دولار ، وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، هذا إضافة الى أن " اكزيم بنك " في الولايات المتحدة قد رتب قرضا للعراق بمبلغ ٥,٣٧ مليون دولار .

ويتضح من حساب هذه الأرقام ، أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته الرئيس صدام حسين " ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، كما كلف إيران على التسوازي بما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار ايضا ، أي ان مجموع ما أنفقته الدولتان كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا وتسعة وتسعون مليار دولار تقريبا ، أي ما يوازي أكثر مما أنتجه العراق وإيران من لفظ منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ .

<sup>(١١)</sup> تقرير الموانئ الاسرائيلي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١

هذا إضافة الى قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين ، مما ألحق الحرب والعراق على حافة الإفلاس ، واصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط .<sup>(١١)</sup>

ثم كان التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لطهران ، كانت مسار حديث العالم ودهاشه ، فقد تمت تنازلات عديدة من أهمها اعترافه باتفاقية الجرار المرمية عام ١٩٧٥ والانسحاب من الأراضي الإيرانية إضافة الى التعويضات العسكرية والتي تحصل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقي المائل من اللوريات ثم بالنسف من شبه جزيرة " الصاو " وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا اي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، مما دعا وزير الخارجية الايراني " علي اكر ولاياتي " الى التصريح بان ما تحقق بعد اعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ مليار دولار تعويضات عسكرية ، ولكنها حصلت على ما هو اكبر من ذلك ، كل ذلك في مقابل وعد إيراني بعدم مباحة العراقي في حالة دخولها حروبا مع الولايات المتحدة وحلفائها<sup>(١٢)</sup> .

وقد كان ذلك التحول المائج في الموقف العراقي ، برهان ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية و إعداده المبكر لعملية عرو الكويت ، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجرار مع إيران ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات ، الجلاء عن الأراضي التي احتلها في إيران ، تلك الاتفاقية التي فرضها الشاه وأشعل العراق الحرب بسببها على أساس ألها ظالمسة ، تفتتح من التراب الوطني العراقي ، وتترك له حقوقا مشروعة على شط العرب<sup>(١٣)</sup> .

ثمان سنوات من الحرب المدمرة من اجل لاشيء !! ، رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامي من اجل لاشيء !! ، مليون شهيد من الجانبين من اجل لاشيء !! ، مئات المليارات من اجل لاشيء !! ، إتفاق أسوأ الصراخ ومساعدات الخليج وأهاب المشاعر القومية بل والعرقية من اجل لاشيء !! ، التفرير بالشعوب بل وبالحكام من اجل لاشيء !! ، استفزاز النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي من اجل لاشيء !! ١١ ولساني التساؤل : هل يمكن ان يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هي المناسبة بكل أبعادها التاريخية؟؟<sup>(١٤)</sup> .

ويجب الدكتور ممدوح البلتاحي رئيس هيئة الاستعلامات المصرية " في ذلك الوقت " فيقول : لا ٠٠ وبالقسط لا ٠٠ تلك بالتحديد في تصوري هي أكبر أوراق التوت تسقط لتعبر الحقيقة الكبرى !! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ٠٠ تلك محاولة تأمين المكسب وهو ابتلاع الكويت بفرعها الراهنه والباطنة ٠٠ تلك محاولة للدفن على القيمة الاساسية وهي الكويت .

<sup>(١١)</sup> بيتر ساليجر ، امريك لوزان - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .

<sup>(١٢)</sup> تقرير من "الفورين ريليتيونز" الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

<sup>(١٣)</sup> د/ ممدوح البلتاحي، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .

## تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية : • على إيران :-

على الرغم من أن الهجوم العراقي، قد فاجأ إيران وأصابها داخليا وحارجيا باصابات حائلة ، إلا أن حكّام إيران وصفوا الحرب لأية الله الخميني على أنها " هه من السماء " ، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة هذه الحرب على المدى الطويل انطلاقا من مصالح واضحة وحليه وأطماع إقليمية ، فقد هيأت هذه الحرب لحكّام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية <sup>(١٤)</sup> وأولها - تعنته الجماهير ضد أي عدو خارجي لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام وثانيها - القضاء على المعارضة ، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية وكذلك أيضا ما يصفه الحكّام المتشددون بالانتماءات الإسلامية الليبرالية التي يمثلها " بي صدر " - وثالثها - اخفت الحسب الأرملة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت الحكومة غير مسؤولة عن عدم الولاء فأغلب الوعود التي قطعها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الخراب والخسائر البشرية وتدمير المنشآت الاقتصادية ، فقد رسخ حكم القادة الإيرانيين ، وتوطدت الدولة ومؤسستها .

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة ، يمكن إيجازها في ثلاثة مؤثرات أساسية ، أولها - تقوية مركز الجيش ، الذي كان ضعيفا قبل الدلاع الحرب وغير مطمئن وتنقصه بعض التجهيزات ، إضافة الى انه كان لا يتمتع بثقة الحكّام الجدد بوصفه حاملا لأيدولوجيات ما قبل الثورة القديمة، لذا فقد أعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسيا ، وصار من اضم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير ، حيث أطلق عليه " الحرمي " مع بداية الحرب <sup>(١٥)</sup> جيش الإسلام وجيش إمام الزمان •

وثانيها - حقق الحرس الثوري الذي يمثل الجماعات الموالية أيديولوجياً لنظام الحكم ، نفوذا واسعا خلال الحرب ، فمن ناحية زاد عدد أفراده الى ما يزيد عن مائة ألف، وزادت قوته بالضمم مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين ، ومن ناحية أخرى استغل الحرس الثوري الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة <sup>(١٦)</sup> وفهنا عن ذلك حطى الحرس الثوري بأهمية سياسية متعاطمة في الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى الى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة الى جانب وزير الدفاع •

وأكد الحرس الثوري في هذه الحرب ، انه يمكن أن يكون بديلا عن الجيش ، أو على الأقل اعتبر تنظيما موازيا لسه في القوة والأهمية ، ففي الوقت الذي كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثوري يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية في البلاد وفي مقدمتها أهم المدن ، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أي قادم على الحكم ، وثالثها - ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد السياسة القياديين بعد إنشاء جهاز قمعي منظم •

<sup>(١٤)</sup> فاضل رسول، العراق - إيران، أسباب وأبعاد النزاع، إصدار المعهد المساعي للسياسة الدولية، طبعة عام ١٩٩١

<sup>(١٥)</sup> رسالة الحرمي في ٤ مارس ١٩٨٠ •

<sup>(١٦)</sup> حريدة " جمهوري إسلامي " في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ •

أما في المجال الاقتصادي فقد عملت القيادة الدينية على وقف أي خطوات أخرى للتأميم والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى تنامي السلطة الاقتصادية للدولة ، كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبي على الموقف الإيراني ، لعل أبرزها -

- العزلة الدولية بسبب حطף الرهائن وما أدى إليه من عقوبات
- الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق في دعمها للعراق
- وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعي ، مع وجود نقص في التكنولوجيا المتقدمة وفي عمليات الأسلحة المتخصصة

هذا وقد أفادت المساحة والعمق ، وزيادة عدد السكان مع الاعتماد الحدود على التعرول بالمقارنة بالعراق ، إضافة إلى البنية الواسعة التي تمت لصالح الحرب ، كل ذلك كانت عوامل قوة في الموقف الإيراني انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب

### • على العراق :-

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق ، في الانخفاض مع استمرار الحرب ، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملاً رئيساً في عدم إهمار القدرة العراقية . -  
أولها - وجود احتياطي كبير نسبياً من العملات الحرة ، مع وجود جيش جيد التسليح رغم أن هذين العاملين قد تآكلا مع طول مدة الحرب ، وثانيها - توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التي وفرت للعراق مساندة على كافة الأصعدة ، عوصت نسبياً صعب البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية ، وثالثها - استفادة العراق من عدم قبول الشعب للرواية الأيديولوجية الإيرانية ، خاصة مع استمرار القتال ، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة ، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي ، وحوله إلى سلاح دلاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية ، ورابعها - وجود مصادر متنوعة للتسلح

أما عن الجوانب التي أضعت الموقف العراقي ، يمكن إيجازها في أربعة حواشٍ - أولاً - الوضع الجغرافي ، فغداد العاصمة ، وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول التعرول تقع على نهر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية ، مما سهل مهمة المخطط الاستراتيجي العسكري من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك المصب الحيوى العراقي ، وثانيها - الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقي ، والتي شكلت أكثر من ٩٠% من حجم تلك الصادرات ، وثالثها - وجود نظام اقتصادي وسياسي منظم مركباً ، يعتمد على وجهة نظر عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساساً على استقرار الطبقة الحاكمة ، حيث من الممكن أن يؤدي عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية من الاستقلال عن بيروقراطية الدولة - ورابعها - اعتبار أغلب قطاعات الجهة مناطق لها حساسية خاصة ، بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك - وخامسها - وأهمها - الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجي للحرب خاصة المساعدات المالية التي قدمتها الدول الخليجية ، وقد أفلتت تلك المساعدات العراق ، الذي كان على وشك الانهيار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذي وصلت إليه ، وأمدت العراق بالوسائل التي مكنته من خوض حرب طويلة المدى

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقي لإيران أو الهجوم المضاد الإيراني ، بوضوح مدى تأثير العوامل الإقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادي ، لتسير الحرب حيث اثر ذلك على منع الانهيار الاقتصادي لأي من طرف الصراع ، الذي كان يعنى انتهاء تلك الحرب

ففي الأشهر الأولى التي تلت اندلاع الحرب ، أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين ، ففي إيران تعطلت أهم معامل البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقي عبر الخليج بسبب سيطرة الأسطول الإيراني ، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر ، حيث كان نصيب إيران اقل من العراق

كما قللت التحالفات الإقليمية من حطر الانهيار الاقتصادي ، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الأردن والكويت ، وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا ، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة ،

### • على دول الخليج والمنطقة العربية :-

لقد أثرت الحرب العراقية / الإيرانية ، على الصراعات الإقليمية الأخرى ، كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب الى دول الخليج ، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسي على مساعدات دول الخليج ، ومن ناحية أخرى اردادت عرلة إيران في المنطقة بشكل عام - وبالتالي زادت حدة توتر علاقاتها مع دول الخليج والمحصرات علاقاتها بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا وإلى حد ما مع اليمن الجنوبي والحزائر .

وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان في فبراير ١٩٨١ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب .

حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف أعضائه داخل الأوبك ، ومع تفاقم الوضع وتعاقد المواجهة بين الدولتين المحاربتين في فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية . وفي عامي ١٩٨٤ / ١٩٨٥ توطشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها وأجراء المناورات المشتركة بينها

ووقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى جانب العراق وشجع كل المساعي المبذولة لإنهاء الصراع او حصره على الأقل في العمليات البرية فقط ، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية من جانب إيران فحسب ، والمتمثل في حوادث الاغتيال والتدمير التي كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران في دول الخليج ، بل حدثت استغزوات مماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران ، ومن هنا- فقد اشتركت كل من العراق وإيران في هجومها على ناقلات التترول التابعة لدول الخليج فيما سمي " حرب الناقلات" .

وعلى ضوء ذلك فقد أصبح أمن الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من الاختلاف في الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث الموافقة على تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة ، باعتبار أن ذلك لن يؤدي فقط الى تارجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها ، بل قد يؤدي الى تزايد الخطر الذي تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة في المنطقة العربية ، ومن هنا - كان تركيز دول الخليج للسعي لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية .



كما كان صعود نجم سوريا في العالم العربي أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج ، كما أدت تلك الحرب الى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرهليا ، خاصة في لبنان والذي تقلص الدور العراقي بما نتيجة لتلك الحرب .

هذا وتعتبر عودة مصر الى الصف العربي إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الإقليمي ، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجيا مع منظمة الدول الإسلامية والجامعة العربية ، كما تم رد اعتبار مصر جزئيا وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس ، ثم التعاون العسكري الفعال بين مصر والعراق وإمداده باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية ، إضافة الى امتداد ذلك التعاون الى الدول الخليجية وبصفة خاصة الى عمان .

● هذا الى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا في العالم العربي ، حيث تحولت تركيا الى بلد مرور "ترانزيت" هام لطرق الصراع ، وصارت ثاني شريك تجاري لإيران بعد اليابان ، وفي عام ١٩٨٤ اضطر العراق الى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية في شمال العراق ، هذا إضافة الى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواما ، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد الى ليبيا .

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا في زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي كما كانت إحدى مقدمات الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتي بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو ان يحدث ، هذا الى جانب الإضعاف الكبير الذي انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذي كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية .

● هذا بالإضافة الى ما انتهت اليه نتائج الحرب من خسائر سبق الإشارة اليها ، ليس فقط لطرفي الصراع ، ولكن لمعظم دول المنطقة ، وكان للتحول المفاجئ في الموقف العراقي في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وإعادة الحرب الى نقطة بدايتها ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات كل الشروط الايرانية ، دليلا لاعتماد العراق المبكر لغزو الكويت ، الذي جاء صدمة للأمة العربية والشرعية الدولية .

## الغزو العراقي للكويت

### ● بؤادر الغزو:-

- لقد تصاعدت الأزمة العراقية / الكويتية بوتيرة حادة منذ أعلن الرئيس صدام حسين في احتفالات العراق حلال يوليو ١٩٩٠ (احتفالات ثور) أن سياسة الكويت العنصرية قد أثرت على قدرة العراق الاقتصادية وأن الكويت تستقطع من ممتلكات العراق في حقل الرميطة على الحدود المشتركة بين البلدين .
- وقد تزامن مع هذا الإعلان بدء الحشد العراقي لقواته مع منطقة الحدود وواكب الحشد حملات إعلامية متبادلة بين الطرفين كانت لها آثار في تعميق حدة الأزمة وابعادها ودفع أطراف عربية لحالة احتواءها .
- وبفضل لقاء جدة كنتيجة لتقدم العراق بمطالب يصعب على الجانب الكويتي قبولها (خاصة ما يتعلق بتأجير حزميرى وربة وبوين لمدة ٩٩ عاما) وفي نية مبيتة للغزو قرر العراق الهجوم على دولة الكويت بهدف تغيير نظام الحكم وحلق الظروف المواتية لتأمين مصالحه الاقتصادية وحسم مشاكله الحدودية وتحقيق طموحاته الزعامة في المنطقة .
- وفي هذا المناخ وفي إطار طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي ( بعد الفراغ الذي نشأ بسبب غياب الدور المصري ) فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قدرت أن اجتياحها سهل وعالده مصمون <sup>(١٧)</sup> .
- وصباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ، في إطار إستراتيجية غزو ، في الخيال السياسي والاقتصادي والعسكري .

### ● الخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود الدولية بين البلدين:-

وقد طرح هذا العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ رسميه للإعلان كيانها وإعلان ضمها للعراق تحديا غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي وقد كان هذا الحدث بالنسبة للجماعة الدولية فرصة لاعادة تأكيد الشرعية الدولية، من خلال العودة الى مبادئ القانون الدولي وضمان احترامها بكل الوسائل التي كفلهها ميثاق الأمم المتحدة ، ومن هنا فقد تبلورت وربما لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ، ارادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدي ، على أن الأمر بالنسبة للعالم العربي كان مختلفا بعض الشيء فقد كان مفاجأة فاسقت لقدرة النظام العربي ومؤسساته القائمة على مواجهتها ، وبدلا من أن تبلور في مواجهة هذه الحالة ارادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات ، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومي الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية لساوت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة الى هاوية محنومة قد لا يتكسب عجاها وأبعادها ونهايتها .

ولقد بحث الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فكرة " الحق التاريخي " من مرقدها ، والتي كانت قد توارت وانتهت من فكر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد زعمت العراق أن اجتياحها للكويت تسره " حقوق تاريخية " ترجع الى العصر العثماني وأن الكويت كانت تتبع اداريا ولاية البصرة ، فأثار ذلك جدلا على الساحة العربية والدولية حول مصداقية " الحق التاريخي " ومبرراته مع إجماع تام على رفض دعاوى العراق ،

وبصفة عامة فإن الأصل في فكرة " الحق التاريخي " هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمي والهيمنة من جانب دولة قوية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها ، أو حق بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما في لفترة

<sup>(١٧)</sup> حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .

انتهت منذ أمد بعيد أو قريب ، وذلك بحثاً عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصي من حاكم لاهياء مجد قديم يدعى أنه أحد ورثته أو له القدرة على استرجاعه أو طمعا في ثروات إحدى الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التي نحن بصدد لقاء الضوء عليها . " حالة العراق والكويت " - أو بحثاً عن وطن لشعب حكم عليه بالترحال فيسكن على أرض شعب آخر يزعجه منها بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية في أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية .

ويلاحظ أن هذه الدعاوى قد استغلت الظروف والملايسات الخاصة<sup>(١٨)</sup> مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه . كذا الظروف الدولية وإرهاصات الحروب - وخير مثال عليها تلك الادعاءات التي استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولتها عليها حيث يتركز المفهوم الصهيوني على ضرورة تكوين مجتمع يهودي خالص يتمتع بالوجود في فلسطين ، والتي تبين منهاج المؤرخين الصهاينة أنفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى ، و لو أنهم يفتقون في معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة " العودة إلى صهيون " <sup>(١٩)</sup> وتوضح التراءات الصهيونية وادعائهم بحقوقهم التاريخي من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمنة عدة ، لبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقترنت بالنشاط الاستعماري الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى في البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حمل جذري لأزمته خارج حلود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل في الفكرة الصهيونية - وكانت الضحية هي أرض فلسطين .

أخيراً فإننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية - ماعدا حالة فلسطين والكويت ، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى والتي شددت موافقها على احترام حدود واستقلال الدول ، حيث أن مسألة الحق التاريخي المدعى به مسألة خطيرة ومعناها سلب شعب من الشعوب حقوقه التي حصل عليها عمن طريق كفاح طويل ، وحقوقه شهد بها المجتمع الدولي ، إلى جانب أنها تغيير فؤيته أو ضياعها وخلط في الأوراق لا سبب له ولا سند ألا الطمع والادعاء ،

### تاريخ العلاقة العراقية - الكويتية :-

خضعت الكويت للسيادة العثمانية منذ وصل العثمانيون إلى الأحساء عام ١٥٥٥<sup>(٢٠)</sup> وأدى ضعف العثمانيين إلى تراخي سيطرتهم على المنطقة ، مما أدى إلى اعتمادهم على وإلى البصرة في استعادة سلطة الدولة ، حيث كانت العراق في ظل الحكم العثماني تضم ثلاث ولايات هي الموصل ، بغداد ، البصرة وكان إلى البصرة يجمع الضرائب من كافة إمارات الخليج أو من بعضها .

كما أدت سياسة حكام إيران " نادر شاه وكريم خان " إلى السيطرة على الكويت ، وبعد أن ظهر المنتدب في المنطقة كقوة سياسية بعدد ما في مطلع القرن الثامن عشر - قام بشن حرباً ضارية عام ١٧٥٢ ضد الاحتلال الإيراني للكويت

<sup>(١٨)</sup> د / يواكيم دوزل مرفعي ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

<sup>(١٩)</sup> صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .

<sup>(٢٠)</sup> سيد الليل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

حتى طرده منها ، ومن ثم راحوا يتكبرون أن للدولة العثمانية أى سيادة عليها بعد أن قام آل الصباح بتحرير الكويت من الإيرانيين .

وقد نجح أهل الكويت في جعل بلادهم مركزا تجاريا ومنطقة جذب هامة حيث ازدادت تلك المكائنة التجارية قوة بعد حملة الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م . كما نجح آل الصباح عام ١٧٨٢ لى صد هجوم الفرس بمساعدة أقاربهم آل خليفة مساهمة من العرب أيضا لتحريرها ، ثم تعاونت كل من العائلتين سويا لى طرد الفرس من النمامة حيث سيطر آل خليفة على البحرين .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر توالى على الحكم في الكويت آل الصباح - حيث حكمها الشيخ " مبارك بن الصباح" خلال الفترة من عام ١٨٩٦ الى ١٩١٥ وقد قام خلال فترة حكمه بتوقيع معاهدة حامية مع بريطانيا - ثم الشيخ مبارك الصباح ، الذى حكم الكويت خلال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠ ، ثم الشيخ عبد الله سالم الصباح خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث تزايد في عهده الاهتمام بالنفط ومهدت بريطانيا لاستقلال الكويت رغم مطامع العراق وإيران معا وفى الثلاثينيات من القرن العشرين وبعتلى "رشيد على الكيلان" ذى التوجهات القومية رئاسة الوزراء فى العراق ومع تزايد إنتاج الكويت من النفط ظهرت حركة المطالبة بضم الكويت تحت زعم الواجب القومى العراقى لى تطوير الكويت .

وفى عام ١٩٣٨ ظهرت الحاجة العراقية الملحة الى إيجاد منفذ لها على الخليج<sup>(١١)</sup> وتساءل وزير خارجية العراق عن مدى استعداد بريطانيا - حامية الكويت آنذاك - للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك ، مؤكدا أن العراق يأمل فى التوصل الى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت فى حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية مشكلات سياسية وكانت بريطانيا تتوجس خيفة من هذا المشروع لأنه رغم ما سوفره للكويت من أهمية استراتيجية وازدهار تجارى ، وتوسيع لى شركات النفط قائما قدرتها ما يمكن أن يترتب عليه من خطورة امتداد النفوذ العراقى إليها ، وهكذا حالت بريطانيا دون تلك المحاولة لضم العراق للكويت .

ومما قوى لكثرة الضم هذه ، شكوى العراق<sup>(١٢)</sup> واحتجاجاته المتواصلة من قِرب السلاح من الكويت على أيدي المتصدين لى داخله ، بل إن قِرب السلاح وصل الى إيران ويستغل ضده مما أدى الى موجة من الاستياء فى العراق كله ضدها ، كما أن وزير الخارجية العراقى شكك لى نوايا شيخ الكويت وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحكام أمارة مجاورة للعراق ، ولكنه ازاء موقف بريطانيا ألمح الى أن فكرة ضم الكويت ليست ضمن سياسة العراق الا أن استعمرار عمليات التهريب تلك يمكن أن تفرد الى تلك السياسة .

وفى نفس الوقت تكونت فى البصرة رابطة أطلق عليها عرب الخليج مارست نشاطها فى الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ ناددت بضم الكويت للعراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى ومعاونتها فى التطور - وقد وصل الأمر بعد ذلك الى أن تقدم وزير خارجية العراق الى الحكومة البريطانية مطالبا بضم الكويت ولكن الطلب قوبل منها بالرفض بشدة<sup>(١٣)</sup> وهكذا كان العراق يحاول ضم الكويت ولكنه لم ينتج لعدم استناده الى قاعدة شعبية عريضة ، إضافة الى أنه قصر استغلال

(١١) د / براهم زرقى مرفص ، الحق التاريخى وأزمة الخليج العربى - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .

(١٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه فى الصعوبات ، حيث ألهم العراق الكويت بسرعة بطله والإضرار بمصالحه الاقتصادية .

(١٣) جمال زكريا لاسم - الخليج العربى ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢ .

دعائه على الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي - وبقدر ما كُتب على العراق بالفشل في دعواه - كُتب للكويت كيان اقليمي خاصة بعد اكتشاف النفط واستغلاله ، مما ساعد علي تطورها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا لما أضحت معه دولة ذات بريق في أعين الطامعين من جيرانها .

#### ● العلاقات العراقية - الكويتية خلال الخمسينيات - الستينيات :

أحد العراق مرة أخرى في أوائل الخمسينيات ، وإثر تصدير النفط من الكويت وتدفق الاموال عليه يدعو للتصارع معها لتفدي مشروعات اقتصادية وعمرانية تحت دعوى أن ذلك واجب قومي على العراق لما أثار شكوك شيوخ الكويت في نواياه ، وقد أخفى العراق تلك النوايا بمجرد من اظهار الود بين الشيخ " عبد الله السالم " و الأمير " عبد الله " الوصي على العرش بالعراق من خلال الزيارات المتعددة - الى أن ظهرت المساعي من جديد في شكل محاولة ضم الكويت لحلف بغداد عام ١٩٥٥ على يد " نوري السعيد " الذي كان مدفوعا بعاملين - أولهما - أن شيوخ الكويت لا يرتبطون بصله الى الأسرة الهاشمية مما جعل فكرة الاتحاد أكثر قبولاً في المنطقة العربية - وثانيهما - هو بريق الثروة الكويتية حيث دارت مناقشات حول هذا الموضوع بين " نوري السعيد " والحكومة البريطانية مما جعل العراق يؤكد ضرورة استقلال الكويت كمبادرة جديدة ليضمها بعد ذلك اليه - وقد انعكس ذلك بفائدة على الكويت .

هذا وقد قاومت الكويت محاولات ضمها الى حلف بغداد ، كما رفضت الانصياع الى محاولات الهاشميين في كل من العراق والاردن لضمها الى الاتحاد الهاشمي والذي تبى فكرته " نوري السعيد " ايضا ، حيث كان يهدف الى ادماج كل من الكويت والاردن والعراق في اتحاد واحد ، الا أن ثورة تموز في العراق أطاحت به وأهت الفكره .

وقد كانت بريطانيا وحتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ تتعامل مع الكويت ككيان منفصل حيث كانت المعتمدية البريطانية في الكويت تشرف على المصالح العراقية هاك والتي لم يكن للعراق ثقيل قنصلي بها ، الا أنه بقضاء " عبد الكريم قاسم " على الحكم الهاشمي في العراق قام بفتح أول قنصلية عراقية في الكويت وأخذ يدعم الاتجاه القومي بما حتى عقدت بريطانيا معاهدة في ١٩ يوليو ١٩٦١ مع حكومة الكويت والتي اعترفت فيها باستقلالها حيث تضمن اعلان الاستقلال الرسمي لسمين رئيسيين . أولهما يتضمن تصريح بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت تربط الكويت ببريطانيا والتي جعلت منها محمية بريطانية - وثانيهما - النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أي طرف للآخر اذا طلب اليه ذلك <sup>(٢٤)</sup> .

وقد تغير اسم حاكم الدولة الى " أمير " وسمح للكويت في الشهر التالي بالتقدم لعصوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما أكدت المعاهدة أيضا أنه كان من الضروري التوصل الى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا حيث أن اتفاق ١٨٩٩ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقات بين البلدين تطورا أدى الى قيام الكويت وحدها بتحمل أعباء شئونها الداخلية والخارجية ، وقد رحب " عبد الكريم قاسم " بمعاهدة استقلال الكويت في برقية تهنئة للشيخ سالم الصباح " بمناسبة التخليص من تلك المعاهدة حيث تضمنت البرقية الاتي :-

- أن العراق يرحب بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية ، أو أنها عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها .

<sup>(٢٤)</sup> ملاح الملاح - العبادات السياسية في الخليج ١٩٦٤ ص ٢٥٠

● أن الذي عقد هذه الاتفاقية هو " الشيخ مبارك بن الصباح " قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، " وفي هذا إشارة الى تبيعة قائمقامية الكويت للواء البصرة " .

● فتمتة لشيخ الكويت دون أن تشير الى استقلاله .

كما تضمنت البرقية تحذيراً من العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل اميرالية جديدة<sup>(٢٥)</sup> وفي يوم الأحد ٢٥ يوليو ١٩٦١ وفي مؤخر صحنى عقده " عبد الكريم قاسم " في مقر وزارة الدفاع العراقية تفجرت الازمة بمطالبته صراحة بضم الكويت للعراق طبقاً لحقه التاريخي فيها باعتبارها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل انما تشكل جزءاً متكاملًا من العواق ، وطلب من أمير الكويت أن يتعاون في إعادة الأمور الى مجراها الطبيعي ، بل وأعلن أن الجمهورية العراقية لن تنازل عن أية قطعة من أرض الكويت ، مؤكداً انه عندما يصرح بذلك فانه له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله ، وكان نص ما قاله أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق<sup>(٢٥)</sup> ، وأن الجمهورية العراقية لا تعترف باتفاقية عام ١٨٩٩ لانها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي و هو من الشعب العراقي ، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها " .

كما أعلن " قاسم " ضم جيش الكويت الى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت ليكون تابعا للواء البصرة ، وأنه ينذر هذا الشيخ إن تمت بحق شعب الكويت الذي هو حق الشعب العراقي نفسه ، وإن أساء التصرف فسيلقى العقاب الصارم ويحسب في عداد المتمردين .

وفي ٢٦ يونيو من نفس العام أصدرت الحكومة العراقية مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية جاء فيها " أن الكويت جزء من العراق ، وانما كانت تتبع البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني وحق التدخل الحرب العالمية الأولى ، وأن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشق الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ، ولاسيما الخليج العربي ، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل ، لذلك عملت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجياً وفصلها عن العراق<sup>(٢٦)</sup> .

وهكذا أسس " عبد الكريم قاسم " ادعاءاته على صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وحق العراق في ضمها باعتباره وريث الدولة العثمانية ، وقد سارعت الكويت بالرد بالرفض على تلك المزاعم وتفنيدها وارتكزت في ذلك على الآتي :-

● أن الكويت كانت خلال سيادة الدولة العثمانية تتمتع باستقلال ذاتي، وكانت لها شخصيتها المتميزة حتى عن العواق نفسه ، وتعاملت مع بريطانيا كإمارة ووقفت الى جانبها ضد الدولة العثمانية ذاتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولذلك وعدنا بريطانيا بالاستقلال تحت حمايتها .

<sup>(٢٥)</sup> جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي - ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .

<sup>(٢٦)</sup> نفس المصدر السابق .

● أن معاهدتي سبتمبر ١٩٢٢ ، ولوزان ١٩٢٣ عندما أعلنت استقلال العراق عن الدولة العثمانية لم تشر الى تسمية الكويت له ، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود بين العراق والكويت الا أنه عند استقلال العراق والضمامة الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كانت هناك محاولات لتحديد الحدود بينهما <sup>(٢٧)</sup> .

● أن العراق لم يكن ولاية واحدة وأنه خضع للانتداب البريطاني طبقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عصبة الأمم خلافا للكويت التي ظلت تحت الحماية البريطانية .

ويتصاعد لهجة التهديد العراقية طلب الكويت من الدول العربية والجامعة العربية أن تتدخل ، وقد اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام للجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها ، وأخفق المجلس في اتخاذ قرار واكتفى بتكليف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومات العراقية ، والكويتية ، والسعودية للعمل على تسوية الصراع .

وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر المجلس قرارا دعا فيه الكويت الى أن تلتزم بسحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ، كما تلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت ، كما أعلن عن تأييده لكل رغبة بتدبيرها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أى من الدول في الجامعة العربية طبقا للميثاق مع قبول عضويتها بالجامعة ومساعدتها على الانضمام للأمم المتحدة .

كما أوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد القرار الى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه <sup>(٢٨)</sup> .

وعلى ضوء ذلك فقد رأى أن المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت يمكن أن تتم من خلال " قوات أمن عربية " ، حيث قام الأمين العام بالأشراف على تكوين قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندي <sup>(٢٩)</sup> ، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفا منها ، وقدمت كل من السودان وتونس خمسمائة بقيادة قائد سعودي - هذا بالإضافة الى قيام الأمين العام بإبرام اتفاق مع حكومة الكويت حدد فيه الاطار الذي عملت فيه تلك القوات مع اعتراف حكومة الكويت بحق القوة التي شكلت في رفع علم الجامعة العربية داخل أراضيها ، كما أنشئ صندوق لتمويل تلك القوة ونفقات نقلها وإقامتها ، ساهمت فيه الكويت بالقسط الأكبر .

وقد نفذت الكويت قرار الجامعة العربية وطلب أمير الكويت انسحاب بريطانيا وفعلا استجابت بريطانيا لذلك رسحت قواها بعد أن وصلت القوات العربية بما أكد استقلال الكويت ، وقد استمرت الكويت بعيدة عن عضوية الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ بعد أن تمت الاطاحة " بعبد الكريم قاسم " في ثورة فبراير ١٩٦٣ وصدرت بيانات منظمة من العراق للكويت .

<sup>(٢٧)</sup> صلاح العقاد ، القیادات السیاسیة فی الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠ .

<sup>(٢٨)</sup> معالد السرجان - جذور الأزمة بین العراق والكويت - مجلة السیاسة الدلیة ، عدد ١٠٢ ص ١٥ .

<sup>(٢٩)</sup> د/ یوالم رزق مرعش - الحق الطاریفی وأزمة الخليج العربی - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣ .

وهكذا بدأت حدة الأزمة تنحف بعد مقتل " عبد الكريم قاسم " ، كما أخذت مقومات شخصية الدولة الكويتية في الاستكمال بداية باشتراكها في جامعة الدول العربية ، الى جانب تقديمها المساعدات المادية لكثير من الدول العربية ورغم أن الأزمة بين البلدين بدأت تهدأ إلا أن المشكلة لم تحسم بشكل نهائي لتوافر سوء النية لدى النظام العراقي ، الذي حاول أن يصلح من العلاقات بين البلدين ووقع بينهما في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بيان مشترك حول الحدود الكويتية العراقية والذي نص على الآتي :-

- تبدأ الحدود من ميناء أم قصر في الشرق وحتى واحة العوجة في الغرب وتمتد مسافة ٢٠٠ كم
- يتقاسم البلدان مساحة صغيرة من "بحر عبد الله" .
- تمتلك الكويت ميناء أم قصر على الخليج العربي الذي يواحه ميناء أم قصر العراقي .
- تمتلك الكويت جزيرتي وربة وبويان .
- تمتلك الكويت حقول الروضتين .

ومع ذلك فإن المعاهدة التي وُقعت بين الدولتين لم تضع حلاً نهائياً لمشكلة الحدود ، إلا أنها أكسدت اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت مع تأكيد التزامها بالحدود التي سبق الاتفاق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت في ٢١ يوليو ، ١٠ أغسطس ١٩٦٢ بمناسبة استقلال العراق والضم إليه إلى عصبة الأمم .

وفي نوفمبر ١٩٦٣ اتفق على التعاون الشامل بين الدولتين ثقافياً واقتصادياً بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية بينهما إضافة إلى قيام العراق بتزويد الكويت باحتياجاتها من مياه شط العرب بما قدره مائة وعشرون مليون جالون مياه يوميًا - وقد قدمت الكويت ثلاثين مليوناً من الدنارات الكويتية منحة ، وإن كانت في صورة قروض بدين أرباح ثلثها لتلك الاتفاقية .

وفي مارس ١٩٦٧ تصاعدت حدة التوتر مرة أخرى بين البلدين على إثر إبلاغ العراق للكويت بعدم وجود ضرورة لتخطيط الحدود ، الأمر الذي دفع الكويت إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقييد حرية التنقل المواطنين ، ومنع الاستمرار ، وإيقاف المساعدات للعراق - وفي المقابل قامت القوات العراقية باحتلال المنطقة بين العبدلي وصفوان والسق يقع فيها حقول الرميطة الغني بالنفط وذلك في أبريل ١٩٦٧ وأعقب ذلك إعلان من الرئيس العراقي باستعداده للتفاوض مع الكويت .

وبالتالي فقد استمرت نفس الحملات " قاسم" السابقة تحت نفس الدعاوى والإدعاءات بشأن العراق للكويت والكويت للعراق . وفي مجال تهدئة الموقف واستمراراً للابتزاز العراقي في إطار تلك الدعوة . انتهى الأمر إلى إعطاء العراق قرضا في أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهرباء سد سامراء ، وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي حيث هدأت الأمور مرحليا ، صدر بيان مشترك عن المفاوضات التي أجرتها لجنة تخطيط الحدود وأعلن عن العزم على إجراء مسح شامل للحدود تجتمع بعده اللجنة في بغداد في مارس ١٩٦٨ ، ثم هدأت الأزمة تماما في ظل قيام ثورة العراق بقيادة البكر وصادم .



## ● العلاقات العراقية - الكويتية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات :

في ٣٠ مارس ١٩٧٣ تفجرت أزمة الحدود من جديد وتصاعدت مع اجتياز قوات عراقية الحدود الكويتية-العراقية وتوغلها لمسافة ٣ كيلومترات شرق مركز العبدلي بعد أن قصفت بالمدفعية مواقع كويتية عند " أم القصر " بينما هاجمت وحدة عراقية مركز الشرطة عند " الصامته " القريبة من مركز العبدلي - وذلك تحت حجة أن العراق يصعب عليه استخدام ميناء أم القصر العراقي الا من خلال المرور بأرض الكويت عند منطقة " الصامته " والتي قام مركز الشرطة الكويتي عند الصامته بالتدخل لمنع ذلك .

وقد أعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ في الكويت وأغلقت الحدود بين البلدين . ثم كانت المطالبة الكويتية بانسحاب القوات العراقية الى ما وراء خط الحدود الذي كانت قد رابطت عنده قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ، إضافة الى تكرار مطالباتها بترسيم الحدود بشكل نهائي وفقاً لاتفاق ١٩٦٣ ، وكان الرفض العراقي والذي اقترح انسحاب قوات الدولتين لمسافة عشرة كيلومترات من الحدود موضع النزاع .

ومع الوساطة العربية من خلال أمين عام الجامعة العربية اقترحت عدة حلول لإنهاء الأزمة وانسحاب القوات العراقية مع البدء في مناقشة مسائل الحدود المتعلقة بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية ، إلا أن العراق لم يستجيب للمطالبة بحسب قواته - كما أن محادثات تحديد الحدود لم تحرز تقدماً ، واستمرت مشكلة تخطيط الحدود بينهما قائمة . هذا وقد جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد انسحاب القوات العراقية ، بدأت في مايو ١٩٧٥ واستمرت دون حسم حتى الشغل " صدام حسين " في عملية الفراهة بالسلطة عام ١٩٧٨ .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام " صدام حسين " بالهجوم عليها وخوضه للحرب معها توارى موضوع الحدود مع الكويت الى أن أفضى حربه مع إيران ، فاستدار ليجتهد الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ . ومن هنا ، وبعد هذا العرض التاريخي ، يمكن القول ، أن بعض الدول توظف التاريخ بشكل خاطئ ليرفض العقل والمنطق ، عندما تنادى بمقها التاريخي في دول أخرى حيث افعل العراق أسباباً واهية وغير سليمة كمبرر لغزوه لدولة الكويت واستيلائه عليها ، وكان الواقع الذي لا يحتاج الى دليل أو برهان هو أن السبب الرئيسي وراء اجتياح العراق للكويت إنما هو تحقيق لطموحات شخصية ونزعة الى الزعامة .

والعراق نفسه - صاحب الادعاء بالحق التاريخي - كان تحت السيطرة الصفوية في فارس قبل أن تسيطر عليه الدولة العثمانية ، وانتقل من سيطرتها الى الأخرى ، بل ظلت المنطقة " الوسطى والجنوبية " منه تحت سيطرة الفرس حتى العهد العثماني الأول ، مما عرضه لعدة غارات إيرانية بهدف استرداده ، وذلك خلال القرنين السابع والثامن عشر اعتماداً على ذلك الحق التاريخي ، وفشلت محاولتها ليطال العراق تحت السيادة العثمانية الكاملة .

هذا ومن الثابت تاريخياً إليه عندما غزا العثمانيون العراق لم تكن دولة قائمة بذاتها تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكمهم لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، وإنما كانت مجرد ألية يحمل كل منها اسماً مستقلاً ، ولم تحمل اسم العراق إلا بعد وحدته في عهد " فيصل بن الشريف حسين " ، ذلك بينما كانت هناك إمارة واحدة تعرف باسم الكويت .

أما عن علاقة الكويت بوالي البصرة فلم تظهر على أنها هيئة علاقة تبعية أو سيادة ، وإنما كانت مجرد قنوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية هناك ، كما كانت حلال الإمارات الخليجية الأخرى آنذاك ، بل

لقد كان " صباح بن جابر " شيخ الكويت عام ١٧٥٢ أكبر سند للبصرة ، هو وآل خليفة من البحرين ضد غارات  
الفرس والقراصنة عليها . .

### أولاً : الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت :-

إن محاولة النفاذ الى الاستراتيجية العراقية أمر يكتشفه الكثير من المصاعب ، لعدة اعتبارات ، أولاً - الشك في انه  
يوجد تخطيط إستراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة في ظل حكم البعث بقيادة صدام حسين ، والذي تتركز في يده كل  
السلطات ، وفي ظل نظام حكم يعتمد على نفشى الرعب ، حيث أصبح الخوف هو سند استمرارية النظام الحاكم وقوته  
الفعالة للحفاظ على كيانه السياسى ، ولا سيما أن أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة  
أصبحت أمراً خطيراً قد يوصل أطرافه الى سجل المقتلة .

وثانيها - ما شهدته السنوات الأخيرة - تحت مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقي - من فيضان الكتابات والتحليلات  
، التي تركزت في تمجيد حكم صدام حسين وسياساته بالغة النجاح والتي حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية  
والداخلية ، إضافة إلى أن معظمها كان من إعداد مؤسسات النظام الحاكم ، وبالتالي ازدادت صعوبة البحث والدراسة  
والصق في الاستراتيجية العراقية في ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها .

وثالثها - أن التغطى الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التي انتهت بالعراق إلى الصورة التي  
وصل إليها الآن من عزلة إقليمية وعالمية تامة ، واستسلام كامل المقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقاً  
وغرباً - يؤكد - أن حكم الفرد هو السائد وان الاستراتيجيات " إن وجدت تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغيب  
دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق فردى أو جماعى في ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام  
العراقى .

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استقراء الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بدءاً  
بالعوامل الرئيسة التي بنيت عليها تلك الاستراتيجية ، ثم عرضاً شاملاً للتخطيط الإستراتيجي العسكري لغزو الكويت  
والذى اصطلح على تسميته " بأزمة الخليج الثانية " والتي ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأنها اخطرت تحدى  
واجهه النظام العربى منذ نشأته رسمياً عام ١٩٤٥ - باعتبار - ان تلك الحقبة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك  
النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها .

### • العوامل التي تأثر بها التخطيط الإستراتيجي العراقي لغزو الكويت :-

هناك العديد من العوامل التي تأثر بها التخطيط الاستراتيجي للعراق ، وسنركز في دراستنا على أهمها ، وهي تلك  
التي تنحصر بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الإقليمية والعكاساتها على ذلك التخطيط ، الى جانب البيئة الداخلية  
في العراق ، وانتهاء بالمطموحات الشخصية للرئيس العراقي "صدام حسين" والتي تعتبر أهم تلك الاعتبارات على  
الإطلاق ، حيث إن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتي أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين ، انه كان لتلك  
المطموحات الشخصية ابرز الأثر على التخطيط الاستراتيجي الذى قام به العراق غازياً لدولة الكويت .

### • الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت :-

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ م وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية ، في  
توقيت خاص ومنمیز مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجة ومرحلة انتقالية بين نسق دولى قديم في مسيله الى التغيير

والإنهاء ، ليفسح المجال لنسق جديد له سمات خاصة تختلف عن النسق القديم ، والذي ظل سائدا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيئ لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة ، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحولات الآتي :-

- انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ، وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطني بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلا منها شعارات التحرر الاقتصادي وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية .

- سقوط أنظمة الحكم في أغلب دول أوروبا الشرقية وبداية التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقي دول المعسكر الغربي وبشكل خاص دول أوروبا ، بما يسمح في المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبي الذي يتقدم بسرعة .

- اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوروبية الموحدة ، والتي بدأت ملامحها في التبلور مع تصديق البرلمانات الأوروبية المتتالي على معاهدة " ماستريخت " مع نهاية عام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوروبية جديدة وسوق موحدة تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان .

- الوفاق الدولي الذي كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو ، خاصة بين الاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " والولايات المتحدة ، وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة ، وبداية مرحلة من التنسيق والتعاون بدلا من المواجهة ، انعكست تماما على ردود فعل العماليق اثر عملية الغزو العراقي للكويت .

- تفكك الاتحاد السوفيتي ، واضمحلال قوته وتراجع موقعه على خريطة توزيع القوة العالمي ، بحيث لم يعد قادرا على ممارسة دوره كقوة إقليمية قطبية ، في إطار النسق العالمي ، الأمر الذي هبأ للولايات المتحدة الانفراد بدور القوة القطبية الوحيدة خلال هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النسق العالمي .

ونظرا لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته ، تمر في مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ، ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح ، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم في وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع القوة وتقسيم مناطق النفوذ الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها من وفاسق بشكل عام ، وقد أدى ذلك الى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معا على مواقف الدول المختلفة من الأزمة .. أحدهما - وضع في اعتباره ظروف ذلك المناخ الدولي الجديد - وثانيهما - حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية في ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة مخفية لم تكن ظاهرة على السطح ولكنها كانت كامنة في خلفية الدين رسوما سياسات كل طرف .

وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم في إطار استراتيجية مخططة من جانبه او انه قد دفع الى ذلك التوقيت، دفعا واستدراج الى القيام بالغزو في ذلك الوقت بالذات ، فسلواضح أن الأزمة قد جاءت في وقت قد شاولت فيه الحرب الباردة على الانتهاء بل وبداية ترتيب البيت الأوروبي الكبير واتفقت فيه الجماعة الدولية على استغلال المناخ الدولي الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية "ناميبيا-الفانستان-كمبوديا-ليكاراجوا... الخ" .

ولم يبق من بؤر التوتر الإقليمي، ما يهدد الأمن الدولي سوى منطقة الشرق الأوسط التي بدت وكأنها معزول عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق، والبلول السلمية ولهد استخدام القوة وسباق التسلح رغم خصوصية تلك المنطقة

وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية إضافة الى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبرول في العالم ومن ناحية أخرى رأت الجماعة الدولية والعالم الغربي والولايات المتحدة بشكل خاص انه لا بد من تطوير هذا الجزء من العالم "الشرق الأوسط" لقواعد ما سمي بالنظام العالمي الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة او مصدر إزعاج له .

ومن هنا ، فعندما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختير فيها الأنماط الأمريكية لإدارة العلاقات الدولية الجديدة والتي هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة بتعبئة الرأي العام العالمي لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتي ارتبطت بالعديد من العوامل التي قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف في المواقف - لعل أولاً - هي رغبة الولايات المتحدة في تأكيد زعامتها المطلقة في أول اختبار لها أمام مشكلة قم العالم بصفة عامة والسدول الغربية بصفة خاصة ، وثانياً- الرغبة في ترتيب الأوضاع في منطقة من مناطق التوتر التي لازالت تشكل تهديدا للسلام بالرغم من روح الوفاق التي بدأت تسود العالم ، بعد بدء ترتيب الأوضاع في أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا ، وثالثها- ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والتي كان واضحا أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية تشكل في نظر الولايات المتحدة عائقا أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المشددة وان تحجيم تلك القوة قد لا يترك امام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية ، بالإضافة الى رغبة الولايات المتحدة في تحقيق وجود عسكري فعلي لها بمنطقة الخليج ، بالشكل الذي يمكنها من أن تحكم قبضتها على احتياطات البرول الماثلة في منطقة الخليج ، لكي تستخدمها كورقة ضغط في مواجهة القوى الأخرى التي تتطلع لمزاحمتها على زعامة النسق العالمي الجديد ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورابعها- رغبة الاتحاد السوفيتي "السابق" في تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن النهج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها ، وخامسها- حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة ، ولأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة ، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الإجراءات التي اتخذت ضد العراق وان كانت قد احتفظت دائما لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافا لبريطانيا التي اتخذت موقفا مؤيدا للولايات المتحدة تماما .

#### ● الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت :-

عند تحليل أي أزمة يقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذي يحلله ، بينما يتجاوز فريق ثلث هذا الموقف المحدد الى العوامل البنوية التي ألزمت هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقا للنظرة الأولى يمكن ان تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادي عراقي لم يكن استمرار احتماله ممكنا ، او حرج سياسي بالغ للقيادة العراقية في مواجهة شعبها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لا بد ان يتضمن تنازلات اساسية تجعل إعادة التفكير في عقلانية الحرب وجدواها أمرا حتميا ، وكلتا المسألتين سواء العسر الاقتصادي أو الحرج السياسي ، يمكن مواجهتهما بغزو الكويت في إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك التسم سلوك القيادة لعراقية ، بالذات في الفترة من ١٧ يوليو وحتى أول اغسطس ١٩٩٠ بالتصعيد الذي اقضى في النهاية الى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسئول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، كما يضيف أعضاء هذا الفريق ، من أن الكويت قد تلقت التشجيع في هذا

ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة يهيمها استدراج العراق الى تهديد الكويت حتى يمكن هدم - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجودا عسكريا ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية ، لمصالحها في منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النسق الدولي .

وفي الواقع أن ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءا منه ربما يكون صحيحا ، أنه تجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النسق العربي ذاته ، والتي ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقي للأزمة ، بمعنى أن تلك الأزمة لم تكن لتحسث لبرلا وجود تلك الأوضاع والتي يمكن تسميتها بالمصادر البنوية أو النسقية للأزمة ، وبصفة خاصة افتقاد النسق العربي لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته ، والتي سنركز في دراستنا عليها ، رغم أن هناك العديد من المصادر البنوية الأخرى التي يمكن تدارسها في هذا المجال .

فقد شهد النسق العربي على نحو مزم من منذ عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين أعضائه ، ويظهر التحليل العلمي لهذه الظاهرة ، أن شدتها لا تتجه الى الزيادة أو التناقص باستمرار عبر الزمن ، وإنما هي اتجاهات صاعدة وهابطة ، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع الى أن العداءات العربية - العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإثلا تم قتلها ، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامنا كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة .

ولذلك فانه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت الى التهدة أو التسوية ، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع ، تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل الى عامل تهدة أو تسوية جديد أو أكثر وهكدا (٣٠) ، ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية ، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية " منظمة الوحدة الإفريقية " والعالمية " الأمم المتحدة " في سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ، ويعني ما سبق ، أن وحدات النسق العربي القوية الراغبة في تحدى الوضع الراهن ، لا تجد رادعا كافيا لها في سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته ، أى أن افتقاد النسق لمثل هذه السوابق المنظمة ، يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه .

وقد يعزز هذا ، ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية ، في أن إحدى الآليات شديدة الأهمية لهذا الصدد قد تمثلت في تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفي الصراع ، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغيير لا يفرض الا الى تهدة مؤقتة للصراع ، فان هناك ما يشير الى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شئون بعضها البعض عبر الزمن ، ويعني ذلك أن خبرة النسق العربي تقدم اغراء محددا للنظام العراقي ، بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق أحداث تغيير في نظام الحكم ، وهو التغيير الذي اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل .

ولاشك أن غياب الدولة القائدة في النظام منذ نهاية الستينيات ، من ناحية أخرى كان يعني أن تكرار سابقة إرسال قوات الى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقي لها في أوائل الستينيات ، قد أصبح أمرا بعيد المنال ، وهو الأمر الذي ينقلنا الى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النسق العربي (٣١) .

(٣٠) د/احد يوسف احد-الصراعات العربية/ العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩

(٣١) نفس المصدر السابق .

## ● البيئة الداخلية في العراق :-

ان النابعة الثانية للبيئة الداخلية للنظام العراقي تبين لنا بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي " صدام حسين " في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأساليب القمع والتعذيب الذي يمارسه النظام ، حيث تتعدد وتنوع مؤسسات العنف التي انشأها البعث العراقي ردعا واهابا لكل من تسول له نفسه او يفكر ان يعمل ضد النظام او يعارضه ، هذا وقد صدر مؤخرا عن كاتب منفي عراقي اختار لنفسه اسما مستعارا هو "سمير الخليلي" يعيش به متخفيا في اوربا منذ سنوات بعد ان جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه ، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه الا قلة قليلة من اصدقائه المقربين ، ولقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخرا مؤلف بعنوان "جمهورية الخوف" عبر فيها ويصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والارهاب الذي يثبته النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها ايضا . ومن هنا كان لزاما طرح ما صورته ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخليا وخارجيا ، حيث يثير ذلك تساؤلا عميرا عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الارهابية في اواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، وتنتشر الدكتاتوريات امام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديمقراطية .

وتشير الدراسة انه رغم انتهاء الحرب بين العراق ويران في صيف عام ١٩٨٨، فان العنف لم يتوقف او حتى يتراجع ، بل على العكس فقد تصاعد ، اذ ازدادت غرف الرعب في العراق ، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية مما اسفر عن مقتل الآلاف من الاكراد المدنيين العزل ما بين ٢٥-٢٧ اغسطس ، واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام ، وتجدر الإشارة الى ان قرية "حليجة" قد سبقت القرى الكردية في ذلك اذ اغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما ادى الى مصرع آلاف شخص ومن حسن الحظ ان قصص الرعب هذه ما بين ابادته وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذي نشر تقريراً في ٢٥ فبراير ١٩٩٠ يؤكد ان نظام صدام حسين يعد المنهك رقم واحد لحقوق الانسان في العالم ، ولقد لعب العنف دورا بالغ الاهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨ ، واصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة ، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي ، اولها - هو اقامة قوة حزبية باسم البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث ، حيث نشأ ما بين عامي ١٩٦٦/٦٤ تحت اسم الجهاز الخاص او جهاز حنين ، حيث أصبحت هذه القوة بديلة لتلك التي كان يستخدمها كساد الضباط في البعث هدف حرامتهم من موقفهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الاطاحة باول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للحزب الوطني البعثي ، وفي عام ١٩٦٤ ويتبرئ من " ميشيل عفلق " مؤسس حزب البعث ثم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية وهى الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي ، وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق ، يتم فيه تعظيم استخدام العنف والقهر بدقة ، حيث تولي صدام حسين في ذلك الوقت ثلاث مناصب ، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية ، والرئيس المباشر للبوليس السري حيث قام بتقسيم البوليس السري الى ثلاث وكالات كل منها مسؤولة مسؤولية مباشرة وبشكل مستمر امام القيادة القطرية ، وهى - وكالة أمن الدولة الداخلي - وقد تم تسليحها بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في اعمال الرصد والمراقبة والتحقيق

وتبادل المعلومات فضلا عن التعاون في مجالات التدريب ، ثم الاستخبارات العسكرية - وهو الجهاز المنوط به تنفيذ عمليات الارهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى او غيرهم من اصحاب الجنسيات الاخرى ، ويعتمد هذا الجهاز في اسلوبه على زرع عملاء في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب المحققين العسكريين ، وبالفعل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة ، ولا يقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك ، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ، ثم مخبرات الحزب ، وهي اكبر الوكالات الثلاث قوة واثارة للرعب ، ولقد صممت اساسا لمراقبة اعمال الشبكات البوليسية الاخرى والسيطرة على الشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش واجهزة الحكم الاخرى ، كذلك المنظمات الجماهيرية " الشباب - المرأة - العمال " وقد تم انشاء جهاز اخر داخل هذه الوكالة سمي قطاع الامن الخاص وهو منوط به التحكم في ميليشيات الحزب المسلحة .

وثانيها - الجيش والذي اختلف دوره في الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعي له وهو الدفاع عن الوطن ، حيث تم استخدامه لمدة ٦٠ يوما كاداة للقمع الداخلي ، كما تغلغل الجيش في كافة نواحي الحياة في العراق وتولى العسكريون مابين ٢٥-٣٥% من المناصب الحكومية ومابين نصف وثلاثي مراكز صنع القرار ، وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات ، كذلك لواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط ، وقد تضاعفت ميزانية الجيش بينما ظل الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتا بل تناقص .

رلى مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوى النفوذ ، والسق امتدت لتشمل العسكريين اعضاء الحزب المشكوك في ولائهم .

وثالثها - ميليشيات الحزب والتي تعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٥١ ، وقد برزت الميليشيات العسكرية في خطم احداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذي اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها ، وبالتالي ظل وجود ميليشيا حزبية مكونا هاما من مكونات الأيديولوجية البعثية بوصفها ثابلا مضادا للجيش ، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث في الجيش ، فضلا عن قيامها بدور هام في التجنيد الحزبي وبث وغرس القيم البعثية في نفوس الشباب ، وقد قفز تعدادها الى مليونين قرب من نصف مليون مجند في عام ١٩٨٢ .

وبالتالى استطاع حزب البعث العراقي ان يجند عسكريا معظم المراد الشعب ، فحوالى ٥٠% من تعداد الشعب العراقي يمكن تصنيفهم في عداد الرجال المسلحين المسئولين عن استخدام العنف والذين يتقاضون رواتب من الدولة ليراقبوا بعضهم البعض ، والنتيجة نفشى الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة الا في عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها .

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تمت ممارسة العنف على مرحلتين - الاولى - العنف الموجه للداخل مثل ابلدة القرى والمدن الكردية والشيعية وكذلك تصفية كل المعارضين سياسيا ، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهي العنف الموجه الى الخارج ، اذ اتجه البعث الى شن العدوان على الدول المجاورة ، حيث بدأ بإيران وثى بالكريت .

هذا وقد سعى البعث الى غزو عقول الجماهير واعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة ، بدءا من الطفولة باقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع الا ان الامر الخطير حقا ما يحدث للطفولة في العراق ، فهى تتعرض للزور والانتهاك ، فالطفل تتم تربيته على اساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التى تؤكد على احترام وتقديس النظام "والطاعة الكاملة للبعث" .

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الافراد والجماعات بل امتدت الى القيم والافكار ، فالحرية لها معنى مختلف تماما لدى حزب البعث ، فالحرية بالمفهوم الغربي - من وجهة نظر البعث - هي خديعة برجوازية ، ولكن الحرية بالمفهوم البعثي هي التنمية ، فالحرية الحقيقية تكمن في المجال الاجتماعي وليس السياسي وقد روجت السلطة السياسية لالفسار منسل التنمية في مقابل الحرية ، والتخلف كمبرر لاستخدام العنف .

كما اصبح تقديس السلطة امرا مفروضا على المجتمع ، فقد اصبح صدام حسين كائنا مقدسا صوره تملأ كل مكان ، واوقاله تردد بكثافة شديدة في اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك افعاله ويطولاته ، فضلا عن احتلاله لعديد من المناصب القيادية العليا التي تتجاوز العشرة ، ومئات الالقاب التشريفية التي تطلق عليه ، حيث تحولت العراق الى دولة الزعيم بل وقد اصيحت صنعة الزعيم ، هذا ويلجأ البعث الى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كبش فداء او تهديد خارجي والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية ، لاي مشكلة داخلية مهما كانت تعود الى تأمر الامبريالية والصهيونية وعملاتهم في الداخل "وهم الطابور الخامس" والذي تحت رايته يدخل كل المعارضين والاقليات ، تلك هي البيئة الداخلية في العراق . .

والتساؤل الذي يطرح نفسه . . هل يمكن في ظل تلك البيئة ان تصاغ الاهداف القومية وان ترسم في اطارها الاستراتيجيات والسياسات التي تحشد لها كل قدرات الدولة وصولا الى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في اطار مشاركة شاملة تحقيقا لتلك الاهداف !!! .

#### • طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي :-

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا دورا قياديا لمصر بني على مشروع قومي بدأ بالتجرو من الاستعمار ثم اضيف اليه بعد ذلك هدلا الوحدة والعدالة الاجتماعية ، وان كان هذا الهدف الاخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء ، حيث ظروف تطور علاقات مصر العربية ، بحيث برز في فترات الصراع وتوارى الى الخلف في فترات التضامن ، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نمت بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية .

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ، ووفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصري القيادي وتستبدل به عملا جماعيا من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النسق العربي وكان ابرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التي انتهت الى النجاح العسكري المصري-السوري في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والتسيق الناجح بين الدول الثلاث ، والذي نجح في تعبئة جهود الأمة العربية كلسها في تضامن عربي غير مسبوق ، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في اسعار النفط باحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النسق العربي لصالح الدول النفطية الغنية ، ثم ادت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل الى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النسق العربي ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة الرئيس السادات الى القدس في ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ١٩٧٩ (٣٢)

(٣٢) جيل مطر - التطورات التي آلت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .



وفي هذا الاطار بدأ ثمة فراغا سياسيا قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري وبروز عدد من الدول يسعى الى ملء هذا الفراغ، ولاشك ان العراق كان في مقدمة هذه الدول<sup>(٣٣)</sup> بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروات نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبيا اذا قورن بالاقتصادات النفطية الاخرى، والاهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة لدور قيادي عراقي، وتري ان التاريخ قد دار دورته لكي يعاود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم .

والواقع ان القرارات العراقية الاساسية منذ منتصف السبعينيات على الاقل يمكن ان تفهم في هذا السياق، فالنزاعات التي قدمها العراق في اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين ايران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند الى الدعم الايراني كي يمكن التفرغ لبناء القوة التي يمكن ان توظف لتحقيق الدور القيادي، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف الى التاكيد على ان هذا الدور قد اصبح حقيقة واقعة، واسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران، واجتياح حدودها في سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو اضافة بعد اقليمي للقيادة العراقية، غير ان الحرب العراقية / الايرانية التي دامت ثمان سنوات كانت عاملا في تآكل المخطط العراقي الرامي الى لعب دور قيادي في المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال النور السادات الى ان يدق الباب المصري طلبا للسلح والذخائر بعد ان توقف الاتحاد السوفيتي الى حين عن امداده بما نتيجة الاعتراض السوفيتي على الحرب مع ايران باعتبار ان الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت ان هناك حدودا للدور العراقي لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فان الحرب العراقية / الايرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الاقل لان القيادة التي تبني هذه الطموحات ظلت باقية بل ان الطريقة التي توقفت بها الحرب قد اضعفت نوعا من الشرعية على الدور العراقي بعد ان انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية ادت الى اجبار القيادة الايرانية على قبول وقف اطلاق النار دون شروط خلافا لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب .

هذا فضلا على ان سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الاقل، وهكذا بدا ان الاندفاع العراقي نحو قيادة النسق العربي مستمر اذا لم يكن آخذا في التزايد، وحيث ان تجربة الصدام مع ايران كانت مريرة، وحيث ان التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع ايران وحيث ان التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن ان تثير جدلا حول الحرب وجدواها<sup>(٣٤)</sup>، فقد قررت القيادة العراقية، ان يكون الاتجاه الجديد للدفاعها الى قيادة النسق العربي هو تلك الدولة الصغيرة الخربة السق قدرت ان اجتياحها سهل وعالده مضمون .

(٣٣) د/احد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدرة، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(٣٤) يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "لما فرصتكم التاريخية الآن، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة اخرى اوسع من فرصها الاخرى لى بالي اجزاء الوطن العربي" - ويضيف - " هذه فرصكم التاريخية ومن خلالها فرصة الأمة العربية، فاذا ضلهم هذه الفرصة غابت عنكم الدوره كلها" ويبرعل'عليكم ليس هواء العراق وماله والمنا 'تزعل'عليكم حق ليم السماء ومبادلها

تلك هي الاستراتيجية العراقية التي تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقا لطموحات شخصية اوصلت شعب العراق والامة العربية كلها الى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧م ، وتلك هي العوامل الرئيسية التي تآثر بها التخطيط الإستراتيجي العراقي ، هذا وتجمع كافلة التحليلات على ان التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسى وعسكرى واعلامى لسنوات طويلة ، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة ، بل اتسمت فى بعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل .

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقي للكويت ان العراق قد خرج من حربه مع إيران وهو يعاني أزمة اقتصادية طاحنة ، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد فى الاموال البائلة فى وقت يزداد فيه احتياج العراق لهذه الاموال لاستئناف برامج إعادة الاعمار فى المناطق التي دمرها الحرب ، ومن تأثيرات الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق على المجتمع العراقي مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقي عن استيعابهم فى القطاعات المدنية ومن ناحية اخرى وجد نظام البعث الحاكم انه لا سبيل للخروج من المازق الاقتصادية والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع وتعبيته خلف قيادته من أجل تحقيق طموحاته الاقليمية والتي سعى من خلالها الى إيجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئا متزايدا على النظام السياسى ، وايضا - وهذا هو الاهم ، فان هناك فراغا فى القوة فى الخليج ، ذلك ان دول الخليج الصغيرة ، لم تكن لديها القوة العسكرية ما يكافئ قوة العراق العسكرية التي كانت تتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تنامي قوى الدول المجاورة فى الخليج وفى المنطقة العربية كلها بشكل عام .

ومن هنا - يمكننا استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت ، سواء فى مجاها السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى او العسكرى .

### ● التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت :

#### ● فى المجال السياسى " سياسيا " (٣٥)

لاشك أن القرار - غير المستول - للرئيس العراقي صدام حسين باجتياح الكويت كان جريمة كبيرة فى حق الشعب العراقي والشعب الكويتى ، وفى حق كل مسلم وكل عربى يعيش فوق هذه الأرض ، وحيث لم يكن أبدا وليد صدفة . وانما كان تخطيطا استراتيجيا طويلا ومدروسا أحكم الإعداد له حاكم مطلق لا يستطيع أن يستمع إلى رأى آخرى او كلمة مخالفة ، اذاق أبناء العراق ألوانا من المهانة وكثيرا من المتاعب، وحرهم من حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية فى الحكم ، وفرض عليهم الإرهاب الفكرى والنفسى ، وعرضهم لعمليات غسل مخ جماعية ، وقد أصبح واضحا أن تخطيط صدام حسين فى المجال السياسى ، كان دقيقا ومتكاملا ، واذا كان هذا التخطيط قد لاقى الفشل ، فان ذلك لا يعنى أنه كان بسبب عدم التخطيط أو ان الحدث كان وليدا لصدفة ، ولكنه قد يكون خطأ فى التقدير بنى على الافتراضات ونتائج غير دقيقة .

(٣٥) موسوعة حرب الخليج .

- في بداية عام ١٩٨٩ خطط الرئيس العراقي لإنشاء مجلس التعاون العربي - ليصم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج - العراق في الشمال والشمال الغربي ، الأردن شمالا ، ومصر غربا وفي الشمال الغربي ، واليمن جنوبا ، وكان يأمل أن يتحول هذا التجمع الى تحالف عسكري يضم قوات مسلحة مشتركة ، لكن مصر رفضت بشدة و أصرت على أن يكون مجلس التعاون العربي مجرد تجمع القصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه .
- ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إثارة المحاور السعودية في بداية الأزمة .
- الفتنال المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل قبل اشهر من اندلاع الأزمة ، والتسهيدي بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ، وهريب المتفجرات الدقيقة الأمريكية للقنابل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لإثارة الرأي العام العربي وكسبه الى جانب العراق ، فضلا عن جذب اهتمام الرأي العام العالمي الى مشكلات فرعية بعيدا عما يجري تدبيره فعلا في اتجاه آخر تماما .
- انعقاد مؤتمر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقي ضد الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ، وإنشاء جائزة "صدام" لاستقطاب رجال الإعلام والأدب العربي .
- كما أحرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الأوروبية واليابان لاستمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح في المنطقة بالكميات والأسعار العادية .
- ثم قام باتصالات رسمية مع إيران لأول مرة في ابريل ١٩٩٠ ، برسالة وجهها الرئيس العراقي لنظيره الإيراني ، لتوحيد الجالب الإيراني عند اندلاع الأزمة .
- ثم الفتنال مشكلة مع الكويت والامارات واتهامهما في يوليو ١٩٩٠ بأغراق الأسواق العالمية بالبترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- ثم أقام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميطة العراقي الذي يمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية ، مع إثارة المشاكل الحدودية القديمة .
- إبلاغ الملك حسين ملك الأردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الإمداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- محاولة الحصول على الصوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفيرة الأمريكية في بغداد قبل الغزو بثلاث أيام والتي أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- حرص العراق على ان يبدو أمام العالم كمن استفاد جميع الوسائل السياسية في الأزمة الناشئة مع الكويت ، وكان اجتماع الوفدين العراقي والكويتي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشرا واضحا لذلك ، اذ قدم الوفد العراقي كشفا بالمطالب العراقية والتي لا يمكن قبولها ، الى الوفد الكويتي طالبا قبولها كلية دون نقاش او رفضها وحينما رفض الوفد الكويتي انتهى الاجتماع والسحب الوفد العراقي ، وزيادة في الحداق اتفق على استمرار المباحثات في بغداد بعد عدة أيام ، ثم كان الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هي آخر مراحل التخطيط السياسي والتنقل بعدها الى العمل العسكري .

### التجمعات العربية الإقليمية :

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة فلن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها . وكان مؤدى هذه الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية ، لنشب الجزيرة العربية عالم له خصوصيته والرياض فيه هي المفتاح ، والهلل الخصيب عالم ثان وسوريا هي المفتاح والمغرب العربي عالم الثالث وحده له خصوصيته والرباط فيه هي المفتاح ، وادى النيل "مصر-السودان" عالم رابع والقاهرة فيه هي المفتاح <sup>(٣٦)</sup> .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية في العالم العربي كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربي العام - ومن هنا - فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذى ربط بين دول هي جميعها متقاربة من حيث نظم الحكم وطابع السلطة ، إضافة إلى ربطها برباط قوى هو رباط البترول ، وكان طبيعياً أن يحدث ذلك في عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ، ثم تأكدت أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلى منه أو الخارجى ، وبالتالي فهو إقرار فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينيات ، والتوقعات المنتظرة للأرصدة السياسية في أجواء الثمانينيات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاء بالعراق .

● ثم كان التجمع الذى حركته دعوة الوحدة المغاربية في شمال أفريقيا ، و التى ظهرت مواكبة لفكرة أوروبا الموحدة ، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادي بأوروبا الغربية - إضافة - الى تراخى قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي ، عادت فكرة التجمع لدول المغرب العربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة وبالتالي كان ذلك التجمع إقراراً طبيعياً لواقع حال مختلف ، فكان اتحاد المغرب العربي .

● ثم كانت فكرة مجلس التعاون العربي التى تبنها الرئيس العراقي صدام حسين ، والذى طرح نفسه فجأة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه ، ومن استقراء الوقائع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التى تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير مهد <sup>(٣٧)</sup> مما حمل معه العديد من الشكوك منذ بدء إعلانه . . فقد كان التواصل الجغرافى بين أطرافه غير قائماً ولا يوجد إطار فكري أو سياسى أو استراتيجى ثابت ، في الأرض يشد إليه الأطراف المتراخية ويوحدها حركتها ومجال انتشارها ، كما أن الفكرة من إنشائها كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي .

● إضافة الى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي ، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة في العمل العربي ، وبالتالي فإن تقسيم العالم العربي الى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارجها ، كان خصماً من القوة العربية ، وليس إضافة عليها .

<sup>(٣٦)</sup> دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج

<sup>(٣٧)</sup> محمد حسين ميكل، حروب الخليج ، أرواح الثورة والنصر، مركز الأهرام للدراسة والنشر، عام ١٩٩٢ من ١٦٨-١٧٠

• هذا الى جانب أن الأهداف بين الأطراف المشاركة فيه ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب الى الاختلاف منها الى الاتفاق أو التوافق ، فقد كان ظاهراً أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية وتناحيها السياسية المحتملة ، كما أن هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع ايران ، ثم التمهيد للعودة الكويتي " كما اتضح بعد ذلك " كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول الى العمل العربي من أى باب قد يؤدي الى احتيثار مشكلاتهما .

أما اليمن فقد انضم الى الخلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن دافع للاقترب من القلب العربي ، إضافة الى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أحدها .

#### • المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في مجلس التعاون العربي - (٣٨)

- أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقا استراتيجيا .
- أنه سيؤدي الى توحيد الموقف الايراني الشري والاقتصادي على العراق باعتبار أن دول الخلس ستشكل قوة ردع هائلة لايران .
- سيعطي للعراق مافذ جديدة على العالم الخارجي حيث سيكون مسيطرا من الخليج العربي الى حليح السويس ، وبالتالي يمكن ان يعزل سوريا برا وجوا عن باقي الوطن العربي ، وعن آسيا وأفريقيا الا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق ، وربما يغريها بالانضمام اليه .
- سيتيح للعراق المحافظة على قدرته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي ، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن .
- يوفر المناخ النفسي والاجتماعي للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية .
- سيجعل من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، مما يعطيه دورا أكبر في أي تسويات مستقبلية
- سوف يؤدي الى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .
- المزايا الاقتصادية في إقامة مجلس التعاون العربي على العراق تتمثل في الآتي :-
- سيتوفر للعراق وعاء بشري هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير و لاعادة البناء من ناحية ، و إقباء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .
- سوف يعظم من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التي تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .
- ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس ، للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بتكلفة اقتصادية مثلى .
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية العائضة أن ينهض بالقطاع الزراعي فيه ، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .
- سوف يتيح للعراق أن يلعب دورا أكبر في منظمتي " الأوبك " ، أوابيك " .
- يتيح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا ، وهي إحدى المنافذ البديلة في تجارته .

(٣٨) المربع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠

## ● المرنبا الاجتماعية التي يحققها مجلس التعاون العربي للعراق :-<sup>(٣٩)</sup>

- يعطى مشروع التكامل للعراق الفرصة الوحيدة لتصحيح هياكله المعربة ، والجنسية في مدى زمني قصير من خلال الهجرة المصرية ، الأردنية ، الفلسطينية وخاصة من فئات الذكور من الشباب .
- تدفق الهجرة العربية من طرفي الدول الأعضاء الى العراق يمثل ضمنا في الأمد المتوسط والطويل للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للقطر العراقي وبقص من امكانيات الاستقطاب السني والشيعة في العراق .
- ولقد تعقدت الأمور عندما اقترح الأردن تكوين فريق عربي مشترك ليكون للمجلس درع واحدة تحميه ، واعتلزت مصر ، ومضى العراقي والأردن وحدهما الى نوع من التنسيق العسكري ، ثم اقترح العراق نوعا من التوحيد لعملية المعلومات بما فيها المخابرات - ومرة أخرى رفضت مصر - وبدأ واضحا أن مصر تريد أن تحصر مجلس التعاون العربي كله في الإطار الاقتصادي ، أما بالنسبة للأمن العسكري ، والأمن السياسي ، فإن رؤاها بشأنها كانت على نقض من رؤية بقية دول المجلس .

وقد أكدت حقائق التاريخ ومتابعة أحداث عملية الغزو ، كيف استغل الرئيس العراقي ، دول ذلك المجلس - باستثناء مصر - لصالح عمله المخططة لاجتياح الكويت ، في كالة المجالات وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية وذلك في إطار الاستراتيجية السياسية التي خططها صدام حسين لدور ذلك المجلس ١١ ، مما دعا الرئيس محمد حسني مبارك الى إطلاق اسم " مجلس التعاون العربي " عليه .

## ● العراق والولايات المتحدة الأمريكية :

يؤكد الكثير من المخللين على أن الرئيس العراقي صدام حسين ، في مجال التخطيط لاستراتيجيته السياسية لغزو الكويت ، قد حاول خلال لقائه الشهر مع سفيرة الولايات المتحدة في بغداد " ابريل جلاسبي " أن يأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة باعتباره رجلا المدافع عن مصالحها في الشرق الوسط ، وبصفة خاصة مصالحها النفطية ، الأمر الذي أدى الى استدعاء السفيرة للاستجواب في مجلس الشيوخ الأمريكي عن حقيقة دورها في ذلك ، والذي اتضح أنه كان استنتاجا ساذجا من الرئيس صدام حسين ، أضيف الى الكثير من الحسابات الخاطئة التي بنيت عليها استراتيجيته ، وكان ذلك مدعاة للسعي الى نشر ذلك الحوار في الصحف الأمريكية والبريطانية ومحطات التلفزيون العالمية .

ان المتابعة لذلك الحوار تؤكد أن السفيرة الأمريكية<sup>(٤٠)</sup> لم تكن مسئولة عما استنتجه الرئيس العراقي ، بقدر ما استطاعت من خلال ذلك الحوار ان تسحب اعترافا منه عن مشروعاته وخطله في المنطقة العربية حيث أمكنها استنتاجها الآتي :

- أن صدام حسين كشف للإدارة الأمريكية عن مشروعاته للاستيلاء على الكويت قبل الغزو بعدة أيام محدودة .
- استطاعت السفيرة الأمريكية استدراج صدام حسين حتى جعلته يتطلع طمعا أن امريكا ليس لها رأى فيما يتعلق بالصراعات العربية وخطافات الحدود . مما بنى عليه رؤيته في أن امريكا لن تتدخل عند غزوه للكويت .

<sup>(٣٩)</sup> وثقة عمل أعداء " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .

<sup>(٤٠)</sup> جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠

- وهذه النقطة بالذات هي التي أدت الى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة الضوء الأخضر لغزو الكويت .
- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران ، كما اعترف بعد ذلك بأنه أرغم على ترك نصف شط العرب لإيران ، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت الى العراق .
- ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه في أن يحل محل المملكة العربية السعودية في علاقتهما الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلا "العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية "
- ولقد طلعت الطموحات الشخصية للرئيس العراقي ، والحفاظاً في التقديرات التي صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت . على حقائق هامة للموقف الأمريكي من منطقة الخليج ، حيث كانت المخاوف الأمريكية في تزايد مستمر من التهديد الإيراني للخليج الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " للإعلان في ٢٣ يناير ١٩٨٠ في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عن نظرية أمن أمريكية صريحة بالمنطقة والتي عرفت " بمبدأ كارتر " الذي الطوى على شقين ، أحدهما شق سياسي أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال " ان أى محاولة من جانب أى قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الأمريكية الحيوية نسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة " .
- وكان الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي ، وقد ثقلت فيما سمي " قوة الانتشار السريع " <sup>(١)</sup> والذي وقف الجنرال " كولن باول " رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية يدافع عنها امام لجنة العلاقات الخارجية من يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال " يجب أن ننظر الى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيونا على المستقبل . ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حل أو تفكيك أو صال القوة الأمريكية - التي توليت مسئولية منصبي كرئيس لهيئة أركان الحرب ، آملاً ان اساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي وأضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم "
- وقد كانت تلك القوة هي أكبر تجمع قتالي واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت الى جانب باقي قوات الائتلاف الدولي العربي والاسلامي والعربي ، والذي تصور الرئيس العراقي وهما أو خيالاً أنه قادر على تجميعهما أو قولها الى جانبه .

وقد كان القرار الأمريكي بإنشاء قوة تدخل سريع أمريكية تتركز في الولايات المتحدة نفسها وتكون جاهزة لكي تحمل جواً وبحراً الى منطقة الخليج عند أي طارئ وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة أو تكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أرضها وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية ، ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة في المقدمة التمهيدية له " بالخلفية السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في الغرب التي تستطيع ان تتدخل في الخليج في معارك متوسطة أو كبيرة " ثم يعضي التقرير فيقول " ان الفكرة في إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكري في المنطقة عند

<sup>(١)</sup> تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أسامه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لذلك السنة وقد قام الدكتور / البروف كوردسمان بشره كاملاً في كتابه "الخليج والغرب " الذي صدر في لندن ١٩٩٠

الضرورة لأنها متعددة بعدة قيود ، منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو وبالبهر فوراً عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك ومنها علم وجود قواعد وتسهيلات كافية في المنطقة تستطيع أن تتحمل أهداف الحركة " ثم يستطرد التقرير فيشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والذخائر في المنطقة بحيث يتخصص الجهد الرئيسى في حالة العمليات لنقل القوات " ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات <sup>(١١)</sup> التى خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية ، فيحسبها على النحو التالى طبقاً للميزانية المرسودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩ :

● التخطيط الاستراتيجى في المجال الاقتصادى " اقتصادياً " :-

● دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى :-

لحل المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية والمطامع في بناء العراق كقوة إقليمية مهيمنة ، كانت أهم دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادى ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تهديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص ، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام ، فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات وإتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقي من حقن الرميصة على حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحرى ضرورى له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية -على الخليج - وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتي "زربة وبويان" للعراق ، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق وهى الديون التى تمتثل في قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية -الإيرانية ، ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات بل عتبت أكثر بعدم إعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربى الحاسم لحل الخلاف المفصل، حيث كان اجتماع الوفدين في ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة اذ أعلن الوفد العراقى مطالبه طالباً قبولها كلياً دون نقاش أو رفضها ، الأمر الذى يؤكد ان المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت من خلال غزوه عسكرها كان المستهدف من بناء استراتيجية العراق في المجال الاقتصادى .

من هنا - تؤكد ان غزو الكويت في إطار تلك الاستراتيجية لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب الحدودية أو الأمنية او المالية التى وضعتها القيادة العراقية على قائمة الأسس التى بنيت عليها استراتيجيتها .

والواقع ان المطالب "الحدودية" للعراق تتجاوز نطاق حقن الرميصة وتتعدى المنفذ الى الخليج ، كما ان المطالب المالية للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون ، حيث تأكدت الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت فالتنازل عن هذين أساسين - أولهما - هو محاولة ضم الكويت ، كهدف تاريخى للعراق بعد ان زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط وثانيهما - هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادى الصعب الذى واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران ، ويكشف الخطاب العراقى بعد الغزو عن ان ضم الكويت لا يعدر أن يكون خطوة على طريق تخطيط استراتيجى لتحقيق طموحات النظام العراقى في الهيمنة الإقليمية بدءاً من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوى للعراق .

هذا وقد آثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية قضية أخرى في المجال الاقتصادى ، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية .

<sup>(١١)</sup> ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية .



وبهنا في هذا المجال ان تؤكد على أمرين - أولهما - أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية ، اذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث ان تقاسمت البلدان والشعوب ثرواتها ، وإنما جرى تبادل الخيرات او جرى اختصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالبحان ، و إنما تقدم العون ، او تستعير المال او تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا ، وقد تطالب الدول الخليجية العربية ان تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام ، إذا قبلت غيرها من الدول ان تكون الثروات الصناعية والزراعية والمالية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك - وثانيهما - ان تاريخ العالم لم يعرف "إعادة توزيع الدخل" او "تقاسم غنائم السطو" على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود .

كما كان من ابرز دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ذلك التهديد للقسم الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية في تغطية التكاليف الهائلة التي تتحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية . وإذا كانت غالبية الأنظار الخليجية وغير الخليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي فإن هذا لا يعفى النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها .

وتتعدد مؤشرات تهديد عوائد نفط العراق نتيجة الحرب مع إيران ، حيث نجد انه وفقا للتقديرات العراقية ، فبان لجهة الجهيزات العسكرية التي اشترهاها العراق بالعملة الحرة واستخدمت في الحرب <sup>(٩٣)</sup> بلغت ٨٠ مليار دولار ، ولقد ردت خسائر العراق من جراء توقف وانخفاض صادراته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار ، كما قدرت تكاليف التعمير لإعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت بسبب الحسب بنحو ٦٣ مليار دولار، اضف الى هذا ، الخسائر البشرية التي لا تقدر بمال، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو وأعباء الديون وغيرها .

هذا الى جانب استمرار التخلف والكشف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي ، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقي في ان مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج اجمالي للعراق لم تتعد نحو ١١,٦ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٧,٨ ٪ في عام ١٩٧٨ ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط ، فإن تحليلا أكثر عمقا يدعو الى عدم المبالغة في شأن إنجازات التصنيع بالعراق ، وعلى ذلك فإن الاقتصاد العراقي استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نفط العراق في دفعه، كما ان الكشف للاقتصاد العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافئ صناعيا وتكنولوجيا للعراق على الخارج .

هذا إضافة الى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات ، كما أن واردات العراق من الحبوب قد تضاعفت أكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وزادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧ ٪ بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ كما اعتمد العراق على واردات الحبوب في تغطية ٩٣ ٪ من الاستهلاك عام ١٩٨٧ .

ولقد كانت الصورة التي انتهى إليها الاقتصاد العراقي من حربه الطويلة مع إيران وتهديده لثروته القومية الدافع الحيوى والغام الذي ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاقتصادي .

<sup>(٩٣)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام من ٣٥٣ .

## ● التخطيط الإستراتيجي في المجال العسكري :-

- رآكب التخطيط الاستراتيجي في المجال السياسي ، تخطيطا استراتيجيا في المجال العسكري فكانت خطة الإعداد الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية<sup>(١٤)</sup> والتي بدأت اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٠ ثم تابعت خطة ذلك الإعداد الاستراتيجي حتى تمام الاستعداد للتنفيذ ونشر هنا الى ابرز ما تم في ذلك المجال .
- استكمال التخطيط الاستراتيجي و إعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة و إقرارها بشكلها النهائي من الرئيس صدام حسين بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- إنشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتي تسليحا وتنظيما وتدريبيا ، وكافة المواقع الدفاعية الكويتية ، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية ، وكل البيانات المفصلة والتي يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن أوجه الحياة في الكويت ، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادات .
- رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وزيادة نسبة الاستكمال في الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعراض الخسائر ليصل الى نسبة ١٠٠% .
- إعداد مسرح العمليات المنتظر في المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية وخاصة في المنطقة الممتدة من جنوب البصرة و الزبير وقاعدة الويلة الجوية ، وحتى قاعد جلية الجوية الى الغرب ، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات وإقامة مراكز قيادة ، مع تجهيز مناطق حشد القوات ، وعمليات الحفر والإخفاء والتحويل ، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة .
- إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والصعوى للقوات المشتركة في الغزو والتي تضم أساسا قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وانتقالا الى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجلية وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥-٧٥ كم من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمناورات ليلية .
- تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضنية ، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة ، ونظارات الميدان الليلية التي تعمل بالاشعة تحت الحمراء او بتكثيف ضوء القمر او النجوم .
- اجراء مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللوائت المدرعة والمشاة الميكانيكية ، مع إشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها ، وذلك بمعدل مشروع تدريبي لكل لواء ، ومشروعين لكل قيادة فرقة ، بالإضافة الى تدريب كتية مشاة على الإبرار البحري " البرمائي " في منطقة "رأس بيشة" جنوب الفار وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣ سفن من طراز "الزهراء" يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جنديا و ٢٠ دبابة وطائرة هليكوبتر واحدة مسلحة ٣ سفن برمائية من طراز "بولنوسكي" السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جنديا بمعداته مع ٦ دبابات او عربات مدرعة
- كان التركيز في التدريب على الملاحه البرية الليلية مع سرعة الاختراق والوصول الى العمق ، وذلك بدلا من التركيز على القتال والقحام المواقع .
- تم عمل مشروع تدريبي بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع باشتراك الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وتأمينها ، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو ، تمهيدا لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت .

(١٤) جلال عبد الفلاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤

- تجهيز القواعد الجوية الجنوبية العراقية في الرميطة وجليبة بالوقود والدخائر والمعدات الأخرى ووصول أربعة لساعات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة ، بمعدل لواءين حويين لكل قاعدة من طائرات "الميج - ٢٣" و "السوخوي - ٢٠" و "الميراج إف - ١" إضافة الى وصول لواء جوي من الطائرات المليكوكوبتر المسلحة والنقل من طراز "سى - ٢٤" الى قاعدة الرميطة الجوية .
- إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنهى عند الحدود الكويتية مع العراق ، مع تعليمها مسبقا ، ووضع "فوايس ميدانية ملونه ليل" .
- تم إعادة تمركز اللواء ٩٥ مطلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميطة الجوية وكذلك تمركز المجموعتين ٦٨،٦٥ معاير "كوماندوز" في المنطقة الواقعة شمال صغوان وأم قصر .
- القيام بتكديس كميات هائلة من الدخائر والوقود والإمدادات الغذائية ، كذلك قطع الغيار المختلفة في منطقة الحشد لخدمة الحطة الهجومية .
- ثم مراجعة وتأكيد الخطط الموضوعية على واقع الأرض ، وتسجيل آخر المعلومات التي قامت بها أجهزة الاستطلاع عن اى تغيير في اوضاع القوات الجوية .
- خداع للقوات الكويتية المتقدمة ودوريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنائز الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلا ولعدة أسابيع مع الإعلان على ان هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة .
- في ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشده المرحلة الأولى من تجميعه القتلى بقوة خمس فرق .
- في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإراحة التواجد الكويتي من الأراضي المتنازع عليها من الجزء الجنوبي من حقل الرميطة بواجهة ٣٥-٤٠ كم وبعمق ٢٠-٢٥ كم جنوبا ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعرض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء<sup>(١٥)</sup> .
- في ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة في ملابس مدنية "حوالي ٢٠ كتيبة كل منها ٣٠ فرد" حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الفزو بـ ٤٨ ساعة ، وكانت مهمة هذه المجموعات العمل كادلاء لطلائع قوة الفزو من القوات الخمولة جوا بالطائرات العمودية ، خاصة وان هذه المهمة كان مخططا لها ان تتم ليلا ، الى جانب إثارة الفزع والربح داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الأولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم افراد الأسرة الحاكمة .
- ثم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظرا لان معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت ، أما احتيار ليلة ١ / ٢ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١١ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات .
- بدأت العمليات ليلا لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية . بالإضافة الى المناخ والطقس المناسبين والمخاض درجة الحرارة ليلا ، مع تحقيق المبادأة والاحتفاظ بها حتى نهاية العمليات .

<sup>(١٥)</sup> لواء مدحت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١

- **حجم قوات الغزو العراقي :**
- بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندي ، ٤٢٣ دبابة ، ٢١٦٧ قطعة مدفعية ، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذي كان قائدا للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي .
- شكلت حجم القوات الغازية في ٢ فرقة مدرعة ( ٢٣،٢١ مدرع ) ، الفرقة التاسعة الميكانيكية من الفيلق السادس " حرس جمهوري " ، اللواء ٩٥ مظلات - لاحتلال قصر "ديسمان" والموانئ الجنوبية الكويتية ، كتيبة مشاة إسراير بحري "برمانية" لاحتلال جزيرة بوبيان ، ٢ لوج استطلاع متقدم ، ٢ كتيبة مغاوير "كوماندوز" - الكتيبة ٦٥ ، ٦٨ قوات خاصة ، ٦ ألوية مدفعية ميدان .

#### • **الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية :<sup>(١٦)</sup>**

- وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على اساس التوسع في استخدام الطائرات الملوكرتير المسلحة وعناصر الاحتياط الرأسي في الموجات الاولى للهجوم ، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الملوكرتير التي تحمل اسلحة الدعم كما تستخدم القوات العراقية "الحوامات" مركبات الملوكرتير في الاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان مع الساعات الاولى للغزو .
- وتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدنعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكية+فرقة مدرعة من الحرس الجمهوري في اليوم الاول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجزيرة "الجزء الشمالي من دولة الكويت" .
- ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي ليتم السيطرة على منطقة ميناء الاحدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي لواء المظلات .
- وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ اوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧-٨ فرقة ميكانيكية ومدنعة ، لواء مدرع مستقل في اليوم الخامس للغزو ، تدافع منها ٢ فرقة ميكانيكية +فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية .

#### • **سير العمليات الهجومية :**

- بدأت العمليات العسكرية في تمام منتصف ليلة ١ / ٢ اغسطس ١٩٩٠ الساعة ٢٤:٠٠ حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة مشاة ميكانيكية ، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو ، دفعت على محورين الأول - محور ام قصر ثم الصبية ثم جسر بوبيان الى البحرة شمال خليج الكويت ، الثاني- من صفوان ثم العيدلي الى الجهراء يدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم ، وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول الى منطقة البحرة والجهراء شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات .
- وفي الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس "الساعة ١٠:٠٠" تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقي الفرقة ٩ مشاة ميكانيكية وباقي الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطي استراتيجي ، ويعاين اعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتيبة مغاوير ٦٨،٦٥ ، ٤ ألوية مدفعية ميدان وفي نفس الوقت تم الزال كتيبة مشاة بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان حيث تقدمت وهاجت كتيبة مشاة بحرية كويتية ، واثمت الاستيلاء على الجزيرة التي يبلغ طولها ٤١ كم وعرضها اقل من ٢ كم في أقصى اتساع لها .

<sup>(١٦)</sup> ملحق الرسالة المرفق بوضوح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

- وفي الرابعة والنصف فحراً " الساعة ٤:٣٠ " اتصلت القوة الرئيسية بالمعارز المتقدمة السابق دفعها وذلك على مشارف مدينة الكويت ، بعد ان قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجبراء ، ومن خلال حصة محاور للتقدم من الجنوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة "ديسمان" .
- وفي الساعة السادسة والنصف صباح ٢ أغسطس "الساعة ٦:٣٠" تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عدا كتيبة جواء بطائرات الهليكوبتر في مناطق قصر الرئاسة في ديسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بهدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية ، واسر اعضاء الاسرة الحاكمة ولكنها فشلت نتيجة احلاء القصر قبل وصول القوات العراقية .
- اعتباراً من أول صوء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والمقاتلات القاذفة العراقية ، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين في الرميلا وجبلية وشملت المظلات الجوية العراقية مدينة الكويت والجبراء والاحدى والحدود الدولية والساحل الكويتي وحتى عمق ٣٠ كم .
- وفي منتصف يوم ٢ أغسطس "الساعة ١٢:٠٠" اتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها .
- في فجر يوم ٣ أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطي قائد قوة الغزو من منطقة الانتظار التي لقت البها داخل الكويت وانتهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الاحدى والمنطقة الجنوبية وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي اللواء ٩٥ مظلات والتي تم ابرارها حوا بطائرات الهليكوبتر ، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة واسقطت منها ٤ طائرات .
- وبلاستيلاء على ميناء الاحدى ، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ أغسطس ، اليوم الثالث للغزو تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه المنطقة الخاضعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلومتر واحد من الحدود السعودية .
- بدأت قوة الغزو في تعزيز المناطق المستولى عليها ، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقي الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الى مدينة الكويت ، اضافة الى قوات الدفاع الشعبي العراقي ، مع استعدادها للتقدم جنوباً في اتجاه حقول البترول السعودية طبقاً للموقف الدولي والعربي .
- وفي اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ اوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت الى ٧-٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكية وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية .
- وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولي والعربي شامتة الغزو العراقي بالقوة المسلحة ، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاخمة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدة من الفيلق الثاني والسادس والسابع ، مع سحب الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الأكثر تدريباً وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت .
- قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي بالكامل بقوة خمس فرقاً وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد .
- ولقد بلغت الخسائر العراقية ، اسقاط ١٨ طائرة هليكوبتر من طراز "مى-٢٤" سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت في اليوم الاول للغزو واربع طائرات هليكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الاحدى في اليوم الثاني للغزو

- وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ امون " سكاى جارد" وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندي والجرحى ٣٦١ جندي عراقي .
- اما عناصر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٢٠٠ ٤٠٠ كويتي واسر ١٢ ألف جندي كويتي وعدد كبير من المدنيين .

### ثانياً: الخطة الدفاعية الكويتية :

- حجم القوات المسلحة الكويتية: (١٧)
- اجمالي تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندي منهم ١٦ ألف في القوات البرية، ٢١٠٠ جندي في القوات البحرية، ٢٢٠٠ جندي في القوات الجوية الى جانب ١٥٠٠ جندي من الحرس الاميري والحرس الوطني وقوات الحدود .
- تصم هذه القوات ٢٧٥ دبابة، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ميداني وهاون انواع، ١٥٦ قذاف صاروخي النوع منها ١٢ قاذف صاروخي ارضي - ارضي فروج، ١٤٤ صاروخ سام ٧، سام ٦ المتحركة السوفيتية، صواريخ آمون "سكاى جارد" .
- مشكلة في ٢ لواء مدرع " ارقام ٨٠، ٩٠ "، ٢ لواء مشاة ميكانيكي منها اللواء ٣٥، لواء مدفعية ذاتية الحركة، ٣ كتبة صواريخ مصادة للدبابات من طراز " تاور"، ١٠ كتبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز "هوك"، خمسة كتائب صواريخ مصادة للطائرات من طراز آمون .
- وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية، ١٥ زورق روديوك ساحلي، اربعة سفن برمائية، ٢ سفن مسلحة، ٥ زورقا محربي (١٨) .
- وتصم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة، ١٨ هليكوبتر مسلحة مشكلة في ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاى هوك "ايه-٤" سرب مقاتلات "لايتنغ" .
- سرب طائرات تدريب وهجوم " ار تي هوك " .
- طائرات نقل سي ٩ + ٤ طائرة نقل ال-١٠٠، طائرات هليكوبتر جازيل، سور بوما الفرنسية .

### فكرة العملية الدفاعية :

- تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمبانى والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق، ومهمتها تأمين خط الحدود الدولية ومع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى يتم اعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي .
- وبوصول الانذار بوابا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية بالتمسك اوصاعها الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية باحداث اكر حسانر في القوات المهاجمة في مناطق

(١٧) الملحق العسكري المرفق بوضع الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول الى المنطقة الشمالية السعودية ولم (١) طبقا لظهير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية ببلد حول التوارد العسكري لعام ١٩٨٩/٩٠

(١٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٩٠/٨٩ .

حشدتها والبناء فتحها وتقدمها للهجوم ومع اقترابها الى خط الحدود وباستغلال كافة الوسائل النيرانية يتم ايقاف تقدمها ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية ، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياطيات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية ، مع التوسع في استخدام الموانع الصناعية واعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة .

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ولوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التي اكتسبها الجيش العراقي خلال ثمان سنوات هي عمر حربه مع ايران هذا اضافة الى ان علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة ، ادى الى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لاجتاهات الاقتراب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للانفراد ، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والغارات المضادة . . وخطوط الصدد المستندة على كثافة ونطاقات متعددة من موانع الالغام بالوانوعا .

ومن هنا يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبني على تصورات القيام باجتياح عراقي كاسح لابتلاع دولة الكويت ، وانما بنيت على التصدي لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر والقطاعات داخل الاراضي الكويتية ، وعلى ذلك كان اهم مايعني المخطط الاستراتيجي الكويتي في اطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن اهدافه الحيوية داخل الكويت اكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعي شامل للحدود في مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية متفوقة عليه تفوقا حاسما بما يكفل لها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية ، انما يمكنها من اكساحها وهذا ما حدث فعلا .

هذا وقد كان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت في قصر "ديسمان" حتى اقيمت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات لفرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقي قرب منطقة القصر - فاستقل امير الكويت وولي عهده الشيخ سعد العبدالله الصباح سيارة خاصة وانطلقت جنوبا الى الحدود السعودية الكويتية متجها الى مدينة "الخالفجي" حيث التقوا بالامير محمد بن فهد بن عبد العزيز امير المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ليصحب امير الكويت في موكب رسمي الى عاصمة المنطقة الشرقية . .

### ثالثا : التمهيد للارملة العراقية - الكويتية وتصاعدها :- التسلسل الزمني للأزمة :

- مع اقتراب عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربي الى ذروته وتباعدت وجهات النظر العربية ازاء كافة القضايا - وحتى يمكن عقد قمة عربية في ظل ذلك التردى العربي ، سعى ملك المغرب الى البحث عن هدف لتلقي حوله الزعامات والقيادات العربية ، ومن هنا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٨٩ ليكون "دعم الانفاضة " في مواجهة القمع الدموي المتصاعد من جانب إسرائيل ، إدراكا من الملك الحسن بان القصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن ان يؤدي الى العقادها ، باعتبارها مازالت تلقي إجماعا واستجابة عربية حولها ، ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها الزعماء الرؤساء خلافا لذلك الهدف<sup>(١٤)</sup> عند حضورهم تلك القمة .

<sup>(١٤)</sup> محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرواح القردة والنمر - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢

- لمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقرارا من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للحوار مع المنظمة اذا هي اعترلت بهذا القرار ، ومع استجابة المنظمة لذلك ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بتضامن عربي شامل .
- كان لبنان يريد نهاية منظمة لحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ - وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب ، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل ، خاصة وأنه كان هناك اعتقاد سائد بأن تلك الحرب في حقيقتها حرب دولية / عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية .
- كانت سوريا أيضا تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية - وكسب اعتراف عربي بوضع خاص لسوريا في لبنان .
- كانت الدول العربية الخليجية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب إبعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل ، وقد قدمت لدول المواجهة الباقية "سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية" مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات - تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم .
- كان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر - وأيضا - كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول .
- كانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية - وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق أن عرضه الملك "فهد" وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء ، وبالتالي فإن اشتراكها في ذلك المؤتمر كان له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة اتفاقية السلام مع إسرائيل - وبالتالي فإن وجود مصر في الجامعة العربية كان جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .
- كانت زيارة الشيخ " سعد السالم الصباح " ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦ فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثر فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية تقديرا للدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة خاصة وأن التوتر قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم برى بين دورية كويتية وأخرى عراقية - إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياهها الإقليمية واشتياكه بالبنيران مع زورق كويتي ، إلى جانب شكوى العراق في عمليات قنص سلاح إليه من الكويت إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضي يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية وفي مجال التمهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بحملة إعلامية أثارت فيها ترسيم الحدود مع العراق ، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد فكان اعنف مقال في جريدة "القادسية" حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الجزر فقالت " أن العراق لا يطلب فقط جزيرتي بوبيان وربة" كما هو شائع ، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لأن ملكيتهما للعراق ثابتة ثم أضاف المقال أن هناك أراضي في الكويت تخص العراق كما أنه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحت عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق .



وإلى أول لقاء بين الشيخ "سعد" مع وزير الدفاع العراقي العريق "عدنان حير الله" آثار الشيخ "سعد" قضية الحملة الإعلامية التي قوبل بها خطوة وصوله بغداد ، وقال انه فكر جدياً في قطع الريادة والعودة للكويت وكان الرئيس العراقي ودوداً إلى درجة طمأنات الشيخ "سعد" و امر بتشكيل لجنة على اعلى مستوى لاثاء ذلك الموضوع .  
و تعزيزاً لإمكانية التفاهم بين البلدين جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ "جابر الأحمد الصباح" للعراق ، وكانت الزيارة ودية للغاية حيث قدم الرئيس "صدام حسين " حلالها اعلى وسام عراقي لأمير الكويت تقديراً للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية /الإيرانية ، وبالتالي لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يعكر الجو الودى للزيارة والتي تمت في سبتمبر ١٩٨٩ .

● وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازي معها كان هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية سبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادي بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية/ الإسرائيلية المحتمل أن تواجهها ، حتى اتفق على أن يكون عنوانها "التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل " وقد عقدت تلك القمة في ٢٨ مايو ١٩٩٠ ، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقي إلى خلافاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية و أثار معه موقف التعت الكويتي من قضايا تحيط الحدود ، حصص التنول والادعاء بقيامهم بالتخزين داخل العراق الأمر الذي اقترح معه الملك فهد عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للتنول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لقضيته الحصص "وبالتالي الأسعار" ، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت اذ انتهز فرصة قيام الرئيس "صدام حسين " مرافقته إلى المطار لوداعه ، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وجاء فيه من حيث انتهى الملك "فهد" فقال ما مؤداه "أن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق ،

● وفي ١٠ يوليو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول "الأوبك " في جدة ثم دعى وزير التنول العراقي إلى اجتماع خاص يصمم وزراء السعودية والإمارات والكويت وقطر ، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق .

● وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها في ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقي "صدام حسين " يلقى خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وفي محال استعراضه لأحداث العام المنصرم تعرض للسياسة البترولية الجديدة التي يضعها منذ حين ، بعض الحكام في دول الخليج تمعداً في تخفيض أسعار النفط بدون مبرر اقتصادي ، وقال على سبيل المثال "أن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض مليار دولار من عائدات العراق سنوياً وان تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس بعيد ، وهو ٢٧- ٢٨ دولار ، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سويلاً في الوقت الذي نحل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين " .

وقد ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابه بتحديد لبعض الدول الخليجية من الاستمرار في إنتاج التنول بما يزيد عن الحصص المقررة ، وهدد بالقيام بدور فعال لاعادة الحقوق المقتضية إلى أصحابها ، وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل - حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة العربية "الشاذلي القليبي" كان لها وقع الانفجار وقد طرحت الرسالة قضيتين أولاهما - قضية الحدود ، حيث اوضحت الرسالة أن حكومة الكويت استغلت الشغال العراقي بالحرب مع

إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق لصارت تقم المنشآت العسكرية والمخازن والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق وثانيهما - أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصصهما المقررة في الأوبك بمررات وهمية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعد الأسعار العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٨،٢٦،٢٤ دولار للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيرا وهو ١٨ دولار للبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل - وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصّة العراق منها بخسارة ٨٩ مليار دولار ، ثم أصالت الرسالة العراقية إلى ذلك اقاما للكويت ألما انتصهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل "الرميلة" العراقي وراحت تسحب النفط منه ، وقد قدرت الرسالة العراقية ماسحته الكويت من بترول حقل "الرميلة" بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار وكان الأخطر بعد ذلك ماورد في نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق .

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها ركادت الجلسة أن تفكك حيث وقف السيد "طارق عزيز" وقال لوزراء الخارجية " إنني أحثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان " .

• ومع تصاعد التوتر وزيادة الخشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصري محمد حسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن والرئيس صدام حسين - اتفق على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة .

• وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة يوم ٣١ يوليو ٩٠ بين وفدين - الأول - عراقي برئاسة "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي - والثاني - كويتي برئاسة الشيخ "سعد السالم الصباح" ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي - وأن تجري المفاوضات في جدة برعاية الملك "فهد" عاهل المملكة العربية السعودية .

• وفي ٢٧ يوليو ٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقي حيث أعلن ناطق رسمي عراقي بيانا جاء فيه " من الضروري أن يعلم رئيس وزراء الكويت بأن الذى يأتى إلى لقاء معنا ينهض أن يكون سهبا لإزالة الأذى والمعدن الذى لحق بالعراق " .

• وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم المحدد للقاء الوفدين الكويتي والعراقي في جدة استمرت لغة التهديد والتلويح باستخدام القوة لفصرد بيان آخر جاء فيه : " إننا نحذر من محتاج إلى تحذير ، ولجدد القول بأن الذى يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تنزل كيانه وأن قواتنا المسلحة هم بالمرصاد وسيخيب الخائبون ونرد لهم الصاع صاعين بعون الله" وكانت تلك التهديدات تتوالى لتحقيق جوا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التي كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلميا .

• ورغم الأنباء عن الحشود العراقية التي تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية - ثم ماشرته جريدة الواشنطن بوست من أن فوجين عراقيين تم حشدهما في منطقة البصرة - ورغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والإمارات ، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد - فقد كانوا يظنون أن الثباين في وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميا !! وربما لم ينتبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التي كانت ترمي إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية وقد بدأت الأهداف الغير معلنة في الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت وقد سلمت هذه المطالب رسميا في مباحثات جدة ومنها <sup>(٥٠)</sup> .

- أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق .
- أن توجر جزيرتي " ربة وبويان " لمدة ٩٩ عام .
- أن تدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميلة على نفقة الكويت .
- أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار ترفعا للعراق لمواجهة تبعات الحرب .

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه "عزة إبراهيم" نائب الرئيس العراقي السدي مثل العراق في محادثات جدة تهديدا مباشرا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله "إننا نعرف كيف نأخذ حقنا" ولم يقبل الوفد العراقي أى تفاوض حول مطالبه الأمر الذي أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم ، وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح .

#### الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقي :

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر في منطقة الخليج حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المختبئة في منطقة البصرة وحولها - وتقديرات دقيقة كما اتضح فيما بعد ، ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية وإنما رصدت أيضا درجة استعدادها ، وفي تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠ <sup>(٥١)</sup> أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض - قالت إدارة تنسيق المعلومات في وزارة الدفاع " أن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد ولكنها لم تتخذ وضعا هجوميا " .

وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها في المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها في صنع القرار في واشنطن ، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة - يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ - بأن القوات العراقية ورغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعا هجوميا - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية لغير الخوف في أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه - وإن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي " ربة وبويان " وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه ، وأيضا كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع الموقف ، ولعلها كانت أسرع من تبه يوم ٢٨ يوليو، إلا أن الخطط العراقية تغيرت وإن السدي يجري الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات .

<sup>(٥٠)</sup> الدكتور / احمد علي فهمي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣

<sup>(٥١)</sup> محمد حسين ميكل - حرب الخليج - أوامام القوة والبحر - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨

وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو ، أن القوات العراقية عبرت مواقعها ، وأن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفصل ما بين ٥٠-٧٥ مترا بين كل دبابة ، وأن المدفعية أصبحت وراء المدرعات وكان معنى هذا الوضع أن الأمر الهائي بالهجوم قد اتخذ وأن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات ، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأرصاع الطارئة قد تكون ماثورة مقصودة لتوجيه صدمة قاصبة إلى أعصاب الذين يتابعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن الهجوم وشيك ومن ثم يكون النزاع للمطالب العراقية فورياً .

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال مدير الأمن الكويتي وطلب إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداه<sup>(٢٢)</sup> نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد بلدان دواع ، ولكنا نعتقد أن حطة الطوارئ الموصوعة سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط " .

وبعد أن حل مساء أصبحت إجراءات حطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى منطقة الخافجي في السعودية مع رعاء ألا يكون مركب سكره طابورا طويلا من السيارات فاتحة مشابيحها القوية في ظلام الليل ، وبالفعل بدأ مركب الأمير يتحرك في اتجاه منطقة الخافجي ، حيث كان الدهول يسلك بأعصاب الجميع ، وكان الغزو قد بدأ فعلا ، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات المايكروست العسكرية العراقية تحوم حول نفق حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصر الأمير ، وعلى دور الورارات وعلى مداحل ومخارج الطرق من المدينة كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .

#### استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي :-

لقد بنى النظام العراقي وعلى رأسه الرئيس صدام حسين استراتيجيته الاجتماعية مستعلا وسائل الإعلام والإعلاميين بهدف تكوين رأى مضاد للكويت وللدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولاكتساب شرعية وشعبية للعرو ، الأمر الذي أدى إلى أن هت الجماهير في الشارع العربي والإسلامي لتصرعن وأنها ماضرة للعراق ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على عكس ماكان متوقعا تماما إلا وهو أن قلب هذه الجماهير منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت معرشة عن رفضها لما قام به العراق من اجتياح عسكري للكويت ومن تعريض المنطقة لخطر التدخل الخارجي ومطالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط ومؤيدة في نفس الوقت للمقاومة الكويتية والمالية ضد هذا الاحتلال على أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب ما لوحظ خاصة من أن أشد الدول تأييد للموقف العراقي وأكثرها وأقواها في حماس جماهيرها لماصرة العراق ضد الكويت ودول الخليج في هذه الأزمة ، إنما كانت تلك الدول والمنظمات العربية والإسلامية صاحبة الأعداد الكبيرة التي تعمل وتكسب ويقومون في الكويت أو غيرها من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي أيضا تتلقى معونات اقتصادية مهمة وشبه منظملة من دول الخليج على النحو الذي كان الفلسطينيين واليمنيون والسودانيون والأردنيون<sup>(٢٣)</sup> . ما يعنى أن حماسهم وتأييدهم لموقف العراق قد تخطى في قوته مصالحهم الذاتية الحيوية ، بل أن حماسهم قد وصل إلى حد هتافهم ضد الدول التي وقتت ضد العدوان ، وأعلنت موقفها الرسمي شجب العدوان العسكري العراقي على الكويت ومطالبته بالانسحاب .

<sup>(٢٢)</sup> بوب رود ورد - أسرار ساعة القرار الأمريكي لغزو الخليج - ص ١٧٢

<sup>(٢٣)</sup> اتجاها الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادره عن دار الهم للإعلام عام ١٩٩٢ - ص ١٦٩

وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن القول أن استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي قد حققت نجاحاً جزئياً في هذا الاتجاه ويمكن تصور تلك الاستراتيجية التي خطتها الرئيس العراقي صدام حسين وأدارها بالتعاون مع الدول المؤيدة له كانت تهدف إلى إثارة العوامل النفسية والاجتماعية والسيكولوجية التي تعجز العداة نحو دول الخليج العربي بصفة عامة ، وللدولة الكويت بصفة خاصة بالشكل الذي يظهر الماصرة والتأييد للرئيس صدام حسين ونظامه وأحققه في عزز الكويت والتساؤل الذي يطرح نفسه . . كيف صاغ النظام العراقي هذه الاستراتيجية الاجتماعية !!

لقد ارتكزت تلك الاستراتيجية على عدة مركبات أساسية ، أولها - استثارة العاطفة الدينية والتي من المعروف عن الشرق عموماً والشرق العربي بصفة خاصة تقديسه الشديد للدين ، وكل ما يمس معتقداته أو نصوصه أو أصوله ، من منطلق أن الشرق العربي مهبط الأديان السماوية ومنه انطلقت دعواها حتى بلغت أقصى الأفاق ومن هنا فإن المدخل الديني يصير الفصل المداخل وأكثرها فعالية في إقناع الجماهير العربية والإسلامية بفكرة ما . . وتكون البراعة هنا في كيف يمكن ربط تلك الفكرة بالدين .

ولقد ركر الإعلام العراقي على تلك الفكرة فكان الرئيس صدام حسين ونظامه وإعلانه يوجهون الجماهير العربية والإسلامية إلى فكرة الدفاع عن شرع الله المتهك في دول الخليج ، ومحاوله لتطبيق التوجهات وقواعد السلوك والنصرف الإسلامي السديد في الحكم والاقتصاد ونواحي الحياة المختلفة دعماً وتقوية للإسلام والمسلمين حتى يتبوءوا مكانتهم اللائقة بهم ، والتي كانت لهم ، أيام ازدهار حضارتهم وقوة سلطافهم ، ولقد ظلت وسائل الإعلام العراقي تلعب على هذا الوتر الحساس لدى كل مسلم ، حتى لنجح حزنيا في شق الصف الإسلامي سواء كان عربياً أو غير عربياً .

ولأيها - استثارة العاطفة القومية "العربية" حيث تعتر العاطفة القومية "العربية" هي التالية مباشرة من حيث أهميتها وقوة تأثيرها على الجماهير العربية والإسلامية بعد العاطفة الدينية وباعتبار أن الوحدة العربية حلم يراود معظم العرب ، ولقد اعتمد التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي على استغلال هذه العاطفة القومية العربية واحسن استغلالها للتأثير على الجماهير العربية وكسب تأييدها ، فقد خاطب الإعلام العراقي القوميين العرب بما يستثير مشاعرهم وعواطفهم القومية وفي استمالتها إلى موقف النظام العراقي من تكريس احتلاله للكويت وضمها بالقوة المسلحة تحقيقاً لنواة وحدة عربية تتوسع لتضم دول الخليج طوعية أو كرها لتتطور بعد ذلك بنفس الأسلوب لضم بقية الدول العربية ، ولها استثارة عاطفة تحرير القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يمثل القدس إحدى المدن المقدسة الثلاث بالنسبة للجماهير الإسلامية والعربية إلى جانب مكة المكرمة، المدينة المنورة ، حيث من الواضح أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد استغل الباعث النفسي على الإحباط إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ والاستيلاء على القدس ضمن أراضي عربية أخرى ، وقام بإحياء الأمل في اقتراب تحريرها إلى جانب الأراضي المحتلة الأخرى من خلال امتلاكه لقوة عسكرية متفوقة ، ومن هنا فقد خرج الرئيس صدام حسين بتهديده الشهر قبل شهور قليلة من احتلاله للكويت وعلى وجه التحديد في شهر أبريل ١٩٩٠ انه سيدمر نصف إسرائيل بأسلحته الكيماوية أن هي فكرت في قصف منشأته العسكرية أو قيامها بالتمرد على أي دولة عربية أخرى ، كما زعم بعد ذلك أن الاستيلاء على الكويت وضمه هو مرحلة على طريق مراحل تحرير القدس ، كما أكد نفس الفكرة في مصادره التي طرحها واشترط خروج إسرائيل من القدس والأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية في مقابل حروجه من الكويت ومن هنا ، فقد كان واضحاً أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد تركز على شحن وتفجير الانحماة العدائية نحو الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بكل ما يستثير الحماس والماصرة للموقف العراقي .

وثالثها - إثارة قضية الإحباط النفسي وتوزيع الثروة حيث يعتبر المال أو الثروة هو الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها إشباع الدوافع ، الرغبات والطموحات الإنسانية إلى جانب وسائل أخرى ، والتي تؤدي عدم القدرة على إشباعها إلى حالة من الإحباط النفسي ، ينتج عنها نوع من القلق والاستياء والضيق يتزايد مع تزايد صعوبة أو استحالة الإشباع والإرضاء ، الأمر الذي يصبح معه الإنسان ملغواً بالسلط والرغبة في العدوان الذي يوجهه إلى العوائق التي تحول دون الإشباع المطلوب لتلك الرغبات وعلى المسببات وراء ذلك الإحباط ، وقد استغل الخطاب الإعلامي تلك الحقيقة في إثارة الجماهير العربية والإسلامية العريفة والمعروف عنها معاناتها وإحباطاتها في إشباع روائعها الأساسية والذي يعتبر الفقر وندرة الموارد اللذان يميزان معظم البلاد العربية والإسلامية باستثناء دول الخليج فكانت فكرة الاستيلاء على ثروة الكويت التي وتوزعها على فقراء الدول العربية بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم المخطئة ، وما صاحب تلك الفكرة من ادعاء واضح ، وتبرير مصطنع لنهب ثروات الكويت لصالح العراق وحده ، إلا أن الجماهير العربية المخطئة قد سارعت إلى تصديق الخطاب الإعلامي العراقي واستجابات بالمتناف للرئيس صدام حسين ونظامه ضد الكويت ودول التعاون الخليجي وحلفائها في إشارة إلى نجاح الاستراتيجية الاجتماعية العراقية في هذا المجال .

ورابعها شراء بعض الدم الممزقة في الرأي العام حيث توسع النظام العراقي في استقطاب شخصيات من العالم العربي والإسلامي ذات التأثير في تشكيل الرأي العام فيه في إطار تخطيط استراتيجي محكم بدأ منذ حربه مع إيران وتزايد مع سعيه لامتلاك الكويت - وذلك حتى يضمن تأييدهم له ، ودفاعهم عن نوابه - وهكذا أصبحت إيران من وجهة نظرهم هي البائدة بالعدوان وأصبح العراق في حربه مع إيران إنما يدافع عن أرض المسلمين ضد الإيرانيين الراغبين في استعادة ملك فارس وقوتها قبل الإسلام ، ولهذا فإن على العرب جميعاً أن يساعدوا العراق الذي يحارب معركتهم ضد إيران ويحمي " البوابة الشرقية للعرب " ولقد نجح المخطط العراقي في ذلك المجال إلى حد كبير ، فقد اتخذ قطاع كبير من الجماهير العربية ومن نظمها بذلك وتبنت وجهة النظر العراقية في تلك الحرب واقتنعت ها وأيدتها.

ولعل من الثابت في هذا المجال أن النظام العراقي قد اعتمد في تنفيذ مخططة هذا ، على شراء الدم من خلال عقدة للمؤتمرات والندوات والمهرجانات العربية والإسلامية أكثر من مرة كل عام في بغداد ، حيث يدعو أعداداً كبيرة من الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وذوي المكانة والمراكز في أنحاء الوطن العربي ، ويستضيفهم فيكرمهم ، ويغذي عليهم بالهدايا التي تتناسب في قيمتها مع ما يقدمه المهدى إليه من تأثير في تشكيل الرأي العام في بلده وتأثيره في مجالها ، فمنهم من أهداهم سيارات فخمة ومنهم من حصل على جوائز صدام العلمية إلى جانب المعونات والهبات التي منحت للصحف العربية التي امتدحت الرئيس العراقي ولقد امتد المخطط العراقي في شراء الدم ليشمل كثيراً من الأحزاب والتنظيمات الفعالة على الساحات العربية والإسلامية . . ومن هنا كان النجاح الذي تحقّق بإثارة الرأي العام العربي والإسلامي وبالعالي ما تمّ من الدفاع في تأييد النظام العراقي .

خامسها - السعي لرسم صورة ذهنية سيئة للمواطن الخليجي وحكامه ، حيث ركز المخطط العراقي على رسم صورة عن المواطن الخليجي بصفة عامة والحكام بصفة خاصة على أنهم جماعة من الأغنياء الفاسدين الذين يخونون وطنهم ومواطنيهم والذين يحترفون العمالة للأمريكيين والمستعمرين والذين يتاجرون بالإسلام ولا يراعون له حرمة ولا يطبقون له شرع ولا يحترمونه له توجه ، والذين يتعززون بالبلد في إنفاقهم على شهواتهم وبالبخل فيما يقدمونه من معونات للدول والمنظمات والمجموعات العربية والإسلامية المحتاجة ، وبكثرة المن على من يقدمون له هذا العون ، مما ترك أثراً في شحن

الجماهير العربية والإسلامية باتجاهات سلبية عدائية نحو الخليج ، وفي نفس الوقت اظهر النظام العراقي في صورة النظام المثالي المدافع عن الجماهير العربية والإسلامية المهددة مصالحها ، والمنهوبة حقوقها .

رسادتها - إبراز التمييز في عقود توظيف الغربيين في الخليج عن العرب من نفس المستوى حيث ركز المخطط الاستراتيجي العراقي في احوال الاجتماعي على الفجوة بين راتب المواطن العربي عن راتب زميله المواطن العربي المقيم في الخليج - حيث زاد الراتب عن الضعف ، علاوة على الامتيازات الأخرى التي يستمتع بها المواطن العربي هذا إضافة إلى التركيز على نظام الكفالة المعمول به في دول الخليج العربي وما يتضمنه من سلبيات تروى على مسامع الكثيرين من تلاعب واستغلال بعض الكافلين لهؤلاء المقيمين من العرب الذين يخدمون في الخليج - مما أوجد مادة خصبة لتشويه صورة الخليج في الدول العربية والإسلامية .

تلك هي بعض الخطوط الرئيسية التي صاغها النظام العراقي في استراتيجيته الاجتماعية والتي نجحت إلى حد بعيد في استارة بعض الجماهير العربية والإسلامية ، وضمت أصواتهم إلى جانب المعتدى على حساب المعتدى عليه ، خلافاً لأي منطق مقبول ومعقول .

وعلى ضوء ما سبق يمكن إيجاز أهداف الغزو العراقي للكويت في خمسة أهداف :

- أولاً - الضائقة المالية العراقية التي وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار في مواجهة فوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار .
- وثانياً - سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران .
- وثالثاً - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية .
- ورابعاً - تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربي .
- وخامساً - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حين يخلق العراق المؤثر عالمياً والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم .

#### إجراءات إزالة الشخصية الكويتية :

عمد النظام العراقي في اتخاذ عدة إجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لاذابتها في العراق الكبير من خلال عدة إجراءات لعل أهمها :

- إعلان العراق يوم ٢ أغسطس بيانها رقم "١" من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطني وتشكيل حكومة الكويت الحرة .
- قرار العراق تجريد سداد ديوله الواجة للسداد للولايات المتحدة ودا على الإجراءات الامريكية بتجميد الأرصدة العراقية .
- إعلان العراق قراره باعتبار الدنبار الكويتي مساوياً للدنبار العراقي .
- إعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت إعلان الجمهورية في الكويت .
- اسقط الرئيس العراقي الديون المستحقة على بلاده للكويت والتي بلغت ١٣ مليار دولار كما قرر الوفاء بالالتزامات الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت في صورة ديون عليها أو مستحقاًها .
- إعلان العراق في ٨ أغسطس ٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه .

● قرار العراق إغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمصادرة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط .

● إعلان العراق في ٢٨ أغسطس ٩٠ أن الكويت أصبحت مخالطة رقم ١٩ في هيكل التقسيمات الإدارية وأن مخالطة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتصم قصاتي الجبراء والنوى .

#### موقف العراق من الرعايا الأجانب :

● في ٩ أغسطس ٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت أنها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الاندماجية بين البلدين وطالت الولايات والمهيات الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في الرابع والعشرين من أغسطس ٩٠ .

● في ١٨ أغسطس ٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهددا بحرب عدوانية .

● في ١٩ أغسطس ٩٠ أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم في المنشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما .

● أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألف بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت ، ٧٠٠ في العراق ، ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت ، ٦٠٠ في العراق .

● في ٢٠ أغسطس ٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة إغلاق مقار بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ أغسطس وأعلن أن الذين سيفرضون ذلك سيعاملون كرعايا أجنبية عاديين بدون أى صفة دبلوماسية .



# الفصل الثانى مواجهة الغزو العراقى للكويت



## الفصل الثاني : مواجهة الغزو العراقي للكويت

### علام :-

جاء احتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره . وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك ، وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة ، وعدم فاعلية المؤسسات العربية ، كما أثبتت عدم تماسك الأمن القومي العربي، تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم لفترة من الارتباك عقب الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة ، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد ، وكانت المعلومات المتداولة ضئيلة للغاية كما كان انعدام الأمن محلياً وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى .

### عمليات الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "

انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف مع بداية الغزو، واصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم "٦٦٠" بإدانة العدوان العراقي والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط .

ول مساء ٥ أغسطس ١٩٩٠، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحدود الكويتية/السعودية والذي وصل خلال اسبوع من الغزو الى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالي ٧٥٠ دبابة مما أعطى احتمال قيام العراق بتطوير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات ، وفي مواجهة ذلك التهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والاسلامية .

ول ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "اف-١٦" - فالكون ، ٥٠ طائرة مقاتلة كاذبة من طراز "اف-١٥" - أيجل الى قاعدة الظهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، ول ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس" للعمليات الخاصة ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة ، وفي ظل وعي العالم بأبعاد الموقف ، كان التفاعل الدولي لوقف أى هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودي ، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج .

واخذت القوات الامريكية والقوات متعددة الجنسيات تتدفق الى الصحراء السعودية من خلال اكبر حرس حوى وبحري منذ الحرب العالمية الثانية ، لبناء اكبر حشد استراتيجي فيما أطلق عليه عملية " درع لصحراء " والتي بدأت ل ٧ أغسطس ١٩٩٠ واستكملت في مدة خمس شهور كاملة انتهت ل ١٦ يناير ١٩٩١ ، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندي - ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ، ٢٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة الطائرات ، عشرات السفن ، مئات الألوف من أطنان الاحتياجات الإدارية والفنية تحسوى قنابل وذخائر ومياه ووقود ، ومهمات وتجهيزات ومهمات وقاية كيميائية .

وبعد إجراءات الفتح الاستراتيجي والتعبوي ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحديد نظام وأسلوب القيادة والسيطرة ، وبعد تدريب القوات على المهام وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولي التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ضد القوات العراقية المدافعة في الكويت .

## لولا : حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها :

في مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، أول أيام الغزو العراقي للكويت ، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية ، وأعلن في بغداد عن تعبئة (٩٤) ١٤ فرقة مشاة ، ٣ فرق مدرعة ، وتشكيل ١١ فرقة جديدة .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية ٤٨ فرقة كاملة ، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي ، ٨ لواءات دفاع جوي بكل منها ٣ آلاف جندي بإجمالي ٢٤ ألف جندي ألحقت على الفرق المدرعة والمشاة إضافة الى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية المختلفة ، وخاصة المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة ، أي ٥٠% من حجم التشكيلات العراقية وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوبا .

وأشارت تقديرات وزارة الدفاع الامريكية في ١٩ سبتمبر ٩٠ أن القوات العراقية التي تم حشدتها على طول الحدود الكويتية - السعودية والتي يمكن أن تقدم الأهداف القريبة منها قد بلغت ٣٦٠ ألف جندي عراقي ، ٢٨٠٠ دبابة ، ١٨٠٠ عربة قتال ، ١٥٤٠ قطعة مدفعية .

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان وفي رأس مينة جنوب الفار ، الى جانب تمركز أربعة بطاريات صواريخ إستراتيجية ذات رؤوس كيميائية متفجرة داخل الكويت وشمالها .

وفي أول نوفمبر ٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشتمل على جنوب العراق والكويت حيث وصل حجم القوات العراقية الى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة ، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٦ فرقة مشاة ، بإجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي ، ٢٨٨٩ دبابة ، ٢٩٢٧ عربة قتال ، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية ، ٢٥٩٢ صاروخ مضاد للدبابات .

وقد اتخذت اوضاعها طبقا لفكرة عملياتها كالآتي :

- ٦ فرق مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعقب ١٠-١٥ كم بالتعاون مع المدفعية الساحلية ، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية ، مع تغلیم بداخل الموانئ الكويتية بالعام بحرية ثابتة تحت السطح ، ولقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفار حتى الحصيب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة .
- ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحيطة في أقصى الغرب مع الحدود السعودية ، وبعقب ١٥ كم .
- ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات ، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل لفرقتين من المشاة و المشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها ، وفي شبه جزيرة الفار وعلى بعد ٣٠ كم في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة .

(٩٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربي للمعارف - القاهرة - من ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .

- هـ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات في منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطاري الرملة وجليبية ، لدعم الدفاعات الامامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت وتكون القوات العراقية على استعداد للتحويل للهجوم الشامل بهدف احدث اكبر خسائر ممكنة في القوات المواجهة لها ، والاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة طبقا لفكرة العمليات الآتية (٥٥) : -
  - توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسي للقوات المشتركة في مواجهتها وفي العمق وعلى حقول البترول - تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين - تسبقها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل على نفس الأهداف •
  - وبقوة ٨ فرقة " ٤ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة " يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع لـبلا ، في مواجهتها وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى والالتفاف شمال المنطقة الخسيدة - وادي الباطن لتطويق القوات المشتركة في مواجهتها ، والوصول الى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور ، وبنجاحها في مهمتها تابع هجوما جنوبا في اتجاه دولة قطر والإمارات •
  - وفي اليوم التالي للعمليات يتم ابرار ٢ لواء مظلات جوا بطائرات المليكوبتر في المناطق الشرقية في السعودية وفي قطر طبقا للموقف ، وفي نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التي يتم دفعها مسبقا في اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية في الخليج بشكل عام •
  - ويتنام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية "بغداد" ليحل محلها ويستمر في تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرملة وجليبية ، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت بالتخاذ اوضاع دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقي للكويت •
  - وللمعونة أعمال قتال الفرق المهاجمة تقوم القوات البحرية العراقية ببث اللغام البحرية بطريقة مبكرة في الخليج العربي ، كما تبدأ الوحدات الخاصة "المغاور" بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة في المواجهة وفي العمق •
- ثانيا : القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية والصدقية :**
- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخي بدعوة القوات الإسلامية والصدقية لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا •
  - وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار أولا - التفوق العسكري الحاسم التي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيا - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار ماظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقي بالكتف من الحداق والهداء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للفرو العراقي للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حق في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة

(٥٥) جلال عبد الفاضل / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف - القاهرة - من ٧٤ ، ٧٥

العراق فانها تنفجر الى وسائل القتل الاستراتيجية بحرا وحواء التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - الصمت الذي ابتداء النظام العراقي وعدم استجابته لأي مبادرة عربية أو اسلامية يمكن مسن حلالها الوصول الى حل سلمي اللازمة في الطاق العربي والاسلامي \*

- اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الأقمار الصناعية - من الوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشد حجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة بإجمالي ٣٨١ ألف جندي ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمي أو عسكري \*

### ● الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة :

إثر الغزو العراقي للكويت اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي بكامله في الساعة الثامنة من صباح ٢ أغسطس ٩٠ بتوقيت واشنطن برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش لتقييم نتائج الغزو العراقي للكويت واحتمالاته مستقبلا \*

وقد عرض مدير المخابرات المركزية <sup>(٩٦)</sup> تقريراً يفيد بأن الكويت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية وأن ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتعطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواتها المسلحة التي لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات مما يؤكد خطورة الموقف في منطقة الخليج وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية ، وتم وضع القراحين امام الرئيس " بوش " للتدخل في الخليج وإيقاف طموحات الرئيس العراقي ومنعه من مواصلة هجومه جنوباً - أولهما - توجيه صربة انتقامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الأمريكية من قواعدها بمنطقة الشرق الأوسط والمطقة الأوربية ، تركز أهدافها ضد التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في كسل من العراق والكويت والأهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في العراق يدخل ضمنها انابيب البترول الممتدة الى تركيا -السعودية ومن البترول العراقية في البحر الى جانب مؤسسات العراق النووية والكيميائية \*

وقد اتى ذلك الاقتراح باعتباره تحريضا قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين - كما أن ضرب المنشآت النووية والكيميائية قد يحدث تصعيدا خطيرا للازمة - وثانيهما - تنفيذ الحطة " ٩٠-١٠٠٢ " للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، التي تحتاج الى حشد من القوة المسلحة قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل وهو الأمر الذي قد يستغرق شهورا \*

وقد وجد هذا الاقتراح قبولا من الحاصرين الا أنه اقترح أن تطور تلك الحطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحوفا الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكويت اذا تطلب الموقف ذلك \*

ول ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي للمرة الثانية في البيت الابيض برئاسة الرئيس الأمريكي جورج بوش ، وقد تم فيه تقييم حجم القوة العراقية والتي تزايدت بشكل لا يمت على النوازل وان حجمها واصابعها داخل الكويت يشير الى كثير من الاحتمالات صمها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوبا والوصول الى العاصمة السعودية في الرياض والتي تبعد مسافة ٢٧٥ ميلا منها خلال ثلاثة أيام \*

<sup>(٩٦)</sup> بوب ورد / اسرار ساعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨٢، ١٨١

وقد قدم " سكوكرفت " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين موازيين يمكن للولايات المتحدة السير فيهما أولهما - أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لإيقاف هجوم صدام حسين بالنظر في اتجاه المملكة العربية السعودية وان تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع - وثانيهما - هو السعي لاسقاط صدام حسين سرا من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم .

وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق - " أن العمل السري سوف يكون صعبا أن لم يكن مستحيلا بالنظر الى أن صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم اساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض " .

ولكن لم يمنع في أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية في التخطيط لعملية سرية لزعة نظام الحكم املا في اراحة صدام حسين عن السلطة - الى جانب انه يريد مجهودا من كل الجهات لتحقيق الاقتصاد العراقي ، ومساندة جماعات المقاومة المناهضة لصدام داخل وعاراج العراق .

وطلب الرئيس بوش من كل من " وزير الدفاع تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف " ( قائد قوات القيادة المركزية والتي شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذاً " لجدا كارتر " والذي اعلنه في يناير ١٩٨٠ في اطار نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج في مواجهة التهديد الإيراني في ذلك الوقت ) طلب بوش منهما الاجتماع به في كامب ديفيد في اليوم التالي ١٤ أغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية .

وبعد ظهر يوم ٣ أغسطس ٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن مع وزير الدفاع الأمريكي تشيني والجنرال باول رئيس الأركان ، حيث اطلعا على الصور الجوية التي التقطت بواسطة الاقمار الصناعية ، والتي اوضحت حجم الحشد العراقي واطعاه الهجومية على الحدود السعودية الكويتية .

وقد قام الجنرال "باول" بعرض ملخص لخطة العمليات ( ٩٠ - ١٠٠٢ ) قائلا " إنها قوة ضخمة جدا يصل تعدادها بين مائة الى مائتي ألف مقاتل " وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد حادم الحرمين الشريفين لابلأغه بحقيقة التهديد العراقي ، قال بندر " أن صور القمر الصناعي قد أكدت أن السعودية تتعرض لشعاع خطيرة وإن التهديد حقيقي " .

حيث سأله الملك فهد " هل رأيت بعينك هذه الصور ؟؟ " فرد بالاجاب - الامر الذي أدى الى موافقة حادم الحرمين على لقاء وفد أمريكي لبحث الموقف على أن يحضروا الى المملكة ومعهم الصور الجوية .

وفي مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومعه ستة من اعضاء الحكومة السعودية والراء الاسرة الحاكمة ، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودي ، مع وفد أمريكي برئاسة وزير الدفاع تشيني ومعه الجنرال شوارسكوف ويوب كايتس من مجلس الأمن القومي و نيل والفويتس وكيريل الوزارة للشئون السياسية وبيتر وليمز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة في المملكة السعودية ومستول الخدمات الأجنبية الذي يتحدث العربية ، وخبر المخابرات الامريكية من المركز القومي للصور الجوية .ومعه أحدث الصور التي التقطتها الاقمار الصناعية وأكثرها سرية .

وقد عرض وزير الدفاع الأمر على الملك فهد خطة ذات شقين - الأول - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من غزو عراقي محتمل - والثاني - تهجير العراقي بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادي والذي قد يدفع الرئيس العراقي للاسراع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة صمامات عن لسان الرئيس الأمريكي جيسورج بوش - - انولجسا .. أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على معه اذا فشل الردع .

ثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية في المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية المحدود السععودية وان القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقي .

وثالثها- أن التعاون مع المملكة السعودية سرف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتي ستكون قادرة على العودة السريعة عد الحاحة اليها مرة أخرى .

ورابعها- أن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصح خطرا دائما ، وان الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية ، والتي يسمي الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصحح هذه القوات قوات دولية تضم الى حوارها قوات من دول المنطقة العربية .

بعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعمره للصور الحوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها -

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أى التحويق فقط لاحار الرئيس العراقي على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال " ،
- أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .
- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون عرو العراق .
- أن تشترك قوات عربية واسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت .
- أن تسحب القوات الصديقة من الاراضى السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بما مباشرة وهسى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستفده من عمليات قتالية .

وعلى ضوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ، وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٢) ، ومن المناعة للطروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخادم الحرمين دعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة ، والعييرات المتلاحقة والحامسة التي أحدثتها النظام العراقي من تعيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والسترايد المستمر لى حشد وساء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاحطار التي تعرض لها المملكة السعودية طقسا لما اكدته الصور الحوية ، مع عدم وجود أى نادرة لاستحانة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصلدة عن مجلس الامن او قوله للوساطة العربية او الاسلامية مع وضوح المعر العربى عن امكانية توفير جميع قتالى عربى واسلامى يتوارى مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للهجوم اذا تطلب الموقف لمزيجتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خادم الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والنحت والتحليل ، الامر الذى ادى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من عزو القوات العراقية



للكويت ، الى جانب احاطته بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الاراضي السعودية وجودا مؤقتا ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشدده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .

### ثالثا :- حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة " العملية برع الصحراء "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في بحركتها لمواجهة الأزمة ، أن يتم تحت مظلة دولية ، وأن يشترك معها بطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم ، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ارسال قواتها الى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولي ، وبدأت عملية النقل الاستراتيجي للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية " درع الصحراء " .

ولقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية " درع الصحراء " في الأتي :-

- حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقي وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات .
- ردع العراق واجباره على الاسحاب من الكويت .
- عودة السلطة الشرعية الى الكويت .
- حماية المصالح والرعايا الأمريكيين والأجانب في المنطقة .
- الاسهام في إعادة التوازن الاستراتيجي العسكري في منطقة الخليج مما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري مستقبلا .

ولقد حرصت الولايات المتحدة على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية في طلب الدعم من دول صديقة ، كما طالبت حلفائهما في الاشتراك بالدعم العسكري والمادي حتى بلغ إجمالي الدول المشتركة في عملية " درع الصحراء " ٣٠ دولة .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز " أف-١٦ " فالكون ؛ ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز " أف-١٥ " أنجبل الى قاعدة الطهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلتا فورس " للعمليات الخاصة وفي اجتماع طارئ للجنة العربية في القاهرة في ١٠ اغسطس ٩٠ صدر قرارها والذي تضمن ارسال قوات عربية واسلامية الى السعودية والامارات واكد حق المملكة العربية السعودية في دعوة دول صديقة للمشاركة تعزيز الدفاعات السعودية .

وعتبارا من منتصف اغسطس بدأت احراءات النقل الفعلية لقوات العملية " درع الصحراء " وبدأت الولايات المتحدة بنقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهي التي يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعها الفرق المشاة الميكانيكي والمدربة ومشاة الاسطول .

ومن خلال جسر حوى اشتمل على ٣٥ طائرة لنقل عسكري ، ٣٠ سفن حربية يوميا ، استمر تدفق القوات خلال شهر اغسطس والاشهر التالية له ، وشهدت المنطقة تحركات لانظر لها في التاريخ " برا وبحرا وجوا " مشتملة على قوات برية - جوية وبحرية - وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات .

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز "سي-٥٠" جالاكسي، "سي-١٤١"، والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة وعلى مدى ٥ شهور استمر الحشد العسكري الائتلاف الدولي في عملية "دروع الصحراء" وحتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندي، ٣٩٥٠، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية، ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الأنواع، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات، ٢١٩ سفينة مئات الآلاف من اطنان احتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر، ومياه ووقود ومهمات وتعيينات وكيماوية.

#### رابعاً .. وصف مسرح العمليات البري :

امتد مسرح العمليات البرية ليشمل دولة الكويت بكاملها الى جانب اراضي المملكة العربية السعودية، ومنطقة "عرعر" في الشمال الغربي وحتى مركز "الخليج" في الشمال الشرقي وفي العمق باتجاه الجنوب، من مدبر في الغرب وحتى "الحفوف" و"ابقيق" شرقاً، اما باتجاه الشمال فكان مسرح العمليات يمتد داخل الاراضي اله محافظتي "التنجف" و"المنجى" غرباً بما في ذلك مدينة "السمارة" وفي اتجاه الشرق مروراً بمحافظتي "ذي قار" و"شربل" بما في ذلك مدينة "الناصرية" وجنوب "البصرة" بمساحة تصل الى حوالي ٣٥٠,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>.

#### أ - طبيعة الارض :

تتميز طبيعة الارض في مسرح العمليات بصورة عامة بانها منبسطة بشكل شبه تام عدا الجزء الجنوبي والواقع في المملكة العربية السعودية حيث تتخلله بعض الكيان الرملية وبعض المرتفعات البسيطة نوعاً، اما الشرقية من مسرح العمليات والقرية نسبياً من سواحل الخليج العربي فانها تشمل على كثير من السبخات التي منسوب المياه فيها خلال فصل الشتاء زيادة كبيرة، كما تتميز الاراضي العراقية في المنطقة الواقعة في محافظة "النجف" بوجود المستنقعات الواسعة مثل "خور الحمار" الذي يمتد من الشرق الى الغرب لمسافة تصل الى مائة كم تقريباً تبدأ الارض في مسرح العمليات منخفضة في الشرق على ساحل الخليج العربي وتدرج في الارتفاع كلما غرباً الا ان هذا الارتفاع لا يصل في اقاصه إلا لبضع مئات من الأمتار، وتوجد ضمن مسرح العمليات وخاصة الشمالية منه عدة أودية أهمها - وادي "حفر الباطن" الذي يمتد من العراق جنوباً وبحاذة الحدود الكويتية - العراقية الى ان يصل الى مدينة "حفر الباطن" في المملكة العربية السعودية، ولاتوجد ضمن مسرح العمليات طبيعة ذات قيمة الا انه توجد بعض المزارع في كل من المملكة العربية السعودية والكويت وهي عموماً مزارع المساحة، اما في الجانب العراقي فتوجد مزارع كبيرة نسبياً وخاصة بالقرب من مصادر المياه العذبة، ولاتوفد الارض على وجه العموم الاخفاء والاستار وتحتاج الى اعمال هندسية كبيرة لعمل ذلك، وتوجد العديد من الارتفاعات في المناطق المختلفة من مسرح العمليات منها ما هو صالح للشرب ومنها ما يصلح للاستخدامات الاخرى.

#### ب- صلاحية الأرض لعبور الآليات :

يعتبر سطح مسرح العمليات الترابي صالحاً لعبور جميع انواع الآليات في معظم اجزائه عدا بعض المناطق - طريق "النايلاين" في اتجاه قرية "السعرة" حيث تكثر في تلك المنطقة الكيان الرملية وهي ما يعرف بصحراء "كما توجد مناطق اخرى صعبة العبور قريبة من الساحل تتميز باراضيها السبخة التي تمنع تحرك الآليات الثقيلة اثناء فصل الشتاء كما هو الحال ايضا في المناطق والمستنقعات الواقعة في العراق جنوباً وجنوب غرب مدينة "النجف" اما المناطق الشمالية فمعظمها صالحة للحركة وخاصة اثناء فصول الجفاف.

### ج - الطرق :

توجد بمسرح العمليات عدة طرق معبدة والكثير من الطرق الممهدة فهناك الطريق الرئيسى الممتد من "الرياض" الى "الظهران" ومن "الرياض" الى "حفر الباطن" والطرق الممتدة من "الظهران-الخافجي-الكويت" وطريق "الظهران الى حفر الباطن" وهو مايشتهى بطريق "التالين" كما ان هناك طريق "النويصب-الكويت" الساحلى وطريق "النويصب-الكويت" السريع ، ثم طريق "حفر الباطن-الرقعي/الجهراء-الكويت" كذلك طريق "الكويت-صفوان" وطريق "الكويت-ام قصر" وفي العراق هناك الطريق الرئيسى رقم ٨ الواصل بسين "السماء" وبين كل من "ابوالخصيب" و"ام قصر" وطرق "البصرة - أبو الخصيب- صفوان" وجميع هذه الطرق تصلح لسيار الحملات العسكرية الثقيلة .

### د - المناخ :

يتميز مناخ مسرح العمليات بطقس رطب وحار خلال فترة الصيف في المناطق القريبة من الساحل وحار جاف في المناطق الداخلية ، اما في فصل الشتاء فيصبح الطقس اقل رطوبة في المناطق الساحلية ولكنه يتميز بطقس بارد نسبيا على وجه الغوم خلال شهرى يناير وفبراير ومعتدل خلال شهرى ديسمبر ومارس ، كما تسقط بعض الامطار خلال فصل الشتاء .

### هـ السكان :

يتميز السكان في الجزء الواقع ضمن المملكة العربية السعودية من مسرح العمليات بالولاء لحكومته ، ويعمل معظمهم اما في القطاع الحكومي او في شركات البترول او في الاعمال الخاصة وذلك ضمن المدن والقرى الرئيسة ، اما في القرى الصغيرة فمعظم السكان يعملون اما في الزراعة او الرعي ، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة حوالى مليون نسمة ونصف ، اما في الكويت فينقسم السكان الى عدة اقسام منهم الكويتيون ومنهم العرب حاملو جنسيات بلادهم ومنهم الاجانب بardon جنسية معروفة ويبلغ سكان الكويت حوالى مليون نسمة .

اما في العراق فيتميز السكان جنوب العراق بالولاء لبلادهم في غالبيتهم الا ان نظام الحكم العراقي وبسبب الضغوط التي مارسها عليهم فان الكثير منهم يتحنون الفرصة للنزوح على نظام الحكم خاصة اذا هبت لهم المساندة الخارجية .

### خامسا .. وصف مسرح العمليات البحري :

يتكون مسرح العمليات البحرى من خمسة مناطق للعمليات تشمل - البحر الاحمر - خليج عدن وشمال البحر العربي وخليج عمان والخليج العربي .

ويعتبر الخليج العربي منطقة العمليات الهامة حيث يقع عليه معظم اطراف الراح ، وتحتضر المنطقة البحرية الهامة في الخليج بين خطى عرض من ٢٥ الى ٣٠ وبين خطى طول من ٤٨ الى ٥٦ ، كما يوجد في الخليج العربي عدة جزر هامة هي جزيرة "بوبيان" ، "الفيكا" ، "كوبار" الى جانب بعض المنصات البرولية الهامة في الشمال مثل "منصات الخافجي" ، "النيروز" ، "اردشير" ، "سيروس" ، "الضرة" ، "الحوت" ، "لولو" ، "الزلف" ، "السنانية" .

كما يوجد لدولة الكويت اربعة موانئ على الخليج ، ميناء "الكويت" ، "الاحمدى" ، "الشعبية" ، "عبد الله" - هذا الى جانب اربعة موانئ اخرى بالعراق ميناء "البصرة" ، "ام قصر" ، "المغمور" ، "البكر" وتراوح اعماق المياه في الخليج بين ١٠متر الى ٨٠متر في المياه الدولية وتنقص الاعماق كلما ابتعدنا شمالا حتى تصل الاعماق في المياه الدولية في الشمال بين ١٠ الى ٤٠ متر ، ويوجد صعوبة كبيرة في الملاحة على السواحل وقربا من الشواطىء وخصوصا في المناطق الشمالية ، لوجود كثير من المياه الضحلة والجزر المغمورة والابواب البترول والمنصات البرولية .

ولا يفضل القيام بالعمليات البرمائية الواسعة على ساحل الخليج العربي بشكل عام وبصفة خاصة في المناطق الشمالية من الخليج "سواحل الكويت"، حيث انما لم تسمح ملاحيا منذ فترة طويلة، ولضعف المياه على السواحل بالاضافة للالغام الكثيرة التي زرعت فيها من قبل العراق وبطريقة عشوائية مما يجعلها تسمح فقط بعمليات الانزال الصغيرة .

وللمملكة العربية السعودية سواحل على البحر الاحمر والخليج العربي، فيبلغ طول الساحل الغربي المطل على البحر الاحمر "١٨٠٠" كم تقريبا، والساحل الشرقي المطل على الخليج العربي "٥٠٠" كم تقريبا وتحيط بسواحل المملكة العربية السعودية ثلاث مضائق بحرية هامة "مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس" وهذه المضائق الثلاثة هي المدخل للسواحل والمياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .

ويوجد للمملكة العربية السعودية قاعدتين بحريتين رئيسيتين "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في الجبيل وقاعدة الملك فيصل البحرية في جدة" والمسافة البحرية الفاصلة بينهما ٣٥٠٠ كم تقريبا .

كما يوجد للمملكة العربية السعودية عدد من القواعد البحرية الثانوية في "رأس مشعاب، رأس الفار، القضيعة" كما يوجد للمملكة منشآت ومنصات بترولية على البحر الى جانب وجود جزر هامة في البحر الاحمر "كجزر القريستان" المواجهة لجزائر "جزر حسان" المواجهة لأملج، هذا الى جانب جزر المملكة في الخليج العربي منها "الجزيرة العربية، القرن، القويان" .

- ويشمل خط الجبهة مع الكويت كلا من المنطقة الشمالية والشرقية .
- حدود ومسئوليات المنطقة الشمالية : تمتد مسئوليات المنطقة الشمالية من "مركز الحماطيات" في الشمال الشرقي على الحد الكويتي الى "مقر النعام" على الحد السعودي العراقي غربا وتقتد الى الجنوب الشرقي لمنطقة "رماسح" والى الجنوب الغربي لمنطقة "الشقيق" .
- حدود مسئوليات المنطقة الشرقية : تمتد مسئوليات المنطقة الشرقية من "مركز الحماطيات" في الغرب الى "مركز الخليج" والمياه الاقليمية في الشرق .

#### سادسا : تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف :-

- حل مسائل القيادة والسيطرة على القوات الأجنبية والعربية تم تشكيل قيادتين عسكريتين :-
- الأولى (القيادة المركزية) .. ويتولاها الجنرال شوارسكوف وتوضع تحت قيادتهما القوات الأمريكية والأجنبية .
- الثانية .. وهي القيادة المشتركة ومسرح العمليات بقيادة الفريق خالد بن سلطان وتوضع تحت قيادته القوات العربية والإسلامية .
- بناء على توجيهات وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات، واستندت قيادتهما لصاحب السمو الملكي الفريق الركن/خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار لجنة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوي الخبرة والكفاءة وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية من المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة والسادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة أمامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والقوات العربية والإسلامية والدول الاخرى، حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة

من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غرباً حتى منطقة " عرعر " حيث تم تشكيل قوة كافية تحسباً لآى عمليات التفاف او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ، ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة فى قيادة القوات التى تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دوراً متميزاً فى عملية الاسداد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التى تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتى وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل ، حيث قامت حكومة حادى الحرمين الشريفين متمثلة فى القوات المشتركة بتأمين الايساء والتأمين الادارى (المواصلات والوقود والعلاج لهذه القوات ) ، كما تم تسخير كافة موارد الدولة " البنية الاساسية " لخدمة الجهود الحرة من طرق ومطارات وموانى ووسائل اتصالات ووسائل نقل ومزاقى ومشآت حكومية وخاصة ، والتى ساهمت بشكل كبير فى النجاحات التى تحققت لآكر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية ، بما يعد المجازى كبيراً عند ذاته بحسب للمملكة العربية السعودية ، الذى كان لطبيعة المسرح ها وما توفر به من خدمات وتأمين اثره المباشر فى عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية ، هذا الى جانب دور هذه القيادة فى التنسيق والمتابعة ووضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالى لها واتخاذ الإجراءات الخاصة بالنسيق الضرورى فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العمليانى ونظام القيادة والسيطرة ، وبالتالي فقد حقق هذا التنسيق مستوى عال من الوحدة فى اطار العمليات العسكرية .

• وقد استمرت اجراءات الإعدادات المتلاحقة فى منظومة عمل متكاملة من القادة والقيادات بالتوازي مع اجراءات اعداد المسرح وحشد القوات الصديقة والشقيقة بالمسرح ، مع توفير احتياحاتها ، وتدريب مطالها من معدات وامكانيات تتطلبها سرعة اعدادها لئلا دفاع ثابت ومتزن لتلاصق تدهور الموقف ، كآسقية عاجلة ، وفى اطاره يتم استكمال بناء القدرات ، اللازمة للتحجير .

## تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "

١ تحدد هدف التخطيط لعملية درع الصحراء للقوات المشتركة فى تأمين الاراضى السعودية ، فكان المصداق من التعزيزات الأولية للقوات الحوية والبحرية والبرية . • هو إعداد تشكيلات قتالية فى مسرح العمليات قادرة على الرد على الهجوم العراقى الذى يحتتمل ضد الاراضى السعودية ، مع تأمين الموانى والمطارات الحوية فى شمال اراضى السعودية القريبة من ساحل الخليج ، وفى البداية كانت مهمة قوات الائتلاف هى الانتشار فى منطقة العمليات لمسح أى عدوان عراقى حديد وللدفاع عن اراضى المملكة العربية السعودية (٥٧) وبالتالى فقد تمحدرات الاهداف العسكرية المشتركة السعودية والأمريكية . فى اقامة قدرة دفاعية على مسرح العمليات تواجهه أى الدفاعات عراقية جديدة وتتمتعها من استمرار العدوان ، وبناء قوات تحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية وهزيمة أى هجوم عراقى ، والواقع أنه تم تطوير هذه الخطة بزيادة حجم قوات الائتلاف .

من الرسالة يوضح حجم وامكانيات القوات الصديقة فى العملية " درع الصحراء " .

## أولاً : الاستراتيجية الدفاعية لعملية " درع الصحراء " :-

بنت الاستراتيجية الدفاعية في ضوء زيادة حجم القوات داخل مسرح العمليات مع تصاعد عملية الفتح الاستراتيجي للقوات ، وتحدد معالم هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل فرعية :

- المرحلة الأولى ( الردع مع التأمين ) الفترة من ٧-٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- رهدف الى توفير قوة الردع مع احتمال المواجهة المباشرة بين العراق والقوات البرية للدول المتحالفة مع تحقيق امكانية جوية لمرحلة ( تأخير ) تقدم القوات العراقية المهاجمة ، وقد خططت هذه الاستراتيجية على أساس تنفيذ عمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات هجومية استراتيجية ضد العراق بحيث تهدف الى
- فرض أقصى تأخير وتعطيل وارباك لتقدم القوات العراقية .
- السماح بتحسين مستوى القدرات الدفاعية .
- اجبار العراق على إيقاف عملياته الهجومية وذلك بإدارة عمليات هجومية استراتيجية جوية ضد القوات العراقية .

## ● أهداف العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " ( المرحلة الأولى ) :-

أكدت استراتيجية الائتلاف تنفيذها لعمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات استراتيجية هجومية ضد العراق وقد تمحدد أهداف هذه العملية في الاطار التالي <sup>(٥٨)</sup> :-

- فرض أقصى تأخير وارباك لتقدم القوات العراقية مع انزال أقصى قدر من الخسائر في قواتها .
- بناء قدرة دفاعية عن مسرح العمليات لمنع العراق من الاستمرار في العدوان واجبار قواته على إيقاف عملياتها الهجومية .
- بناء قوات التحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية ، هزيمة الزحف العراقي اذا لسزم الأمر مع التحسين المستمر لقدرات هذه القوات .
- ادارة عمليات استراتيجية جوية ضد قدرات العراق العسكرية ( الهجومية والدفاعية ) .
- العمل على تنفيذ المقوبات الاقتصادية ضد العراق بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٦١ ، ٦٦٧ .
- ويتم ذلك في اطار المراحل الآتية :
- مرحلة بناء الدفاع المتكامل .
- مرحلة الردع مع التأمين .
- مرحلة تحقيق القدرة الدفاعية .
- مرحلة بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد .
- مرحلة تحقيق القدرة الهجومية :
- مرحلة بناء القدرة الهجومية .
- مرحلة الردع والهجوم المضاد .

<sup>(٥٨)</sup> البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء " بومبات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزعماء للاعلام العربى ١٩٩١ - ص ٧٧

## • الخطة الدفاعية المشتركة بين الأراضي السعودية من أجل بناء دفاع متكامل

٩٠/٨/٧-٩٠/١١/٩٠

تم التوقيع على الشكل النهائي لخطة الدفاع المشترك " درع الصحراء " بين كل من الفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ، والجنرال شوارسكوف على أن تتضمن هذه الخطة المحددات التالية (٩٠) :-

- تنظيم الدفاع عن الأراضي السعودية في مراكز دفاعية حصينة خلال المراحل الأولى لتنفيذ الخطة .
- وضع خطة دفاعية تهدف الى اقناع العراقيين ، أن خط الدفاع الرئيسى للقوات الائتلاف هو الخط الموازى للحدود السعودية - الكويتية .
- عدم السماح للقوات العراقية بتغطى الخط العام خلال المراحل الأولى للدفاع شمال الجليل.
- تأمين الموانى البحرية والقواعد الجوية والمدن السعودية ،
- وقد اعتمد تخطيط الدفاع خلال هذه المرحلة على وحدات الجيش السعودى التى فتحت على امتداد الحدود الكويتية ، وكذلك على القوات المصرية التى فتحت فى منطقة حفر الباطن وكذا على الوحدات الفرنسية التى تمركزت فى مدينة الملك خالد العسكرية ، هذا بالإضافة الى غطاء جوى لتأمين هذه القوات ، أما القوات الأمريكية فقد تمركزت فى النسق الثانى فى مناطق تركزت شمالى الجليل وغربها وفى المناطق الصحراوية شمال الظهران وبالنسبة لتركز الدفاع على اتجاهين رئيسيين داخل المسرح :-
- الاتجاه الأول وهو اتجاه الساحل الخليجى ( المنطقة الشرقية )
- وتم التخطيط لتركيز العمليات الدفاعية حول المدن والموانى الرئيسية .
- الاتجاه الثانى محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية )
- وتم تخطيط الدفاع على أساس تأمين منطقة الحدود وذلك بإنشاء مواقع دفاعية حصينة حول مدينة الملك خالد العسكرية وفى حفر الباطن والقيصومة وحائل .
- أما باقى العمق .. فقد أصبح من مسئولية القوات الأمريكية التى تنفذ دفاعاً متحركاً هدفه تعطيل القوات العراقية ثم هزيمتها قبل أن تتمكن من الوصول الى الجليل .
- فكرة العملية الدفاعية خلال هذه المرحلة :-

### • القوات العربية :-

- هدف العملية الدفاعية (٩٠) :-

التمسك بالخطوط الدفاعية بمحاذاة الحدود وعلى محورى التقدم الساحلى وحفر الباطن وتأمين الأهداف الحيوية وتعطيل القوات العراقية القائمة بالهجوم .

### • فكرة العملية :-

تدوير القوات المسلحة العربية والاسلامية عملية دفاعية إستراتيجية مؤمنة الحدود الشرقية

(٩٠) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثة ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

(٩٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .

والشمالية وأحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود الشرقية والشمالية مع أحداث  
الكبرى خسائر بالقوات العراقية التي تحاول اختراق الحدود السعودية مع تركيز جهودها الرئيسية على الخويزين  
الساحلي وحفر الباطن .

### ٤٠ القوات الأمريكية :

• أسس الدفاع الأمريكي :

يبنى الدفاع الأمريكي خلال هذه المرحلة " المرحلة الأولى " على الأسس التالية :

- ١. إن القوة الجوية هي العنصر الحاسم في تأخير أى هجوم عراقي محتمل .
- ٢. تمركز القوات الأمريكية خلال هذه المرحلة في العمق خلف القوات العربية بهدف تأمين وصول ونسزول قسوات  
الانتماء وحشدتها مع تأمين اتجاهات الهجوم العراقية المحتملة والعمل في نفس الوقت على تأمين الموانئ والمطارات  
الجوية .
- ٣. تمزقة تقدم أى هجوم عراقي في مراحله الأولى مع تكيده أكبر قدر من الخسائر من خلال استخدام القوات الجوية  
أساساً .

٤. إيجاد قوة رادعة ودفاعية في مسرح العمليات ضد القوات العراقية المتسوقفة كما وحجماً .

### ٥٠ تنشيط الدفاع لعملية " درع الصحراء " (١١) :-

تم تخطيط الدفاع الأمريكي في هذه المرحلة بحيث يحقق :

- ١. أن يكون حشد أكبر قدر من القوات البرية قرب الحدود الشمالية للسعودية في أسرع وقت لإدارة عملية دفاعية  
ضد القوات العراقية وتحديد لذلك أحد ألوية الفرقة ٨٢ المنقولة
  - ٢. تأمين القواعد الجوية داخل الأراضي السعودية ضد أى عمليات خاصة من جانب قوات الكوماندوز العراقية .
  - ٣. تدمير أى هجمات جوية عراقية تخترق المجال الجوي السعودي .
  - ٤. التعاون مع القوات البرية والجوية والبحرية داخل المسرح لتأخير وعرقلة تقدم القوات البرية العراقية المهاجمة .
  - ٥. المرحلة الثانية ( تحقيق القدرات الدفاعية ) الفترة من ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ :
- وقد هدف إلى توفير قدرات دفاعية قادرة على صد القوات البرية العراقية ضد المملكة العربية السعودية ، مع توفير  
العمليات الهجومية في الجو .

### ٥٠ القوات العربية :-

تم تعزيز القوات العربية والإسلامية لزيادة حجم وامكانيات القوات المدافعة عن الخويزين الساحلي وحفر الباطن  
واستكملت تجهيز مواقعها الدفاعية في شكل مراكز دفاعية

### ٥٠ القوات السعودية :-

تمركزت اللوائيات المشاة الميكانيكية الثلاث المرابطة على طول الساحل لتأخذ مواقع دفاعية بمحاذاة الحدود  
بالتعاون مع القوات الخليجية بالمنطقة الشرقية من قطر وعمان والبحرين والإمارات كل بقسوة حتى كسبية  
وتشككت أربع مجموعات قتال هي ( قوة عمر وقوة عثمان وقوة أبو بكر وقوة طارق ) .

<sup>(١١)</sup> زمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١



• اما على محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية ) فقد اتخذت القوات السعودية المشكلة من لواء مشاة ميكانيكي رواء مدرع مواقعها الدفاعية ونظمت الدفاع عن هذا المحور بالتعاون مع القوات المصرية وتشكلت القوات السعودية من مجموعتي قتال هما قوة خالد وقوة عرعر .

#### • القوات المصرية :-

تم تنظيم الدفاع خلال هذه المرحلة على محور حفر الباطن بمتناصر من الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية والمجموعة ١٤٥ صاعقة حيث قامت بتجهيز مواقع دفاعية عن هذا المحور .

#### • القوات الأمريكية :-

• عززت القوات الأمريكية قواتها بالمسرح حيث وصل حجم قواتها بنهاية المرحلة الى ١٣ لواء ، ١٤٣ ألف جندي من القوات البرية ومشاة البحرية وهذه القوات هي :

• قيادة البلقان الثامن عشر منقول جوا ويشكل من الفرقة ٨٢ منقولة جوا ، والفرقة ١٠١ اقحام جوى بالاضافة الى الفرقة ٢٤ ميكانيكي والفوج الثالث فرسان .

• ٣ لواء مشاة بحرية / الفرقة الأولى مشاة بحرية .

• كما تم فتح ٤ بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في ميناء الظهران وميناء الجبيل وفي الدمام لمواجهة الصواريخ أرض / أرض العراقية .

• اتخذت هذه القوات لأوضاعها في مناطق تركزت على المحور الساحلي والمحور الصحراوي من أجل تعزيز الدفاع عن الأراضي السعودية .

• وبوصول هذا الحجم من القوات .. استطاعت قوات الائتلاف أن توفر نحو لواء لكل ١٥ كيلومتر مواجهة على المحاور الرئيسية للحدود السعودية - الكويتية وأصبحت هذه الوحدات قادرة على توفير الصد وتأخير هجوم القوات العراقية بالتعاون مع القوات الجوية .

#### • جدول رقم (١) حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية (٦٢) :-

القوات	القوات المشتركة	القوات العراقية
البيان		
أفراد	١٨٥ ألف جندي	٤٣٠ ألف جندي
لواءات	٢٦	٧٥
دبابات	٩٠٠	٣٥٠٠
مدفعية وصواريخ	٥٠٠	١٧٠٠ - ٢٢٠٠

• المرحلة الثالثة ( بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد ) من ١٠/١ - ٩٠/١١/٧

• وتهدف هذه المرحلة الى توفير القدرة الدفاعية مع توفير امكانية القيام بالهجوم المضاد بواسطة القنصات المدرعة والميكانيكية بالتعاون مع القوات الجوية ( بمعنى تغيير الاستراتيجية التي كانت تعتمد كلية على القوات الجوية الى الاعتماد على القوات البرية المتاحة ) .

### • خطة العملية الدفاعية للقوات العربية والاسلامية بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

- بناء التجمعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية .
- أسس بناء التجمعات :
- صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي .
- توفير احتياطي استراتيجي في عمق كل منطقة للقيام بالهجمات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة
- توفير احتياطي استراتيجي على مستوى المسرح لتحقيق التوازن ومواجهة اى احتمالات ،
- بناء التجمعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية :-
- قوات النسق الاستراتيجي (٦٣) :-

• المحور الساحلي ( المنطقة الشرقية )

الأنواءات الثاني ، الثامن ، العاشر الميكانيكي السعودي + كتيبة مشاة من كل من قطر والامارات والبحرين وعمان .

• محور حفر الباطن ( المنطقة الشمالية )

اللواء ٢٠ ميكانيكي السعودي واللواء الرابع مدرع السعودي ، الفرقة الثالثة الميكانيكي والمجموعة ١٤٥ صاعقة من مصر ، لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة ولوج مغايرين من سوريا ، لواء مشاة كويتي

• احتياطي استراتيجي بقوة :-

٢ لواء ميكانيكي + لواء مدرع سعودي + عناصر من الحرس الوطني السعودي .

### فكرة العملية الدفاعية :-

- هدف العملية الدفاعية بعد استكمال بناء القدرة الدفاعية :-
- تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية لمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية بها وذلك بالتمسك بالخط الدفاعي الاستراتيجي على الحدود والسواحل الشرقية والشمالية السعودية وتأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية .
- فكرة العملية :-

تدمير القوات العربية والاسلامية تحت قيادة .. القيادة المشتركة ومسرح العمليات ، عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية من خلال نطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الحدود الشمالية والشرقية للسعودية بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية لقوات الائتلاف وقوات الدفاع الجوي والحرب الالكترونية وذلك لصد وهزيمة التجمعات الرئيسية لقوات النسق الأول التعبوي للقوات العراقية ، مع الاستعداد لشن الهجمات

والضربات المضادة بالتعاون مع القوات المتحالفة لتدمير القوات المخترقة ، مع تركيز الجهود الرئيسية للدفاع عن الحدود الشمالية والشرقية وتأمين الأهداف الحيوية والمدن الرئيسية .

### ● خطة العملية الدفاعية للقوات الأمريكية بنهاية مرحلة البناء :-

● بناء التجمعات الإستراتيجية الأمريكية :

● أسس بناء التجمعات :

❖ صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي بقوة ٢ فرقة في النسق الأول ( الفرقتين : ٨٢ ، ١٠١ ) ،

❖ تخصيص احتياطي استراتيجي بقوة ٣ فرقة مشاة و مدرعة وميكانيكي وفوج مدرع ( الفرقة ٢٤ ميكانيكي ، الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع ) .. يتركز في العمق مع امكان المناورة في اتجاه أى من المنطقتين الشرقية أو الشمالية السعودية .

● بناء التجمعات الرئيسية :-

❖ قوات نسق أول : الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ اقتحام جوى ويفتح منها ٢ لواء على المجرى الساحلي ويمر حقل الباطن ،

❖ احتياط استراتيجي : يتركز في العمق بقوة الفرق ٢٤ ميكانيكي ، الأولى فرسان مدرع - الأولى مشاة بحرية ؛ بالإضافة : الفوج الثالث فرسان مدرع .

● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية بمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية فيها وذلك بالتمسك بخطوط دفاعية في العمق مع تأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية بتوجيه الضربات المضادة القوية اليها .

● فكرة العملية :-

● تدمير القوات الأمريكية عملية دفاعية استراتيجية بالتعاون مع القوات المتحالفة بـالتمركز على مخطط الدفاع الاستراتيجي بالعمق على أن تتحول القوات للدفاع على الخط العام شرق الجليل واحتلال مواقع متقدمة على المجرى الساحلي وحفر الباطن وذلك لصد وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية مع الاستعداد لشحن الهجمات والضربات لتدمير قواته المخترقة ، وبواسطة الاحتياطيات المدرعة والميكانيكية ينقسم استعمال هزيمة الاحتياطيات العراقية وتطويع الهجوم شمالا لاستعادة الحدود السعودية .

● تركيز الجهود الرئيسية : للتمسك بالمناطق شمال الجليل - شمال الرياض - ميناء الجليل - الدمام - أبقيق - الرياض .

مناطق انتاج البترول على الخليج ، مع تأمين القواعد والموانئ البحرية والقواعد الجوية في العمق .

● تشكيل العملية :

❖ في النسق الأول : ٢ فرقة محمولة جوا ( الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ ) .

❖ في الاحتياطي الاستراتيجي : الفرقة ٢٤ ميكانيكي - الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة

بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع .

- القوات الأجنبية الأخرى :-
- القوات البريطانية - اعتباراً من منتصف أكتوبر ١٩٩٠ - أعلن عن بدء وصول اللواء السابع مدرع بريضلى الى مسرح العمليات .
- القوات الفرنسية : بنهاية هذه المرحلة وصلت الى المسرح قوة برية فرنسية مكونة من الفوج الأول عربات مدرعة ، الفوج الرابع مدرع ، الفوج الثانى مشاة محمول ، كتية مدفعية / الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة ( ٤٨ دبابة خفيفة + ٢٥٠ مركبة ) حيث تمركزت على مسافة ٢٠ كيلومتر من الحدود العراقية السعودية .

#### • القوات الإسلامية والعربية الأخرى :

وصلت بنهاية هذه المرحلة القوات التالية :-

- كتية مشاة من بنجلاديش ( ٢٠٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- لواء مشاة باكستاني ( ٥٠٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- كتية مشاة من السنغال ( ٥٠٠ جندي ) تمركزت بالمنطقة الشرقية .
- فوج مشاة مغربي ( ١٢٠٠ فرد ) تمركز بالمنطقة الشرقية .
- عناصر من النيجر ومن أفغانستان ( ٥٠٠ فرد من كل منهما )
- جدول رقم (٢) يوضح حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية :-

القوات العراقية	القوات المشتركة	القوات اليان
٤٣٠ ألف جندي	٢٧٥ ألف جندي	أفراد
٧٥ لواء	٣٩ لواء	لواءات
٣٥٠٠ دبابة	١٣٥٠ دبابة	دبابات
١٧٠٠ - ٢٢٠٠ قطعة	٨٥٠ قطعة	مدفعية وصواريخ

#### • تمرکز القوات المشتركة بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

- القوات العربية والإسلامية (١٦) :-
- قوات المنطقة الشرقية ( المخور الساحلي )
- قوة عثمان: اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتية مشاة "البحرين" + لواء مشاة " الكويت "
- قوة عمر: اللواء العاشر ميكانيكي سعودي + كتية مشاة "البحرين" + كتية مشاة "عمان"
- قوة أبو بكر: اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتية مشاة " قطر " .
- قوة طارق: قيادة لواء مشاة سعودي + كتية مشاة بحرية سعودي + الفوج السادس مشاة مغربي + الكتية الأولى مشاة سنغالي .
- قوات المنطقة الشمالية ( حفر الباطن )
- قوة خالد: اللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي سعودي + اللواء الرابع مدرع .

♦ قوة سعد : عناصر / اللواء الشهيد الكويتي + عناصر / لواء التحرير الكويتي .

♦ قوة عرعر : ٣ كتائب مشاة سعودي + لواء مشاة باكستاني .

♦ القوات المصرية : الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة .

♦ القوات السعودية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاور .

### • القوات الأجنبية :-

#### • القوات البرية الأمريكية :-

- ♦ الفرقة الأولى مشاة بحرية .. الجسبير
- ♦ الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + مدفعية الفيلق الثالث .. الدمام
- ♦ الفرقة ٨٢ المحمولة جوا .. حفر الباطن
- ♦ قيادة الفيلق ١٨ + الفوج الثالث فرسان + مدفعية الفيلق ١٨ .. الظهران
- ♦ قيادة القوات المشتركة + الفرقة ١٠١ التحام جوى
- ♦ + المجموعة الخامسة قوات خاصة + الكتبة الثامنة حرب نفسية
- ♦ + مجموعة مكافحة اراهاب

.. السرايخ

#### • القوات البريطانية :-

♦ اللواء السابع مدرع / الفرقة الأولى مدرعة .. حفر الباطن

#### • القوات الفرنسية :-

♦ قوات الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة .. منطقة حسفار

### ثانيا : الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء الفترة الهجومية : (١٩٩١ / ١١ / ٨ - ١٩٩١ / ١١ / ٨)

في ضوء زيادة حجم القوات البرية بالمرشح فقد أعيد تنظيم الدفاع الاستراتيجي عن السعودية بحيث يستوعب

التجمعات الاستراتيجية الجديدة وبحيث يتم تطوير الخطة في إحدى مراحلها من الدفاع الى الهجوم الاستراتيجي .

• أهداف الخطة الدفاعية خلال هذه المرحلة :

هدف الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية الى :-

- صد نسق أول تعبوى واحتياطي القوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي .
- تخصيص احتياطي استراتيجي قادر على تدمير القوات المختلطة بالضرية المضادة ، ثم تطوير الهجوم المضاد .
- القوات العراقية من الكويت ونجربها .
- فكرة العملية الدفاعية (٦) :-
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجمعات الرئيسية لها ، وحسم المصير

بوعملها جنوب الخط العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت وتدمير

القوات المدرعة والميكانيكية العراقية في العمق .

#### • فكرة العملية :-

• تدمير القوات العربية والاسلامية بالتعاون مع القوات التابعة للقيادة المركزية والقوات الجوية والبحرية .. عملية دافعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال نطاق أمن ونطاقين دفاعيين رئيسيين أحدهما على الحدود السعودية مع الكويت والثاني في العمق شمال الخط العام للجبل ، مع تأمين الأهداف الحيوية السعودية وذلك بصد وهزيمة التجمعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات المخترقة ، ثم بواسطة الاحتياطات المارعة والميكانيكية يتم تطوير الهجوم شمالا لاستكمال هزيمة احتياطات السراق الصبوية

والاستراتيجية خاصة قوات الحرس الجمهوري وتحرير دولة الكويت •

• تركز الجهود الرئيسية للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

• الخطة الدفاعية للدول العربية والاسلامية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

• التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية والاسلامية :

• أسس بناء التجمعات الاستراتيجية :

• تدمير التجميع الرئيسي لقوات نسق اول تعبوى القوات العراقية •

• القيام بالضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة •

• بناء تجمعات هجومية برية قادرة على ادارة عملية هجومية على الشور الساحلى وعمور

• وادى الباطن •

• بناء التجمعات الرئيسية :-

• قوات نسق أول استراتيجي :

• على الشور الساحلى :

• قوة أبو بكر : اللواء الثاني ميكانيكي سعودي + كتية ميكانيكي / قطر •

• قوة عمر : اللواء ١٠ ميكانيكي سعودي + كتية ميكانيكي / الامارات + كتية ميكانيكي عُمان

• قوة طارق : قيادة القوة + كتية مشاة بحري سعودي + لوج مشاة مغربي + كتية مشاة سنغالي •

• على محور حفر الباطن :

□ قوة خالد اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الرابع مدرع سعودي •

□ الفرقة الثالثة الميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة / مصر •

□ قوات سورية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير •

□ قوة عرعر : لواء باكستاني + ٣ كتائب مشاة سعودي •

• قوات النسيق الثاني الاستراتيجي :-

• على الشور الساحلى :

□ قوة عثمان : اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الفتح الكويتي + كتية / البحرين •

• على محور حفر الباطن :

□ قوة سعد : لواء الشهيد الميكانيكي الكويتي + لواء التحرير الكويتي •

□ الفرقة الرابعة المدرعة / مصر •

□ الفرقة التاسعة المنزعة عدا لواء / سوريا •

- فكرة العملية الدفاعية :-
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجميعات الرئيسية لها، وعدم السماح بالتوغل جنوب الخط العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت

● فكرة العملية :-

- تدبير القوات العربية والإسلامية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بنطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الخط العمام الخافجي- حفر الباطن ، وذلك بعد وهزيمة التجميعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن ضربات مضادة بواسطة الانساق الثانية المدرعة ، وينجح هذه الضربات يتم تطوير الهجوم شمالا على محور الساحلى ومحور حفر الباطن لتحرير الكويت.
- تركيز الجهود الرئيسية .. للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية على محور الساحلى ومحور حفر الباطن مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

● لحظة الدفاعية للقوات ( الأمريكية-البريطانية-الفرنسية ) خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

- بناء التجميعات الاستراتيجية :
- قوات نسق أول استراتيجي :
- ♦ الفيلق السابع مدرع أمريكي ( الفرقة الأولى مدرعة - الفرقة الثالثة المدرعة - الفوج الثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي )
- ♦ الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة الفرنسية •

(تتمركز جميعها في منطقة حفر الباطن )

● احتياطي استراتيجي :

- ♦ قيادة الفيلق ١٨ أمريكي + الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + الفوج الثالث فرسان مدرع ( تتمركز في منطقة الدمام - والظهران ) •
- ♦ الفرقة الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية + الفرقة الأولى المدرعة البريطانية(وتتمركز في منطقة ميناء الجبيل )
- ♦ الفرقة ٨٢ محمولة جوا ( وتتمركز في " أبيق " ) •
- ♦ الفرقة ١٠١ القحام جوى ( وتتمركز في " الرياض " ) •

● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

- تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية ، وعدم السماح بالاختراق جنوبا مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت •

● الفكرة العامة للعملية :-

- تدبير القوات التابعة للقيادة المركزية بالتعاون مع القوات العربية والإسلامية والقوات الجوية والبحرية عملية دفاعية استراتيجية لتأمين الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بتنظيم الدفاع عن نطاق أمن ونطاقين

دفاعيين مع تأمين الاهداف الحيوية السعودية ، مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة ، مع تطوير الهجوم شمالا لمزعة الاحتياطيات العراقية لتحرير الكويت .

**جندول رقم (٣) يوضح حجم القوات المشتركة في العملية من قوات الائتلاف في مواجهة القوات العراقية (حتى ٩١/١/٨٦)**

اليان	القوات	القوات الأمريكية	باقي قوات الائتلاف	اجمالي قوات الائتلاف	القوات العراقية
أفراد	٣٠٠ ألف جندي	١٤٠ ألف جندي	٤٤٠ ألف جندي	٥٤٥ ألف جندي	
لواءات	٢٩	٢٦	٥٥	١٢٠	
دبابات	٢٠٠٠	١٣٥٠	٣٣٥٠	٤٢٠٠	
مدفعية وصواريخ	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٣١٠٠	

**بيان الدول المشتركة في الائتلاف الدولي في عملية درع الصحراء**

• الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية

الولايات المتحدة - كندا - الأرجنتين - المملكة المتحدة - فرنسا - ألمانيا - هولندا - النرويج - الدنمارك - اليونان - بولندا - تشيكوسلوفاكيا - يوغسلافيا .

• الدول العربية :

مصر - السعودية - سوريا - المغرب - الإمارات - قطر - البحرين - عمان - الكويت .

• الدول الافريقية :

السفغال - النيجر .

• الدول الآسيوية :

باكستان - الفلبين - بنجلاديش .

• **تخطيط لعملية البحرية "درع الصحراء" :-**

تعتبر القوة البحرية المتمثلة في حاملات الطائرات ومشاة الاسطول المحمولة بحرا هي قوة الردع الاساسية التي تخطط لها لمنع العراق منذ اللحظات الأولى للغزوها للكويت من الاستمرار في التقدم والضغط على المملكة العربية السعودية وذلك حتى يتم بناء القوة الدفاعية المتحالفة ، كذلك تم التخطيط للنقل البحري والاستراتيجي للقوات البرية والقوات الاخرى لبناء القوات للاشتراك في حرب تحرير الكويت على ان يتم هذا النقل بكثافة عالية لسرعة وصول القوات الى منطقة العمليات وجنبا الى جنب مع التخطيط للنقل البحري ووضعت الخطط لتأمين خطوط المواصلات البحرية من موانئ الولايات المتحدة الامريكية واروبا غربا ومن قاعدة سوبك في الفلبين شرقا ، ومن ناحية اخرى خطط لاجراء الحظر الاقتصادي على العراق مع بداية غزو العراق للكويت وتكليف السفن الحربية الأمريكية و البريطانية في المنطقة باعترض السفن التجارية العراقية او التي تتعامل مع العراق لقطع خطوط الامداد عن العراق خاصة الاحتياجات العسكرية اللازمة لادارة عجلة الحرب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة في التخطيط على استخدام قوة الشرق الاوسط الامريكية المكونة من (سفينة قيادة وطراد ومدمره وخسة فرقاطات ) ، بالإضافة الى القوة البريطانية المكونة من المدمرة (يورك) ٢ فرقاطة وسفينة الامداد اورنج لايف في تنفيذ الحظر الاقتصادي الذي تحول فيما بعد الى حصار بحري بعد اتخاذ الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٦٥ .



## ● التخطيط لتأمين قناة السويس وموانئ السعودية :

روعى عند التخطيط لعملية درع الصحراء أهمية تأمين قناة السويس التي ستستخدم لمرور الجزء الأكبر من القوة البحرية من حاملات طائرات وسفن الاستطلاع متعددة الأنواع وغواصات نووية بالإضافة إلى سفن النقل العملاقة بأنواعها المختلفة لنقل القوات إلى مسرح العمليات ، فكان لزاماً التفكير في تأمين هذا الممر الملاحي الاستراتيجي خوفاً من قيام العراق أو أي دولة أخرى بتلقيم قناة السويس أو مداخلها أسوة بما حدث عام ١٩٨٤ عندما قامت سفن مجهولة بالقاء الغام عند مدخل قناة السويس الجنوبي فكان لابد من التخطيط لاستخدام كاسحات وصادرات الألغام لتأمين مدخل قناة السويس .

كذلك الحال بالنسبة لتأمين الموانئ السعودية فقد كان ضرورياً التخطيط لتأمين مينائي الجبيل والدمام التي سيتم تفريغ جولات السفن إليها .

وقد وضع في الاعتبار أن العراق يمكنها تعطيل تفريغ السفن في الموانئ السعودية لو أنها قامت بضرب منشآت ومعدات الشحن والتفريغ في الموانئ السعودية بالطيران أو تخريبها بعمليات خاصة بالضفادع البشرية والكمائنات لذلك فقد خططت البحرية الأمريكية لاستخدام وحدات غفر السواحل الأمريكية لتأمين موانئ السعودية ولتأمين موانئ دولة البحرين .

## ● حاملات الطائرات ومشاة البحرية وبناء قوة ردع أولية :-

● عندما بدأت أزمة الخليج تتبلور في يوليو ١٩٩٠ كانت مجموعة الحاملة " الدنبدنس " من قوة الأسطول السابع تقوم بإجراء الفتح المؤقت في شمال بحر العرب فصدرت إليها الأوامر بالاستمرار في المنطقة والتوجه إلى عمان (٦٦)

● وفي البحر المتوسط كانت الحاملة " دوايت ايزنهاور " من قوة الأسطول السادس تتركز في أحد الموانئ الإيطالية وصدرت إليها الأوامر بالتوجه شرقاً إلى مدخل قناة السويس حتى تكون طائراتها قادرة على ضرب غرب العراق وقد عبرت بالفعل قناة السويس لتتركز في البحر الأحمر .

● من ناحية أخرى كانت القوات الأمريكية الوحيدة القادرة على الحركة السريعة والقتال لفترة كبيرة " مشاة البحرية الأمريكية " والتي كانت معدتها وأسلحتها مجهزة على سفن التمرکز المسبق في قواعد " ديجو جارسيا " وكان كل سرب من هذه السفن يحمل المعدات والذخيرة والإمدادات اللازمة لتمكين لواء انتشار سريع من أولية مشاة البحرية من القتال المستمر لمدة شهر لذلك قامت الولايات المتحدة بدفع اللواء السابع مشاة الأسطول " التمرکز في كاليفورنيا " واللواء الأول مشاة أسطول " التمرکز في هاواي " إلى المملكة العربية السعودية حيث وصل اللواء السابع إلى ميناء جبيل يوم ١٥ أغسطس .

● بينما وصلت معداته على السرب الثاني يوم ١٤ أغسطس إلى ميناء جبيل ووصل إلى الحدود السعودية - الكويتية يوم ٢٠ أغسطس وكان اللواء السابع مشاة أسطول يتكون من ١٥,٢٤٨ جندي وضابط ، ١٢٣ دبابة ، ٤ طلمعة مدفعية ، ١٢٤ طائرة جاهزة في أماكنها هذا وقد تحرك اللواء حتى وصل إلى موقعه لمسافة ١٢ ألف ميل بحري واستخدم ٢٥٩ طلعة نقل جوى بالإضافة إلى السفن الخمس .

• وبغض الأسلوب انضم اللواء الأول مشاة أسطول الى الحدود العراقية / الكويتية هكذا عندما وصل الخبر ان سوارثوكوف وأعضاء القيادة المركزية كانت البحرية الأمريكية قد أقامت خط دفاعي بالاشتراك مع الفرقة ٨٢ اضمحولة جوا قادر على تعطيل أى تقدم للقوات العراقية ، بالإضافة الى حاملتي الطائرات " اندبندنس " ، " وايزنهاور " .

• وفي منتصف أغسطس ١٩٩٠ كانت الحاملة " ايزنهاور " قد اقتربت من انهاء فترة خدمتها في موقعها لسذا فقد قامت الولايات المتحدة بدفع مجموعة الحاملة " ساراتوجا " بالإضافة الى مجموعة البارجة " وسكونسن " للعمل في منطقة البحر الأحمر واستبدال الحاملة " ايزنهاور " والتي عادت الى البحر المتوسط ثانية ، وتم غبار هذه الأخيرة بمجموعة الحاملة " جون كيندي " من أسطول الأطنطى .

• وعندما أعلن الرئيس جورج بوش عن مضاعفة القوات الأمريكية في الخليج في ٨ نوفمبر ١٩٩٠ الضمت الى القوة الموجودة في مسرح العمليات حاملتين جديدتين هما الحاملة " أمريكا " والتي عملت في البحر الأحمر والحاملة " رانجلر " لتعمل شمال بحر العرب بينما بدأت الحاملة " ميداوى " تحرك من قواعدها في اليابان مقترسة من مسرح العمليات .

وهكذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مجموعات حاملات الطائرات المتمركزة بالمنطقة بالإضافة الى " قوة الشرق الأوسط البحرية " كقوة ردع تستخدم طائراتها في ضرب أى قوة عراقية تتقدم في اتجاه المملكة العربية السعودية مع استخدام قوات مشاة الاسطول والفرقة اضمحولة جوا في بناء خط دفاعي أولى للصمد حين بنساء قوة الائتلاف ، بالإضافة الى البدء في تنفيذ حظر بحري على العراق حتى قبل اتخاذ الأمم المتحدة لقراراتها بالحصار البحري مع البدء في بناء قوة الائتلاف البرية لتنفيذ خطة درع الصحراء كمرحلة أولى .

### ثالثاً : تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية :-

• الملامح العامة لخطة الدفاع عن المملكة العربية السعودية :-

• الأهداف العامة لعملية درع الصحراء :

حددت القيادة المركزية الأمريكية أربعة أهداف لعملية درع الصحراء هي :

- تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج لردع القيادة العراقية عن القيام بعمليات هجومية
- الدفاع عن المملكة العربية السعودية بصورة فعالة فيما لو فشل الردع .
- بناء تحالف عسكري فعال ، وتحقيق التكامل لقوات الائتلاف في اطار خطط العمليات .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن .
- مراحل الخطة وأهداف كل منها :

خطط تنفيذ أهداف العملية على ثلاث مراحل زمنية تبعاً لتزايد حجم القوات التي يتم فتحها بالمسرح كما يلي :

• مرحلة الردع والتعطيل ( ٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٠ ) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية قادرة على تأمين المطارات والموانئ الحيوية اللازمة لعملية الفتح الاستراتيجي بالمملكة العربية السعودية ، مع بناء قوة جوية قوية قادرة على تأمين المجال الجوي السعودي ضد أى

هجمات حوية والحقا قدر كبير من الخسائر واعتبرت القوة الجوية هي العصر الحاسم في هذه المرحلة لردع أو تأخير الهجوم العراقي في حالة حدوثه .

#### ● مرحلة الصد والدفاع ( ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ ) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية برية قادرة على صد أى هجوم برى على السعودية مع بقاء قوة جوية رادعة قادرة على تأمين القوات والأهداف الحيوية بالملكة ، والمعانة في صد أى هجوم برى عراقى ، والحقا أكبر قدر من الخسائر بالقوات المهاجمة .

#### ● مرحلة الصلبة المضادة ( ١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ١٩٩٠ ) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى زيادة القدرات الدفاعية بالقدر الذى يسمح بإدارة دفاع تنشط وتوجيه ضربة مضادة قوية بالمدرعات والقوات الجوية والمدفعية وكان على القوات الجوية في هذه المرحلة الاستمرار في تأمين القوات والأهداف الحيوية بالملكة العربية السعودية مع شن الضربات الجوية ضد القوات العراقية المهاجمة ، بالإضافة الى معانة وتأمين الضربة المضادة للقوات الائتلاف ضد القوات العراقية ، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر في تلك القوات ، وقد امتدت هذه المرحلة خلال الفترة التحضيرية لمعاصرة الصحراء حتى بداية الحملة الجوية في ١٧ يناير ١٩٩١ .

#### ● حجم القوة الجوية الأمريكية الابتدائية التى تقرر فتحها لبناء القدرة الدفاعية .

قررت القيادة المركزية الأمريكية فتح القوة الجوية السابعة التى وضعت تحت قيادتها بمسرح عمليات الخليج اعتبارا من ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، بالإضافة الى حاملات الطائرات الثلاث ( اندبندس ، وايزهاور ، وساراتوجا ) وكان قوام القوة الجوية السابعة حوالى ٤٦٠ طائرة مشكلة في أسراب مقاتلات ومقاتلات قاذفة ، ومجموعتي قاذفات استراتيجية ، ومجموعة استطلاع وإذاع جوى ، فضلا عن مجموعة استطلاع تكتيكي ، ومجموعة حرب الإلكترونيات ومجموعة عمليات جوية خاصة ، أما حاملات الطائرات الثلاث فكان على منها ٢٤٠ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية .

#### ● مراحل الفتح لبناء القدرة الدفاعية :

وقد تم فتح القوات السابقة طبقا لمراحل الحطة الدفاعية كما يلي :

#### ● مرحلة الردع والتعطيل ( ٧ - ٢٠ أغسطس ) :

بدأت عملية الفتح خلال هذه المرحلة بوصول أولى أسراب الجناح الأول قتال - المجهز بطائرات " اف - ١٥ " الى أراضي المملكة العربية السعودية يوم ٩ أغسطس ، ثم توالى وصول الأسراب الأمريكية وبعض الأسراب البريطانية الى مسرح عمليات الخليج .

وحتى نهاية مرحلة الردع والتعطيل في ٢٠ أغسطس ، كانت القوات الجوية للائتلاف التى تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت ٦٢٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والملكة المتحدة ( ١٤٤ مقاتلة اعتراضية ، ١٨٤ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٣٨ طائرة معونة جوية ، ١١٨ طائرة هجومية وقاذفة ، ٤٢ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، بالإضافة الى طائرات الحاملات الثلاث ( اندبندس ، وايزهاور ، ساراتوجا ) ، وعدد كبير من طائرات النقل والإمداد بالوقود والخليق كوبر .

### ● مرحلة الصد والدفاع ( ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال هذه المرحلة لبناء القوة الجوية القادرة على تأمين أعمال الصد والدفاع وحماية القوات والأهداف الحيوية في المسرح . فضلا عن حماية الفتح الاستراتيجي للقوات البرية والبحرية في المنطقة .

ومع نهاية هذه المرحلة في ٣٠ سبتمبر ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت أكثر من ١١٣٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية ، منها ٢٤٠ طائرة على ظهر حاملات الطائرات الثلاث ( اسدنس بالخليج العربي . وساراتوجا وحون كيدى التي حلت محل ايزناور في البحر الأحمر ) ، وأكثر من ٨٩٦ طائرة منتشرة بالقواعد الجوية بالمنطقة ( ١٧٤ مقاتلة اعتراضية . ٢٠٦ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة . ١٩٦ طائرة هجومية وقاذفة . ٨٤ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

### ● مرحلة الضربة المضادة ( ١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال المرحلة الثالثة من الخطة الدفاعية ، حتى وصلت نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر إلى أكثر من ١٢٦٨ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية منها حوالي ٣٢٠ طائرة على متن أربع حاملات ( الدنبتنس وميدواي في الخليج العربي ، وساراتوجا وحون كيندي في البحر الأحمر ) . وأكثر من ٩٤٨ طائرة منتشرة في القواعد الجوية بالمنطقة ( ١٨٦ مقاتلة اعتراضية ، ٢٨٢ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة ، ٢٠٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٨ طائرة تأمين أعمال قتالية ) ، وشارك في هذا الحشد كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا .

واستمرت جميع إجراءات التحضير والتخطيط وحشد القوات والجهود والإعداد ، تجري بصورة متلاحقة للحفاظ على دفاع قوى وثابت ومتزن ، وقادر على تحقيق الأهداف المحددة مع استمرار بناء القدرة الهجومية اللازمة لتسلي مطالب الائتلاف الدولي في الوقت المناسب .

### رابعا : إدارة العمليات الدفاعية الإستراتيجية "دع الصحراء" :

#### ● مدينة الخافجي :

● مدينة الخافجي مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها "٢٠" ألف سمة تقع على الساحل المطل على الخليج العربي في أقصى الشمال الشرقي للمملكة العربية السعودية وهي قرية جدا من الحدود السعودية - الكويتية حيث لا تبعد سوى (٦) كيلومترات عنها ، ويوجد بالمدينة بعض المنشآت البترولية الصغيرة كما يوجد في شمالها محطة تحلية مياه البحر .

وقد بدأت مدينة الخافجي بعد الاحتلال العراقي للكويت باستقبال الآلاف من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين واعداد من العسكريين العراقيين الذين فروا من وحداتهم المتحركة في الكويت ، ولقد اقيمت بالقرب من المدينة معسكرات كبيرة من الخيام لاستقبال المواطنين الكويتيين مؤقتا تمهيدا لنقلهم الى الجهة التي يختارونها فيما بعد . وقد كان هناك تفكير في اخلاء مدينة الخافجي تماما من سكانها بعد الاحتلال العراقي للكويت بسبب قربها من الحدود الكويتية على ان يتم القيام بأعمال الدفاع والتحصين شمال المدينة وداخلها ، الا انه قد تم صرف النظر عن

ذلك لإستبعاد القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية ذلك الاجراء من حيث اثره لشيء من الفرع السلى لا مرر له ليس بين سكان مدينة الخافجي فحسب بل فى سائر مدن المنطقة الشرقية من المملكة وبعد بدء الحملة الجوية مباشرة اخذت السلطات المدنية والعسكرية فى العمل على احتلاء المدينة من معظم سكانها عدا بعض المواطنين الذين كان لوجودهم ضرورة لإدارة وتشغيل بعض المصالح الحكومية والمرافق المهمة والاساسية مثل اقسام الشرطة ومراكز الهلال الاحمر والكهرباء والماء كما بقى فيها عدد من رجال الأمن لحراسة الدوائر الحكومية وممتلكات المواطنين وقد ادى لجوء أعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين الى مدينة الخافجي الى منع القيادة السعودية من انشاء حزام دفاعى عن شمال المدينة يحتوى على حقول الغام واسلحة مصادرة للدروع وخنادق مضادة للدبابات وغير ذلك من الاجراءات الدفاعية الضرورية وخاصة ان الخافجي كانت اقرب مدينة سعودية لمدينة الكويت ، كما كانت مدينة الخافجي خارج النطاقات الدفاعية الرئيسية للقوات السعودية المتمركزة فى الجنوب منها ، كما ان المدينة كانت تقع فى المدى المؤثر للمدفعية العراقية مما يجعل تواجد قوات كبيرة فيها عرضة لخسائر لا داعى لها قد تؤثر سلبا على معنويات القوات والمواطنين ، الى ان وجود قوات سعودية كبيرة بالمدينة قد يكون داعيا للقوات العراقية باستخدام السلاح الكيميائى ضد المدينة .

#### • عملية الخافجي :

بدأت العملية مساء يوم ٢٩ يناير ١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية بتوجيه هجومها على بلدة الخافجي تصاحبها ثلاثة هجمات خداعية على ثلاث محاور وتمكنت من تحقيق المفاجأة باستخدام اساليب خداعية تكتيكية وهاجمت قوات الائتلاف بالمدينة ونجحت فى الاستيلاء عليها وخلال ٣٠ ساعة تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع جزء من القوات الأمريكية من توجيه هجمات مضادة ناجحة استعادت بها الاوضاع الى ما كانت عليه خلال ٣٠ ساعة .  
وتعتبر هذه العملية واحدة من اكثر اعمال القتال التى احتدم حولها الخلاف فى تحليلها ويمكن حصر تلك الاجتهادات البارزة حولها وتحديد الاهداف العراقية منها فى الآتى:

- ان هذه العملية كانت عملا من اعمال الاستطلاع بالقوة للحصول على معلومات عن مدى استكمال واستعداد القوات المدافعة بالمملكة السعودية .
- ان هذه العملية محاولة من القيادة العراقية لجذب قوة الائتلاف نحو المعركة البرية مبكرا وقبل ان تستكمل العمليات الجوية تحقيق اهدافها .

- ان هذه العملية ذات بعد دعائى على المستوى الداخلى يهدف رفع معنويات القوات المسلحة بعسد القصف الجوى المستمر لقوات الائتلاف وعلى المستوى الخارجى يهدف ابراز قدرة العراق على الصمود .
- وأيما كان الهدف العراقى وراء هذه العملية -- فقد كان عملا عسكريا فاشلا للآتى .

- ❖ كان الهجوم استراتيجيا للقوات العراقية اكثر منه استراتيجيا لقوات الائتلاف خاصة وان الهجوم تم دون معونة جوية
- ❖ فشل الهجوم فى دفع قوات الائتلاف فى التعجيل ببدء المعركة البرية وانما دفعها الى تكثيف عملياتها الجوية .
- ❖ صعوبة تصور ان تلك العملية وما لحقتها من فشل قد زودت العراق ناي معلومات عسكرية ذات قيمة .

### ● القصف الصاروخي ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل :

تعتبر أعمال القصف الصاروخي العراقي ضد المملكة العربية السعودية وإسرائيل بمثابة الاعمال العسكرية الاكثر تركيزا وكثافة في الادارة العراقية وقد بدأت هذه الاعمال في ٢٠ يناير ١٩٩١ وقد اعتمدت اعمال اطلاق واستخدام الصواريخ ارض-ارض على الآتي:-

■ خطة قمويه وخداع قُدمت الى تضليل قوات الائتلاف الدولي عن اماكن انتشار منصات الصواريخ او القدرات الحقيقية لدى العراق .

■ اعتمدت القيادة العراقية على اطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة بحيث يصعب التصدي لها جميعا ، الا ان كثافة اعمال القصف الجوي لقوات الائتلاف ضد منصات اطلاق الصواريخ العراقية قلل من قدرة العراق على تنفيذ هذا الاستخدام .

وقد استهدفت القيادة العراقية من استخدام الصواريخ ارض-ارض ضد إسرائيل الى جذبها الى دائرة الحرب وتوريطها فيها لاكتساب التعاطف والتأييد الشعبي في العالم العربي حسب التصور العراقي .

اما الغدق من استخدام تلك الصواريخ ضد المملكة العربية السعودية كان السعي الى زيادة تكلفة الحرب عسلاوة على ما قد يحدث من اضطرابات داخلية ، وبالتالي فقد كان هدفا سياسيا بالدرجة الأولى

هذا وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخي العراقي بنقص الفاعلية وذلك نتيجة الكثافة الشديدة في أعمال القصف الجوي لقوة الائتلاف الدولي وما أحدثته من خسائر في منصات الصواريخ العراقية ، الى جانب نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ "باترويت" في اعتراض الكثير من الصواريخ التي أطلقها العراق ، هذا إضافة الى تدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية ساء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه للصواريخ .

### ● إشعال النار في آبار البترول في الكويت :

قام النظام العراقي بالإعداد والتخطيط المبكر لتدمير آبار البترول الكويتية تحت اسم "خطة التخريب الموجل للآبار" وقد بدأت القوات العراقية في إشعال النيران في الأسبوع الرابع من أعمال القتال لتحقيق هدفين .

أولهما: عسكري ويستهدف استخدام الناتج عن هذه الحرائق في أغراض إخفاء مواقع القوات العراقية في الكويت وإعاقة أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي سواء للعمليات الجوية او لاعمال القتال البري .

وثانيهما: اقتصادي ومثل امتدادا لسياسة النظام العراقي التي تقوم على التدمير الشامل لجميع مقومات الاقتصادية لدولة الكويت قبل الاضطرار للانسحاب منه .

### ● ضخ البترول في مياه الخليج :

وقد أراد النظام العراقي من وراء ذلك الضخ تحقيق هدفين رئيسين :-

أولهما إعاقه أعمال الإبرار البحري التي كان يفترض ان قوات الائتلاف الدولي ستنفذها ضمن عملياتها لاستعادة الكويت وثانيهما - تلويث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية بما يضطر منشآت البنية الأساسية في دول الخليج ويرفع من التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .

بتحليل العمليات العسكرية العراقية يتضح أنها اتسمت بمحدودية التأثير العاجز عن أحداث تغييرات جوهرية في مسار الصراع المسلح إضافة الى القصور الواضح في الأهداف الكاملة ورائتها الى جانب ما شابها من أخطاء عند التنفيذ

### ● خطة الدفاع عن مدينة الخالجي :

نُحِطُ للدفاع عن المدينة في إطار الاعتبارات السابقة بتخصيص سرية مدعمة من مشاة البحرية السعودية لحماية المنشآت الحيوية بما من أعمال التخريب ، ولتقديم الإنذار المبكر عند تقدم أى قوات عراقية برا أو بحرا أو عن طريق الإنزال بالطائرات العمودية داخل أو بالقرب من المدينة مع التأكيد على عدم الاشتباك الحاسم مع قوات مهاجمة متفوقة ولى حالة محاولة القوات العراقية احتلال المدينة بقوات متفوقة تقوم القوات السعودية جنوب مدينة الخالجي بالمهجوم المضاد بمساندة القوات الجوية لمنع القوات العراقية من احتلال المدينة وتدمير أى قوات تتجبح في الاستيلاء على أجزاء منها

### ● مراحل معركة الخالجي :

اشتملت معركة الخالجي على ثلاث مراحل بدأت برصد القوات العراقية التي كانت متقدمة في اتجاه المدينة والاحتلال الفعلي لها ثم مرحلة استطلاع الموقف داخل المدينة مع العمل على منع أى تعزيزات جديدة للقوات العراقية التي احتلت المدينة ثم مرحلة الهجوم المضاد على المدينة واسر جميع القوات العراقية المتبقية بما والاستيلاء على آلياتها ومعادنها حيث تمت تلك المراحل كالآتي :-

- المرحلة الأولى : ليلة (١٤/١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٢٩/٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قامت القوات السعودية برصد التحركات لأليات الجانب العراقي من الشمال في اتجاه الجنوب عدا طريق الكويت - السعودية ، والتي اتضح انها عناصر من الفرقة الخامسة مشاة الية والمكونة من اللواء (١٥) مشاة الية ، اللواء (٢٠) مشاة ، اللواء (٢٦) المدرع معززة بلواء من الفيلق الثالث ، وكان اللواء (٢٦) المدرع يتحرك في اتجاه مركزي (رغوة) (والرافعة) الحدوديين التابعين لسلح الحدود السعودي ، حيث قام اللواءين (١٥) و(٢٠) بالمهجوم على المدينة سعت ١٢٤٠ يوم ٢٩ يناير ، بينما استمر اللواء (٢٦) المدرع متمركزا امام مركزي سلاح الحدود ، حينئذ انسحبت سرية المشاة البحرية السعودي جنوبا ، ثم تمكنت القوات الجوية السعودية والطائرات العمودية المتعاونة معها من قصف اللواء (٢٦) المدرع قصفًا مركزًا مما أجبره على الانسحاب في اتجاه الشمال بعد تكبده خسائر جسيمة في آلياته ، كما قصفت الطائرات العمودية السعودية ، القوات العراقية التي كانت متقدمة الى الخالجي والحققت بها بعض الخسائر .

وقد كان تقدير القيادة السعودية لتلك العملية العراقية بأنها عملية استطلاع بالقوة لمعرفة مواقع القوات السعودية بالمدينة وحجمها وتوزيع القوات المتعاونة اضافة الى إجبار قوات الائتلاف الدولي على بدء المعركة البرية مبكرا قبل تمام استعدادها لذلك وقبل ان تنخفض القدرة القتالية للقوات العراقية نتيجة تأثير الحملة الجوية المستمرة والتي كانت لا تقابل بأى مقاومة ذات قيمة من قبل القوات الجوية او الدفاع الجوى العراقي .

- المرحلة الثانية : صباح يوم (١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قدرت القوة العراقية السقي لنجحت في التسلل الى داخل مدينة الخالجي بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات، ومن هنا كان القرار بعزل تلك الكتيبة ومنع وصول أى تعزيزات عراقية اليها بتكليف قوة شكلت من سرية دبابات سعودية وسرية دبابات قطرية ومعها فصيلة صواريخ "تو" مضاد للدبابات بالعمل على قطع الطريق المؤدى الى مدينة الخالجي من اتجاه الكويت ولتقلع السحاب الكتيبة العراقية من الانسحاب الى داخل الكويت من اتجاه الشمال او الشمال الغربي ، هذا مع

استمرار القوات الجوية في التعامل مع عناصر الفرقة الخامسة العراقية لمنع محاولاتها تعزيز جزء من قواتها داخل المدينة . وقد أدت شدة القصف الجوي الى انسحاب معظم الفرقة شمالا ، وشمال غرب مركز "النويصيب الكويتي" .

لمرحلة ثالثة: بعد التأكد من حجم القوة العراقية داخل مدينة الخالجي والتي تسدرت ببكتية مشاة آلية معززة بسرية دبابات ، شكلت القوة الرئيسية للهجوم المضاد وتخوير المدينة من كتبتين "٨،٧" من لواء الملك عبدالعزيز الثاني "حرس وضى" وعززت ببكتية دبابات وسرية مشاة آلية من اللواء الثامن وسرية مشاة الية وسرية دبابات من شيوخ النفطى .

وتلخصت خطة القيادة السعودية في الهجوم على البكتية العراقية المعادية من اتجاه الجنوب ومن الغرب مع استمرار القوة المكلفة بمنع وصول تعزيزات معادية في مواقعها شمال المدينة وصباح يوم (١٦ وجب ١٤١١ هـ) الموالي (٣١ يناير ١٩٩١م) سعت ٦٠٠ بدأت عملية تحرير مدينة الخالجي واستمر القتال من شارع الى اخر حتى انتهت العملية سعت ١٤٠٠ من نفس اليوم ، وقد كان للقصف الجوي المركز ضد القوات العراقية وتصدى القوة المكلفة بمنع اى تعزيزات عراقية جديدة ، اكبر الأثر في منع المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب العراقي لتعزيز وجوده داخل المدينة ، إضافة الى فشل في سحب قواته من داخلها .

وهكذا فإن مدينة الخالجي التي اراد الجانب العراقي احتلالها تحقيقا لمكسب دعائى يرفع من خلاله معنويات قواته التي كانت قد تأثرت كثيرا بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بها كانت نرسا قاسيا للقيادة العراقية امتنع بعدها عن القيام بأى عملية مماثلة طيلة فترة العمليات .

وقد كانت خسائر تلك العملية بالنسبة لقوات الائتلاف " استشهدا (١٨) العسكريين وجرح (٢٥) آخرون واسر (٩) افراد من قوة الدلاع المدني والحرس الوطني ولقد (٤) عسكريين آخرون" . أما خسائر الجانب العراقي فقد وصلت الى " (٣٢) قتيل ، (٣٥) جريح من العسكريين واسر (٤٣٢) ضابطا وفردا منهم (٢٩) ضابطا الى جانب تعطيل دبابة، (٧٠٠) ناقلة جنود، عربية جيب، (١٠) شاحنة منها (٦) صالحة للاستعمال" . وفى الأول من فبراير ١٩٩١ م صدر الأمر بالتحويل للدلاع عن مدينة الخالجي بعد تطهيرها من فلول القوة العراقية وقد تكلت بهذه المهمة قوات الحرس الوطني في القطاع الشمالى والتي تتولى مسئوليتها قوة ابو بكر "لواء الملك عبد العزيز آللى الثاني" إضافة الى مجموعة المجاهدين الافغان ، "قوة طارق" والتي تشمل مشاة البحرية السعودية وكتبة مشاة معرية وكتبة مشاة سنغالية وكتبة اسناد ادارى مصرية وخمسة سرايا شرطة عسكرية من الجيش السعودى وسرية شرطة عسكرية من الحرس الوطنى وقوة أمن منشآت ومراكز سلاح الحدود ، وكانت مهمتها الدفاع عن القطاع الشمالى المخصص لها ضد اى تهديد لضمان حرية العمل في منطقة القتال .

### ٥. تامين الرقعة:

- تقع مدينة الرقعة<sup>(١٧)</sup> على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية مع الكويت التي أصبحت تحتلها القوات العراقية - وهى مدينة حدودية صغيرة بما منطقة الميناء البرى السعودى والمناطق الجمركية وبعض المخلات والخدمات .
- وهى منذ الغزو العراقى خالية تماما من السكان . ولم يكن هناك ثمة ما يمنع القوات العراقية من احتلالها .
- بعناصر رئيسية او عناصر مراقبة متقدمة .

<sup>(١٧)</sup> محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدى - أكاديمية ناصر العسكرية العليا ل ٢٥ أبريل ١٩٩٢



- يقع في نطاق مسئولية تأمين القوات المصرية وتبعد عن الحد الاماسى لمناطق تركز القوات حوالى اربعون كم لا تواجهها قوات رئيسية ولكنها تغطى باعمال عناصر الاستطلاع .
- ولتلافى تكرار ما حدث في منطقة الخافجي فقد بادرت القوات المصرية بتأمينها اعتبارا من (٣ فبراير ١٩٩١ بعد احداث الهجوم على مدينة الخافجي التى تمت في ٣٠ يناير ١٩٩١ وذلك بعد رصد تجمعات التشكيلات من الحرس الجمهورى بعد تركزها على محاور تؤدى الى المنطقة .
- لذلك فقد قرر قائد القوات المصرية دفع مجموعتى تأمين للقوات مع تنظيم خطة ميدانية وخطة موانع لتأمينها . لمنع المعتدى من التوكل في احتلالها - وفي نفس الوقت تحمل القوات المدفوعة كعناصر متقدمة للقوات لتأمين وستر تحركاتها وهجومها في المنطقة اخذت .
- اعمال التأمين بالقوات ووسائل إنتاج الذر ان .
- لتأمين نطاق المسئولية للقوات تم دفع العناصر التالية :-
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية دبابات وسرية ميكانيكية وكتيبة مدفعية ميدان مدعمة بآتين سرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات ،بالاضافة الى فصيلة ضيع اسود . . وقد اختيرت هذه المجموعة من الفرقة الرابعة المدرعة (النسق الثاني) مراعاة لعدم المساس بتشكيل الفرقة الثالثة الميكانيكية التى خطط لعملها في النسق الاول للقوات .
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية ميكانيكا عدا سرية بالاضافة الى سرية دبابات مدعمة بسرية هاون ١٢٠مم وسرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات "تو" وفصيلة صواريخ مضادة للطائرات (ضياع اسود ) من الفرقة الثالثة على الساتر الترابى في المنطقة غرب "ام عمارة" .
- تم دفع سرية صاعقة وفصيلة مقذوفات مضادة للدبابات ميلان + فصيلة مقذوفات دراجون سعودى لتأمين مدينة الرقى من الداخل .
- تم رص حقل العام بمواجهة ٢,٤ كم على محور تحرك الرقى / سقر الباطن في اطار خطة تأمين مدينة الرقى .
- وقد كان لقرار قائد القوات المصرية ولما درته في تأمين مدينة الرقى اثره المباشر في تأمين المدينة وردع القوات العراقية من القيام بأى أعمال قتالية في اتجاهها بالاضافة الى تأمين نطاق الهجوم الذى يتم الاعداد له . . واصبح تنفيذ وشيكاً وبالرغم ان هذه الإجراءات تمت هدوء واثقان ولم يعلن عنها . . الا ان تأثيرها كان ناجحاً ومحققاً للأهداف التى خططت لها . .

## خلاصة الباب الأول

- لم تكن عملية الغزو العراقي للكويت في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ ، وليدة اللحظة وإنما جاءت كاستعداد لملحور عتيق من الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية كنتيجة لادعاءاته بمقوق لها وقد سبق أن قام النظام العراقي عام ١٩٦٥ باحتلال الأجزاء الشمالية من الأراضي الكويتية بالقوة العسكرية .
- اتخذ الموقف العراقي منذ الغزو جانب التشدد ورفض الانسحاب من الكويت واستمر في إجراءاته لفرض الأمر الواقع وطمس الهوية الكويتية وتفريقها من سكانها وإحلال عراقيين بدلا منهم واخذ يسالده بشكل نسي ، وغير رسمي في هذا الموقف بعض الدول العربية (الأردن/اليمن/السودان/الفلسطينيين) .
- وعلى الجانب الآخر شكلت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت وهي تشكل معظم باقي القوى السياسية والإقليمية وبخلاف تلك الدول العربية التي ساندت العراق في الأزمة فقد اتخذت معظم الدول العربية موقفا معارضا للحرك العراقي وأيدت تلك الدول كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الغزو وفرض العقوبات الاقتصادية عليه كما شاركت بعض تلك الدول في القوة المتعددة الجنسيات التي وصلت إلى السعودية للدفاع عنها
- وعن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة فقد شكل التحرك السياسي والعسكري الأمريكي ركيزة محور المضاد للعراق فالتحرك الأمريكي السياسي النشط لدى المنظمات الدولية والقوى العالمية ساهم كثيرا في سرعة استصدار القرارات الدولية التي أخذت تدبر العراق وتطالبه بسرعة الانسحاب من الكويت وبفرض عقوبات اقتصادية ضده .
- وركزت الولايات المتحدة من منظورها السياسي في هذا الوقت حركتها تجاه الأزمة في الإطار الآتي :-
  - انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة الشرعية الكويتية .
  - الإلراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين لدى العراق .
  - عودة كافة الأوضاع بالكويت إلى ما كانت عليه قبل الغزو .
- ولقد سمت الولايات المتحدة إلى تحقيق أهدافها من خلال إجراءات في إدارة الأزمة وهي :
  - مواجهة وإضعاف النظام العراقي المتطرف بقيادة الرئيس صدام حسين .
  - تأكيد المصادقية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص .
  - إتاحة الفرصة لخلق الظروف المناسبة لتواجد دائم بالمنطقة بدعوى الحفاظ على الأنظمة وتأمين المصالح .
  - وقد عارض الموقف الأوروبي ، الغزو منذ البداية و أدان بشدة كافة الإجراءات العراقية المتتالية في الكويت وجعله تحركه منسجما ومتوافقا مع التحرك الأمريكي المتشدد تجاه الأزمة على الصعيدين السياسي والعسكري وبرز من تلك المواقف بريطانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مزيدا من الإجراءات السياسية والعسكرية المضادة للعراق .
  - اتخذ الاتحاد السوفيتي ، من تحركه موقفا معارضا ومتشددا ضد الغزو العراقي وتحركه الراهن يشير إلى مزيد من التجاوب مع الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ولعل نتائج لقاء قمة "هلسنكي" خير مؤشر على هذا الموقف .

- ارتباطا بما سبق فإن مجمل معطيات الموقف السياسي ومواقف الأطراف الرئيسية من الأزمة عكست منذ البداية صعوبة التوصل الى تسوية سلمية لتلك الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية خاصة في ظل عدم تراجع القيادة العراقية عن موقفها المتشدد والرافض لكل القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة عودة السيادة والشرعية لدولة الكويت .
- تطور الأزمة عسكريا :-

- استمر العراق متشددا في موقفه . . رافضا لنداءات السلام متخذاً من سياسة التشدد وفرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في إجراءات رد الفعل بدءاً من فرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق الى اقرار حقه في استخدام القوة لتحرير الكويت . . وإعادة الشرعية والأوضاع كما كانت . . وقبل هذا وذاك ، اقرار الشرعية الدولية .
- نتيجة للتشدد العراقي وعدم الاستجابة لتغير موقفه . . كان استخدام القوة العسكرية أمراً حتمياً وقد اتخذ حسماً القرار منذ البداية وقتل ذلك في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لبحث العدوان وقرار خصص سوريا بإرسال قوات مسلحة الى مسرح العمليات بالخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي ضمن الممالك . . كما تمثل في قرار الولايات المتحدة المبكر بإرسال قوة أمريكية مسلحة - وبناء على وحدة وتوجس دول المنطقة ودفعها للقوات الى المسرح الذي استتبعه إرسال قوات أخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات أخرى شسكات في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت .
- وفي إطار رد الفعل العربي والدولي لهذا الحدث الكبير شهد مسرح عمليات الخليج أكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت فيما بعد نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) تم شنها بالفعل لتحقيق الأهداف السياسية والسياسية العسكرية والاستراتيجية كما سئري في الباب الثاني وقد تم إدارة الأزمة منذ البداية على ثلاث محاور متوازية ويؤثر كل منها في الآخر وهي (١٨) :

#### المحور الأول : الاستعداد العسكري في منطقة الأزمة :

- وبه ضمن تحديد التجمع الاستراتيجي بالبحر الكالي الذي يضمن سرعة الجسم وقوة الضربة في أقل وقت وبسائل بحرية . . كما يتضمن عمليات النقل الاستراتيجي - الجوي - والبحري للقوات من مناطق تركزها الى المسرح . . تم توزيعها على المسرح . . ثم فتحها استراتيجيا لمواجهة متطلبات العملية الدفاعية الاستراتيجية ( درع الصحراء ) ثم إعادة تجميعها وفتحها استراتيجيا استعدادا لبدء العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) طبقا لخطة لعمليات محددة وسيناريوهات مختلفة تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي .

#### المحور الثاني : توجهات السياسة الخارجية لدول الائتلاف الدولي:-

ويشمل ثلاث محاور فرعية :-

- الأول : مؤاممة السياسة الخارجية للمستوى الذي وصل اليه الاستعداد العسكري ، بالإضافة الى التنسيق المستمر بين دول الائتلاف لتبني خط سياسي ودبلوماسي موحد يحقق الأهداف منه .

(١٨) يناهز الباحث مع الحدث العلمي .

الثاني . إعمال آليات الأمم المتحدة بكامل طاقاتها وإصدار القرارات، التالية من مجلس الأمن الدولي والتي تتواكب في توقيت صدرها مع تطور محور السياسة الخارجية الذي وكتب بدوره محور الاستعداد العسكري .

الثالث : استخدام جميع وسائل الحداث السياسية والاستراتيجية هدف إظهار موقف غير حقيقي يظهر إمكانيات الحل السلمي تارة وإمكانيات الحل العسكري تارة أخرى وفي إطار هذا الخور يمكن

تفسير جميع المواقف السياسية والعسكرية للأطراف كافة والتي أحدثت نسلة في الرأي العام السدولي والمجلس ولدى القيادة العراقية بصفة خاصة .

### ● المحور الثالث : الاحتفاظ بعمليات التصعيد بالمنطقة :-

رأى إطار هذا الخط يمكن تفسير عمليات تصعيد القوة العسكرية العراقية وتصعيد إمكانيات العراق الكيميائية والنووية والصاروخية وبرز مواقف متشددة ثم متساهلة للأطراف الدولية . . كما يضم هذا الخور أيضا الإعلان عمن بعض الأحداث العسكرية الصغيرة التي تحدث في المنطقة وذلك حتى يتم الاحتفاظ بهذا الخور لحين بدء توجيه الضربة العسكرية للقوات العراقية في الكويت .

وخلاصة القول . . فإن الخور الأول للاستعداد العسكري كان دائما هو الخور الرئيسي . . وكان الخوران الآخران يتحركان بهدف كسب الوقت اللازم للاستعداد العسكري . . وكان خط التقاء هذه الخطوط الثلاث هو التوقيت الذي بدأت فيه العمليات العسكرية .

### ● وقد روعى خلال التحرك على هذه المحاور الاعتبارات القتالية :-

- إصرار الائتلاف الدولي أن يكون للعمل صفة (الدولية) وان يتضم اليه أكبر عدد ممكن من دول العالم السق تعارض الاحتمال .
- إصرار الائتلاف الدولي على أن يوازي استعداداته السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع سلطات الاحتلال العراقي في الخليج . . وإدارة عجلة الأمم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها ، وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف ، وتعطى للقوات الدولية شرعية العمل في الأزمة طبقا للتطورات .
- إصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي - والصين في حل الأزمة - على الأقل من جانب اتخاذ القرار المناسب للموقف وفي هذا الإطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية السق تضم وكان أيضا لقاء رسمي القوتين العظميين للتشاور حول متغيرات الموقف .
- إصرار الائتلاف الدولي على تجميع القوة العسكرية الماسة لتطورات الموقف الذي أدى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المناسب للقوات في مسرح العمليات .
- إصرار الائتلاف الدولي على السيطرة (المخابراتية) العامة على الموقف قبل بدء قواته أعمال قتال مسلحة وانتشار العملاء في جميع أرجاء العراق ، واستمرار الرصد الدقيق لجميع الأهداف الاستراتيجية ، وبهذا الشكل يكتمل قوار المواجهة العسكرية ولا يبقى سوى الإعداد لهذه المواجهة . . ثم القيام بعملية التحرير استجابة لمطالب المجتمع العربي . . الاسلامي . . الدولي . .

## الباب الثاني

### الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

#### عام:-

- لقد جاء اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ،  
صدمة للعالم كله وفي مقدمته العالم العربي على وجه الخصوص . . حيث  
نتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي . .  
بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ومواجهة  
الأخطار والتهديدات . . كما أثرت تلك العمليات على النظام المصري  
الذي وجد نفسه عاجزاً عن احتوائها داخل البيت العربي أمام جسامته  
الحدث ، وتعت القيادة العراقية . .
- ومع انقسام العالم العربي ما بين مؤيد ومعارض ، كان لمصر والدول  
العربية مواقفها السياسية المختلفة ، حتى تم تحرير الكويت وإعادة الشوعية  
لها ، وهو ما سوف نتناوله في هذا الباب ، حيث نوضح في الفصل الثالث  
الدور السياسي المصري في هذه العمليات ، كما يشمل الفصل الرابع  
الدور السياسي العربي فيها . .



## الفصل الثالث

### الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج





## الفصل الثالث : الدور السياسي المصري في عمليات الخليج

### عام :

- منذ بداية الأزمة تحملت مصر مسئولياتها التاريخية انطلاقاً من موقعها الريادي والقيادي في المنطقة وقد مثلت أزمة الخليج تحدياً أساسياً للسياسة المصرية كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة . . على النحو الذي جعلها في بؤرة السياسة المصرية في معظم النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . . وتحديداً منذ النصف الثاني من شهر يوليو من ذلك العام .
- وقد بدأ دور مصر <sup>(١٩)</sup> منذ بدء الأحداث التي بدأت بالهجوم العراقي الدبلوماسي على السياسة البترولوية لدولة الكويت والامارات في مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٦ يوليو ١٩٩٠ - وما تلاها من تصعيد اعلامي لهذا الهجوم في خطاب الرئيس العراقي صدام حسين في اليوم التالي مباشرة - بما في ذلك التهديد ولو الغير مباشر للدولتين باقدام العراق على ( فعل مؤثر ) يعيد الأمور الى نصابها ان أخفق في الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التي اتبعها حتى ذلك الحين . . ثم كافة التطورات التي انتهت بالغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - وكافة ما ترتب عليه من ردود الاعمال حتى نهاية العام .
- وقد حرصت مصر من واقع ادراكها لمخاطر استمرار وتعدد مظاهر الانشقاق العربي خلال مرحلة ما قبل الأزمة على تركيز جهودها من خلال تحرك واسع النطاق اتسم بالنشاط والفاعلية لرأب الصدع وتحسين شكل العلاقات العربية وقد نجحت في خلق وإيجاد قاعدة للتضامن العربي حتى يمكن البناء عليها وتطويرها ، وفي تطوير مفاهيم ودون مبررات واقعية حشدت العراق جزء كبير من قواها في اتجاه الكويت وكان امراً طبعياً وهي عضو في مجلس التعاون العربي ان تعرض الامر للبحث داخل المجلس الذي الشئ من أجل تنسيق المواقف السياسية وارساء قواعد للتعاون الاقتصادي فيما بين اعضائه ومع ذلك فلقد سارعت القيادة السياسية بالتحرك لتهذبة الموقف قبل تفاقمه (زيارة السيد الرئيس لكل من العراق والكويت والسعودية في نهاية يوليو ١٩٩٠) ولكن أمر الغزو كان ميّتا مخمطاً له من قبل .
- وحتى بعد الغزو مباشرة ومن منطلق الحفاظ على القدرات والامكانيات العربية فقد رجعت مصر الدعوة لعقد مؤتمر عربي طارئ في ٩ - ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لإيجاد حل للآزمة في الإطار العربي الا ان المصالح والاهداف الذاتية لدى بعض الاطراف قد حالت دون التوصل لحلول تفرض على العراق التراجع عن خطواتها العدوانية .
- وتلبية للمطلب السعودي بالمشاركة في الدفاع عن اراضيها وطبقاً لقرارات الجامعة العربية فقد دفعت مصر بقوات رئيسية من قواها المسلحة لتأخذ مكانها على خطوط المواجهة المباشرة على الحدود السعودية / الكويتية في اطار المظلة العربية والدولية .
- وأخذت مصر تطرق كل الابواب والمنافذ لتحويل دون تفجير الأزمة واللجوء للخيار العسكري وذلك على ضوء تقديرها لحجم الخسائر والآثار المترتبة عليها ليست على المنطقة فحسب ولكن على العالم بآله ، وسوف نتعرض في استعراض السياسة المصرية تجاه الأزمة للخلفية التاريخية والزوايا المتعلقة بها الأولى تتعلق بالمصالح المصرية والأزمة، الثانية محاولة التسوية السلمية للأزمة والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ثم جهود مصر لاحتواء الأزمة مع تطور أحداثها .

<sup>(١٩)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاسراني العربي - ١٩٩٠

## أولا : الخلفية التاريخية قبل الأزمة :-

- شكلت عملية الغزو العسكري العراقي للكويت في ٢ أغسطس ٩٠ وما صاحبها من تطورات تهدد رنيسيا لجميع الدول الخليجية الأمر الذى دفع تلك الدول الى طلب الدعم الخارجى ارتباطا بتواضع قدراتها العسكرية أمام التفوق العراقي وخطورة الموقف والأطماع العراقية في ثروات الدول الخليجية ،
- وكانت مصر ايجابية في حركتها في محاولة لاحتواء الأزمة والسيطرة عليها داخل الأمة العربية وبعيدا عن خيار القوة
- العلاقات العسكرية بين مصر وكل من العراق والكويت :

- لم تكن العلاقات العامة بين مصر وكل من العراق والكويت وكافة الدول العربية على درجة من التوافق والتعاون بالقدر الذى كانت عليه قبل أزمة الخليج ولعل المرجع الأساسى لذلك ما عانته الأمة العربية خلال فترة ابتعادها عن مصر من تفكك وصراع وظهور النزاعات العنقادية والعصرية .
- وهذا بالرغم من قطع العلاقات بين مصر والكثير من الدول العربية الا ان روح التعاون والمساعدة كانت قائمة قبل و أثناء تلك القطيعة .

## العلاقات العسكرية المصرية - العراقية :

- تتميز العلاقات العسكرية بين مصر والعراق بامتداد جذورها الى سوات بعيدة ، فقد تعاون العراق عسكريا مع مصر خلال معارك ٦٧، ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وساندت مصر العراق بالسلاح والعتاد والذخائر والخبرات خلال الحرب العراقية - الإيرانية (٨٠-٨٨) ولقد كان لهذا الدعم المصرى الأثر الكبير في حسم المعركة لصالح العراق وإعانة العراق على إنشاء قاعدة صناعية حربية على درجة من التقدم ولم يكن يحطّر بهال أكثر الناس تشاؤما أن تستخدم القوة العسكرية العراقية للاعتداء على دولة عربية إسلامية مسالمة قدمت العون أيضا للعراق .

## العلاقات العسكرية المصرية - الكويتية<sup>(٧٠)</sup> :-

- كان من إفرازات حرب العراق مع إيران أن تعرضت دولة الكويت الى بعض الهجمات الصاروخية وبعض الأعمال الخاصة من جانب القوات الإيرانية وهذا ما دفع الكويت أن تلجأ الى مصر لمعاونتها عسكريا لمحاولة التصدى للأعمال العدوانية الإيرانية وتوفير وسائل الوقاية لمنشآتها ومدنها ولم تضن مصر على الكويت وقدمت لها بعض النظم العسكرية الدفاعية ووسائل الوقاية ضد الأعمال الكيميائية وبدأ هذا التعاون يتنامى بثقة بين الدولتين العربيتين ولم يكن من المتصور أن تعرض الكويت لهذا الهجوم العراقي العادر ،

## المعاهدات العربية والدولية للدفاع :

- وقد تناولت القوانين الوضعية للدول إطار التعاون من خلال موافق ومعاهدات واتفاقيات ، نتناول بعض منها المرتبط مباشرة ب تلك الأزمة .

<sup>(٧٠)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :-
- تم موافقة مجلس الجامعة عليها في دورته العادية المنعقدة في ١٣ أبريل ١٩٥٠ لمواجهة التحديات الإيسرائيلية المتمثلة في حرب ١٩٤٨ وماتج عنها من تهديدات للوطن العربي
- أهم أسس المعاهدة :
- اللجوء لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية .
- تعتبر الدولة المتعاقدة أى اعتداء يقع على دولة أو أكثر اعتداء عليها جميعا ، والتزامها تبعاً لذلك وعملاً بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعته جميع التدابير وان تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصابها .
- معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية :
- وتم توقيعها في أكتوبر ١٩٥٦ بمقتضى هذه المعاهدة تعاون الدولتان لتحقيق الدفاع وتوفير الأمن ضد أى اعتداء خارجى يقع على أى منهما .

### ثانيا : المصالح المصرية وأزمة الخليج :-

- لقد هدأت أزمة الخليج، المصالح الحيوية المصرية على كافة المستويات اإقليمية والعالمية وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقى للكويت إلا أن النظرة المتكاملة لها وتأثيرها التكامل على المصالح المصرية مع بدء الأزمة وحق قبل التحرير هو أقرب الى التحليل الشامل لهذا التأثير كالاتى:-
- فعلى المستوى الإقليمى لاشك أن الأسلوب الذى لجر العراق به أزمة علاقاته بكل من الكويت والامارات ( المهدوم الدبلوماسية والاعلامى الخاد ) قد هدد في الصميم مناخ التضامن العربى الذى كالت تتعقد آمال على أن يحقق المجازات متتالية منذ قمة عمان ١٩٨٧ ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية واضحة . فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة أو على الأقل خالية من التوتر مع كافة الدول العربية<sup>(١١)</sup> وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثاره مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضى منها الانحياز الى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن من تجاوز عودة العلاقات المصرية - العربية أو يؤثر بالسلب على تكوين موقف عربى واحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ،
- هناك حاجة ماسة لعدم الضرر بالمساعدات المالية التى تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية . . . وكذلك استمرار تواجد العملة المصرية في الأقطار العربية التى قدرت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عسودة الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة .

<sup>(١١)</sup> السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاسرائيلى العربى - ١٩٩٠

- أو من ناحية أخرى ، فإن استمرار وتعزيز منح التضامن كان يلانم الدور العربي لمصر السبق لا تعتسر في هذه المرحلة قوة تغييرا فوريا تقود معسكرا ضد آخر واعا هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في اطار تصامى ، غير أن تهديد مناح التضامن العربي ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي قدتدت على المستوى الاقليمى .

فقد كان بحاج العراق في ادارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قول مطالبه لبل الغزو أو لاحتفاظ بالكويت جءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل الانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعنى - أى النجاح العراقى - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانيات اقتصادية وعسكرية صخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الاقليمية ومن ثم على علاقتها بالقوى العظمى والكبرى وكذلك على علاقتها بالقوى الاقليمية الأخرى حيث ان بروز العراق كقطب اقليمى دى امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بدهاء التضازل ولو النسبى للتأثير المصرى في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح حيوية بها .

### ثالثا: الدور المصرى فى إدارة أزمة الخليج الثانية :-

تبدأ هذه الدراسة بتحليل الجوابب الوفاقية للتحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية (العزو العراقى لأرض دولة الكويت) وأسلوبها في إدارة الأزمة سواء على الصعيد الاقليمى أو الدولى مع التعرض للمراحل الرئيسية التى مرت بها الادارة المصرية للأزمة .

#### ● التحرك المصرى على الصعيد الاقليمى :

تدرجت وتصاعدت المسلكيات المصرية في مواجهة أزمة الخليج الثانية منذ البدايات الأولى لاشتعال الأزمة وحسب لهايتها في تنويعات حركية متباينة جمعت ما بين التحرك الدبلوماسى التقليدى ثم المبادرة السياسية الرئاسية ثم قرار وتنفيذ الحشد العسكرى في منطقة الصراع ، والذي تواكب وتزامن مع جهود مصرية عربية تسيقية ، رئاسية ودبلوماسية اتجاها نحو الحل العربى الجماعى للأزمة .

ويمكن تحليل هذه الحركة المصرية الكثيفة وفقا لثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ و ٢ أغسطس ١٩٩٠ (واقعة الغزو العراقى للكويت ) والثانية تستغرق الاسبوع الأول للغزو وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ . والمرحلة الثالثة تمتد حتى اعتبار الحل العسكرى هو الحيسار العربى الوحيد لانهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠

#### ● المرحلة الأولى : الجهود المصرية لعدم تصعيد الموقف :-

شهدت الفترة ما بين يومى ٢٠ يوليو و ٢ أغسطس ١٩٩٠ حركة مصرية نشيطة لتطويق الاحداث ونزع فتيل التفجير منها سميا نحو حصر نطاقها في أضيق الحدود الممكنة .

لقد بدأ التدبير الأول لتصاعد الاحداث في منطقة الخليج في منتصف يوليو ١٩٩٠ عندما اقم العراق في رسالة وجهها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها من انتاج النفط وفقا لما حددته منظمة الأوبك بما أدى إلى إغراق السوق البترولية العالمية بما يزيد عن احتياجها وبالتالي انخفاض أسعار النفط بلدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ثم حذر الرئيس العراقى في

خطابه بمناسبة ذكرى الثورة العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٠ بعض دول الخليج من الاستمرار في انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة وأوضح بأنه في حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المنصبة إلى أصحابها وأقيم الكويت علنا بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار تمنا للبترول الذي حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين (حقن الرميعة على وجه الخصوص) بهدف تدمير الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة انتاج البترول خفض أسعاره. وجاء رد الكويت والامارات العربية المتحدة في مذكرتين إلى كل من الأمين العام للجامعة العربية والسكتر العام للأمم المتحدة، أكدتا فيهما التزامهما بمخصص الانتاج المقررة لها.

وإزاء اشتعال الحملات الاعلامية العدائية بين العراق والكويت، جاء التحرك المصري لتطويق الأزمة على عدة مستويات<sup>(٧٩)</sup> ففي ٩ يوليو صدر بيان رئاسة الجمهورية يدعو الطرفين المعنيين إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي وتشويه الخلافات العربية بالحوار الأخوي باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح الأمة العربية. ثم أجرى الرئيس المصري اتصالا هاتفيا بالرئيس العراقي واستقبل في اليوم التالي نائب الرئيس العراقي ووزير خارجيته.

ثم شهدت الاسكندرية في ٢٣ يوليو ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصري وملك الأردن. ثم قام الرئيس المصري في فجر اليوم التالي بجولة ثلاثية إلى العراق والكويت والسعودية وذلك في مهمة مساع سلمية وليس وساطة وبهدف احتواء الأزمة والإبقاء عليها في اطار قومي عربي محدد، ولذا لم يتدخل الرئيس المصري آنذاك في تفاصيل القضايا المتنازع عليها بل ركز على تهيئة المناخ العام المناسب لتهدئة الأزمة. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن مصر قد التزحت خطة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة وتطويقها وهي ما يلي :-

- استبعاد أى تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أى طرف ضد الأطراف الأخرى.
- البدء في قيام مهمة مكوكية مصرية من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين (العراق والكويت) مع الترحيب بأي مساعدة ترى أي دولة عربية أخرى التقدم بها.
- عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات النقل السياسي.
- وقف كل الحملات الاعلامية بين البلدين.

ويلاحظ على الاطار العام للتسوية والطروح من جانب مصر في الايام الاولى لنشوب النزاع العراقي الكويتي، حرص مصر على الحياد الإيجابي ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما وفي هذا السياق التوسطى اللامحيزي أرسلت مصر وكسبل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية برسالتين يوم ٢٦ يوليو إلى كل من بغداد والكويت، تتعلقان بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع في جدة ما بين طرفي الصراع برعاية سعودية وبوساطة مصرية.

<sup>(٧٩)</sup> ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية، جمهورية مصر العربية / وزارة الاعلام/المينة العامة للاعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص٢٩ - ٢٨.

وبالفعل توقفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين العراق والكويت في نفس اليوم وكخطوة أولى من بين الخطوات التي اتفق عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ثم انعقد مؤتمر جدة الثلاثي يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ ما بين ممثلي الرئيس العراقي وأمير الكويت وعاهل السعودية في محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والسيادية والمالية الناشئة بمدة بين العراق والكويت ولكنه انتهى بالفشل التام . ولاحق حينئذ اشاح الخطر الوشيك . فقد سعى العراق إلى املاء شروطه على الكويت وأهملها اسقاط الديون الكويتية على العراق وتقديم الكويت تعويضات هائلة للعراق عن خسائره في الإيرادات البترولية وإعادة تعيين الحدود المشتركة بما يحقق مزايا استراتيجية بالغة لصالح العراق على حساب الاقليم الكويتي ، مما في ذلك ضمان سيطرة العنراق على جزيرتي وربة وبويان .

واقع الأمر أن هذه المطالب العراقية المذكورة كانت تطبيقاً لاسلوب الشروط المستحيلة في التفاوض الدولي ، تبريراً لعمل عسكري شديد للاحق مباشرة على عملية التفاوض ، وتهديداً نفسياً لتقليل ذلك العمل من جانب أوساط السراى العام المعنية بالأمر عالمياً وإقليمياً ومحلياً .

وجاء الرفض الطيعي من جانب الكويت وفشل مؤتمر جدة . وبمنظرة تحليلية سياسية إلى التحرك المصري الأولى في هذه المرحلة الحسنة من الأزمة الخليجية الثانية ، تتضح الأمور التالية :-

- دعت مصر فور نشوب النزاع إلى تسويته بالحوار الأخوى المهادف وكانت مصر أول الدول العربية نشاطاً وتحركاً في العمل على تطبيق الأزمة ومنع تصعيدها من قبل أطرافها .
- انطلق التحرك المصري من جملة مبادئ ميّزت الدبلوماسية المصرية في تعاملها مع أوائل الأزمة . وفي مقدمة تلك المبادئ ، النظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه اختلاف في وجهات النظر ومن الممكن حله عن طريق تدخل ووسطاء عرب وأن مهمة مصر هي قبة المناخ المناسب للحل العربي السلمي ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف وان مصر بحكم علاقاتها المتميزة مع كل الأطراف مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة الناشبة بين العراق والكويت .

وبناء على المبادئ السابقة تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الاطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسويتها واعطاء تفسيرات مهادنة للمواقف التي قد تندر بالمزيد من التصعيد والسعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكري وهو ما يتضح في الوعد الذي تلقاه الرئيس المصري من الرئيس العراقي بأن العراق لا ينوى اللجوء إلى الحل العسكري ثم التقدم بمبادرات اجرائية الطابع لحل الأزمة مثل اقتناع الاطراف المعنية بالدخول في مباحثات مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، فكان الاثر المصري في الدفع إلى عقد مؤتمر جدة الذي انتهى بفشله وتعره في هذه المرحلة الأولى لتحرك المصري ازاء أزمة الخليج الثانية .

#### • المرحلة الثانية : مرحلة الرفض المصري للأمر الواقع الناتج عن عملية الغزو :-

بدأت مع الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها بالكامل في الساعات الأولى من فجر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وفي نفس اليوم صدر القرار رقم ٦٦٠ من مجلس الأمن الدولي بادانة الغزو العراقي للكويت وبمطالبة العراق بان يسحب جميع قواته فوراً ودون قيد أوشرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١/٨/١٩٩٠ ، وبدعوة العراق والكويت إلى

البدء لورا في مفارضاات مكثفة لحل خلافاها<sup>(٧٣)</sup>، وهنا حدثت نقلة نوعية واضحة في طبيعة التحرك المصري تجاه الأزمة ، أصبحت الكوكبة المصرية ، طيلة الاسبوع التالي للغزو ، حركة رفض نشيط لاستمرارية الأمر الواقع الناشئ من هذا الغزو ، ومقاومة فعالة سياسية ودبلوماسية لاثار هذا الغزو ، ولبعث هذه النقطة في التحرك المصري ازاء الأزمة من ذات الدلالات الخطيرة ومن نفس الاحتمالات الجسيمة التي الطوى عليها العدوان العراقي على اراضي الكويت .

فالعراق بواقعة الغزو الحاطف الشامل لاراضي بلد عربي جار له ، أراد اثبات أنه هو الدولة الكبرى في المنطقة التي يمكنها أن تلعب دور الزعامة في العالم العربي وينطبق مباشر لشريعة الغاب في العلاقات الدولية العربية ، وان العراق قادر على فرض أهدافه الموسعة في المنطقة الخليجية باستخدام القوة العسكرية المخططة وأنه عن طريق ضمه للكويت بالكامل يصبح موجوداً مستمراً على حدود المملكة العربية السعودية بما يحمل ذلك الوضع من ردع عسكري عراقي لكل دوليات الخليج ، كما يصبح العراق القوة البحرية المطلقة في مياه الخليج العربي بعد سيطرته على سواحل الكويت وعلى جزيرتي وربة وبوبيان<sup>(٧٤)</sup> .

كذلك كان الغزو العراقي لأراضي الكويت تحدياً صارخاً لثلاثة مبادئ استراتيجية في "فكرات" التعامل الدولي المعاصر ، وأولها الرفض المطلق لاساليب الاستيلاء المادي من قبل دولة لأراضي دولة أخرى ، وثانيها عدم السماح من جانب القوى الصناعية الكبرى في عالمنا الجديد بسيطرة قوة عسكرية ضخمة توسعية التخطيط مثل العراق على رأس منطقة التزول الخليجية وثالثها أن العالم العربي يرفض تماماً منطق احتلال أراضي الغير بالقوة ويقدم دعواه العادلة في قضية فلسطين على مقابلة اسرائيل بالجلء عن الأراضي العربية المحتلة ومن ثم يكون الأولى والادعى أن يرفض احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى<sup>(٧٥)</sup> .

ولذلك الأسباب مجتمعة انتهت سمة الحيادية والتوازلية ما بين طرفي الصراع ، من بين خصائص التحرك المصري في الأزمة بعد وقوع الغزو ، وبرز الرفض المصري والمقاومة المصرية الدبلوماسية والسياسية للمسلك العراقي العدواني وكذلك أعلن التأييد المصري الرسمي للجاناب الكويتي في الصراع.

هذا وان كان التحرك المصري حتى يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد استمر بنفس هدفه التكتيكي السابق وهو "تطبيق مدى الالتفات" الحاد في الموقف السياسي الخليجي العام، فبعد ساعات معدودة من واقعة الغزو ، أجرى الرئيس المصري اتصالات هاتفية عاجلة بالقيادات العربية لكل من الكويت والسعودية وسوريا واليمن والعراق والاردن ، وبحث محادثات مباشرة بين الرئيس المصري والعهل الاردني الذي وصل إلى الاسكندرية في نفس يوم الغزو ، واتفقا خلالها على عقد قمة مصغرة بمدة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بحضورها العاهل السعودي والرئيسان العراقي واليمن ، وفي هذا اللقاء الثنائي أوضح الرئيس المصري، الأركان الأساسية للحل السلمي من المنظور

<sup>(٧٣)</sup> مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار" ١٩٩٠

<sup>(٧٤)</sup> مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والنتائج" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٢١/١٩

<sup>(٧٥)</sup> مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" .

المصري ، وهي الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية النظامية ثم معالجة كل جوانب الرّاع التفجر تحت مظلة عربية صميمة .

وكان لمصر الأثر في تأجيل صدور بيان مجلس وزراء الخارجية العرب المتعقدة بالقاهرة آنذاك ، بادانة العدوان العراقي ، إلى ما بعد زيارة العاهل الاردني لبيدّاد ، وبشغل تلك الزيارة في تحقيق الهدف السلمي المرجو منها طابعت الخارجية المصرية في بيان رسمي يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بالانسحاب القوات العراقية فوراً من الاراضى الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت ليقدره بارادته الحرة وقراره المستقل . كذلك أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته غير العادية بالقاهرة في بيان رسمي العدوان العراقي على الكويت ورفض أى آسار مترتبة عليه وعدم الاعتراف ببعثاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب والتأكيد على ضرورة الحل السلمي من خلال عقد اجتماع قمة عربية طارئاً .

وصدر هذا القرار بأعلية ١٤ دولة مع عدم موافقة الأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا ، وعدم مشاركة ليبيا في الاجتماع ، وهكذا اتضح في هذا الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بعد ٢٤ ساعة فقط من العدوان العراقي ، الاختلاف في رؤى الدول العربية لواقعة الغزو ولآثارها . واتسع الشقاق العربي مع تصاعد الأزمة وإعلان السعودية طلبها لقوات أجنبية من أجل حماية أمنها من التهديد المتمثل في الحشد العسكري العراقي على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية ، واستمرار ألتابعة التحرك المصري إزاء تطور العدوان العراقي في أسبوعه الأول في اليوم التالي لبيان وزراء الخارجية العرب المذكور ، وبعد ٤٨ ساعة من الغزو التقى الرئيس المصري بـالرئيس الفلسطيني بالاسكندرية حيث أكد رفض مصر القاطع للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وضرورة انسحاب القوات العراقية والحيلولة دون تدخل أى قوى أجنبية وحصر الرّاع في نطاق العالم العربي كما عقد الرئيس المصري في اليوم التالي بالاسكندرية جلسة مباحثات مع الرئيس اليمني حول سبل انهاء الأزمة سلمياً ، ثم اجتمع مرة ثانية بالرئيس الفلسطيني يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ كما استقبل الرئيس المصري كلا من ولي عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الدفاع الامريكي كلا على حده ، ومن ثم التزمت الحركة المصرية طيلة الأسبوع الأول بعد الغزو العراقي بالحوار السياسي المباشر على مستوى القمة مع طرفي الصراع وكسدا مع أنصار ومؤيدي الطرف العراقي ، من الحكام العرب وظلت الهدفية المصرية تركز في التوصل إلى أرضية مشتركة حل وسط يلتقى عنده الفريقين المتصارعين .

هذا وقد استضافت القاهرة خلال الأيام الأولى عقب الغزو العراقي المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية والذي أصدر من القاهرة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بياناً مماثلاً لبيان مجلس الوزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ١٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وفي ظل تجمد الموقف على ما هو عليه ، وإعلان العراق رسم الكويت إلى أراضيه في وحدة الدماجية كاملة يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الرئيس المصري لداء في مؤتمر صحفى عالمي عقده بالقاهرة ، ناشد فيه الرئيس العراقي الاستجابة لمطلة العربية وسحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة تستضيفها القاهرة من أجل التوصل إلى حل عربي بدلاً من أن "يفرض علينا حل بالقوة" (٧٦) الأجنبية

(٧٦) أرواح الشرق الأوسط - المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٥٠



واستجاب جميع الحكام العرب لدعوة الرئيس المصري باستثناء الرئيس التونسي الذي تغيب ، وعقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة لمدة يوم واحد في ١٠ أغسطس وقررت بأغلبية ١٢ دولة من عشرين حضروا القمة نفس المبادئ التي تؤكد الانسحاب وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، في ذلك الزمان كما أعلنت تأييدها للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى العربية أعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠ (وهو الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق) ، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت . وكذلك الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي<sup>(٧٧)</sup> وكانت القمة العربية الطارئة هذه مرآة عكست بوضوح الانقسام العربي ما بين معسكر يدين الغزو العراقي ويؤيد الإجراءات الكويتية والسعودية الخاصة بأعمال حق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس ، ومعسكر آخر يحتفظ أو يرفض الأمرين معاً ، ادانة العراق واللجوء الكويتي السعودي المشترك إلى قوات أجنبية وعربية تحتند على الحدود العراقية السعودية والحدود الكويتية ، هذا وإن كان الشقاق العربي قد تركز حول قضية التدخل الأجنبي بقوات عسكرية في المنطقة محل الصراع مما أدى إلى تعقيد وتشابك الأزمة على المستويين الرسمي والشعبي حيث اتجهت بعض الدول والقوى السياسية إلى إعطائها الأولوية واعتبارها هي الخطر الأشد بينما أصرت دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هي الأصل الإشكالي الذي لا ينبغي أن يغطي عليه أفرع الناتج من ذلك الأصل ، وهو التدخل الأجنبي .

وتمثل المعسكر الأول في الأردن واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس وهو المعسكر الذي يحتفظ ويرفض الأمرين معاً ( ادانة العراق ، والاستعانة بقوات أجنبية ) بينما تشكل المعسكر الثاني من دول مجلس التعاون الخليجي الست ومعها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي وهو الذي يدين الغزو العراقي ويؤيد اجراءات المملكة العربية السعودية والكويت بإعمال حق الدفاع عن النفس ،

### ٥. المرحلة الثالثة:

#### المشاركة في الحشد الدولي لردع العدوان العراقي واستمرار السعي لحل سلمي للأزمة :-

وكان مؤتمر القمة العربية الطارئ بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس هو في آن واحد علامة النهاية لمرحلة من التحرك المصري المحدود نسبياً في مضامينه ولطاقاته ونقطة البداية لفعاليات مصرية أبعد مدى وأشد كثافة ، وبدا يصل التحليل إلى المرحلة الثالثة لمسار الحركة المصرية إزاء أزمة الخليج التالية أي منذ ١١ أغسطس ١٩٩٠ وحتى أواخر ديسمبر ، ويتميز هذا المسار الحركي المصري بتوجيهين أساسيين متوازيين غير متقابلين/ولهما الحشد العسكري المصري بثقل عددي ووزن فني

<sup>(٧٧)</sup> مجلة السياسة الدولية - كلمة الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٠ العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧٨ ، ١٧٩

تسليحي كبير في أراضي السعودية والامارات ، على حدود العراق والكويت بالذات واثنيهما الحد الفاصل التسيقي العربي والدولى ، للعمل المشترك من أجل التوصل إلى الحل السلمي للأزمة .

فعلى صعيد الحشد العسكري الرادع لامتداد العدوان العراقى مستقبلا إلى مناطق خليجية أخرى ، استجابت القيادة المصرية لطلب المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بارسال قوات مسلحة مصرية وبناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وفى اطار المظلة العربية العسكرية المساندة للقوات السعودية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية المحيطة ، البشرية والتسليحية الفنية للقوات المصرية الموفدة إلى أراضي السعودية والامارات حيث أرسلت طلائع تلك القوات بعد يوم واحد من صدور قرارات القمة العربية الطارئة ، فى صورة مجموعة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتل من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال أكتوبر ١٩٩٠ ثم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهرين نوفمبر وديسمبر بما يتجاوز في مجموعه ثلاثين ألف مقاتلا مصرية ، الا أن الثقل الحقيقي لهذا الحشد العسكري المصرى يبرز بجلاء فى مجال الحركة السياسية . وبمعبر آخر فان الوجود العسكري المصرى فى منطقة الصراع دليل حى ومادى على الدور المصرى الفعال ، ولو جزئيا ضمن قسوت متعددة الجنسيات فى دعم استقرار المنطقة الخليجية وردع الاعتداءات المحتملة أو المتوقعة مستقبلا من قبل العراق أو من جانب أى قوة أخرى من المنطقة أو من خارجها ، وتتضح الأهمية الخورية الفائقة للوجود العسكري المصرى فى مدلوله السياسى المذكور ، بمنطقة الخليج فى الشرط الصريح الذى جاء فى مبادرة الرئيس العراقى يوم ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أى بعد يوم واحد من بدء وصول القوات المصرية إلى أراضي السعودية . فقد طرح الرئيس العراقى مبادرة أعرب فيها عن استعدادة للانسحاب من الكويت بشرط إلغاء العقوبات الاقتصادية التى اتخذها مجلس الأمن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى فى الكويت وحل كل قضايا الاحتلال فى المنطقة . وتوضع ترتيبات لحالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود " بشرط الا تضم قوات مصرية" (٧٨) .

وبالإضافة إلى الحشد العسكري المصرى الكثيف ، هناك اعتبار الموقع الاستراتيجى الخطير لمصر فى الشرق الأوسط ، فى حالة اندلاع معركة عسكرية فى أراضي ومياه منطقة الخليج ، ذلك أن مصر هى الممر أو الطريق الطبيعى المباشر لقلب تلك المعركة المتصورة فى حالة استحالة الحل السلمى ، سواء لعبور المدمرات وناقلات الطائرات وباقى قطع الاسطول عبر موانئ مصر على البحر الأحمر وصولاً إلى مياه الخليج أو لحماية الموانئ والسواحل السعودية على البحر الأحمر حتى لا تتعرض دول الخليج والسعودية لعدوان ما من الغرب ، بعد أن أقفل الوجود العسكري الأمريكى والسودى والمصرى المصرى حدود المواجهة البرية شمالا وشرقا .

ولى سياق آخر مختلف يتواءم ويتوازى مع الحشد العسكري المصرى فى منطقة الصراع يأتى الجهد السياسى والدبلوماسى لمصر فى مضمار التسوية السلمية لجذور الراح بين العراق والكويت .

ويتفرغ هذا الجهد المصرى ذر الجوهر التفاوضى والتهادن أساسا إلى مسارات ثلاثة أولها الخطاب المصرى الرئاسى المباشر عبر أجهزة الاعلام المرتبة والمسموعة إلى الرئيس العراقى ، وثانيها المسعى المصرى الرئاسى أيضا لتنسيق التحرك

(٧٨) مجلة السياسة الدولية "القرار القمة العربية الطارئة فى أغسطس ١٩٩٠ عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ١٨٥ .

السلام مع القوى العربية الاخرى المعنية بالامر وذات الاثر والوزن في تطورات الاحداث ، وثالثها الاتصالات المصرية المستمرة بمختلف القوة الدولية العربية وغير العربية والمعنية بالموقف بالخليج والعالم العربي .

فالحظاظ المصري الرئاسي توجه إلى الرئيس العراقي ونظامه بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر لقاءات رسمية معلنة اعلاميا ومن خلال تصريحات واضحة تلقى ضوء كاملاً على موقف القاهرة من الأزمة وتداعياتها الخطيرة والسوية السلمية المقبولة للدراع ؛

بعد ايام قليلة من صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وأثناء استقبال وفد "الترويك" الممثل للجامعة الازربية ( برئاسة جيان ديكيكليس وزير خارجية ايطاليا ووزيري خارجية ايرلندا ولوكسمبرج وايل مانتوني المفوض العام للجامعة لشئون الشرق الوسط وجنوب البحر المتوسط وحيث استهدف اللقاء تنسيق الجهود بين دول الجامعة الازربية ومصر من أجل تسوية أزمة الخليج وقواعد القانون الدولي ) أعلن الرئيس المصري في مؤتمر صحفي على يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٠ إنه يدعو القيادة العراقية إلى الاستجابة لصوت السلام وتجنب المواجهة المدمرة وقال أن القوات المصرية ارسلت إلى السعودية بناء على طلب من حكومتها وبموافقة القمة العربية الطارئة في القاهرة وأكد أن هذه القوات وغيرها من القوات العربية والاسلامية الاخرى ستتلقى أوامرها من القيادة السعودية<sup>(٧٩)</sup> وفي يوم ٨/٢١ صدر بيان الرئيس المصري إلى " شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق " وجاء فيه : " ... أناشد الرئيس صدام أن ينقذ الإنسان في عالمنا العربي من حرب مدمرة سوف تآكل الأخضر واليابس ولا يعلم الا الله كيف تكون النهاية المفرعة اذا بدأت ... " <sup>(٨٠)</sup> ،

وفي نفس اليوم جاء النداء الانساني المباشر من الرئيس مبارك للرئيس العراقي في رسالة مفتوحة جاء فيها " أناشد الرئيس صدام حسين أن يتخذ القرار بالسحاب القوات العراقية من أراضي الكويت لكي تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه . ان الاجماع العربي يتطلع اليك أن تقدم على هذه المبادرة التي سوف تكون موضع التقدير في العالم العربي وعلى مستوى العالم كله غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ... " <sup>(٨١)</sup> ومن جهة أخرى جاء خطاب مصري رسمي غير مباشر إلى القيادة العراقية متضمنا في قرار القاهرة بالابقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها إلى العراق ، دليلا عمليا على حرص مصر على عودة الشرعية النظامية لدولة الكويت وعدم الاعتراف بالآثار القانونية التي تريد بغداد أن ترتبها على الغزو العراقي للكويت .

<sup>(٧٩)</sup> نص الكامل لمبادرة الرئيس العراقي/المرجع السابق - ص ١٩١ ، ١٩٢

<sup>(٨٠)</sup> تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠

<sup>(٨١)</sup> نص بيان الرئيس مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .

ولأحداث الرئيس المصري العديدة إلى تخطى الصحافة العالمية<sup>(٨٢)</sup> وجهت مخاطبة غير مباشرة للنظام العراقي ولرئيسه ، وضع فيها أن مصر ترى أنه إذا كان يعين تقديم أى تنازل للعراق فإن ذلك يجب أن يتم في وقت لاحق على الانسحاب وأن يأتي من جانب الحكومة الشرعية للكويت وتأييد مصر لأى حل دبلوماسى شريطة أن يؤدي إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت أما على الساحة العربية ، فقد استمرت الاتصالات المصرية على المستويات الرئاسية والوزارية والفنية منذ الساعات الأولى التي أعقبت القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، حيث ظل الرئيس المصري والمسؤولون المصريون ، يقومون بمباحثات مكثفة سواء في العاصمة المصرية أو في العواصم العربية الأخرى وبحولات مكثفة كثيفة متبادلة فيما بينهم وبين نظرائهم العرب الآخرين ، سواء كانوا من الفريق المنسدد بالعدوان العراقي ، أو كانوا من المجموعة المفهمة للدواعي واعتبارات الموقف العراقي من الأزمة ، وتميز وجهة النظر المصرية في جميع تلك الاتصالات باليات المبدئي على أركان ثلاثة : أولاً : انسحاب القوات العراقية من الكويت وفاتها : عودة النظام الشرعي الحاكم للكويت وثالثها : التوصل تفاوضيا عربيا سلميا إلى حل وسط توفيقى ما بين مصالح الطرفين المتصارعين وكلها جزئيات مبدئية تطبيقية للمبدأ الكلى الشامل الثابت للشرعية الدولية والتي جسدتها قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى وقرارات مجلس الأمن الدولى<sup>(٨٣)</sup> .

وجدير بالتنويه أن هذه الشبكة الاتصالية الكثيفة ما بين القاهرة والعواصم العربية ، سعى إلى التنسيق الجماعى العربي من اجل الحل السلمى للأزمة ، قد انتجت مجموعة اتفاقيات ثنائية التاجية مشتركة ، ما بين القاهرة من جانب وكل من السعودية والدول الخليجية الأخرى وليبيا من جانب آخر ، تركزت في معظمها في استنصار الأموال العربية في شتى قطاعات الانتاج ، وخاصة الزراعية منها ، في الاقتصاد المصرى<sup>(٨٤)</sup> .

### التحرك المصرى على الصعيد العالمى :-

أما على الصعيد العالمى فقد ركز التحرك المصرى في محاولة لتسويق الجهود السلمية وتسوية النزاع العراقي الكويتى دون اراقة دماء . فأرسل الرئيس المصرى عشرات الرسائل الموضحة للموقف المصرى بأركانه الثلاثة المنفذة للشرعية الدولية إلى العواصم الافريقية غير العربية المختلفة ، كما أوفد كبار مسئولى الخارجية المصرية إلى أركان المعمورة من كندا إلى الصين ، لنفس الهدف السلمى المذكور لأزمة الخليج وخلال شهرى (نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠) تكثفت المساعى المصرية السلمية في وجهتها العالمية ، ففي الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٠ أجرى الرئيس المصرى مباحثات في القاهرة تناولت الموضوع في الخليج مع كل من الرئيس الفرنسى والسنگالى والنايبرى والايونى ووزيى خارجية الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وحيث ساد الاتفاق بأن تنفيذ الحصار الاقتصادى المقرر من مجلس الأمن الدولى ، بشكل كامل وصارم على العراق ، من جانب جميع الدول يمكن أن يجنب العالم اراقة الدماء واحتمالات الحل

(٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

(٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولى ٦١٩ قراراً بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

(٨٤) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .

العسكري<sup>(٨٥)</sup> وتمثلت ذروة الجهد المصري الاتصال بالقوى العالمية بشأن أزمة الخليج في زيارة الرئيس الأمريكي للقاهرة يومى ٢٢ و٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ حيث عرض الرئيس المصري على الرئيس الأمريكى مجموعة أفكار محددة لتسوية الأزمة سلمياً وذلك بناء على اتفاق سورى مصرى بعد اتصالات مكثفة جرت بين القاهرة ودمشق ، وتتضمن عدة نقاط أهمها<sup>(٨٦)</sup>:-

- استمرار التحرك الدولى بهدف الضغط على العراق للاستحاب من الكويت في مدة زمنية محددة (لمدة شهرين) من خلال الاتصالات السياسية والعقوبات الدولية المفروضة لى آن واحد .
- عقد مؤتمرات دولية متعددة الأطراف يدعى اليها العراق لحل الأزمة خلال الفترة الزمنية المشار اليها في البند السابق وذلك لاقناع العراق بحل الأزمة سلمياً .
- أن يكون الخيار العسكرى والذي سيصدر عن الأمم المتحدة خياراً تهديدياً في مرحلته الأولى وبالشكل الذى يؤدى إلى تهديد عسكرى دولى للقوات العراقية حتى يرتدع العراق في مواقفه المتشددة .
- فى حال الاتفاق على مضامين وتفاصيل العمليات العسكرية الدولية فان الدول العربية تطالب بالاطلاع الكامل على دقائق هذه العمليات وتهديد نقاط تمركزها ومراعاة وجهة النظر العربية للأزمة فيها مع الحسد بقدر الإمكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر التدميرى على شعوب المنطقة .

وعلى أثر زيارة الرئيس الأمريكى للقاهرة ثم لعدد من العواصم العربية والأوروبية ، جاءت مبادرة الإدارة الأمريكية بطرح مشروع قرار على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، تم صدوره يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ فى صورة القرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن بموافقة ١٢ عضواً ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت ، وهو القرار الذى حذر العراق بأنه اذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١ فان المجلس يأذن للدول الأعضاء بالتعاون مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما فى المنطقة<sup>(٨٧)</sup> وقبل مرور ثمانى عشرة ساعة على صدور هذا القرار طرح الرئيس الأمريكى مبادرة جديدة تستهدفهاء أزمة الخليج الثانية سلمياً حيث عرض اجراء حوار مباشر مع العراق باستقبال وزير الخارجية العراقى فى واشنطن وايفاد وزير خارجيته للقاء الرئيس العراقى فى بغداد<sup>(٨٨)</sup> ورحبت مصر رسمياً بمبادرة الرئيس الأمريكى بصفتها محاولة أخيرة لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج ولتجنب المنطقة ويلات أى عمل عسكرى دموى ، كما أبلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية وأيها فى أن تجرى تلك المحادثات

(٨٥) ملف وثائقي عن اللجنة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .

(٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

(٨٧) نص القرار فى الملف الوثائقي السابق ذكره - ص ٦١ .

(٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

المطروحة في إطار ثنائي على الجانبين الأمريكي والعراقي وذلك تجنباً لأية تعقيدات قد تنجم عن اشتراك أطراف أخرى في هذه المحادثات ، وكان الرئيس الأمريكي قد ألح عند اعلانه لمبادرته انه قد يدعو سفراء الدول المعنية الى حضور محادثاته مع وزير الخارجية العراقي عند اجتماعه به في واشنطن . وقد عاد المسؤولون الأمريكيون فاعتلوا العدول عن هذه الفكرة مؤكداً ان هذه المحادثات ستجرى على المستوى الثنائي<sup>(٨٩)</sup> ،

وعلى ضوء ذلك فقد تحول التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية تحولات ثلاثة موضوعية رئيسية في الفترة ما بين الاسبوع الثاني من يوليو ١٩٩٠ وحتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ .

فقد ظل جوهر السلوك المصري هي الوساطة الحيادية اللائحة بالسلامة ما بين الطرفين المتصارعين حتى واقعة الغزو وطيلة الاسبوع الاول ما بعد الغزو حدثت تطورات نوعية في التحرك المصري حيث اصبح يتسم بصيغة الوساطة السلمية ولكن المتددة والمستترة والمحافظة لموقف وسلوك احد طرفي الازمة والمؤيدة والمساندة لمطلب ومسلوك الطرف الاخر في الازمة . ثم تحولت الجهود المصرية بعد صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين او متوازنين زمنياً وفيها . اولهما الحشد العسكري الدفاعي السراعي المهادن الى استقرار امن الخليج ومن ثم الامن العربي الشامل . وقررت ذلك الحشد في منطقة الصراع ذاتها . وثانيهما الاتصالات الكثيفة السياسية ، الرئاسية منها والدبلوماسية مع شق فعاليات المجتمع الدولي العربي والعالمي سعياً حثيثاً الى الحل السلمي للآزمة .

● وفي إطار عرض لاسلوب مصر في ادارة أزمة الخليج الثانية يمكن التأكيد على حدة حقائق :-

اولها ان استمرارية وثبات السلوك السياسي الخارجي لمصر والتي وضحت في التحرك المصري ازاء أزمة الخليج الثانية من وجهة نظر الباحث تمثل الاتي :-

● استمرارية اضطلاع مصر ، قيادة ونظاماً ومجتمعاً ، بالمستوى التاريخي العامة ، وآية هذه الاستمرارية المذكورة روح المبادرة الميدانية السريعة لتطبيق الأزمة حتى قبل انفجارها واقعياً ، وسرعة رد الفعل الكثيف على مستويات عدة في النظام وفي المجتمع المصري .

● استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية ، ممثلة في مصر والتي يتعامل ويتفاعل معها في المقام الاول كقوى العالم الخارجي غير العربية ، سعياً الى حل العضلات السياسية العربية الصميمة بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في النقاط الساخنة الصراعية بالمنطقة العربية .

● استمرارية القدرات القتالية المادية المتفوقة اقليمياً ، والاكثر فعالية وتطوراً في عددديها ، والتي تحتلها المؤسسة العسكرية المصرية وتتميز بها حجماً ونوعاً على عموم البلدان العربية الاخرى .

● استمرارية عدم القدرة المصرية على منع انقسام العالم العربي ازاء مشكلات مصيره المشترك . وبعبارة اخرى استمرارية عجز السلوكيات السياسية العربية لمصر عن تحقيق اجماع عربي استراتيجي شامل في مقوماته وما

(٨٩) محمد حسين هيك - حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

بين أطراف العلاقات العربية - العربية ، في مواجهة أزمة متفجرة تستوجب التسوية العاجلة. فالحرب الباردة العربية في الستينيات تجدد نظيراً لها في الآونة الحالية في انشقاق الصف العربي ، إزاء أزمة الخليج الثانية ، وإن كانت المنطقتان قد اختلفت كثيراً ، ما بين الحالتين ولكن مضمون الظاهرة الانقسامية التجزئية للعالم العربي في معسكرين متعارضين ، تتكرر مرة أخرى .

● استمرارية ادراكية وفكرية عميقة متغلغلة في العقل الباطن السياسي المصري أو في الضمير الجماعي المصري ، ولدى مختلف القيادات وصناع قرارات السياسة الخارجية العربية لمصر ، مهما كانت تبایناتهم العقيدية وآبائها كانت تضارب مشاربهم ، وتتجلى هذه الاستمرارية المذكورة في تكييف وأقلمة التآصلات والتطورات التي يتأسس عليها فكراً ، السلوك والحركة الخارجية المصرية تجاه العالم العربي ، طبقاً لمخبرات وتطورات البيئة العالمية العامة في نفس المرحلة التي يمارس فيها السلوك المصري العربي ، حيث تأكد السلوك المصري مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، فإذا بالحركة المصرية الخارجية العربية تكييف ذاتها فكراً وعقيداً ، وفقاً لمنطق احترام متطلبات ولزومات " الشرعية الدولية " بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي المخلطة لقيم الضمير الجماعي الدولي ، إزاء العدوان العراقي على الكويت ، لها المثالية الدولية الجديدة ، في ظل ارهاصات نظام دولي مستحدث في أواخر القرن العشرين ، تشرع في سن قواعد ٥ مراكز قوى عالمية بازعة جديدة جنباً إلى جنب العلاقات الأمريكية ، بعد زوال صفة القطب عن الدولة السوفيتية ، وهكذا تستمر الحساسية الحضرية والاستشعار السياسي الفائق لدى " الجماعة المصرية " بالمفهوم العربي للمصطلح ، تجاه التطورات السريعة للمحيط العالمي .

فاللها : هناك مستجدات خمسة يمكن اعتبارها شواهد التغير أو ظواهر جديدة في السلوك الخارجي العربي لمصر ، كما أوضحت مواجهتها لأزمة الخليج الثانية :-

● القدرة على تجميع الصفوف العربية ممثلة في الرئاسات والقيادات في ساعات معدودة ، بالقاهرة ، بعد دعوة الرئيس المصري بعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة الخليجية المتفجرة ، وهنا تستدعي الذاكرة مقارنة محدود ما بين هذا الموقف المذكور ، واجتماع قمة الخرطوم العربية لمواجهة آثار لكمة يوليو ١٩٦٧ ، بعد حدوثها بفترة شهرين ونصف تقريبا .

والتفسير المقبول عقلياً في تقدير الباحث ، لهذه السرعة في الاستجابة العربية الجماعية ( ماعدا تونس ) للدعوة المصرية إلى عقد قمة طارئة ، إنما يرجع إلى طبيعة الاعتدالية التوسطية والتهادنية التي اتسمت بها ممارسات السياسة الخارجية لمصر طيلة الثمانينيات بحيث ساد مناخ من الهدوء الإيجابي في العلاقات المصرية العربية خاصة بعد عودة مصر إلى أنشطة وأجهزة جامعة الدول العربية . ومن ثم كان الفجار يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ بمثابة صدمة شديدة لكسل العرب حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتخوفون ويتربصون هذا الانفجار العنيف ، وهنا جاءت الاستجابة سريعة على النحو المذكور .

● آلية الحشد العسكري النظامي الكثيف ( حوالي ٣٥ ألف مقاتل مصري وفقاً للتقديرات التقريبية ) في منطقة الصراع ، وفي إطار قوى عسكرية متعددة الجنسيات ، عربية وإسلامية وإفريقية آسيوية وأوروبية غربية وأمريكية

وذلك تجسيدا لوجود مصرى رادع وفعال من أجل الحفاظ على التوازن الاقليمي العربي والخليجي والذي لم تستطع آليات الوساطة الدبلوماسية بمفردها أن تحافظ عليه .

وهنا نذكر أن القوات المصرية تدخلت متفردة في أحداث اليمن (١٩٦٢) كما اشتركت القوات المصرية اشتراكا رمزيا لم يتعد ٥٠٠ مقاتل ضمن قوات الردع العربية التي قررها مجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام ١٩٦١<sup>(١١)</sup> وهنا قد تبدو المقارنة منطوية على قدر ملحوظ من التناقض فكيف اقتصر التدخل العسكري النظامي المعلن في أزمة الكويت الأولى على هذه الرمزية البالغة وفي ظل الحقبة الثورية للسياسة الخارجية العربية لمصر ، بينما ترسل مصر ٣٥ ألفا من مقاتليها الى منطقة الصراع في أزمة الكويت الثانية عام ١٩٩٠ في ظل الحقبة الاعتدالية الصاعدة الراهنة للسياسة الخارجية العربية لمصر ؟

ان حل هذا التناقض يكمن في حقيقة أن السلوك الخارجي لمصر في عموم الحقبة الثورية ( باستثناء حالة اليمن ) كان معتمدا بصفة رئيسية على أدوات أخرى للتأثير والتحرك الخارجي غير الاداة العسكرية النظامية الرسمية المعلنة ، مثل دعم القوى الثورية المحلية داخل مجتمعات الدول العربية واساليب الضغط الدعائي النفسى على النظم المحافظة العربية القائمة في الساحة آنذاك . الخ .

ويختلف الأمر في الفترة الراهنة ، حيث يحرص القائمون على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العربية لمصر على العالية والوضوح و " الرسمية " في ممارساتهم ازاء أزمة الخليج الثانية ، وهذا ينقلنا الى فرعية تفصيلية في اطار هذا " المستجد " في السلوك المصرى تجاه أزمة الخليج الثانية ، ذلك أن المشاركة الكثيفة نسبياً ضمن قوات متعددة الجنسيات ، يعتبر تطورا كميّاً وفنياً في استخدام اداة الحشد العسكري الدفاعى الدعى ، فلقد ساهمت مصر في تشكيل قوة الطوارئ الدولية ابان أزمة الكونغو الأولى ( سنة ١٩٦٠ ) ولكن اقتصرّت المشاركة المصرية آنذاك على عدد محدود من قوات المظلات المصرية ، وهكذا يتضح المتغير الهام في توظيف السياسة الخارجية العربية لمصر ، للأداة العسكرية النظامية ، كميّاً وفنياً و غرضياً في اطار نطاق حركتها ازاء أزمة الخليج الثانية .

● السلوك المصرى المتميز في مواجهة الانقسام العربي ازاء أزمة الخليج الثانية ، الى فريقين متناقضين في الرؤية والقناعة وفي الأهداف وفي الحركة ، الفريق الأول يضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ، ويعتبر الأزمة قضية غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها والغاء هويتها الذاتية ، وأن الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية يشكّلان معاً الحل الحقيقى لمشكلة الغزو ، ويستهدف هذا الفريق هدفاً يحقق حلاً مباشراً ، هو ردع العراق عن استمرار المغامرة العسكرية ضد السعودية وغيرها من الدول الخليجية وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة العربية والاسلامية والدولية غير العربية ، تطبيقاً لمبدأ حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، أما الفريق الآخر المتأخر فيضم العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان ، الذين يعتبرون الأزمة قضية عربية بالأساس لا يمكن أن تُحل الا في اطار عربى بحث ، ومن ثم ضرورة العمل على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج والتي هي أداة لتعظيم سيطرة القوى العربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها ، بعبارة أخرى فان الفريق الأول يدرك طبيعة الأزمة من منظور عملية الغزو العراقي للكويت ، بينما يركز الفريق الثانى على اشكالية الوجود العسكري الأجنبى المائل حجماً ونوعاً في أراضى ومياه الخليج .

<sup>(١١)</sup> اعلان العامل السعودى ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدرعة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠



يختلف الأمر في التحرك المصري الحالى ازاء أزمة الخليج الثانية ، حيث تتطابق وجهة النظر المصرية مع آراء القوى الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بشأن التسوية المثلى للأزمة من حيث الأساليب الكفيلة بتحقيق الهدف العام لهذا الفريق وهو سحب العراق وعودة الشرعية الكويتية ، بينما ترى الدول الخليجية حتمية اللجوء الى الأسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعته الإقليمية الخليجية مستقبلا ، فان مصر تحبذ بدرجة عالية لتحقيق هذا الهدف من خلال الأساليب السياسية التفاوضية السلمية وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرية الا حين الضرورة القصوى ، هذا بالإضافة الى الميل الخليجي الشديد الى تحطيم آلة الحرب العراقية القائمة ، مما لا يزيد السياسة المصرية بحال من الأحوال ، كذلك فان الترتيبات التوازنية الإقليمية الأمنية بمظلة دولية ، وبمشاركة قوى غير عربية في المنطقة ، وهو الخط الفكرى الأساسى للحل فى المدى الطويل ، لدى حكام الخليج ، لا يمكن الا أن يثر الحفاظ والحساسية المصرية لأسباب تاريخية ولا اعتبارات جيوسياسية خاصة بدقة الموقع المصرى فى قلب منطقة الشرق الأوسط .

• هذه الأزمة الخليجية الثانية أدت الى خلق " حالة " رأى عام مصرى شديدة الخصوصية ، ساعد عليها مناخ حرية التعبير الاعلامى وحرية الاجتماعات السائدة فى النظام المصرى الراهن . فالقوى السياسية الاسلامية ترفع لواء رفض الوجود العسكرى الأجنبى الذى " يدنس " بأقدامه أراضى المقدسات الدينية للمسلمين فى أنحاء الأرض ، والقوى المصرية اليسارية لا تقبل فكرة مشاركة الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية المصريين فى حشد سياسى وعسكرى يجهل تلقائيا فى نظر تلك القوى ، لترتيبات أمنية إقليمية بالمنطقة العربية ، فهمن عليها الولايات المتحدة والقوى العربية .

والقوى المصرية القومية والعربية ترى فى التدخل العسكرى الكثيف العربى فى منطقة عربية صميمية ، حكم بالاعتماد على المشروع القومى الوجودى العربى ، وقضاء مبرما على مساعى التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية والوطن العادى أو رجل الشارع المصرى ، يستنكر ذهاب القوات المسلحة الى حفر الباطن بالسعودية ، بدلا من توجيهها الى تل أبيب والقدس ، هذه " الحالة الخاصة " لتنوعات رؤية شرائح الرأى العام المصرى المختلفة ، لأزمة الخليج الثانية ، واختلاف التقييم للتحرك المصرى فيها ، انما تشكل " مستجداً " أو متغيرا جديدا حقيقيا فى المسلك العام المصرى تجاه قضايا العالم العربى ، وذلك من منظورين غير مسبوقين :

□ العلنية والوضوح فى ابداء الرأى المعارض للموقف الرسمى من الأزمة ، كتابة وشفاهة فى الاجتماعات العامة والحزبية ، وفى الندوات العلمية العديدة التى عُقدت فى القاهرة حول أزمة الخليج الثانية ، وفى أجهزة الاعلام خاصة الصحفية منها ، مما أتاح مناخا عاما يتسم " بالصحة " و " التحضر " والابتعاد عن المهاترات والاتهامات الجزائية فى أساليب واتجاهات النقاش حول السياسة المصرية تجاه الأزمة .

□ هذه القوى المعارضة المذكورة للتحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية ، تدرك بعمق الجدلية والتناقضات الشديدة التى تنطوى عليها تلك الأزمة بالنسبة للمعالم الآتية المباشرة للمجتمع المصرى ، ومن ثم تخلو مواقف تلك القوى المعارضة من القطع أو الحسم أو التصور الحركى المحدد أو النظرة العلمية القابلة للتطبيق الواقعى ، لما يجب أو ينبغي أن يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الأزمة .

● المستجد أو المتغير الخامس ، وربما كان أكثر أهمية من سابقه ، فيتولد من خطورة ما تمثله أزمة الخليج الثانية بالنسبة للمصلحة القومية العليا لمصر .

أن أزمة الخليج الثانية ، رغم طبيعتها الاقليمية الخليجية الصرفة ، الا أنها أول أزمة عربية تقع في منطقة متاحة للأراضي المصرية وتكون آثارها شديدة الخطورة ، ولـى آن واحد ، وعلى كل من الأهداف الأمنية الوطنية العليا للدولة المصرية ، وعلى المصالح الحياتية اليومية المباشرة للمجتمع المصري ، ولأول مرة تأخذ أزمة عربية آسيوية موضع التهديد الحال الفوري لمصر بنفس الدرجة والحدة التي يستشعرها الضمير الجماعي المصري تجاه أزمات جنوب وادى النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعي الرئيسى لحياة الانسان المصري .

فعلى صعيد الأمن القومى المصرى ، أدى الغزو العراقى لأراضى الكويت بالمدى التدمرى الهائل الذى بلغته الرسالة العراقية ، فضلا عن الهدف المباشر للغزو ذاته ( الغاء دولة قائمة بأكملها ) الى بروز مفهوم سياسى استراتيجى جديد يرتبط برباط وثيق ما بين الأمن الخليجى والأمن القومى المصرى .

ونذكر في هذا الصدد أن المسلك المصرى ازاء الحرب العراقية / الايرانية لم يتعد في العامين الأخيرين منسها لحسب ، الدعم السياسى غير المباشر للطرف العراقى ، ومبيعات السلاح ، وتوفير الخبرة الفنية العسكرية المصرية دون مظاهر التدخل الصريح أو التحرك الانجابى المعلن على أى مستوى من مستويات الصراع الايرانى / العراقى ، وذلك لأن العقل السياسى المصرى لم ير في التهديد الايرانى للخليج آنذاك امتدادات محتملة أو أبعاد واسعة يمكن أن تصل الى النيل من الأمن القومى المصرى ذاته أو المساس بالسلم الاقليمى .

عكس الحال تماما في أزمة الخليج الثانية ، حيث أن من المنظور الجيوستراتيجى ، يتأخم الاقليم العراقى ، أراضى الأردن التى تلتقى بالأراضى المصرية في نقطة تماس شديدة الأهمية والخطورة هي ميناء العقبة الأردنى ومسح واقع التفهم الأردن المعلن رسميا لدواعى ومبررات الغزو العراقى للكويت ، يمكن للمرء أن يصل الى استخلاص حقيقة الخطر الداهم المتمثل في التطورات المحتملة بل المرجحة للوعاء العراقية التوسعية الاقليمية على الأمن القومى المصرى هذا بالإضافة الى التهديد العراقى المباشر لأراضى السعودية وبالتالي للبحر الأحمر خاصة مع ظروف التفهم البمنى لدوافع العنف العراقى السافر .

وعلى الصعيد الاقتصادى المجتمعى المصرى ، تبدو خصوصية أزمة الخليج الثانية للهى بمثابة سلاح ذو حدين .

الحسد الأول يتركز فى الآثار السلبية الشديدة الناجمة من الغزو العراقى للكويت على مصادر ثلاثة رئيسية للدخل القومى المصرى :أولها إيرادات قناة السويس ، وثانيها الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية ، وثالثها التحويلات المالية للعاملين المصريين في الخليج ، كذلك أضربت ضرراً شديدا سوق العمالة المصرية بعودة نحو نصف مليون مصرى من الكويت والعراق الى البلاد مما يفاقم من أزمة البطالة القائمة .

أما الحسد الثانى للسلاح فيتمثل في الدفعة الانمائية المتوقعة لقطاعات الانتاج المختلفة ، خاصة البترولية والزراعية والانشائية في هيكل الاقتصاد المصرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية بعد غزو العراق للكويت وتحول جانب من الاستثمار الخليجى الى مصر ، يضاف الى ذلك التعويضات المالية المقررة من جانب الجماعة الأوروبية واليابان الى الدول المتضررة من عواقب الغزو وعلى رأسها مصر ، ونذكر في هذا المجال الغاء أصول وفوائد الديون العسكرية المستحقة

على مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعوة واشنطن العواصم الغربية الدائنة لمصر ، جميعها الى أن تحذو حذوها في ذلك المضمار في وقت لاحق وشيك ، فضلا عن التقدم في مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي .

لقد واجهت مصر الدولة والمجتمع يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ موقفا عربيا فجائيا غاية في الحدة وفي التعقيد ، ولذا تزامنت وتعادلت فيما بينها من حيث الكثافة في الاستخدام ، كافة أدوات التعامل الدولي المتعارف على مشروعيتها في نطاق هذه الحركة السياسية الخارجية لمصر ازاء أزمة الخليج الثانية . .



# الفصل الرابع الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج



## الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

### عام :-

• واجهت الأمة العربية العديد من الأزمات والمصاعب والتحديات على مدى تاريخها ، وتطور دولها ، وكانت تلجأ عادة لحلها سواء بالتنسيق الثنائي ، أو بتدخل أطراف أخرى فاعلة للتوفيق بينها أو من خلال الجامعة العربية ، وكانت غالبا ما تخرج منها وقد التأمّت جراحها بعد فترة علاج طالت أو قصرت ، ولكنه لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٥٤ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية ( وحتى ذلك الوقت ) أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها ، على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية واحتلتها ، بل ابتلعها تماما . فتنحى منذ البداية هنا أمام قضية عربية غير مسبوقه في تاريخ النظام الاقليمي والعربي . ونواجه أزمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ، ولم تكن في حسيبان أحد على النحو الذي صارت عليه .

• وقد أبرزت مشكلة الخليج مدى الاختلاف والتشقق العربي ، وكذا عجز هذا النظام على حل قضاياها ، فبينما اتجهت بعض الدول الى جانب الحق والشرعية الدولية متمثلة في رفض الغزو العراقي للكويت ، وضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية ، نجد ان دولاً أخرى أظهرت ميلا وتعاطفا مع الجانب العراقي ، في حين لاذت دولا أخرى بالصمت .

• وكانت مقايير العالم العربي ان يدخل الى أزمة من أصعب أزماته واعتفها <sup>(١)</sup> .  
• ولعل إلقاء الضوء على الموقف والدور السياسي العربي من الأزمة يترجم الأوضاع والمناخ السائد في هذا الوقت ، وسوف تعرض مواقف الدول المعنية بالأزمة سواء العربية منها أو الاسلامية او دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة .

### أولا : موقف ودور دول المواجهة

#### • دور المملكة السعودية و الدول الخليجية :-

يبرز دور المملكة العربية السعودية على مسرح الأحداث ، باعتبارها دولة محورية في الأحداث ، فقد كانت منذ البداية الطرف المباشر للأزمة ، ولقد وظفت المملكة كل قدراتها السياسية والدبلوماسية منذ البداية في اتجاه كافة القوى لاستثمار القوى للدفاع عن أراضيها والخروج من المأزق الذي سببه الموقف الراهن ، وعزل العراق في أضيق مجال ممكن . و رأت ان العالم بقواه السياسية وقواته العسكرية الموافدة هو منطق أفقر الواقع على أراضيها ، وليس القوات الأمريكية وحدها التي سلط العراق الأضواء عليها وأخذ في اتمام المملكة بالما فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد في المنطقة العربية ومن هنا كانت ارض المملكة العربية السعودية موقعا لحضور عالمي إلى جانب الحضور العربي مما عكس تجسيدا للتوحيد بين الشرعية العربية والشرعية الدولية، حيث كان الحسم السعودي النابع من فهم واسع للوضع الانتقالي الدولي والذي بدأ يتحول من موقع العداء الأيديولوجي والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي الى انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح في إطار وفاء دولي محوره التسارب الأمريكي - السوفيتي ، الأمر الذي أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من

<sup>(١)</sup> بحث الأزمة العراقية-الكويتية (إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين) عام ١٩٩٢ ص ٩٧

عسلاً حرصها على وضع ما سمي بالانتقال نحو التوازن في خدمة ما اسماء الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بمفردات لغة سياسية دقيقة بحسن خيار الحل لأزمة الخليج والذي لم يركز على إدانة الغزو فحسب ، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل في بناء نظام عربي جديد - ومن هنا - فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية :

- ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج عن النظام العربي المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخرج على العالم عندما خرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة .
- ان العراق بإعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة انتهك مجدداً الموائق والقوانين ، بعد انتهاك الأعراف ونكس الوعود معرضاً أمن المملكة العربية السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلام الداخلي .
- ان المملكة العربية السعودية ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تتكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها .
- أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها ، وأكدت ان هذا الإجراء هو ما أمّله الظروف التي الفعلها نظام الحكم في العراق وانه سيزول بزوالها وقد كان ذلك ليتم وتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولي جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير إرادة البلد المعنى ، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعاتها التي كان من الممكن ان تفجر حرباً ساخنة دولية اجتمعت كل الدول على تحاشي وقوعها .
- انطلقت المملكة في تعاملها مع الأزمة إلى جنوبها المتأثر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية في البحث عن قرار عربي باعتبار ان الحل العربي المقبول هو الذي يركز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية و الذي ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التي يمثلها مؤتمر القمة العربي والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية .
- ان المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتي حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قوياً يحمي الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومي العربي ، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربي .
- ان المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب - نحو شعب فلسطين والذي لم يكن وليد اليوم بل امتداد للامس وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطيني إلى ان يكتب له النصر ، باعتبار ان القدس هي أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين .
- الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والاغاثية العاجلة للعديد من الدول التي تضررت من جراء العدوان العراقي ، إضافة إلى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فان المملكة رأت استمرار الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتي ودول أخرى تبت تضررها .



هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمي طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة ،  
وبمعاية قوة العراق وحرية الكويت وانتصار الشعب الفلسطيني وانتفاضته في إطار نظام عربي جديد لخدمة المواطن  
والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب في صياغته .

• كما كان للاعلام السعودي دوره البارز سواء على المستوى الداخلي من خلال الصحافة المحلية لابرار القضية  
الكويتية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الصحف كما حظيت القضية باهتمام بالغ من قبل الكتاب السعوديين  
سواء اكان ذلك عن طريق الخبر او المقال او الشعر او الكاريكاتير كما ان الصحافة قد سمعت بكافة طاقاتها  
وامكانياتها لابرار قضية ابناء الشعب الكويتي الى جميع العالم .

وقد اتاحت الصحف السعودية الفرصة امام الكتاب الكويتيين للدفاع عن قضيتهم مما كان لذلك الاثر الطيب في ابرار  
قضية شعب الكويت ووضعتها في صورة واضحة امام الصحف الاجنبية والرأى العام العالمى .

كما استضافت بعض المؤسسات الصحفية بالمملكة بعض الصحف الكويتية ووضعت امامها كافة الامكانيات والجهود  
الى بطلبها حيث قامت مؤسسة عكاظ الصحفية استضافة صحيفة السياسة الكويتية وفرت لها جميع الامكانيات مسن  
اجل مواصلة الصدور داخل المملكة كما اتاحت الشركة السعودية للابحاث والنشر الفرصة لصحيفة "الكويت" بمواصلة  
صدورها ايضا وقد كان لهذا الدور الذى قامت به المؤسسات الصحفية السعودية الاثر المتميز في اىصال صوت شعب  
الكويت الى مختلف انحاء العالم بالإضافة الى السماح للصحف الكويتية بطباعتها وصدورها في المملكة ، مع شراء اكثر من  
٣٠٠ ألف نسخة من الكتب التى صدرت عن احتلال الكويت او تقوض ممارسات النظام العراقي ، هذا وقد خصصت  
الاداعة السعودية لاداعة الكويت منذ بداية الغزو العراقي غنائة اداعية قوتها ١٠٠ كيلوات .

• ويمكن ادراك جوهر الدور السعودى<sup>(٩٢)</sup> ان دول المجلس لم تتخذ قرار بحرب ولاسلام ولكنها اتخذت قرارا بعودة  
الكويت سلما ما امكن السلم وحربا حين لا يبقى سوى الحرب .

### • الدور السياسى لباقي الدول الخليجية :-

• كتلت القيادات الخليجية من تحركها مع بداية الأزمة وعلى الأصعدة المختلفة ( سياسية / عسكرية / اقتصادية )  
وذلك ارتباطا بمحجم التهديدات المحتملة باعتبار المنطقة مسرح الصراع المنتظر هذا فضلا عن قناعة هذه الدول  
بمحدودية قدراتها الذاتية على مواجهة أى تهديدات عراقية ويمكن ابراز تلك التحركات على النحو التالى :

• طلب الدعم العسكرى من القوى الصديقة الاقليمية والدولية أعقبها وصول قوات امريكية وغربية وعربية  
واسلامية الى معظم دول المنطقة ( وصول قوات مغربية وسورية واسلامية - بنجلاديش وباكستان تركزت جميعها  
بالسعودية ودولة الامارات العربية ) .

• تكثيف الاتصالات والتنسيق في اطار مجلس التعاون الخليجي ( لقاء قمة اجتماعات وزراء الدفاع والداخلية  
والخارجية والاقتصاد ) .

• التنسيق الدولى والاقليمى بهدف دعم الموقف الخليجي من الأزمة .

<sup>(٩١)</sup> يوميات الأزمة ملف والثائق، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠

• من ناحية اخرى فقد حرصت القيادة الشرعية للكويت على استمرار حضورها على الساحات المختلفة حيث كثفت انشطتها الدبلوماسية واجراءات التنسيق السياسي مع القوى الاقليمية والدولية (جولات ولي العهد والوزراء الكويتيين) هذا فضلا عن تزايد أنشطة المقاومة الكويتية بالداخل والتي بدأت مظاهرها منذ الايام الأولى (مشكلة من بعض عناصر الجيش ومتطوعين مدنيين متخذين من الاراضي السعودية قواعد انطلاق) / ونجاحهم في تحقيق خسائر مادية وبشرية نسيبا ضد القوات العراقية المحتلة) •

• ومع تطور الاحداث بالأزمة فقد شاركت تلك الدول (خاصة السعودية وقطر) بإيجابية في الاجراءات التي تم اتخاذها ضد العراق والاطراف المساندة لها (طردها رعايا الدول المساندة للعراق وإبعاد الفلسطينيين / إيقاف أى معونات خليجية لتلك الدول) •

• واستمرت دول الخليج في سعيها لمواجهة الموقف موظفة كل قواها المتاحة في اطار الجهود العربية والعالمية، درءا لأخطار الأزمة وبمحا عن مخرج كريم مناسب منها، وأصبحت أحداث الأزمة العامة لا تفصل عن أحداثها وأدوارها حيث أصبحت محور الحركة في المنطقة، وسوف نشير الى المعالم البارزة في أدوار هذه الدول •

### • دولة الامارات :-

• مع تطور الأحداث برز دور التهديد العراقي للامارات، أعلنت دولة الامارات المتحدة موافقتها على استقبال قوات عسكرية من الدول العربية والصديقة، وفي اطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، صرح وزير الدفاع الاميركي في اعقاب البحوث التي اجراها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بان بلاده قررت ارسال قوات عسكرية الى دولة الامارات معربا عن سعادته بقبولها لهذه القوات في اطار الوجود الدولي بمنطقة الخليج لردع أى عدوان قد تتعرض له الدول الخليجية •

• قامت الامارات بأقامة جسر جوى للمساهمة في نقل المصابين العائدين من الكويت والعراق •

• وفي اطار الدعم بالقوات المصرية لدولة الامارات العربية أكد الشيخ زايد بن سلطان ان ابناء القسوات المسلحة المصرية هم في وطنهم الثاني مكرمين بين اخوانهم في الامارات وقال لهم جاءوا للدفاع عن الحق والمبادئ ولكي يساعدوا الحق في مواجهة الباطل، وقال الشيخ زايد اننا نتطلع الى مصر كقلعة مضيفة للامة العربية ولها دورها الكبير والفعال والمخلص في مواجهة التحديات واننا لعازمون على العمل المشترك معا ومع الاشقاء في دول الخليج والدول العربية والصديقة لانهاء العدوان العراقي على الكويت واضاف انه متأكد من ان الكويت ستعود الى شعبها وان الشرعية ستعود لقيادة مسيرة الكويت •

• كما رفضت دولة الامارات العربية - ردا على الاقتراح المنسوب لجورباتشوف بشأن عقد قمة عربية لبحث أزمة الخليج والمبادرات التي ترددت حول الدعوة لعقد لقاء عربي لإيجاد حل لأزمة الخليج وقال الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان أى حديث عن حل عربي، لابد أن ينبع من داخل الأمة العربية

• كما أيدت الامارات مبادرة الرئيس بوش بأجراء حوار مع العراق على اساس جميع قرارات مجلس الامن الصادرة بشأن أزمة الخليج ووصفها بأنها تعبر لفرصة اخيرة في مضمار المساعي المبذولة لإيجاد مخرج سلمي لأزمة الخليج يستند الى ارادة المجتمع الدولي •

### • دولة قطر :-

- قررت قطر منع تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناء على طلبها وتحقيقاً للاغراض التي يهدف اليها القرارات الخاصة بحل مشكلة الخليج •
- كما اصدر الشيخ خليفة أمراً بتخصيص طائرتين من طائرات الاسطول المدني للمساهمة في نقل العائدين المصريين من الكويت والعراق •
- واعلنت دولة قطر في بيان اصدورته وزارة الخارجية القطرية الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون ومالي •

### • دولة البحرين :-

- اعرب الشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أن دولة البحرين عن بالغ تقديره للموقف المصري الناصر للحق والمبدأ الرافض للعدوان العراقي على الكويت وذلك خلال استقباله للسفير المصري في المنامة ، وان يامل ان تمر أزمة الخليج سريعاً بتحقيق الاسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية
- وبعد لقاء السيد طارق المؤيد وزير الاعلام البحريني بالرئيس مبارك ، أكد ان بلاده ودول الخليج بصفة عامة تعزز بمواقف الرئيس مبارك المشرفة تجاه القضية الاساسية التي همنا في الوقت الحاضر والقضايا العربية بصفة عامة واشار الى ان موقف مصر الصادر منحاز الى الحق في هذه القضية ووصفه بأنه موقف يستحق التقدير من كل العالم ومن ابناء الخليج بصفة خاصة •

### • سلطنة عمان :-

- أعلنت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية الالتزام بقرارات مجلس الامن خاصة قرارات الحظر الاقتصادي على العراق وأوضحت ان وجود القوات العربية والشقيقة في السعودية هو لضمان الاستقرار في المنطقة •
- أكد السلطان قابوس في تصريحات نشرتها صحيفة "أي.بي.سي" الاسبانية ان العرب بدأوا يفقدون الامل في حل سلمي لأزمة الخليج ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكري هو الممكن وشدد على انه اذا لم ينسحب العراق من الكويت فانه سيكون من الصعب إيجاد حل سلمي للوعاء واعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على بغداد لم تنجح •
- كما رحبت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوي وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بحملة الرئيس الجزائري حيث اعتبرها هامة جداً في هذه الظروف الدقيقة البالغة الحساسية وهي تدعو الى التفاوض بشأن الأزمة ودعت الى دعم الجهد الجزائري في اتجاه حل سلمي للأزمة حيث دعت جميع الدول العربية لدعم هذه الجهود •

### • الدور السياسي للجمهورية العربية السورية :-

لقد كانت العلاقات السورية - العراقية متوترة ، تحكمها خلافات عميقة بين فرعي حزب البعث ، وقد زادت حدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا السؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، لذلك كان من الطبيعي أن تنحاز سوريا الى جانب المملكة العربية السعودية ومصر في موقفها من الغزو العراقي ، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل اذا وضعنا في الاعتبار موقف الشارع السياسي في سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكية

باعترافها الحليف الرئيسى لإسرائيل ، لذلك فقد تقدمت سوريا في موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية وفي قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها ، وقد حاولت موازنة موقفها هذا إرضاء للرأى العام داخلها على الأقل حيث حددت في خطابها للرأى العام الداخلي عدة اعتبارات<sup>(٩٣)</sup> أولها التأكيد على أن إسرائيل هي العدو الأساسى وأنها اذا هاجمت العراق فستحتاج سوريا إلى جانب العراق .

وثانيها - انتقاد السياسة الامريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أسلحة ومعونات عسكرية إضافية ، وثالثها - التصريح بان القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ، وأنها سوف لا تشارك في أى عملية هجومية ضد العراق .

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقي للكويت والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . وقد حدد وزير الخارجية سوريا موقفها خلال حديث في اجتماع عقدته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا بتاريخ ١١ نوفمبر ٩٠ تضمن الآتى :

- أن صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويت صاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيرا إلى أن ضم الكويت بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة هجمها العدواني والتوسعى ضد الشعب الفلسطينى .

- أن أى حل لازمة في الخليج لا بد وان يتضمن انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية إليها ،
- أن سوريا أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيرا إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومى دفاعا عن الأشقاء في الخليج .

- هذا وقد جاهدت الحكومة السورية في شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويت كى لا تقع الكارثة المدمرة التى انتهت إليها ، إلا أن النظام العراقى لم يستجب إلى أى لنداء واستمر في سياسته المغامرة التى أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت بإشعاله حربا في الخليج بلا هدف القضية وانتهاء بغزوه للكويت ومانع عنها .

- منذ بداية حرب تحرير الكويت لم تغفل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستوجه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تحذف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واجتواء الجرح العميق الذى أصاب الأمن العربى من جراء الحدث المتمثل في اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى ، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المحاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة في تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى .

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقا لما صدر في تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة النمر الأحمر السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه :

- انه ينبغي بعد الحرب في الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتى والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة .

- انه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع وهم كاذب .
- أن دول الخليج فقط هي التي يجب أن تشكل النظام الأمني في المنطقة بعد انتهاء الحرب .
- أن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها
- وقد شاركت سوريا هائلة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ١٥ فبراير ٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية وسعيهم لانبعث روح جديدة بين الدول العربية - وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إعلان للتسقي والتعاون بين الدول العربية والذي انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦ مارس ١٩٩١ م .
- ويمكن القول أن سوريا حرصت على أداء دورا متميزا خلال الأزمة الى جانب الشرعية والاجماع الدولي وذلك في اطار عدة اعتبارات هي :
- الصراع التقليدي بين جناحي حزب البعث وبلداد والمعتد لاكثر من ٢٠ عاما والحرص السوري على المشاركة في القضاء الرئيس صدام حسين عن المسرح السياسي والاقليمي
- الرغبة السورية في تطبيع علاقاتها مع قوى الغرب خاصة في ظل التوافق الدولي والذي اضعف من الدور السوفيتي كحليف لسوريا (ما كان يمثل كمشدد رئيسي للدعم السياسي والعسكري ) .
- دعم العلاقات مع الدول الخليجية ولاهداف اقتصادية .
- كانت أبرز مظاهر الموقف السوري في الأزمة هو الاستجابة الفورية للدعوة السعودية بمشاركة تشكيلات رئيسية مقاتلة سورية الى جانب القوات المتعددة داخل السعودية حيث تم دفع فرقة مدرعة ووحدات من القوات الخاصة السورية مع رفع درجة الاستعداد لقواتها تحسبا من أى تطورات في الموقف .
- شاركت سوريا في اجراءات الحظر السياسي والاقتصادي على النظام العراقي مع دعم جهودها لضمان استمرار الموقف الإيراني للمشاركة في أعمال الحظر (رغم عودة العلاقات الإيرانية العراقية)
- ويلاحظ أن الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إيران وكانت اول زيارة للأسد منذ قيام الثورة الإيرانية وتركزت المباحثات حول أزمة الخليج وأكد محمد سليمان وزير الاعلام السوري ان سوريا ستلبي أى طلب من السعودية لارسال فريق من القوات السورية وأوضح في تصريح لصحيفة " لوموند الفرنسية " ان أى حل لأزمة الخليج لا يمكن ان يخرج عن اطار القرارات العربية والدولية هذا الخصوص ، وقد صدر في بيان مشترك ، عن القيادة السورية والايرانية ، أكد فيه الجانبان السوري والإيراني عدم قبول بلديهما لأى تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج واعربا عن اقتناعهما بان أى مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب ان ينتهي على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت لتجنب المنطقة شبح الصراعات والحروب .
- وقد حرصت سوريا أن لا ينعكس موقفها على العلاقات بين البلدين وفي هذا الاطار وجه الرئيس السوري حافظ الأسد نداء الى الرئيس العراقي طالبه فيه بالانسحاب من الكويت وتجاوز الخلافات العراقية السورية مؤكدا انه اذا السحب العراقي من الكويت فان سوريا ستقاتل الى جانه في حالة تعرضه لعدوان بهد الانسحاب

وصرح فاروق الشرع وزير الخارجية لوكالة "رويتر" بان سوريا لن تقبل أى تدخل اسرائيلى فى أزمة الخليج وسوف تقف بجانب العرب اذا ما هاجمهم اسرائيل<sup>(١٤)</sup>،

### ثانياً : الدور السياسى للاطراف العربية المساندة للعراق :

- فى اعقاب توقف حرب الخليج بين العراق وايران بدأت القيادة العراقية التحرك السياسى والدبلوماسى الشط تحاه بعض الدول والقوى الاقليمية وخاصة العربية فضلاً عن الافريقية والتي تمثل من منظوره المستقبلى محاور هامة الخدمة اهدافه ومصالحه وتوجيهاته الاستراتيجية مستغلا فى ذلك امكانياته الاقتصادية ( خاصة البترولية ) فضلاً عن بعض مجالات التعاون والدعم العسكرى ولى اطار الخرص على ربط المصالح والاهداف ببعض الدول .
- وارتباطا بما سبق فلقد ساهم هذا التحرك العراقى فى التأثير على شكل وطبيعة ردود فعل بعض الدول العربية لصالح موقفه الراهن حيث اسفرت أزمة الخليج عن الشقا قات حادة فى الجسد السياسى للتعجم العربى ولقد جسد هذا الانقسام نتائج مؤقر القمة العربى الطارئى بالقاهرة حيث اتخذت كل من الاردن وفلسطين والسودان واليمس ودول المغرب العربى موقفا لا يتفق وموقف الاغلبية النسبية التى صوتت لصالح قرار ادانة العزو العراقى للكويوت وصورة عودة السيادة الشرعية الكوييتية متدرعين بدعاوى ثانوية لا تتعلق بلب وجوهر القضية (المطالبة بخروج القسوات الاجنبية) وهو امر يتطلب تناول مواقف هذه الدول ودرجة فعاليتها فى ادارة تلك الأزمة خاصة فى ظل الموقف السائد وتطوره .

### ● الدور السياسى للمملكة الأردنية الهاشمية :-

- اتسم الموقف الأردنى فى حرب الخليج بالتحيز الواضح الى جانب العراق وارتكز هذا الموقف على مبادئ أساسيين - أولهما - أن الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط -وثانيها- هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أن الحسل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما .
- وفى ١٧ يناير ٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمى الأردنى حاء فيه " أن الأردن قيادة وحكومة وشعبا تستنكر احداث الاعتداء فى الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائما المسارع الى تحدة أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وان الأردن سيجمل كسل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ .
- وقد تبنى الأردن أفكارا ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بالنسحاب العراق من الكويت وخروج قسوات الائتلاف الدولى من المنطقة واحلال قوات إسلامية بدلا منها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى .
- هذا الى جانب استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق ، وقد دافع الأردن عن موقفه والانتقادات التى وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الأردنية فى استيراد الطاقة من العراق ، وان الأردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل .

<sup>(١٤)</sup> التقرير الاسرائيلى العربى - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية بريدة الأهرام - القاهرة

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن السياسة الأردنية في معالجتها لازمة الخليج من المنظور الأردني الذي سمي إلى إرضاء كافة الأطراف، مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها، فلم ترض دول الخليج عن موقفه لما افقده دعمها المسالي المتصل له والدول الغربية تشككت في نواياه.

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر للنظام العراقي لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأثيرات فاعلية الحصار الاقتصادي عليه إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التي عالت وتعاث من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥ ٪ من إجمالي تلك الصادرات، بينما تسود بغداد ٧٠ ٪ من محمل الصناعة الأردنية.

- ساند الأردن الموقف العراقي منذ بداية الأزمة فضلاً عن ما يتردد عن دور اردني ومعرفة مسبقة لمخططات الغزو العسكري للكوييت وذلك ارتباطاً بمجموعة من الاعتبارات التي تحكم حركة الدور الاردني في هذا المجال أبرزها
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي المتميز للأردن خلال الفترة السابقة للأزمة.
- القدرة العسكرية العراقية كعامل ردع رئيسي في حسابات مواجهة التهديدات الإسرائيلية للأردن.
- التواجد الفلسطيني داخل الأردن (٦٠ ٪) من السكان والمعروف بمساندته للعراق وحرص القيادة الأردنية على عدم اتخاذ مواقف مخالفة.
- مشاركة الاتجاه الإسلامي في الحكم (٣٥ ٪ من أعضاء البرلمان).
- ورغم محاولات القيادة الأردنية المتكررة للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لها لدورها في الأزمة إلا أن الاجراءات والخطوات الفعلية لتلك القيادة تعبر عن المساندة للموقف العراقي حيث جاءت أبرز مظاهرها على النحو التالي<sup>(١٥)</sup> :-

- استمرار دور الأردن كمصدر رئيسي لوصول الامدادات العراقية التي تتيح في تغطية اجراءات الحظر.
- تبني مواقف العراق من الأزمة ( ربط أزمة الخليج بباقي القضايا الاقليمية الاخرى - الحقوق التاريخية للعراق في الاراضي الكويتية - ١٠٠٠ )
- ما نقله العاصمة عمان كمركز رئيسي لتجميع وتعبئة الاتجاهات الشعبية والحزبية المساندة للعراق ( مؤتمر نصر العراق الذي عُقد في عمان )
- محاولات الوساطة للقيادة الأردنية بين العراق والقوى الدولية المختلفة ( زيارات الملك حسين للعواصم الأوروبية ) رغم محدودية النتائج.
- من ناحية أخرى فإن الأردن من الدول التي تضررت اقتصادياً من قرارات الحظر المفروض حالياً على العراق (ميناء العقبة كميناء رئيسي للصادرات والواردات العراقية / امدادات بترولية عراقية للأردن / عمالة / ١٠٠٠ ) وان بذلت جهود دولية للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الأردني ولهدف سياسي كتمحاربة لتخفيف الضغوط العراقية عليها.

<sup>(١٥)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، ( إصدار مركز الدراسات السياسية - طرية - للأبحاث - القاهرة )

- ولقد ارتبطت طسعة النشاط العسكري الاردني خلال الأزمة بعوامل واعتبارات عدة أبرزها تواضع حجم النفوسات المسلحة الأردنية مقارنة بدول الجوار الامر الذي أدى الى اقتصار هذا النشاط على تأمين جبهتها مع اسرائيل وتأمين النظام من الداخل ( إعادة تركيز مجهودة لتشكيلاتها الرئيسية وفي اطار اسراءات الدفاع ) .
- ولعل ما اعترف به الملك حسين في حديثه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ الذي أدى به لصحيفة نيويورك تايمز الامريكينة بان صدام حسين بالغه ان قرار الاستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط قد اتخذ في يوليو ١٩٩٠ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكريا وسيبف تحاول حماية "المشبكة" بقوة السلاح ولكنسه سيكون في وضع افضل اذا اضطر الى الانسحاب من الكويت .
- وصرح الملك حسين في حديثه التالي :-
- ان الرئيس صدام حسين وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تتقدمه الجماعة العربية والكسين دائرة الجامعة قضت على الاتفاق .
- ان العاهل الاردني كشف النقاب عن انه في الثاني من اغسطس الماضي امهله الرئيس الامريكى ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين بسحب قواته من الكويت
- ان الملك حسين لم يعرف بعد السبب الذي أدى الى تقويض مبادرته وانه فجأة انفار كل شئ .
- انه اذا اندلعت الحرب فسيروجع ذلك جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين في وقت مناسب على اشارات صدام بأنه مستعد للانسحاب من معظم الكويت .
- انه يعتقد انه مازال من الممكن التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها النسرب مستعدين لحل وسط .
- ان محادثاته مع صدام اقنعه بان العراقيين سينتولون اذا اخفقت الدبلوماسية وان الحرب ستكون بمثابة كارثة للمنطقة كلها وللعرب .
- ان صدام حسين صديق وانه ظاهرة جديدة في عالم السياسة العربية .
- وعلى جانب آخر وفي اطار موقف الأردن خلال الأزمة تجاه مصر سحب رئيس وزراء الاردن "نصر يدران" موافقته على استخدام مصر لطار عسكري على بعد ٢٠٠ كم فقط من منطقة الرويشد وذلك بعد يوم واحد من موافقته على استخدام المطار واصر على ان ينقل المصريين بالانوبيسات فقط حتى العقبة وهى مسافة ٧٣٠ كم والطريستق وعر وشاق وتستغرق الرحلة ١٢ ساعة اذا كان المرور مباشرا ولكن الأردن اقام ٥ مراكز لتجميع المصريين .
- وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية تجاه موقف الأردن ، طرح العاهل الأردني مشروعا سلميا لحل أزمة الخليج ويقوم المشروع الذى جاء في رسالة وحسبها الملك حسين الى الشعب الامريكى والكونجرس على ثلاث نقاط هى
- حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائى بينهما .
- حل النزاع الحساس بالكويت والعراق الذى له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بايجاد حل لمشاكل قبلى احتلال اسرائيل للأراضي العربية .
- حظر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيميائية .



كما أكد الملك حسين في خطاب العرض على ما يلي :-

- ان تباعد المواقف العربية بشأن أزمة الخليج لا يمكن ان يكون سببا للقطعة او الغداء مع أى مسنن استثناء الاردن ممن يختلفون معاً في النظرة او الموقف أولاً يتطلب معه في اسباب الأزمة وسبل حلها •
- ان الأردن لا يمكن لأشدائه العرب سوى اخبة والحقير يبقى في كمال ما يات من يتهمهم مسئوليتهم نحوه ونحوه وهذا في فلسطين المحتلة لان الأردن هو البوابة الصاعدة في مواجهة محاولات التوسيع تستعجلهم كما تستعجله •
- ان الدلاع أزمة الخليج وتطوراتها وضعت العرب جميعاً امام «مخلف خطير وان هذه التطورات» ما كانت لادفع او ان الجهود العربية لتسوية الخلافات بين الاشقاء العراقيين والكويتيين نجحت مشجراً الى ان هذه الجهود اصطدمت بتطالب المواقف وهنا تواجه الان من حشد عسكري اجنبي كبير على الارض العربية •
- ان مساعي الأردن التي بدأت قبل الثاني من اكتوبر لم تتوقف ولم يمنعها خروج أزمة الخليج مسنن داخل الاسرة العربية الى الساحة الدولية من متابعة الجهود والعمل للوصول الى تسوية سياسية تيسد الأزمة الى اطارها العربي وتضمن للدولتين مصالهما وحقوقهما •
- وأكد الملك حسين انه لا يقيد ضم الاراضي بالقوة وانه يعترف بالكويت وحكومتها الشرعية ونفسى ان يكون قد علم بالفرق قبل وقوعه ودعا الأمريكيين الى مساندة إيجاد حل تفاوضي للأزمة •
- وارتباط بما سبق فان طبيعة الدور الاردني في الأزمة يتبلور في الاتي :-
- وصول محاولات الوساطة من جانب القيادة الأردنية بين العراق والقوى الدولية الى مرحلة التجميد •
- ان الأردن برغم ما يعتله كاحد المناهض الرئيسي لمقاومة الخصم الاقتصادي للعراق الا انها ظلت جهودها ليست ذات فاعلية استراتيجية لصالح الموقف العراقي بشكل تام •
- استمرار التحسب الاردني من ردود الفعل الاسرائيلية خاصة في ظل الموقف الاردني شبه المساند للموقف العراقي منذ بداية الأزمة •

### • الدور السياسي للجمهورية اليمنية :

- جاء الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج ارتباطاً بعدد من العوامل والمصالح والاهداف اليمنية -العراقية المشتركة تبلورت في مجملها نحو الاتي :-
- توافق الموقف العراقي واليمني في مجال التحالفات التقليدية مع باقي الدول الخليجية خاصة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الاطماع اليمنية في الفروات البروتية لمناطق الخلاف الحدودية مع السعودية ) •
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي لليمن (دعم مادي/اسلحة ومعدات وذخائر / ٢٠٠٠ ) •
- عضوية كلا الجانبين في مجلس التعاون العربي •
- ابواء كلا الجانبين لجموعات من العناصر الفلسطينية •
- التفاعل العسكري العراقي داخل صفوف القوات المسلحة اليمنية (حوالي ٤٠٠ مستشار في مختلف التخصصات) •
- الاهداف والطموحات التقليدية التي تسعى القيادة اليمنية لتحقيقها وذلك من خلال اظهار تقاربها مع مظاهر التعرير الشعبي داخل اليمن والمؤيدة للموقف العراقي •

- تميز اليمن بموقع جغرافي استراتيجي بمنطقة باب المندب فضلا عن حدوده المشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقدير أهمية هذا العامل من وجهة النظر العراقية .
- ولقد اتخذت القيادة اليمنية منذ المراحل الأولى للأزمة موقفا اتسم بالمساندة والتأييد للعراق جماعات أبرز ملامحه على النحو التالي :
- رفض ( أو الامتناع عن التصويت ) على القرارات التي تدين عملية الغزو العراقي لدولة الكويت (مجلس الاممن / جامعة الدول العربية ) .
- عدم التقيد بتنفيذ الحظر الاقتصادي المفروض على العراق (السماح باستقبال السفن التي تحمل مواد غذائية وطبية وإعادة شحنها جوا للعراق ) .
- مظاهرات تأييد على المستويات الشعبية المختلفة لموقف الرئيس العراقي من الخليج .
- جهود واتصالات دولية للتخفيف من اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق (زيارة لمسؤولين يمنيين للهدف من الدول) حملة اعلامية مكثفة ضد التواجد الاجنبي في المنطقة كذا التهديد بموقف الدول الرافضة للغزو العراقي لدولة الكويت .
- ومع تطور الاحداث وتزايد الضغوط والانتقادات الدولية والاقليمية على القيادة اليمنية لموقفها المساند للعراق بدأت في اطار المناورات السياسية باجراء تعديلات في موقفها للتأكيد على مساهمتها للاجتماع السدولي والاقليمي وعلى اداة الغزو العراقي والالتزام بقسارات الحظر الاقتصادي واخيرا التصويت الى فرض الحظر الجوي داخل مجلس الأمن .
- ومن ناحية أخرى فانه جدير بالذكر ان قرار السعودية الذي ترتب عليه الغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والاقامة بالسعودية سيصيب اليمن بأضرار اقتصادية ، ويبلغ عدد اليمنيين العاملين بالسعودية حوالي ٢ مليون شخص يشكلون حوالي ٢٠ ٪ من سكان اليمن ، وانهم من التجار الصغار والنشيطين في سوق الذهب بالسعودية ، كما كانوا يتمتعون بحق التجارة الحرة عبر الحدود داخل السعودية .
- ويمكن ادراك الموقف اليمني في الأزمة من خلال ما أدلى الرئيس اليمني على عبد الله صالح بحديث مجلة " دبرشيجل " الألمانية حيث تعرض فيه لموقف اليمن من أزمة الخليج كالتالي :-
- ان اليمن يسعى الى منع قيام الحرب في الخليج ولهذا صوت بالمعارضة ضد قرار مجلس الأمن الأخير الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم يتسحب حتى ١٥ يناير ١٩٩١ .
- انه كان من الممكن تجنب أزمة الخليج لو قدمت دول الخليج مبلغ ١٠ مليار دولار لتعويض العراق عن خسائره الهائلة .
- ان أزمة الخليج لا ترتبط بالقانون الدولي أو بالأخلاق بل بالمصالح واله يتساءل عن غياب القانون الدولي والأخلاق بسدد مشكلة الشعب الفلسطيني وان المصالح المتخلفة في بتزل الخليج هي السبب في ظهور هذا التضامن الدولي في مواجهة العراق .
- ان اليمن كان يمكنه ان يلعب دورا أكبر في الأزمة لو كان الموضوع عُوج في اطار عربي .
- ان اليمن يحذر من فشل جهود السلام وأثارها السلبية على الجميع فلا يكون منتصر في أى حرب قادمة .

- كما أعلن الرئيس البعثي انه اجري اتصالات هاتفيه مع كل من الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، واعلن عن مبادرة سلام مينة تشمل النقاط الست التالية :-
- انسحاب القوات العراقية من الكويت .
- حلول قوات عربية ودولية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق والكويت تحت اشراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .
- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدأ الانسحاب من الكويت .
- التزام مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته بشأن النزاع العربي / الاسرائيلي من خلال التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .
- تعهد الدول لها قوا بتعطيل الخليج والجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق .
- انتهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمجرد قبول أطراف النزاع لهذه المقترحات .

### • الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية :

- تجاوزت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقي ، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك الموقف كثيرا من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق كما التهمت مواقف الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الانساق تجاه أزمة الخليج ، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني من أكثر المواقف الأخيرة على الساحة العربية فقد كانت العلاقات الخيرية - الفلسطينية تسهم بالمئات والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى تحياله لقضية دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس الموقف الذي تفقه المنظمة من إسرائيل والقائم أساسا على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة .

وكان السؤال • كيف يعنى الزعيم الفلسطيني بتشريد الشعب الكويتي ، وهو يبكي على تشريد إسرائيل لشعبه ؟  
فقد دعم الزعيم الفلسطيني الوقفة الشجاعة للجيش والشعب العراقي إذ قال في رسالة له للرئيس صدام حسين ان  
الجزر " أخى الفارس العربي صدام حسين - حفظه الله - أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من اشرف معارك العرب والمسلمين ، دفاعا عن العراق ، ودفاعا عن الأمة العربية والإسلامية ، وشعوب العالم الثالث، ضد الديكتاتورية الامريكية التي تريد أن تفرضها على العالم اجمع ، نتوجه إلى الله العلي القدير أن يؤيدكم بنصره ، ويثبت  
القدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق ، جيش الأمة العربية والإسلامية " .

- مثلت خلفية العلاقات الفلسطينية - العراقية بعدا كبيرا في التأثير على الموقف الفلسطيني والذي جاء مؤيدا ومساندا للموقف العراقي حيث :

- تحفظ منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى بعلاقات قوية بالقيادة العراقية
- تمركز العراق على ايواء بعض المجموعات من العناصر الفلسطينية المتطرفة .
- مواصلة العراق في التمويل المادي والدعم المعنوي لمعظم القطاعات الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة .
- قناعة القيادات الفلسطينية بما تمثله القوى العسكرية العراقية من تهديد وردع لاسرائيل
- سمات الموقف الفلسطيني خلال الفترة السابقة لعملية الجزر العراقي للكويت والتي تمثلت في حالة من الاحباط الفلسطيني تجاه امكانية احراز تقدم في مجال القضية الفلسطينية ارتباطا ببعض العوامل منها :-

- الرأي العام الفلسطيني المضاد للولايات المتحدة خاصة في أعقاب قيامها بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت .
- انخفاض درجة فاعلية أعمال :لانتفاضة في الأراضي المحتلة .
- تصريحات الرئيس العراقي السابقة لعملية الغزو والتي عدد فيها بقصف اسرائيل بالأسلحة الكيماوية الأسم السدي اعتبره الفلسطينيون نوعا من الدعم والمساندة للقضية في وقت تخلت فيه الأطراف العربية الأخرى من القضية (مستن وجهة النظر الفلسطينية ) .
- حاجة المنظمة لاستمرار الدعم العراقي ( الاقتصادي / العسكري ) .
- ومنذ تفضير الأزمة جاءت أبرز ملامح الموقف الفلسطيني على النحو التالي :
  - تأييد الموقف العراقي والاعتراض على قرار القبة العربية الغازلة بإدانة الغزو العراقي لدولة الكويت
  - شن حملة إعلامية مضادة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتواجبات الأجنبية بدول الخليج .
  - تبني محاولة تشكيل جبهة عربية مؤيدة للعراق من خلال التنسيق مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموقف المتقارب مع الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة (تونس/ الجزائر/موريتانيا/ ) .
  - دعم التحرك السياسي العراقي خارجيا والمهادن لإيجاد قدرا من القناعة الاقليمية والدولية بالمبررات والدواعس العراقية لاحتلال وضم الكويت ( جولة الرئيس الفلسطيني ومعه ليه لحظم رؤساء الدول الأثريقيسة وبعض من الدول الأخرى ) .
  - عرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية والتي جاءت في جوهرها تطيق وممظم الأطماع والأهالي العراقية وعلى حساب السيادة والشرعية الكويتية .
- هذا وقد قاد الرعيم الفلسطيني حملة قوية ، ساعدها أن الحرب اذا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع في إطار الحملة الكبرى التي ساحت أحداثا هذه الحرب رسميتها .
- وقد سادت منظمة التحرير موقف رئيسها وصار بيان لها في ٢٠ يناير ١٩٩١ يقلل بشكل عام من نتائج الدمايسات العسكرية للمقرات الخليجية ضد العراق ويصف قيادات الائلاف الدولي بالمبالغة والكذب في تقدير إعلان تصاليج تلك العمليات ، ويحذر من الانسياق وراء الفضول ، لأن العراق لا زال يملك قوات جيوية وبرية وان معظمها "من وجهة نظر المنظمة لم يدخل المعركة بعد، وان العراق ينتظر موكبه البرية التي ستحتسم الموقف بتعارفها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق .
- والى ذلك الموقف المؤيد تأييدا كاملا للعراق كان المجلس الثوري لحركة "فتح" التيفضل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أسرف في الوعود التي أعلن بموجبها أن استندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق ، واعلنوا في بيان صدر في ١٨ ديسمبر ٩٠ عن استيفار قوى الشعب الفلسطيني وقوى الجماهير العربية لخوض معركة الدلاع عن الأمة العربية ونهجها ضد قوى العدوان .
- وعلى ضوء ما سبق - ما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يتضح أن القيادة الفلسطينية اتخذت مواقفها دون تفكير حقيقي وواثني للموقف ، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص والانتفاضة والقضية الفلسطينية بشكل عام .

● ويمكن فهم أبعاد الموقف الفلسطيني على ضوء ما أعلنه مصدر اعلامي فلسطيني حيث نفي ان يكون ياسر عرفات قد ندد بالاجتياح العراقي للكويت في المواجهة التي تمت مع التلفزيون الموالي يوم ٩٠/١٢/٩٢ واكد المصدر الاعلامي الفلسطيني في تصريح وزعته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" في تونس مايلي :

- ان ما نشرته الصحف التونسية بهذا الشأن بعيدا كل البعد عن الحقيقة وان ما ركز عليه عرفات خلال مسنده المواجهة هو تطبيق الشرعية الدولية في كل من أزمة الخليج والشرق الاوسط والقضية
- ان على اجهزة الاعلام التونسية توخي الدقة في نقل اخبارها .
- ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت منذ البداية وفي المؤتمرات العربية ترفض أى قرار يتعلق بالادانة وتصر على القرارات التي تؤكد على الحل السلمي العربي للأزمة الخليج تحت الغطاء الدولي والذي يصون حقوق الجميع وكرامة الجميع ويحفظ الامن العرب .

● ودعا ياسر عرفات في حديث لراديو "لندن" الى عقد مؤتمر حول الخليج وكل مشاكل الشرق الاوسط واكد ان العراق لن يتسحب من الكويت اذا لم يبدأ الامريكيون محادثات مع بغداد وان الخوار مازال ممكنا ، وحول الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للعراق للانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ قال عرفات سيكون هناك موعدا اخر في موعد اخر .

● كما صرح ياسر عرفات لصحيفة " نيويورك تايمز" الامريكية انه والرئيس العراقي لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت ووضح انه يسعى للحصول على الترام قرى مسن السدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الامن لبحث القضية الفلسطينية كشرط لتسوية أزمة الخليج واكد ان بيان صدام في ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الذي رماه بين السحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

### ● الدور السياسي السوداني

● جاء الموقف السوداني تجاه أزمة الخليج معبرا عن مدى نجاح العراق في تحقيق علاقات وثيقة بالقيادة السودانية حيث استغل ظروف المناخ السائد في السودان لتحقيق أهدافه الدائنية من خلال ما قدمه من دعم عسكري للقوات السودانية سكنها من الحفاظ على الأوضاع في الجنوب وعدم تغير الموقف لصالح المتسدين .

● ارتبط التحرك السياسي للقيادة السودانية بمجموعة من الدوافع والاعتبارات سواء الداخلية أو الخارجية والسبق حرصت على ان تشكل في مجموعها محاولة لكسر حالة العزلة المفروضة عليها في ذلك الوقت أو كنوع من السرد على مواقف أطراف متعددة ذات مواقف سلبية تجاه ثورة الانقاذ وذلك من وجهة نظر القيادة السودانية .

### ● الدوافع والاعتبارات التي أثرت في الدور السوداني في الأزمة :-

اتخذت دوافع الدور السوداني المؤيد للعراق ( تحت ستار الوساطة العربية لإنهاء الأزمة ) مجالات متعددة منها مساهمته بطرف السودان الداخلية وعلاقاته الخارجية وأخرى بدول الخليج العربية وثالثة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصفة عامة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

- ما يتعلق بالسودان :
- يمر السودان بأزمات مزمنة تزايد حدة مرور الوقت (وضع اقتصادي متدهور يُعذر بالفجسار داخلي - اسكاليات عسكرية متواضعة لا توفر القدرة على تأسين اتجاهاته الاستراتيجية شائعة الشرق والغرب عند أى عدائيات متوقعة -

فشل في حل مشكلة الجنوب عن طريق العمل العسكري او المفاوضات) وعدم نجاح القيادة الحالية في احداثات أى قدر من النجاح في أى منها مما اصبح الأمر يهدد استقرارها ومن ثم قدر ان اعتماده على العراق كعمسكس رئيسى لدعمه عسكريا قد يحكه من انهاء الحرب في الجنوب لصالح الأمر الذى يضفى على موقفه مزيدا مسن الاستقرار ويقلل من حجم الأنشطة المضادة له •

• سيطرة وتحكم قيادات الاتجاه الاسلامى على مسار القرار السودانى والى تسعى لخلق فجوة في العلاقات المصرية - السودانية في نفس الوقت الذى تستثمر فيه الأزمة للضغط على السعودية وباقي دول الخليج الى اجمعت عس دعمها خوفا من تأثير تامى التيار الاسلامى المتطرف على استقرارها

• تطور وتعدد مجالات الارتباط مع ليبيا وما يشكله ذلك من عامل ضغط على النظام في السودان لامداده باحتياجاته العسكرية والاقتصادية من ناحية وباعتبار ان الولايات، المتحدة الامريكية تمثل الطرف المضاد للعراق في الأزمة وتتخذ موقفا مضادا للنظام الليبي من ناحية اخرى •

• رعة القيادة السودانية في تحقيق كسب سياسى من خلال قيامها بدور وساطة لانهاء الأزمة وبما يمكنها من الخروج من عزلتها على المستوى الاقليمى خاصة وان السودان لم يشارك في أى من التجمعات العربية بالمنطقة رغم قناعته بامتلاك مقومات التنمية التى تؤهله لذلك •

• ما يتعلق بدول الخليج :-

• احجام دول الخليج عن استثمار رؤوس اموالها في اقامة مشروعات تنمية في السودان بما يمكنه من التغللب على مشكلته الاقتصادية سببا وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الداخلى •

• توقف السعودية عن امداد السودان بالشتحات البترولية التى كانت تقدمها للسودان مخانا أو بأسعار رمزية خلال فترة حكم النمرى للمساهمة في برامج التنمية وعدم استئنافها وقت الأزمة •

• تحكم دول الخليج في حجم المعونات التى تقدمها للسودان بحيث تكون بالقدر الذى يجنبها لوم التقصير في توجيهه حركة اموالها الضخمة تجاه المصلحة المشتركة مع الدول العربية •

• تأخر دول الخليج في تأييدها لثورة الانقاذ الوطنى فور حدوثها وبالتالي عدم تقديم دعم مؤثر لها الا بعد فترة يُتساح خلالها تقييم القيادة الجديدة •

• ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية :

• العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٣ عندما جاهرت برفض القوالسين الاسلامية وانهاء الائتلاف مع مؤيدى السودان مع التلويح بوقف المساعدات التى تقدمها للسودان والاتجاه لدعم " جارج " ضد الحكومة •

• التقدير السودانى بان الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وراء استمرار الحرب في الجنوب رغم المبادرات العديدة التى طرحتها لانهاء المشكلة •

• قناعة القيادة السودانية بان دوافع المواقف الأمريكية الحقيقية في مساندتها لدول المنطقة مبنية على تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية دون النظر لأى اعتبارات اخرى •

● الحملات الاعلامية الغربية المكثفة ضد النظام في السودان في محاولة لابرار انتهاكه لحقوق الانسان ( اعتقالات ، اعدام - منع تنفيذ عمليات الاغالة للجنوب ) وارتباطا بالجبهة الاسلامية الأمر الذي أدى الى احجام عديد من الأطراف المانحة عن دعمه اقتصاديا وعسكريا .

● وفي ضوء نفى تهديد السودان للمصالح المصرية حرصت القيادات السودانية على اعلان مواقفها في مناسبات متعددة كالآتي : -

● صرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى السودانية حول العلاقات المصرية - السودانية اكاد فيها حرص الخرطوم على تقوية اواصر الاخوة مع القاهرة وان العلاقات السودانية المصرية فوق الشبهات وان السودان ومصر تجمعهما روابط الدين والتاريخ المشترك .

● كما شارك السودان مصر في اعياد المولد النبوى وخلال الاحتفال صرح العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة الانقاذ الوطنى في السودان لدى وصوله للقاهرة على رأس وفد لحضور الاحتفالات بان السودان لم يخل عبر تاريخه أى تهديد لأمن مصر كما اكاد ان بلاده ضد ضم العراق للكويت

● بالإضافة الى ذلك حرص الفريق عمر البشير أن يذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد برئاسته ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة كما اكاد ان ما يحدث في مصر يؤثر في السودان والعكس صحيح وان أى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه وكان العقيد صلاح الدين كزار عضو مجلس قيادة الثورة قد قدم تقريراً لمجلس الوزراء عند زيارته لمصر .

### ثالثاً : الدور السياسى لدول المغرب العربى :

تبنت دول المغرب العربى مواقف متباينة - تجسد في مجملها حالة الانقسام العربى تجاه الأزمة من ناحية وغياب التنسيق السياسى بين دول المغرب واختلاف توجهاتها السياسية من ناحية اخرى .

### ● الدور السياسى الليبى من أزمة الخليج :

● اتخذت ليبيا في تحركاتها وتداولها للأزمة خطأً شبه متوازي حيث حاولت ابرار توجهاتها الثورية القومية من جهة والعمل على تفادى سلبات الماضى من جهة اخرى وفي نفس الوقت حاولت استثمار الأزمة لتحقيق نوع من الحضور على المستوى العربى ولقد جاء الموقف الليبى مرتبطاً بعدد من العوامل والاعتبارات التى حكمت موقفه من الأزمة بشكل عام .

● الاعتبارات التى أثرت في الموقف الليبى من الأزمة :

● تأثر موقف ليبيا تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد من أهمها ما يلى :-

● الاهداف والطموحات التقليدية التى تسمى بها القيادة الليبية ومحاوله استثمار الأزمة لتحقيقها ( دور زعامى - تأكيد توجهات قومية ) .

● سياسة الاعتدال التى تتبناها ليبيا وحرصها على ما حققته هذه السياسة من إيجابيات حتى الان ( تخفيف حصار العزلة اقليميا ودوليا ) .

● العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وما يفرضه هذا العداء من تهديدات أمريكية متكررة تتجاوز قدرات ليبيا .

- ١٠ تطور انجاي في العلاقات، اللببية / المتصورة في ظل حرص ليبيا على هذا التطور وانعكاساته الايجابية على الموقف الليبي سياسيا واقتصاديا وداخليا .
- ١١ غياب وقصور التنسيق السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة عامة ونجاة الأزمة بصفة خاصة في ضوء التباين الراضح في مواقف دول المنطقة من الأزمة .
- ١٢ تحسن دعموس في العلاقات اللببية / العراقية في اطار حرص كل منهما على تجاوز مرحلة القطيعة بينهما لتحقيق مصالح متبادلة كتتحرك تكتيكي ومرحلي .
- ١٣ هامش من الأمان النسبي نتيجة البعد الجغرافي عن مسرح الأزمة وهو ما يعكسه تواضع حجم التفاعل الشعبي مع الأزمة مقارنة بجافي دول المغرب العربي .
- ١٤ ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة في ظل اجتماع دول ضد الغزو العراقي للكويت .
- ١٥ انقسام وتباين المواقف العربية من الأزمة بين مؤيد للسعودية ودول الخليج وبين مؤيد للعراق ومحاوله بعض الدول اظهار موقف متوازن .

#### ١٦ الملامح الرئيسية للتحرك الليبي تجاه الأزمة :-

- ١٧ برز التحرك الليبي تجاه الأزمة منذ الادلاها محاولة اتخاذ موقف متوازن تجاه الأطراف الرئيسية - تنازعه في ذلك محاولة ابراز توجهات قومية وعداء تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أو العمل على تفسادي سلايات الماضي من ناحية أخرى ( عزله عربية ودولية - تهديدات متكررة )
- ١٨ يمكن ايضاح ملامح التحرك الليبي من خلال الآتي :-
- ١٩ تجاه العراق :
- ٢٠ مهاجمة الموقف العراقي من الأزمة من خلال الآتي :
- ٢١ ادانة الغزو العراقي للكويت وما أسفر عنه من تواجد اجني .
- ٢٢ مهاجمة مبادرة العراق تجاه إيران .
- ٢٣ تفنيد وتكذيب ادعاءات العراق بحقها التاريخي في الكويت .
- ٢٤ ادانة استخدام العراق للرعايا الاجانب كأحد كروتة في الأزمة .
- ٢٥ محاولة اظهار موقف ليبي مؤيد للعراق برز منه رفض قرارات الحظر الاقتصادي وتسريب مواد غذائية للعراق فضلا عن اعلان الاستعداد للوقوف الى جانب العراق حالة تعرضه لهجوم أمريكي .
- ٢٦ تجاه السعودية ودول الخليج :
- ٢٧ اتخاذ موقف دشن برز من خلال ادانة لاستدعاء القوات الأمريكية ومهاجمة السياسات النفطية لدول الخليج ، فضلا عن التشكيك في استقلالية دول الخليج والدعوة الى تدويل الأماكن المقدسة في السعودية لعدم قدرة الأخيرة على حمايتها .
- ٢٨ وفي اطار محاولة اظهار نوع من التأييد من ناحية أخرى عرضت ليبيا ارسال قوات الى دولة الامارات كما قسام "مصطفى الحرثي" بجولة في دول الخليج في اطار الترويج للمبادرة اللببية .



- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :
- ادانة التدخل الأمريكي في الخليج واتهام الولايات المتحدة بتخطيط سيناريو الأزمة لتحقيق هذا الهدف ( احتسالات المنطقة ) .
- مطالبة الأمم المتحدة بادانة التدخل الأمريكي في الخليج .
- مهاجمة أسلوب أمريكا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق .
- وفي مجال الاشتراك في جهود تسوية الأزمة ساهميا برز ما يلي :
- الاشتراك في مؤتمر القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة ( رفضت قرارات القمة )
- طرح عدة مشروعات ليلية لتسوية الأزمة كان آخرها مبادرة " التمسك بالثمن " في ١٩٩٠/٩/١ تضمنت ما يلي :
- الانسحاب العراقي من الكويت ودخول قوات الأمم المتحدة .
- الانسحاب الأجنبي من الخليج ووضع قوات عربية وإسلامية في السعودية .
- تمكين العراق من جزيرة بوبيان وحقل بترول الرميطة .
- حرية الشعب الكويتي في اختيار نظام حكمه .
- الاشتراك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي للتوصل الى موقف موحد تجاه الأزمة وقد أسفر هذا الاجتماع عن اعتماد ورقة عمل لاقرارها بواسطة الرؤساء اشتملت ما يلي :
- ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت كشرط مسبق لأي تسوية على ان يتم إحلال القوات العراقية بقوات عربية .
- تسوية الخلافات بين العراق والكويت .
- استرداد الكويت لسيادتها وعدم المساس بأمن العراق .
- اتصالات دبلوماسية للترويج للمبادرة الليبية ( لم تحقق رد الفعل المؤثر ) .
- وعلى المستوى الشعبي والإعلامي :
- برز قيام مظاهرات شعبية محدودة ( الوقت والمكان ) لتأييد العراق والإعلان عن تطوع بعض الشباب للقتال الى جانب العراق ( لم يتجاوز الإعلان الاطار الاعلامي ) كما تفاوتت ردود الفعل الشعبية بين كبار السن والمتقنين الذين ددوا بالغزو العراقي وبين الشباب المتحمسين للعراق مع تركيز وسائل الاعلام على ادانة التواجد الأجنبي والدعوة الى حل عربي للأزمة .
- ويمكن الايام بالمعالم البارزة للموقف الليبي من خلال الآتي :-
- ما أعلنه العقيد القذافي من مبادرة سليمة<sup>(١١)</sup> جديدة لحل أزمة الخليج تضمنت عدة نقاط أبرزها انسحاب القوات العراقية من الكويت وإحلال قوات تابعة للأمم المتحدة وانسحاب القوات الأجنبية من السعودية والمنطقة على ان تقل معها قوات عربية وإسلامية في السعودية والإمارات وقطر وتمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون مثلاً لسهة على الخليج مع إعادة حقل الرميطة للعراق وفك الحصار الاقتصادي عنه مع انسحابه من الكويت .

(١١) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .

- كما أكد العقيد القذافي على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج - بالإضافة الى عودة الشرعية وتعويض كل الاطراف المتضررة من هذه الأزمة .
- أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :
  - محاولة العراق والدول المؤيدة لها استمالة موقف ليبيا الى جانبها .
  - ترقب أمريكي وغربي لتحرك ليبيا تجاه الأزمة وهو ما فرض عليها نوع من الحسابات الدقيقة في تحركها تفاديسا للتعرض لتهديدات مؤجلة (تجديد الاتهامات لليبيا بدعم التطرف الفلسطيني) .
  - ظهور بوادر لتحسن نسبي في الاقتصاد الليبي في ضوء الآتي :
    - احتمالات تزايد الطلب العالمي على البترول الليبي وما يشكله ذلك من زيادة عائداتها البترولية (زيادة الانتاج - ارتفاع الأسعار) .
    - محاولة الدول العربية استغلال ليبيا كسوق بديلة للعراق والكويت وما يشكله ذلك من التعاش لسبي في السوق الليبي .
    - احتمال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا .
    - تزايد فرص ليبيا للحصول على حاجتها من العمالة الأجنبية بالشروط والمواصفات التي تحددها .
  - اسفر تزايد حجم ونشاط القوات الأمريكية في المنطقة عن تزايد اجراءات التحسب والتأمين الليبية خوفا من تنفيذ تهديدات مؤجلة .
  - أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبي (حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظير أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسبيا مع الموقف المصري) .
- الدور السياسي المغربي :-
  - أبرز ملامح الموقف المغربي من أزمة الخليج :-
  - جاء موقف المغرب في اطار التحرك تجاه الأزمة العربية صريحا ومبكرا بإدانة العراق وتأييد السعودية وكان أبرز ملامح التحرك المغربي تجاه الأزمة ما يلي :-
  - ادائه مباشرة وصريحة للغزو العراقي<sup>(١٧)</sup> (بيان رسمي يوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠) .
  - الاشتراك في القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة بالقاهرة والتصويت لصالح قراراتها .
  - تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية المتجهة الى الخليج .
  - الاشتراك في القوات العربية التي أرسلت الى كل من السعودية والامارات (ساهم كل منهما في إعداد وتسليح القوات)<sup>(١٨)</sup> .
  - وفي محاولة موازنة الموقف المضاد للعراق برز ما يلي :-
  - ادانة التواجد الأجنبي في الخليج بواسطة قيادات الأحزاب .

<sup>(١٧)</sup> بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠

<sup>(١٨)</sup> القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري

- مهاجمة بعض صحف المعارضة للسعودية ودول الخليج .
- الاشتراك في الاتصالات والجهود العربية تجاه البحث عن حل عربي<sup>(٩٩)</sup>.
- إيفاد مبعوثين الى عدد من دول الخليج والعراق لاستطلاع امكانيات التحرك لحل الأزمة سلميا ( اعتبارا من ١١ / ٩ / ١٩٩٠ ) .

- العوامل والاعتبارات التي أثرت على موقف المغرب من الأزمة :-
- حرصت المغرب على تأكيد مصداقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب .
- علاقات تقليدية مع كل من السعودية ودول الخليج واستغلال الأزمة لاقناعهم باستعداد المغرب للدفاع عنهم
- محدودية تفاعل الموقف الداخلي مع الأزمة وما يشكله ذلك من تحرر النظام من أى ضغوط داخلية (شعبية - حزبية )
- التحرك العراقي تجاه المغرب والذي برز منه ما يلي :-
- تلويح العراق بالاستعداد للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .
- مهاجمة ما أسماه العراق نظام الحكم الوراثي ( والمغرب احداها ) .
- الاساءة للدبلوماسيين المغاربة في الكويت و بغداد .
- هامش من الامان الجغرافي يؤمن رد الفعل الانتقامي من العراق ومؤيديها .
- إدراك الملك الحسن لاهماد الأزمة وتجاوزها الاطار الاقليمي او العربي وما يستتبع ذلك من تساؤل فرص الحل في هذا الاطار .
- الحرص على الاحتفاظ بمعد أدنى من قدرة الاتصال باطراف الأزمة لخدمة دور وساطة مستقبلي اذا سمحت الظروف .

- اثر الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-
- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :
- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد أدنى)
- واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من إيجابيات تتجاوز السلبية مع الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

### • الدور السياسي التونسي :-

- تأثر موقف تونس وتحركها تجاه الأزمة بالعوامل والاعتبارات الآتية :-
- علاقات تقليدية بالولايات المتحدة والغرب .
- تطور علاقات تونس بالسعودية ودول الخليج في ضوء الآتي :

<sup>(٩٩)</sup> إيفاد لبعثة العامة المعززة للاستعلامات، في يناير ٩١ من موقف الدول الأسيرة من الخليج مرجع سبق ذكره

- مواقف السعودية ودول الخليج من موضوع نقل مقر الجامعة العربية \*
- محدودية التجارب مع المطالب التونسية من الجانب الاقتصادي \*
- دعم سعودي غير معلن لبعض قيادات التيار الاسلامي \*
- ضغوط شعبية تحت قيادة الأحزاب المعارضة لتأييد العراق وحرض النظام على تفادي الاصطدام بها ( سفاظا علسي شعبيته ) \*
- تحرك عراقي نشط للتأثير على موقف تونس برز منه :
  - وعود اقتصادية شملت منح تونس الاستثمارات الكويتية فيها \*
  - استغلال عناصر بعثة في التأثير على مراكز صنع القرار \*
  - دعم موقف تونس فيما يتعلق بنقل الجامعة العربية للفاهرة (تصريحات طارق عزيز في ١٤/٨/١٩٩٠ ) \*
  - حساسية تجاه مصر ودورها في المنطقة بدسيسة عامة ، ما يتعلق بنقل الجامعة العربية هدفة خاصة \*
  - ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة \*
- وقد اتسم موقف تونس من الأزمة بنوع من عدم الوضوح حيث اتخذت جانب العراق ثم تراجعت نسبيا في محاولة لظهور موقف متوازن وفي هذا الاطار برز من التحرك التونسي ما يلي :
  - مقاطعة القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة العربية ومهاجمة قراراتها \*
  - ادانة التواجد الاجنبي في المنطقة وتجاهل العزير العراقي \*
  - مهاجمة التحرك المصري تجاه الأزمة ( رسميا واعلاميا وشعبيا ) \*
  - تأييد شعبي وحزبي واعلامي للعراق بشكل مبالغ فيه \*
  - طرح مبادرة تصني المطالب العراقية وعدم تجاهب كافة الأطراف التي عرضت عليها \*
  - استقبال طائرات وسفن عراقية في موانئ تونس رغم قرارات حظر \*
  - زيارة وفد تونسي برئاسة رئيس الوزراء للعراق ( ٢٢ / ٩ / ١٩٩٠ ) \*
  - وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية على موقف تونس من أزمة برز ما يلي :
    - تأييد غير معلن بكل من الكويت والسعودية ( مقابلات كل من ولي عهد الكويت ومبعوثي الملك فهد مع الرئيس التونسي ) \*
    - تصريحات صحفية وتلفزيونية لوزير الخارجية تبرز نوع من تراجع التأييد للعراق \*
    - بيان لرئيس الوزراء ( ١٤/٩/١٩٩٠ ) تناول فيه الأزمة بشكل عام وان كان ينعكس في مجمله عدم وضوح الموقف التونسي من الأزمة \*
  - وتمثل تأثيرات والتكتاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :
    - تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي في ضوء الآتي :
      - توقف المشروعات الاستثمارية والقروض الكويتية ( حوالي ٥٠ مليون دينار ) \*
      - توقف مخزونات العمالة التونسية في كل من العراق ( ٢٥٠٠ عامل ) والكويت ( ٢٠٠٠ عامل ) \*
      - توقف المبادلات التجارية مع كل من العراق والكويت \*
      - انخفاض الناتجة عن زيادة أسعار البترول \*

٤ تأثيرات سلبية لموقف تونس من الأزمة تمتثل في الآتي :

- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفرناب ( لوحث أمريكا بوقف اتفاقية الذرة المتقدمة )
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .
- صعوبة التجاوب مع مطالب تونس من الميونات التي ستقدم للدول المنهورة من الأزمة إقتصادية .
- تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأي العام .
- وجدير بالذكر أنه في أعقاب الأزمة أعلن الشاذلي القليبي استقلاله من دستبه كأمين عام لجمعية الدول العربية ، فإلّا ، التليفزيون التونسي ان سبب الاستقالة يرجع الى الخلافات العديدة داخل الجامعة حول أزمة الخليج بينما أكد مصادر دبلوماسية عربية ان سبب الاستقالة هو الانتقادات الحادة التي وجهها اليه بعض وزراء الخارجية التونسية لوقفه في معالجة الأزمة وادعاه انه لم يستطيع الاتصال ببعض الدول العربية التي رفضت قرار الأمم المتحدة بالتحاقه . والتي ادانت الغزو العراقي للكويت .

### ٥ الدور السياسي للجزائر :

- تأثر موقف الجزائر تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يُعد أبرزها ما يلي :
- حفظ المصالح السياسية العام للجزائر الذي يعتمد أساسا على إبراز حيادها تجاه النزاعات الإقليمية بما يتيح لها أدائها للقيام بدور ساطة في تلك العراعات .
- تحريك العراق تجاه الجزائر في بداية الأزمة والذي برز منه تلويح العراق بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقسيم رشاش الملة ذات الاعلامية .
- ضغط الشارع الجزائري المؤيد للعراق في مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج وتفاذي الاصطدام به في إطار المسامحة الديمقراطية الذي تشهده حاليا ( لخدمة موقف الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية في ذلك الوقت ) .
- تحريك قيادات المعارضة والتي برز منها ما يلي :
- زيارات مكوكية لعباس مدني ( زعيم الجبهة الإسلامية للانقاذ في ذلك الوقت ) بين السعودية والعراق .
- زيارة "بن بيل" للعراق وقبول صدام حسين توسطه للافراج عن بعض الرعايا الفرنسيين
- فتور في العلاقات مع الكويت نتيجة عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية للجزائر من ناحية ومنعها من السياسات النفطية للبلدين من ناحية أخرى .
- تأثير بعض العناصر ذوي الميول البعثية ومنها رئيس الوزراء على بعض القوى لتأييد المساراق ومنهجها في السياسات العسكرية .
- التأثيرات والامكانات المباشرة للأزمة وخاصة الاقتصادية منها على موقف الجزائر .
- محدودية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة والفرناب ( عدا فرنسا ) .
- وفي ضوء ما يحكم الجزائر من اعتبارات جاء تحركها تجاه الأزمة كما يلي :
- موقف رسمي متوازن يبرز منه :
- ادانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت .
- ادانة التواجد الأجنبي في الخليج .
- الالتزام بقرارات العقوبات الاقتصادية والمطالبة بعدم شحوقها المساعدات الانسانية .

- مطالبة الأمم المتحدة معاملة باقي قضايا الشرق الوسط بنفس السرعة واليجابية التي تعاملت لها مسع أزمة الخليج ( رسالة وزير الخارجية في ١٥ / ٩ / ١٩٩٠ )
- الاشتراك في القمة الطارئة بالقاهرة ( تحفظت على القرارات ) وقاطعت اجتماعات مجلس الجامعة بعد ذلك
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مباشرة مع جميع الدول العربية مع التحفظ على كافة المبادرات التي طُرحت في ذلك الوقت ( أردنية - فلسطينية - ليبية - تونسية - ١٠٠ )
- الاحتجاج عن طرح مبادرة خاصة في ضوء تقديرها لصعوبة التوصل لحل عربي وتقاديا لاقامها بالانحياز لأى من اطراف الأزمة
- تأييد شعبي واعلامي للعراق تحت سيطرت بعض قيادات الاحزاب
- مواقف حزبية متناقضة تتخذ في مجملها خط مؤيد للعراق
- تأييد بعض قيادات القوات المسلحة لموقف العراق (بدفع من رئيس الوزراء ذو الميول البعثية)
- وتمثل تأثيرات الأزمة والعكاساتها على الجزائر فيما يلي :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادى (زيادة عائدات البترول بحوالى ٤,٥ مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بمناش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة
- الاحتفاظ بمصادقية علاقاتها الاقليمية والدولية
- تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيل في ضوء مسا يغلضه تحركهم من مزاحة للموقف الرسمى للدولة
- توتر داخل مراكز صنع القرار فى ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائرى )

### • الدور السياسى الموريتانى من الأزمة :-

- تأثر موقف موريتانيا وتحركها تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل والاعتبارات والتي يعد أبرزها مايلي:
- علاقات متميزة مع العراق يبرز منها الآتي :
- دعم عسكري عراقي ( إمدادات - تدريب - خيرات ) وتأثير هذا الدعم بشكل مباشر على النزاع الموريتانى / السنغالى
- تقدير البلدين بتعرضهما لمؤامرة غربية / أمريكية ( بتوجيهات عراقية )
- اثر مباشر لحزب البعث العراقى على مراكز صنع القرار والقوات المسلحة (من خلال الخبراء - البعثات - يول لبعض القيادات ) بالرغم من تحسب النظام من النشاط الحزبي
- دعم الحرس الخاص للرئيس الموريتانى بعناصر عراقية
- حساس موريتاليا بمحدودية الدعم العربى وخاصة من دول الخليج في نزاعها مع السنغال
- محدودية ثقل وتأثير موريتانيا إقليميا ودوليا
- موقف داخلي مؤيد للعراق ( بتأثير إعلامي ماجور ) وما يشكله ذلك من ضغط نسبي على الموقف الرسمى
- وقد جاء موقف موريتانيا على المستويين الرسمى والشعبي متحازا للعراق وفي هذا الإطار يبرز من التحرك الموريتانى تجاه الأزمة ما يلى :-

- تجاهل الأزمة رسمياً وإعلامياً في الأيام الأولى لها .
- الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة في ١٩٩٠/٨/٣ .
- الاشتراك في القمة الطارئة (تخلف جزئي على قراراتها) والامتناع عن الاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١٠ .
- تنديد رسمي وشعبي وإعلامي للتواجد الاجنبي في الخليج .
- الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لتعديل قرارات قمة القاهرة .
- وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الاتي :
  - تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
  - تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والمغرب .
  - مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
  - تأثير سلبي على موقف موريتانيا في الراع من السنغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تسايد موقف السعودية وارسال قوات لها ) .
- وفي ضوء ما سبق يتبلور اتجاه التحرك الموريتاني تجاه الأزمة في اطار استمرار الخط العام المؤيد للعراق مع محاولة استغلال أى فرصة مناسبة للاشتراك في تحرك مغربي تجاه الأزمة بما يخفف نسبيا من سلبيةات المحايضا الكامل للعراق .
- وهكذا يتبلور الموقف السياسي لدول المغرب العربي في الآتي :
  - مع استعراض مواقف دول المغرب وتحركها تجاه الأزمة يتضح ان التحرك الذي تم تغلب عليه التحرك الفردي على التحرك الجماعي وهو ما يعكس عدم وجود حد أدنى من التنسيق السياسي داخل اتحاد المغرب العربي .
  - وقد يبرز من مواقف دول المنطقة دور المغرب في ضوء لحاج الملك الحسن في الاحتفاظ بقدر مناسب من إمكانية الاتصال بكافة الأطراف وما يشكله ذلك من تحقيق دور زعامي على صعيد المغرب متغلبا في ذلك على منالسيه التقليديين ( الجزائر - ليبيا ) .
  - هذا وعكست المواقف الشعبية والحزبية لدول منطقة المغرب العربي ميلا لتأييد العراق والتي لها دور مباشر في ذلك من خلال توظيف قيادات الإعلام وبعض الأحزاب لإثارة المشاعر الإسلامية والقومية لصالح الموقف العراقي .
  - ورغم محدودية نقل الأطراف في منطقة المغرب العربي وبعدها الجغرافي إلا ان معطيات الأزمة أتاح لهذا التجمع بمواقفه ان يلعب الدور الوسيط في الإطار العربي خلال تطور الأزمة .

#### • دور الدول الإسلامية :-

- أصدرت الدورة ١٩ لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ بيانا طالبت فيه بالنسحاب قوات العراق من الكويت .
- كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هي باكستان وبنجلاديش والندونيسيا وبروناي وماليزيا والمالديف بيانا مشتركا دعت فيه الى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة الى الكويت ودعمت ببدل كل جهد للتوصل الى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق - كما أرسلت كل من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة

العربية السعودية. فيما اعتذرت كل من واندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من إثارة لمشاعر الشارع الإسلامي الذي لا يخفى عدم ترحيبه بتواجد قوات أمريكية وأوروبية على أراضي السعودية .

**رابعاً : الدور السياسي لدول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة :-**

- وفي مجال إلقاء مزيداً من الضوء على مواقف دول الجوار الجغرافي ، فسوف نتناول مواقف كل من إيران وتركيا واسرائيل .

### **الدور السياسي الإيراني من الأزمة :-**

- تعد إيران أحد الاطراف الاقليمية والتي حقق لها الغزو العراقي مكاسب استراتيجية وفي مجالات متعددة ( سياسية / عسكرية / اقتصادية / داخلية ) ولقد ساعد على تنامي و تأكيد تلك المكاسب قبول الرئيس العراقي لمعظم الشروط الإيرانية لانهاء النزاع وفي اطار مبادرة تستهدف من ورائها كسر الحظر الدولي الناتج عن غزوه العسكري لدولة الكويت .
- وبالرغم من الموقف الإيراني الراض بضم العراق لدولة الكويت الا انها ظلت تتعامل مع الأزمة بشكل يعكس حرصها على استمرارها لاطول مدة ممكنة الامر الذي يتطلب استعراض آثار تلك الأزمة على الموقف الإيراني والعوامل والاعتبارات التي اثرت في التحرك الإيراني في هذا المجال .
- العوامل والاعتبارات التي اثرت في الموقف الإيراني من الأزمة :-
- حرص النظام على استثمار إعادة صياغة سياسته الخارجية لتحقيق اهداف مابعد ايقاف اطلاق النار ( الحاجة الى التغيير والتنمية الاقتصادية – إعادة البناء العسكري – التكنولوجيا لتطوير القدرة بما يتناسب وكونها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها في المنطقة ) .
- ممارسة سياسة معتدلة إزاء القوة الاقليمية والدولية والتعاون مع الجميع بهدف خلق المجال لتحقيق اهدافها وقد نجحت الى حد كبير في تحقيق ذلك (علاقات مع الاتحاد السوفيتي "السابق" – دول أوروبا الغربية – قنوات مستمرة مع الولايات المتحدة – باكستان – تركيا – بعض الدول الخليجية ) والرغبة في عدم هدم المكاسب التي تحققت في هذا الصدد .
- استمرار سياسة العداء التقليدي مع النظام العثي وفقدان الثقة في كافة مبادراته المطروحة وفي نفس الوقت الوقوف بشكل جاد في مواجهة التحركات السعودية من منطلق المنافسة على الزعامة الدينية ورغم قدرة الرئيس والمسنجاني على تخييد قوى المعارضة المشددة في مجال إدارة سياسة الدولة الخارجية "في ذلك الوقت" إلا ان استمرار تواجدهم في مواقع التأثير على القرارات تحد من قدرته على المناورة بشكل جذري إزاء القضايا الثورية والأزمات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي الإيراني .
- الحاجة الملحة إلى مصادر التمويل لصالح تحقيق الخطط الطموحة ولاشك ان ارتفاع أسعار البترول ووجود منافذ إيرادات مباشرة وغير مباشرة أمر يوضع في الاعتبار عند اتخاذ قرار التحرك الإيراني إزاء تلك الأزمة بوجه عام .
- استمرار قصور القدرة العسكرية الإيرانية مقارنة بالجانب العراقي رغم الجهود المبذولة من اجل تدعيم تلك القدرة خلال العامين السابقين للأزمة .



## ● الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت :

تلخص موقف إيران من أزمة الخليج في الآتي :

- الإعلان عن موقفها من الأزمة والذي تضمن شجب الغزو العراقي وطلب سحب قواته من الكويت ورفض اجراء أي تعديلات في الحدود بين البلدين مع الموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن .
- الحرص خلال تعاملها مع الأزمة على الموازنة بين الأطراف في اطار تحقيق مصالحها في المنطقة (تطور علاقتهما مع دول الخليج - العداء التقليدي مع العراق والسعودية - حجم الجالية الإيرانية بالكويت)
- التأكيد على رفض التواجد الأجنبي كخط سياسي عام منذ بداية حربها مع العراق .
- وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في ١١ أغسطس ٩٠ الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت في النقاط الآتية (١٠٠) .
- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال .
- أن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت .
- أن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أولى ظرف من الظروف .
- ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ لم يتطرق الى تواجد القوات الأجنبية التي وصلت الى المنطقة وتمركزت في السعودية ودولة الإمارات العربية كما لم يتطرق الى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ، وقبـد عكس الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ اهتماما إيرانيا بتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت بدون شروط، وتأكيدا على استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أي تهديد .
- أما عن الفترة التالية - فقد اتخذ الموقف الإيراني عقب التنازلات العراقية في ١٥ أغسطس ٩٠ منحى جديد تمثل في رفض إيران رسميا التواجد العسكري الخارجي في المنطقة وتضمنت دعوة خامنئي مبررات منها أن الكفاح ضد سياسة الى الأجنبية أمر مقدس ، بل تضمنت دعوة خامنئي لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إنجاز لما اسماء باستعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على الآخرين .
- هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات الى منطقة الخليج بناء على طلب سورى في بداية الأزمة ، حيث صرح الرئيس الإيراني في ٧ أكتوبر ٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين في نفس الخنادق مع الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية - كما أعلنت ألما لن تتورط في الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة في منطقة الخليج .
- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وأزمة الشرق الأوسط ، وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب والانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .
- وفي مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية في المنطقة فقد صرح " على أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني خلال زيارة له لتركيا في ١٣ ديسمبر ٩٠ ، صرح انه بحث التعاون الإقليمي بين إيران وباكستان وتركيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في ضوء الحديث عن ترتيبات أمنه في المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج - وأضاف - " أن التعاون بين دول

(١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندي

المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها " ودعا الى إعداد خطة " لمستقبل الأمن في المنطقة وتأمين تصدير البترول " .

- المسارعة بقبول مبادرة الرئيس صدام حسين لما تحققه من مكاسب داخلية دون تقديم أى تنازلات مع الاستجابة لمطالب التطبيع مع العراق ( إعادة العلاقات ) في اطار التجاوب بالحدود لضمان استمرار مكاسبها من الأزمة .
- ولقد جاءت موافقة إيران للمبادرة في اطار الآتى .
  - تحقيق المبادرة لغالبية شروطها وان طرحها من جانب صدام حسين هو اعتراف ضمنى بباقي الشروط
  - تأمين الجبهة مع العراق بأقل حجم من القوات ولصالح تحسين موقفها الاقتصادى .
  - تحقيق المجازات وطنية لحكومة والمستحان والثورة الاسلامية بعودة الأرض والأسرى بدون تنازلات من حابهم
  - خطوة إيجابية تجاه تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة ( دورها المسيطر على منطقة الخليج ونشر مبادئ الثورة الاسلامية ) .
- ولقد رفضت إيران عند اعلانها الموافقة على المبادرة الربط بين تنفيذ بنود العرض العراقي وموقفها من العرو العراقي للكوييت .
- محاولة استمرار أعمال الحشد العربي وتطورات الأزمة في التأكيد على مواقفها المأهضة ضد الولايات المتحدة والسعودية احتواءً للموقف الداخلى في اطار حرصها على الزعامة الاسلامية ( تصريح خامينى ) .
- وبالتالي فان الموقف الإيراني يتبلور في الآتى :
  - ان إيران تدرك جيدا ان هدف مبادرة صدام حسين هو هدف مرحلى وان اتاحة أى فرصة لاستغلالها لصالح العراق فيه مضاعفات سلبية على الامن القومي الإيراني مستقبلا خاصة في ظل العدم الثقة الإيرانية لشخص الرئيس العراقي لذلك فان القيادة الإيرانية تعاملت مع الأزمة وبشكل يحقق الآتى :
  - خروج العراق من هذه الأزمة ضعيفا وبقدرات عسكرية واقتصادية اقل مما كانت عليه قبل بدئها
  - عدم حصول العراق على أى مزايا استراتيجية سواء حالة انهاء الصراع بالطرق السلمية او العسكرية ( الاحتفاظ بجزيرتى وربة وبوبيان - او المصادر البترولية ) .
  - التخلص من شخص الرئيس صدام حسين التى عانت منه كثيرا .
  - الحرص على عدم التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بطريقة مباشرة .
  - مساعدة العراق لكسر الحظر الاقتصادى وبطريقة غير مباشرة او رسمية ( من خلال التجار الإيرانيين وفي مجال المواد الغذائية ودون تلبية الاحتياجات الاستراتيجية وهدف استمرار الأزمة لاطول فترة ممكنة ) .
  - وفى ضوء ما سبق يتضح عدم تدخل إيران في الصراع القائم لآى من اطراف الأزمة ( سواء عند اللجوء للخيار العسكرى ) او ان تقدم أى دعم عسكرى للعراق ارتباطا بمحدودية امكانياتها في هذا المجال فضلا عن الرغبة في اجهاض العراق عسكريا حيث هدفت القيادة الإيرانية الى تحقيق الآتى :
    - تحقيق اكبر فائدة سياسية على حساب الدور العراقي .
    - استغلال الموقف لتحسين علاقاتها مع الدول الغربية وبشكل يحقق لها فك الارصدة المالية المجمدة وتحسين موقفها المالى والاقتصادى .
    - التوسع في اقامة علاقات عسكرية متعددة تحقق لها بناء قواتها المسلحة على أسس سليمة .

- بناء علاقات جيدة مع الشرق والغرب تعيد لها مكانتها واهميتها في منطقة الخليج .
- وتجدر الإشارة الى النقاط التالية في الموقف الإيراني :-
- أكد الرئيس الإيراني - رداً على مبادرة صدام حسين ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماماً عن قضية العدوان العراقي على الكويت وقال ان استسلام صدام حسين لايعني تغيير موقفنا من هذا العدوان واشار الى ان بلاده مازالت متمسكة بموقفها الذي اعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتولر المناخ المناسب لاعادة السلام في المنطقة .
- وافقت إيران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بناء على الطلب المقدم من طارق عزيز وزير الخارجية العراقي خلال زيارته ل طهران حيث أعلنت طهران ان السبب الرئيسي وراء رغبة العراق في اعادة علاقاته مع إيران هو السماح بتفريغ شحنات من الاغذية والادوية على الاراضي الإيرانية ، وبالرغم من ذلك أعلن الرئيس الإيراني ( آنذاك ) هاشمي رافسنجاني خلال اجتماعه مع طارق عزيز ادانة إيران للغزو على الكويت .
- وفي هذا المجال وافقت إيران على بيع المواد الغذائية والادوية للعراق في مقابل البترول وقالت المصادر ان مثل هذه الصفقة يمكن ان تغل اختراقاً للحظر الدولي على العراق .
- وقد كشفت مجلة "الفورين ريبورت" الصادرة في لندن عن تناولات سرية عراقية خطيرة لإيران من بينها :
  - ان زيارة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بصحبة عصام الشليبي وزير البترول العراقي لإيران في مطلع سبتمبر ١٩٩٠ لم يكن الهدف منها مجرد عقد صفقة تقدم فيها العراق بترولها لإيران نظير الطعام ويعطى السلع بالرغم ان هذه الصفقة قد تمت بالفعل فان الهدف الحقيقي كان بحث التعويضات المالية التي سيدفعها العراق لإيران .
  - ان ما تستطيع إيران ان تحصل عليه الان هو ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار سنويا .
  - ان صدام حسين كان يطالب من قبل باطلاق سراح اسرى الحرب العراقيين جميعا واعادتهم إلى العراق دون اعتبار لرغباتهم حيث ان عدد كبير من هؤلاء العراقيين وخاصة من الشيعة (ويقدرون بالآلاف) لم يقبلوا العودة خلال اللقاءات التي اجرتها منظمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى العراق حيث يعارضون صدام حسين .
  - انه تم الاتفاق على تحجيم المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق وقد أكدت التقارير ان العراق اسكت جماعة "مجاهدى خلق" الإيرانية التي تتخذ بعراقها مقراً لها لمعارضة إيران .
  - ان إيران طلبت تسليم وجور زعيم مجاهدى خلق وروجه لاعدائهما وان العراق طلب في المقابل من إيران حل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وهي منظمة معارضة للعراق الشافها إيران وتتخذ من طهران مقراً لها .
  - ان العراق لم يحصل على مقابل هذه التنازلات الا على وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب ضد الولايات المتحدة .
- و أكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في حديثه لصحيفة "لوموند" الفرنسية اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وانه اذا حدث هذا فسوف تحرك إيران لشحه وارضخ ان بلاده تطبق الحظر ضد العراق تطبيقاً كاملاً وانه لو طبقت جميع الدول الحظر مثلما تطبقه إيران فان العراق سيضطر للاستسحاب من الكويت .

● كما زار على أكبر ولايات وزير خارجية إيران ، بغداد في اول زيارة رسمية إيرانية على هذا المستوى للعراق منذ حوالي عشر سنوات وبحث الوزير الإيراني القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية للصراع العراقي - الإيراني واعلن عقب عودته انه شعر بان العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت وقال في تصريح لراديو طهران انه يعتقد ان المسؤولين العراقيين اصبحوا مقتنعين بأنه لادول العالم او دول المنطقة سيقبلون احتلال وضم الكويت وان ذلك الرفض لن ينفذ بمرور الوقت .

● اعلن وزير خارجية إيران في خطاب له في جامعة طهران ان إيران ستبقى على الحياد في أى حرب تنشب بين العراق والاتلاف العربي وقال ان إيران ترى ان الطرفين العراقي والعربي على خطأ وان الأزمة يجب ان تحل بشكل سلمي واصاف ولاياتي ان إيران لن تسمح لأى طرف باستخدام مجالها الجوي اذا نشبت الحرب .

● دعت إيران الى عقد قمة اسلامية للبحث عن حل سلمي لأزمة الخليج وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ان طهران ارسلت مذكرة هذا الشأن الى منظمة المؤتمر الاسلامي في ضوء الموقف الدولي الحالي المؤسف الناتج عن أزمة الخليج .

● اعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ان العراق وإيران اتفقا على اعادة نشر قواتها بحيث تبعد قوات كل جانب مسافة كيلومتر واحد من مناطق الحدود المشتركة بين البلدين وتاتي هذا الاتفاق في الوقت الذي وصل فيه الى طهران وفد عراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي وذلك لاجراء مباحثات حول الأزمة .

### ● الدور السياسي التركي أثناء الأزمة :

● ينطلق الموقف التركي من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل في مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع بالمنطقة ، وهو ما بدا واضحاً إبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم جاء الغزو العراقي للكويت ليؤكد هذه الحقيقة خاصة اذا وضعنا في الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو .

● ومن ناحية أخرى فان تركيا تعد الجناح الجنوبي لحلف الناتو ومن ثم فلا بد أن يترك الموقف الغربي من الأزمة بمبادئ على الموقف التركي ومن هنا نجد أن الموقف التركي يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظراً لارتباط تركيا الجغرافي بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكري والسياسي بالمعسكر الغربي من جهة أخرى .

● وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلباً بالغزو العراقي للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي على العراق ، حيث صرح الرئيس التركي في ٧ سبتمبر ٩٠ بأن خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ٣,٥ مليار من الدولارات ، خاصة وأن تركيا قد التزمت بإغلاق خط الأنابيب العراقي الممتد من كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتباراً من ٧ أغسطس ٩٠ الى جانب رفضها إمداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية التزاماً منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية ، كما أن إحدى محددات الموقف التركي تجاه الأزمة هو التمسك بالآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومي التركي خاصة وان النظام العراقي الحالي يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته بصورة سريعة وغير مضمونة العواقب كما حدث مع إيران ، ومن ثم فان هذه القوة العسكرية في ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديداً محتملاً لتركيا التي لها حدود مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلومتراً .

## • العوامل والاعتبارات التي أثرت على التحرك التركي تجاه أزمة الخليج :

- التزام تركيا بالتجاوب مع الخط السياسي والعسكري خلف الناتو بالقدر الذي يؤكد الاهمية الاستراتيجية لتركيا ، لاسيما وان هذه الاهمية تضاءلت كثيرا في اطار سياسة الوفاق الدولي وما اسفرت عنه من تقارب بين الشرق والغرب •
- اهمية تأكيد تركيا حقيقة ما تردده عن تنمائها الغربي وما يتطلبه ذلك من اجراءات فعالة لمساندة الحلف سياسيا وعسكريا في الأزمة الحالية، على امل ان ذلك يساعد في تحقيق حلم تركيا بالانضمام للسوق الاوربية المشتركة والذي كان من المقرر بحثه مرة اخرى في عام ١٩٩٣ م.
- اعتقاد الحكومة التركية بان هذه الأزمة بصفة خاصة هي فرصة جيدة يجب استغلالها والاستفادة منها الى اقصى حد ممكن لتأكيد اهمية الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه تركيا من اجل تأمين مصالح دول الغرب والحلف في منطقة الشرق الاوسط •
- رغم كل ماسبق فان تركيا حاولت اتباع خط سياسي متوازن بنفس القدر مع ضمان استمرار علاقاتها وارتباطها مع الدول العربية والاسلامية ، لاسيما وان هذه العلاقات تعتبر الاتجاه الامثل في حالة تدهور امل تركيا في الانضمام للسوق الاوربية المشتركة •
- تواجه الحكومة التركية مشكلات سياسية واقتصادية داخلية تلزمها بصفة دائمة بان يكون التحرك التركي الخارجى مؤديا بشكل مباشر الى تقليل حدة هذه المشكلات وليس الى تفاقمها ، ولعل ابرز ما يؤثر على التحرك التركي في المرحلة الحالية هو ما يمكن ان تواجهه تركيا من تزايد وتفاقم مشكلة الاقلية الكردية والسق تدعمها سوريا حاليا وقد تضاف العراق مستقبلا هذا بالاضافة الى مشاكل الديون الخارجية في ميزان المدفوعات وماسوف يطرأ عليها من اثار سلبية اضافية نتيجة تزايد اسعار البترول •
- الحكومة التركية في حد ذاتها لا تحظى بالتأييد الشعبي العام الذي يسمح لها باتخاذ قرارات حادة او غير تقليدية لاسيما في ما يختص بالامن القومي التركي ، وبالتالي فان الحكومة تفضل غالبا اتخاذ قرارات ذات طابع مرن لا تؤدى الى اتصال او قطع الخطوط الخارجية بشكل مطلق •
- القوات المسلحة التركية - رغم حجمها - الا انها بالمقارنة بالقوات العراقية لا تعتبر من ناحية الكيف في وضع يسمح لها بالمخاطرة والبدء بتصعيد عسكري مع العراق هذا فضلا عن تركيز القوات التركية على تحديث وتطوير المعدات العسكرية لتصل الى وضع مقارنة متوازن مع التهديدات الخارجية وقد يتطلب ذلك عدة اعوام •
- توجد بالفعل ارتباطات وعلاقات اقتصادية هامة تربط بين كل من العراق وتركيا وتشكل هذه الارتباطات عاملا هاما في صياغة التحرك التركي لاسيما في ظروف ما يواجه الاقتصاد التركي من عقبات •

## • ملاحم الدور التركي في أزمة الخليج :

- بدأت تركيا باتخاذ خط يتفق ومواقف المجتمع الدولي حيث اعلنت عن ادانتها للمواقف العراقية ورفضها لاحتلال الكويت وفي هذا الاطار اعلنت تأييدها لقرارات مجلس الامن الدولي في هذا المجال •

- كانت تركيا من اولى الدول التى التزمت وبشكل فعلى بقرارات الحصار الاقتصادى ضد العراق ( علق انايب البترول - منع مرور الامدادات العراقية عبر اراضيها الى داخل الاراضى العراقية - الاعلان عس ايفاف مرور الطائرات العراقية عبر مجاها الجوى ) •
- وفى المجال العسكرى قامت تركيا باعتبارها احدى دول حلف الناتو بتقديم تسهيلات للقوات الجوية الامريكىة مع رفع درجة الاستعداد فى اتجاه الحدود التركية - العراقية •
- ومن هنا - جاء الموقف التركى معارضا للغزو العراقى للكويت ومطالبيا باسحاب القوات العراقية مسن الكويت ومؤكدا بالالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر ، كما كان الاتجاه التركى لحل أزمة الخليج سلميا إلا انها لا ترفض الحل العسكرى للآزمة فى حالة فشل الحسل السلمى •
- هذا وقد برز تخوف الموقف التركى من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولى المتواجدة فى الجنوب ، الأمر الذى أذى الى موافقة البرلمان التركى فى ٦ سبتمبر ٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإثارة قوات الى الخارج وهى المرة الثانية التى يسمح فيها بإثارة قوات عسكرية خارج الاراضى التركية ، وعلى سوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندى على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة ، ١٥٤ طائرة مقاتلة ، ٢ لرقاطة - الى جانب - السماح للقوات الجوية الامريكىة من الانطلاق من تركيا فى هجماتها على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى •
- وفى مقابل ذلك - قامت الولايات المتحدة وهولندا بدفع وحذى صواريخ للدفاع الجوى المتطور من طراز " باترويت " الى تركيا لتعزيز دفاعاتها فى مواجهة العراق فى جنوب شرق تركيا ، هذا الى جانب تعهد حلف الأطلنطى بالدفاع عن تركيا فى حالة تعرضها لأى هجوم عراقى •
- وفى مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم فى الشرق الأوسط هسى العمل على إيجاد حل للصراع العربى - الإسرائيلى وللمسألة الفلسطينية وان تركيا تدعو الى التفكير فى صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادى إضافة الى مسألة الترتيبات الأمنية ، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال فى هذا المجال إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح فى تحقيق السلام المنشود •
- وحدير بالذكر الإشارة الى النقاط الآتية فى الموقف التركى :-
- ذكرت الصحف التركية ان العراق عرض على تركيا رشوة قدرها مليار و ٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الجوى المفروض عليه دوليا ، وان تركيا رفضت باصرار تلك الرشوة التى عرضها وزير البترول العراقى فى اجتماع عقده مع نظيره التركى بناء على طلب عاجل من العراق وأضافت ان الوزير العراقى عرض تسوية فورية لديون تركيا التى تقدر بمليارى دولار على شكل امدادات بترولية تستقطع منها ديون العراق لدى تركيا وهى ٧٥٠ مليون دولار •

### هكذا يتبلور الموقف التركي في الآتي :-

- تركز الحكومة التركية رسمياً وإعلامياً على تضخيم الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة •
- رغم الآثار الاقتصادية الحادة التي ستواجهها العلاقات التركية - العراقية إلا أن هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي وهو احتمال تصدير تحركات كردية معادية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الإرهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخلية في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوي •
- التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائماً للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والإسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى •

### التحرك الإسرائيلي أثناء الأزمة :

- لاشك أن أزمة الخليج قد شكلت مناخاً مناسباً تسعى إسرائيل لاستثماره وبما يخدم أهدافها السياسية والأمنية لاجهاض القدرة العسكرية العراقية ، و تأكيد مفهوم إسرائيل كحليف استراتيجي للغرب وتحقيق مخططاتها للاستيطان والهجرة وفرض التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظرها تجنب التأثيرات الاقتصادية للأزمة على إسرائيل •
- وفي ضوء الحقائق السابقة تجيء أهمية استعراض ابعاد الموقف الاسرائيلي والظروف وتطوراتها التي تحكم هذا الموقف واحتمالاته وفقاً لاسلوب ادارة تلك الأزمة وتطوراتها المحتملة من قبل اطرافها المختلفة •
- الاسلوب الاسرائيلي في تناول الأزمة :
- ارتبطت المواقف الاسرائيلية تجاه الأزمة عن تطوراتها المختلفة والتي تمكن بلورتها في ثلاث اتجاهات رئيسية :
- استثمار الأزمة إعلامياً :
- تم خلالها التأكيد على مخاطر القوة العسكرية العراقية على المصالح الغربية بالمنطقة خاصة في ظل تطلعات زعامية وتوسعية وبما يدفع الغرب لمواجهة تلك القوة واجهاضها دون تورط مباشر من جانب إسرائيل •
- اظهار قوة الردع الاسرائيلية من خلال الاتي :
- تحديد الخطوط الحمراء التي يفرض تجاوزها حتمية القيام بعمل عسكري ضد العراق (دخول قوات عراقية للاردن - الحلاق خليج العقبة - اعادة تمركز لتشكيلات جوية في القواعد الاردنية - • • )
  - امتلاك ادوات الرد المناسبة لمواجهة كافة الوسائل العراقية حالة استخدامها ضد اسرائيل
  - التلويح بإمكانية توجيه ضربة اجهاض للعراق حالة استشعار القيادة الاسرائيلية بنوايا حقيقية لعدد العمق الاسرائيلي •
  - تزايد مظاهر التنسيق العسكري الامريكي /الاسرائيلي من واقع الائتلاف الاستراتيجي والتوافق المطلق في المصالح والاهداف •
  - توجيه التحذيرات للاردن بشأن استمرار تنمية الخط المؤيد للعراق على حساب مطالب الأمن الاسرائيلي
  - اتخاذ العديد من الاجراءات العسكرية في اطار التأهب والاستعداد •

- اعداد الموقف الداخلي لمواجهة احتمالات التهديد :
- اولت اسرائيل اهتماما بالغاً بحال طمأنة وتهدئة الرأى العام الداخلي ازاء ما يثار من احتمالات تهديد العمق الاسرائيلي وذلك من خلال خطة اعلامية استهدفت ابراز ما يلي :
- الكشف عن حقيقة القدرات الكيميائية العراقية (عدم امتلاك العراق لرؤوس كيمياوية يمكن تحميلها على الصواريخ واقتصار وسائل الحمل على القوات الجوية ) .
- امتلاك شبكة انذار جوية متطورة توفر سرعة الكشف والابلاغ عن الاهداف المعادية في وقت مناسب وبما يسمح بمواجهة أى تهديدات .
- استبعاد اية ادوار اسرائيلية في الأزمة لكونها تقع بين اطراف عربية فضلا عن انه لم يطلب منها أى مشاركة من قبل الولايات المتحدة .
- اظهار ما تتمتع به الجبهات الاخرى من هدوء واستقرار ( استمرار المفاوضات وان كانت بصورة غير رسمية مع سوريا بشأن معالجة قضية الجولان- استمرار العلاقات والاتصالات المصرية/الاسرائيلية)
- ابراز الكفاءة ومدى التنسيق فيما بين الاجهزة المعنية في مجال الدفاع المدنى ( تعيين مساعدا لوزير الدفاع اللواء / يعقوب لايدوت لشئون الجبهة الداخلية ) .
- الرؤية الاسرائيلية لعدم وجود تهديد كيمائى في ظل الظروف الراهنة(قرار الكنيست ٨/٢٢ بعدم توزيع مهمات الوقاية على المواطنين بعد فترة من الجدل والانقسام بين مؤيد ومعارض ) .
- زيادة البرامج الاعلامية الموجهة للتقليل من مخاطر الغازات الحربية ( استعراض الطرق والوسائل المتعددة بالوقاية والعلاج ) .
- الظروف والاعتبارات التى تحكم التحرك الاسرائيلي أثناء الأزمة :
- لاشك ان ظروف التوتر التى شهدتها المنطقة خلال الأزمة تشكل مناخا مناسباً لاسرائيل سعت لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية وتعد ابرز الاعتبارات التى تحدد مسار الحركة الاسرائيلية تجاه تناوفا للأزمة الآتى :
- خلل الميزان العسكرى في المنطقة لغير صالح اسرائيل في ظل تعاظم القوة العسكرية العراقية والنوايا الاسرائيلية لاجهاض تلك القوة .
- الالتزام الاسرائيلي تجاه الحليف الأمريكى من واقع خصوصية العلاقة بينهما وضرورة التجاوب مع اية ادوار تسند اليهم .
- مواقف الاطراف الدولية خاصة الغربية الضاغطة على اسرائيل بشأن جهود السلام والتصور الاسرائيلي بان الأزمة تمثل فرصة يمكن معها احداث التحول في مواقف تلك الاطراف خاصة تجاه منظمة التحرير .
- التقدير الاسرائيلي بمحجم وطبيعة التهديد العراقى المحتمل ضدها .
- مدى تأثير الاقتصاد الاسرائيلي حالة استمرار الأزمة ارتباطا بارتفاع اسعار البترول وانخفاض معدلات السياحة بالمنطقة .
- وظل التحرك الاسرائيلي في اطار الاكتفاء بمراقبة الاوضاع دون تورط كالاتى:-
- تجنب حالة القلق التى قد تحدثها ردود الفعل العراقية بضرب العمق الاسرائيلي .



- الحصول على العديد من المكاسب حالة اجهاض القوات العسكرية العراقية من خلال عمل عسكري امريكي وان الولايات المتحدة يمكنها العمل منفردة ودون المساعدة من اسرائيل .
- عدم اضافة اعباء جديدة للاقتصاد الاسرائيلي والذي يعاني من مشاكل عديدة .
- الاحتفاظ بالأزمة في اطارها العربي وعدم السماح لها بالدخول في دائرة الصراع العربي/ الاسرائيلي .

#### دور السياسسي لاسرائيل اثناء الأزمة :-

- في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ بلغت هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل خلال اغسطس ٩٠ شهر الغزو العراقي للكويت أعلى معدل لها على الاطلاق منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ حيث اعلنت وكالة الهجرة اليهودية ان عدد المهاجرين من خلال اغسطس بلغ ١٨٨٨٢٤ شخصا .
- وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ كشف تقرير " الفورين ريبورت " الذي تصدره مجلة الايكونوميست البريطانية عن وجود اتصالات مكثفة تجري وراء الكواليس بين كبار المسؤولين العراقيين تعهد خلالها صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل في مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق في حالة نشوب حرب في الخليج واكد التقرير مايلي :-
- ان العاهل الاردني قد قام بالتوسط بين اسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات اسرائيل بعدم مهاجمته .
- ان الاتصالات العراقية - الاسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وإيران حيث طلب العراق من اسرائيل تزويده بالسلحة اسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط انابيب البترول .
- ان اسرائيل ردت على المطالب العراقية عن طريق دونالد راسفيلد وزير الدفاع الامريكي في عهد ادارة الرئيس فورد باجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقي عن طريق الاردن واسرائيل .
- ان كبار العسكريين الاسرائيليين اعربوا عن استهانتهم بالالباء التي تتردد حول القدرات القتالية للجيش العراقي حيث اشار احد هؤلاء الخبراء الى ان ١٠% فقط من جنود صدام المليون لديهم الخبرة .
- واكد خبير اخر ان صدام قد صنع ثرا من الورق وان الجيش العراقي هو واحد من اسوأ الجيوش العربية على الاطلاق وانه لن يستطيع الصمود سوى ٤٨ ساعة اذا ما نشبت الحرب .
- وفي ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وكالة ( ا , ب ) ان مستشارا سابقا للحكومة الاسرائيلية اعترف بانه كانت هناك رسائل تبادلت بطرق متعددة بين اسرائيل والعراق خلال سنوات الحرب مع إيران وان هذه الاتصالات مستمرة عبر الوساطة خاصة بعد ان هدد الرئيس العراقي بحرق نصف اسرائيل .
- وفي اطار كل هذه العوامل يمكن ان يتضح الموقف الاسرائيلي في الاطار الآتي :-
- بنفس القدر الذي يحرص فيه اسرائيل على عدم التورط في الأزمة كطرف فانها تتنحى من الاجراءات ما يجعلها قادرة على مواجهة أى احتمالات قد تفرض اليها للدخول في الأزمة .
- ويعد أفضل الخيارات امام إسرائيل هو ترك الامر للطراف الدولية ومعالجة الأزمة وحسمها عسكريا على ان يبقى دورها رهنا بتطورات مواقف اطراف الأزمة وما يترتب على ذلك من قياسها لحجم العدائيات ضدها (التدرج من العمل المشترك مع الولايات المتحدة الى العمل منفردة حالة اضطرابها لذلك ) .

- ويظل تأكيد دورها كتحليف استراتيجي حليف للولايات المتحدة احد اتجاهات تركيز جهودها الرئيسية خلال المرحلة الحالية ( تقديم كافة مختلف التسهيلات ) .
- ويبقى الاحتفاظ بحالة الهدوء على الجبهات الاخرى (خاصة سوريا ) احد الامور ذات الاهمية البالغة حائلة اضطرابها للترؤف العسكرية ضمانا لتحقيق النتائج وعدم الاقدام على مغامرات غير محسوبة .

### خامسا: الدور السياسي للجامعة العربية من الأزمة :

- اغراض الجامعة العربية ووظيفتها في اطار النظام الاقليمي العربي :  
النظام الاقليمي العربي هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية بل ان بعضا من اهم الاحداث تمت خارج اسوارها ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدي وظيفتها المتبغاة في اطار ذلك النظام .
  - اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :  
حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهي سياسية وغير سياسية ، اما الاغراض السياسية فتستهدف
  - توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة وتنسيق حفظها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها .
  - النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .
- والملاحظ هنا ان عبارة " توثيق الصلات " بين دول الجامعة جاءت مقترلة بعبارة " وصيانة استقلالها وسيادتها " كما ان " تنسيق الخطط السياسية " لا يعنى حتما " توحيدها " بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد لتأكيد المعنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شئونها .
- اما النص على النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لا ينبغي ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربي كله وان يتبع عليها ان تعمل على تحقيق امان الاقطار العربية الاخرى التي لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمية في الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بما بطبيعة الحال ، وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة (١١) .

### الجامعة العربية كرمز للنظام العربي :

- لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذي كان سائدا قبيل النشائها والذي طالب بان تكون الجامعة اداة "تنسيق" وليست اداة "وحدة" وكان ذلك تأكيدا لمطلق "اداة الدولة" على حساب منطق "الفكرة القومية" ومع ذلك فبان استمرار الجامعة كإطار للعمل العربي المشترك جعلها تبدو كرمز للنظام العربي وامالة في الوحدة .
- وفي هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياستها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنسة في مؤتمرات الجامعة ومجالسها متمشية مع الاطوار القومي العام أى مع عقيدة النظام العربي ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسي الداخلي في الدول العربية ومن ثم تتضح أهمية الجامعة كطرف في النظام العربي بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا) على عروبة النظام .

(١١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الديو

## ● الجامعة العربية كمنتدى للدول العربية :

تطلبت التطورات الحديثة في النظام والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تتكيف المنظمات الدولية لكي تلائم هذه التطورات وفي هذا السياق نجد ان المشاورات والتراحيق تحتل علامة بارزة على مستوى التنظيم الاقليمي العربي يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمنتدى او كناد سياسي تعبر فيها الدول عن مختلف الآراء وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشأن النزاعات والمواقف التي تعرض لها بل هي ايضا تعتبر ملتقى يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية تبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة غير رسمية .

وان المشاورات غير الرسمية او المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة في عمل الجامعة وامكانية التوصل الى التراضي ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فاعلية الاداء . والجامعة العربية تحتل لاعتباراتها المكان الافضل للتراضي من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولانها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفي ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا كما توفر الجامعة النسب مكان لتحديد و تأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلي .

## ● سادس : الادارة العربية لأزمة الخليج (١٩٩٠) :-

● فوجئ النظام العربي بالهجوم ازمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة ، كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية في نهوض النظام العربي ، على أن - النظام فشل في تأسيس اطار سياسي أو فلسفة مقبولة لنهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينيات ، وكان يلتمس قواه بالكاد في محاولة يائسة للملاحقة التطورات الدولية الهائلة والتي حملت اليه تهديدات كبرى ، على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد في الساحة العربية ، الى جانب الاتجاه المحسوم والعدواني الذي ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث بمشكلة الاطار السياسي الجامع ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلاقي الأفكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة وصريحة عندما انفجرت أزمة الخليج .

● وفي غضون ايام قليلة كان النظام الدولي قد اخذ في يديه ادارة أزمة الخليج برمتها وكان من الضروري ان يبرز النظام العربي موقفه من هذه الأزمة وطرح منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربي وهو من يملك اهلية وصلاحية ادارة الأزمة - النظام الدولي ام النظام العربي لم يكن حق اكثر العرب اعتدالا ينظرون الى النظام الدولي كنظام عادل فهو يدخل في دائرة ادارة أزمة عربية وهو مفتقد الى الانسجام الاخلاقي والقانوني بسبب صمته الطويل عن التواتر المذهل للانتهاكات الاسرائيلية للقانون والشرعية الدوليين في المنطقة بسبب الحماية الامريكية لاسرائيل على ان المشكلة هي ان النظام العربي لم يكن يتمتع بمجدارة سياسية حقيقية في ادارة الأزمة على الأقل من وجهة نظر دول الخليج التي هوها العدوان العراقي على الكويت هزة عنيفة للغاية .

● ومنذ البداية واجه النظام العربي مجموعة من المعضلات المبدئية والاجراءات الكبرى التي حرمت من تكوين موقف جماعي من الأزمة وسريعا ما تعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف او مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه ومع ذلك فقد استمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعي عبر حوارات ومفاوضات حقيقية غير ان

(١٩٩٠) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره

جود الدول العربية عند مواقفها الأولية والقرار العديد منها الى الكفاءة الدبلوماسية والى حرية الحركة الكافية قد ادى الى اهدار هذه الفرصة .

- وافقت هذه العوامل الى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربي لأزمة الخليج بل ان اشتعال حرب اهلية اعلامية بين الدول العربية قد ادى الى تدهور متواصل لفرصة النظام العربي في القيام بدور مميز في اطار الادارة الدولية للأزمة وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التي اتخذتها الدول العربية المختلفة من الأزمة .
- ويمكننا ان نتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات الميدنية والاجرائية التي طرحتها "أزمة الخليج على العقل الرسمي العربي وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها في سياق تفاعلات الادارة العربية للأزمة .

### • معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :

- واجهت الادارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التي فشل النظام العربي في الاستجابة لها بصورة موحدة والواقع ان الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية واخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدني اى انها تعلقبت بماهية المبادئ التي تنطلق منها المواقف والسياسات وبعضها الاخر اتسم بطابع اجرائي اى تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التي تحقق مبادئ معينة من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة في الأزمة .
- وعلى المستوى المبدني اثرت ثلاث قضايا رئيسية وهى الموقف من الشرعية الدولية والموقف من الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربي ثم قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الازمات والصراعات الاخرى في المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وعلى المستوى الاجرائي اثرت اربع قضايا رئيسية وهى المدى الممكن للحل العربي ومقوماته واضماتاته والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضمنا تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة في الحرب المتوقعة واخيرا الموقف من ترتيبات امن الخليج التي اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سياق الأزمة .
- وسوف نتناول بكل من هذه القضايا بعرض الحجج المختلفة على جانبي المناظرات العربية التي اثرت على المستويين الرسمي والشعبى وجواب قوتها وشعبها .

### • المعضلات الميدنية :-

- سببت الهزة العميقة التي مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الاسئلة الكبرى المتعلقة بذات ماهية وطبيعة النظام العربي وهى الاسئلة التي عرفت الاطراف الرئيسية في النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحو الجزئية التي بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ وربما كان الخور الرئيسى الذى دارت حوله هذه الاسئلة هـى طبيعة العلاقة بين النظام العربي والنظام الدولى والقوى الحاكمة لهذا الاخير وبالتالي طبيعة النظام العربي ذاته اى نوع الروابط التي يجب على هذا النظام ان يقوم عليها فقد الشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة في الساحة العربية وهو ما يسمى في الدبلوماسية العربية بـ " تنقية الاجواء العربية " وفى اغلب الحالات تمت هذه المصالحات بدون توضيح الاسس المبدئية التي تقوم عليها وعندما وقف النظام امام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهى المبادئ التي تطرح مشروع تعديل الميثاق ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك تصورا محمدا لها لم يملك سوى ان يؤجل حسمها او يضعها على الرف

أوبنيتها كلية وجاءت أزمة الخليج في وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئي. بل والدستوري حيث أصبح الميثاق قديماً ومهجوراً بعد ما حدث من تطورات على الساحة العربية التي تجاوزته جذريا وكان من الطبيعي لذلك ان تلتى الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة وللإشكاليات التي طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة بل ومتناقضات الى حد كبير وفيما يلي نعرض لبعض هذه الإشكاليات .

### ● الموقف من الشرعية الدولية :-

- تعين على النظام العربي ان يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها في ظرف متفرد وشديد الخصوصية ذلك ان النظام الدولي ممثلا في مؤسسة الامم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولايس فيه ولا تأويل من الغزو العراقي المفاغى للكويت في ذات اليوم الذي جرى فيه هذا الغزو فاكند قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ على ادانة الغزو العراقي للكويت وطلب بان ينسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في اول اغسطس عام ١٩٩٠ وكان من الواضح حتى منذ اليوم الاول للغزو ان مجلس الامن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذي من الغزو العراقي للكويت على نحو لم يحدث في تاريخ هذا المجلس .
- وقد وضع هذا الظرف النظام العراقي في مأزق فكان عليه ان يتماشى مع قرارات مجلس الامن باعتبارها تعبيراً عن الشرعية الدولية او ان ينشأ موقف متميز مقاربا او معارضا لهذه الشرعية وقد حاولت مجموعة من الدول العربية ان تلغى على قرارات مجلس الامن - او الشرعية الدولية - بصورة تتمكن النظام العربي من ايجاد مدخل خاص به لادارة او حل الأزمة دون اصطدام واضح بهذه الشرعية على ان الموقف العراقي لم يسعف هذه المجموعة - اذا طرح النظام العراقي اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية والاقترب بدرجة او اخرى من الموقف العراقي او التبقى الكامل لهذه المشروعية ومع تطور الأزمة بدأ موقف مجموعة اصغر من الدول العربية يترلق الى الحديث عن " شرعية عربية " بدلية للشرعية الدولية او معارضة لها والامر الأكثر أهمية ان هذا الموقف الرئبي لعدد من الدول العربية وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا قد اصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف الالترسمية لأعداد كبيرة من المثقفين والنيارات السياسية القومية والاراديكالية والاسلامية طورت معارضة جلدية للشرعية الدولية على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهوماها الخاص عن " الشرعية العربية " واصبحت مقولة الحل العربي خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجلدية " للشرعية الدولية " " بالشرعية العربية " ، ولمهضت المعارضة الجلدية للشرعية الدولية - كما تنعكس في قرارات الامم المتحدة التي تواتر سريخ مع تطور الأزمة على حجتين رئيسيتين .

**الحجة الاولى :** تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية - وكيهها بمكيالين- فيما يتعلق على الأقل بقضايا الشرق الاوسط اذا ربت الشرعية الدولية موقفا متشددا ولوربا من الاحتلال العراقي للكويت في حين فشلت في ترتيب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة الذي استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولي ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولي او الشرعية الدولية من ملكية العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مع السكوت الكامل او حتى التواطؤ مع حيازة اسرائيل للأسلحة الذرية وهي اشد فتكا ودمارا من الاولى . وحيث ان الشرعية الدولية تتسم بالازدواجية : اي ترتب معاملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعاً للامة او المجتمع الذي يتخذ بمقد الموقف فالما لتتخذ العدالة والحياد

والتجديد الذى يجب ان يميز اى قاعدة قانونية شرعية وهى بهذه الصفة لا تستحق اى احترام او طاعة من جانب العرب .

اما **الحجة الثانية** فتؤكد ان الشرعية الدولية المثلثة فى قرارات مجلس الامن المتصلة بأزمة الخليج وهى الولايات المتحدة وهى نفس القوة التى تحمى اسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وسياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربى كل عوامل القوة ومنح اسرائيل كل عوامل التفوق .

وقد وجدت هاتان الحججتان قبولا واسعا بين المثقفين بل وبين الشعوب العربية عموما ولم ينازعهما من منطلق علمى او مبدئى سوى اقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكويت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة ازدواجية الشرعية الدولية غير الهام اسسوا مواقفهم على احدى حجتي الاولى هى القول بان اهدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدائها فى قضية اخرى والا كان البديل هو سيادة الفوضى وشرعية الغاب والثالثة هى ان العرب حق لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الادعاء للشرعية الدولية على ان الحججتين اللتين ابرزهما المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لن تقوموا على وقائع حقيقية وكاملة ، ولا يمكن قولها على ما بما من علل ونواقص ، فمن ناحية لا يمكن القول بان الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربى الاسرائيلى للأرض المحتلة هى معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج ، فأسس ومبادئ الشرعية الدولية فى الحالتين واحدة وهى عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة والاقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكن ان تصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية فى الحالتين فى درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفى غياب الاداة التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة فى حالة الصراع العربى الاسرائيلى ، وحضورها فى حالة أزمة الخليج ، وكذلك قاله لا يمكننا الموافقة - من منظور علمى - على أن الشرعية الدولية هى شرعية الأقوياء ، فقط - ذلك أن القانون الدولى قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسى فى صنع القواعد الدولية الجديدة ، وان الشرعية الدولية - معبرا عنها فى كثير من المصاحبات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة ، قد أصبحت تعكس وجهة نظر اغلبية دول العالم وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف أمريكية (١٠٣) .

وإضافة لذلك وأنه لا يمكن معاوضة الشرعية العربية بتلك الدولية ، فأسس ومراكز الشرعية العربية الواجبة التطبيق فى اللحظة التى كان يعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الأزمة فيها وهى المجسدة فى ميثاق جامعة الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة فى تسوية المنازعات بين الدول العربية ، وبالتالي فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كانوا فى الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة " شرعية لورية " .

والواقع ان تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبى للعراق فى العديد من الأقطار العربية ، بما فيها كل أقطار المغرب العربى، شاملة المغرب التى كانت مواقفها الرسمية متباعدة مع بقية دول المغرب العربى (

(١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق باغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقتل ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق باغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر .

والأردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل وأجزاء من الرأي العام السوري والمصري ، وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة أصداء في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والجزائر ، ولكنها لم تجد تعبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأى دولة أو طرف عربي ، فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت اشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري التي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وامكانية تحرير الكويت.

والواقع ان تلك الاشكالية كانت جسيمة وحقيقية لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فانه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تفقد عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان يتطوّر عملياً على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضاً ، وهنا يمكن القول من الناحية النظرية تطوير مرتكزات أشبه للشرعية العربية يتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة أو الشرعية الدولية وإفاد الكويت والعراق في نفس الوقت ، وعلى حين تقع المسئولية الأساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على الصعق العراقي وإصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فانه لا يمكن إعفاء النظام العربي بما يظهره من جهود وانقسام تجاه تلك الأزمة من جانب هذه المسئولية .

#### ● مسألة الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :-

● في الوقت الذي تونقت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظري ، ومن جانب القوى غير الرسمية في النظام العربي ، فان المسألة الملحة والانسائية التي طرحت النظام العربي ( الرسمي ) وسببت انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هي الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، وخاصة في المملكة السعودية ، فبقدر ما مثل الغزو العراقي للكويت صدمة للنظام العربي الرسمي ولقطاع من الرأي العام العربي وخاصة في الخليج ومصر ، فسان الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية في أراضيها قد سبب صدمة للرأي العام العربي ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فان الحكومات العربية المعارضة كلياً أو جزئياً لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكري الأجنبي في دول الخليج ، وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأي العام العربي ، فعلى المستوى الرمزي والعاطفي أعش الوجود العسكري الأجنبي في السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الخافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذي فرض على الأكتورية الساحقة من الأنظار العربية ، كما هدّد هذا التواجد باحياء النظام الاستعماري عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

● ومن الناحية السياسية ، فان هذا التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي كان يحمل في طياته احتمالات كبيرة للغاية بشن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره واصطدم بالتالي بالهدف الأسمى للرأي العام العربي بانقاذ الكويت والعراق معاً من المآزق التاريخي الذي نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذي تبلور في شعار النضال العربي من أجل منع الحرب ، والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص - في سياق المواقف العدوانية والعدائية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والإسلامي معاً

وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بهذه القوات ، حتى لو كان بغرض مقاومة عدوان دولة عربية ، وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

● وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الديني الذي نظر للقوات غير الإسلامية باعتبارها " كافرة " من ناحية والخطاب الذي يعبر عن " عقل الدولة " اقليلية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الإقليمية ، فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقي محتمل ، وكذا فالأمر لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان أقموا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا ، وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن لية العراق تتحده لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة ، ووفق ذلك ، فحتى لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فان أمن دول الخليج يحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط ، فإذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الامارات وأجزاء من السعودية وقطر ، وربما عُمان في قصة العسكرية العراقية ، والبديل الأول الذي كان من الممكن نظريا أن يحمي دول الخليج من الاجتياح العسكري العراقي هو ادعائهم الفردى والجماعى بوضع التوابيع للقوة العراقية الصاعدة ، أما البديل الآخر ، فهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكري الأجنبي " لضمان أمن دول الخليج الأخرى " وتشكيل ضغط عسكري فعال بما فيه الكفاية لاقاع العراق بالانسحاب من الكويت ، وزاد من فاعلية السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكري الخارجى وصول القوات العراقية الى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضي السعودية ، وربما بقصد جس النبض، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والأمريكية .

● ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربي الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعاية والعاطفية ، غير أن القادة السعوديين والخليجيين عموما ، لم ينظروا اليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا ، فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع ان توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ، ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقي محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون في تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسى والاستراتيجى مع العراق ، الأمر الذى ينطوى على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجى في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج في النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية ، ووفق ذلك فان شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربي وحده ، أو حتى بشكل رئيسى ، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية .

الموقف الأول : ادانة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربى والبديل العربى بصورة نظرية وعامة ، وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارىء فى القاهرة ، واستمر بعض الأطراف فى اتخاذ طوال الأزمة ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :-

● ان تمكين القوات الامريكية من الانتشار فى الأراضي السعودية والخليجية يدفع في اتجاه الحل العسكري للأزمة، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها في تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح اسرائيل .



١٠ ان الاستعانة بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية المهادنة دون اعطائها فرصة كافية أو مساحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التي لا ترغب في الظهور كأنها تنازلت أمام استعراض أمريكا للقوة ، وعلى ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة وهى بالبنجاء :

ان مفهوم الحل العربي - من منظور الدول المسماة - يفتقر الى محتوى عملى محدد ، فالدبلوماسية ركن هام من أركان ادارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هى الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الأهم عندما تفشل الدبلوماسية في الزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية ، ولم يكن باستطاعة العالم العربى بأسره أن يقدم حزمة القوة العسكرية الضرورية حتى تجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومده الى دول الخليج الأخرى .

في ظل غياب بديل عسكرى عربى ، لا يكون أمام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة في الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وبأى بعد ذلك دور الدول العربية والإسلامية كعامل عسكرى مكمل

ان القوات الأمريكية قد نشرت في أراضي السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ويمكن ان ترحل اذا زال التهديد العراقى ، وبالتالي فان مقياس فاعلية الحل العربي واضح وهو اقناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما أى لايد من الاتفاق على أسبقية مواجهة السبب - أى العدوان العراقى - على النتيجة - وهى التواجد العسكرى الأجنبى والأمريكى خصوصا ،

أما الموقف الثانى : فهو القبول بالتواجد العسكرى الأمريكى ومتعدد الجنسيات باعتباره أمرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقى والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية مع اعطاء الأولوية الى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسى والسياسى للأزمة على أن هذا الموقف لم يجد صياغة موحدة او متجانسة لا فيما بين الدول العربية القائلة به ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصلى له مع الزمن ، ففي البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتباره أمرا واقعا ومؤقتا فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعى كامل بان الموقف السعودى - وهو الموقف الحاكم لهذه القضية - كان نهائيا وليس من الممكن تغييره واله لو بذل ضغط عبرى كامل ضد التواجد العسكرى الأمريكى فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى كل صلة بالنظام العربى وفوق ذلك فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول المشروط بهذا التواجد وأسبابهما لفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكرى العربى وبناء على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان الى الاستنتاجات التالية : -

● ان افضل السبل للمحافظة على الحد الأدنى من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكرى وسياسى ممكن للسعودية ودول الخليج حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار في النظام العربى ، ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ولكنه كان في الحقيقة احد الاسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

● ان الحل العربى يعنى مضمونا متجددا في كل لحظة بعينها ففي بداية الأزمة كان "الحل العربى" معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة وعندما بات من

الواضح ان العراق لم يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملى للحل العربى هو مشاركة العرب فى الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكرى الأمريكى والاجنبى مؤقتا ومرتبطا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية ، ولم تقبل مصر او سوريا بصيغة تواجد عسكرى اجنبى دائم ، وقاومتا اعلان بيكر بالنية فى انشاء "بنية امنية شرق اوسطية " وكان احد اهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وغمان فى شهر اكتوبر هو التوصل الى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد امام الأمريكين باية صيغة لوجود عسكرى اجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج ، والواضح ان الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام ، وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومستولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى وحرصت سوريا على الدفع فى نفس هذا الاتجاه .

- وفى هذا الاطار كان التواجد العسكرى المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على اولوية الحبل السياسى للأزمة ، ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف فى التغير منذ نحو منتصف شهر اكتوبر ، وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت فى ذلك الوقت على يقين بان الحل العسكرى للأزمة حتمى
- اما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة فى تواجد عسكرى عربى كبير ، وحرصت القيادة السعودية على "تحميم هذا التواجد" ولاشك ان ذلك الموقف لا يعود فقط الى شكوك تاريخية وانما ايضا الى الرغبة فى "تحميم" الدور السياسى العربى فى ترتيبات ما بعد نهاية الأزمة .
- والى جانب ذلك اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار اهداف التواجد العسكرى فى الاطار الدفاعى البحت لفترة طويلة من الزمن والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكرى الأمريكى ومتعدد الجنسية عن المراز ضغط كافية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، ولم تتضح فى اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ربما فى نحو منتصف اكتوبر ايضا ، والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا فى القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل فى حرب هجومية وهو مظهر من الانتعداد السعودى للقبول باعطاء تنازلات اقليمية وخاصة فيما يتصل باعطائه منفذا بحريا مباشرا على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما اعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز فى هذا الصدد ، الا ان هذه المبادرة لم تاخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها عقب ما يمكن القول انه ضغوط امريكية فى هذا الشأن وهكذا اصبح من الواضح ان السعودية قد فضلت فى النهاية - نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة - حسم ترددها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الأزمة الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية او الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى فى نفس الوقت .

راخرا تبلور موقف ثالث فى قضية التواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية - والسعودية خاصة لاستدعائه ، وبالتالي ركز هذا الموقف على إيجاد مجموعة من الافكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت ، وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان

العراقي اليها ، ففي الوقت الذي اجتهدت فيه الدول العربية التي تبنت هذا الموقف في ابتكار الافكار التي تستهدف تأكيد ضمانات امن السعودية ، فانها قد اظهرت رغبة او استعدادا حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت وتراوحت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب او بمجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت في النهاية .

وقد فتح هذا الموقف بميزة واضحة وهو انه قام على دبلوماسية ديناميكية نسبيا تستهدف تقييد العراق الدمار المتوقع من حرب ضرور يشنها الأمريكيون مع ضمان بعض الحقوق للكويت وخاصة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق ، ومع ذلك فانه كان يتسم بعبور واضحة يمكن ايجازها فيما يلي:-

- ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوي في النهاية على التضحية بالكويت وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية على اساس الفرض قوامه انه لو امكن تهدئة المخاوف الامنية للسعودية فانه يمكن اقتناعها باجلاء القوات الأجنبية وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبحيث تقسم مسألة الكويت في مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

- ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت وعلى ان مسألة الكويت منتهية ومثل الافتتاح على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف الامر الذي فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من اجل السكوت عن مسألة الكويت او قبول حل وسط يرضى العراق .

- ان هذا الموقف لم يمتنع عموما بالمصادقية - لدى دول الخليج لان القائلين به قد بذروا متحيزين للعراق بل ان السعودية ودول الخليج قد اعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق كما انهم قد اعزت بعنف مواقف دول المغرب العربي وان كانت بدرجة اقل بما شعرت به حيال المنظمة واليمن والاردن .

#### ● مسألة الربط بين الكويت وفلسطين :

- من بين كل المبادرات العراقية لم تحظى فكرة بمدى الشعبية التي تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية ، وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ اغسطس ربطا بين كل "الاحتلالات" في المنطقة فان احد في الساحة العربية لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل اتى هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الراى العام العربي مع العراق والجانب الاعظم من "الخرج" الذي استشعره النظام الرسمي العربي فقد اتكا النظام العراقي على موطن الالم الرئيسى في الوطن العربي وبدا امام الراى العام ان هناك حلا جديرا وفوريا مفاجئا للمسألة الفلسطينية يتمثل في الضغط على المصالح الامريكية والعربية في الكويت والخليج ونظر الى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددين من الراديكاليين العرب في الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة في الوطن العربي ردا على الدعم الامريكي الكامل لاسرائيل والاذلال المتواصل للكرامة العربية .

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج اهمها ما يلي :

- مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتي ، فان الغزو يمثل فرصة نادرة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الأمريكي حيال هذه القضية .

- انه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمي يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها ، وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى أطراف دولية هامة في ادارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التي أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط في الاعتبار ، ومن المعقول أن تدفع بعض القوى العربية لتنفيذ فكرة الربط ، في الوقت الذي يرفضها فيه بعض العرب .
- انه لو توصل الضغط العربي والدولي لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في رفضها للفكرة ، حيث انما لن تستطيع الدلاع عن موقفها الذي يكالئ المعتدى الاسرائيلي ويعاقب "المعتدى" العراقي ، والله لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت ، وانقاذ العراق في نفس الوقت .
- لم يتح لمؤتمر القمة العربي المتعقد في القاهرة مناقشة هذه الفكرة التي طرحت في " مبادرة " عراقية بعد القمة بيومين ، ونقص واضح هو الطعن في الشرعية " القومية " لهذا المؤتمر وقراراته ، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الأقل في مواقفها المعلنة ، وقد استند هذا الرفض الى مجموعة من المسببات والخصم منها ما يلي .-
- من الناحية الأخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة الى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر الى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مفاوضاتها بالأرض المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولا تغير أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط أخلاقيا من حقيقة العدوان العراقي كعدوان على دولة عربية وشعب عربي
- ومن الناحية السياسية ، كان أقرب الى الدعاية التي تستهدف تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها تفاوضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطيني والمؤكد انه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول حقوق الفلسطينيين ، ففى سياق المداولات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية - ثم القائم بالأعمال الأمريكي - في العراق ، صرح الرئيس العراقي بوضوح نيته في احترام وصيانة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .
- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصر الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزوه بمصر الأرض العربية المحتلة التي تقيض عليها إسرائيل ، ولم يكن من المتصور أن تقبل إسرائيل ، وحتى لو ضغطت عليها الادارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة بالانسحاب من الأراضي المحتلة لجرد ضمان تحرير الكويت .
- ومن الناحية العملية ، فإن القائلين بمقولة الربط قد وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله الكويت وأخشيعة عليه من عدوان أمريكي وشيك ، كما أنهم قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - في موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .
- والواقع ان شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية، فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها كما تضمنت مبادرتها في أول سبتمبر هذه الفكرة ، غير انها سرعيا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادرتها المعلنة في ١٩ أكتوبر ، وفي مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - مجلس الامن في ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذي رفض المجلس تقريره ، كما اتخذت المبادرات الأردنية نفس المسار .

- وفي الوقت نفسه ، فانه في الوقت الذي رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسميا مقولة الربط ، فانها في مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي ، وبعض الأطراف الأوروبية قد حثت على اعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول العربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بعد انهاء أزمة الخليج ، و اعلان هذا الالتزام في وقت مبكر ، وكانت مجموعة دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وان كانت قد طلبت التزاما تعهديا أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، وبحيث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة ، ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ( دون تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر ) ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولا من جانب دول المغرب العربي ، أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استمرت في مساعيها لاصدار التزام أقوى ، وقادت فرنسا الاتجاه لاصدار هذا الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج ، وتبلور هذا الموقف في المبادرة بتوزيع اقتراح بين أعضاء مجلس الأمن في ١٤ يناير - أى قبل انتهاء مهلة الأمم المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس " لمساهمة نشطة في حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط ، في وقت ملائم " بعد التوصل الى اتفاق حول جدول زمني لانسحاب القوات العراقية من الكويت .
- والواقع انه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يضمن ربطا ميكانيكيا ومباشرا ، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة مماثلة من حيث المبدأ القانوني والدبلوماسي في الحد الأدنى للقضية الكويتية ، وبسبب الحرب الأهلية الاعلامية - التي استخدمت فيها حجج معارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعقت هذه الفرصة .

### ● المعضلات الاجرائية :-

الى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربي مجموعة من الاشكاليات الاجرائية التي أوضحت بجلاء حدود فكرة النظام العربي ، في المرحلة التاريخية التي ثارت فيها أزمة الخليج ، وقد تعينت هذه الحدود فور انفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل اذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير الحدود على تحدى قواعد ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل اذا قرر النظام الدولي - باجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بادارة أزمة تقع في صميم نسج العلاقات العربية - العربية ؟ ولما بين هذين السؤالين المتقابلين تحدت جدارة النظام الدولي ، ونعني بالجدارة هنا كفاية القواعد المقتنة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها ونسجها - من ناحيتي الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الاذعان لهذه القواعد قبل أطراف النظام ذاتهم ، وليست الجدارة هنا بهذا المعنى ضمانا لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة ادارتها ، إذ يتعلق نجاح ادارة أية أزمة بمدى الرضا الكلي الذي يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الادارة بين أطراف النظام القائم على هذه الادارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيين في النظام العربي عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقي للكويت ، فقد كانت هذه الأطراف قد تحت جالبا مشروع تعديل الميثاق وبروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك ولم تصدق عليها ، ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع

في عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموافق عليها في عام ١٩٥٠ ويلزم نص المادة ٦ لمجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على إحدى دول الجامعة بالاجماع ( مع استثناء رأى الدولة المعتدية ) أما نص المادة ٧ وهى التى تضع القاعدة العامة للتصويت في قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثريه يكون ملزما لمن يقبله ، ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت في مؤتمر القمة العربي ، الذى تطور كأهم مؤسسة في النظام العربي في الممارسة ، دون تطور قانونى مناظر ، أما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فلنزم الدولة الموقعة بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا يشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام ، وقد أثارت هذه المناقشات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة وبعد صدور قراره في العاشر من أغسطس ، والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التى يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة أو مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية أخرى فالتدابير التى تشمل استخدام القوة المسلحة في نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة اجنبية على دولة عربية وفوق ذلك كله فان النظام العربي لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف مسن ادارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى هو النقاذ الدولتين معا من مخاطر داهية بسبب العدوان الاسلى وما قد يتلو من اعمال عدوان خارجى ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها الفقار النظام العربي لوسائل القوة والالتزام الضرورية لوضع قراراته او قواعده موضع التطبيق وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديدها او الهجوم على النظام كله وقواعده الجوهرية ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية

وقد شهد النظام العربي نزاعات عسكرية كثيرة وان لم يصل اى منها ابدا الى حد غزو دولة عربية لكل اقليم دولة عربية أخرى بالقوة العسكرية الغاشمة ولم يتمكن النظام في اى منها من التدخل المقتن او تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان او الدفاع عن المصالح العربية الجماعية وفوق ذلك لانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فان النظام العربي لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على تساويز القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكرى لهذا المصطلح وعلى التقيض فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاهم او تراضى ويرتب على ذلك ان هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعمد إحدى الدول العربية القوية عسكريا الى التحدى الصريح لقواعد ومحاوله احلالها بقواعد شرعية ثورية واتسم هذا النظام ايضا بميل منحدر للتأقلم والتسليم امام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة في محيطها الاقليمى بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث في حالة التدخل العسكرى السورى في لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد زاد من عجز النظام العربي عن فرض قواعد الامن المعمول بها ان توزيع موارد القوة وخاصة القوة العسكرية قد اصبح اكثر انتشارا مع الوقت ولم يعد من الممكن ان تقوم دولة او دولتان بدور شرطى النظام واصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية وهو امر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة في التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانها قد لا تستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسي المصاحب للغزو العراقي للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة وكان من اليسر اكتشاف ان النظام العربي لا يستطيع ان يقوم بدور كبير طالما ان دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدى قواعده الجوهريّة وصمّت على الذهاب بذلك الى ابعد مدى يمكن بالاحاطة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العربية للنظام وان جدارته في ادارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية اذا لم يبق غير اتخاذ موقف دعائي جماعي وهو الامر الذي لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة في التوجهات فيما بين الدول العربية والتي اسهم التدخل العسكري الاجنبي في تفاقمها .

اما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربي في ادارة أزمة بحسامة الغزو العراقي للكويت فيتصل بسلب جدارته الخارجية وقد اثارت هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب ففي اعقاب الغزو مباشرة قام مجلس الأمن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذي وضع اسس الشرعية الدولية فيما يتصل بالأزمة وقبل ان يتخذ النظام العربي موقفا محددا منها وبالتالي بات امام هذا النظام اختيار صعب بين الشاء قواعد مناقضة او متوافقة مع هذه الشرعية وخلال ايام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية الى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج لآخرى مستندة الى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعي عن النفس واتخذت قرارات مجلس الامن تتدلف بصورة قننت شرعية التواجد العسكري الامريكى ثم متعدد الجنسيات وضغوطه الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق فاذا اعدلسا مجموع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا انها تستند الى قواعد قانونية شرعية وثالية فردية وانما أنشأت اليات لوضع تلك القواعد موضع التطبيق والى جانب ذلك كله لمضت تلك الآليات على محاور امنية مشروعة لدول الخليج زاء دولة القوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوانها الى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية كان من الواضح ان القواعد القانونية والآليات (العسكرية والاقتصادية وغيرهما) الدريسة والثالية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا ينكر احد انها قد استهدفت لدمر القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق وبالتالي كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسي لعملى هذه القواعد والآليات الدولية من ناحية والامان العربية التي تركزت على منح الفجار حروب دولية ضد العراق مع تحجير الكويت في ذات الوقت وهنا ينور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

لا يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء انه كان من الممكن ان يثبت النظام العربي جدارته الخارجية من خلال صيغة للحل العربي تقوم على مايلي :

- اعمال قواعد التفاهم العربية مع القيادة العراقية لحنها على الانسحاب من الكويت ولبول حل وسط امسا من خلال وساطة جماعية او من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية .
- تقديم مجموعة من الأفكار لاتعارض كلها مع الشرعية الدولية ولكنها لا تأخذ بها كلها وخاصة مغولة الانسحاب غير المشروط والفوري للقوات العربية .
- نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة اما على نحو متزامن او متتالي بحيث تسحب القوات العراقية اولا ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات بعد ذلك او العكس .
- البحث في ضمانات متبادلة للامن بين الدول العربية المعنية تكون صالحة على المدى الطويل وتعيد بناء الثقة بين هذه الدول وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربي .

يعتقد هذا التيار انه كان من الممكن اصلا منع تدفق القوات الامريكية والاحسية الى الاراضي السعودية والخليجية بالتالى قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع ان هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي والعربي ولكنه كان يفتقر الى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التي اقترحها على نحو متفرد ولذلك فانه قد اخذ يترلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتخريب الكويت الى تفضيل حماية العراق حتى ولو كان على حساب التضحية بالكويت على اساس من قاعدة اقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل نهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى ان اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية ولم يكن من الممكن تصديق ان تدفع العراق بالقوات الهائلة التي غزت الكويت لكي تتسحب في ايام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الامنية لدول الخليج الاخرى وخاصة السعودية ولم يكن من الممكن من باب اولى، ان تستقبل السعودية القوات الامريكية ثم متعددة الجنسيات لحمايتها من احتمال عدوان عراقي لكي تطلب سحبها مع استمرار الاحتلال العسكري فيما بين الطرفين وفي ظروف تتميز بانها الثقة بينهما بعد غزو الكويت وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة لدى دول الخليج تتمثل في موقف عربي جماعي وقوى للغاية يتخذ شكل امدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الاخرى بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدريج وبالارتباط مع قدرة النظام العربي على اعادة التوازن العسكري بين الخليج والعراق وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربي لن يستطيع التقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجي والسياسي حول الموقف من التواجد العسكري الاجنبي ومن ذات عملية الغزو العراقي للكويت فضلا عن الرغبة الخليجية في تحجيم الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد الازمة .

لظالم ان النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الاسس الاولى للتوازن العسكري بين العراق والخليج وتشكيل قوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي لم يكن ممكنا طرح شعارات او خطوات اجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب ففي غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقي بعد الازمة مباشرة وعلى المدى الابلعد كان الختم ان تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات امن دولية مادية وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والاجرائية في الوقت الذي اصر فيه الائتلاف العربي المقابل على ادارة ازمة تحدى ثوري عسكري للنظام العربي ولامن دول الخليج على وجه الخصوص باساليب لاتتفق مع طبيعة هذا التحدي غير المسبوق اى باساليب التفاهم العرفي وطالما ان دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات امن دولية تمكثها من تحقيق الردع في الحد الادنى فان شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية او الانسحابات المتوالية لم تكن عملية قبل ان تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكري فحتى اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحاب المتبادل سواء على نحو متزامن او متتال وهو ما لم يحدث لم يكن من المتوقع ان قبلها دول الخليج فالانسحاب المتبادل وحده كان يعني سحب القوات العراقية عدة كيلومترات وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلومترات تاركة احتلالا هائلا في موازين القوى ينطوي بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربي ذاته لم تكن صالحة لانبات الجدارة الميدانية والاجرائية في ادارة ازمة الخليج باعتبارها ازمة تحدى ثوري وعنيف لاسس هذا النظام على انه اذا كان النظام العربي قد فشل في ادارة الازمة ككل فقد ظل من الممكن نظريا ان يقوم بدور متميز في الادارة العالمية للازمة عبر تقديم مجموعة حزمة متكاملة من الافكار التي تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تخريب الكويت والنفاذ العراقي على ان ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية



الرئيسية وبأسعار نط هذه التفاعلات يتضح ان النظام العربى واطرافه الرئيسية قد اهدر هذه الفرصة وانه يتحمل جزءا من المسئولية عن هذا الاهدار .

### ● تفاعلات الادارة العربية للأزمة :

تطورت الادارة العربية للأزمة عبر اربع مراحل متصلة ففى البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سمعت اطراف عربية قيادية لمحاولة تجنب انفجارها وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربى لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعى او موقف جماعى منها وفشل هذا المدخل بسبب وقوع الشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه ، وفى المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لالتقاء الاطراف المعنية مباشرة بالصراع بحلول وسط مختلفة وربما يكون السبب الرئيسى لفشل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدأ الاساسى والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت على ان احد اهم الاسباب يتمثل كذلك فى الجمود الواضح للتخالفين العربيين الرئيسيين والافتقار الى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين الائتلافين واختراا الثقلت الأزمة الى مرحلة التحضير للحرب وتخلدت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مسع قاسم مشترك يتمثل فى التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموما عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب وعبر هذه المراحل الاربع برزت اتجاهات اساسية فى التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة وهى:

- توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية فى النظام العربى من الأزمة واشتداد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .
- الجمود الواضح بين الائتلافين الرئيسيين من حيث موقفهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .
- تجميد النظام العربى عموما ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة وانما يصد كل نشاطاته الاخرى .
- المرحلة الاولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقى بملذكرة فى ١٦ يوليو الى الامين العام للجامعة تشتمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مع ايران فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمزمج فى اتجاه ارض العراق وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصتهما المقررة فى الاوبك بما ادى الى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للمسرب ككل خلال الفترة ٨٧-١٩٩٠ .

وكذا اتهمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار وقدمت المذكرة المطالب التالية : اقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على طرار ما اتفق عليه فى قمة عمان ١٩٨٠ برأسمال ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة ومول بدولار واحد عن كل برميل من النفط يصدر بسعر ١٥ دولار للبرميل واسقاط الديون المسجلة على العراق ( وهى ديون نسبت الى اسماء دول الخليج على جزء من حصص العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران ) وتنظيم مشروع مارشال عسرى لتعويض العراق عن خسائر الناء الحرب مع ايران وهى حرب ترى المذكرة انها كانت دافعا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربى عموما .

وبعد يومين قام الرئيس العراقى بالقاء خطاب فى عهد "لورة ١٧ يوليو ١٩٩٠" حذر فيه دول الخليج من الاستمرار فى التاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها فى الاوبك بما يؤدى الى الاصرار بالانقصاد العراقى واكد الرئيس

العراقي بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فإن العراق سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المختصبة الى اهلهام مشورا الى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقا لاهداف امريكية في رزعرة امن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموما وكذا طالب البرلمان العراقي بتدخل الدولة العربية للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية وسريعا ما تصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت منذرة بعمل عسكري ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولاً عربية عديدة على التحرك لمحاولة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة فعلى حن طالبت ليبيا بموقف عربي جماعي من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة الراح العراقي - الكويتي فقد اثرت اطراف عربية اخرى بذل جهود مكثفة للوساطة او استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة وقامت مصر والسعودية بجهود خاصة لاحتواء الأزمة ولم يقم الرئيس مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذي قد يذهب اليه الطرفان خاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية وفي لقاء مع الرئيس العراقي صباح يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ انتهت المفاوضات بنتائج اثاره لبا كبيرا بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقي بعدم الاقدام بعمل عسكري ضد الكويت على حين نفى العراقيون اهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا في حدود " استنفاد وسائل المفاوضات " وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة وان الرئيس مبارك هو الذي دفع اليها كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف في المفاوضات باقصى قدر ممكن من المرونة حول جميع المطالب العراقية وبالتالي يكون منشأ اللبس الحقيقي هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالبة العراقية فيما لا يعد مفاوضات حقيقية وانما اتخاذ مقصودا لهيئة المفاوضة بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التي تصورها الرئيس مبارك كما لم تكن مشروطة الوعد العراقي واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقي الكويتي ارتباطا مباشرا وكانت تدرك كذلك ان جانباً هاماً من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة اكثر مما هي موجهة للكويت وبصورة خاصة مايتصل بسياسات الانتاج والتصدير للنفط ومادته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها ترقيع العراق ولذلك فقد فضلت ان تساتي مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقي - الكويتي في العاصمة السعودية وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا اللقاء غير ان الامر المرجح هو ان الوفد العراقي قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبه في مجالي السياسات النفطية والدعم المالي على حين ان الوفد الكويتي كان يرغب في ربط الدعم المالي بالتفاوض حول ترسيم الحدود كما كانت هناك خلافات حول "مقدار" الدعم المالي واله في الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فان الوفد الكويتي لم يكن لديه تصور متكامل حصول كيفية ومدى الاستجابة لهذه المطالب وانتهت المناقشات بما اعلن عن اهباء المفاوضات بالرغم من الوساطة السعودية وكان فشب لقله جدة تمهيدا مقصودا من جانب العراق للغزو الذي تم في اليوم التالي لبدايته .

والواقع ان لقاء جدة قد فشل لا بسبب جود الموقفين العراقي والكويتي فحسب بل بسبب عدم كفاية الادارة العربية للأزمة في هذه المرحلة ويمكننا ان ننسب فشل الادارة العربية لبوادر الأزمة الى مجموعتين من الاسباب ، اولهما

تتعلق بواقع السياسات العربية عموماً فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة ، وثانيهما تتعلق بنمط ادارة الأزمة في هذه المرحلة وفيما يتصل بالجمعية الاولى اشرفنا من قبل الى ان مؤتمر قمة بغداد قد اسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية وعن انتقال بغداد الى خط هجومي في مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطها الهجومي في مجال السياسة الدولية وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التي كانت قد بدأت تشكل في تحالف مستر "معتدل" الطبع وقادها الى نزع قوة المقاومة المطالب العراقية عموماً واغراقها في بيروقراطية السياسة العربية وقد اتسمت استجابة النظام العراقي لوادار الأزمة بقوة هذه الرعة ومن ناحية ثانية فان السياسات العربية عموماً كلفت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامة في " أجندة النسق العربي " وبسبب استمرار التشتت الفكري والسياسي عموماً اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب فانه يمكن اجمالها فيما يلي :

- فشل النظام العربي في ادراك كنه وطبيعة المشروع السياسي العراقي الجديد ومدى الخاج العراق على تطبيقه فكان الانطباع الغالب بان الراديكالية المجاعة للنظام العراقي لالتزيد كثيراً عن وسيلة لاستنزاف دول الخليج العربية "المعتدلة" الاخرى وبالتالي كان الاستنتاج الرئيسى الذى يرجح انه قد حكم رد فعل هذه الدول هو امكانية التعمل مع هذا المشروع بالداخل التقليدية للنظام العربي مثل اغراق المطالب العراقية في دولاب البيروقراطية العربية واجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .
- فشل النظام العربي في التنبؤ بالمدى الذى قد تذهب اليه القيادة العراقية في الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى والمؤكد ان الكويتيين انفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم الى التصور الى حد التنبؤ لامكانية غزو كل الاراضى الكويتية وظن القادة العرب او بعضهم على الاقل ان الضغط العراقي لن يزيد عن عمل عسكري على الحدود قياساً على ما حدث في عام ١٩٦٦ و عام ١٩٧٣ .
- فشل النظام العربي في توجيه رسالة قوية الى العراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكري ضد الكويت والا واجهه موقفاً عربياً شديداً وعلى النقيض فان العراق كان قد حقق تقدماً على طريق بناء تحالف عربي واسع نسبياً ورعياً تكون قد وصلته رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستمر مع موقفه المعادى لدول الخليج عموماً وللكويت بصفة خاصة .

والواقع ان بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط وكذا كانت الكويت تتخلى في ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها في موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى انصيبها ولم يكن ذلك النصيب كبيراً حقاً بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية كما كانت الكويت قد قطعت او خفضت بشدة معونات الدعم والتسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك الدول المواجهة لاسرائيل الامر الذى خلق استفزازاً عاماً بين الدول العربية من السلوك الكويتي كما ان الجمود الفكرى والدبلوماسى للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظاً ومثيراً لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية وفى المقابل لم يكن الائتلاف الذى بزغ بعد انفجار الأزمة في مواجهة العراق قد تبلور بعد ما هو اكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولى والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص ولم يكن هذا الائتلاف المستر قادراً على توجيه رسالة "انذار" للعراق والمخاطر باستفرازه بتوجيه انذار كهذا .

## ● المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدا من عمر الأزمة وهي بداية الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس حتى نهاية اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من اغسطس وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ لجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو الى جانب مؤتمر قمة مصغر في الرياض الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب مؤتمر القمة المشار اليه واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب ذلك اجتماع مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي في الثالث من اغسطس وفيما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل .

ويمكن القول بان دبلوماسية الحل العربي للأزمة قد حوصرت في او ارتكزت على الموقف المصري الصريح والمستمر وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربي الممكن عمليا في امرين اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لالزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت ( دون تعيين لحدود الانسحاب ) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة ، وثانيا التزام البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وقد تضمن هذا الامر الاخير موقفا مستترا يوحى بإمكانية التزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعويض العراق عن نفط مسلوب من حقن الرميطة واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة في مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتي وربة وبوبيان ، على ان الموقف المصري لم يد اى استعداد لجرد التشكيك في اولوية الالتزام العراقي بالانسحاب من الكويت على حين ان الموقف العراقي يعتبر علنيا على الاقل ان مسألة الكويت متنته بما يشير الى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كسبدا وربما يكون الموقف الحقيقي للعراق يقبل بشكل ما من اشكال الانسحاب العسكري في سياق حزمة كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية وحيث ان مصر قد شعرت بعدم الثقة في وعود الرئيس صدام حسين فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسي عن التفاوض مع العراق طوال اليومين الحاسمين ٣، ٢ اغسطس وقد اهتمت الادبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فكرة عقد مؤتمر قمة مصغر كان الملك الاردني يتفاوض حوله مع الرئيس العراقي خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكد الملك حسين من ان الرئيس العراقي قد وافق في المباحثات معه على التعهد بالانسحاب بعد التوصل الى يحقق مصالحه ومطالبه في مؤتمر القمة المصغر وما يؤكد الرئيس مبارك من ان الملك قد ابلغه انه لم يبحث امر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذي لم يقطع هذا التعهد على نفسه والارجح ان الملك الاردني كان يجاهد لتلخيص موقف عراقي معقد وحافل بصياغات المراوغة التي قد ترد فيها تعبيرها مايعني الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وامتد زمن طويل وبدون جدول وفي الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث - بدون طائل - عن موافقة صريحة وواضحة بالولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة وهو مالم يكن من الممكن للملك حسين ان يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقي ويوضح خطاب الرئيس مبارك في الثامن من اغسطس والسدى دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداداته الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على اساس اولوية التعهد العراقي القاطع بالانسحاب ويتضح الامر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر اكتوبر عندما اكده يعرف ان العراق في موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد ان يقبل الانسحاب وعودة الشرعية .

وتعمدت ادبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير اسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامنه في اقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في الثالث من اغسطس على اداة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت وحدث نفس الامر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في العاشر من اغسطس والواقع ان هذا التفسير يخلو من المصادقية العلمية فلا يعقل ان العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي باسباء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب مجرد ان مجلس الجامعة قد ادانه بل لم يكن من اليسير تصور ان يقبل العراق بالانسحاب او الالتزام به بصورة قطعية بعد ان قام لتوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين الذين تم بهما ولاشك ان احجام العراق عن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب - في مقابل الالتزام المصري المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبه من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقى بالالتزام بالانسحاب ولم يصدر عن الوفد العراقى في اجتماع مجلس الجامعة ادنى اشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسى للتشدد المتطرف لهذا الوفد وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقى بالمواقفة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على انه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فانه لايمكن استبعاد تفسير مكمل او مقابل لهذا الموقف ينطوى على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية بمثلة في قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لاتزال راغبة في تأكيد اولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة إذ ان الرئيس مبارك قد وعد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ان هذا لم يقصد به ولن يكون ساحة لاجراج العراق وتوجيه الاتهامات له او النيل من دوره وانه لا يحياز لطرف على حساب الآخر .

ولى نفس الوقت فان الموقف العراقى قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب ويقبل هذا الموقف تفسيراً قوامه مايلي :

ان الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعاً مستمراً وشديداً حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق واطراف رئيسية في النظام العربي من بينها مصر والسعودية فقد رغبت العراق وابدتها في ذلك ضمناً منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن وهى الاطراف التى بذلت جهوداً دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من اغسطس في ان تكون المفاوضات نوعاً من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن ان تفتح الطريق امام تعهد عراقى بالانسحاب من الكويت وهو الامر الذى يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق وفى المقابل فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت في ان تكون المفاوضات المقترحة اداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقى من الكويت على اساس ان حل من وسط يقبل بعض المطالبات العراقية ويعيد العراق الى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعم وفقاً لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد وسريعاً ما اكتشف الطرفان المباشران ان التعارض بين التوجهات الاستراتيجية والاكثر عمقاً لا يمكن حله ووضح ذلك على نحو قاطع أثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة بل واتضح ذلك ان الموقف العراقى او التوجه الاستراتيجى العراقى يبقى دعماً قوياً من عدد كبير من الاطراف العربية ومع ذلك فان الفشل النهائي لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته وهو ما يفسر ان قرارات هذا المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التى بدأ بها ويمكن ان نعزى هذه المفارقة الى الاعتبارات التالية :

- تصعيد العراق الى تكتيك الهجوم السياسي على دول الخليج والدول المعتدلة في المنطقة العربية اذ لم يكتف النظام العراقي بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود وتية رفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة فكان خطاب الرئيس العراقي بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأت الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استدعائها لقوات اجنية ودعا الى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم في السعودية وجاء ذلك مكملًا لموقف الوفد العراقي بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل اولوية الانسحاب الفوري للقوات الامريكية والاجنبية من دول الخليج واكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك في لقاء مع الوفد العراقي اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماض في احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع حتى نهاية المنطقة .
- شد الاستقطاب الحاصل في المؤتمر حيث ركز كل جانب على اولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجسائب المقابل لعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على اولوية الانسحاب العراقي وهو الامر الذى بدا منطقيًا تمامًا بعد صدور قرارات مجلس الامن فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب الفوري للقوات الأجنبية وإدانة دول الخليج على استدعائها لهذه القوات وقد اكد هذا الاستقطاب في المؤتمر انطباع مصر وسوريا ودول الخليج بان بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق في اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قد اتى بشريعة بديلة لتلك الدولية وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاورات الاولى التى دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا هو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .
- التآكل السريع للثقة بين اطراف الائتلافين الواسعين الذين ظهروا في المؤتمر فقد انعقد المؤتمر انطباع نافذ بقسرب حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول الى الحدود السعودية في ناحية المنطقة الحايطة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية في الاراضى السعودية يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ وهو الامر الذى ساهم في تفاقم حدة الاستقطاب اذا خشى الائتلاف المناصر للموقف العراقي من ان يدار المؤتمر بما يولر غطاء عربيًا لحرب امريكية مقبلة ضد العراق على حين خشى الائتلاف المناهض للغزو العراقي للكويت من التفاف عراقي يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضمنيًا - للمعارضة العربية /العراقية للشرعية الدولية وعلى حين اعتبر الائتلاف المناصر للعراق ان وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجانب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقي في بغداد - دون ضمانات مسبقة- على انه نوع من الفخ المنصوب لهم بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .
- وهكذا شهد مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة ٩-١٠ اغسطس ١٩٩٠-تقنيًا للانشقاق في النظام العربي وهو الانشقاق الذى برز في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ اغسطس ١٩٩٠ ومع ذلك فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابيا على قرارات مجلس الجامعة في ٣ اغسطس ١٩٩٠ على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابيا على قرارات مؤتمر القمة ويعود ذلك الى تغيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك

معارضتها لقراراته والنقل الجزائر من التصويت الايجابي على قرارات المجلس الى الابتناع عن التصويت على قرارات القمة وعلى حين تغيب ليبيا عن اجتماع المجلس فانها قد عارضت قرارات المؤتمر وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والنحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) الى تسع دول (بمساب العراق) وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد ابقى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لاجتاد حل عربي فحسب بل انه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربي فيما يتصل بأزمة الخليج .

#### ● المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثانية ومععدة الاطراف :

لم يؤد فشل " الحل العربي " الجماعي الى القضاء فوراً على فكرة الحل العربي او انهاء الدور العربي في ادارة أزمة الخليج اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي غير ان هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات او النشاطات الدبلوماسية الفردية والثانية ومععدة الاطراف غير ان المدهش حقاً ان هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت اقل عدداً واقل جدارة بكثير من تلك التي قامت بها اطراف اجنبية ولم يكن من الغريب انما فشلت جميعاً في التحرك السياسي للدبلوماسية فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي او دولي ويعود هذا الفشل الى اسباب متعددة نتناول اهمها فيما يلي :

ربما يكون اول واهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو ان اغلبها قد جاء من العراق نفسه او اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقي وانما في هذا السياق لم تقدم اساساً كافياً لحل مشكلة الكويت وقد انفطرت اغلب هذه المبادرات بالتالي للوزن السياسي الضروري لفقت الانتظار اليها وجعلها مرتكزاً لتحريك التسوية السياسية اللازمة فالانظر النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي فقد اهدت هذه المبادرة البيئة السيامية المناسبة والفرغها من قوتها الدبلوماسية وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتحريها من السياق السياسي والاعلامي ، ففي اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ المخطط للإنتلافان الكبيران في الادانة المتبادلة واقتصرت المشاورات الدبلوماسية الى حد بعيد على اطراف من نفس الائتلاف وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف او دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة او ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية فانها لم تلق دعماً حقيقياً من جانب العراق كما ان بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصاً كافياً على التوافق مع الشرعية الدولية وربما كانت اهم المبادرات الفردية هي ما اطلقه العراق على نفسه بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت اعداد ترتيبات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي اسرائيل وسوريا على ان تكون البداية لما هو اسبق في الاحتلال ووضع ترتيبات خاصة بحالة الكويت مع الاخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته وانسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لاتضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الامن والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي اصدرها مجلس الامن وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في اطار مؤتمر دولي وكانت هذه المبادرة هي بداية ماسمي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في يوليو ١٩٦٧ ومع الرفض الدلوي والعربي لهذه المبادرة قدم العراق مبادرة جزئية لاتعلق بالكويت وانما بالسعودية وذلك في ١٩ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت تعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لايزيد عن فترة مجيء هذه القوات الى المنطقة ويتعهد مجلس الامن في المقابل بالوقوف عسكرياً ضد العراق بصورة جماعية في حالة اعتداء العراق عليها ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء او الاضرار بمصالح الطرف الاخر

وترك موضوع لمعالجتها كشأن عربي والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ أكتوبر ١٩٩٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في اعلان موقف واضح ضد الحرب والخيبر العسكري والتهديد به كما ابدى العراق استعداده لفتح الحوار مع فرنسا على اساس المبادرة التي اعلنها الرئيس ميثران في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية أكتوبر وهو مايعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة في هذه "المبادرات" عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة " المبادرات " العراقية الى النظام الدولي وفعلت كذلك بعض الاطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق اثناء الازمة وخاصة الاردن ولم يتقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة بقدر ما طرح "افكارا" بقصد التحريك الدبلوماسي للازمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد نلّش اثناء زيارته للولايات المتحدة افكارا مثل مقارنات ثنائية عراقية / امريكية بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تتحدد في المفاوضات وبحيث يسمح العراق بالاحتفاظ ببعض الاراضي الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان وحقل نفط الرميّة كما صرح الملك حسين قبيل زيارته للملّة للاتحاد السوفيتي بأنه سيعرض حلا وسطا يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل تعهد امريكي بعدم شن الحرب او توجيه ضربة للافهاف العسكرية والاقتصادية للعراق واطلاق سراح الاجانب الرهائن في العراق مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للامم المتحدة محل القوات متعددة الجنسيات في السعودية كما طرحت الاردن في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ افكارا للتحريك الدبلوماسي للازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بكل انواعها في الشرق الاوسط واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية ومع أن بعض الافكار الاردنية كانت ايجابية الا انها ضاعت في سياق الحماس الخائل للرأى العام الاردني تأييدا للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما اظهره في موقف الحليف للعراق وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتقب للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الكبار في الدولتين بما في ذلك زيارات الملك شخصيا للعراق وظهرت الاردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم العراق في احوال الدولية والعربية ولاشك ان هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة ان الاردن قد صارت مركز نشاط التحركات والمنظمات الاسلامية المعادية للتدخل العسكري الاجنبي والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الافكار خدمة دبلوماسية الحل السياسي للازمة ومن اهم هذه المبادرات التي اوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقي ما طرحته القيادة اليمنية في بداية سبتمبر وتتضمن انسحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة وارسال قوات تحت علم الامم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومتعددة الجنسيات وانسحاب هذه الاخيرة مع بدء مفاوضات في اطار الجامعة العربية لايرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة وطرحت اليمن مبادرة ثالثة اقل طموحا بكثير في ١٩ أكتوبر تتضمن انسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج على ان اهم المبادرات اليمنية طرحت في سياق مشروع قرار مجلس الامن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماينزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن الاجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية على ان يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الامن للمحافظة على الامن والاستقرار في الكويت بعد الانسحاب العراقي مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها



الجلس على العراق والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات وتعكس هذه المبادرة الذي تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن ومثلى دول عدم الانحياز في مجلس الامن وبالرغم من "توازن" هذا المشروع الا انه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية .

والواقع ان النشاط الدبلوماسي لليمن في الساحة العربية لم يكن يتفق مع اهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونها الدولة العربية-الوحيدة العضو في مجلس الامن اثناء الازمة فبعد نشاط دبلوماسي والى في الساحة العربية تجسد في الجولة المكوكية التي قام بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ لكل من بغداد وجدة والاسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، الكمش النشاط الدبلوماسي اليمني في الساحة العربية بدرجة كبيرة واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب وتوجهت مبادرات اليمن اساسا الى النظام الدولي ولم يحمل اى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه مجلس الامن وصنفت اليمن في الساحة العربية كحليف للعراق الامر الذي ادى الى معاناتها بسبب الاجراءات الانتقامية السعودية ضدها والتي كان اهمها الغاء السعودية لامتيازات اليمنيين في اراضيها في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ وترحيل اعداد كبيرة منهم الى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا للمساهمة في تجنب الفجار الازمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية وما ان انفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير اعلنتها في الخامس من اغسطس وزعمت انها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ وتشمل هذه المبادرة اعلان الكويت قبولها لبدء دفع تعويضات وتوافق على تأجير جزيرتي وربة وبويان على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استئجار الجزيرتين ويعلم الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحمل محل القوات العراقية ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق نهائي. وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقي وعدة اطراف عربية اخرى وتوصلت الى مبادرة اخرى اعلنتها في اول سبتمبر ١٩٩٠ شملت انسحاب العراق من الكويت وبحث شرعية اسرة الصباح في الحكم في مقابل تمكين العراق من جزيرتي وربة وبويان وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية وفشلت هذه المبادرة بدورها مما حدا بالقيادة الليبية الى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية وقد وافق الرئيس العراقي على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته وكان في نية العقيد القذافي ان يعلن نجاحه في ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقي والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ غير انه اعلن في ذات المؤتمر الصحفي الذي رتبته لهذا الغرض انخيار المبادرة بسبب تكوص السعودية عن وعددها في هذا الصدد الامر الذي لفته السعودية .

وتحركات منظمة التحرير في نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها الى فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقي والملك السعودي وانتهت تلك المحاولات بقطيعة بين الرئيس الفلسطيني والسعودية اثر زيارته لها في ١٣ اغسطس ١٩٩٠ وقرب نهاية نفس الشهر اعلن مبادرة جديدة تشمل فكوة نشر قوات عربية في الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الاجنبية في السعودية والخليج وخلال الشهور الثلاث التالية قام الرئيس الفلسطيني بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية دون طائل حيث تركزت هذه الزيارات في الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي وخاصة

العراق ذاتها وصنعاء والاردن والجزائر وليبيا وكان من الواضح ان الرئيس ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط واصبح المنفذ الرئيسي جيبا الى جنب مع الملك حسين الى الموقف العراقي بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الاردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير في سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور في النظام العربى حيث اعتبرت هذه الاطراف الاربعة انصارا للعراق واقرب كثيرا الى موقفه من الازمة وشاركت في الحرب الاعلامية والسياسية الاهلية العربية على الجانب المواجهة لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارئى في القاهرة ان المغرب العربى الكبير سوف يصير مركز المبادرآت السياسية العربية لحل الازمة بسبب ما يتمتع به من احترام اكبر في النظام العربى فعلى حين دخلت علاقات دول الخليج بسرعة في تفاعلات عدائية مع الاردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقاتها مع المغرب العربى بل وحاولت ان تستميله الى موقفها من الازمة ومع ذلك فقد جاءت مبادرات دول المغرب العربى اقل عددا واقل قيمة مما هو متوقع بكثير . فالى جانب المبادرات الليبية قامت تونس بمبادرة واحدة في ٦ سبتمبر ١٩٩٠ تشتمل على الدعوة للانسحاب العراقى من الكويت واحترام سيادتها مع قيام " حكومة كويتية حرة " في مقابل التزام القوات الاجنبية بعدم مهاجمة العراق واستبدالها بقوة عربية وفك الحصار الاقتصادى عليها واعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة محتملة مع العراق وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الاخيرة ومن المحتمل انها تشير الى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطينى والملك الاردنى مع منح سلطة حكم ذاتى في اطار الاندماج مع العراق والارجح ان تونس قد سعت لاعطاء الانطباع باقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الازمة بالرغم من اذنتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل العسكرى الأمريكى في الخليج لحافظت تونس على مستوى معدل من الاتصالات بالاطراف المباشرة للازمة كما ان تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسى ومبعوث الرئيس العراقى طه ياسين رمضان في تونس يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

اما الجزائر فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل ازمة الخليج سياسيا ولكنها نشطت دبلوماسيا لحد الاطراف المباشرة للدواعى على الاعتدال بما يفتح الباب امام حل سياسى للازمة والارجح هو ان الرئيس الجزائرى كان على قباعة شخصية بضرورة التاكيد على الانسحاب العراقى بمبادرة من طرف واحد من اجل الوصول الى تسوية سياسية لازمة غير انه قد وجد صعوبة بالغة في موازنة الرأى العام الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف مع اقتراب متزايد مع الوقت من التعاطف مع الموقف العراقى بسبب السياق العام لمواقف دول المغرب العربى وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية ، وكان اثر الرأى العام المغربى عاملا هاما في تكييف المواقف الرسمية للمغرب فقد كانت المغرب هى الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة في ٣ اغسطس ومؤتمر قمة القاهرة في ١٠ اغسطس وكان من الواضح ان الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج ويبدو انهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربى التعاطف مع العراق الامر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية الى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج ومع ذلك فقد صدر عن المغرب اهم مبادرات دول المغرب العربى والمتمثلة في الدعوة لعقد ما اسماه الملك الحسن " قمة الفرصة الاخيرة " التى اعلنت في ١١ فبراير ١٩٩٠ .

والواقع ان المغرب العربى الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة في النظام العربى من اجل الدفع لحل سياسى لازمة الخليج ويعود اهم اسباب هذا العجز الى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من

الأزمة بل حول مستقبل مشروع " اتحاد المغرب العربي " ذاته والذي سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا فلاحظ  
اولا ان المبادرات الليبية قد انطلقت منعزلة عن التنسيق القوى مع دول المغرب العربي الاخرى وبلغت النظر ان ليبيا لم  
تدع لحضور "القمة الصغيرة" التي شملت المغرب والجزائر والاردن في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ويلاحظ من ناحية ثانية انه لم  
تصدر قرارات تستحق وصف بالموقف الجماعي ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب  
العربي في بداية سبتمبر وفي ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ فالسلطة الجماعى بين كافة دول المغرب العربي الاخرى على التدخل -  
الاجنبى في السعودية لم يفتح المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة في القوات متعددة الجنسيه هناك وعلى حين كانت  
ليبيا وتونس مستعدين لحل وسط بشأن " الاستقلال الحقيقى للكوييت وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر  
كانتا على اقناع بصعوبة تقرير هذه المسألة في النظامين العربي والدولى كاحد شروط انسحاب العراق من الكويت اما  
موريتانيا فكانت تقف قلباً وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيتى الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت ،  
وساهم في فشل المغرب العربي الكبير في التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردي والجماعى ان دولة قد  
تورطت في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية الى القاهرة ولاشك ان المغرب  
الكبير كله قد شعر بالاهالة لاصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ لقراره الخاص باعادة الامانة العامة بكل ادارتها  
واجهزتها للقاهرة في موعد غايته ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ (مع استثناء بعض الادارات حتى ٣١ سبتمبر ١٩٩٠) وقد صدر  
القرار عن اجتماع استثنائى بموافقة ١٢ دولة عربية فقط الامر الذى شكل تجاهلا تاما لرغبة المغرب كله ووجدت بقية  
دول المغرب العربي صعوبة في القبول بمخاطرة للاساءة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس  
واعبارها غير شرعية وكان الحل يمكن في "مناشدة" مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذى  
مثل محور الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ باعتباره حلا وسطا بين ضغوط  
متعارضة وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجا لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر الامر الذى قاد بدوره الى  
مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه الائتلاف المناهض للعراق في أزمة الخليج وبالتالي الى مزيد من صعوبات  
التقدم بمبادرة ذات مصداقية ونقل كالفين لتحرك الدبلوماسية للأزمة .

ومع ذلك فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدرا معقولا من ضبط النفس اذا اخذنا المعطيات  
المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل ويظهر ذلك جليا من توافقه شبه الجماعى على تمييز موقفها من الأزمة  
عن المجموعة الاقرب الى الموقف العراقي وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين  
هذه الدول دورا هاما في تلطيف الميول نحو التطرف عند بعض دول المغرب العربي وخاصة موريتانيا .

ومثلما كان الانشقاق الذى شهده النظام العربي بين "تحالفين" عريضين كان هو السبب المباشر في افسار الحل العربي  
الجماعى فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر  
القمة العربي حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذى قوض الدول الاعضاء بالامم المتحدة في استخدام " كل  
الوسائل الضرورية " لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بازمة الخليج تعمقا لهذا الانشقاق وجاءت اغلبيية المبادرات او الجهود  
الدبلوماسية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق والواقع ان " الائتلاف المتعاطف مع العراق " كان النشاط  
دبلوماسي فسمى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته في شكل " تكتل سياسى ودبلوماسى عربي فيما يتعلق بالموقف من أزمة  
الخليج في الحد الأدنى فصرحت الاردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت او  
تحفظت او امتعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج

سلميا ورجاء هذا التصريح في اعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ الى اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الخوري كميثل للرئيس الليبي وهو الاجتماع الذي شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة وعاد بعدها الخوري الى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الاردني في ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٠ ، والواقع ان فكرة عقد اجتماع للسودان الثنائي المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة اصغر من هذه الدول وتركزت اغلب المكشورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثنائي اضافة الى العراق التي شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر او غير مباشر وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بان هذه المجموعة من الدول تصرف ككتلة وخاصة بعد ما اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار انشاء جامعة عربية بديلة في تونس في ٤ سبتمبر ١٩٩٠ على ان هذا الانطباع سريعا ما تبدد فمن ناحية سعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي ومن ناحية ثانية زاد تركيز المشاورات الدبلوماسية والسياسة في اطار مجموعة اصغر من هذه الدول وهي فلسطين والاردن واليمن والسودان الى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الاخر تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست ويمكن القول بان الدول الثنائي قد تصرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم ييسر مجموعة الدول المعارضة (والمحتفظه) على قرارات قمة القاهرة وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد توثقت بسرعة وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو ١٩٩٠ واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة وتكررت اللقاءات بين مصر وسوريا على اعلى المستويات السياسية بعد الازمة فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثي الذي يضم السعودية الى جانب مصر وسوريا بعد لقاء دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث ،

وشعرت سوريا بثقة كبيرة بعد نجاحها في القناع مصر بالتنسيق السياسي الاستراتيجي عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية في رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بانشاء "بنية امنية شرق اوسطية جديدة" وكان هذا التنسيق اساسا اوليا كافي لاقتناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٠ ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور ملموس في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعي بحث والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ولا شك ان نجاح "التكتل الثلاثي" الذي جمع بين مصر وسوريا والسعودية في التصرف كتكتل سياسي / استراتيجي في الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يعد من الامور المشرقة فعلى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسبيا وخاصة في النصف الاول من عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات بين الدول الثلاث كانت مشوبة بميزان اكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا "التكتل الثلاثي" مفاجئا الى حد ما ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسي الاستراتيجي قد اظهر صلابه مدهشة في الساحة العربية وخاصة ازاء ازمة الخليج ولم يصدر عن هذا التكتل اى مبادرة سياسة مكتملة تختلف باى قدر ملموس عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ واتصر دوره في الجهود

الدبلوماسية العربية لتحريك الازمة سلميا على ما يمكن تسميته " دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة " حيث وجهه الرئيس مبارك والاسد مجتمعين اكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقي للانسحاب من الكويت امتثالا للشرعية العربية والدولية ولم يكن من المتوقع ان تسفر هذه المناشدات عن شئ وسريعا ما امكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدفاعات السعودية ضد هجوم عراقي محتمل لحسب بل وعلى المساهمة في العمليات الهجومية لتحرير الكويت ايضا .

وهكذا اظهر الائتلاف المناهض للعراق انشاء ازمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الازمة منذ بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت في ٢٨ فبراير عام ١٩٩١ وعلى النقيض اظهر اداء الدول الثماني السبق عارضا او تحفظا او امتنع عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة واختلافات وتذبذبات في المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها " كتحالف سياسي / استراتيجي " .

وفوق ذلك فانه بالرغم من الحمود النسبي في الاداء السياسي "للتحالفين" خلال فترة الازمة فقد اظهرت ميلدات وجهود دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق في النظام العربي وانفردت عمان بهذه المحاولة على جانب "معسكر الاغلبية" على حين قامت اطراف مختلفة وخاصة الاردن وليبيا والجزائر بالمحاولة على جانب "معسكر الاقلية" العربية فمن الواضح ان عمان كان لديها رغبة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجي ككل ولهذا الفرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين في نهاية اكتوبر كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر ووسع السلطان قابوس اتصالاته لتشمل الى جانب الملك فهد عددا اخر من الرؤساء العرب والارجح انه كان يرغب في الاستعانة بفوز مصر خاصة في اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي باهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الازمة سلميا غير ان العراق لم يلتزم امام السلطان بما يكفي من التعهدات لاقتناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة اجراء حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمي للازمة .

وعلى الجانب الاخر قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة لفتح قنوات ملائمة للحوار المباشر او صياغة حلول وسط يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومة العرب وخاصة السعودية غير ان هذه المحاولات لم تفلح بدورها وتعتبر القمة الصغيرة المنعقدة في المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن اهم محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية لتحريك الازمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا . واطالفة لذلك كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة ان تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول إيجاد مخرج سياسي لازمة الخليج غير ان احتدام الصراع السياسي والاعلامي بين الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة فبعد فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة عقد مجلس الجامعة اربع دورات رسمية الى جانب اجتماع غير رسمي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

لغى ٣١ أغسطس ١٩٩٠ انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر وقاطعت الدول الثماني التي رفضت او تحفظت او امتنع عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة وادعى الامين العام السابق للجامعة السيد الشاذلي القليبي انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول وهو ما انتهى الى استقالته بعد توجيه دول الخليج النقد لهذا " الفشل المقصود " في الاتصال وخرجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لادانة العدوان العراقي على الكويت ومطالبة العراق بالاذعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات والتبثيل الدبلوماسي في الكويت وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت عما اصابها من خسائر

بسبب العدوان وفى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الجامعة دورة طارئة اخرى بناء على طلب مصر ايضا لمناقشة عودة الامانة للجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة وقاطعت الدول الثمان ايضا هذه الدورة وتسم اعمال هذه الدورة الطارئة باهية خاصة لانها حسمت فى غياب ثمان دول خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الامانة العامة الى المقر الدائم بالقاهرة \*

وكان مجلس الجامعة فى دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة واتخذ بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلى :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة فى دورة سبتمبر ١٩٩٠ \*
- انشاء مركز اخر لجامعة الدول العربية بتونس \*
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، التحلدا الاذاعات العربية \*
- استكمال بناء المركز الاخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمى فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ \*
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين اللذين لا يمكن الانتقال الى القاهرة تسوية مجزية \*
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين فى المقر الدائم لجامعة الدول العربية فى القاهرة فى حالة فقدانهم لوظائفهم عند نقل الجامعة الى القاهرة تسوية مجزية \*
- تكليف لجنة برئاسة السيد طارق عزيز وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والامين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها فى هذا الشأن الى مجلس الجامعة فى دورة انعقلده فى سبتمبر ١٩٩٠ بتونس \*

وتنفيذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الحماسية اعمالها بان اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة وعقدت هذه اللجنة اجتماعين فى بغداد فى ١٣-١٤ يونيو و٢٨ يوليو ١٩٩٠ ، واعدت تقريرها الذى تضمن الجدول الزمنى والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة واجهزتها الى المقر الدائم ولكن اللجنة فشلت فى الاتفاق حول المقصود بمفهوم "المركز الاخر" الوارد فى قرار مجلس الجامعة \*

وتلخصت وجهة النظر المصرية فى الاثنى : انه لا يمكن اعتبار مفهوم "مركز اخر" نوعا من المقر ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذى لا يشير الا الى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة وعلى ذلك فما يمكن انشاؤه بقرار من المجلس هو كل مادون ذلك المقر ومن الناحية السياسية فانه لما كانت الصيغة السياسية للقوار المعنى لمجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربى بعودة الامور الى نصابها فان مصر تؤمن بان اى تفسيرات يشتمل منها استهداف تنفيت الامانة العامة لم تكن واردة فى ذهن المجلس ويقوم تصور مصر عن "المركز الاخر" على نوع من مكثلب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التى نص عليها القرار \*

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلى : ان قرار مجلس الجامعة حين نص على انشاء مركز اخر للجامعة قد اتخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذى طرأ على العالم العربى حتى يستوفى العمل العربى المشترك كل ابعاده بما فيها البعد المغاربى وحيث ان العمل العربى المشترك يتوزع على المجالين السياسى والتنموى فان المقترح هو ان يعود المحور السياسى - وهو الاصل - بكامله الى المقر الدائم ويسند الى المركز الاخر فى تونس كل مايتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة وبالنسبة لىكون المركز الاخر فرعاً للامانة العامة يشمل ادارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاستثمار العربية وتشمل

الإدارات العامة كلا من الإدارات الاقتصادية والإدارة الاجتماعية إضافة إلى إدارة عامة لتسيير المركز ماليا وإداريا وترى تونس أن يضم المركز الآخر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى كافة المجالس العربية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب المنظمات الثلاث المسماة في قرار مجلس الجامعة .

وقد فصل قرار المجلس في دورته الطارئة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ في هذا الخلاف فصدر قرار نقل مقر الجامعة بالبحر الدول الحاضرة الاثنى عشرة وهي مصر وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتي والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي الست وذلك على اساس ان يضم المركز الآخر للجامعة في تونس المجالس والمنظمات التي تقرر البقاء في تونس إضافة إلى مكتب للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة في القاهرة وهذه المنظمات وبذلك يكون المجلس قد اتخذ تماما لتفسير مصر للقرار الاصلى رقم ٤٩٨٣ مجلس الجامعة في مارس ١٩٩٠ .

ويمكن اعتبار القرار الاخير للمجلس في دورة سبتمبر الطارئة احدى ثمرات ازمة الخليج صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاتها قبل انفجار الازمة وبعدها الا ان التوافقات العربية كانت من الأرجح أن تؤدي إلى تفسير وسط بين وجهتي النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر اخلية تلقائية حول هذا الخلاف، ولقد ترك هذا الانشقاق اثره الكبير على اداء مؤسسات الجامعة فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ على مستوى المندوبين الدائمين وحضرها جميع الدول العربية غير انه قد تقرر "تعليقها" على اساس الحجة القائلة بالشغال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

اما الدورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت في ١٨ أكتوبر ١٩٩٠ في اعقاب مذبة القدس والمناقشة عدوان اسرائيل على المسجد الاقصى وثار خلاف عنيف حول البيان الختامي بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على ادانة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر من المذبة ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة والامر المتكرر والالفت للنظر في اعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربي لم تنسحب مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق وامكن الوصول الى حل وسط حول القرارات والبيان الختامي بتوسط دول الغرب العربي وبعد ان كساد الاجتماع بنهار بسبب المواجهات العنيفة بين الوفود وخاصة وفدى اليمن والسعودية وفدى المنظمة وسوريا .

اما الاجتماع غير الرسمي لوزراء الخارجية العرب في نيويورك يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٠ فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة غير ان الحضور كان اجماعيا باستثناء العراق التي انسحب ولديها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع غير انه لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج وضاعت بذلك فرصة ثنية لحدوث توافق عربي حول هذه التسوية او حتى دور عربي محدد ومميز في الادارة الدولية لازمة واذا اخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية لوجدنا ان الافكار الرئيسية التي تضمنتها كانت كما يلي:

- التركيز على اولوية تحاشي الانفجار العسكري للازمة من خلال اجراءات تعهيد وعملية تقوم في النهاية على سحب القوات الامريكية والاجنبية عموما واستبدالها اما بقوات عربية او قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة الخليج وخاصة السعودية .

- الفصل بين مسألة الانسحاب العراقي من الكويت ومسألة ضمانات امن دول الخليج الاخرى فركزت معظم المبادرات على امكانية تقديم ضمانات امن للسعودية وربما بقصد اقتناعها بالتخلي عن الحل العسكري للازمة وجعل مسألة الجلاء العراقي عن الكويت مسألة تفاوضية .

● وفيما يتصل بمسألة الكويت سعت اكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية وطبيعة الحكم في دولة الكويت من ناحية ثانية ومدى او درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة ونصت اغلبية المبادرات صراحة او ضمناً على الانسحاب العراقي غير انما اختلفت في تعيين طبيعة الحكم فقفز اغلبها على عودة الحكومة الشرعية وتبنت في المستقبل صياغات مختلفة لحكم بديل عن اسرة الصباح كما ان اكثرية المبادرات العربية فرضت صراحة او ضمناً ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية او اقليمية وكان ارضاء مطالب العراق الاقليمية في جزيرتي وربة ويوبيا ومطالبها المالية والنفطية قاسماً مشتركاً بين هذه المبادرات والواقع ان هذا التمييز والاصرار على حقوق تاريخية او اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجرد لفت نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفي القناع السعودية التي اصرت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

- واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع او اخر من انواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .
- المرحلة الرابعة : انحياز دبلوماسية الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الازمة تطولها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ على انه مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد اعلنت عن ياسها بصورة او اخرى من الحل السلمي والمحصرات المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لأزمة الخليج ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكى بوش لوزير الخارجية العراقي للالتقاء به في واشنطن واستعداده لايفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول ازمة الخليج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة والواقع ان اكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه المبادرة الامريكية بعد اعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي لازمة وعلى حين قرأها المناصرون للعراق باعتبارها اعترافاً من الولايات المتحدة بافضلية الخيار السياسي وكلاماً للضعف فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكى لهم قبل اعلان هذه المبادرة ويمكن القول ان التحرك العربي الوحيد والاخير ( قبل انفجار الحرب ) لتحريك الازمة سلمياً هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ شملت إيطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب وموريتانيا وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائظاً من اليأس واحبطت اماله في استكشاف قواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي - عربي لانهاء الازمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بأنه " لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للازمة " وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته بين رؤساء مصر وليبيا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ وبالتالي فاناً لم تتناول الازمة بقصد إيجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافيق حول الموقف العربي من الازمة او الاكاداة الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقحام الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة اوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ولكسمبرج لاقناع القادة الاوربيين بامكانية نزع فتيل الحرب والوصول الى حل وسط للازمة وهو ما فشل فيه وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة - الاقل اهمية - من جانب عدة دول عربية اخرى لتحريك الازمة سلمياً سواء من خلال مشاورات عربية او مفاوضات مع اطراف اوروبية ،والواقع ان الفترة الفاصلة بين



قرار مجلس الأمن المذكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلباً في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية وربما بدرجة اشد من تصلب مواقف اطراف دولية عديدة ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٠ تم الاعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات وفي قمة المجلس في ٢٢-٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ في الدوحة اضافت الدول الست الى ضرورة الانسحاب الفوري من جميع الاراضي الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ فترة السماح التي حددها مجلس الامن في ١٥ يناير ١٩٩١ ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن اضرار الغزو وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٦-٦ يناير ١٩٩١ حملت الدول الثلاث كامل مسئولية الموقف المتأزم للعراق .

واعلن في القاهرة ودمشق ان القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت اذا اصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض ومثل ذلك بعد تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي وعلى الجانب الاخر استمرت في الاصرار على ان مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض ففي خطابه في ٦ يناير اعلن الرئيس العراقي " ان ضم الكويت للعراق نهائي وان الكويت هي المحافظة التاسعة عشر للعراق حاضرا ومستقبلا " وكان العراق قد هدد في نوفمبر بانه سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وان " الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة " وكذا ايدت عدة اطراف عربية استعدادها لحوض غمار الحرب الى جانب العراق فاعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر ان " المنظمة ستقاتل مع العراق اذا اندلعت الحرب في الخليج " واعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ان " ٤٠٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق " وصدر عن موريتانيا اعلان مشابه الى جانب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الازمة و اضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات الحزبية والتشكيلات الاسلامية السياسية في الدول العربية الثمان المعارضة لقرارات قمة القاهرة تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية ووصلت الخصومة بين " الائتلافين الكبيرين " في الساحة العربية حدا اهتز معه ماكان يعتقد انه من الثوابت التاريخية - العاطفية والسياسية - للعرب اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ ازمة الخليج بمعارضة تدخل اسرائيل في الازمة معارضة تامة حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية وكان اقوى تعبير عن هذا الموقف تصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير ١٩٩١ بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا محالفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك في ١٣ يناير ١٩٩١ انه " يحق لاسرائيل الرد اذا هاجمها العراق " واتخذ الموقف السوري مسارا مشابها فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل في ١٣ يناير ١٩٩١ من التدخل في ازمة الخليج حتى لو نفذت العراق قنيتها وهاجمت اسرائيل ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا في ٢١ يناير ١٩٩١ ان " الرئيس العراقي صدام حسين يشنه هجمات صاروخية على اسرائيل لن يجزى دمشق الى حرب ضد اسرائيل وهو يمثل اشارة واضحة الى قبول سوريا لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخي عليها .

والحقيقة ان افعال دبلوماسية الدور العربي بعد افعال دبلوماسية الحل العربي قد القى الى واقع سياسي ونفسي مذهل يتسم بتسليم كامل امام انفجار حرب الخليج لقد اصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية بادانة الحرب وعبرت تصريحات ومظاهرات رسمية وحزبية في طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصنعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف

عربية في الحرب الامريكية ضد العراق على ان تلك المواقف المناهضة للحرب على المستويين الرسمي والشعبي لم تحمّل نقلاً سياسياً كبيراً بل انما وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقي ازاء مسألة الانسحاب من الكويت قد جاءت اقل كثيراً مما كان متوقعا وظهر العالم العربي بأسره وكأنه عاجز عجزاً تاماً عن التأثير على مجرى الاحداث بمنع الحرب او وقفها او مجرد رسم خطوط حراء وفرض ضوابط لا ينبغي تخطينها عندما تشن فعلاً وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك المعجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت في السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربي بتقديم طلب رسمي لمجلس الامن بوقف الحرب مؤقلاً لاتاحة الفرصة للحلول السياسية وهو مرفوضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٥ يناير ١٩٩١ وبعدما رفض الرئيس العراقي مبادرة الرئيس السوفيتي جورباتشوف في ٢١ يناير ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين اطراف الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية الى ادنى مستوى في تاريخها ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الازمة بل توسعت لتصبح مشاركة فعلية او رمزية في حرب اهلية وإعلامية وسياسية عربية وان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسمياً او مادياً للجهاد العسكري العراقي غير ان الدول العربية الثماني التي تحفظت او امتنعت او عارضت قرارات قمة القاهرة قد مارست نوعاً من اعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التي شاركت مادياً في الحرب " متعددة الجنسية " ضد العراق وهدف تحرير الكويت اى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ان ضراوة المعارك العسكرية " متعددة الجنسية " لم تكذب تخفى ان العرب قد اشتركوا في حرب اهلية عسكرية وسياسية وإعلامية ، وكان النظام العربي قد انفجر بالفعل . وهكذا لم توفق الدول العربية وجامعة الدول العربية في احتواء الأزمة في النطاق العربي . . . ودرء الأخطار التي تؤثر في مستقبلها ويات واضحاً أن مقدارها تتدخل فيها قوى أخرى وأصبح واضحاً أن الحل يتحرك في اتجاه استخدام القوة العسكرية ، وما يصاحبه من مخاطر وأصبح التباين في مواقف هذه الدول وردود أفعالها وحركتها معبراً عن التناقضات بما وبدأت النظم العربية ضعيفة هشة أقل استعداداً لاتخاذ موقف حازم منها الى السعي الى المصالحة وغالباً ما اتسمت اجتماعات القمة في الماضي بالعزم على عدم اتخاذ أى قرار بشأن المشكلات التي تناولها لكن البلدان العربية كانت في وضع بالغ الحرج هذه المرة عاجزة عن اخفاء ازدواجيتها <sup>(١٠٤)</sup> .

<sup>(١٠٤)</sup> الملف السري لحرب الخليج . . . تأليف بيروالينجر ، ايريك لوزان - ترجمة محمد مستجير .

## خلاصة الباب الثاني

لاشك أن أزمة الخليج ( اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ) قد هزت وجدان العالم كله . . . وجذبت انتباه جميع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد نحو واقع جديد هو انعكاسا لظروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة .

وليس بمفاجأة أن يحتل الشرق الأوسط موقع الصدارة في هذه المرحلة فهو المسرح الذي يكاد يتفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر على مدى أكثر من نصف قرن فآزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت فاحدث بذلك انتهاكا لشرعية النظام الدولي وصعدا في هيكل البيت الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي .

ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث توافقت الإدانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة واهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسياسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .

ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية فقد ظل العراق ماضيا في ممارسة التشدد ورفض لداءات السلام متخذاً من خط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا في مجال إدارته للأزمة مما دفع بالمجتمع الدولي الى التدرج بإجراءات رد الفعل بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع التلويح بإمكانات التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لإقراو الشرعية الدولية .

وعلى صعيد التحرك السياسي المصري ورغم كثافة الجهود الدبلوماسية على المستوى الفردي والثنائي والإقليمي والجماعي عربيا ودوليا وتوظيف كل القوى المتاحة من أجل التوصل الى مخرج أو إيجاد وسيلة لتسوية تلك الأزمة بعيدا عن خيار القوة والعنف الذي بدا ان تطورات تدفع للأزمة نحوه ولم تتجح تلك الجهود لتحقيقه باعتبار ان المشكلة تتعلق بمبادئ شرعية اقراها النظام الدولي غير قابلة للمساومة .

### الموقف العربي والإقليمي من الأزمة :-

أظهر البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة ، فقد طالب البيان بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان ، وهذين الطلبن قد أصبحا فيما بعد الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج من الأزمة ، والجدير بالملاحظة هنا أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي كان يرى منذ وقت مبكر أن الأزمة أكثر من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية ، ولنفاذ ذلك أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بياناً أكدوا فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول والقاطع برفض أى تدخل أجنبي في الشؤون العربية ، لا يعنى أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها — حيث أن الأمم المتحدة تعبر الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلام العالمي وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي .

وبناء على ذلك يمكن تلخيص موقف التحرك الخليجي لمواجهة المشكلة خاصة بعد ما كشف الغزو العراقي عن أزمة هيكلية في نظام المجلس وفشله في توفير مظلة إقليمية لأعضائه في الآتي :-

### على المستوى السياسي :

الموافقة على قرار قمة الدول العربية الطارئة والذي عقد في ١٠ أغسطس بحضور جميع الدول العربية عدا تونس والذي أدان العدوان العراقي على الكويت وطالب العراق بسحب قواته منها

الموافقة على قرارات مجلس الأمن بكامل بنودها •

لا مساومة على الشرطين الأساسيين الذين تعتمد عليهما أية مفاوضات وسلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية •

يظل الطريق مفتوحاً لأي حل سياسي للمشكلة •

الموافقة على جميع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق •

### على المستوى الاقتصادي :

دعم المصارف والمؤسسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه •

الموافقة على حجم المساعدات المالية التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق •

### على المستوى العسكري :

السماح بتواجد قوات الائتلاف الدولي في منطقة الخليج وذلك سواء كانت قوات عربية بناء على طلب دول مجلس التعاون وعلى رأسهم السعودية أو كانت قوات أجنبية طبقاً لقرارات مجلس الأمن ، وذلك بمهمة الدفاع عن أراضي دول المجلس ضد أي أعمال عدائية عراقية ، وكذا الاستعداد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية إذا ما تطلب الموقف ذلك •

تم دراسة الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت بالدراسة التفصيلية للوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس والدور الذي ستقوم به إذا ما تطلبت الحاجة ذلك •

تم إعادة دراسة استراتيجية الدفاع المشترك والتي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥ وذلك بغرض دراسة كيفية الاعتماد على جيوش دول المجلس لتكون قادرة على مواجهة أي ظروف مشابهاً مستقبلاً •

### التحرك المصري لمواجهة واحتواء الأزمة :-

كان تدرج تصاعد التحرك المصري تجاه المشكلة تدرجاً منطقياً بعدما مثلت أزمة الغزو العراقي للكويت تحدياً كبيراً للدور المصري ومكانته العربية ، علاوة على ما شكلته المشكلة من حرج سياسي ومعنوي شديد للقيادة المصرية بسبب ما انطوت عليه طريقة الغزو من تضليل للقيادة المصرية مع محاولة لاحتواء الدور المصري وتحييده من خلال مجلس التعاون العربي •

بدأ التحرك المصري فور تقديم مذكرة وزير خارجية العراق لأمين عام جامعة الدول العربية في ١٥/ ٧/ ٩٠ والتي أعقبها رد الكويت ، ودعت مصر الى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي ، وأعقب ذلك زيارة الرئيس مبارك لكل من العراق والكويت والسعودية والتي أحرزت ظاهرياً نجاحاً ملموساً •

صدر بيان مصر في ٣ / ٨ / ١٩٩٠ برفض الغزو العراقي للكويت بعد التأكيد من عدم جدوى الاتصالات مع العراق ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر قمة عربي خلال ٢٤ ساعة ، والذي كانت قراراته بأغلبية ١٢ عضواً من ٢٠ حضروا القمة ، وقد رفضت كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات بينما تحفظت السودان والأردن وموريتانيا ، في حين امتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس •

استجابة القيادة المصرية لطلب السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية في إطار قرارات القمة العربية وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية ، بالإضافة لإرسال قوات مصرية الى الإمارات •  
دعم الكويت من خلال عدة وسائل قنصلت في توجيه بث إذاعي لشرح خطورة أبعاد الأزمة لكل من الشعب الكويتي والعراقي ، كما تم إعادة إصدار جريدة الأبناء الكويتية من القاهرة ، وكذا دعوة أمير الكويت لحضور مؤتمر قمة القاهرة مع الإبقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها للعراق ، وكذا تم تشكيل وتدريب لواء التحرير الكويتي بمصر •

استمرار التشاور العربي والدولي محاولة احتواء الأزمة وحلها سياسيا •  
دعوة العراق الى إعادة الحسابات والاستجابة لصوت العقل لما يتهدد العراق والأمن العربي لخطر حقيقي وذلك من خلال البيانات والتصريحات التي وجهها الرئيس مبارك الى الرئيس العراقي •

### التحرك السوري لمواجهة واحتواء الأزمة :

بدا الموقف السوري متفاعلا ومتجاوبا منذ اللحظة الأولى للغزو ، فقد أدانت سوريا الغزو والآثار السلبية الناتجة منه وطالبت بانسحاب العراق وعودة الحكومة الكويتية الشرعية •

توثيق العلاقات السورية - المصرية - السعودية مع تسقيق وجهات النظر تجاه المشكلة •  
الاستجابة لقرارات القمة العربية وإرسال قوات عسكرية سورية الى السعودية مع التركيز على أن هدف هذه القوات دفاعي بحث بقصد ردع العراق عن تهديد أراضي السعودية ، وليس للمشاركة مع قوات الائتلاف في حرب العراق اذا اندلعت الحرب •

### موقف كل من الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية :-

#### موقف الأردن :

تراوح الموقف الأردني من المشكلة بين اتجاه التأييد الكامل للعراق واتجاه البعد النسي عن خط هذا التأييد ، ومن هنا يمكن إنجاز موقف الأردن من المشكلة في النقاط التالية :

تأييد السياسة العراقية والتركيز على التدخل الأجنبي في المنطقة والمطالبة باحتواء الأزمة في إطار البيت العربي إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلي للأردن خلال مرحلة وقوع الأزمة ردا على نعمة التهديد الإسرائيلي اذا ما هاجم العراق إسرائيل •

بدل المساعي لتبني موقفا وسطا بين اتجاهي مهادنة النظام العراقي ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي •

#### موقف اليمن :

يمكن رصد موقف اليمن في النقاط التالية :-

الالتزام بالحرص على تعريب القضية وعدم تدويلها مع القبول بالثوابت العربية المتمثلة في ضرورة الانسحاب العراقي وعودة الشرعية للبلاد •

التحول نحو دعم وتأييد العراق ( ليس ضد الكويت ) ولكن ضد التكتل الدولي المضاد للعراق •

#### موقف السودان :

يمكن القول بأن الأوضاع الداخلية في السودان كان لها تأثير على موقف حكومته العسكرية في مواجهة المشكلة فالتيار السياسي الوحيد داخل السودان والذي يدعم حكومته وهو الجبهة الإسلامية يتخذ موقفا معاديا للتدخل

الأجنبي ولكن الأرجح أن هذا العامل الداخلي لم يكن هو الحاسم في موقف السودان بل كان مساعداً للعامل الرئيسي الذي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين السودان والعراق والذي أصبح أهم مصدر لتسليح السودان ودعمه عسكرياً في حرب الجنوب ومن هنا يمكن تفسير موقف السودان المؤيد ضمنياً للموقف العراقي

### موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن إيجاز الموقف الفلسطيني في النقاط التالية :

تأييد الحل الذي يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والمنطقة العربية بأسرها .  
رفض حل الخلافات العربية بالقوة مع احترام وجهة النظر السعودية بحماية ذاتها وأراضيها بمعاونة أشقائها العرب .  
التقدم بمشروع سلام لبي - فلسطيني والذي لم يلق قبولا ، علاوة على أن بيانات المنظمة والتي اتصفت بالغموض حيناً وبالتناقض حيناً آخر، ترك تأثيراته على الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج وكذا على مصادقية منظمة التحرير ، حيث أن تأييدها للموقف العراقي يعنى تأييدها لاحتلال أراضي الغير بالقوة .

### موقف دول المغرب العربي :

ان ردود فعل ومواقف دول المغرب العربي وخاصة بعد تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، قد أثارت الاهتمام والتساؤل ، حيث عبر تصويتهم عن حصة مواقف بعدد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، بل تسابنت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات المتسارعة في الأزمة .

### الموقف الليبي من الغزو العراقي للكويت :

أعلنت ليبيا أن أى تدخل خارجي في الراح سيعتبر اعتداء على الأمة العربية ، كما أكد يها أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، وقد أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال الأزمة وأنها ترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته لتوفير الشروط المناسبة للحل السياسي للمشكلة .  
وقد أصدرت الجزائر بياناً يدين بشدة العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلالها .

وكذلك كان موقف المغرب ، أما موريتانيا فقد مال موقفها الى عدم ادانة العراق على الرغم من تأكيدها لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الأشقاء .  
الموقف من قرارات القمة العربية بالقاهرة :

ويبرز هنا التضارب الشديد في موقف دول المغرب العربي من قرارات هذه القمة ففي حين وافقت المغرب على القرارات امتنعت الجزائر عن التصويت وتحفظت موريتانيا عليها وعارضت ليبيا بينما تغيبت تونس عن القمة أصلاً .  
وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى عدم وجود موقف موحد لدول اتحاد المغرب العربي ، فقد كان امتناع الجزائر بسبب الرغبة في إدخال بعض التعديلات على القرارات لتحصل على أغلبية عربية كبيرة ، وكان تحفظ موريتانيا بسبب علاقتها الوثيقة مع العراق ، أما ليبيا فقد عارضت نتيجة لطلب السعودية لاستدعاء قوات أجنبية الى المنطقة ، وأخيراً تونس بسبب أنها أرادت تأجيل المؤتمر أيام قليلة شحولة. التوصل الى اتفاق مع الرئيس العراقي ، يحفظ حقوق أطراف الراح ويصون وحدة الأمة العربية .

## الموقف الإقليمي لمواجهة الأزمة :-

يرتبط به موقف كل من إيران وتركيا وإسرائيل تجاه الأزمة .

### موقف إيران

كان موقف إيران هادئاً إلى حد كبير في الأيام الأولى للغزو مع توجيه انتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت حدث تغير في الموقف الإيراني بعد زيارة وزير خارجية إيران لسوريا في ٦ / ٨ / ٩٠ حيث أعلن وزير خارجية إيران أن بلاده لا تقبل أي تعديل في الحدود الكويتية سواء برأ أو بحراً ، ومن هنا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت

بعد التنازلات العراقية التي أعلنها الرئيس صدام حسين في منتصف أغسطس بقبول الشروط الإيرانية حول تسوية مشكلات الحرب بين البلدين وهي قبول العراق انسحاب قواته الموجودة داخل الأراضي الإيرانية مع قبول اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين ( كان هذا البند هو سبب الحرب بين البلدين والتي استمرت ثمانية أعوام ) إضافة إلى التبادل الفوري للأسرى ، وحيث أن هذه التنازلات تمثل انتصاراً لإيران ، فقد رحبت إيران بالعرض العراقي إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين مشكلتها مع العراق وموقفها من غزو الكويت السابق ذكره .

ومن هنا كان موقف إيران بعد ذلك موقف المتظار لما سوف تسفر عنه الأحداث التي حتى لا تغلق الباب أمام العلاقة مع العراق أو مع الدول العربية أو مع المجتمع الدولي .

### موقف تركيا :

بمجرد وقوع الغزو سارعت تركيا بإدائه وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لها ، إلا أنها تعمدت عدم اتخاذ أي إجراءات مضادة ضد العراق نظراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة أو من الدول العربية لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التي ستعاني منها نتيجة للمقاطعة الاقتصادية ضد العراق . بعد تعهدت الولايات المتحدة لتعويض تركيا عن خسائرها الاقتصادية المنتظرة ، وكذا وقعتها للقيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا وتدعيم مطلبها للانضمام للجماعة الأوربية ، سارعت تركيا بالموافقة على إغلاق خط الأنابيب العراقي مع وقف العلاقات التجارية مع العراق ، وكذا السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة العسكرية التركية ، بل أصبحت تركيا طرف أساسي في مواجهة العراق ، وهكذا جاء الغزو العراقي للكويت كفرصة ذهبية لتركيا لتحصل على ما تريد من المكاسب المختلفة .

### موقف إسرائيل :

جاء الغزو العراقي للكويت ليقدم فرصة ذهبية لإسرائيل على كافة المستويات حيث يصعب حصر هذه المكاسب سواء على المدى القريب أو البعيد ، وسواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

### على مستوى الرأي العام العالمي :

محاولة إقناع الرأي العام العالمي بأن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولي وهي دول لا تعترف سوى بمنطق القوة ، ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر بالمنطقة . ضرورة حماية إسرائيل ضد الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب ومن ثم تصبح إسرائيل هي المسند الوحيد للدول الغربية لحماية مصالحها في المنطقة .

### على مستوى الرأي العام الإسرائيلي :

قبل الغزو كان الرأي العام الإسرائيلي ينقسم الى معسكرين ، الأول يؤيد الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، والثاني يؤيد الاحتفاظ بالأرض واعطاء الحكم الذاتي للأفراد دون الأرض وقد أدى الغزو الى زيادة نفوذ المعسكر الثاني، وتوارى أنصار المعسكر الأول الى حدا .

### على مستوى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية :

قامت اسرائيل باستغلال انشغال الرأي العام العالمي والعربي بعمليات قمع مكثفة للقضاء على البقية الباقية من أعمال المقاومة في الأرض المحتلة ، كما تم اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة نتيجة لانقطاع التحويلات النقدية والعينية المرسلة اليهم ، وأخيرا قامت اسرائيل بزيادة أعمال التوطين لليهود والمهاجرين من الاتحاد السوفيتي " السابق " .

### على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية :

دعمت إسرائيل علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وظهرت بمظهر الحمل الوديع خاصة بعد ضربها بالصواريخ أرض / أرض العراقية ، مما أدى الى التعاطف الشديد معها والذي كان من نتيجته إمدادها بسبل من المعونات الاقتصادية والعسكرية .

### موقف جامعة الدول العربية :

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بمجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة واحتلتها بل وابتلعها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقليمي والعربي .

كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورة غير عادية بالقاهرة في ٩/٨/٩٠ وأصدر في نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقي ورفض أي آثار مرتبطة عليه ، وتلأ ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك في ١٠/٩/٩٠ حيث اختتمت أعمالها في مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامي بادانة العدوان العراقي مع التأكيد على سيادة الكويت واستغلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التي تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعي مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أي عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى معاد انعقاد المؤتمر .

وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعتضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هي السودان ، فلسطين ، موريتانيا بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر . ومعنى الاعتراض هو رفض القرارات جملة وتفصيلا ، أما التحفظ فهو أن تقبل الدولة القرار جزئيا وتحفظ على أجزاء فيه وطبقا للقانون الدولي ، فان الدولة المتحفظة لا تلزم بهذا الجزء الذي تحفظت عليه ، أما الامتناع فهو عدم قبول أو رفض القرار وهذا الموقف له أهمية عند التصويت حيث لا تدخل الدولة الممتنعة في تحديد النصاب القانوني الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ، ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار وفي اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التي وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده في ١٠/٨/٩٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقي والآثار المترتبة عليه .



## وظهر ضعف دور جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة الآتية :

أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الفسزور ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .

أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساماً بين دوله بل ان سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة قدم استقالته من منصبه ، وأعلن أن الوضع العربي قد أصيب بحالة من الانقسام المريع الذي لم يسبق له منيل ، وأصبحت الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المستحيل إعادة الأمور الى نصابها الصحيح .

لما لاشك فيه ان الجامعة العربية قد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ، فتارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وتارة أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

وفي اطار رد الفعل على الصغيد العسكري فقد شهد مسرح الخليج اكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية في خطوة لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر اقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات غير المحسوبة وقد شكلت عملية الحشد العسكري للمقرى الدولية في مسرح الخليج وعلى اتجاهات اخرى محيطة به محورا مركزيا في حركة العراق المضادة على الصعيدين السياسي والعسكري باعتبارها مظهرا للتعبير عن النوايا الى جانب ما تشكله من تهديد مباشر لأمنه القومي .

وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسي في مجال الأزمة حيث نجح الى حد كبير في تهميش باقي الأدوار المعنية بها سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد كقوة عظمى تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالمنظور الأمنى الذى يتلادم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.

ورغم ان التحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد انطلق اولا من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا في ادانة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يجرى في صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .

وقد تشكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا الغور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بيت على المصالح الذاتية والنظرة القصاصرة لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .

والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن - اليمن - موريتانيا - السودان - ايران) واخيرا متوجها مصر في اطار مجلس التعاون العربى .

ولكن جاء موقف مصر المضاد لحركة العراق بمثابة مفاجأة له بكل المقاييس وعلى عكس حساباته التي بسى عليها خطط ومسار تحركه في مراحل ما بعد الغزو وبالتالي فقد دخل أزمة فقد السيطرة عليها وفشل مع تطورها في إيجاد منافذ او خيارات بديلة للخروج منها بقدر من المكاسب تجاوزا لأى ضغوط داخلية في المستقبل .

وفي ظل الموقف الضاغظ والإصرار على تطبيق ما أقره المجتمع الدولي كان على القيادة العراقية أن تتخذ قراراً بالتنازل عن حقوق حاربت من أجلها ثمان سنوات مع إيران للتحرر من بعض القيود وإتاحة الفرصة لامتلاك أوراق جديدة في مخطط يستهدف مزيد من التصعيد والمواجهة والإصرار على رفض ارادة المجتمع الدولي .

وفي إطار تمسك العراق بموقفه وحشد معظم التجميع القتالي لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لإبراز مدى الإصرار على الإنهاء على الكويت كجزء من العراق في نفس الوقت الذي استمر طيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية إدراكا منها لتأنيجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الأمة العربية كلها .

وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملية (دفع الصحراء) . ثم كان قرار إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . . . واستعادة الشرعية . . . مع فرض الإرادة الدولية على النظام لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية للعملية الاستراتيجية .

ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمي حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي أيدت العراق والدول التي ناهضته الأمر الذي دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب أهلية عربية" والواقع أن هذه البيانات الحادة في المواقف العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية كانت نابعة في الأساس من تراكم أوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي آثارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، أضف الى ذلك أن هذه الأزمة أثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الإجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .

## الباب الثالث

### الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

علام:-

- أوضحنا في الباب الثاني أن رد الفعل العالمي جاء كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تراكبت الادانة لعملية الغزو وتواترت قرارات الأمم المتحدة المسجمة وأهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسباسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .
- ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية .. فقد ظل العراق ماضياً في ممارسة التشدد ورفض لدعاءات السلام متخذاً من خطط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع بالمجتمع الدولي الى التخرج لإجراءات رد الفعل .. بدءاً بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع الطلوع بإمكانية التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفي إطار رد الفعل على التصعيد العسكري .. فقد شهد مسرح الخليج أكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية ، لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر وإقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .
- وقد شكل الحشد المصري والسوري بالإضافة الى الدور السعودي ركيزة القوة العربية والدور العربي الفاعل في هذه العمليات جنباً الى جنب مع القوات المتاحة من باقي الدول العربية .
- ومع تطور الموقف .. حاولت الأمة العربية أن توظف قواها لتجنب الأمة أخطار العمل العسكري الذي أصبح وشيكاً مع تعنت القيادة العراقية ورفضها الاستجابة للمجتمع الدولي للانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها
- وقد فطنت الشرعية الدولية لاقرار العمل العسكري منذ مؤتمر القمة العربي الذي أجاز لكل من الكويت والسعودية والإمارات حق الدفاع عن النفس وحق الاستعانة بالقوات الصديقة والشقيقة ولذلك فان الدور العسكري العربي بدأ يتبلور منذ ذلك الحين ، حيث جاء متمشياً مع مواقف وقدرات وإمكانيات الدول العربية والإسلامية المتاحة .. بالتصاون مع قوات الائتلاف الدولي ..
- وكان للدور العسكري السعودي البارز أثره الفاعل في مراحل العملية من حيث استيعاب الحشد والفتح الاستراتيجي واستقبال القوات وتأمين احتياجاتها مع تطويع إمكانيات مسرح العمليات لصالح تأمين وتنفيذ المهام لقوات الائتلاف الدولي .
- وسوف نتناول في هذا الباب الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات .. بالتركيز على الأدوار البارزة للدور ذات الدور الرئيسي منفرداً مع الإشارة الى دورها العسكري مع قوات الائتلاف الدولي في تنظيم وإدارة العمليات سواء العملية الدفاعية الاستراتيجية "دفع الصحراء " للدفاع عن المنطقة أو العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء " لتحرير الكويت ..



# الفصل الخامس

## الدور العسكرى المصرى

### فى عمليات الخليج



## الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج

### عام

- سيظل دور القوات المسلحة المصرية الطليعى ، فى عمليات الخليج ومبادرتها بدفع قواتها منذ اللحظات الأولى للأزمة للحد من المخاطر الموقف ، ودعم الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية ، مع تطوير كل قدراتها لتسهيل وتأمين عملية حشد القوات الصديقة والشقيقة فى مسرح العمليات ومشاركتها قوات الانسلاخ الدولى بمهمة بارزة فى تحرير الكويت . علامة بارزة فى تاريخ مصر وقواتها المسلحة التى طالما رفعت رايات الحق والشرعية ونبذت الباطل والعدوان .
- ولقد كان لاشترائك القوات المصرية فى عمليات الخليج وتعاونها مع العديد من دول العالم المختدة لى تلك المهمة أثيرة فى تفجير طاقاتها وقياس كفاءتها ومستوى أدائها مع اكتسابها خبرات قتالية واسعة تصاف على رصيدها بأنها ويعكس على تطورها ونموها .
- كما كان للجهد الكبير للقيادة العامة بجميع أجهزتها المشتركة لتوفير كل سل نجاح تنفيذ المهمة لقوات الدعم المصرية والدور التميز الفاعل والإيجابي لهذه القوات فى جميع مراحل التحضير والتظيم والإدارة .. مع التسيق والتعاون مع قيادات وقوات المسرح ، أثره الفعال فى النجاح البارز للدور المصرى ( بفضل الله تعالى ) فى ظروف معقدة ، بأعلى درجة من الأداء ، وبأكبر قدر من التأمين ونقل حجم من الخسائر . .

### أولا : المعالم البارزة للدور العسكري المصرى :-

- انطلق الموقف المصرى من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالح الوطنى لكل بلد عربى والصالح القومى المشترك للامة العربية ككل حيث أن الصالح الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب فى اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج وبالتالي لم يعد سمة مرور للعودة إلى سياسة تدبير الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر والتى انتهت إلى كوارث للطرفين وبالتالي عدم التدخل فى شئون بلد عربى آخر ، والطلاقا من ذلك فانه مهما كان حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى فان مكان مجتها وحلها هو سقف البيت العربى الكبير وهو الجامعة العربية، وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة فى محورين رئيسيين - أوهمما - عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار - وفانهمما - انه رغم الخطأ الكبير الذى ارتكبه النظام العراقى إلا أن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكاه ، وانه اذا تركت هذه الجريمة دون ردع فان هذا يخلق مبررا للتدخل الأجنبى بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالح الحيوية التى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية .
- وعلى ذلك توالت نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالانسحاب بكرامة فى ظل الأسرة العربية الواحدة بدلا من حل عسكري مدمر ، وفى نفس الوقت استمرت مصر فى الاتصال بالإدارة الأمريكية بضرورة التأكيد على الحل السلمى بدلا من الحل العسكرى ، مع إرسال الموثقين المصريين إلى كل مكان فى العالم يدعون فيه إلى مزيد من

الصبر والاستماع إلى صوت العقل وإعطاء الفرصة لمزيد من التفاهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب .

● وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في إدارة الأزمة ، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والإمارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة بل ضرورة توفير قوات عربية وإسلامية إلى جانبه .

● ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي ، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، والحفاظة على قدرات وثروات الوطن العربي ، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية ، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

ومن هنا فقد تعددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف لتففيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربي في الأمن القومي المصرى ولا يشكل عبئا إضافيا ، بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيد ليزداد عمقا وارتباطا للأمن القومي العربي ، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربي في مساهمة في حل النزاعات العربية وتأكيدا لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية ، ومن هنا فإن الوجود المصرى كان ضروريا لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذًا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك .

● لقد كانت مصر عبر تاريخها العظيم وفيه لأمتها العربية .. تزود عن مصالحها .. تدعم أمنها .. بل لم ينفصل - طوال تاريخها - أمنها القومي عن أمن أمنها .. ولطالما قدمت كل ما تملك طوعا ورجا في سبيل أمنها العربية ، ليس فقط في أزمتها ، ولكن لتأخذ بيدها حضاريا وثقافيا صوب آفاق العصر .. ولم تكن أبدا بذلك على أمنها بل ظلت رمزا للتسامح والحضارة واليد الكريمة، والحكمة التي يدخرها التاريخ .. كى تكون وفيه في عطائها لأمتها في الوقت المناسب والأسلوب المناسب .. وهذا ليس غريبا - فهذه هى مصر العظيمة التي يرتفع تاريخها في العالمين .

● ومنذ بداية الأزمة والفكر الواعى والنظرة الناقبة لقيادة مصر متيقظ لحشد وتطويع إدارة جميع قواها الشاملة لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة مع تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية التي طالما تمت أن تنجح لكى تساو بأمتها العربية بعيدا عن أعطاش محققة أصبحت تدير في الألق .. يخلفها ويعكسها التعت العراقى وخروج الأزمة في حلها عن الأيدي العربية .

● وقد بدأ الدور العسكرى المصرى في الأزمة منذ اللحظة الأولى لها .. حيث حشدت كل الجهود لشاهدة أحداثها .. وتطووعا مع وضع السيناريوهات والبدائل المناسبة للأفضل السبل لمواجهة .. التنسيق مع باقى قوى الدولة المتاحة ، مستعدة لأداء دورها عندما يطلب منها ذلك .

● وكان لابد من الإلمام بتفاصيل الموقف بالمسرح مع تقييم الموقف وتقدير حجم الدعم المطلوب عاجلا .. وتحديد الاجراءات المطلوبة لمنع تفاقم الموقف وتطوره مع مواجهة أى تهديد للمملكة العربية السعودية أو العدوان



عليها، لذلك شكلت مجموعة اتصال وتنسيق من القيادة العامة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتكون جاهزة فور تلور الموقف والتصديق على دفعها .

● ولم تدفع هذه المجموعة إلا بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربية ، حيث تم التصديق على دعم مطلب السعودية والامارات ، وتلبية مطلبها لدعم قدراتها ، ولعلنا تم دفع هذه المجموعة خلال أغسطس ١٩٩٠ ن وعلى ضوء اجراءاتها وتنسيقها . . وضعت خطة الدعم العاجل للمملكة . . حيث تم اختيار أحد وحدات الصاعقة عالية التدريب والكفاءة ليتم نقلها لورا كاسبقية عاجلة . . مع دعمها بعناصر مهندسين عسكريين مع دفع مجموعة سيطرة لتكون أحد أدوات التنسيق والسيطرة في هذه المرحلة بالمرح .

● ولعلنا تم دفع هذه العناصر قبل نهاية شهر أغسطس ٩٠ . وبالتوازي استمرت القوات المسلحة في اجراءاتها للتحضير والتنظيم واختيار أنسب العناصر من القوات لاستكمال بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ولتلاحم مسرح العمليات . . حيث وقع الاختيار على تشكيل ميكاليكي بتسليح غربي لتمشى مع التأمين الفني ومطالب الاستخدام مع باقي قوات المسرح .

● وفي نفس الوقت ، تم اختيار مجموعة تنسيق مصرية من أربعة ضباط من ذوى الخبرة ليعملوا ضمن القيادة السعودية سواء للمعاونة في التخطيط أو التنسيق ، وكان لهذه المجموعة دورها الرئيسى والهام في التنسيق واتخذت أوضاعها ضمن القيادة المشتركة ومسرح العمليات اعتبارا من النصف الثاني من شهر سبتمبر .

● ومع تطور الأحداث واستمرار الموقف على ما هو عليه ولزيادة قدرة المملكة العربية السعودية للدفاع عن أراضيها . . تم دفع الفرقة المشاة الميكانيكية وأسلحتها لدعمها لتأخذ أوضاعها في المنطقة الشمالية لتأمين الاتجاه اعتبارا من شهر سبتمبر / أكتوبر ٩٠ وكان لتواجدها الأثر الفعال في دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية .

● ومع استمرار تعنت القيادة العراقية وظهور بوادر اللجوء للحل العسكرى للأزمة . . تطلب الموقف دعم قدرات القوات المصرية بفرقة أخرى مدرعة تم اختيارها من أقوى التشكيلات المصرية المدرعة مع دعمها بالقدرات الزرية المناسبة للتأمين والمعاونة سواء نيرانا / فنيا أو اداريا ، وقد اتخذت أوضاعها بالمملكة خلال شهر ديسمبر ٩٠ مع دعم المملكة بمجموعة تخطيط ادارى وفنى للمعاونة في التخطيط الادارى والفنى بالقيادة المشتركة ومسرح العمليات .

● كما ظهرت الحاجة الى تشكيل قيادة تعبوية للقوات من العناصر ذات الخبرة والفعالية والكفاءة ، ولذلك . . فقد تم تشكيل هذه القيادة قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، وقد انتخب لقيادتها أحد القادة البارزين ذو الخبرة الناجحة في القيادة التعبوية . . وزودت القيادة بكل ما يلزمها من العناصر والكوادر اللازمة مع دعم القوات بقاعدة ادارية كسيرة تليها لمطالبها ، وبذلك اكتملت أركان بناء قيادة تعبوية كاملة سواء من تشكيلات ميدانية مقاتلة أو أسلحة دعم وتأمين نيرانى وفنى وادارى . . بالإضافة الى عناصر الصاعقة السابق دفعها .

● وتلبية لمطالب المملكة السعودية ، فقد تم دعمها بكتائب إسناد ادارى . . ونقل ثقيل للدبابات والمجنـررات وعناصر المواصلات والسيطرة حيث شاركت بشكل فعال في تأمين مطالب المسرح سواء في مرحلة الفتح/ التأمين الادارى والفنى حتى نهاية العمليات .

- واستمرت إجراءات تنسيق وتحضير وتدريب واعداد القوات في المسرح لتفديدها بالتوازي مع باقي الجهود الدبلوماسية والسياسية لمحاربة احتواء الأزمة بعيدا عن الخيار العسكري . . ولكن مع استمرار التعتن العراقي . . واجراءاته لتهديد المسرح . . شاركت القوات المصرية بقايلية كبيرة في العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . مؤمنة بذلك نطاق دفاعها وخلاتها وبظهور تهديد منطقة الرقعي في أعقاب عملية الهجوم على منطقة الخسافي . . قامت القوات المصرية بمبادرة منها بتأمين مدينة الرقعي بخطة محكمة بالقوات واليران والاحتياطيات .
- ويتسنى وتلاحم كبير مع جميع القوات المشتركة في مسرح العمليات والقوات الصديقة والشقيقة . . تم اعداد القوات والقيادات . . وحل المسائل التعبوية والتكتيكية ، مع المشاركة في التخطيط للعملية الهجومية في اطار مجموعة التخطيط للقوات المشتركة ومسرح العمليات ، للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " مثلة في مجموعة التخطيط والتسنى المصرية . . وبالتوازي كان هناك جهد كبير للقيادة العامة بمصر والقيادة التعبوية بالملكة للاعداد والتجهيز لمطلب القوات وتأمينها ، مع استمرار تدريب القوات على مهامها مع عمل العديد من الليانات العملية والمشروعات التكتيكية ، وهكذا أصبحت القوات جاهزة تماما لأداء مهامها . . مدركة تماما عظمة المسئولية الملقاة على عاتقها تعي تماما أنها تمثل مصر التي يحرص أبناؤها على أن تكون كما كانت دائما شامخة برجالها وعلى مستوى المسئولية بين كل القوات المشتركة شقيقة كانت أم صديقة وخاصة انه خصص لها قطاع مسئولية رئيسي يؤثر في نجاح العملية كلها وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن رجال مصر كانوا على مستوى الحدث .
- وكان على القيادة المصرية التعبوية والقوات المقاتلة خلال أدائها أن توازن بين أدائها لمهامها ونجاحها فيها وبين الحرص على الانسان العراقي الذي وضعته الأقدار في مواجهة والذي يعرف الجميع أنه لا حول له ولا قوة . . ولذلك كان التسنى الأول كله من القوات مسلح بمجاولونات مع القادة ينادي بها على القوات العراقية المواجهة لتطمئن هذه القوات ان المهمة هي تحرير الكويت وليس الحاق أى أذى فيهم . . كما كان له الأثر الأكبر أن قدم نفسه في بداية ساعات القتال أكثر من ستة آلاف أسير تم معاملتهم معاملة طيبة بخلاف حوالي ٢٠٠ ضابط وجندي سلموا أنفسهم للقوات المصرية قبل الهجوم وظهر معدن الانسان المصري عندما اعطى كل جندي من جنود مصر غذائه (لأشقائه العراقيين الذين أعياهم سوء الأحوال )
- ومع تطور أعمال القتال ولحاحها شكلت مجموعة قتال من الوحدات العربية لدخول العاصمة الكويت وتحريرها . . حيث تضمنت قوة مصرية - كويتية - سعودية لتدخل المدينة في آخر أيام القتال معلنة بذلك إعادة الحق وإعلاء كلمة الشرعية . . مدعمة بذلك كل معاني الاخاء والنضحية . . والتأمين .
- وظلت القوات تواصل إنجاز مهامها . . حتى صدرت اليها التعليمات للعودة الى وطنها بعد أداء مهامها مباشرة مرفوعة الهامة ( بعد تشكيل مجموعة تطهير الغام خاصة ) لتعلن للعالم أجمع وأمتها العربية عظمة مصر ولتضيف على رصيدها رصيذا كبيرا ، ولم يكن ذلك غريبا على مصر العظيمة . . مصر التي لم تتوان أن تحارب كل معارك أمتها العربية ، وقدمت من شهدائها وأمواتها الكثير . . بل ولم يتخيل على أمتها بكل غشائي ونقيس . . وتلك هي مصر دائما .

- وسوف تعرض لأبعاد الدور العسكري لمصر خلال الأزمة . . علما بأن هذا الدور امتزج في مراحل متعددة منها مع أدوار باقى قوات الائتلاف الدولى سواء فى مرحلة بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات لتنفيذ العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . أو التحضير وتنظيم وإدارة العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " . . أو باقى الأحداث الأخرى وهذا ما سنعمل على إيضاحه .

### ثانيا : الدور العسكري المصرى :

- أبعاد وجوانب القرار السياسى العسكري المصرى .
- القرار السياسى العسكري هو القرار الذى يعطى مؤشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتأكيد مصداقية القرار السياسى وينبع القرار السياسى العسكري من السياسة العامة للدولة التى تخططها القيادة السياسية وتقرها المؤسسات الدستورية وتنفذها قوى الدولة من خلال سياسات واستراتيجيات تخصصية . وعلى هذا فان القرار السياسى العسكري يخطط له وينفذ فى إطار السياسة العسكرية التى تحدد العالم الواضحة التى تتبعها القوات المسلحة لتنفيذ المهام الاستراتيجية التى تحددها القيادة السياسية فى إطار التوجهات السياسية العسكرية للقوات المسلحة .
- وطبقا للنظام الدستورى المصرى وكما فى معظم دول العالم يكون رئيس الدولة هو المسئول عن القيادة السياسية وفى نفس الوقت قائدا أعلى للقوات المسلحة وهذا ما ينعكس على الأبعاد المختلفة للقرارات السياسية والعسكرية فى إطار تكاتف قوى الدولة الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية بها .
- المحددات التى تم فى إطارها اتخاذ القرار السياسى العسكري :
- المحددات السياسية :
- ليع القرار السياسى العسكري انطلاقا من السياسة العامة لجمهورية مصر العربية والخط الثابت الذى التزمت به القيادة المصرية منذ بدء تعاملها مع الأزمة ، ومن أبرز معالم تلك السياسة :
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة مع عدم السماح لأى دولة بالتدخل فى الشئون الداخلية المصرية .
- رفض العدوان أو احتلال أراضي الغير بالقوة تحت أى مسمى من المسميات .
- اللجوء الى الحوار السلمى لحل المنازعات وان تحل المنازعات العربية بالإمكانيات العربية
- الالتزام المصرى بالمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية الجماعية والفردية .
- الحفاظ على الثقل السياسى العربى للاستفادة به فى مواجهة تهديدات الأمن العربى
- تنفيذ القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى القاهرة يوم ١٠،٩ أغسطس ١٩٩٠ .

### • المحددات العسكرية :

- الحفاظ على القوة العسكرية العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى العربى وخاصة ان كافة المعاهدات الدفاعية العربية الجماعية والثنائية لم تأخذ فى اعتبارها أن تستخدم بين الدول العربية وبعضها .
- الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية فى المنطقة وخاصة ان ردود الأفعال العالمية للغزو العراقى كانت أسرع من المتوقع حيث بدء الدور الأمريكى للتنسيق مع المملكة العربية السعودية عقي الغزو مباشرة أى خلال

- ٩٦ ساعة من اجتياح العراق للكويت وتم انتشار القوات الأمريكية على الأراضي السعودية و أعلنت الادارة الأمريكية بوش قرارها بدفع قواتها الى الأراضي السعودية يوم ٧ أغسطس وتبعها العديد من الدول الغربية •
- محاولة إنشاء العراق عن إصراره من خلال زيادة الحشد العربي والأجنبي والذي يمكن ان يكون وسيلة للردع دون حاجة الى استخدام القتال •
- إثبات مصداقية مصر في رفضها لكافة صور العدوان ليس فقط بالعمل السياسي بل بالقوة العسكرية أيضا •
- الولاء لمطالب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لدعمها بالقوات المسلحة المصرية لمواجهة العدوان العراقي المحتمل ضد أراضيها •

### ثالثا : القرار السياسي العسكري المصري (١٠٥) :-

- صدر القرار السياسي العسكري المصري متمشيا مع الإرادة والشرعية الدولية.. والاجماع العربي والالتزام المصري الدائم تجاه الأمة العربية ، حيث لم يتوقع الرئيس العراقي ان يؤدي عدوانه الغاشم على الكويت الى ان يتوحد العلم - ولاول مرة في التاريخ الانسان - في معارضة مغامراته العسكرية التي خرقت خلالها جميع المبادئ الانسانية وحقوق الانسان فلاول مرة تتفق القوتان العظيمان والقوى الكبرى والقوى الاقليمية والقوى المحلية رغم مواقف بعض الاطراف العربية التي لا تعبر عن حقيقتها لظروف مختلفة ، على ادانة هذه العملية العسكرية ثم توالى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي لاستخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية •
- وفي إطار محاولة إيجاد الحلول العربية للأزمة سلميا اجتمع مجلس الجامعة العربية في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ببناء على طلب الكويت واستنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك وتبنى المجلس قرارا يدين الغزو العراقي كما يدين الخسائر في الارواح والممتلكات الناجمة عن الغزو ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت ويقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو وبالفعل اجتمعت القمة العربية في العاشر من اغسطس واتخذت قرارا بتأييد القرار الذي تبناه مجلس الأمن في هذا الصدد كما أدان الغزو العراقي للكويت ولم يعترف بضم الكويت للعراق ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت واشتمل القرار ايضا على تأييد الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تستند الى حق الدفاع الشرعي الذي تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والموافقة على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة في حماية الوحدة الاقليمية نيالدهم ورغم الصعوبات الجمة التي واجهت اصدار هذا القرار الا انه في النهاية صدر بالفعل •

(١٠٥) احمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري •

- وفي إطار ردود الفعل السياسية للغزو توالفت قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي ومطمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة برفض سياسة استخدام القوة والعنف ضد دولة الكويت ودعمت العراق للاستحباب القوي المشروط من الاراضي الكويتية .
- وفي إطار رد الفعل العربي لهذه المفامرة العسكرية شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت - نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي - الى الاستعداد لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) وخلال ذلك كله بذلت جهود سياسية ودبلوماسية عربية كيرة كال في محورها الجهود المصرية في هذا السبيل لمحاولة حل الازمة في إطار جامعة الدول العربية وتحت المظلة العربية للحد من تدخلات الدول الاجبية ولكن كان نتيجة لتمسك الرئيس العراقي بأرائه مصرا على استمرار احتلاله للكويت الامر الذي فتح الباب واسعا لقيام الائتلاف الدولي المضاد للعراق .
- واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمي العربي فان الموقف الدولي كان على النقيض من ذلك حيث اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الازمة وحيث توالفت صدور قرارات مجلس الأمن الدولي والتي واكبت تطور الازمة ، ففي الثاني من اغسطس ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٦٠ الذي ادان العزو وطالب بالانسحاب القوي غير المشروط للقوات العراقية وحث الدولتين على بدء التفاوض وايد جهود الجامعة العربية الرامية الى تسوية الازمة ولم يلبث ان تبني مجلس الامن في الخامس من اغسطس ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ الذي يقضي مقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وفور اعلان العراق ضم الكويت ، صدر القرار رقم ٦٦٢ في التاسع من اغسطس ١٩٩٠ الذي يرفض فيه هذا الضم ويصف القرار العراقي بالبطلان وحين قرر العراق احتجاز أعداد المواطنين الأجانب لاستخدامهم كدروع بشرية صدر القرار رقم ٦٦٤ في الثامن عشر من اغسطس ١٩٩٠ الذي يطالب العراق بتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب في كل من الكويت والعراق وفي ٢٥ اغسطس اصدر المجلس قراره رقم ٦٦٥ الذي يحول فيه الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التي تتجه الى او تغادر العراق ثم صدر القرار رقم ٦٦٦ في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠ الذي يحول للامم المتحدة والصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق وذلك ضمان وصولها الى مستحقيها وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات في الكويت اصدر مجلس الامن في السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٧ والذي يدين هذه العمليات وعندما طالبت بعض الدول الاعضاء بتعويضها عن الخسائر المادية التي لحقت بها من جراء مشاركتها في فرض الحصار الاقتصادي على العراق اصدر مجلس الامن في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٩ الذي يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة للدول المتضررة ، وفي اليوم التالي ، في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، اصدر المجلس القرار رقم ٦٧٠ الذي يطالب فيه جميع الدول بعدم السماح لأي طائرة تحمل شحنة للعراق أو الكويت بالانقلاع من اقليمها ، وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٧٤ ، الذي يدين الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال العراقي في الكويت ، ثم صدر القرار ٦٧٧ في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ الذي يدين محاولات العراق الرامية الى

تغير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وبعد مداولات عسيرة استمرت اسابيع بذلت خلالها الادارة الأمريكية جهودا ولقاءات دبلوماسية مكثفة ، ثم اصدر مجلس الامن في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٧٨ الذي يسمح لقوات الائتلاف الدولي باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها التدخل العسكري - باجبار العراق على الامتثال لكل قرارات مجلس الامن الخاصة بازمة الخليج وفتح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات وفي حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يحول القرار لدول الائتلاف حق استخدام كل الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بازمة الخليج وذلك من اجل اقرار السلم والامن بالمنطقة .

### ● العمل العسكري وقرار المواجهة<sup>(١٠٦)</sup> :

نتيجة للموقف السياسي والعسكري المتأزم في مسرح عمليات الخليج وعدم تغير الموقف العراقي طوال الازمة كلن استخدام القوة لحل الازمة امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار ضمنا منذ البداية وتغل ذلك في قرارات الجامعة العربية وقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة وقرار مصر وسوريا ارسال قوات مسلحة الى مسرح عمليات الخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي عن المملكة العربية السعودية ثم الاشتراك في الهجوم الاستراتيجي لتحرير الكويت كما تمثلت القرارات المتابعة لمجلس الامن الدولي وقرار الولايات المتحدة المبكر بارسال قوة امريكية مسلحة - بناء على دعوة دول المنطقة - الى المسرح الذي استتبعه ارسال قوات اخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات اخرى شكلت في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت وكانت الحشود العسكرية المواجهة في مسرح الخليج بحجم ليس له سابقة في تاريخ المنطقة وتاريخ العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الامر الذي يتطلب عملا سياسيا دوريا مواكبا للعمل العسكري واعتبرت العناصر الرئيسية لهذا الحشد من الاسس الهامة التي تحدد الرؤيا والفكر الاستراتيجي الذي يحكم عمل القوات العسكرية اذا ما اتخذ القرار السياسي ببدء الضربة العسكرية والصراع المسلح .

● وقد تطلب الامر القيام بتعظيم العمل العسكري والسياسي ومرت مرحلة "تعظيم" العمل العسكري في مسرح العمليات بالخليج بعدة مراحل<sup>(١٠٧)</sup>:

- مرحلة اتخاذ القرار السياسي باستخدام القوة المسلحة واعداد التجمعات الاستراتيجية المناسبة ونقلها استراتيجيا للمسرح .
- مرحلة اتخاذ القرار العسكري طبقا لخطط العمليات الموضوعية .
- مرحلة استعداد القوة المسلحة واستكمال كفاءتها القتالية والاستعداد .
- مرحلة العمل العسكري المباشر حين اتخاذ القرار السياسي ببدء اعمال الصراع المسلح لحل المشكلة بالقوة المسلحة طبقا لتفويض مجلس الامن الدولي بذلك .

وخلال مرحلة العمل العسكري المباشر تم توزيع القوات استراتيجيا في مسرح العمليات واعداد المسرح للحرب وتأمين انتشار القوات العسكرية والقيادة الاستراتيجية والمخابرات الاستراتيجية لهذه القوات واعداد خطط

<sup>(١٠٦)</sup> نفس المصدر السابق .  
<sup>(١٠٧)</sup> يناقش الباحث مع الحدث

العمليات وبدء تدريب القوات عليها ثم التعرف على الطبيعة الطبوغرافية للأرض وتحقيق الاتصال عن قرب للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لموائمة خطط العمليات مع ذلك ثم الاتفاق على تصور مشترك للعمل العسكري المطلوب القيام به .

- وقد واكب هذه الأعمال العسكرية عمل سياسي منظم كانت أبرز ملامحه فصل العمل العسكري عن العمل السياسي حيث يتولى العسكريون متطلبات العمل العسكري والاستراتيجي بعيداً عن اعتبارات السياسة ويتولى السياسيون اعباء ادارة الحركة السياسية والاقتصادية ومداومة اتصال القادة السياسيين للاتئلاف مع بعضهم لضمان استمرار عمليات التنسيق والتعاون وعلى اعتبار ان اتخاذ قرار عسكري بهذا الحجم يستلزم اشتراك الجميع فيه ثم استمرار التحرك على خط أعمال آليات المنظمات الدولية لتواكب مع القرارات السياسية التي تتخذ . .

#### رابعاً : التخطيط لتنفيذ القرار السياسي العسكري

- لم يصدر القرار السياسي العسكري وليد انفعال او رد فعل رغم قسوة الغزو العراقي للكويت ولكن رأت القيادة السياسية المصرية إعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف دون تصعيد او إثارة لأي طرف وهذا لا يعني ان القيادة العسكرية بدأت العمل بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية بل بدأت حساباتها وتقديراتها للموقف العسكري قبل مرور ثلاث ساعات من الغزو العراقي وبدأت في وضع السيناريوهات والحلول المناسبة لكل منها حتى تكون جاهزة فور صدور القرار السياسي العسكري وهذا ما كان حيث توجهت طلائع القوات المصرية الى الاراضى السعودية عقب ساعات محدودة من صدور أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة بذلك .
- اعتبارات التخطيط :
- فرضت أحداث الخليج على المخطط المصرى اعتبارات مختلفة لابد ان يلتزم بها وكانت تلك الاعبارات انعكاس لهذا الموقف المفاجئ والشاذ في علاقات الدول العربية ببعضها واللجوء لاستخدام القوة العسكرية العربية لمواجهة قوة عربية على ارض عربية لحل نزاعات عربية وفي جميع الاحوال النتيجة اضعاف للقدرات العسكرية في مواجهة التحديات الخارجية .
- مع عدم وضوح الابعاد الممكن ان يصل اليها هذا الصراع فقد التزم المخطط بأسلوب العمل مبين خلال مراحل قتالية متكاملة تستخدم فيها القوات بقدر تطور الأزمة والزام المعتدلى من عدمه ، ولذا تم التخطيط من خلال مرحلتين :-
- المرحلة الاولى :دعم قدرات التأمين والدفاع لدول المواجهة( العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " وذلك بالدعم العاجل للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة اى تطور للهجوم العراقى داخل الاراضى السعودية أو الامارات .
- المرحلة الثانية : استكمال الحشد والاشتراك فى العملية الاستراتيجية الهجومية ( عاصفة الصحراء ) والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتنفيذ مهمة تحرير الكويت واستعادة الشرعية .

- وقد شملت هذه الاعتبارات الآتى :-
- سرعة دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لالتهاب جديده مصر ضد العدوان •
- مع التزام مصر بالقيام بدورها العسكرى الكامل فى أزمة الخليج فلا بد من الحفاظ على قدرات القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ باقى مهامها الاستراتيجية وتأمين الحدود المصرية
- اختيار النوعية المناسبة من القوات القادرة على العمل فى مثل تلك الظروف خارج ارض الوطن
- ضمان تحقيق التأمين الشامل للقوات من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المهام وقد شملت تلك المراحل طبقا لتسلسل تنفيذها الآتى:-
- التحركات البحرية والجوية والبرية وداخل وخارج الاجواء والمياه والاراضى المصرية •
- الاشتراك فى عملية ( درع الصحراء ) لدعم السعودية والامارات •
- الاشتراك فى عملية ( عاصفة الصحراء ) لتحرير الكويت •
- ويدخل تحت مفهوم التأمين الشامل العناصر الآتية :-
- توفير الوقاية ضد اى عدائيات محتملة •
- توفير مطالب الدخائر والامداد والاستعاض •
- توفير المطالب الادارية للاعاشة والايواء والتحركات •
- توفير مطالب التأمين الفنى والمهندسى •
- توفير وسائل اتصال مستمرة ومؤمنة •
- ان الدور المصرى يقتصر على دعم القدرات الدفاعية للسعودية والامارات والاشتراك فى عملية تحرير الكويت فقط •
- ان القوات المسلحة العراقية هى جزء من القوات المسلحة العربية ويجب الحفاظ عليها قدر المستطاع •
- ان يكون الدور العربى والمصرى بارزا واضحا فى تحرير مدينة الكويت العاصمة فى اطار الخطة الشاملة لتحرير دولة الكويت •
- القوات المسلحة المصرية سوف تعمل فى ظل تعدد القيادات الميدانية على مسرح العمليات وهى:
- القيادات المركزية الامريكية :
- وهى القيادة التى تملك أكبر قوة فى المسرح وعليها يقع دور توفير كافة المعاونات الترابية واعمال التأمين الجوى وضد الصواريخ أرض / أرض العراقية •
- القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات :
- وهى القيادة العسكرية لكل القوات العربية على الاراضى السعودية •
- قيادة المنطقة الشمالية السعودية :
- وهى القيادة التعبوية الميدانية للقوات المصرية والسورية فى منطقة حفر الباطن •
- رغم ان القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية وضعت تحت القيادة السعودية الا ان هذا لايعفى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من المسؤولية امام القيادة السياسية والشعب المصرى والتاريخ



وبالتالى كان لابد ان يكون لها الدور الاساسى فى التخطيط وتنسيق اعمال القوات المصرية تحت جميع الاحوال والظروف .

- مراعاة اختلاف الظروف المناخية وطبيعة مسرح العمليات عن ما تعودت عليه القوات .

### • التخطيط لعملية درع الصحراء :

- كان الهدف المحدد لتلك العملية هو :
- دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية بما يحرم القوات العراقية من استغلال نجاحها فى غزو الكويت والتقدم فى اتجاه الاراضى السعودية ودولة الامارات للسيطرة على منابع البترول او تهديدها .
- كان حجم القوات المصرية لتلك العملية يتكون من :
- فرقة ميكانيكية - لواء صاعقة - كتيبة مهندسين للمعاونة فى البناء ورفع كفاءة التجهيزات الدفاعية .
- فرضت ظروف تلك العملية سرعة تواجد القوات المصرية على الاراضى السعودية والامارات ولذلك تم التخطيط للنقل العاجل لقوة لواء الصاعقة وكتيبة المهندسين العسكريين وتواجدوا بالفعل على الاراضى السعودية خلال الفترة من ١٦-٢٣ اغسطس ١٩٩٠ مع دفع مجموعة تخطيط وتنسيق الى مركز القيادة المشتركة ومسرح العمليات بالرياض خلال شهر سبتمبر .
- وخلال شهر اكتوبر تم استكمال باقى قوات الدعم بوصول الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية المدعمة الى منطقة حفر الباطن فى المنطقة الشمالية السعودية .
- وباستكمال وصول هذا الحجم من القوات أصبحت القوات السعودية المدعمة قادرة على صد اى هجوم عراقي سواء فى اتجاه الرياض بالتعاون مع القوات المصرية او فى اتجاه الظهران بالتعاون مع القوات الامريكية .
- وفى اطار تلك الخطة الدفاعية تم وضع الخطط المختلفة لانشاء الدفاعات واقامة الموانع المختلفة لإعاقة اى هجوم بالإضافة الى التجهيزات اللازمة لتأمين القوات ومن خلال التنسيق مع القيادة السعودية تم توفير المطالب اللازمة لسرعة الحجاز تلك المهمة .
- ولتأمين عمل القوات المصرية والعربية فى هذه المهمة تولت القوات الجوية الامريكية مهمة الانذار وتنفيذ مهام الاعتراض الجوى لاي طائرات عراقية يمكن ان تهدد القوات .

### • التخطيط لعملية عاصفة الصحراء :

- مع اصرار العراق على موقفه المتعنت ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول الى حل مناسب، من خلال التنسيق العسكرى والسياسى على اعلى المستويات ومن خلال رؤساء كل من مصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تم التوصل الى ان الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرد العراق من الكويت وخاصة بعد مرور اكثر من اربعة اشهر ووصول كافة المساهم الى طرق مسدودة .
- ومن هنا استكمل التخطيط المصرى لتنفيذ عملية تحرير الكويت وكان امام المخطط عدة بدائل للمشاركة فى تلك العملية ثم حصرها فى الآتى :

- ان يقتصر الاشتراك المصرى على تأمين الاراضى السعودية دون الدخول الى الاراضى الكويتية والاشترك الفعلى فى عملية التحرير وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبه للثقل العسكرى المصرى ومصادفتها فى العمل الايجابى لردع العدوان .
- المشاركة تحت قيادة فيلق عربي توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية يتولى تنفيذ مهمة التحرير فى شريحة محددة من الاراضى ولم يخطئ هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين اساليب عمل القوات وعلان سوريا انها لن تشترك الا فى الدفاع عن السعودية فقط .

#### • الخيار الثالث :

- العمل على محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتنسيق والتعاون مع باقى القوات العربية وللانتلاف المهاجمة ، وقد رأى المخطط ان هذا النسب الخيارات التى تحقق أقصى نجاح للمهمة .
- خططت الفكرة الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " فى الاطار الآتى :-
- تدمير مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى العراقية .
- تدمير القدرة الاقتصادية " المنشآت الصناعية الحيوية " .
- الحصول على السيطرة الجوية والحفاظ عليها .
- القضاء على قوات الحرس الجمهورى .
- تحرير دولة الكويت وإعادة الشريعة وتأمينها .
- وقد شملت مراحل التحضير للعملية الآتى :
- إعادة التجميع والاستكمال ( ٢ أسبوع ) .
- اتخاذ أوضاع الصمركز ( ٢ أسبوع ) .
- اتخاذ الأوضاع الابتدائية للهجوم ( ٤ أسبوع ) .
- وقد خطط الهجوم البرى لئيم بعد تدمير حوالى ٥٠ ٪ من قوات المعتدى فى اتجاه رئيسى وأربعة اتجاهات مساعدة كالآتى :-

#### • الهجوم الرئيسى :

- يوجه بواسطة الفيلق السابع الأمريكى من خارج حدود الكويت فى اتجاه جنوب الرميلة بمهمة تدمير قوات الحرس الجمهورى بمعاونة الفيلق الثامن عشر مع عزل القوات العراقية فى الكويت وقطع خطوط إمدادها (وتنفذ بالتجمع الرئيسى للقوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية) .
- الهجوم المساند الأول :
- ويتم بواسطة الفيلق الثامن عشر فى اتجاه جنوب البصرة للمعاونة فى تدمير الحرس الجمهورى ويبدأ من أقصى الغرب بهدف قطع خطوط الامداد والمعاونة فى التدمير .
- الهجوم المساند الثانى :
- ويتم بواسطة قوات المنطقة الشمالية بهدف اختراق الدفاعات العراقية داخل دولة الكويت وتأمين الجانب الأيمن للهجوم الرئيسى ( الفيلق السابع ) والوصول الى الجھراء تمهيدا لاستكمال تحرير الكويت ، وتنفذ بواسطة قوات المنطقة الشمالية ( القوات المصرية /السعودية / الكويتية ) .

### • الهجوم المساند الثالث :

و يتم بواسطة قوات الماربر الأمريكية بمهمة اختراق الدفاعات العراقية في مواجهة المنطقة الشرقية وعزل الاحتياطيات العراقية والوصول الى مدينة ( الاحمدى ) بالتنسيق مع قوات المنطقة الشرقية ومشاة الأسطول .

### • الهجوم المساند الرابع :

ويتم بواسطة قوات المنطقة الشرقية لاختراق الدفاعات الساحلية والوصول الى ميناء عبد الله وتأمين الجانب الأيمن لقوات المشاة البحرية واستكمال حصار مدينة الكويت من الجنوب .

• تم التخطيط للخداع باجراء نشاط بحرى في الخليج يتبعه الزال عدد ٢ لواء مشاة أسطول في منطقة الاحمدى ،

• وبعد تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية " عاصفة الصحراء " مع كل من القيادة السعودية والقيادة المركزية الامريكية تم تصديق القيادة السياسية لمصر على مهمة القوات المصرية وبدأ التخطيط لتحديد المطالب والتفاصيل الدقيقة للخطة وترتب على ذلك استكمال حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك العملية واتخاذ الاجراءات التالية:

• تشكيل قيادة مصرية تبعية ميدانية تنولى اعمال التخطيط الميداني وإعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .

• استكمال استعدادات التجميع القتالي اللازم للعملية بدفع فرقة مدرعة وعناصر الدعم اللازمة لدعم امكانيات وقدرات قوات الدعم المصرية ، مع زيادة حجم الدعم والمعنونات التيرانية والاسلحة المضادة للدبابات ، مع زيادة حجم قوات الدفاع الجوى لدعم قدرات التأمين ضد العداليات الجوية ، بالإضافة الى زيادة حجم عناصر التأمين الادارى والطبى والفنى .

• بالإضافة الى استمرار تدريب القوات على مهامها المنتظرة .

• واستعداد لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية الى ٣٥٠٠٠ مقاتل-٣٥٨ دبابة- ٧٧٠ مركبة مدرعة- ٣٣٠ مدفع ميدان وهاون .

• باستكمال التخطيط للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " وتخصيص المهام للقوات بدأت اجراءات التحضير والتنظيم للعملية .

• رعلى ضوء تلك الخطة المسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع من الارض والدفاعات العراقية اشار اليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية انه اصعب القطاعات ولاستطيع ان تعمل فيه بنجاح الا القوات المصرية وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عسرية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لأكثر من ٥٠٠ متر امام الدفاعات العراقية وتكون هذا النظام من الاتى :-

• سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من ٣-٥ متر امام الحد الامامى وفى عمق الدفاعات .

- خنادق لمب بعرض من ٣-٥ متر وعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبتروال الخام من خلال شبكة انابيب ويتم اشعالها عند هجوم القوات لينتج عنها مانع من التيار يستمر لأكثر من ١٢ ساعة مع امكانية اعادة التغذية بالبتروال لاستمرار الاشتعال .
- حقول الغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الالغام وعمق يصل الى ٢٠٠م
- وجود شبكة من الاسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف وعمق يصل الى ١٥٠ متر .
- خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالي ٣ متر وعمق ٥ امتار .

#### • التخطيط التعوي للعملية :

- قامت القيادة التعويية الميدانية المصرية بتنفيذ التخطيط الكامل للعملية فيما يختص باستخدام القوات المصرية في اطار الفكرة الاستراتيجية العامة للعملية وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر واشتركت مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية ( تم تشكيلها ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياح ) في التخطيط لعملية عاصفة الصحراء .

- بدأ التخطيط للعملية الهجومية اعتباراً من ٧ يناير ١٩٩١ ، واستمرت اجراءات التنسيق والتعاون وحل المسائل العملية المحتملة مع باقي قوات الائتلاف حتى بدأ الهجوم . وبدا تخصيص المهام للمرؤوسين وتنفيذ باقي الاجراءات التنظيمية للعملية حتى اتخاذ القرار ثم تنفيذ كافة اجراءات التأمين الشامل للعملية وتنظيم التعاون والارشاف وتذليل الصعاب وذلك بالاستفادة من امكانيات دول الائتلاف ( خاصة الولايات المتحدة ) في التخطيط وذلك من خلال :-

- الاستعانة بالمعدات المتطورة مثل المجاد الاحداثيات واتشاء شبكة مساحية بواسطة أجهزة تحديد الاحداثيات بالأقمار الصناعية وكذلك التقارير الجوية اللازمة للدفعية .
- أجهزة الرادار للتعامل مع المدفعية العراقية .
- الحصول على معلومات صحيحة ومؤكدة عن أوضاع القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية .
- التنسيق الكامل بين التشكيلات المصرية والقوة الجوية للائتلاف لتعويض هذه التشكيلات عن غياب القوات الجوية المصرية .

- وقد قابلت مرحلة التخطيط بعض المصاعب التي تتطلب وضع الحلول لها مثل :-

- التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقي .
- تأمين نطاق الأمن ونقاط الاتصال للقوات المصرية قبل بدأ العملية الهجومية .
- المحافظة على الاتجاه وادارة نيران المدفعية .
- السيطرة على القوات خلال ادارة العملية .
- اتجاهات تركيز الجهود الرئيسية .
- تنظيم صد الضربات والهجمات المضادة .
- اجراءات التعارف والتمييز .

## ● فكرة العملية الهجومية :-

تهاجم القوات المصرية ضمن القوات المشتركة في نطاق المنطقة الشمالية اعتباراً من يوم بدء العمليات على ثلاث مراحل :

### ● المرحلة الأولى :-

● تهاجم القوات المصرية وتحترق دفاعات الجانب العراقي في نطاق هجومها من اتجاه الغرب كهجوم رئيسي وتدفع في اتجاه الأبرق وتؤمنه بالتعاون مع مجموعة خالد السعودية مع بقاء القوات السورية في الاحتياط .

### ● المرحلة الثانية :-

● تقوم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقاً على محورين كهجوم رئيسي أحدهما في اتجاه مدينة الجبراء والأخرى في اتجاه قاعدة على السالم الجوية وبالتعاون مع مجموعة خالد السعودية .

### ● المرحلة الثالثة :-

● تقوم القوات المصرية بمواصلة هجومها في اتجاه الشمال الشرقي في اتجاه الهجوم الرئيسي والوصول الى جنوب غرب جزيرة بوبيان ، جنوب الروضتين بالتعاون مع مجموعة خالد مع استمرار القوات السورية في الاحتياط .

● وتحددت سعت (س) لتكون سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ .

● ولتأمين عمل القوات المصرية وضمان نجاحها في تنفيذ مهامها ( خاصة مع عدم وجود قوات جوية مصرية في العملية ) فقد تم التنسيق لتخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية المشتركة مع تحديد الأهداف المطلوب تدميرها وأساليب الطلب والتوجيه .

● وتوفر التأمين الإداري للقوات تم التخطيط على الاحتفاظ بمطالب من الاحتياطات المختلفة ( ذخائر / تجهيزات / مياه / وقود ) تكفي لإضعف المدة المخططة للعملية .

● كما تم مراعاة العامل المعنوي للقوات المصرية التي تعمل في تلك الظروف الصعبة رغم قناعتهم بعدالة القضية التي يقاتلون من أجلها . وذلك من خلال تنوع الزيارات التي اشتركت فيها القيادات السياسية وأجهزة الدولة ومختلف قطاعات الشعب ( زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة ) إضافة الى دور القوات المسلحة في الإعداد المعنوي للقوات .

● كما تم لأول مرة وضع خطة محددة لاستخدام وسائل العمليات النفسية المختلفة . وكان للخبرات المصرية فيها دوراً بارزاً في مسرح السعودية بالكامل والعكس آثارها بوضوح في أعداد القوات العراقية التي انسحبت الى السعودية قبل العملية البرية أو التي استسلمت أثناء القتال .

● قام قائد القوات المصرية بعرض قراره لإدارة العملية التعبوية لنطاق المسؤولية وتم التصديق عليه ، كما تم اجراء استطلاع دقيق لأرض العمليات وتنظيم تعاون بحضور من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية .

● وقد حرصت القيادة العامة بالوطن على توفير كافة مطالب القيادة التعبوية والقوات لضمان تحقيق المهمة بنجاح وفي التوقيتات المحددة .

### خامسا : العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" :-

- وبدأ التنسيق لتلك المرحلة عقب صدور القرار السياسي العسكري لدعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من خلال وفد عسكري مصري وصل الى الرياض يوم ١١ أغسطس ٩٠ لبحث كافة المطالب السعودية وتنسيق تنفيذها وكان أهم معالم تلك المرحلة :-
  - تحديد حجم القوات المصرية المطلوبة لدعم السعودية وسيلة النقل ومنطقة العمل
  - أسلوب التعاون الإداري والفني لتلك القوات
  - تأمين عبورها الأجواء الدولية والسعودية
- ومع تزايد التهديد العراقي تطلب الموقف زيادة حجم قوات الدعم باضافة فرقة ميكانيكية مدعمة وهنا ظهر على المسرح ضرورة تنسيق أعمال النقل البحري والجوى والبري وما يستتبع ذلك من اعداد مسوائن تحميل وتفريغ واجراءات اضافية للتأمين البحري لرحلة تبلغ حوالي ٧٥٠ ميل بحري وتحرك برى داخل السعودية من ميناء ينبع الى حفر الباطن لمسافة حوالي ١٢٠ كم
- اشترك في أعمال تنسيق تلك المرحلة القيادة العامة المصرية والقيادة السعودية والقيادة الامريكية
- **مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت :**
- مع بدأ هذه المرحلة كانت القيادات الميدانية المختلفة قد استكملت تكوينها على الاراضى السعودية فكانت هناك القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات والقيادة المركزية الامريكية وقيادة المنطقة الشمالية والقيادة الصربية الميدانية المصرية
- ومن خلال تلك الشبكة من القيادات كان على القيادة العامة المصرية ان تجرى تنسيقها لضمان نجاح القوات
- كانت تلك المرحلة من اعقد واحرج مراحل التنسيق وذلك للأسباب الآتية :-
  - القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية تحت قيادة المنطقة الشمالية العسكرية السعودية
  - القيادة الامريكية سوف توفر للمسرح بالكامل الحماية الجوية والوقاية ضد الصواريخ العراقية وتوفير الانذار الاستراتيجي والتعبوي
  - الاختلاف والباين بين اساليب عمل مراكز القيادة المصرية مع كل من السعودية والامريكية
  - ان حجم القوات المسلحة المصرية ياتي في المرتبة الثانية بعد القوات الامريكية على مسرح العمليات وبالتالي لها مطالب تنسيق كبيرة
- ومن امثلة أعمال التنسيق المعقدة والتي امكن حلها مشكلة الانذار والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف ووسائل الدفاع الجوى المصرية من صواريخ ومدافع خاصة ان حجم الطلعات الجوية سيتجاوز الالف طلعة وبالتالي من الصعب وقد يكون من المستحيل تمييز العدو من الصديق الا باستخدام اجهزة تعارف خاصة
- وقد اشتركت القيادة الصربية المصرية في تلك المرحلة
- مرحلة تنفيذ العملية :
- وقع العبء الأكبر لتلك المرحلة في اطار تنسيق القيادة العامة المصرية مع بالى الأطراف على عاتق القيادة الصربية الميدانية المصرية والتي استطاعت أن تدبر تلك المرحلة بصورة أدت الى تحقيق النتائج الرائعة للقوات المصرية في عملية تحرير الكويت

## ● التنسيق داخل ارض الوطن :

لاشك أنه من الصعب على غير العسكريين استيعاب حجم التنسيق الهائل الذي يتم داخل ارض الوطن بين أجهزة الدولة المختلفة والقوات المسلحة لضمان نجاح خطة نقل القوات عبر شبكة من الطرق البرية والممرات المائية والجوية ، وباستخدام وسائل مختلفة للنقل تبدأ من المركبات والسكة الحديد ووصولاً الى الطائرات والبواخر الناقلة العملاقة بالإضافة الى دور أجهزة الأمن المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية .

وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها ، كما أن الأجهزة الدينية بالدولة تمثل دوراً هاماً في تثبيت العقائد الدينية للمقاتلين من خلال اللقاءات المباشرة وغير المباشرة معهم يأتي دور هيئة قناة السويس الشريان الحيوى الذى شهد عبور أكبر وأقوى الأساطيل خلال الحشد لعملية تحرير الكويت . ثم هينات المراتى البحرية والجوية المختلفة وأجهزة الطيران المدنى ، ولستطيع أن نؤكد أن تنسيق القوات المسلحة لتحقيق مهمة تحرير الكويت اشتركت فيه كافة الأجهزة المعنية بالدولة .

## ● تنسيق التعاون وتأمين القتال مع القوات الصديقة :-

● كان للتنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى فى مجال تبادل المعلومات والحصول على أحدث المعلومات عن التجهيزات الهندسية ومنظومة الموانع وأوضاع وأنشطة القوات العراقية بالغ الأثر فى التخطيط الجيد لعملية الهجومية .

● امداد الجانب الأمريكى للقوات المصرية بخراطى المعلومات المحدثة عن العدائيات الموجودة وأجهزة تحديد الاتجاهات وعربات القتال وبعض أنواع ذخائر المدفعية هذا فضلاً عن الجرافات التى تم استخدامها فى توسيع الثغرات فى حقول الألغام .

● الاستفادة الكاملة من تنفيذ طلعات (R P V . S) الأمريكية والإنجليزية خلال الفترة التحضيرية فى تأكيد أوضاع قوات نطاق الأمن العراقية وطبيعة ومواصفات منظومة الموانع الهندسية أمام الحد الأمامى للدفاعات وشكل ونظام الدفاعات وتحديد أماكن مراض المدفعية ونتائج القصف الجوى الصديق .

● نتيجة للكلم الهائل من وسائل المواصلات اللاسلكية المستخدمة مع القوات المشتركة فى حرب تحرير الكويت فقد تم التنسيق الدقيق بين هذه القوات وتخصيص حصص من الترددات اللاسلكية (H F - V I I F - U H F) للقوات مما أدى الى تجنب التداخل بين الترددات المستخدمة .

● استجابة الجانب الأمريكى لامداد القوات المصرية بعدد ( ٨٠٠٠ ) بدلة واقية من الغازات الحربية هذا بالإضافة الى امداد الجانب السعودى للقوات المصرية بعدد ( ٢٠٠٠٠ ) بدلة واقية وعدد ( ١٠٠٠ ) قناع واقى .

● ألز التنسيق الجيد مع الجانب الأمريكى فى مجال تأمين عناصر الاستطلاع خلال مراحل عملها فى عمق الدفاعات العراقية لنتائج جيدة فى ظروف القصف الجوى الكثيف والصيد الحر بطائرات (ايه - ١٠) والمليوكوبتر المسلح الصديق ضد الأهداف والاحتياطيات المعادية التى يعمل داخل لظاهاعناصر الاستطلاع التابعة التنسيق لتنفيذ المهام :

● شكل عنصر التنسيق محور الاساسى لنجاح كافة عملية الاعداد والتحرك والتخطيط والتنفيذ حيث امتد هذا العنصر وتفرع ليعطى الاعمال التى تمت فى ارض الوطن وخلال التحرك فى الاجواء والمياه

الدولية والتحرك داخل الاراضى السعودية ثم تنسيق اعمال القتال المنتظرة ولاشك ان اقل خطأ في تلك العملية يمكن ان يؤدي الى نتائج حادة التأثير .

- ولقد وقع عبء التنسيق على عاتق اجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصفة عامة وعلى هيئة عمليات القوات المسلحة بصفة خاصة وتطلب تحقيق هذا التنسيق اجراء عشرات الرحلات بين القاهرة والرياض ، وقد وصل مستوى القيادة المشاركة في اعمال التنسيق الى اشراك القيادة السياسية العليا لمصر بعض مراحله مع القادات العليا السعودية والكويتية والامريكية .

#### • مراحل التنسيق :

يمكن تناول الخطوط الرئيسية للتنسيق من خلال المراحل الآتية :-

- مرحلة التحرك للدعم العاجل .
- مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت .
- مرحلة تنفيذ عملية التحرير .

#### إعداد وتجهيز ونقل القوات المسلحة المصرية الى مسرح العمليات :

- الاعداد والتجهيز قبل التحرك من أرض الوطن :

لاهمية دور وموقع مصر في العالم العربي وبعد أن تقرر سفر القوات الى مسرح عمليات الخليج لتفديد مهام بعيدا عن أرض الوطن فقد تم اعطاء عناية خاصة لاعداد وتجهيز هذه القوات قبل مغادرتها أرض الوطن لكي تثبت دور مصر الرائد في العالم العربي وتمثلت إجراءات الاعداد والتجهيز في الآتي :-

#### • الإعداد البشري :

لقد أعطت القيادة العامة هذا الموضوع أهمية كبيرة وعناية خاصة حيث تم تنفيذ العديد من الاجراءات شملت اختيار أنسب العناصر من الضباط والدرجات الأخرى ، مع استكمال مرتب التشكيلات والوحدات التي تقرر سفرها من القوة البشرية بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بكفاءة تامة ، وتزويد الأفراد بالمهام التي تمكنها من العمل في الصحراء المفتوحة نهارا وليلا ، بالإضافة الى تجهيز خطة استعاض الخسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات ، مع تنظيم أسلوب استقبال وترحيل الشهداء والمتوفين خارج الجمهورية ، وقد حرصت القوات المسلحة المصرية على إعداد دليل للخدمة ( للجنود والقوات ) للدولة المسافر إليها يحتوي على العادات والتقاليد في هذه الدولة وكذا القوانين المطبقة فيها وبعض النصائح الطبية وكيفية الوقاية من الأمراض المنتشرة ودرجات الحرارة والأحوال الجوية السائدة بالإضافة الى إعداد وتجهيز الأرشيف الميداني والعلامات المميزة لجميع الضباط والدرجات الأخرى ، مع اجراء مسح طبي شامل ودقيق لجميع الأفراد .

#### • الإعداد الإداري والفني :-

نظرا لدرجة الاستعداد العالي للقوات . . بالإضافة لما تتمتع به من كفاءة فقد تم استكمال مطالب الوحدات والتشكيلات من المعدات والمهام ( العينات - المهمات - الوقود - الخدمات الطبية - الحريق ) ، مع إعداد خطة النقل الجوي والبحري للقوات المصرية الى مسرح العمليات وتجهيز جميع النواحي المالية للأفراد مع حساب التكلفة المالية للقوات ( أفراد - أسلحة - معدات ) ، مع مراعاة زيادة رفع الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات والمركبات لجميع التخصصات بنسبة ١٠٠% ، ورفع نسبة استكمال التشكيلات والوحدات من الأسلحة



والمعدات بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بنجاح معتمدة على نفسها ، مع رفع نسب استكمال مجموعات الإصلاح وقطع الغيار الاحتياطية التي ستحتاجها القوات مع بدء القتال ، واستبعاد المعدات والأسلحة والمركبات الغير صالحة للخل هذه المهام

- الإعداد والتجهيز أثناء دعم القدرات الدفاعية للسعودية ودولة الإمارات لتنفيذ الخطة الدفاعية (درع الصحراء) - بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات المصرية الى الأراضي السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة وقد شملت ثلاث مراحل رئيسية :-

- المرحلة الأولى ( الدعم الدفاعي العاجل ) :- اعتبارا من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ م .

- اشترك فيها لواء صاعقة + كتيبة مهندسين مصرية .

- تم تكليف لواء صاعقة بالآتي :-

- تنظيم الدفاع عن المنطقة الخلفية للمنطقة الشمالية العسكرية .

- الاشتراك في القيام بالهجوم المضاد للمنطقة طبقا للموقف .

- تم تكليف كتيبة المهندسين بأعمال الممانعة والإنشاءات .

- المرحلة الثانية ( استكمال الخطة الدفاعية ) :- اعتبارا من ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ م .

- بدأت بتمام الضمام الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي على المنطقة شمال حفر الباطن .

- تم تكليف عناصر المشاة الميكانيكي المصري بمهمة الدفاع عن نطاق دفاعي بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية

- جميع المواجهة لاقتراب قوات المعتدى وعلى الرغم من أن هذه المهمة الصعبة والكبيرة فقد قامت

- القوات بالتجهيز الهندسي للمواقع واحتلالها في زمن وجيز جدا شهد له الجميع .

- المرحلة الثالثة ( زيادة القدرات المصرية ) :- اعتبارا من ١١ يناير ١٩٩١ م .

- وصول الفرقة الرابعة مدرعاً وإعادة تمركزها ضمن التشكيل التعبوي للعملية الدفاعية وتم في هذه المرحلة

الآتي :-

- احتلال مناطق التمركز بما يحقق الآتي :-

- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمركزها .

- عدم الإصراف في أعمال التجهيز الهندسي للمحافظة على المعدات .

- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .

- وضع القوات في أوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من أوضاعها .

- الإعداد والتجهيز لتنفيذ الخطة الهجومية ( عاصفة الصحراء ) :-

- شملت أبرز إجراءات المرحلة التحضيرية للقوات المصرية للإعداد للعملية الهجومية الآتي :-

- الاستعداد القتالي :-

- مراجعة وتأكيد الاستعداد القتالي للقوات وتنفيذ تفتيشات الحرب المتعددة على مراكز القيادة للقوات

- والاحتياطات ووحدات القيادة والسيطرة مع استكمال متابعة تدفق قوات الدعم المصرية وحشدتها

- بالملكة العربية السعودية ، وبالتوازي تم تنفيذ اللمسات الأخيرة لتجهيز مسرح العمليات لتشمل

- التجهيز الهندسي للمناطق الابتدائية للمهجوم بنسبة ١٠٠% ، والتجهيز الهندسي لمراكز القيادة والسيطرة على كافة المستويات ، مع إنشاء وتعليم معاور تحرك القوات لتنظيم حركة القوات من مناطق تمركزها واحتلالها للمناطق الابتدائية للمهجوم .
- تنفيذ أعمال التنسيق مع القوات العربية والصديقة وللإئتلاف لتنسيق مطالب تأمين النقاطات الشعبية للقوات وقد تم الاستعانة بالمعدات المصرية ، مع الاستعانة ببعض المعدات الخاصة بالتأمين الهندسي للقوات من القوات الأمريكية الصديقة .
- كما تم إعداد القوات للعمل الميداني في الصحراء المفتوحة ثمارا وليلا بعقد الدورات التدريبية المركزة باستخدام معدات الملاحه الحديثة ، بالإضافة الى تنفيذ جميع أعمال التأمين المختلفة لنطاق الهجوم خلال المرحلة التحضيرية مع دفع عناصر التأمين المختلفة على خط الحدود الدولية ( الساتر الترابي السعودي ) بين السعودية والكويت .
- تدريب وإعداد القوات لتنفيذ المهام القتالية المخططة :-  
لنجاح أداء قواتنا لمهامها المحتملة ونظرا لحصول قواتنا على بعض المعدات الحديثة من الإنتاج الحربي المصري علاوة على المعدات المتطورة التي لديها كان من الضروري تدريب قواتنا على أهم الموضوعات البارزة المؤثرة على تنفيذ القوات لمهامها المقبلة وأبرزها الآتي :-
- تدريب القوات على فتح الثغرات باستخدام صواريخ فتح الثغرات المصرية الحديثة التي تم الحصول عليها مع الاستفادة بخبرات القوات الصديقة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ طوابير التدريب التكتيكي لأسلوب التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقي خاصة وان قواتنا لها خبرة كبيرة في هذا المجال من خلال حرب أكتوبر المجيدة .
- تم تدريب القوات على تنفيذ أعمال المارز وأسلوب التغلب على عناصر نطاق الأمن وسرعة الانطلاق في الصحراء المفتوحة .
- تدريب القوات على الهجوم والتقدم من العمق .
- تم التدريب الكيميائي للقوات ( قادة وضباط ودرجات أخرى ) على أسلوب استخدام مهمات الوقاية الفردية وكذلك أسلوب تنفيذ التطهير الجزئي واستخدام غلب التطهير القوي .
- تم تنفيذ بعض البيانات العملية على أهم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ القوات للمهام .
- استمرار التدريب الفني التخصصي لجميع التخصصات طوال الفترة التحضيرية لنقل مهارة الأفراد على العمل الفني التخصصي .
- إعداد وتدريب مراكز القيادة والسيطرة للقوات واستمر تدريبها على سرعة الانتقال والفتح قبل بدء العمليات حيث أن المتوقع أن يكون معدلات التقدم للقوات سريعة وكبيرة .
- الإعداد الإداري والفني للقوات :-
- تم رفع طاقة الحملة للقوات بعد الاستعانة بطاقة نقل من الجانب السعودي بعدد ( ٣٨٠ عربية أنشوع ) لتكون كافية لتنفيذ خطة الامداد الاجتاهية للقوات وملاحقة القوات لمسافات كبيرة .

- تم استكمال بناء قسم القاعدة المتقدم للقوات من كافة الاحتياجات لضمان تنفيذ التأمين الإداري للقوات بدفع ذلك من مصر لضمان تأمين قواتنا وعدم الاعتماد على أحد .
- تم الاحتفاظ بمستويات كبيرة نسبيا لكافة أنواع الاحتياجات للقوات مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي بالتشكيلات لضمان توفر وتدقيق الامداد الإداري للقوات .
- تم استكمال أطقم الجراحة الميداني بامكانيات مستشفى جراحة ميداني لضمان توفير التأمين الطبي المؤهل الكامل بصفة مستمرة ، كما تم فتح عدد ورشة مختلطة في الأماكن المخططة لتنفيذ مهام التأمين الطبي للقوات في الفترة التحضيرية لسرعة إصلاح أى أعطال قد تحدث مع رفع نسبة الكفاءة الفنية للقوات بنسبة ١٠٠% لجميع المركبات ذات العجل قبل بدء العملية البرية
- وقد تم وضع علامات التمييز على جميع المعدات والمركبات لقوات الدعم المصرية طبقا للتعليمات الصادرة ، كما تم تطوير مهمات الأفراد ( بدل الميدان - الأحذية ) لتلائم مع طبيعة المناخ هناك في مصانع المهمات بالقوات المسلحة في زمن قياسي ودفعت للقوات هناك .

#### • الإعداد البشري :-

لأهمية الاعداد البشرية فقد اعتبر ذلك مكملًا لكفاءة القوات وقد شمل تلقين جميع الأفراد باتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى وتم التنبيه مشددا بحسن معاملة اخوانهم الجنود العراقيين عند وقوعهم في الأسر ، بالإضافة الى التنسيق مع الجانب السعودي لتحديد أماكن معسكرات الأسرى وأسلوب رحيلهم ، مع عمل التسويات الداخلية لتحقيق الاتزان لنسب الاستكمال طبقا لكون التنظيم الخاص بقوات غروبة " ٩٠ " ، وقد تم تنسيق أعمال الامداد بالافراد من عناصر سد الحسائر ، واعتماد ٢ نسق لسد الحسائر أحدهم في المملكة العربية السعودية والآخر في مصر جاهز فوراً للدفع .

#### • الاعداد المعنوي :-

وقد شمل التوعية الدينية للأفراد في أماكن تركزها وذلك بدفع القوافل الدينية الى مناطق تركز القوات وعلى رأسها فضيلة المفتي ، مع تنفيذ الزيارات الميدانية من كبار المسئولين المصريين والسعوديين وعلى رأس هذه الزيارات زيارة السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للقوات المصرية في ميدان القتال بحفر الباطن والقوات المصرية بدولة الإمارات العربية وكذا زيارة جلالة الملك " فهد ابن عبد العزيز " حاد الحرمين الشريفين والزيارات المتعددة للسيد وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وكبار قادة القوات المسلحة والأمير : سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي والأمير : حسام بن سلطان قائد القوات المشتركة وفضيلة مفتي الجمهورية وزير الأوقاف ووفود مجلسي الشعب والشورى وتنظيم لقاء للإعلام وتقديم عروض السينما والفيديو للقوات في أماكن تركزها ودفع المجلات والصحف المصرية وكذا جريدة القوات المسلحة ومجلى النصر والجهاد ، بالإضافة الى دفع الأصناف المناسبة من الترفيه المعنى للقوات وتنظيم دفع واستقبال الوفود الاعلامية لمرافقة القسوات أثناء تجهيلها وتحركها ووصولها الى مسرح العمليات ، وكان لبث الارسل الاذاعي والتلفزيوني للقسوات في مسرح العمليات ( القناة الفضائية ) واستقبال القسوات له أكبر الأثر في معاشيتها لبض الوطن ورفع معنوياتها والحرص على تحقيق الاتصال التلفوني المباشر للمقاتلين بذويهم في جمهورية

مصر العربية ، كما تم تنظيم العمرة للقوات من وإلى مسرح العمليات ، مع الاعداد والتنظيم لاستقبال المستسلمين وتقديم مطالب الاعاشة لهم حتى يتم ترحيلهم الى الجانب السعودي ، ويجدر الاشارة الى قيام كل مؤسسات الدولة وأيضا مؤسسات القطاع الخاص بدفع كميات هائلة من الترفيه العيني للقوات في المسرح ، كما كان للاعلام دوره المؤثر في الروح المعنوية سواء للقوات في المسرح أو للشعب المصري الذي كان يتابع أنبازه .

### اجراءات النقل الاستراتيجي للقوات :-

بعد صدور القرار السياسي والعسكري لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ عملية نقل استراتيجي للقوات المصرية .

- وفي هذا الاطار تم مراعاة الاسس والاعتبارات المؤثرة خلال التخطيط والتنفيذ :-

حجم الدعم المطلوب للدول الشقيقة ، ووسائل النقل المتيسرة ، ومواصفات الموانئ والمطارات المخطط التحميل منها والتفريغ فيها ، ومسافات التحرك حتى مناطق تجمع القوات ، والعدائيات التي يمكن أن تتعرض لها القوات أثناء تنفيذ عملية النقل الاستراتيجي ، والوقتيات المحددة لتواجد القوات بمناطق التجميع وأسبقيات الحشد داخل مسرح العمليات ، مع وضع أسبقيات النقل لهذه القوات .

- حجم النقل البحري :-

- رحلة الذهاب :-

تم نقل عدد ٢ فرقة مشاة ميكانيكي ومدربة بالإضافة الى وسائل دعمهم واستغرقت عملية النقل حوالي ٣٨ يوم وباستخدام ٢٦ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة واستغرقت الرحلة البحرية ٦٠ ساعة بحار بطول ٧٣٠ ميل بحري وكان حجم القوات والمعدات التي تم نقلها بحرا كالتالي :-

- ١١٩٩٢ فرد .

- ٥٨٥٩ معدة / مركبة .

- ١٤٦٧٤ طن احتياجات .

- رحلة العودة :-

استغرقت فترة النقل ١٣٨ يوم وباستخدام عدد ٨ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة وكان حجم المعدات التي نقلها كالتالي :-

- ٨٣١٠ معدة / مركبة - ٠١٥٠٠ حاوية .

## • حجم النقل الجوي :-

قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ أعمال النقل الجوي الاستراتيجي للقوات الى ومن مسرح العمليات بالاضافة الى اعادة العاملين المدنيين بكل من السعودية والاردن باجمالي ٢٦٣٨٠ فرد وقد بلغ اجمالي الطلعات التي نفذت خلال هذه الفترة ٢١٤ طلعة/طائرة باجمالي عدد ساعات طيران ١٣٠١ ساعة وقد تم تنفيذ هذا الحجم من النقل في زمن قياسي .

## • إجراءات التأمين لتنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي :-

- قامت القوات المسلحة المصرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لحشد عودة القوات والتي تتمثل في الآتي
- تأمين تحرك القوات المصرية من مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تركزها بمسرح العمليات .

- تأمين عودة القوات من مسرح العمليات الى مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية
- كما اتخذت اجراءات التأمين اللازمة بواسطة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة لتأمين حشد / عودة القوات وشملت تأمين القوات خلال تجهيزها للتحرك ونقلها ووصولها الى المسرح .

## سادسا : الفتح الاستراتيجي للقوات البرية المصرية في مسرح العمليات :

- في ضوء القرار السياسى لجمهورية مصر العربية بدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة باتخاذ العديد من الاجراءات لتحديد واختيار القوات المصرية واعادتها بما يضمن وصولها لمسرح العمليات في التوقيتات المناسبة وعلى أعلى درجات الكفاءة القتالية حتى يمكن تنفيذ مهامها في منطقة الخليج بكفاءة والقادر .
- حجم القوات التي تم حشدتها في المسرح :

جدول رقم ( ٤ ) يوضح موقف حشد القوات المشتركة في المسرح في منتصف شهر يناير ١٩٩١

م.	الدولة	قوة بشرية	دبابات	مدفعية	صواريخ مضادة للدبابات	ملاحظات
١	الولايات المتحدة	٤٠٥,٠٠٠	٢٥٥٠	٨١٠	٣٤٠٠	
٢	المملكة السعودية	٧٩,٠٠٠	٢١٣	١٦٦	٤٩١	
٣	مصر	٣٥,٠٠٠	٣٥٨	٢١٥	٢٥٢	
٤	الجزائر	٣٥,٠٠٠	٢٨٦	٧٢	١٥٠	
٥	سوريا	١٥,٠٠٠	٣٧٢	١٢٦	٢٢٦	
٦	فرنسا	١٢,٥٠٠	١٢٨	٦٠	١٠٤	
٧	باكستان	٥,٠٠٠				
٨	الكويت	٤,٠٠٠				
٩	بنجلاديش	٢,٠٠٠				
١٠	بالي الدول العربية	٧,٠٠٠	٨٦	٦	١٨	١١ دولة غربية
١١	قوات دول الخليج	٤,٠٠٠				الامارات/ قطر/عمان/ البحرين

الجدول السابق يوضح أن القوات المصرية كانت ثالث قوة عسكرية في المسرح بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة (الدولة المضيفة) وهذا يعنى أن القوات المصرية هي ثاني قوة عسكرية خارجية في المسرح بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها أكبر قوة عربية / إسلامية تم حشدتها .

● جدول رقم ( ٥ ) يوضح موقف القوات المصرية بالنسبة للقوات العربية :

م	العنصر	القوات العربية	القوات المصرية	النسبة %
١	الفراد	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٥
٢	دبابات	٩١٧	٣٥٨	٣٠
٣	مدفعية	٥٦٦	٢١٥	٣٨
٤	صواريخ مضادة للدبابات	١١٦٩	٢٥٢	٢١,٥

● ولقد روعيت الأسس والاعتبارات الآتية عند اختيار القوات :

- عدم تأثير هذه القوات على قدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ مهامها الاستراتيجية داخل حدود جمهورية مصر العربية .
- اختيار القوات المصرية من بين احتياجات القيادة العامة دون الإحلال بالتجميع القتالي للنسق الأول الاستراتيجي للقوات المسلحة .
- قرب مناطق تركز القوات من موانئ التحميل لتقليل مسافات التحرك البري لهذه القوات
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة القتالية والفنية وذلك من خلال :-
  - ضمان التفوق النوعي للقوات المصرية بالمقارنة بالقوات العراقية .
  - الكفاءة القتالية والفنية العالية .
  - سهولة التميز والتعارف مع باقي القوات الشقيقة والصديقة المشتركة في المسرح .
  - سهولة أعمال التأمين الفني للقوات .
- عدم التأثير بشكل حاد على الاتزان الاستراتيجي للقوات داخل أرض الوطن .
- تحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج :
- بناء على الأسس والاعتبارات السابقة فقد تم اختيار وتحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج كالاتي :
  - الى المملكة العربية السعودية :
  - وقد تم دفع فرقة مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، ولواء صاعقة .
  - وحتى خمسة لواءات مدفعية ودفاع جوى وعناصر مقدومات موجهة مضادة للدبابات وعناصر التدعيم المخصصة والفنية والادارية .
  - هذا بالإضافة الى تشكيل قيادة تعبوية لقيادة القوات المصرية بمسرح العمليات على المستوى التعبوي مع القيادات التعبوية الصديقة .

- الى دولة الامارات العربية المتحدة :
- كتيبة مظلات وعناصر التدعيم القتالى والادارى والفني وعناصر قيادة وسيطرة .
- أسبقيات الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية :
- الى المملكة العربية السعودية :
- الأسبقيات العاجلة : ( لتأمين المملكة العربية السعودية )
- مجموعة قيادة وسيطرة ، وحتى لواء صاعقة وعناصر الدعم من المهندسين العسكريين ومجموعة التخطيط والتنسيق بالرياض في النصف الثاني من شهر أغسطس ٩٠ .
- الأسبقيات الثانية : ( لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية )
- عناصر الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكي ، وعناصر الدعم القتالى والادارى والفني خلال شهر أكتوبر ٩٠ .
- الأسبقيات الثالثة : ( لزيادة القدرات المصرية للاشتراك في تحرير الكويت )
- القيادة التعويية .
- الفرقة الرابعة المدرعة وعناصر الدعم القتالى والفني والادارى .
- وقد تم تنفيذها خلال شهري ديسمبر ٩٠ ويناير ٩١ .
- الى دولة الامارات العربية المتحدة : ( لتأمين دولة الامارات العربية المتحدة )
- مجموعة قيادة وسيطرة وكتيبة مظلات مدعمة ، وعناصر دعمها خلال شهر أغسطس ٩٠ .
- اجراءات تأمين الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية المشتركة :
- تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لتأمين حشد القوات داخل مسرح عمليات الخليج وتشمل الآتي :-
- تأمين تحرك القوات المصرية في مناطق غمر كركها داخل الاراضى المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تمر كركها مسرح العمليات .
- تأمين حشد القوات الصديقة أثناء عبورها الأجواء والمياه الاقليمية المصرية وداخل الجرى الملاحي لقناة السويس .
- الاجراءات الرئيسية لتأمين حشد القوات المصرية :
- القوات البحرية :
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة امداد وتموين القوات المسلحة وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقيادة الجيش الثالث الميداني وقيادة المنطقة الشمالية العسكرية لتنفيذ الآتي :-
- الاشتراك والإشراف على تحميل القوات على متن سفن النقل .
- تأمين سفن النقل أثناء مرحلتى التحميل والابحار داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى والقوات البرية .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع الجانب السعودى بتأمين سفن النقل حتى ميناء التفريغ وتأمين عملية التفريغ بالميناء .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة الامداد والتموين للقوات المسلحة باستلام السفن المعبأة والتفتيش عليها وتحديد مدى صلاحيتها .

- دفع مجموعة اتصال بحرية / جوية على سفينة القيادة رقم (١) للجانب الصديق .
- دفع مجموعة اتصال بحرية الى المطارات المخصصة لتقديم الحماية الجوية لعملية النقل .
- تعيين مجموعة اتصال بين ربانة السفن وقادة القوات البحرية للسيطرة على السفن أثناء الاجبار .

#### • القوات الجوية :

- قامت القوات الجوية بتأمين المجال الجوي المصرى أثناء تحرك القوات باعادة تركز بعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
- قامت القوات الجوية بالتنسيق مع ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتأمين مطار التحميل .
- قامت القوات الجوية بالتنسيق مع القوات البحرية وقوات الدفاع الجوى وادارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوفير الحماية والتأمين للقوات أثناء مرحلة الحشد داخل مسرح عمليات الخليج .

#### • قوات الدفاع الجوى :

- تنظيم الاستطلاع والاذنار للقوات بالتعاون مع طائرات الالذار المبكر " E 0 2 0 c " وعناصر الحرب الالكترونية .
- توفير الحماية للقوات ( بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات - الضيع الأسود ) .
- توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات عن انجرى الملاحي لقناة السويس بواسطة عناصر المدفعية المضادة للطائرات وفصائل الضيع الأسود على المعابر العاملة فى نطاق كل من ج ٢ ميدان ، ج ٣ ميدان
- توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات للقوات أثناء تواجدها بمناطق تركزها وأثناء تحركها على المضاور المختلفة حتى موانئ / مطار التحميل .

#### • القوات البرية :

- تأمين مناطق تركز الوحدات والوحدات الفرعية ضد العدائيات .
- تأمين ساحات تحميل المركبات والمعدات ذات الجرار بموانئ التحميل .
- تأمين انجرى الملاحي لقناة السويس .
- السيطرة على تحرك القوات لضمان تدفق مسلسلات التحرك .
- تأمين موانئ / مطار التحميل من الخارج والداخل .
- تأمين محاور تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ / مطار التحميل .
- التأمين الفنى والادارى والطبى للقوات والأسلحة والمعدات .
- تنظيم خدمة القائد لتأمين تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ م مطار التحميل .
- تشكيل مجموعة سيطرة موانئ / مطارات القيام والوصول لتنفيذ المهام الآتية :-
- مهمة مجموعة السيطرة ببناء القيام :-

- التأكد من وصول السفن على أرصفة الركوب / الشحن ومدى صلاحيتها .
- تخصيص المهام للضباط المسافرين وتوضيح موقف كل سفينة لهم .
- تنظيم العمل داخل الميناء بما يحقق أفضل استخدام لمعدات الشحن والتفريغ .



- تنظيم الدخول والخروج من الميناء بما يسهل سولة التحرك في الميناء وسهولة التحميل على السفن بالتنسيق مع قيادة التشكيل العبوى .
- التأكد من توفر جميع أصناف التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة الأفراد على سفن الركاب بما يكفى مدة الإبحار .
- التنسيق مع هيئة الميناء فيما يختص بترك السفن على الأرصفة المخصصة وإبحارها طبقا للخطة .
- التدخل الفورى لإنهاء جميع المشاكل التى تعترض تنفيذ خطة النقل سواء مع القيادات العسكرية أو الجهات المدنية .
- **مهمة مجموعة التشهيلات بميناء الوصول :**
  - التأكد من تراسى السفن على أرصفة الزول أو التفريغ المخصصة لها .
  - التنسيق مع الضباط المتسفرين بخصوص حمولة السفينة ومدى مطابقتها لخطة النقل للمشحونات .
  - التنسيق مع الجانب السعودى بخصوص تنظيم العمل داخل الميناء وتولير التعيينات والمياه اللازمة لاعاشة القوات للوصول الى منطقة التمرکز الجديد ، والتدخل الفورى لإنهاء أى مشاكل تعترض تنفيذ المهام .
- **مهمة مجموعة السيطرة بمطار القيام :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى فى معسكر الاستقبال المخصص داخل المطار .
  - التعميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة والتأكد من تذكرة الركوب وجواز السفر المؤقت مع كل فرد ومراجعتهم طبقا لتحقيق الشخصية الخاصة بكل فرد .
  - التنسيق مع أجهزة المطار والجوازات لتسهيل ركوب الأفراد .
  - التأكد من أن الأفراد لم يتجاوزوا الوزن المسموح بركوبه من الأمتعة الشخصية على الطائرة .
  - السيطرة على ركوب الأفراد على الطائرات طبقا لترتيبهم فى الكشوف واستلام تذاكر المغادرة لكل فرد .
  - إعطاء تمام برقم وحولة كل طائرة وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى للقوات المسلحة الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .
- **مهمة مجموعة تشهيلات مطار الوصول :**
  - استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى فى معسكر استقبال مخصص لهم داخل المطار .
  - التعميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة وأخذ كعب تذاكر الركوب منهم وطبقا لجوازات السفر المؤقتة خاصتهم .
  - التنسيق مع مسئول الدولة الشقيقة لإنهاء أى ختم الجوازات ونقل الأفراد بالإتوبيسات المخصصة الى منطقة إعادة التمرکز والتدخل الفورى لإنهاء أى مشاكل تعترض الأفراد داخل المطار .
  - إعطاء تمام برقم وحولة كل طائرة وصلت وتوقيت وصولها وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

## • إجراءات تأمين حشد القوات الصديقة :

- تأمين القوات أثناء إجارتها داخل المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وأثناء عبورها الجوى الملاحي لقناة السويس •

- تأمين القوات أثناء عبورها المجال الجوى لجمهورية مصر العربية •

- السماح لطائرات الدول الصديقة باستخدام المطارات المصرية للتزود بالوقود أو أى أغراض أخرى •

- وبتمام الفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية كانت الأوضاع كالتالى :-

- الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ومعها عناصر دعمها تتخذ أوضاعها بمنطقة الانتشار شمال حفر الباطن (

بمنطقة الحرس الوطنى ) بمهمة الدفاع فى نطاق مسئولية بمواجهة ٩٠ كم وعمق ٥٥ كم.

- الفرقة الرابعة مدرعة وعناصر دعمها تتخذ أوضاعها فى منطقة الانتشار جنوب شرق الفرقة الثالثة مشاة

ميكانيكى بمهمة العمل كاحتياطى رقم ٢ للعمليات الدفاعية مع تأمين مدينة الرقى بمجموعة قتال ( بقوة

كتيبة دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وعناصر الدعم من المدفعية والمقذوفات والدفاع الجوى )

- اللواء ١٤٥ صاعقة يتخذ أوضاعه فى منطقة الانتشار شرق حفر الباطن وتم الحاقه على اللواء الرابع

المدرع السعودى احتياطى المنطقة الشمالية لتنظيم الدفاع فى المنطقة الخلفية للمنطقة •

## دور القوات الجوية المصرية خلال الأزمة :-

- مع بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وقرار القيادة السياسية

اشترك القوات المسلحة المصرية ضمن قوات الائتلاف الدولى ( الصديقة والشقيقة ، بدأت القوات الجوية

المصرية كأحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أولى خطواتها فى الاعداد والتجهيز لعملياتها المقبلة لتحقيق

المهام المكلفة بها •

- قامت القوات الجوية بأجهزتها المختلفة بنشاط بارز خلال الأزمة متمثلة فى اشترك تشكيلات من طائرات

القتال ( إف - ٧ ، إف - ٤ ، إف - ١٦ ، ميراج ٥ ، ميج ٢١ ) وطائرات النقل ( سى - ١٣٠ /

جولف ستريم / مستر ) وطائرات الهليكوبتر ( مى - ٨ / جازيل ) سواء بالتجهيز والاعداد لاشترك

تشكيلات من طائرات ( إف - ١٦ ) فى أعمال القتال مع القيام بمهام الحماية للوحدات المنقولة الى المملكة

العربية السعودية وحماية الأهداف الحيوية للدولة إضافة الى الخدمات والتسهيلات التى تم تقديمها الى قوات

الائتلاف الدولى •

- ولقد احتلت القوات الجوية جانباً كبيراً وهاماً خلال الأزمة وذلك فى اطار المهام التالية :

- توفير الانذار المبكر للقوات بالطائرات " C 2 - E " أثناء رحلتى الذهاب والعودة •

- توفير الحماية الجوية للقوات أثناء إجارتها داخل المجال الجوى المصرى •

- تأمين المجال الجوى المصرى أثناء تحرك القوات باعادة التمرکز لبعض التشكيلات الجوية داخل المطارات

المصرية •

- تأمين واستطلاع الممرات البحرية بالبحر الأحمر •

- ولقد شملت تلك المهام المراحل التالية :-

- مرحلة الاعداد والتحصين لتنفيذ المهام المقبلة •

- مرحلة التنظيم لأعمال القتال الجوي .
- مرحلة تنفيذ المهام ودور أسلحة الجو المختلفة .

#### ● مرحلة التحضير :-

- نظرا لأن التحضير الجيد يصنع البداية السليمة لأعمال قتال القوات الجوية ، لذا فمنذ بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت بدأت أجهزة قيادة القوات المسلحة في اتخاذ كافة التحضيرات المطلوبة للمهام المقبلة . ولقد تميز تحضير أعمال قتال القوات الجوية - في هذه الفترة - بسمات خاصة كان أبرزها الاحتفاظ بتشكيلات ووحدات القوات الجوية في درجة استعداد عالية بصفة مستمرة لمواجهة أى عدائيات محتملة مع الاستعداد لمواجهة طبيعة وتعدد العدائيات المنتظر مواجهتها على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، مع تعدد المهام التي يمكن أن تنفذها القوات الجوية في ظل تحالف عسكري مع دولة أخرى ، في إطار تعدد القيادات التي يجب تنظيم التعاون معها لتنفيذ المهام المطلوب تحقيقها ، ومراعاة الأعماق الكبيرة في تنفيذ المهام القتالية المنتظرة وضخامة إجراءات التأمين اللازمة لأعمال القتال الجوية ، وصعوبات توفيرها عند العمل خارج حدود الدولة ، مع التركيز على ضرورة الفهم السليم للموقف ، وإيقاعه السريع ، والتحلي بعهد النظر في استشفاف التطورات المنتظرة ، الأمر الذي يؤكد أهمية التحضيرات المطلوبة ، وضرورة استمرار تبادل المعلومات ومتابعة الموقف .
- وفي إطار قرار دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، واحتمالات اشتراك القواعد الجوية المصرية في العمليات المنتظرة قامت قيادة القوات الجوية بعمل العديد من الدراسات تشمل أسلوب تقديم المعاونة الجوية لقوات الدعم المصرية عندما يتقرر دخولها في العمليات ، والمهام التي يمكن أن تكلف بها القوات الجوية المصرية ، وحجم وشكل وطبيعة أعمال القتال الجوية المنتظرة بالمنطقة ، بالإضافة الى كافة المعلومات اللازمة عن حجم القوات المضادة بالمنطقة وطبيعة الدفاعات الجوية بها ، بالإضافة الى العدائيات الالكترونية ووسائلها وأساليب التغلب على أعمال الإعاقة المعادية مع دراسة امكانيات عمل أسلحة الجو المصرية سواء من قواعد تركزها داخل ج ، م ، ع أو من داخل المملكة العربية السعودية ، و النسب الوحدات الجوية التي تكلف بهذه المهام وتشكيل عناصرها المختلفة ، و أسلوب تنفيذ النهم بالتعاون مع القوات الصديقة ومتطلبات ذلك سواء من ناحية موضوعات التنسيق اللازمة أو كافة نواحي التأمين المطلوبة لتنفيذ هذه المهام ب كيفية ادارتها وأسلوب السيطرة عليها ، مع دراسة متابعة التهديدات المحتملة ضد جمهورية مصر العربية على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، و متطلبات تحقيق الاتزان التعبوي والاستراتيجي للقوات الجوية المصرية على جميع الاتجاهات .
- ومع احتمال إعادة تمركز عناصر من القوات العراقية في السودان وما يترتب على ذلك من تهديدات محتملة قامت القوات الجوية بدراسة لحجم وقدرات القوات الجوية العراقية والسودانية والمينية ، وكافة القواعد الجوية المحتملة إعادة التمركز بها ، وامكانيات العمل منها ضد جمهورية مصر العربية ، كذلك تم دراسة أسلوب دعم قدرة القوات الجوية على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، ( وقد تم دراسة بدائل إعادة تمركز طرازات مختلفة وتحديد للنقاط الانجائية والسليمة لكل طراز ) وأسلوب توفير الانذار الجوي المبكر ودعم قدرات الاستطلاع الجوي في الاتجاه الجنوبي .

## ● مرحلة تنظيم أعمال القتال الجوية :-

تضمنت هذه المرحلة العديد من أنشطة قائد وقيادة القوات الجوية لتجهيز وتنفيذ إجراءات تنظيم أعمال قتال القوات الجوية ، لفي هذه المرحلة تم اتخاذ القرارات لتنفيذ العديد من المهام التي كلفت بها القوات الجوية والتخطيط لأسلوب تنفيذها وإجراءات التأمين اللازمة لها ، بالإضافة الى ما تم من إجراءات تنسيق تعاون مع جهات متعددة ، ودول صديقة ، ويتلخص دور القوات الجوية خلال هذه المرحلة في التالي :-

بناءاً على قرار الدعم العسكـري للقدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، قامت القوات الجوية بدراسة أسلوب وإجراءات تنفيذ المهام المكلفة بها ، وقد تم فيها تحديد الآتي :

- حجم الجهود الجوية اللازم لنقل مجموعة صاعقة كاملة بالإضافة الى فوج مقذوفات موجهة مضادة للدبابات خلال أربعة أيام .
- حجم الجهود الجوية اللازم لنقل لواء مظلات وكذلك فوج مقذوفات مضادة للدبابات خلال ستة أيام .
- كيفية توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم .
- أسلوب توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم باستخدام طائرات الـ ( E 2 C ) ، وتغطية عمق إمداد حتى الساحل السعودي .
- بالإضافة الى توفير الحماية الجوية لعناصر الدعم والأهداف الحيوية داخل ج . م . ع ، باستخدام أسلوب الطائرات المقاتلة والمتعددة المهام ، هذا مع الاستعداد لصد وتدمير قوات البرابـر الـرى المتعددة .
- ولصمان إنجاز أعمال النقل الجوي للقوات المصرية قامت القوات الجوية باتخاذ كافة إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة وحدات الصاعقة ، وقيادة قوات المظلات ، وقامت القوات الجوية بالتخطيط لاعـادة تمركز عدد من طائرات القتال متعددة المهام الى قاعدة الظهران بالسعودية وذلك لدعم قدرات القوات الجوية السعودية وقد تم التخطيط لنقل عناصر التأمين الفني والإداري والهندسي اللازمة لها بقوة طائرات النقل المصرية واتخذت إجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة قوات الدفاع الجوي بـأمين تحرك هذه الطائرات وتوفير الانذار الجوي المكـر لها عن أى عدائيات ، كذلك تم التنسيق مع الجانب السعودي لتأمين هبوط هذه الطائرات وإجراءات التأمين اللازمة لأعمال قتالها .
- وبصدور قرار نقل الفرقة الثالثة الميكانيكية الى المملكة العربية السعودية قامت القوات الجوية بتنظيم إجراءات تنفيذ المهام التالية :-

- القيام بالاستطلاع الجوي لصالح سفن التـحميل على خطوط الإبحار المختلفة .
- توفير الحماية الجوية للتشكيلات البحرية القائمة بتنفيذ النقل .
- البحث والإنقاذ بواسطة طائرات القوات الجوية .
- نقل مقدمات الفرقة الثالثة جوا الى مطارى ينبع وحفر الباطن .

- **مرحلة تنفيذ المهام :**
- قامت القوات الجوية بالتخطيط لتنفيذ مهمة الحماية الجوية أثناء نقل عناصر الدعم من الاسكندرية وأنشاء مجارها لى خطوط السير المحددة وذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى والقوات البحرية والحرب الالكترونية ، كذلك صدرت الأوامر والتعليمات التى توضح أسلوب توفير الحماية - سواء من حالات الاستعداد الجوى أو الأرضى - بواسطة الوحدات المخصصة من اسراب المقاتلات متعددة المهام ، وأسلوب طلب مجهود الحماية بواسطة القطاع البحرى ، وكذلك أسلوب السيطرة على تنفيذ هذه المهمة من خلال مراكز ونقط التوجيه المختلفة أو منة خلال طائرات الانذار المبكر ( E-2 C ) عند دفعها لى اتجاه التهديد .
- وفى اطار اجراءات القوات الجوية التى اتخذت لتنفيذ المهام السابقة فقد تم اصدار الأوامر التى تنظم تنفيذ الاستطلاع الجوى عن الأهداف البحرية والجوية ، وكيفية تبادل معلومات الاستطلاع بين الطائرات والقطاع البحرية .

- هذا وقد تم إعادة تركيز عدد من الطائرات الهليكوبتر المخصصة لأعمال البحث والانقاذ لرفع امكانيات تنفيذ هذه المهام على خطوط البحار .

### دور القوات البحرية لتأمين القوات خلال الأزمة :-

- كان للقوات البحرية المصرية ، أيضا ، دورا بارزا فى الأزمة ، وقد اقتصر هذا الدور على اجراءات التأمين المتخذة لتأمين حشد وعودة القوات بالإضافة الى تأمين المياه الإقليمية ، وتأمين قناة السويس كمنبر ملاحي جوى لتأمين أعمال الحشد لقوات الائتلاف .
- وقد اشتمل هذا الدور على الملامح البارزة الآتية :
- تأمين القوات خلال عملية التحرك والحشد :
- خلال رحلة الذهاب :
- تحضير موانئ التحميل وتأمينها فى البحرين المتوسط والأحمر .
- تأمين المسطحات المائية ضد أعمال الضفادع البشرية والألغام وأعمال التخريب .
- تكوين مجموعات غطس للكشف على قاع السفن وعلى الأرصفة قبل وبعد التحميل .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن ومعداتها قبل وأثناء التحميل .
- الاشتراك فى اعداد جداول التحميل ومراقبة توزيع المشحونات واتزان السفن .
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، بالإضافة الى مصاحبة الفرقاطات المصرية لها أثناء رحلة البحار .
- تواجد ضباط اتصال على السفن لتأمينها .
- خلال رحلة العودة :
- ارسال مجموعات عمل الى الكويت للكشف على السفن والأرصفة وتأمين قاع السفن .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن قبل البحار .
- الاشتراك فى اعداد جداول التحميل ومراقبة توازن السفن .

- مرافقة مجموعة تأمين للسفن أثناء الإبحار
- تأمين السفن داخل النطاقات العميقة للقواعد البحرية ، ومرافقة الفرقاطات المصرية لها
- الاشتراك في عملية التفريغ وتأمين المساحات المائية

### مساهمات قوات الدفاع الجوي لتأمين القوات :-

- تنظيم الاستطلاع والانتذار للمجال الجوي المصري بالتعاون مع طائرات الإنذار المبكر
- توفير الوقاية للقوات ( بالصواريخ — المدفعية المضادة للطائرات ) بمناطق تمريرها ، وأثناء تحركها حتى موانئ / مطار التحميل ، وعلى طول خطوط سيرها طبقاً لمكاناتها وبالتعاون مع القوات الجوية والحدود الإلكترونية
- توفير الدفاع المباشر عن المجرى الملاحي لقناة السويس
- تكثيف الدفاع الجوي عن موانئ التحميل والتفريغ
- التأمين الذاتي للسفن أثناء رحلات الإبحار بتزويدها بعناصر من الصواريخ المضادة للطائرات

### الدور المصري لدعم قوات الائتلاف لتأمين الفتح والوصول إلى المسرح

- إن القرار الذي اتخذته القيادة السياسية للدولة بدعم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ووقوفها بجانب الحق والشرعية الدولية كان له الأثر الأكبر في دعم قوات الائتلاف وسرعة وصولها إلى مسرح العمليات ، وبناء على طلب القيادة السعودية وفي إطار القرار السياسي العسكري المصري قامت القوات المسلحة المصرية بتقديم كافة التسهيلات والمعاونات للقوات البحرية والجوية للائتلاف الدولي والتي تسردها فيما يلي :-

- التسهيلات والمعاونات التي قدمت للقوات البحرية وتأمين عبورها قناة السويس :-
- تقديم المساعدات الفنية والإدارية لعدد ١٢٨ سفينة حربية إجنبية لقوات الائتلاف قامت بزيارة الموانئ البحرية المصرية في الفترة من أول أغسطس ١٩٩٠ حتى أول مارس ١٩٩١
- تأمين السفن الأجنبية المحملة بالأسلحة والذخائر والمعدات أثناء عبورها قناة السويس في طريقها إلى منطقة الخليج والتي يقدر عددها ٣٧٦ سفينة خلال الفترة من أول أغسطس ١٩٩٠ وحتى أول مارس ١٩٩١
- تأمين عبور عدد ٣٩٦ سفينة حربية إجنبية لقوات الائتلاف لقناة السويس في الفترة من أول مارس ١٩٩١ وحتى آخر سبتمبر ١٩٩١
- الاشتراك في تأمين المجرى الملاحي لقناة السويس ومتابعة السفن المشبوهة التي تعبر القناة حتى خارج المياه الإقليمية

- التسهيلات والمعاونات التي قدمت للقوات وتأمين هبوطها وعبورها الأجواء المصرية :-
- استخدام القواعد الجوية المتقدمة لمركز طائرات الإمداد بالوقود جواً وطائرات الإنذار المبكر والحرب الإلكترونية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لها
- ويقدر إجمالي كميات الوقود التي قدمت لخدمة تشكيلات قوات الائتلاف الاتي :
- ٨٦.٢٥ طن وقود نفثات

- ١٨٥ طن بترين .
- ٩٢٠ طن سولار .
- استخدام مطار العردقة كقاعدة متقدمة لإمداد كافة الخدمات لحامات الطائرات لقوات الائتلاف بالبحر الأحمر .
- المساعدة على رفع الكفاءة القتالية للقوات الجوية للائتلاف باستخدام ميادين الرماية الجوية المصرية للتدريب
- ويقدر عدد الطائرات المستخدمة لميادين الرماية المصرية بحوالي ٧٣ طائرة من الاشواع ( F-4 , A-6 , F-18 , A-7 ) .
- تأمين عبور طائرات قوات الائتلاف للإجواء المصرية او الهبوط بالمطارات المصرية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي مع تقديم كافة التسهيلات لها ويقدر اجمالي عدد الطائرات العابرة للإجواء المصرية خلال هذه الفترة ٣٠٤٩٥ طائرة والطائرات المأبظة بالمطارات المصرية والتي قدمت لها خدمات بعدد ٤٤٥٧ طائرة .
- ومع عبور هذا العدد الضخم والكثافة الجوية للمجال الجوي المصرى فى هذه المرحلة فقد تم التنسيق الكامل بين القوات الجوية والدفاع الجوي للسيطرة عليها وتأمين عبورها دون حدوث اى ارباك لحركة الطيران المدني فى ضوء الحرية المصرية المتميزة فى هذا المجال التى اشداد بها الجميع فى الوقت الذى ارتبكت فيه الحركة الجوية فى دول اخرى لم تحدث فى اجواءها هذه الكثافة .
- الفكرة العامة لدور القوات المصرية فى الدفاع ( درع الصحراء ) :**
- كان من الطبيعى ان يكون الدور الرئيسى للقوات فور انضمامهم لدعم المملكة من الاشتراك فى الدفاع عن حدودها التى اصبحت مهددة بتواجد قوات المعتدى بكثافة كبيرة على مقربة منها .
- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات الى الاراضى السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل فرعية .
- المرحلة الاولى : اشترك فيها ( لواء ١٤٥ صاعقة - كتيبة ٢٣ مهندسين عسكريين ) :
  - خطط لاستخدام عناصر الصاعقة فى هذه المرحلة فى مهام تأمين وكاحتياطى . كما كلفت بعض المهام الاخرى التى لاتتمشى مع خصائصها .
- خطط لاستخدام عناصر المهندسين العسكريين فى اعمال الممانعة والانشاءات ونتيجة لتأخر الالمداد بالمعدات فلم تستغل امكاناتها على الوجه الأمثل .
- المرحلة الثانية : يتمام تمركز فرقة ٣ مشاة ميكانيكا فى المنطقة شمال حفر الباطن :
  - وبدا وصول فرقة ٩ مشاة السورى ، تم اعادة تخصيص المهام للقوات المصرية وكانت اهم ملامح هذه المرحلة الاتى :-
- تخصص للفرقة الثالثة نطاق دفاعى بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية المواجهة لاقتراب قوات المعتدى فى حالة تحوله للهجوم .
- نظرا لعدم وجود جدار ايمن مع اتساع مواجهة الجار الايسر ادى الى ضرورة تنظيم دفاع صندوقى يبدأ من اجناب القوات .

- اشرت طبيعة الارض المفتوحة وصلاحياتها للاقتراب المباشر والغير مباشر للمعتدى على تنظيم دفاعات غير مخطية تتميز بالمرونة في مقابلة جميع الاحتمالات ( الدفاع المرن ) ، على ان يتم تنظيم دفاع ثابت بقوة لواء ٢٢٢ مشاة ميكانيكا مع مقابلة اعمال المناورة للمعتدى داخل نطاق المسؤولية بقوة اللواء ١ ، مشاة ميكانيكا او جزء منه على ان يبقى لواء ٩٩ مشاة في الاحتياطى للقيام بالهجمات المضلدة او تنظيم الدفاع على الموقع الثانى
- كان لابد من مقابلة اعمال المناورة الواسعة المنتظرة للمعتدى مع قلة قوات التجمع التبرى للمنطقة الشمالية ادى الى ضرورة وضع التجميع الرئيسى للقوات المدافعة فى اتجاه الضربة الرئيسة المنتظرة للمعتدى .

- نظرا لاختلاف تكوين عناصر الاستطلاع فى العقيدة الغربية عنه فى العقيدة الشرقية وكذا الاستخدام التكتيكي له ، تم تكليف القوات المصرية بدفع كتيبة استطلاع الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكا للعمل كمعصر نطاق امن - ولكن تم دفع سرية فقط بالتناوب من كتيبة استطلاع الفرقة على ان يعاد تجميعها كمجموعات استطلاع على خط الحدود الدولية فى حالة هجوم المعتدى .
- روعى اتخاذ اجراءات التأمين الشامل للقوات بصفة دائمة .

#### • المرحلة الثالثة :

- وصول الفرقة الرابعة مشاة واعادة تمريرها ضمن التشكيل التبرى للعملية الدفاعية مع بدء التخطيط للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء ) لذا اتسم تنظيم الدفاع للفرقة الرابعة بالاتي :-
- تنظيم احتلال مناطق التمرکز مما يحقق :-
- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمريرها .
- عدم الاسراف فى اعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على قوات .
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .

- وضع القوات فى اوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من اوضاعها .

#### الفكرة العامة لإدارة أعمال القتال فى العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" ودور القوات المصرية فيها :-

- نتيجة لنعنت الجانب العراقى وانتهاء المهلة المحددة ( سعت ٢٣٥٩ يوم ١٥ يناير ) لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وانسحاب القوات العراقية بدأت العملية الاستراتيجية لتحرير دولة الكويت ( عاصفة الصحراء ) سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير ١٩٩١ .
- استمر تنفيذ العملية لمدة " ٤٣ " يوما على النحو التالى :
- الضربة الجوية :-
- استمرت لمدة " ٣٨ " يوما ( من سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير حتى سعت ٠٤٠١ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ ) .
- تم خلال الضربة الجوية تدمير معظم الأهداف الاستراتيجية - مراكز القيادة والسيطرة - الوحدات والتشكيلات المقاتلة بنسبة خسائر حتى ٥٠ % .



## ● العملية البرية :-

- استمرت لمدة "٤" يوم ( من سعت ١٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير الى سعت ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ وتلخصت فكرة ادارة العملية في الآتي :-

● باستغلال نتائج الضربة الجوية والصاروخية واعتبارا من فجر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ بدأت قوات المنطقة الشرقية ( السعودية - مشاة الاسطول الأمريكي ) في التحام الدفاعات العراقية على الشور الساحلى لايهاجم القيادة العراقية أن هذا هو اتجاه الجهود الرئيسى ثم بدأت قوات الفيلق ( الناصر عشر ) الأمريكى ( المنقول جوا ) باختراق الأجواء العراقية وتنفيذ مناورة عميقة والوصول الى وادى ( الفرات ) لعزل القوات العراقية الموجودة بمسرح عمليات الكويت .

● باستغلال نجاح هذه الأعمال بدأ الفيلق السابع الأمريكى ومعه القوات البريطانية في التحول للهجوم داخل الأراضي العراقية ( غرب وادى الباطن ) لتدمير تشكيلات الحرس الجمهورى ومنع تدخلها ضد باقى القوات المشتركة في تحرير الكويت .

● نظرا للنجاح السريع للفيلق السابع والثامن عشر على محور غرب وادى الباطن صدرت الأوامر للقوات المصرية ضمن قوات المنطقة الشمالية ( السعودية - الكويتية ) ببدء الهجوم في اليوم الأول لتأمين اجناب الفيلق السابع مبكرا عن الموعد المحدد طبقا للخطط بـ ٨ ساعات وعلى الرغم من ضيق الوقت متاح للقيادة المصرية فقد ظهرت المرونة والاستجابة السريعة للموقف .

● بالتعاون مع القوات التي تعمل على المحور الساحلى ونتيجة لأعمال القتال الناجحة والاختراقات العميقة للقوات المشتركة نجحت القوات المصرية والعربية في اكتساح القوات العراقية ومطاردتها وتحرير دولة الكويت .

- بنهاية يوم ٢٧ فبراير أتمت القوات المشتركة تحقيق مهامها المخططة واعتبارا من صباح يوم ٢٨ فبراير توقفت العمليات الحربية بمنطقة الخليج العربى .

## ● مراحل تنفيذ القوات المصرية للعملية البرية :-

- تم تنفيذ العملية البرية من خلال " ٣ " مراحل رئيسية على النحو التالى :-

### ● المرحلة الأولى :-

التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية .

### ● المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

### ● المرحلة الثالثة :-

تطبيق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قسوات الحرس الجمهورى العراقية .

- المرحلة الأولى ( ٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٩١ ):-

وتم خلال تلك المرحلة التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية من خلال أعمال قتال القوات المصرية التالية :-

- بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ تم دفع المفاوز للتغلب على نطاق الأمن ونجحت في تحقيق مهامها ، وصدرت الأوامر لأحد المفاوز لاستعمار النجاح وفتح الثغرات في مواجهتها .
- تم دفع دوريات الصاعقة المصرية لتدمير وسائل اشغال خنادق اللهب في مواجهة نطاق الهجوم بالتعملون من القوات الخاصة السعودية .
- فجر يوم ٢٥ فبراير تم دفع " ٢ " مفرزة ميكانيكية بمهمة فتح الثغرات في مواجهتها والقيام باختراف الدفاعات الرئيسية وانشاء عدد " ٢ " رأس مانع بعمق ٣ - ٤ كم وتأمين دفع القوة الرئيسية ( الفرقة الثالثة الميكانيكية ) وتم اعادة تخصيص المهمة لاحد المفاوز المدرعة لتنفيذ هجوم خداعي لتأمين الجانب الأيسر للقوات الرئيسية المهاجمة .
- بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير تم دفع القوات الرئيسية ( الفرقة الثالثة الميكانيكية ) بقوة " ٢ " لواء ميكانيكي مدعم التي نجحت في اختراق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية باستغلال نجاح أعمال قتال المفاوز وتحت ستر ليران المدفعية .
- في مساء يوم ٢٥ فبراير نجحت الفرقة الثالثة الميكانيكية في تحقيق المهمة المباشرة لها والوصول الى المنطقة جنوب الأبرق والاستيلاء على خط بعمق ٣٠ كم شمال الحدود الدولية الكويتية وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والكويتية وقوات الائتلاف .
- بنهاية يوم ٢٥ فبراير كانت أوضاع قوات الائتلاف كالاتي :-
- المحور الساحلي :-
- نجحت القوات السعودية ومشاة الأسطول الأمريكي في اختراق الدفاعات العراقية ووصلت الى الحط رأس الطليعة - رجحه - جثمان - جنوب الصليبية .
- المحور المركزي :-
- نجحت القوات السعودية والكويتية في القضاء على نطاق الأمن وفتح الثغرات واختراق دفاعات القوات العراقية .
- محور غرب وادي الباطن :-
- نجحت قوات الفيلق السابع وقوات الفيلق الثامن عشر في تطوير القوات العراقية والاستيلاء على خط بعمق حتى ١٦٠ كم .
- المرحلة الثانية :-
- استغلال النجاح وتطوير الهجوم .
- صدرت الأوامر الى قيادة الفرقة الثالثة الميكانيكية من القيادة المصرية بسرعة تحقيق المهام باستغلال أعمال القتال الليلية النشطة وتمكنت الفرقة من تحقيق المهمة المباشرة للمنطقة الشمالية والاستيلاء على خط شمل الأبرق بـ ٢ كم اعتباراً من صباح يوم ٢٦ فبراير .

- وفي منتصف يوم ٢٦ فبراير تم دفع الفرقة الرابعة عدا لواء مدرع - واللواء صاعقة عدا كتيبة من خطط الدفء بمنطقة " النجاة " في اتجاه " الجھراء " لتأمينها بالتعاون مع باقي قوات الائتلاف .
- بعد الدفء بنصف ساعة تم تعديل المهمة الى قائد الفرقة الرابعة بناء على أوامر قيادة القوات المشتركة المتقدمة بالمنطقة الشمالية لتكون الوصول الى قاعدة على السالم الجوية وتأمينها .
- في مساء يوم ٢٦ فبراير وبناء على تعليمات قيادة مسرح العمليات تم تعديل المهمة للفرقة الرابعة وذلك بتخصيص المهمة للواء السادس مشاة ميكانيكي منها - ولواء الصاعقة عدا كتيبة بتطهير وتمشيط مدينتي الكويت والجھراء بالتعاون مع القوات الصديقة والشقيقة ( ثم لقاء ضابط اتصال من القوات المصرية مع نظيره من مشاة البحرية لتنسيق أسلوب عبور قواتنا ) على أن يتم إعادة املسى صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١
- كانت أعمال قتال قوات الائتلاف كالتالي :-
- على المخور الساحلي :
- وصلت الى الخط العام الفنتاس - الصليبة - جنوب الجھراء بـ ٢٠ كم .
- المخور المركزي :
- بنهاية يوم ٢٦ فبراير نجحت القوات السعودية والكويتية ( مجموعة خالد ) في الوصول الى جنوب الجھراء وقاعدة على السالم بالتعاون مع القوات المصرية .
- محور غرب وادي الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من الوصول الى الخط العام جنوب ترعة بن ثقيلة - الركبة .
- وتمكن الفيلق الثامن عشر من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوي في مناطق جليبة - دراو - الناصرية
- المرحلة الثالثة (يوم ٢٧ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) :-
- تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية من خلال أعمال القتال التالية :-
- في صباح يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة بدخول منطقة الجھراء ونجحت في تطهير والاستيلاء عليها وتأمينها .
- في الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم ( ٢٧ / ٢ ) تم دفع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا لكتيبة ، وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم افتتاح مدينة الكويت عن طريق الصولينجات ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية وتأمينها .
- قامت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات السعودية برفع الأعلام على السفارات والقوات الكويتية برفع الأعلام على المنشآت العسكرية .
- بنهاية يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ تم إعادة تجميع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا كتيبة في مناطق غر كثر جنوب قاعدة على السالم مع استمرار تأمين السفارة والقنصلية بقوة داوريات صاعقة .

- أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي :-
- على المحور الساحلي :
- تمكنت قوات المحور الساحلي بالتعاون مع قوات المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ولجحت في تطهير الجزء الشرقي والشمالي والمنطقة الجنوبية من مدينة الكويت وتأمين مطار الكويت .
- اخور المركزي :
- تمكنت القوات السعودية والكويتية بالتعاون مع القوات المصرية من دخول مدينة الكويت وتطهير المشارف الجنوبية الغربية للمدينة ورفع الاعلام على السفارات والمباني الحكومية .
- محور غرب وادي الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من استكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية واحكام السيطرة على منطقة شمال الكويت ووصل الى الخط العام شمال الجهراء - جنوب الصليبية - جنوب غرب أم قصر - جنوب غرب البصرة .
- تمكن الفيلق الثامن عشر من احكام حصار القوات العراقية واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري والاستيلاء على مطارات الرملة - الفواش - صفوان - طليل - ووصل الى الخط العام جنوب البصرة - جنوب غرب البصرة - جنوب الناصرية .
- تمكنت مجموعة العمليات النفسية المصرية خلال مراحل العملية من احداث تأثير نفسي سلبي على القوات العراقية مما أدى الى انهيار الروح المعنوية لهذه القوات كما ساعد ذلك في سرعة التأثير عليهم بالاستسلام وتم ذلك من خلال الأعمال الآتية :-
- اسقاط بطاقات موجهة بواسطة الطائرات والمدفعية .
- استخدام مكبرات الصوت والاذاعات التكتيكية في توجيه النداءات للشكيلات والوحدات خاصة في المراحل الأولى للعملية .
- استخدام الطائرات المجهزة لاعادة الاذاعة من أماكن أخرى لتضليل القوات العراقية عن أماكن هذه الاذاعات .
- انتهاء المهمة وعودة القوات المصرية الى ارض الوطن :
- عقب تمام تحرير دولة الكويت كانت القوات المصرية قد الحزت المهام المطلوبة منها بكفاءة عالية وكانت مصر قد اولت بالتزامها العربي تجاه امته العربية وعاد الحق الى نصابه . . . وبالتسالي ، صدرت التوجيهات السياسية والعسكرية لعودة هذه القوات الى ارض الوطن .
- وقد تم عودة القوات باساحتها الخفيفة باستخدام الجهود الجوية السعودي حيث خصص حوالي (١٠٧ رحلة طائرة ) في الفترة من ٩١/٤/٢٠ الى ٩٩١/٨/٢٤ بالاضافة الى ٢ رحلة خلال شهر سبتمبر ٩١ وطبقا لخطة النقل التي اصدرتها قيادة القوات حيث تم نقل حوالي ٣٥ ألف فرد جوا باستخدام قاعدة الملك خالد الجوية بمدينة الملك خالد العسكرية بجفر الباطن حيث كانت تتحرك هذه القوات يوميا من معسكرها بمنطقة الجهرة بجوار مطار على السلام بالكويت لتصل الى معسكر تم اعداده لاستقبال القوات وتأمينها .

- ولأهمية المرحلة فقد نظمت السيطرة على القوات بواسطة عناصر التأمين والسيطرة على التحركات المختصة وكذا عناصر الشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والدوريات الانضباطية والقادة والقيادات على كافة المستويات مع توفير التأمين الإدارى اللازم للاعاشة والنقل بما يحقق استقرار التدفق هذه القوات مع الحفاظ على أعلى درجات التأمين والانضباط والمظهر المميز لها
- كما خطط لعودة الاسلحة والمعدات الثقيلة والذخائر بحراً باستغلال الانساق البحرية المخصصة لهذا الغرض من المملكة العربية السعودية (٢٩ سفينة) وذلك باستخدام ميناء الشعبة بالكويت .
- من خلال الحشد المتعاقب لمجموعات الاسلحة والمعدات والمركبات للتشكيلات والوحدات طبقاً لخطوة التحرك وفكرة وامكانيات تحميل السفن المخصصة .
- كما نظمت السيطرة بواسطة مجموعة السيطرة المحددة بالميناء والعناصر الامنية والشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والقادة والقيادات على جميع المستويات . مع توفير التأمين الإدارى اللازم للسفن للاعاشة والنقل ، بما يحقق استقرار وتأمين الحشد والتحميل ورحلة الانحار مع التنسيق مع المختصين الكويتيين والسعوديين . مع الحفاظ على أعلى درجات للتأمين والانضباط والاداء .
- كما قامت القيادة والقوات والعناصر الفنية بجهود مكثفة لرفع كفاءة وتجهيز كافة المعدات والاسلحة بجميع السورس المتاحة لاعدادها للعودة الى ارض الوطن مع اتخاذ كافة اجراءات التأمين الواجبة سواء للقوات أو لتجهيز ميناء التحميل أو التأمين الارشادى والفنى والمهندسى .
- هذا بالإضافة الى تنفيذ اعمال التنظيم والادارة لحصر الجرحى والمصابين وتصفية موقفهم حيث بلغ عددهم ٢٨٢ فرد ( سواء خلال العمليات ) او الحوادث المختلفة <sup>(١٠٨)</sup> كما بلغ عدد المستشهدين والمتوفين عسدد (٤٨ فرد) .
- وتوجهات من القيادة العامة المصرية راعت قيادة القوات المصرية وجميع القيادات العمل على توثيق التعاون والعلاقات الطيبة بين القوات المصرية والقوات الشقيقة والقوات الصديقة بشئى صور التعاون بما فى ذلك تبادل الزيارات / الهدايا التذكارية (دروع-اعلام) كما تم تنفيذ العديد من المراسم والاجراءات كالآتى :-
- تنظيم حفل شئى ببناء الشعبة الكويتى لتوديع القوات المصرية العائدة الى ارض الوطن يوم ١٨/٥/١٩٩١ .
- وقد تم اهداء القوات المصرية علم الكويت موقع عليه من الطوائف الشعبية والكويتية المختلفة وقد ارسل مع كل الهدايا (الى هيئة بحوث القوات المسلحة) .
- تم تنظيم حفل استقبال لتكريم القوات المصرية والقوات المشتركة بسفارة جمهورية مصر العربية بدولة الكويت حضره مايقرب من ٧٠ قائد وضابط من جميع الجنسيات .
- تم تنظيم احتفال لتوديع آخر نسق بحرى رئيسى للقوات المصرية يوم ١٧/٨/١٩٩١ بواسطة قائد القوات المصرية حضره القيادات العسكرية للقوات الصديقة والشقيقة المختصة .
- كما اصدوت وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة السعودية قرارها بشأن منح القوات المصرية نوط المعركة وكذا ميدالية تحزير الكويت مع منح جميع الشهداء والمصابين نوط الشرف .

<sup>(١٠٨)</sup> بوب وردد / اسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢

- هذا بالإضافة الى تكريم القيادات البارزة المصرية تكريماً خاصاً بمنحهم الأوسمة العسكرية الرفيعة في حفل خاص بالرياض .
- وقد اشادت جميع القيادات سواء للقوات الشقيقة او الصديقة باداء وحلق وتعاون القوات المصرية المشاركة .
- ولا شك ان الدور المصرى كما استعرضناه ، قد تفاعل بكل قوى الدولة الشاملة مع الدور العربى ، فى كل مراحل الأزمة ، ورغم التناقضات فى الموقف السياسى العربى فى مواجهة أزمة الاجتياح العراقى للكويت ، الا أن القناعة بسمو المهمة ، والدفاع عن مقدرات وأمن الأمة العربية ، كان وراء الحرص على المشاركة المصرية والعربية فى الدور العسكرى لمواجهتها ، حيث حرصت الدول العربية التى استتكرت هذا العدوان أن يكون لها دورها العسكرى المؤثر والفعال ضمن قوات الائتلاف الدولى ، بهدف نصرة الحق ، واعادة الشرعية ، وكان لمصر والمملكة العربية السعودية دورهما البارز على رأس هذه الأدوار ، وقد تناولنا الدور المصرى فى هذا الفصل ، وسوف نتعرض فى الفصل التالى الى الدور العسكرى العربى بالتركيز على دور المملكة العربية السعودية ، حيث كان لحشد القوات وتمركزها فى نطاقها ، بما توفره امكانياتها من تلبية مطالب المسرح ، من بنية أساسية ومنشآت وطسوق للمناورة ومطارات وموانىء وامكانيات مختلفة ، كان لها انعكاسها الايجابى على تعظيم دور المملكة فى عمليات الخليج ، بالإضافة الى النواحي الايجابية التى تحققت بتولى سمو الأمير الفريق الركن/ خالد بن سلطان قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات التى انبثقت منها القيادة المتقدمة للاتجاهات الشمالى والشرقى ، حيث قام بتذليل كافة المصاعب التى اعترضت القوات العربية وتلبية احتياجاتها ، مع المعارضة فى تحقيق أبعاد السيطرة الشاملة على هذه القسوات فى جميع مراحل العمليات ، مع تأمينها بالاحتياجات حتى تأمين عودتها ، ومن هنا تأتى أهمية الدور العسكرى السعودى وهو ما سوف نركز عليه خلال التعرض للدور العربى فى الفصل التالى والذي يوضح الدور العسكرى العربى حتى تحرير الكويت وتحقيق الهدف النهائى من العمليات .

# الفصل السادس الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج





## الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج

### عــام :

- كان اندلاع القتال المسلح في منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمي الى طريق مسدود .
- وأمام عجز النظام العربي والجهود الدولية عن احتواء الأزمة في إطار التنازلات المتبادلة بدأ يبرز الحل العسكري كأمر حتمي لتحرير الكويت ، ولقد بدأ الإعداد له منذ بداية الأزمة جنباً الى جنب مع باقي الجهود الأخرى المبذولة سواء العربية أو الدولية .
- وقد برز الدور العسكري العربي في الدور المحوري للمملكة العربية السعودية والدور الرئيسي الذي قامت به مصر .. كما كان للدور السوري وباقي الأدوار العربية معالنه البارزة ضمن الدور العربي .
- وسوف نشير في هذا الفصل الى الدور العسكري العربي بالتركيز على الدور السعودي ، حيث أوضحنا في الفصل السابق المعالم البارزة للدور المصري مع إيضاح باقي أدوار الدول العربية ضمن الدور العسكري الشامل الذي تم في هذه المرحلة ، سواء خلال التحضير أو التنظيم أو إدارة أعمال القتال ضمن قوات الائتلاف الدولي حتى تحقيق الهدف النهائي بتحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية لها كما سنوضح .

### أولاً : الدور العسكري السعودي :-

- لاشك ان للمملكة العربية السعودية دورها العسكري البارز ايضا على مسرح الاحداث باعتبارها الدولة المحورية في هذه الاحداث فقد كانت الطرف المباشر في الأزمة ، فضلاً عن انه تم حشد قوات الائتلاف الدولي على ارضها .
- ومياها الإقليمية وباستخدام اجواءها .
- ولقد كان لما تتمتع به المملكة من بنية أساسية مجهزة سواء بمحاور تحرك أو مطارات أو موانئ أو قدرات لا بأسوا او اعاشة القوات مع امكانياتها لتقديم المطالب الادارية المختلفة لها بما اكتسبته من خبرات من خدمة حجاج ييسب الله الحرام اثره الكبير في نجاح اعمال الحشد والفتح الاستراتيجي والتعبوي لتنظيم وإدارة عمليتي درع الصحراء او عاصفة الصحراء .
- كما كان لتشكيل القيادة المشتركة ومسرح العمليات واختيار الفضل الكوادر من القادة والضباط لدعمها وتطوير كافة الامكانيات لها كى تنجح في مهامها مع تولى اعطاء قيادتها لاحد ابنائها المخلصين ( الفريق الركن الامير خالد بن سلطان بما له من عزيمة عمل ونضج في الفكر ومرونة في الاداء بما انعكس اثره الاكبر في تركيز الجهود وتيسورها ونجاحها في جميع المراحل بما يحقق اهداف كل مرحلة .
- كما كان لحل مسائل القيادة والسيطرة والتنسيق والتعاون بين قوات الائتلاف بالمرشح بواسطة قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات .
- مع وضع اسلوب دقيق للإدارة وللمتابعة اليومية والاسبوعية والعمل المشترك في شق المجالات مع الاهتمام بالعمل المعنوي والنفسى واستمرار الجهود لرفع قدرات القوات وتوفير مطالبها لدعم كفاءتها .
- كل الأثر في تحقيق جميع الاهداف المرجوة سواء خلال عمليتي درع الصحراء او عاصفة

الصعراء أو لدعم كل مطالب قسوات الائتلاف ، ومنذ البداية اتسم الموقف السعودي بالوضوح في الاطار الآتي:-

- ان العراق بغزوه للكويت قد اعلن الحرب وخرج على النظام العربي المنبثق من ميثاق الجامعة العربية وخسرح على الشرعية الدولية بل وخرق ميثاق الامم المتحدة .
- ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلاته القتالية على حدود المملكة وقديدها . . قد انتهك ايضا الاعراف والمواثيق الدولية . . معرضا امن المملّة للتهديد والخطر . . مؤثرا على الامن والسلم الدوليين .
- ان المملكة ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس التعاون دول الخليج العربي وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي حتى لا تتكرر كارته غزو الكويت وتقتد الى غزوه اراضيها .
- اكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على ارضها انما هو لحذف الدفاع المؤقت ويرتبط بالمهمة وبناء على طلبها . . وهو اجراء املته الظروف الطارئة التي سببها غزو العراق للكويت .
- كما ان المملكة العربية السعودية شافنا في ذلك شان مصر . . بل والإسرة العربية . . انطلقت منذ بداية الأزمة في توظيف كل جهودها بحثا عن حل سلمي وقرار عربي يحقق الشرعية العربية ويعيد الحق لاصحابه ويحمي المصير العربي من اى اختطار ويحافظ على الاسرة العربية قوية متماسك . . . ولكن ذلك لم يعد خيارا متاحا مسع استمرار الصلف والغرور للقيادة العراقية التي ابت ان تراجع او تعود الى الحق .

### القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والصديقة :

- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخي بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا .
- وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار - أولها - التفوق العسكري الحاسم التي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثانيها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسوعة التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار ما ظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقي بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقي للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حتى في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة العراق فانها تفتقر الى رسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - النعنت الذي ابداه النظام العراقي وعدم استجابته لأى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن من خلالها التوصل الى حل سلمي اللازمة في النطاق العربي والاسلامى .
- اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن اكدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين

من خلال حشدده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة ياجاهلى ٣٨١ ألف جندى ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كالة الفرص لإيجاد حل عربى للأزمة سواء كان سلمى أو عسكري .

● وطبقا لتسلسل الأحداث وأثر الغزو العراقى للكوييت واجتماع مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الثامن من أغسطس ٩٠ برئاسة الرئيس الأمريكى الأسبق " بوش " لتقييم نتائج الغزو العراقى للكوييت واحتمالاته المستقبلية ، وعرض الأمر بواسطة مدير المخابرات المركزية <sup>(١٠٩)</sup> لتقريره والوصول الى اقتراح تنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) للدفاع عن المملكة العربية السعودية التى تحتاج الى حشد من القوات المسلحة الذى قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهو الأمر الذى قد يستغرق شهورا .

● وإقرار هذه الخطة وتطويرها بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحويلها الى عملية هجومية لطرد القسوات العراقية من الكوييت اذا تطلب الأمر ذلك .

● ويعرض وزير الدفاع الأمريكى الأمر على الملك فهد فى إطار خطة ذات شقين . .

● الأول منها - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من الغزو العراقى المحتمل .

● والثانى - تهجير العراق بزيادة لفاعلية الحصار الاقتصادى والذى قد يدفع الرئيس العراقى للإسراع بفسزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكى أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكى جورج بوش أوها - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسردع الرئيس العراقى صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .

وثاليتها - أهمية تواجد قوة أمريكية فى المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وإن القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقى .

وثالثها - أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية أقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية ، التى ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة إليها مرة أخرى .

رابعها - أن الانتظار أكثر من ذلك سوف يصبح خطرا دائما ، وإن الرئيس الأمريكى يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية ، ، والذى يسمى الرئيس الأمريكى بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لأن تصبح هذه القوات قسوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكى ، كان القرار التاريخى للملك فهد خادما الحرمين الشريفين لبدء عملية " درع الصحراء " بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-

● التأكيد على القيام بعملية ردع " أى التخويف فقط لإجبار الرئيس العراقى على سحب قسواته المسلحة من الكوييت دون قتال " .

● أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .

<sup>(١٠٩)</sup> وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بمجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق .
  - أن تشترك قوات عربية وإسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت .
  - أن تسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهي تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
  - أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية .
- وعلى ضوء ذلك فقد تحدت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " .
- وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (٩٠-١٠٢) .
- ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخدام الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغيرات المتلاحقة والخاسم التي أحدثها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والسنزاد المستمر في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاختار التي تعرض لها المملكة السعودية طبقا لما أكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أي بادرة لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الامن او قبوله للوساطة العربية او الإسلامية مع وضوح العجز العربي عن امكانية توفير تجمع قتالي عربي وإسلامي يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للهجوم اذا تطلب لوقف هزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد لخدام الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الامر الذي أدى الى صدره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت ، الى جانب إحاطته بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجودا مؤقتا ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .
- بصدر القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وافرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الإسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .
  - فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .
  - ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والإسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها .

- رلى المجال العسكري<sup>(١١٠)</sup> . استنفرت المملكة العربية السعودية جميع قواتها المسلحة ورفعت حالة التأهب القصوى للقوات المسلحة ، وتم تحريك القوات المسلحة إلى المواقع الأمامية في البر والبحر ، كما كشفت القوات الجوية طلعها لحماية أجواء المملكة ، وجهزت جميع المطارات والموانئ والمدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية تنفيذاً لخطتها للفتح الاستراتيجي واتخاذ الأرضاع الدفاعية للدفاع وتأمين حدود المملكة ، وعلى ذلك فقد اتخذ العديد من الاجراءات تنفيذاً للتخطيط المسبق - لعل أهمها .
- اصدار أمر ادارى للقوات المسلحة السعودية واستعدادها للتحرك الى كل مسن المنطقتين الشرقية والشمالية .
- بدء تدفق القوات المسلحة السعودية من المناطق المختلفة الى مناطق حشدتها في مسرح العمليات .
- وقد قامت القوات الجوية بزيادة أعداد طائرات الاقلاع الفوري التي كانت جاهزة للاقلاع خلال خمس دقائق - مع تنفيذ دوريات جوية مستمرة في القطاع الشرقي والأوسط والقيام بالنطية الرادارية مستخدمة الرادارات الأرضية وطائرات الانذار المبكر "ايواكس" .
- هذا الى جانب البدء في تجهيز المطارات الأمامية في القطاع الشرقي والأوسط والشمالي الغربي لاستخدامها عند الحاجة ، مع تجهيز وتحميل الطائرات الهجومية بالذخائر - مع تكييف عمليات الاستطلاع الجوي على طول الحدود السعودية - العراقية ، والحدود السعودية - الكويتية .
- وقد تزامن مع ذلك اقام اجراءات التنسيق اللازمة مع الطيران المدني لاحكام السيطرة على المجال الجوي ، مع زيادة أعداد العاملين في مراكز العمليات ومراكز القيادة والسيطرة لمراقبة الموقف وتحديد مناطق عمليات الاسناد الجوى القريب والاجراءات اللازمة للتعامل مع القوات المعتدية عند عبورها الحدود السعودية .
- ومن هنا - يمكن القول ان القوات الجوية السعودية نفذت بكفاءة اجراءاتها لانمام الفتح الاستراتيجي المخطط لها ، وتم انتشار طائرات الدفاع الجوي والاسناد الجوي القريب في المواقع المخصصة لها طبقاً للخطة ، مع دعم القطاع الشرقي بطائرات اعتراضية وهجومية من بقية القطاعات الجوية الأخرى دون الاخلال بمطليات الدفاع عن بقية القطاعات .
- وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بتعزيز تواجدتها في ميناء " رأس مشعاب " المتاخم للحدود الكويتية ، وأرسلت اليه عدداً من الطائرات العمودية من قاعدة الملك عبد العزيز البحرية الشرقية ، اضافة الى وحدات من البحرية في البحر وعلى الشواطئ لنطية المياه الإقليمية السعودية بالدوريات البحرية من الدمام جنوباً حتى مدينة الخافجي شمالاً ، وذلك ضمن خطة بحرية منظمة لضمان المراقبة والانذار المبكر وتدمير أى هدف بحري معادى يحاول الاقتراب من المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية .
- هذا وقد شاركت القوات البحرية بعدد ( ٢٨ ) قطعة بحرية سعودية توزعت على أسطولين ، أحدهما في الخليج العربي " قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بالمنطقة الشرقية " ، والأخرى في البحر الأحمر " قاعدة الملك فيصل البحرية بالمنطقة الغربية " حيث كانت تقوم بها الدورية .

<sup>(١١٠)</sup> وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

هذا الى جانب استقبال الزوارق الكويتية التي لجأت الى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بعد الاجتياح العراقي ، وقامت بتوفير المساندة اللازمة لها من اسكان واعاشة وتسهيلات بحرية ، اضافة الى استقبال الطائرات العمودية الكويتية التي لجأت الى المطارات البحرية الشربية .

كما قامت قوات الحرس الوطني السعودي بمهمة تأمين فتح القوة الرئيسية السعودية حيث رفعت درجة استعداد "لواء الملك عبد العزيز الآلي الثاني" الى درجة التأهب القصوى وتحرك من منطقة تمر كزح في منطقة الاحساء عبر الطريق العام أبو حدرية - الخافجي ، حيث تم انتشاره بمواجهة (٦٠) ستون كيلومترا بطول الحدود الدولية بسين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، وذلك للقيام بمهام الاستطلاع والتي نفذها اللواء بانطلاق وحداته الاستطلاعية طبقا لخطة عمليات واتخاذ أوضاعها على الحدود الدولية ، هذا الى جانب مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح باقي القوات الرئيسية للمملكة العربية السعودية واتخاذ أوضاعها المناسبة لحرمان القوات المتعدية من استغلال الموقف والقيام بعمليات عدوانية في المنطقة .

أيضا قامت وزارة الداخلية بخطة في قطاعها العسكرية والمدنية بتنفيذ مهامها الوطنية بكل رعي ومستولية ، لبعد هجوم القوات العراقية على دولة الكويت بدأ التدفق البشري للمواطنين الكويتيين ، لقامت قطاعات وزارة الداخلية في المنطقة الشرقية والشمالية بالتعامل مع هذا التدفق البشري بتسهيل استقبال وإيواء الكويتيين وتهيئة المناخ المناسب لهم لامتناع الصدمة النفسية .

وتعتبر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية أجهزة مساندة ومساعدة للقوات المسلحة السعودية في الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء عسكري ، وقد ظهر هذا الدور لاجهزة وزارة الداخلية العسكرية ، حيث تم تشكيل فريق عمل تمثل قطاعات وزارة الداخلية العسكرية تركزت مهمته في أن يكون حلقة وصل بين مختلف قطاعات وزارة الداخلية والقوات المسلحة السعودية ، الى جانب مهام الدفاع المدني وحفظ الأمن في الخطوط الخلفية للقوات المسلحة .

وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ وبمقرر القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار ملحة من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتسهيّل السب الظروف لاستقبال وإيواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لانجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى التحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

تلك هي الملحة التي تعددت وتوعدت للدرجة التي يصعب معها تسجيل كل أحداثها ودقائقها ونماذجها . ومن هنا تأتي محاولة القاء الضوء على بعض جوانبها بالتركيز على اعداد وتجهيز الدولة لاستقبال القوات ونظام امدادها اداريا ولوجيا .

## تشكيل قيادة القوات المشتركة :

بناء على توجيهات المقام السامي الكريم وأمر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران والدفاع والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات واستندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوي الخبرة والكفاءة .

وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية في المملكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة - السادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة إمامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط إدارياً وعملياتياً بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات العربية والإسلامية والدول الأخرى حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة من أصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غرباً حتى منطقة "عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافية تحسباً لأي عمليات التفاف أو اختراق من قبل القوات العراقية لأراضي المملكة العربية السعودية ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وإنما امتد ليمارس دوراً متميزاً في عملية الاستناد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجدت على أراضي المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها إلى أكثر من (٧٥٠) ألف مقاتل حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بالقوات المشتركة بتأمين السكن والمأكل والمواصلات والمخروقات والعلاج لهذه القوات كما تم تسخير كافة موارد الدولة "البنية الأساسية" لخدمة الجبهود الحسري من طرق - مطارات - موانئ - وسائل اتصالات - وسائل نقل - مرافق - منشآت حكومية وخاصة والتي ساهمت بشكل كبير في النجاحات التي تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية مما يعد اعجازاً كبيراً بحمد ذاته حيث برز الدور الإيجابي للمملكة في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية هذا إلى جانب وضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالي لها واتخاذ الإجراءات الخاصة بالتنسيق الضروري فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملي ونظام القيادة والسيطرة .

## دور القوات السعودية في العملية الدفاعية " درع الصحراء "

- منذ اللحظات الأولى لاجتياح القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت وخلال ساعات محدودة تمكنت من السيطرة على أراضي دولة الكويت وتهديد أمن باقي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة و المملكة العربية السعودية بصفة خاصة .
- لم يتمكن العراق من تبرير تدخله في الكويت للرأي العام الاقليمي والدولي أو إيجاد المبرر القانوني لهذا التدخل ، وبعد عدة تبريرات متباعدة ومتضاربة أعلن الرئيس العراقي ضم دولة الكويت إلى العراق وأطلق عليها المحافظة التاسعة عشر ضارباً بالقوانين والأعراف الدولية عرض الحائط .
- ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تواكبت الادانة لعملية الغزو باجماع دولي لم يسبق له مثيل وتوالت قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوافقة مع أهداف ومطالب المجتمع الدولي الرالخص لسياسة استخدام القوة والعنف في حل النزاعات الإقليمية .

- وقد استمر العراق في ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذا في سياسة التشدد وفرض الامر الواقع منعهما واسلوبا في مجال ادارته للأزمة مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في اجراءات. رد الفعل بدءا من فرض العقوبات الاقتصادية ضد النظام العراقي الى حق استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفي اطار رد الفعل على تشدد النظام العراقي فقد شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية لدعم القرارات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي والضغط على القيادة العراقية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولي واستعادة الشرعية لدولة الكويت بالقوة اذا لزم الأمر .
- ولقد لعبت المملكة العربية السعودية دورا رئيسيا في ادارة ازمة الخليج خلال مراحلها المختلفة من خلال العمل على محاور واتجاهات متوازية :
  - اولها - التحرك السياسي لتسوية النزاع بين العراق والكويت قبل بدء الصراع المسلح .
  - ثانيها - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لتأمينها ضد مخاطر إقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .
  - ثالثها - صدور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضيها بعد تصاعد التهديد العراقي ودعم قدراته وقواته المسلحة على الحدود السعودية بالشكل الذي اكد نوايا في احتمال قيامه بتطوير اعمال قتالية ومهاجمة المملكة العربية السعودية .
  - بعد ان توافدت الى اراضي ومياه ومطارات المملكة العربية السعودية اعداد كبيرة من القوات الشقيقة والصديقة ، اعدت خطة دفاعية استراتيجية مشتركة اطلق عليها "درع الصحراء" للدفاع عن اراضي المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة العراقية وقد حددت القيادة السياسية والعسكرية السعودية بالتنسيق مع قيادة قوات الائتلاف الدولي خمسة اهداف رئيسية لهذه العملية .
  - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحسين العمل المشترك بين القوات .
  - ضمان حرية استخدام خطوط المواصلات البحرية الى المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي .
  - تحسين نظام القيادة والسيطرة والاتصالات .
  - تحسين نظام الامداد والتموين لتغطية متطلبات عملية الحشد الاستراتيجي .
  - رفع القدرات الدفاعية لتشمل الدفاع ضد الحرب الكيميائية والالكترونية وضد الصواريخ الباليستكية باعتبارها أبرز عناصر القوة للنظام العراقي .
- مهمة القوات المسلحة السعودية :
  - وبتمام تشكيل قيادة المشتركة ومسرح العمليات حددت القيادة السياسية مهمة القوات المسلحة السعودية هدى الى اطار قوات الائتلاف الشقيقة والصديقة لتكون " قيام القوات المسلحة السعودية للمملكة العربية السعودية والقوات الشقيقة والصديقة بالدفاع عن اراضي واجواء ومياه المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم عراقي "



## • فكرة عمليات القوات المسلحة :

على ضوء تلك المهمة وضعت فكرة العمليات للدفاع عن اراضي المملكة باتخاذ الاوضاع الدفاعية في منطقة قسال القوات المشتركة بالمنطقتين الشرقية والشمالية التي كان تكون مسرح العمليات • شاركت فيها كل الفرع واجهزة وقيادات القوات المسلحة السعودية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي الى جانب قوات الحرس الوطني السعودي في اطار خطة استراتيجية شاملة ومنسقة مع باقي القوات المتعددة الجنسيات التي شاركت في قسوة الانبلاط الدولي وذلك كالآتي :-

### • القوات البرية :

• اتخذت القوات البرية اوضاعها الدفاعية في المنطقة الشرقية - حيث قامت "قوة ابو بكر" المشكلة من لواء الملك عبد العزيز الثاني حرس وطني وقوة واجب من دولة قطر باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايمن وقامت "قوة عنمان" المشكلة من لواء الملك فهد الثامن الاالى وسرية من دولة البحرين والقوات الكويتية باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الاوسط - ثم قامت "قوة عمر" المشكلة من مجموعة لواء الملك فيصل العاشر الاالى وقوة واجب من دولة الامارات وسلطنة عمان باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايسر •

• يدافع عن مدينة الخالجي بقوة واجب من مشاة البحرية السعودية مدعمة بسرية مضادة للدبابات "١٠٦م" وفصيل رضاش عيار "٥٠ و بوصة" - ومنطقة رأس مشعاب بقوة واجب من المشاة البحرية السعودية - والسقالية بقوة فوج مشاه مغاربي وكتيبة من السنغال •

وقد اتخذت القوات الصديقة اوضاعها الدفاعية خلف وفي الجانب الايمن والايسر للفرقة السعودية والعربية حيث اتخذت مشاه البحرية ومعها اللواء السابع المدرع البريطاني اوضاعها في منطقة شمال وشمال غرب الجبل مع دفع فرقة محمولة جوا للدفاع عن المنشآت البروتولية في منطقة "بقيق" •

كما اتخذت القوات البرية اوضاعها في المنطقة الشمالية حيث قامت الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية ومجموعة صاعقة مصرية بالدفاع عن القطاع الشمالي وقامت مجموعة لواء الملك عبد العزيز العشرون الاالى ومجموعة لواء الملك خالد الرابع المدرع السعودية بالدفاع عن القطاع الاوسط وقامت الفرقة التاسعة المدرعة ولواء المغاوير السورية بالدفاع عن القطاع العربي وتركز لواء الشهيد الكويتي خلف القطاعين الشرقي والايمن وتركزت الفرقة السادسة المدرعة الفرنسية والخفيفة الى الجنوب من خط " حفر الباطن-عرعر" مستعدة لتنفيذ اى مهام تكلف بها الى جانب قوة النيجر التي كانت مكلفة بالدفاع عن منطقة الاسناد الادارى المتقدمة والقيادة الامامية •

وقد كان للحرس الوطني السعودي دور فعال وبارز حيث لم تقتصر مشاركته فقط بقوة ٢ لواء في المنطقتين الشرقية والشمالية - بل امتدت مشاركة الحرس الوطني لتشمل تأمين وحماية الجبهة الداخلية كالحفاظة على الامن والنظام وتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمدنيين وحراسة الاسرى العراقيين كما برزت مشاركات الحرس الوطني من خلال العديد من المهام التي منها - تكليف لواء الامام محمد بن سعود الاالى بمهمة دعم قوى الامن الداخلي وتقديم العون لها الى جانب استعداده للعمل كقوة احتياط مجمع لمساعدة القوات السعودية العاملة في جبهة القتال مع تكليفه بمسؤوليات القيام بادواريات مختلفة اثناء تحرير الكويت اما لواء الملك خالد فقد اطلقت الكتيبة (٣١) منه على الوحدات التي شاركت في تحرير الكويت وبينما شاركت الكتيبة (٣٢) بمهمة حراسة

الاسرى وتسليمهم الى الصليب الاحمر الدولي بالحدود السعودية العراقية كما تم إلحاق الكتيبة (٣٣) منه بلواء الامام محمد بن سعود الآلى ولواء الملك عبد العزيز أثناء عملية تحرير الكويت وايضا كلف لواء الامير محمد بن عبد الرحمن بالقيام بمراجعة عمليات الاخلاء في منطقة الخالجي وتولى امر شئون الاسرى واللجنتين بمنطقة حفر الباطن مع قيامه باستلام الاسرى العراقيين من منطقة حفر الباطن الى منطقة عرعر مع المشاركة في عملية تحرير الكويت والمحافظة على الأمن خلالها بقسوة الكتيبتين (٢١، ٢٤) منه ، وقد استمرت الفواج الحرس الوطنى في مهامها الامنية بتكليف الحراسة لبعض المواقع الحيوية وتعزيز الدوريات والمراقبة في منطقة الرياض باضافة اربعة دوريات جديدة في جانب الداوريات السابقة لتغطية مناطق اخرى من المدينة بالاشتراك مع وزارة الداخلية في خطة امن المدينة لاحقاق عدد من الافراد لتعزيز المهام لبعض المناطق العسكرية في مطار وفحة ، وايضا تم تعزيز الحراسات على المنشآت الحيوية الصناعية في المنطقة الشرقية اضافة الى قيام الداوريات الراكبة والراجلة داخل المدن بواجبها الأمنى .

#### • القوات البحرية :

- تلعب القوات البحرية دورا فعالا في المملكة العربية السعودية ذات السواحل البحرية الطويلة حيث تعتبر خط الدفاع الاول وتقوم القطع البحرية بحماية الموانئ والمراسى والمدن الساحلية والمحافظة على حرية الملاحة وتأمين حركة السفن التجارية عند استخدامها في نقل ادوات ومتطلبات المجهود الحربي والاقتصادى عبر البحر هذا الى جانب قيام القوات البحرية بدور هام في العمليات التعرضية لما لديها من ذخائر ذات قوة تدميرية عالية الى جانب دقة اصابتها الاهداف وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بادوار دفاعية وهجومية خلال حرب تحرير الكويت .
- فمنذ بدأت الاحداث في منطقة الخليج وتوافد القطع البحرية للدول الصديقة الى مسرح العمليات البحرى للمشاركة في الدفاع عن مياه وسواحل المملكة السعودية ودول مجلس التعاون وتأمين خطوط الملاحة العالمية تطبيق قرارات الامم المتحدة في الحصار الاقتصادي والبحرى على النظام العراقي وبتزايد اعداد القطع البحرية المشاركة للدول الصديقة والشقيقة والتي وصلت في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ الى (١٢٩) قطعة بحرية - والتي وزعت على خمسة مناطق في مسرح العمليات البحرى - "البحر الاحمر - خليج عدن - شمال البحر العربى - خليج عمان - الخليج العربى" - حيث شاركت القوات البحرية الملكية السعودية بعدد (٢٨) قطعة بحرية<sup>(١١١)</sup> وزعت على اسطولين - اولهما - في الخليج العربى في قاعدة الملك عبد العزيز البحرية - وثانيهما - في البحر الاحمر في قاعدة الملك فيصل البحرية .

وقد كانت القطع البحرية تقوم بمهام الداورية في سبع مناطق للعمليات منذ بدء الاحداث حتى نهاية العمليات الحربية في منطقة الخليج منها ثلاثة مناطق عمليات في منطقة البحر الاحمر واربع في منطقة الخليج العربى .

وقد شاركت الطائرات العمودية من طراز "رؤفان - سوبر بوما" مع القوات الملكية البحرية السعودية في اعمال الداورية في مناسبات محددة مواجهة لقاعدة الجليل وجدة ورأس مشعاب ، كما شاركت مشاة البحرية الملكية

<sup>(١١١)</sup> وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بمجهود الخاصة - عام ١٩٩٣ .

السعودية لى حماية السفن التجارية التى نقلت القوات البرية المصرية والسورية الى ميناء ينبع وكان من ابرز المهام التى قامت بها القوات البحرية الملكية السعودية فى العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :

- تأمين طرق الملاحة الى موانئ المملكة العربية السعودية فى كل من البحر الاحمر والخليج العربى
- تأمين المنشآت النفطية فى المياه الإقليمية والدولية .
- حماية شواطئ وسواحل المملكة العربية السعودية وخاصة فى الجناح الشرقى للقوات البرية ضد أى هجوم بحرى .
- تطهير مياه الخليج من الالغام البحرية لضمان وتأمين الملاحة البحرية .
- الانذار المبكر بواسطة الداوريات البحرية والجوية والتى استخدمت فيها الطائرات العمودية البحرية
- المشاركة مع قوات الائتلاف الدولى فى فرض الحصار البحرى والاقتصادى على العراق .
- استقبال اعداد هائلة من القوات التى شاركت فى عملية تحرير الكويت من خلال تجهيزات الموانئ مثل ميناء وقاعدة الملك عبد العزيز البحرية وقاعدة الملك فيصل البحرية وميناء رأس مشعاب وميناء رأس الفار وميناء القصيمة ، الى جانب تجهيز المطارات البحرية لاستقبال الطائرات العمودية المختلفة للقوات الصديقة التى شاركت فى حرب التحرير مثل مطار قاعدة الملك عبد العزيز البحرية ومطار قاعدة الملك فيصل البحرية ، واستنادا وتفهيذا لقرار مجلس الامن الدولى القاضى بفرض الحصار الاقتصادى والبحرى على العراق فقد قامت السفن المعاونة باعتراض مايقرب من (٧٨٨٢) سفينة بحرية تجارية فتسش منها (٩٩٦) سفينة ، ووجد ان (٥١) سفينة منها تحمل حمولة عسكرية محظورة وقد اجبرت على العودة الى الميناء الرئيسى الذى انجرت منه ، هذا وقد تم اكتشاف (٧٥٨) لغما بحريا ، تم تدمير (١٦١) لغما منها، شاركت القوات الملكية السعودية بتدمير (٥٦) لغما بينما قامت بحرية الولايات المتحدة الامريكية بتفجير الباقي .
- وايضا قام الاسطول التجارى السعودى بدور مميز فى نقل معدات واسلحة الفرقة التاسعة المدرعة السورية فى الموانئ السورية على شاطئ البحر الابيض المتوسط الى ميناء ينبع على البحر الاحمر كما قام بنقل معدات. واسلحة الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكية المصرية والفرقة الرابعة المدرعة المصرية من السواحل المصرية الى ميناء ينبع .
- وقد شاركت مشاة البحرية الملكية السعودية فى تأمين ميناء الاحمدى والمشمية وقاعدة العليقة البحرية وتطهيرها من الالغام الى جانب المساندة فى مكافحة بقعة الزيت فى الخليج حيث تم ارسال فريق من مرفق اصلاح السفن الى ميناء راس شعاب وقام بتركيب حاجز بطول (١٥٥٠) قدم واخرى بطول (١٠٠) قدم لحماية المرافق وسواحل الميناء من الزيت .

- القوات الجوية :
- قبل التعرض لدور القوات الجوية الملكية السعودية في حرب تحرير الكويت فانه جدير بالذكر القاء الضوء على تاريخ نشأة وبناء هذه القوات <sup>(١١٢)</sup> ، حيث تعود بداية هذه القوات الى عام ١٩٣٥م .
- وفي عام ١٩٧٢م رفع اول علم ل سلاح الطيران السعودى ، ولقد خطت القوات الجوية الملكية السعودية خطوة كبيرة بحصولها على طائرات (اف-١٥) المقاتلة ، كما تم الحصول على طائرات الانذار المبكر (اواكس) وطائرات التزود بالوقود (النفاثة) التى مكنت القوات الجوية من تنفيذ العمليات بعيدة المدى ثم دخول طائرات (التورنيدو الهجومية والدفاعية) حتى اصبحت القوات الجوية الملكية السعودية في فترة زمنية قياسية من ابرز القوات الجوية في مستوى دول الشرق الأوسط .
- وقد اتخذت القوات الجوية الملكية العديد من الاجراءات الفورية بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت وبصودر قرار خدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات العربية والاسلامية والصديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضي المملكة شملت :
- تجهيز المطارات الامامية والقواعد الرئيسية والمطارات المدنية لاستقبال الأعداد الكبيرة مسن الطائرات الوافدة وتوزيع هذه الطائرات في القواعد الجوية في كل من القطاع الشرقي والاروسط والشمالي الغربي والمطارات الامامية في الشرقي والاروسط والشمالي الغربي اضافة الى المطارات المدنية في مختلف المناطق .
- تحديد اجراءات السيطرة على الاجواء وضمان حرية الحركة للطائرات وتحديد علامات التمييز ولغة التعارف بين القوات الصديقة والمعادية مع احكام المراقبة والسيطرة على الاجواء وتخصيص مناطق مختلفة ومتعددة لتدريب القوات المشتركة واستحداث ميادين رماية اضافية هذا اضافة الى تحديد مسارات آمنة للطائرات من اجل اجراءات الدفاع الجوي وتحديد اجراءات استخدام المجال الجوي لتفادى تعارض العمليات .
- بالاضافة الى تقديم الاسناد الادارى والفنى للمواقع التى انتشرت فيها الطائرات .
- اندماج القوات الملكية السعودية مع بقية القوات الجوية المشاركة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وبقية الطائرات المشاركة في دول مجلس التعاون ، وقد كان للتدريب المتقدم والحديث أثره في اندماج هذه القوات مع بقية القوات المشاركة من كل تلك النوعيات من القوات الجوية وصقلها في اطار تخطيط مركزي لتدمير قوات مسلحة لدولة واحدة معادية ، تنطلق الهجمات الجوية المخططة بنجاح غير مسبوق من عدة اتجاهات وبكثافة كبيرة واعداد ضخمة الى اهدافها المعادية والتي قامت بما قسوات الائتلاف الدولى في عمليات الخليج الثانية ، حيث تمت السيطرة على جميع القوات الجوية للائتلاف الدولى من مركز عمليات القوات الجوية بالرياض وكانت اوامر

(١١٢) د . / زكريا حسين احمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات ألقى في أكاديمية ناصر العسكرية .

العمليات ترسل الى الوحدات المشاركة خلال دقائق في مختلف المطارات والموانع داخل المملكة او في دول الخليج او الى حاملات الطائرات في البحر الاحمر والخليج العربي .

- كما قدمت القوات الجوية السعودية جميع امكانياتها ومرافق الصيانة من حظائر للطائرات وررش فنية ومعدات ومراكز القيادة والعمليات المجهزة باحدث الاجهزة والمعدات، وقد كان للبنية الاساسية وتجهيزاتها الفريدة في المملكة العربية السعودية اثرا فريدا وواضحا في القدرة على استيعاب تلك الاعداد من الطائرات المتنوعة ومساندتها .

- وقد كان اشترك القوات الجوية الملكية السعودية اشتركا ايجابيا في العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" حيث قامت بالعمليات التالية :

- الاستمرار في عمليات الاستطلاع الجوي المكثف لاكتشاف تحركات الجباب المراقى وجميع المعلومات الاستخبارية وتحليل منطقة العمليات .
- الاستمرار في عمليات الانذار المبكر على مدار الساعة .
- تنفيذ الداوريات الجوية ، تحديد قواعد الاشتباك وتطويرها بما يتلاءم مع الموقف في ظل اختلاف المفاهيم والعقائد والتكتيكات، وكذا الاشتراك في اعداد الخطة الدفاعية وتحديد دور القوات الجوية الرئيسى والمساند للقوات المشتركة والتدريب على تنفيذها ، وتنفيذ تمارين جوية مشتركة بما يحقق توحيد اجراءات القيادة والسيطرة وتطبيق اجراءات قواعد الاشتباك وتجربة عدة تكتيكات مختلفة لتنفيذ العمليات الجوية ورصد وسائل الدفاع الجوى المعادى في مسرح عمليات الكويت لمعرفة وتحديد مواقعها لتحديد وسائل الحرب الإلكترونية عند بدء العمليات الجوية .

- التغلب على الاختلاف في المفاهيم والتكتيكات بدمج عدة طلعات جوية تشارك فيها طائرات مختلفة من جميع القوات ومن مواقع متباعدة لتدمير هدف واحد او عدة اهداف في آن واحد .

- تحديد وتطوير اسلوب العمل مع القوات المشتركة وتدريب الموجهين الامامين والتدريب على مناطق معارك وهمية ماثلة لما هو متوقع ، مع اختيار كفاءة الدفاعات الجوية وتدريب وحدات الدفاع الجوى على العمل في ظروف غير طبيعية مثل عمليات الاعاقة الالكترونية او خلل في القيادة والسيطرة او التدريب على اساليب الوفاة من اسلحة التدمير الشامل .

- وقد شاركت القوات الجوية الملكية السعودية في التمارين الجوية المشتركة وتنفيذ العمليات الجوية الحقيقية من دفاع جوى واستطلاع ونقل والدار مبكر وعمليات مساندة وقد نفذت خلال هذه المرحلة ما مجموعه "٢٦,٠٠٠" ألف طلعة جوية اضافة الى اشترك عناصر الدفاع الجوى السعودى الاقليمى والعضوى رغم اختلاف الامكانيات والقدرات بين الدول المشاركة من حيث اسلوب تمييز الاهداف ومقارعة عمليات الحسرب الالكترونية

#### • قوات الدفاع الجوى :

لقد قسم الدفاع الجوى بالمملكة العربية السعودية خلال الازمة الى قسمين رئيسيين يتكون كل منهما من منظومة متكاملة من اسلحة الدفاع الجوى المختلفة - اولهما - دفاع جوى اقليمى - وقد قامت وحدات بتأمين الحماية الجوية للاهداف الحسوية والاستراتيجية من المملكة للمؤسسات العامة والمصانع والموانى والمطارات

والمدن... الخ ، وقد بنى الدفاع عن تلك المنشآت الوطنية الهامة بشكل دقيق - متكاملا مما مكّنه من تحقيق السيطرة على سماء المنطقة المدافع عنها بتوفير القدرات القتالية لديه لصد الطائرات المغيبة قبل ان تقترب وتهدد سلامة الاهداف المدافع عنها ،

وتانيهما - دفاع جوى تكتيكي "عضوي" وهو ذلك النوع من الدفاع التي قامت به وحدات الدفاع الجوى العضوية والوحدات المساندة لها لحماية التشكيلات الميدانية ومناطق الاسناد والتجمع ومراكز القيادة والتي يقصد الطيران على ارتفاعات منخفضة من ابرز التهديدات التي تتعرض لها ،

هذا وقد اشتملت منظومة اسلحة الدفاع الجوى السعودي في مسرح عمليات المنطقة الشرقية على شبكة واسعة من عناصر الدفاع الجوى لحماية المناطق الحيوية المنتشرة في هذه المنطقة قبل منابع وآبار النفط ومسوان التصدير والمناطق الصناعية والمطارات والقواعد الجرية ومحطات تحلية المياه والمناطق الآهلة بالسكان حيث امتد قطاع المسئولية من رأس مشعاب شمالا وحتى مدينة البقيق في جنوب غرب المنطقة ، وقد استخدم في هذه المنظومات العديد من الانظمة الصاروخية والمدفعية الحديثة مشكلة في كتاب مختلفة او موحدة التسليح حيث تم ربطها بنظام القيادة والسيطرة للدفاع الجوى وبالتالي ربطها مع نظام القيادة والسيطرة الآلى للقرات الجوية كما اشتملت منظومة الدفاع الجوى في المنطقة الشمالية على العديد من الاسلحة الصاروخية والمدفعية الحديثة والسق وفرت الحماية الكاملة لمدينة الملك خالد العسكرية والمطار ومناطق التخزين والمناطق الآهلة بالسكان ،

### الدور العسكري لياقي الدول العربية :-

- كما أوضحن ومنذ اللحظات الأولى ، تفاعلت الدول العربية والاسلامية مع الأزمة بشكل متفاوت ، وطبقا لمواقفها وظروفها ، فالتخذ جزء منها موقفا مضادا للغزو مستكبرا لاجراءاته ، مؤيدا للشرعية ، واعادة الحق الى أصحابه ، وبعض الدول الأخرى اتخذت مواقف التعاطف مع العراق تحت دعاوى مختلفة ، أما الفريق الثالث ، فقد أثر أن يلزم الحياد والصمت ، أو اتخاذ مواقف عامة ،
- ومع تطور الأحداث وقرار حق المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ففى طلبهما الدعم بالقوات الشقيقة والصديقة لدعم قدراتها الدفاعية درءا للعدوان الذى كان وشيكا ، وبدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها ( يظهر هذا الدعم في تعرضنا لمراحل الحشد والقتال ) ،
- وكان لموقف ودور المملكة العربية السعودية في الأزمة أهمية بما يتطلبه اللقاء الضوء عليه منفردا ، لذلك أفردنا له الجزء الأول من هذا المبحث ، أما باقى الأدوار فقد جاءت متفرقة لا يمكن عزها عن مراحل تطور الأزمة ، ضمن باقى قوات الائتلاف الدولى ، ولذلك فسوف نشير في هذا الجزء الى أدوار هذه الدول مندمجة مع باقى قوات الائتلاف الدولى منذ مرحلة الحشد وبناء الدفاع وتطوره الى مرحلة تنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء " وحتى نهاية المهمة . .

### ثانياً : مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها :-

- العملية الاستراتيجية الدفاعية (درع الصحراء ) :-
- كما أوضحن عندما قام العراق بغزو الكويت في ٩٠/٨/٢ لم تستطع قوات دول مجلس التعاون الخليجى ردع العدوان العراقى بالإضافة الى عدم وجود اى قوات - عربية او صديقة في الخليج لها القدرة على إيقاف العراق او اخراجه من الكويت او رده كما ان اكبر قسوة عظمى هي الولايات المتحدة لم يكن لها اى

وجود جوى في المنطقة سوى ٨١ طائرة على ظهر حاملة الطائرات "الدينس" التي كانت تبهر في طريقها الى احدى القواعد الجوية بعيدا عن مضيق هرمز وكانت حاملة الطائرات سراتوجا في طريقه لتتضم الى حاملة الطائرات ايزنهاور في البحر المتوسط وبناء على قرار الرئيس الامريكى بشأن تدعيم الوجود العسكري الامريكى في منطقة الخليج لتأمين المملكة العربية السعودية وودع اى عدوان عراقي جديد في المنطقة عقب الغزو العراقي لدولة الكويت .

- وفي الثامن من اغسطس اعلن الرئيس الامريكى ان هدف الولايات المتحدة الواضح هو اخراج العراق من الكويت واعادة الحكم الشرعي للبلاد وان الولايات المتحدة ستحقق هذا الهدف من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الفعالة على العراق واعلن وزير الخارجية بيكر ان حكومة الكويت الشرعية طلبت رسميا من الولايات المتحدة مساعدتها في تحرير اراضيها وان واشنطن ستلبي طلب الكويت فورا .
- وكما هو معروف فقد مرت عملية تحرير الكويت بمرحلتين رئيسيتين وهما :
  - مرحلة الحشد والدفاع عن الاراضى السعودية واطلق عليها عملية "درع الصحراء" .
  - مرحلة تحرير الكويت واطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" .

- **المصاعب والمشاكل التي واجهت عملية حشد وبناء التحالف القتالي لقوات الائتلاف**
- لقد كان الهدف من النشاء قوة الانتشار السريع الامريكية هو سرعة التدخل في منطقة الخليج لمنع تهديد او خداع اى دولة نفطية من اى قوى اجنبية او عربية وكذا مكافحة الارهاب والتمرد او الثورات الداخلية في الدول النفطية دون ان يفهم ان الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه الدول الغنية بالطاقة منفردة .
- ولذا كان من الضروري ان تتمركز القوات الامريكية في مناطق قريبة من الدول الخليجية الغنية بالثروات حتى يمكنها التدخل السريع قبل اى تهديد او اعتداء مباشر ضد هذه الدول ولكن جميع دول المنطقة حتى الصديقة رفضت التواجد العسكري الامريكى باى شكل او صورة داخل اراضيها في زمن السلم .
- وقد راجعت الولايات المتحدة ودول الائتلاف الكثير من المصاعب الناء عملية الحشد والاعداد للعملية العسكرية الاستراتيجية كما ان هناك مشاكل ادارية ومعنوية قابلت القوات مثل عدم توفير اماكن ايواء ونوعية الطعام المقدم وفرض قيود على اسلوب اعاشة قوات الائتلاف وتحركاتها نظرا للتقاليد الاسلامية، كل ذلك ادى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التي لوجزها فيما يلى :-

- القوات البرية :
- **حجم ونوعية القوات المطلوب حشدتها :**
- نتج عن الحشد العراقي الكبير تفوق عددي كبير لصالح القوات العراقية مما اضطر القيادة المشتركة الى حشد اقصى مايمكن حشدته سواء من القوات الامريكية او قوات الائتلاف بالاضافة لبقية القوات حتى تتفوق من حيث النوعية على مامتلكه العراق من دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية حديثة ،
- **المسافة :**

تعتبر منطقة الخليج العربي هي من اكثر المناطق بعيدا عن الولايات المتحدة فبعد ان طول الخط الجوى بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة ومنطقة الخليج يزيد عن ٧٠٠٠ ميل كما ان المسافة من خلال البحر تصل الى ٨٥٠٠ ميل بحري عن طريق قناة السويس و ١٢٠٠٠ ميل بحري عن طريق رأس الرجاء الصالح

ومن هنا فان الوصول السريع للمنطقة الخليج كان يشكل صعوبة بالغة كما انه يحتاج امكانيات كبيرة وتكاسيف باهظة كان له تأثير على نقل قوات الانتشار الامريكية الى المنطقة حيث انما تركز في الولايات المتحدة مما يشكل عبء ادارى ولفى ومادى يحتاج وسائل نقل حديثة وسريعة كما ان الولايات المتحدة لا تملك اى قواعد عسكرية او منجزة للتأمين الادارى واللفى المستمر لهذه القوات بعد نقلها بالاضافة الى المصاعب السابق ذكرها فان هذه القوات لا تكفى عدديا لمواجهة الحجم الضخم من القوات العراقية بالكويت وللغلب على هذه المصاعب تم اتخاذ الاجراءات التالية .

- قامت الولايات المتحدة بامداد طائرات النقل جوا نظرا لطول المسافة .
- بالاضافة الى تمتع عدد (٣٨) طائرة جامبو ضخمة للاشتراك فى عملية نقل القوات فى استخدام القواعد العسكرية الامريكية فى اوربا والتسهيلات العسكرية فى الدول الصديقة القريبة من مسرح العمليات .
- لمواجهة الحشد العراقى العسكرى قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصديقة (الأوربية والعربية) القريبة من المنطقة لسرعة إرسال قواتها لضمان تحقيق حشد عسكرى مناسب يكون قادرا على صد اى عملية تعرضية ضد المملكة العربية السعودية فى التوقيت والمكان المناسبين .

#### • مسرح العمليات :

- ان الاختلاف الكبير والواضح بين طبيعة مسرح العمليات الصحراوى الذى يتم بالحرارة الشديدة والعواصف الرملية وبين مسرح العمليات الأوروبى والأمريكى لاشك شكل صعوبات كبيرة على غالبية قوات الائتلاف فيما عدا القوات المصرية والسورية ودول مجلس التعاون الخليجى .
- وقد ادى هذا الاختلاف الى ظهور العديد من المشاكل منها التأمين الإدارى -واللفى مع ارتفاع درجة الحرارة وندرة توفير المياه والعواصف الرملية المستمرة مما يتطلب إجراء الصيانة المستمرة للأسلحة والمعدات والطائرات والدبابات وبالتالي يحتاج الى مجهود إضافى على أطقم الصيانة والإصلاح وهناك مشكلة قلة المياه حيث ان الفرد يحتاج الى ١٢٠ جالون مياه يوميا سواء للشرب او النظافة العامة او الصيانة كما سبق ذكره .
- ومع هذا الحجم الكبير من القوات التى وصلت فى نهاية الحشد الى ٧٠٠ ألف مقاتل وكذا اتساع مواجهة المسرح وعمقه فقد استلزم ذلك تخزين كميات كبيرة من المياه الى اماكن ومناطق متعددة مما احتاج وقت كبير واضاف عبء ادارى على القوات كما ظهرت مشكلة السيطرة على التحركات الميدانية نظرا لتعدد الاتجاهات ونوعيه وجنسية القوات وكذا اهدافها ومهامها داخل مسرح العمليات مع اتساع وعمق مسرح العمليات البرى والبحوى والجوى وتغيرات وتغيرات الموقف السياسى والاستراتيجى العسكرى بضعة يومية تقريبا .
- بالاضافة الى ان طبيعة الارض الصحراوية التى تحتاج من القوات البرية والبحرية والجوية الى تدريب مستمر للتعرف عليها وتحديد معالمها مما يشكل بعض الصعوبات على القوات النساء التدريب او اعمال النقل والإمداد والإحلاء . . . الخ .

#### • القيادة والسيطرة :

- ظهرت هذه المشكلة نتيجة تعدد الجنسيات واللغة والعقائد القتالية وتباين التنظيم ومستوى وخبرة القتال والفارق الكبير فى نوعية أنظمة التسليح والمعدات والتقاليد وأسلوب المعيشة وتعود القيادات وأسلوبها والاختلاف فى نظم السيطرة والإنذار والمعلومات مما ادى الى صعوبة القيادة والسيطرة مع اتساع وعمق وتنوع



مسرّح العمليات وكذا صعوبة التعاون والتعارف والتميز والمحصّرة المشكلة الرئيسية بسين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب رفض الأولى ان توضع قواتها تحت اى قيادة او علم غير امريكى حتى تحفظ لنفسها بحرية الحركة واتخاذ القرارات طبقا لتغيريات الموقف كما رفضت الولايات المتحدة ان يكون الملك فهد القائد الاعلى لقوات الائتلاف على ان يعاونه وزير الدفاع السعودى والجنرال "نورمان شوار سكوف" قائد القيادة المركزية الامريكية واتفق الجانبين السعودى والامريكى على ثنائية القيادة العامة لمسرح العمليات أحدهما امريكى هو الجنرال شوارسكوف ويتبعه القوات الامريكية والاجنبية الصديقة والاخر سعودى "الفريق خالد بن سلطان" ويتبعه القوات السعودية والعربية والاسلامية على ان يتم التنسيق بصفة مستمرة بين القيادتين واصبح الملك "فهد" القائد الاعلى للقوات العربية والاسلامية والرئيس "بوش" القائد الاعلى للقوات الامريكية والاجنبية للائتلاف بعد موافقة رؤسائها مع بدء العمليات الحقيقية على اساس ان القوات الامريكية تحتل الحجم الاكبر من قوات الائتلاف الاجنبية بالإضافة الى مشاكل التعاون بين القوات وقد تم تحديد قطاعات عمل لها مع تمييز الاسلحة والمعدات والافراد

● بالاساليب المختلفة المتعارف عليها .

#### ● التدريب :

● لقد كان نتيجة الاختلاف السابق ذكره فى تعدد الجنسيات واللغة ومستوى التدريب والخبرات والسليح والكفاءة القتالية اكبر تأثير على مستوى التدريب بين قوات الائتلاف بالإضافة الى مصاعب ومشاكل مسرح العمليات وكذا الحشد الضخم المتعدد والمتنوع من الطائرات والدبابات والمدفعية ومركبات القتال والقطع البحرية والمشاكل الادارية والفنية والروح المعنوية نظرا لطول مدة الاعداد والتحقيق لقوات الائتلاف .

● لقد تمكنت القيادة للائتلاف من التغلب على المشاكل والمصاعب من خلال تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات البرية طبقا لقطاعات العمل المخطط لها مسبقا على ان يكون التدريب اساسا على مهام العمليات طبقا للتخطيط .

● كما تم التنسيق المستمر بين القوات البرية والجوية والدفاع الجوى والبحرية اثناء تنفيذ التدريبات المشتركة بسين قوات الائتلاف وبعضها .

● كما كان يتم تقييم نتائج التدريب طبقا لخطة العملية الهجومية الإستراتيجية مع التنسيق المستمر للتعاون والتميز والتعاون بين قوات الائتلاف وبعضها سواء كانت (جسوية ، برية ، بحرية ) اثناء تنفيذ المناورات التدريبية المشتركة .

● يضاف الى ذلك تحقيق الاستفادة القصوى اثناء التدريب لدراسة طبيعة الارض والتعرف على المعالم الرئيسية فى مسرح العمليات سواء كانت محاور اقتراب طولية / عرضية او هبات رئيسية استراتيجية / تعويية / تكتيكية او المصادر الطبيعية وكذا دراسة اوضاع وحجم القوات العراقية طبقا لقطاعات العمل المحددة فى التخطيط .

#### ● القوات الجوية :-

● تلتخص المصاعب والمشاكل الرئيسية التى واجهت القوات الجوية للائتلاف فى الاتى :

● تدبير الاحتياجات الخاصة بايواء القوات الجوية للائتلاف نظرا لتعدد نوعية وجنسيات وضخامة حجم وعدد الطائرات وكذا توفير الوقود واطقم الصيانة اللازمة للطائرات ونقل الذخائر .

- قلة ومحدودية الوقت المتيسر لدفع القوة الجوية الرادعة الى المنطقة لتأمين وحماية المملكة العربية السعودية فور الغزو العراقي للكويت .
  - تنظيم القيادة والسيطرة على القوات الجوية للائتلاف .
  - تنظيم التعاون والتميز والعارف بين القوات الجوية للائتلاف وباقي الافرع الرئيسية لها .
  - تحقيق الحشد الجوي المطلوب لتنفيذ عملية هجومية استراتيجية بالقوة المسلحة طبقا لقرار مجلس الأمن السدولي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ م .
  - وتمكنت قيادة القوات الجوية للائتلاف من التغلب على المصاعب والمشاكل السابقة ذكرها من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات والحلول الحاسمة والمدققة والمقوتة كمايلي :-
  - بالنسبة لمشكلة التسهيلات الخاصة بايواء القوات الجوية كانت فيما يتعلق بالطائرات خارج اطار حاملات الطائرات حيث يتوفر لها اماكن الايواء والامداد والصيانة اما بالي القوات الجوية فكانت تحتاج الى عشرات القواعد والمطارات الجوية وممرات الهبوط وكذا احتياجات كبيرة من الوقود واطقم الصيانة واللخاير وقد اعتمدت الولايات المتحدة وباقي دول الائتلاف على قواعد ومطارات وممرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول حلف الاطلنطي القريبة من المسرح في تركيا واوروبا واطقم الهندى بالرغم من الحظر المفروض على وثائق عملية "درع وعاصفة الصحراء" الا انه يمكن استخلاص الاتى من وسائل الاعلام المختلفة فيما يخص التسهيلات الجوية لقوات الائتلاف من خلال ٢١ قاعدة ومطار كما يلي :-
  - ١٣ قاعدة ومطار في المملكة السعودية هي :-
- قاعدة ومطار حفر الباطن / الملك خالد/حائل/ تبوك / الظهران / جبل / الرياض / ينبع / جدة / خميس مشيط/ضراوح ،
- ٢ قاعدة ومطار في البحرين (البحرين / الخرمه ) .
  - ٢ قاعدة ومطار في الإمارات ( ابو ظبي / الشارقة ) .
  - ٣ قاعدة ومطار في عمان (سيب / مصيرة / نحرمت ) .
- بالاضافة الى استغلال منشآت النفط الكبيرة لدول الخليج العربي وماها من امكانيات ضخمة لنقل وتكرير النفط لامداد وتزويد القواعد الجوية والمطارات والطائرات عن احتياجاها من الوقود .
- كما اشغلت الولايات المتحدة ودول الائتلاف القواعد الجوية والمطارات وممرات الهبوط المتواجدة في كلا من تركيا واسبانيا / قبرص/ القاعدة الجوية الاستراتيجية في ديبجو جارسيا في اطيح الهندى ، اما القوات الجوية البريطانية فقد اشغلت قواعد ومطارات دول مجلس التعاون الخليجي والقاعدة الجوية البريطانية "اكروتيرى" ، قبرص" ،
- ولرنا كان ايواء قواها الجوية في القواعد السعودية ومطار جيبوتي في البحر الاحمر .
- اما مشكلة قلة ومحدودية الوقت المتيسر لحشد القوات الجوية الرادعة فقد نشأت من عدم وجود قوات جوية رادعة عربية او غربية في منطقة الخليج وقد تحملت عبء إيجاد حل لهذه المشكلة الولايات المتحدة من خلال سرعة دفع قوات الانتشار السريع بالإضافة الى حاملات الطائرات المتواجدة في مياه الخليج وكذا الوحدات الجوية الغربية التي يمكن دفعها من أوروبا لحين وصول باقي القوات مما أدى الى عبء كبير في النقل الجوي

العسكري والمدني معاً ، مع تزايد الطائرات المقاتلة القاذفة اثناء طيرانها من قواعدها في الجو، مما حقق حشد جوى كبير بقوة ٥٤٠ طائرة خلال أسبوع كما سبق ذكره بالإضافة الى وصول ٧٢ طائرة (٣١) جربية من اسبانيا والعديد من القاذفات الاستراتيجية"بي٢٠٥" من قاعدة ديجو جارسيا في المحيط الهندي .

- اما مشكلة القيادة والسيطرة فكانت للولايات المتحدة بصفة اساسية الا ان فرنسا اعتبرت النعمة من حيث تحديد المهام وتخصيص الاهداف فقط ولكن السيطرة على نشاط المقاتلات القائمة بمهام الدفاع الجوي فكانت تتم بطريقة مركزية من مركز عمليات قاعدة الطيران الجوية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويعاونه ضباط اتصال من باقي قوات الائتلاف حيث كان يتم تجميع المعلومات من طائرات الاراكس ومحطات الرادار الارضى والاقيمار الصناعية والتي على ضوءها يتم تخصيص من المركز الى المقاتلات سواء في المظلات الجوية او حالات الاستعداد الارضى .
- ومشكلة تنسيق التعاون بين قوات الائتلاف كانت ذات شقين الاول بين القوات الجوية وبعضها ، والاخر بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي تم حشدتها دون قواها الجوية .

فالشق الاول من المشكلة كان يتم من خلال تنسيق التعاون بالمهام والتوقيات والمناطق ثم بالاهداف عن العمل في منطقة واحدة مع مراعاة قدرات ومستوى التدريب والاعتبارات السياسية المختلفة لكل من دول الائتلاف مثال ذلك تحديد الاهداف الجوية للقوات الفرنسية داخل الكويت المحتلة فقط في بداية عملية عاصفة الصحراء ثم امتدت للعراق بعد موافقة الرئيس الفرنسي الامر الذي ادى الى استقالة وزير الدفاع الفرنسي .

وتحديد دور الطيران الكندي على مهام الدفاع الجوي فقط وتخفيض مهام القصف الجوي المحدود لدور مجلس التعاون الخليجي مع تحديد دور اكبر للقوات الجوية السعودية لاعتبارات سياسية .

اما الشق الاخر من المشكلة فكان تنسيق التعاون بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي ليس لها قوات جوية في المنطقة ( المصرية / السورية / المغربية ) الخ فقد تمكنت قيادتي الائتلاف الامريكية والسعودية من إيجاد حل لها من خلال :-

- تنفيذ مهام المعاونة الجوية للقوات البرية العربية بواسطة الطائرات الفرنسية والبريطانية فقط .
- قيام المقاتلات القاذفة والمليوكوبتر المسلحة الامريكية بمعاونة القوات العربية المكلفة بمهام هجومية مع دفع اطقم ادارة امريكية مع هذه القوات المهاجمة بمعادتها كاملة على ان يرافقها ضباط اتصال من القوات العربية يجيدون اللغة الانجليزية .
- استخدام القوات البرية الحليفة لوسائل التمييز والتعارف المرئية مثل البلاستيك الملون على الدبابات والمركبات بالإضافة الى الوسائل الالكترونية في الوقت الذي كان يتم تمييز الطائرات بوسائل الكترونية مع اعلان وتدريب القوات على اسلوب ووسائل التعارف والتمييز المحددة .
- إيقاف عمل طائرات الميراج ألف الفرنسية التي يملك العراق الكثير منها حتى لا يحدث خطأ في تمييزها حين تحقيق السيادة الجوية على مسرح العمليات .
- واخيراً مشكلة تحقيق القدرة الهجومية المدرعة العراقية على الكويت بعد نجاح عملية الغزو العسكري لها ولصعوبة تحقيق قوات الائتلاف للنسبة اللازمة للهجوم قبل موسم الحج وقسوة حرارة الطقس في المنطقة

اعتباراً من شهر مارس وأبريل ، مما اضطر القيادة الأمريكية لتحقيق التفوق السابق في القوات الجوية لتعديل ميزان القوى البري لصالح الائتلاف خلال المرحلة التحضيرية بثناء مرحلة القصف الجوي الاستراتيجي من طنزراي ٥٢ وكذا ٤٦% من حاملات الطائرات التي تملكها مما أدى الى التطلب على هذه المشكلة وتحقيق الجزء الأكبر من أمن أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة بالقوات الجوية .

### ● القوات البحرية :

- لقد واجهت القوات البحرية للائتلاف مشاكل ومصاعب عديدة خلال مرحلة حشد القوات تلخيص في الآتي :
- صعوبة نقل القوات والمعدات الثقيلة من مناطق مختلفة وبعيدة الى منطقة الخليج مما أدى الى تعبئة سفن النقل العملاقة والعسكرية والمدنية وكذا سفن الإبرار البحري .
- ولقد تمكنت القوات البحرية للائتلاف من تأمين أكبر خطوط المواصلات البحرية لنقل كم كبير من القوات والأسلحة والمعدات لتأمين عملية درع الصحراء بل وتعتبر هذه العملية أكبر عملية نقل وحشد للقوات منذ حرب فيتنام وكان من أضخم المشاكل التي واجهت القوات البحرية للائتلاف هي عمليات تحديد الأساطيل البحرية وكذا صعوبة انتشار القوات في مناطق ومساحات عديدة بالإضافة الى التطورات السريعة سياسياً وعسكرياً وما استتبع ذلك من ضرورة نقل حجم كبير من القوات والمعدات والأسلحة والطائرات بحراً وبأقصى معدلات السرعة .
- ولقد اشتركت أعداد كبيرة من سفن النقل العسكرية والمدنية من مختلف القواعد والموانئ البحرية الأمريكية المظلة على المحيط الأطلنطي (قاعدة نورفولك البحرية) في عمليات نقل ضخمة لمسافة ١٢ ألف ميل بحري حتى الموانئ السعودية بالخليج في رحلات بحرية لمدة حوالي ١١-٢١ يوم حسب نوع وخصائص السفن فوجد على سبيل المثال سفن الشحن العسكرية (أس-٧) تستطيع نقل القوات والمعدات الثقيلة بسرعة خلال ١١ يوم ويمكنها انزال المعدات آلياً على ارضية الشحن .
- كما يوجد سفن الشحن (أجو) التي يمكنها نقل ٥٠ طائرة مقاتلة بكافة أنواع الذخائر والوقود وقطع الغيار بأسلوب دقيق ومنظم .
- وهناك أيضاً السفينة (أوكتاوا) التي تنقل طائرات الهليكوبتر المسلحة وعربات الجيب ومعدات المارينز وكذا سفن الشحن (موبيل) المصممة لحمل زوارق الانزال البرمائية والذخيرة الخاصة بالمارينز .
- والسفن السريعة طراز (سابيان) حاملة ٣١ ألف طن التي تستخدم في نقل فرقة مدرعة كاملة المعدات او فرقة مشاة ميكانيكي (الف جندي) ٣٥٠ دبابة والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ومركبات القتال والنزاهم على أي شاطئ غير مجهز خلال ٣ ساعات حوالي ١٥ سفينة وجارى بناء ٥ سفن كما يمكنها نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر مسلحة بالإضافة الى سرب ١٤ طائرة طراز هاربر البريطانية التي (تقلع وقبض عمودياً) التي تصنع في الولايات المتحدة تحت اسم (اي-٨) وهي سفن مجهزة بنظام اتصالات بحرية وبرية مغلقة غير قابلة للتشوش عبر الأقمار الصناعية العسكرية وقد اثبتت حرب الخليج حاجة الولايات المتحدة الى تصنيع أعداد كبيرة من سفن الشحن (أس-٧) وسفن الشحن والعمليات (سابيان) بالإضافة الى حاجتها الى سفن الإبرار البرمائي الحاملة (المارينز) ومشاة الحربية الأمريكية .

- ومن هنا تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على مصاعب ومشاكل عمليات النقل والشحن باستخدام سفن الشحن والعمليات والامداد العسكرية السابق ذكرها بالإضافة الى تعبئة العديد من السفن المدنية لاستخدامها في هذا الاطار وتحقيق الحشد العسكري المناسب وفي الوقت المناسب طبقا للخطة العامة لعملية (دع الصحران)
- صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتحضير وإدارة العملية العسكرية ونظام السيطرة الآلية على القوات وقد أمكن التغلب من خلال ما يأتي :-
- توفير قدر كبير من المعلومات من خلال استخدام المسار التجسّس وشبكات قطع فوق منطقة الخليج بالإضافة الى ان حاملات الطائرات والسفن الحربية الأمريكية في الخليج والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط تستخدم قمرين صناعيين عسكريين للاتصالات بغرض تحقيق الاتصال بين السفن والقنوات البرية بالعمودية كما تستخدم ٤ قمر صناعي لتحقيق الاتصال بين السفن الأمريكية بعضها البعض في دائرة مغلقة ،
- وهناك ايضا اقمار صناعية طراز (نافستار) الملاحقة التي تستخدمها الطائرات والسفن والغواصات لتدمير مواقعها بدقة طبقا لاحداثيات خطوط الطول والعرض من خلال اجهزة خاصة داخل كل سفينة او طائرة ، وخصوصا ( قاذفات برمالية ٥٢ ) اما القوات البريطانية فكان يخدمها قمران صناعيان من طراز ( سكاي نت ٤ ) وتستخدمها في الاتصالات بين القنوات البريطانية البرية والبحرية والجوية في الخليج والقيادة العسكرية في لندن .
- طائرات الانذار المبكر وطائرات الاستطلاع فهناك طائرات الانذار المبكر (اواكس) ومنها ٥ طائرات امريكية بالإضافة الى الطائرات السعودية في المنطقة وتستخدم اساسا في الانذار المبكر باى هجوم جوى على ارتفاع منخفض والاشراف على سير اعمال القتال البحرى والبرى والجوى ، وتوجيه المقاتلات الى اهدافها وكذا المدفعية الى الاهداف المتحركة بالإضافة الى اعمال السيطرة والمراقبة والتحكم والتوجيه وكانت هناك ٢ طلثة اراكس بصفة دائمة واحدة شمال الخليج والاخرى جنوبه ولمدة ٨ ساعات متصلة وتغطي الطائرة الواحدة دائرة قطرها ٥٠٠ كم وتتلاقى مع الدائرة الاخرى لتغطي منطقة الخليج باكملها بطول ٩٠٠ كم وعرض ٣٠٠ كم .
- طائرات استطلاع بدون طيار الموجهة عن بعد "ار بي في" ومنها انواع متعددة مختلفة فوجد ان القوات البحرية تستخدم الطائرات التي ينطلق من استطلاع البارجة / المدمرة / الفرقاطة بقوة صاروخ صغير الى اعلى وتوجه لاسلكيا باجهزة خاصة وتظهر جميع الاهداف المكثفة على شاشات جهاز الاستقبال على السفن اى كان نوعها ويتم تسجيلها فوراً .
- اوسلت بريطانيا ثلاث طائرات استطلاع من طراز (نزود) تتمركز في قواعدها الجوية في عمان وتقوم باعمال دورية في خليج عمان ومضيق هرمز وتعمل بالتنسيق في الطائرات الهليكوبتر البريطانية طراز (لينكس) - (دولفن) بالإضافة الى كشف وتحديد اماكن الالغام الحربية باستخدام اجهزة التأثير المغناطيسى الموجود عليها .

- ولجأ بالإضافة الى ماسبق هناك الشبكات الارضية الرادارية بعيدة المدى التي تعمل من خلال الخطة الامريكية الالكترونية والردادية بعيدة المدى (كوكبوتسلون) على الساحل الاسترالي العربي لرصد التحركات الجوية شرق المحيط الهندي والمحطة البريطانية فوق جبال جنوب افريقيا (سوتاون) .
- والخطة الامريكية في منطقة (سليجرمين) الجبلية لكشف التحركات البحرية في غرب المحيط الهندي بحيث يشمل ايضا خليج عمان - الخليج العربي - باب المندب وجنوب رأس الرجاء الصالح .
- وقد كان من المصاعب الرئيسية عملية التنسيق بين القوات البحرية للاتلاف ومشاكل القيادة والسيطرة وقد برزت هذه المشكلة لتعدد القوات وكذا اتساع نطاق مسرح العمليات البحري ليشمل ٣ محيطات وبحار مفتوحة ومغلقة وممرات ومضايق بحرية استراتيجية بالإضافة الى حشد كم ضخم من القطع البحرية الضخمة المتعددة المهام والمتنوعة التسليح بلغ ١٥٠ قطعة بحرية منها ٧ حاملات طائرات - ٢ بارجة وعدد كبير من الطرادات والمدمرات والفرقاطات والسفن المعاونة والمساعدة المنتشرة في مياه الخليج العربي وعمان وبحر العرب والمحيط الهندي والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط بالإضافة الى خط مواصلات بحري يبلغ حوالي ١٢ ألف ميل بحري .
- وقد تم الاتفاق على انشاء قيادة تنسيق بين الاساطيل الامريكية والاربية المتعددة الجنسية للتنسيق وتخصيص المهام والتشاور واتخذت دولة البحرين مقرا لهذه القيادة .
- اما المشكلة الرابعة والاخيرة كانت مجابهة خطر الالغام البحرية التي بنها العراق في مياه الخليج على الساحل السعودي والكويت والبحرين لمرقلة عملية الحشد العسكري للقوات وحرامها من المرور من المضائق المائية وتأمين الجزر الكويتية المحتلة وقد تمكنت قوات الائتلاف من التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع في استخدام كاسحات الالغام وطائرات المليون كوبر والفرقاطات لازالة وتفجير الالغام في مياه الخليج وحولها .
- **العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" :-**
- ان العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" والتي بدأت ليلة ١٨/١٧ يناير ١٩٩١ وعلى رجه التحديد في الساعة ٢٥٠ . " الثانية وخمسون دقيقة " من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل ولمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسي الاستراتيجية العسكرية ، حيث قدمت العمليات العسكرية التي دارت على مسرح العمليات " الكويتي " <sup>(١٣)</sup> نموذجا عمليا لاستخدام القوة المسلحة في ظل تطور تكنولوجيا هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة الفوق تقليدية كأداة للردع ، الأمر الذي يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بها ايجابا وسلبا ، وسيم تناول وعرض تلك العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" من خلال .
- دراسة التخطيط الاستراتيجي العسكري التي تبناه كلا طرفي الصراع - ثم أسلوب تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي مع المقاء الضوء عليه والتسهيلات التي قدمتها المملكة العربية السعودية لاحتياج ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولي سواء القوات العربية أو الاسلامية أو القوات الصديقة .

<sup>(١٣)</sup> يطلق اسم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" وهي تلك المنطقة التي يحدّها شرقا خط الطول ٤٩ وغربا خط طول ٤٥ وشمالا خط عرض ٣١ وجنوبا خط عرض ٢٨ .

- التخطيط الاستراتيجي العسكري العراقي :-
- لقد صاغت القيادة العسكرية العراقية هدفها القومي ليحقق " . . . تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح التفاوت الذي كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتاثير السياسي العراقي من جهة ، وبين تصاظم مقومات القوة العسكرية لديها من جهة اخرى " .
- وفي اطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا لتحقيق ذلك الهدف - ومن هنا - فقد صاغت هدفها السياسي العسكري الذي رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه في اطار هدفها القومي واستراتيجيتها الشاملة ليكون " . . . " تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بما تحت سيطرتها واعتبارها جزءا من العراق " .
- حيث وضعت القيادة السياسية العراقية أن صياغة ذلك الهدف السياسي العسكري يمكن أن يحقق لها هدفين فرعيين - أولهما - يتمثل في توسيع دائرة النفوذ السياسي العراقي بزيادة المجال الجغرافي ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية - وثانيهما - ويتمثل في التأكيد على تنامي القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية في المنطقة العربية بالقدر الذي يمكنها من فرض سياستها على باقي دول المنطقة .
- ولقد بنت القيادة العراقية قناعاتها بإمكانية تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية على أساس تفوقها ، حيث قسدت القيادة العراقية موقفها سياسيا وعسكريا على اعتبار أن هناك عدة مؤثرات يمكن أن تحد من اعادة وقدرة الائتلاف الدولي عن اتخاذ قراره بشن الحرب والتي يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية في :
- ضعف النظام العربي القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل انجابية تجاه الاحتلال العراقي للكويت ، كما أن التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الخليج سوف يؤدي الى انقسامات هائلة في البيان العربي واليه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية أو استخدام القوة المسلحة يحتاج الى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدي الى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربي للمحافظة على بقائه هو السعي لحلول سلمية للأزمة وأنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقي للكويت إلا أن المعسكر الدولي لا يمكن أن يعاير في النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية في الكويت .
- وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية أن مثل هذه الحرب سوف تؤدي الى الدلاع حريق هائل في منطقة عاتمة على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن أن يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات العربية خاصة في مجال تدفق النفط ومن هنا فإن الائتلاف الدولي لن يستخدم القوة العسكرية منطلق أن الصدام المسلح يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد مما قد يحدث انشقاقا وعقلا داخل المعسكر الدولي والذي بدأ نظاما دوليا جديدا مازال في طور التشكيل .
- ومن هنا - فقد تأكدت حقيقة أن النموذج " الفيتامي " قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقي صدام حسين وقبائده العسكرية ، حيث أنه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة ، وانصرفت الإرادة الفيتامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التي كانت متوقعة في ذلك الوقت - وباعتبار أن قرار شن الحرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأخر بشكل مباشر بالتجاهات الرأى العام داخل هذه الدول ، الأمر الذي يمكن أن يلعب دورا نشطا تجاه الحيلولة دون اقام قوة الائتلاف

الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك نظرا لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية والتي تمثل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مازقا حقيقيا عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية ، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل مقارنة بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية ، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين :-

#### ● المرحلة الأولى :-

● ويمكن تصور هدفها " منع نشوب الصراع المسلح بينى استراتيجية الردع " والتي تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدثه من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يؤدى الى تخوف قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب وبالتالي تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والغدودة ، والتركيز على الحلول السياسية التي تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية .

وقد حاول الفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى اطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال . . .

● التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية ، والتي قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والأمريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية .

● تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال " فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدتها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى الى حشدوث انشقاك داخلها يؤدى فى النهاية الى منع نشوب الحرب .

● التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال انسحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات والفقدان جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج .

● التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت مما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نموه الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية .

#### ● المرحلة الثانية :

● ويمكن تصور هدفها فى " الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها " - حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل الظروف الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى . . .



وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأوضاعها ومكاسبها في دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف الدولي من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقي الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع الدول المحيطة لها ، وقد بيّنت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين :-

أولهما - استهداف قوات الائتلاف الدولي من خلال أحداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمن طويل يهدف إلى إحداث أثر تراكمي ينتهي بما إلى الإلحاح المادي والبشري .

وثانيهما - الحيلولة دون تمكين قوة الائتلاف الدولي من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المتمثلة في الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما قد يؤدي به ذلك من خلق موقف استراتيجي مناسب للعراق في مواجهة الائتلاف الدولي .

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسي للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية :-  
أولها - الخطوط الدفاعية الثابتة التي تشمل على إقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسي عالي الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من الموانع الهندسية المركبة .

وثانيها - الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتالية الموزعة جيداً في العمق لصده أي اختراقات قد تعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة .

وثالثها - الاحتفاظ باحتياطات استراتيجية وتعبوية في العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجي المناسب .

ولقد لعب مبدأ الحشد " أحد مبادئ الحرب " دوراً رئيسياً في الفكر العسكري العراقي أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذي تبنته القيادة العسكرية العراقية ، ولذا فقد عملت على احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف الدولي حيث كانت وجهة النظر العراقية أن التفوق العددي أحد عوامل تضيق لجوء التفوق التكنولوجي الذي تمتلكه جبهة الائتلاف ، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجي والتعبوي لحشد<sup>(١١٤)</sup> ٩ فيلق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة ، ٦ فرقة ميكانيكي ، ٨ فرقة مدرعة ، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة ، ٢٠ لواء مشاة مستقل ، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة ( منها ١٠٧٢٠ دبابة طسرازات ٧٢ ، ٣١٥٠ دبابة طرازات ٥٤ ، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت وإيران ) ، ٦٦٠٠ عربة مدرعة ، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان ، وصواريخ ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات ، ١١٣ قاذف صواريخ أرض - أرض .

<sup>(١١٤)</sup> توزع باقي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران .

### • أما عن القوات البحرية :

فقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي ، ٣٢ لنش مدفعية ومرور ، ٣ وحدة مضادة للغواصات ، ١١ سفينة مساعدة ، ٣ سفينة انزال متوسط ، ٢ سفينة الزال صغيرة ، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة ، ٦ حوامات هوائية ، ٥ كاسحة الغام .

وقد حقق هذا الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي ، ٦ مجموعات قتال للسامين القريب كل بامكانيات ٣ لنش دائرية ، الى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل اسلحتها ومعداتها .

### • أما عن القوات الجوية :

فقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٥) ، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٤) ، ١٧٥ طائرة (ميج ٢١) ، ٧٥ طائرة (ميراج إف ١) ، ٢٠ طائرة (سكاى هوك) ، ٨ (هوفر كرافت) (مسرولي عليها من الكويت) ، ١٥ لـاذلة منها ٧ (تي - يو ٢٢) ، ٨ (تي - يو ٦) ٢٨١ هليوكوبتر منها ٩٧ طائرة هليوكوبتر مضادة للدبابات) .

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة ، ٦ لواءات مدرعة ، ٣ لواءات مشاة للعمل في داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالي ٦٨ فرقة عراقية) وقد اتخذت اوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة ، ٣ فرقة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة ، ٦ لواء مدرع مستقل ، لواء مشاة مستقل باجمالي (٢٣ فرقة ، ٦ لواء مدرع ، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت<sup>(١١)</sup> .

وبقوة ٨ فرقة مشاة ، فرقة ميكانيكي ، ٢ فرقة مدرعة باجمالي (١١ فرقة) في منطقة حفر الباطن .  
وبقوة ٧ فرقة ، ٢ فرقة مدرعة ، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالي (٩ فرقة ، ٢ لواء كاحتياطيات في عمق الكويت) .  
وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية في ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعي داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعي الثالث في المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية - الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة) .  
وقد تكون النطاق الأول من ٣-٤ موقع دفاعي بمواجهة ٢٤٠ كم ، أما النطاق الثاني ، فقد امتد من جزيرة بوبيان مارا بجنوب منطقة حقل الرميثة حيث ينتهي عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كم وعمق ٥٠ كم ، وتتركز خلفه تشكيلات ووحدات من الحرس الجمهوري ، أما النطاق الدفاعي الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية - الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كم وعمق من ٤٠ - ٥٠ كم وتتركز عليه وخلفه

بأبقي تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري التي عملت كاحتياطي استراتيجي لمسرح العمليات  
وقد كان تركيز العراق في خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوي والنيران والتكنولوجيا واحداث أكبر خسائر ممكنة في قوات الائتلاف الدولي المهاجمة - وذلك - بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الأول بصدد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة في ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قوية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومعها من الاختراق السريع - ثم - الاستمرار في استنراف القوات المهاجمة التي تتجسح في الاختراق رجذها الى مناطق قتل مجهزة مسبقا بالاستخدام الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، وبقوة الاحتياطياتلن التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأوضاع الدفاعية الى الحالة التي كانت عليها .

ثم تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الثاني بتثبيت القوات المهاجمة التي قد تنجح في اختراق النطاق الدفاعي الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة الثيران للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، ثم القيام بتوجيه ضربة مضادة قوية بالاحتياطي الاستراتيجي بهدف استعادة الأوضاع الدفاعية التي سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقا للتخطيط ، مع القيام بتأمين الساحل الكويتي والعراقي من خلال التوسع في بث الألغام البحرية شمال الخليج العربي وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض / سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتي الممتد بطول ٢٢٠ كم ، مع الاستمرار لصد أي أعمال إرهاب بحري من قوات الائتلاف الدولي بالتشكيلات المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة في الكويت ومنع الائتلاف على جانبها الأيمن وعزلها بإنشاء نطاق دفاعي تكميلي على الجانب الأيمن تحتل فرقة مشاة ، هذا الى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدربة في منطقة الحدود الكويتية - العراقية وفي جنوب العراق لمنع أي عمليات النفاذ أو عزل للقوات العاملة في الكويت ، إضافة لعملها كاحتياطيات لإدارة العملية الدفاعية داخل الكويت .

#### ● القرار السياسي للعملية الاستراتيجية:-

- لقد روعي خلال التحرك السياسي والاستراتيجي طوال الازمة وخاصة استعدادا لبدء العملية الاستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومى الاعتبارات التالية :
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يكون للعمل صفة "الدولية" وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم السق تعارض الاحتلال العراقي للكويت ومحاولة الرئيس العراقي التفرد بالسيطرة على اكثر المواد الاستراتيجية أهمية في العالم وهي البترول .
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يوازي استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع قوات الاحتلال العراقي في الكويت ادارة عاجلة الامم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف وتعطى للقوات الدولية شروعية العمل في الازمة طبقا للتطورات .
- اصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي "السابق" والصين في حل الازمة على الاقل من جانب اتخاذ القرار السياسي المناسب للموقف وفي هذا الاطار كان استمرار اطلاق الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية التي تتم وكان ايضا لقاء رئيسي القوتين العظميين - في ذلك الوقت - للتشاور حول متغيرات الموقف السياسي والاقتصادي والاستراتيجية والعسكرية .
- اصرار الائتلاف الدولي على اتخاذ القرارات السياسية<sup>(١٦٦)</sup> المطلوبة لتجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الامر الذي ادى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المقرر للقوات في مسرح العمليات .

<sup>(١٦٦)</sup> بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق وسوف نشرها بالتفصيل بالملاحق المرفقة .

● اصرار الائتلاف الدولي على السيطرة " المخابراتية " النامة على الموقف قبل بدء اى اعمال قتال مسلحة الامر الذى نتج عنه اتخاذ بعض القرارات السياسية بدفع العملاء في جميع ارجاء العراق واستمرار الرصد الدقيق لجميع الاهداف الاستراتيجية وبدا يكتمل قرار المواجهة العسكرية .

● لقد استفرت الترتيبات السياسية والعسكرية الضرورية للهجوم وقتا طويلا اعتقد البعض خلاله ان عمليات القتل الفعلية لم تبدأ وان هناك حلولاً سياسية ودبلوماسية بديلة تبدو على السطح وكان هذا الاعتقاد خطأ فقد كانت تلك الترتيبات ضرورية لتحقيق الهدف من العمليات الاستراتيجية وخلال هذه الفترة تم تحديد الاهداف المختلفة على كافة المستويات وكانت هذه الاهداف كالآتي :

● الهدف السياسي : "تحرير دولة الكويت من القوات العراقية المحتلة وعودة الشرعية الدستورية للبلاد " كمد كان الهدف الملن للقوات المشتركة هو "ازالة قدرة العراق على شن الحرب" .

● الهدف السياسي العسكري : " الاستخدام السياسى للقوة المسلحة في اطار عملية هجومية استراتيجية يتم التخطيط لاجرائها في اقل عدد من ايام القتال تقوم خلالها القوات المشتركة بالهجوم على القوات العراقية المدافعة في الكويت وهزيمتها في معركة عسكرية وطردها من اراضي الكويت وتأمين هذه العملية عن طريق ازالة القدرة العراقية على شن الحرب " .

● الهدف الاستراتيجي : " التخطيط الاستراتيجي التفصيلي لعملية هجومية استراتيجية تستغل فيها كالملة امكانيات القوات المشتركة ووضع خطط عمليات تفصيلية تعمل القوات في اطارها لتحقيق الهدف السياسي والهدف السياسي العسكري مع تأمين العملية بالحصول على السيادة الجوية والبحرية والبرية عن طريق استخدام كافة القوى والوسائل المتاحة والتأكد من ازالة القوة العراقية على شن الحرب بضرب الاهداف الاستراتيجية في عمق العراق وتدمير القوات العراقية المدافعة والانساق الثانية المدرعة والميكانيكية المكلفة بتوجيه الضربات والهجمات المضادة دعماً للدفاعات القوات العراقية واخللة دفاعاتها في الكويت ثم تدمير هذه القوات على مراحل طبقاً لخطط الاستخدام الاستراتيجي للقوات "

● وفي اطار الهدف الإستراتيجي تمت صياغة خطة للعمليات استفادة من اقصى امكانيات عناصر العملية وتم تشكيل العملية في انساق استراتيجية واحتياطات كما سيتضح فيما بعد .

#### ● التخطيط الاستراتيجي للائتلاف الدولي :-

بالرغم من التفوق التكنولوجي والنوعي لعب دوراً رئيساً في حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف الدولي ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التي قادت أدوات الصراع وظفتها توظيفاً يحقق الأهداف التي من أجلها استخدمت القوة المسلحة ، مطلباً هاماً لفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأسابيل القتال المستخدمة .

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجي لجبهة الائتلاف الدولي لإدارة الصراع المسلح على مستويين :-

أولهما - وهو ما يطلق عليه المستوى السياسي العسكري وهو الذى تولى ادارة الأزمة على المستوى الدولى وقد كان لمخططة السياسة العسكرية في الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد في هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التي تمت على ذلك المستوى ولعل أبرزها - ذلك النجاح الذى حققته في تعبئة وحشد الإرادة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في مواجهة النظام الحاكم في العراق ، مع

قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد العراق<sup>(١١٧)</sup> مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالماورات السياسية أو أعمال التصوير والمماطة ، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوى للضغط على العراق وفرض الانسحاب عليه ، مع استكمال ذلك البناء بحشد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بملقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي .

هذا إلى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والعسكرية لمحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط .

ولانها - وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تولت القيادة العسكرية مسؤولياته التي تركزت في التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة اختيار أنسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الإداري والفني للقوات .

ورغم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه الصراع الدائر - فقد استطاعت جهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية والعسكرية بوضوح ، حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب الغير مشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها مع إعادة بناء الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمنح أي قديدرات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلا ، إلى جانب - أن تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأبلى خسائر بشرية ومادية

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الإستراتيجية العسكرية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في<sup>(١١٨)</sup> تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدي إلى تدمير للبنية الأساسية العراقية التي تركز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسي وكامل وتنتهي بعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقي .

وفي اطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولي في تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعي كامل بأن النصر في الحرب ليس هدفا في حد ذاته وإنما كان التحجيم الكامل للعراق عسكريا والحد من تنامي قدراته وتقليص دوره اقليميا بما لا يسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلا - كان ذلك هو الأساس الذي خططت له قيادة الائتلاف .

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيميائية والبيولوجية والنوية إلى جانب أهمية تدمير قدرات الحرس الجمهوري الأعلى تدريبا والأكثر كفاءة قتالية ، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لامكان تحرير دولة الكويت وعودة الحكومة

(١١٧) دكتور / زكريا حسين احمد - حرب الخليج الثانية في الموان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر أبريل ١٩٩١م ،

(١١٨) مطهرة - لواء / يسرى لندبل .

الشريعة ، ولتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والحدادية على قوات الحرس الجمهوري واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات ، مع حشد قوات الائتلاف الدولية في مناطق انتشارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار في تطوير الامداد بالاحتياجات قدر الامكان - أيضا - تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستكية التكتيكية - هذا الى جانب التركيز على أعمال التعاون والتسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك .

ولقد فرضت الأهداف السياسية والعسكرية و الاستراتيجية التي تركز على العمل الهجومى على شكل النشاط العسكري للائتلاف الدولى ، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية قبضة موقف استراتيجي في واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تضمنه ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولا سيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهى القوة الرئيسية في ذلك الائتلاف ، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومخاور وموانع ومراكز قيادة ومستودعات ما لم يكن موجودا من قبل .

كل ذلك في ظروف التقاد معظم القوات التي قدمت للاشتراك في القتال الى خبرات العمل في الصحراء واحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل في مسرح العمليات الصحراوى ، اضافة الى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات .

ومن هنا - فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على إلغاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتناك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كما ونوعا وكفاءة الى جانب التفوق التقنى المطلق - ومن منطلق حسن استغلال ذلك - فقد توصل الفكر العسكري للائتلاف الى أسلوب غير مسبوق لاستخدام القسوات الجوية - والذي ارتكز على نظرية " المراحل المركبة " والتي اشتملت على مجموعة من العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها ، وقد اختصت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحدودة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى ، مع استغلال النسبة الأكبر والغلبة من الجهود الجوية المهمة رئيسية وتوزيع الجهود الجوية المتبقى على باقى المهام الفرعية .

• وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهد الجوية حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام .

• وقد لخص الجنرال " كولين باول " رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهد الجوية في ثلاثة أهداف :-

أولها - تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية .

وثانيها - تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ " سكود - ب المطورة " .

وثالثها - قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية في الكويت ، وذلك لتهتية الظروف المناسبة لانجاح العمليات البرية ، ومنع القوات العراقية من ابداء مقاومة فعالة تتسبب في خسائر بشرية كبيرة في القوات المهاجمة .

- وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولي بعدة أسس مكتبتها من تحقيق الأهداف المحددة لها :-
- أولها : الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويعقبها ضربا جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لاجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت .
- وثانيها : القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت لقطع كافة خطوط امدادها وإفقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة م احتياطياتها الملقى أو دعمها بالقدرات التيرالية لتزويدها على الصمود .
- وثالثهما : تركيز الجهود الجوية لتدمير الاحتياطيات الصبوية والمواقع الدفاعية الحصينة في النطاق الدفاعي الأول وفتح الثغرات في حقول الألغام مع القربا توقيت بدء العملية البرية ، مع التخطيط لتركيز الجهود الجوية لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية .
- وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسي للخطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولي مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة مراحل فرعية .
  - المرحلة الأولى :- العمليات الجوية ( والتي بدأت في ١٧ يناير ١٩٩١ ) .
  - اجزاء تنظيم الحملة الجوية الآتى :-
- تخطيط الحملة الجوية :**
- الأهداف السياسية العسكرية لمعاصاة الصحراء وأثرها على تخطيط الحملة الجوية :
- بعد ساعتين من توجيه الضربة الجوية / الصاروخية الافتتاحية للحملة الجوية ، أعلن الرئيس الأمريكي أن هدف الولايات المتحدة " ليس غزو العراق وإنما " تحرير الكويت " الا انه أضاف أن قوات الائتلاف سوف تدمر آلة الحرب العراقية الهجومية التي جعلت من العراق مصدر خطر على جيرانه ، كما أكد الرئيس الأمريكي تصميمه على تدمير القدرات النووية والكيميائية العراقية .
- وقد أبدت معظم دول الائتلاف هدف تحرير الكويت باستخدام القوة المسلحة وحشدت قواتها لهذا الغرض ، الا أن هذه الدول مثل مصر وفرنسا كانت لها تحفظاتها بالنسبة لاضعاف القدرات العسكرية العراقية بأكبر ما تحتاجه عملية تحرير الكويت ، ولكن القوة الرئيسية في دول الائتلاف التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية - تسالدها المملكة المتحدة كانت ترى ان تحرير الكويت ليس هدفا كافيا لضمان استقرار المنطقة فيما بعد ، وانه لابد من اضعاف القدرات العسكرية العراقية مع عدم تدميرها تماما ، حفاظا على التوازن مع ايران .
- الا أنه بالإضافة الى تلك الأهداف المعلنة للولايات المتحدة ، فقد أصبح واضحا انه كان تلك الحرب أهدافا أخرى لخدمة السياسة الداخلية الأمريكية والمصالح الاسرائيلية في المنطقة ، فتحقيق نصر عسكري شامل على العراق ، كان سيزيد من رصيد الرئيس الأمريكي قبل انتخابات الرئاسة التي جرت عام ١٩٩٢ ، كما أن هذا النصر سيزيل عقدة فيتنام التي ظلت تعانى منها العسكرية الأمريكية منذ انتهاء تلك الحرب وهو ما لم يخفيه الرئيس الأمريكي الذي أعلن في احتفالات النصر - التي أقيمت بمناسبة عودة الدفعات الأولى من القسرات

الأمريكية في الخليج - أن تلك الحرب ، والنصر الذي حققته القوات الأمريكية فيها قد ألغيا الى غير رجعة عقدة ليمان .

وكما كان تحقيق نصرا عسكريا كاملا في الخليج مطلباً أساسياً للرئيس الأمريكي ومؤسسته العسكرية ، فإن آلة الحرب العراقية - وخاصة القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية - كان مطلباً أمنياً إسرائيلياً .

وقد انعكست الأهداف السابقة على تخطيط الحملة الجوية في أربعة مجالات رئيسية هي :

- تحديد المهدف الاستراتيجي للحملة الجوية .
- استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها .
- أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية .
- قوات الائتلاف الجوية المشاركة في الحملة .

وستتناول انعكاس الأهداف السياسية العسكرية السابقة على كل من هذه المجالات الأربعة بشكل مختصر .

### • الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية :

لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية السابقة ، استهدف تخطيط الحملة الجوية تحقيق الأهداف

الاستراتيجية التالية<sup>(١١٩)</sup>

- عزل وتمجيز القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة على قواتها في مسرح العمليات
- تحقيق السيطرة الجوية وإحفاظة عليها طوال الحملة .
- تدمير القدرة العراقية على إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل ( نووية - كيميائية - بيولوجية ) .
- تصفية القدرات الهجومية العراقية .
- عزل وحل فعالية التشكيلات البرية العراقية في الكويت .
- استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها :

لتحقيق الأهداف السابقة ، بنيت استراتيجية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها على أساس مهاجمة مراكز الثقل العراقية التي تسمح باستمرار احتلال الكويت ، وذلك بشل قدرة القيادة العراقية على إدارة العمليات الهجومية والدفاعية ، وتدمير مصادر القوة التي تسمح لها بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ، مع القضاء على فعالية القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت ، وتوفير الظروف الملائمة لشن العمليات البرية بأقل قدر من الخسائر .

وعلى ذلك خطط تنفيذ الحملة الجوية على ثلاث مراحل جوية ، متداخلة زمنياً لكل منها مهامها الخاصة وأهدافها منها ثلاثون يوماً يعقبها مرحلة مشتركة مع العمليات البرية لتحرير الكويت .

وقد خططت المرحلة الأولى للحملة الجوية في شكل عملية جوية استراتيجية لمدة أسبوع بهدف تحقيق السيطرة الجوية وتصفية القدرات النووية والكيميائية العراقية وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ الباليستكية مع شل نظام القيادة والسيطرة الاستراتيجية وتدمير البنية الأساسية للصناعات الحربية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت تكرير وتخزين النفط التي تدعم المجهود الحربي العراقي .

<sup>(١١٩)</sup> مجموعة باحثين - الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية .



كما خطط تنفيذ المرحلة الثانية خلال يوم واحد في شكل ضربات جوية كثيفة ضد القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي في مسرح عمليات الكويت استكمالاً لجهود المرحلة السابقة في تحقيق السيطرة الجوية وسحق وسائل الدفاع الجوي العراقية وقهمل لنقل الجهود الجوية الرئيسية لقوات الائتلاف الى الكويت وجنوب العراق .

اما المرحلة الثالثة التي استهدفت تهديد مسرح عمليات الكويت فقد خطط تنفيذها في شكل ضربات جوية متصلة لمدة ٢٢ يوم لشل فعالية القوات العراقية في الكويت وخاصة الحرس الجمهوري وتجزئة هذه القوات وعزلها عن قواعد امدادها مع ابقاء أكبر قدر من الحاسائر ( ٥٠ ٪ ) من قوة هذه التشكيلات لتعديل ميزان القوى البرية بالقدر الذي يسمح بحريز الكويت بأقل قدر من الحاسائر البشرية في قوات الائتلاف ) واستمرار الجهود الجوية المكتسبة وتدمير قواعد اطلاق الصواريخ الباليستكية الجوية .

ومع بداية العمليات البرية لتحرير الكويت تنقل القوات الجوية للائتلاف جهودها الرئيسية لضمان ومعاونة قوات الائتلاف البرية خلال اختراقها للدفاعات العراقية وقيامها بأعمال الائتلاف والتطويق لهذه الدفاعات مع إجهاد الهجمات والضربات المضادة للاحتياطيات العراقية والمشاركة في مطاردة القوات المرتدة وتدميرها وبجوءه من مجهودها تستمر القوات الجوية للائتلاف في الحفاظ على السيطرة الجوية المكتسبة ومنع القوات الجوية العراقية من التدخل في العمليات البرية مع استمرار القصف الجوي لقاعد المواصلات والكبارى لحرمات القوات العراقية المرتدة من الانسحاب المنظم بعادها وأسلحتها الثقيلة .

#### • أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية (١٢٠) :-

- لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية خطط توجيه الضربات الجوية الى مجموعات الأهداف التالية خلال مراحل الحملة المختلفة تبعاً لأسبقيات الأهداف الفرعية داخل كل مجموعة :-
- لعزل وشل القيادة السياسية والعسكرية العراقية خطط توجيه الضربات الجوية ضد منشآت القيادة السياسية العراقية وشبكة مراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية فضلاً عن شبكات مواصلات القيادة والسيطرة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها المنشآت العسكرية ومنشآت الانتاج الحربي
- لتحقيق السيطرة الجوية والحفاظة عليها خطط توجيه الضربات الجوية الى القواعد الجوية والمطارات العراقية ونظام الدفاع الجوي فضلاً عن مراكز القيادة والسيطرة على القوات الجوية والدفاع الجوي .
- لتدمير قدرة العراق على انتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل خطط توجيه الضربات الجوية ضد المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية ومصانع ومنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .
- لتصفية القدرات الهجومية العراقية تم تخطيط الضربات الجوية ضد منشآت التاج وتخزين الصواريخ الباليستكية وقواعد اطلاقها والقوات والموانئ البحرية فضلاً عن منشآت تكرير وتخزين وتوزيع النفط لحرمات العراق من مصادر الطاقة فترة طويلة .

(١٢٠) نفس المصدر السابق

- لعزل وشل لفعالية القوات العراقية في الكويت والعمل على انجهاها خطط توجيه الضربات الجوية الى المستودعات الاستراتيجية وخطوط الامداد والسكك الحديدية والكبارى وعقد المواصلات التي تربط القوات العراقية في الكويت بمصادر امدادها فضلا عن التشكيلات المدرعة والميكانيكية وخاصة تشكيلات الحرس الجمهوري .

#### • قوات الائتلاف التي شاركت في الحملة الجوية:

جاء تشكيل القوات المشاركة في الحملة الجوية سياسيا الى حد كبير فقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على اشراك اكبر عدد من الدول للائتلاف وخاصة الدول الغربية والعربية لاسباغ الشرعية على الحملة التدميرية التي خطت لها بما يتجاوز احتياجات تحرير الكويت حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تبعات هذه الحملة امام الرأى العام والعربي .

فبالاضافة الى الولايات المتحدة وحس دول من مجلس التعاون الخليجي شارك في الحملة الجوية اربع دول غربية بشكل مباشر والثنتين منها تحت مظلة حلف الناتو وقد تفاوتت مشاركة كل من الدول الغربية والخليجية في كثافتها ونوعيتها تبعاً لسياسة وقدرات كل دولة ومدى قوة حشدتها الجوى في المنطقة .

فبينما جاءت الولايات المتحدة على راس الدول الغربية المشاركة في الحملة الجوية بما يقرب من ١٧٠٠ طائرة قتال وتأمين اعمال قتالية ومات الحوامات ( المليكوبتر ) يليها كل من المملكة المتحدة ( ٧٠ طائرة ) وفرنسا ( ٥٢ طائرة ) وكندا ( ٢٩ طائرة ) وايطاليا ( ٨ طائرات ) وكانت مشاركة كل من السابيا وهولندا تحت مظلة حلف الناتو لا تتجاوز ( ٥٨ طائرة )<sup>(١٢١)</sup>.

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد جاءت السعودية على رأس هذه الدول باستضافتها معظم القوى الجوية الغربية في الائتلاف وقيادتها فضلا عن مشاركتها بمعظم طائرات القتال المتوفرة لديها ( ٢١٦ طائرة ) يليها القوات الجوية الكويتية في المنفى التي استطاعت الفرار واللجوء الى السعودية أثناء الغزو العراقي ( ٣٥ طائرة ) .

اما كل من دولة الامارات وقطر والبحرين فأنما وان شاركت في استضافة بعض الاسراب الغربية وتأمينها الا ان مشاركتها المباشرة في الحملة الجوية كانت رمزية تعبر عن التضامن اكثر مما تعبر عن قوة جوية حقيقية بينما تقتصر دور القوة الجوية العمانية على استضافة بعض الاسراب الغربية في مطاردتها وتأمينها مثلها في ذلك مثل القوات الجوية التركية .

وقد تضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقا للأسس التي بنى عليها التخطيط .

- المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة القصف الاستراتيجي والتي هدفت الى تصفية القدرات النووية واسلحة الردع الفوق تقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية .
- المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهي تعنى قينة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالهجرة والمناورة والوصول الى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية .

<sup>(١٢١)</sup> نفس المصدر السابق

• المرحلة الفرعية الثالثة - وهي عزل مسرح العمليات بالكوييت وهي تعنى شل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالتيار أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى واللقى .

• المرحلة الفرعية الرابعة - وهي تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة في العملية البرية الاستراتيجية وتعتبر جزءا منها وقد استهدفت توفير الظروف الصعوبة والتكثيكية الملائمة لنجاح أعمال القوات البرية .

وقد تمت هذه المراحل في اطار عمليات خداع استراتيجي وعمليات حرب نفسية لتحييد وعزل قوات الحرس الجمهوري في جنوب العراق ، حيث شمل الخداع العملياني قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت ، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحري لايهاجم العراق بأن يتجلبه الهجوم الرئيسي من الشرق وبالتالي خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسي الذي خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربي .

• المرحلة الثانية - العملية البرية ( والتي بدأت في ٢٤ فبراير ٩١ - الى ٢٨ فبراير ٩١ )  
وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية .

• المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الثغرات والممرات في الموانع والتحصينات العراقية ودفع المفاوز الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة .

• المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تطوير الهجوم والانتفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية ، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النقاط الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها من خلال مع الضربات والهجمات التي تتم بالمواجهة .

• المرحلة الفرعية الثالثة - وهي مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقي .

وقد اعتمدت قوات الائتلاف في تخطيطها للعملية البرية الاستراتيجية على نظرية الحرب الجو / برية والتي تركز على فكرة أن ما يحدث في الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث في البر وبالتالي فإن القصف الجوي المستمر معمم عمليات الابراز الجوي العميقة سوف يؤدي الى انجاح الهجوم البري - وعلى ضوء ذلك فقد كان يشتمل التجميع القتالي للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية :-

• المحور الأول - " محور الساحلي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من ٣ لواء حرس وطني سعودي ( اللواء الثاني والثامن والعاشر الميكانيكي ) ، وكتيبة ميكانيكي قطري ، ٢ فرقة مشاة أسطول أمريكي .

• المحور الثاني - " محور المركزي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من مجموعة خالدة السعودية ( اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة الميكانيكي ) ومجموعة سعد الكويتية ( لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع ) والقوات السورية ( الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير ) والقوات المصرية ( الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكي - والفرقة الرابعة المدرعة - اللواء ١٤٥ صاعقة ) .

- المحور الثالث - " محور حفر الباطن " ويعمل في نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات أمريكية ( الفرقة الأولى والفرقة الثالثة - الفوج الأول والثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي ) وقوات بريطانية ( الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي والفرقة ٨٢ محمولة جوا والفرقة ١٠١ اقحام جوى والفوج ٣ فرسان مدرع ) وقوات فرنسية .

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية في مسرح العمليات الكويتي ، وفي نفس الوقت يتم هجوم تظاهري للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البري .

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث هاجم قوات المنطقة الشرقية من الشوق في اتجاه الأحمدى لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الأمريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف في نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت .

وفي المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الأمريكية بهجوم معاون في اتجاه الكويت / الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الأهداف الجوية لمنع وصول تعزيزات للقوات العراقية التي تواجه المنطقة الشمالية وتحتل مواقع لمنع السحاب القوات العراقية من جنوب الكويت .

وفي المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بهجوم معاون في اتجاه الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهراء وتستعد للمعاونة في تأمين وتطهير مدينة الكويت .

وفي غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بهجوم معاون في اتجاه الناصرية / البصرة لعزل القوات العراقية التي بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحويل للهجوم شرقا لتدمير قوات الحرس الجمهوري جنوب البصرة .

أما الضربة الرئيسية فتتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهوري من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت ، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية في اتجاه البصرة لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهوري في نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع الحدود الشمالية الكويتية .

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات ( تي ٥٢ ) والهجمات الجوية التكتيكية والهليكوبتر المسلح بمقذوفات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى في المناطق شمال السلطان ، وجنوب الناصرية ومطار على السالم وغرب الجهراء بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اقحام جوى استخدمت فيها ٣٠ طائرة هليكوبتر من طراز ( شينوك - وبلاك هوك - وأباتشي - وكوبرا )

وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطي لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية .

- التخطيط العربي لعملية عاصفة الصحراء :-
- الخطة العامة للعملية الهجومية ( عاصفة الصحراء ) :-
- في ضوء الخطة العامة لقوات الائتلاف وباستغلال الضربات الجوية وأعمال الحداغ والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية هجومية لتحرير الكويت ، وعلى ضوء تلك الخطة وقع على عاتق القوات العربية في المنطقتين الشرقية والشمالية قطاع من الأراضي والدفاعات العراقية يعتبر من أصعب اتجاهات الهجوم حيث يتميز بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة هجوم القسوات ويتكون هذا النظام من :-
- سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع ٣-٥ متر أمام الحد الأمامي وفي عمق الدفاعات .
- خنادق بعرض ٣-٥ متر وبعمق ٥,٢ متر يتم ملئها بالبتروال الحام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم اشعالها عند هجوم القوات .
- حقول العام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وبعمق يصل الى ٢٠٠ متر
- شبكة من الأسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف ، وبعمق يصل الى ١٥٠ مترا .
- تتم الخطة الهجومية من خلال مرحلتين رئيسيتين:-
- المرحلة الأولى : التغلب على الموانع واختراق الدفاعات وتطوير الهجوم في العمق .
- المرحلة الثانية : تحرير مدينة الكويت ، حيث تقوم تحت ستر التمهيد الترائى للمدفعية والطيران بتحقيق الاتصال بقطاعات الأمن العراقية ثم التغلب على الموانع الدفاعية ومهاجمة الموانع الامامية واقامة رؤوس موانع داخل الأراضي الكويتية ، مع الاستعداد لصدهجمات المضادة العراقية ، ثم تطوير الهجوم شمالا في عمق الأراضي الكويتية لتحرير مدينة الكويت وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .
- تقوم قوات المنطقة الشرقية بمهاجمة المواقع العراقية على المحور الساحلى بقوة ٣ مجموعات قتال ( قوة عمر - قوة عثمان - قوة أبو بكر ) بالتعارن مع ضربة معاونة على يسارها بقوة الفرقتين الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية ، حيث تنطلق قوات المنطقة من " الخافجى " شمالا حتى جنوب الأحمدى الى المطار الدولى الى مدينة الكويت وذلك خلال ٤-٥ أيام قتال .
- أما قوات المنطقة الشمالية ( محور حفر الباطن ) :-
- فتقوم بمهاجمة الدفاعات العراقية على محور حفر الباطن على محورين :-
- المحور الاول : بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة خالد - قوة سعد - قوة عرعر ) تقوم بالمحور على محور النمرتين - عمارة الدرب ثم التقدم شرقا في اتجاه سوكيات الصداة . . . . . مختربة الدفاعات العراقية على هذا المحور ثم الاندفاع تجاه الجهراء ثم الى مدينة الكويت ، تنفذ اعمال قتالها خلال خمسة ايام قتال ، وتحفظ بقوة طسارق في الاحتياطى العام .
- المحور الثانى : ( القوات المصرية )
- بقوة الفرقة الثالثة الميكانيكى في النسق الاول والفرقة الرابعة المدرعة في النسق الثانى وبالتعاون مع المجموعة ١٤٥ صاعقة تقوم بالمحور واختراق الدفاعات العراقية على محور الشفايا - غرب ام عمارة حتى الابرق ، وتتم العملية خلال خمسة ايام قتال .

- بدأ الهجوم بدفع ٣ مفارز ميكانيكية مدعمة تتقدم تحت سر نيران المدفعية وتقوم بإنشاء رؤوس موانع عميقة داخل الدفاعات العراقية بما يؤمن دفع التجميع الرئيسى لقوات النسق الاول للقوات العربية ، وتخترق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية وتدمر قوات النسق الاول لها في قطاع المسؤولية مع الاستعداد لصد الهجمات والضربات المضادة لنسق لائق / احتياطي القوات العراقية ، وينجح عملية الصمد يتم دفع الانساق الثانية اعتبارا من صباح اليوم الثالث قتال لتطوير الهجوم في اتجاه الجبهة وقاعدة على السالم ومدينة الكويت . . . واستكما تدمير القوات العراقية .
- ادارة العملية البرية الاستراتيجية :
- التغلب على نظام الموانع العراقي :
- نظرا للظروف السياسية السائدة في فترة ما قبل الضربة الجوية فانه لم يكن مسموحا بدفع اى عنصر من عناصر الاستطلاع الهندسى للحصول على المعلومات عن نظام الموانع بالدفاعات العراقية وكان المصدر الاساسي للحصول على المعلومات في هذه الفترة هو الصور الجوية بالتنسيق مع الجانب الامريكى ورغم التقدم العلمى في مجال التصوير الجوى الا انه لم يتم تكوين صورة حقيقية للموانع العراقية نتيجة عاملين :
- اولهما - قصور التصوير الجوى في اظهار حقول الالغام المدفونة والتي تتنوع فيها الالغام المستخدمة في رصها سواء من ناحية الحجم او المادة المصنعة منها من حيث كونها مادة معدنية او غير معدنية الى جانب عمق اللغم تحت الارض .
- وثانيهما - الاختلاف في تفسير وقراءة وتحليل الصور الجوية بما يمكن ان يؤدي الى اكثر من تفسير للصورة الواحدة .
- وبعد بداية الضربة الجوية ولجوء الكثيرين من افراد الجيش العراقي الى قوات الائتلاف الدولى ونتيجة لاستجاب هؤلاء الافراد المسلمين وخاصة افراد سلاح المهندسين العراقي الذين شاركوا في انشاء نظام الموانع العراقي فقد ساهمت المعلومات التي تم الحصول عليها بدرجة كبيرة في استكمال الشكل النهائي للتجهيز الهندسى العراقي والذي كان يتكون من (٢٢) :-
- مانع نطاق الأمن :- وهو عبارة عن حقول الغام مختلفة مضادة للأفراد ومضادة للدبابات بعمق حتى ٥٠ مترا ومعدة بسور من السلك الشائك من الجانبين حول مواقع سرايا نطاق الامن الذى يبعد حتى ٥ كم من الدفاعات العراقية الرئيسية وفي الفواصل بين هذه المواقع .
- خنادق اللهب :- وهى خنادق بعمق ٢ متر وعرض ٢ متر ومقسمة الى اجزاء مواجهة الجزء الواحد منها ١ كم حيث يتم ضخ البترول الى هذه الخنادق من حقول البترول من خلال شبكة الابواب للتغذية بحيث يتم تغذية كل ١٠ كم من ابواب واحد تتصل بالابواب الرئيسى ويتم اشعال البترول في الخندق بنظام اشعال متعدد الوسائل كهربائيا او حراريا " بواسطة برميل من النابالم او يدويا بواسطة فرد مكلف خصيصا لهذه المهمة .

(٢٢) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

هذا وكانت القوات العراقية قد أنشأت عدة نطاقات من الموانع أمام الدفاعات الرئيسية متمثلة في اثنين من حقول الألغام كل منها بعمق ١٠٠ متر بفواصل ٦٠ متر إضافة الى موانع الاسلاك الشائكة واسلاك اخرى بارتفاع ٢ متر وعمق ٦ متر وبحيث يصل العمق الكلي للمانع الى حوالي ٢٧٠ متر

والى جانب كل ذلك كان هناك الساتر الترابي الذي اقامه العراقيون ليكون فاصلا بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والذي يعتبر المانع الاول الذي واجه قوات الائتلاف الدولي وهو عبارة عن ساتر ترابي مزدوج بارتفاع يصل الى ٧ امتار .

وقد تم التغلب على الساتر الترابي على مرحلتين اولهما - مرحلة فتح الممرات في الساتر الترابي الجنوبي خلال الليلة السابقة لبدء العمليات البرية لقوات الائتلاف الدولي .

وثانيها - مرحلة فتح الممرات في الساتر الترابي الجنوبي مع بدء الهجوم البري للقوات المشتركة ، حيث تم اختيار توقيتات فتح تلك الممرات في توقيت ينتهي مع بداية الهجوم حتى لا يتم تحديد اماكنها بواسطة عناصر الاستطلاع العراقية العاملة على الحدود الكويتية ، وقد استخدمت المعدات الميكانيكية الهندسية في فتح الممرات .

أما أسلوب التغلب على موانع نطاق الأمن العراقي - فقد خطط لفتح ثغرة ل مواجهة هجوم كل سرية من قوات الائتلاف من الكتائب المكلفة للتغلب على نطاق الأمن وذلك باستخدام صواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات .

أما خنادق اللهب فتشكل مانعا قويا ضد أى قوات مهاجمة يصعب اجتيازه أو التغلب عليه نتيجة لدرجة الحرارة العالية جدا والتي تصل الى ثلاثة آلاف درجة مئوية والضغط الشديد للبترول المشتعل والذي يصل الى ستة آلاف رطل للنبوة المربعة ، وعلى ذلك فقد تركز التخطيط على منع العراقيين من اشعال البترول في هذا المانع وذلك بتشكيل مجموعات من الوحدات الخاصة المدعمة بعناصر من المهندسين ، بمهمة ابطال تجهيزات الإشعال الخاصة بهذا المانع وتأمينه .

وقد دفعت مجموعات الاغارة ليلة هجوم قوات الائتلاف الدولي وقامت بقطع أسلاك التوصيل الكهربائية الخاصة بتجهيزات الاشعال وقلب براميل النابالم في الاتجاه البعيد عن الخندق البترولي وتأمينه ، وقد تلك المجموعات في المهام التي كلفت بها وذلك قبل فجر يوم الهجوم البري .

وعن المانع العميق أمام الدفاعات العراقية - فقد خطط لتقوم مفارز الموانع المسلحة بصواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقات ودبابات الكبارى ، حيث وصلت عناصر الاستطلاع الهندسى الى بداية المانع في الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٥ فبراير وقامت باستطلاع المانع وأكدت المعلومات التي سبق حصولها عنها وبدأت في فتح الثغرات طبقا للمخطط ، حيث خصص لكل ثغرة اثنين صاروخ لفتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات الذي تم اطلاقها بالتالى ، وجرافة ألغام لتأكيد فتح الثغرة ، ثم تم تعليم كل ثغرة بعلاوات ارشاد ، كما نظم مرور القوات من خلالها بواسطة عناصر مشتركة من الشرطة العسكرية والمهندسين ، ول الساعة ١٢٥٥ كانت القوات المهاجمة قد نجحت في فتح الثغرات التي اندفعت من خلالها موجات الاقتحام الأولى لتجتاز الدفاعات العراقية وانشاء رأس مانع قهيدا للدفع باقى القوات من خلالها .

وقد تم وضع برنامج تدريب مشترك على فتح الثغرات في الموانع الهندسية باستخدام عدة طرق ، بدأت باستخدام طورييد "البنجالور" التقليدي وصولاً إلى استخدام الأنظمة الصاروخية لفتح الثغرات في حقول الألغام ، وقد أسفر استخدام نظام فتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات " فاتح " المصري والذي أنتجته الهيئة العربية للصنعي لجأحاً كبيراً ، إذ نتج عن تجارب استخدامه فتح ثغرة بعرض ٣٦ متراً في حين كان المستهدف فتح ثغرة بعرض ٦ - ٨ متراً فقط .

وقد شمل التدريب المشترك استخدام المعدات الأمريكية للتغلب على الموانع مثل صواريخ فتح الثغرات في حقول الألغام " ميسليك " وجرافات الألغام " ماين راكس " والكبارى المحملة على الدبابات " آل ٨ " ، كما كان له أكبر الأثر في نجاح التخطيط لفتح الثغرات .

• بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية في الساعة ٤:٠٠ يوم ٢٤ فبراير ٩١ وأطلق عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت في الساعة ٧:٠٠ يوم ٢٨ فبراير ٩١ حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها إلا أنه نظراً للنجاح الذي حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع فقد تم تقديم موعد الضربات المعاونة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢:٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالي ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط وقد تم إدارة العملية كالآتي :

• المرحلة الفرعية الأولى : وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ٩١ حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلي بالمهجوم وتمكنت قوات الحرس الوطني السعودي بقوة ٣ لواء ميكانيكي من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية التي كانت تدافع في المواجهة وتمكنت من الوصول إلى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل إلى ٢٥ كم .

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح في الفاصل بين الفرقة الثامنة مشاة اسطول والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التي كانت تدافع في المواجهة ووصلت بنجاح إلى منطقة المزارع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٥٠ كم . وتمكنت الفرقة الأولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية في مواجهتها ووصلت بنجاح إلى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل إلى ٣٠ كم وصباح يوم ٢٥ فبراير ٩١<sup>(١٢٣)</sup> استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلي ووصلت قوات الحرس الوطني السعودي بنهاية اليوم إلى منطقة رأس القليعة - كما وصلت الفرقة الثانية مشاة اسطول إلى رجسم جثمان - ووصلت الفرقة الأولى مشاة اسطول إلى المنطقة جنوب الصليبية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزي بالمهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعدونية المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الامن وتأمينه بدأت في فتح الثغرات في الموانع حيث نجحت في فتح الثغرات والشاء رؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وحيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية .

<sup>(١٢٣)</sup> كان الرئيس العراقي قد أصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بالسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي للطرق والكبارى إلى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبحرة مما جعلها هدفاً مثالياً للقصف الجوي وكلف الميجات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات إلى خشيعة مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، لحولت بعضها إلى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .



وخلال يوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على محور وادي الباطن بالهجوم وتمكنت قوات الفيلق السابع في اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٣٥ الى ٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قوات الابراز الجوي واستمرت في التقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٨٠ الى ١٠٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وخلال يوم ٢٥ فبراير ٩١ استمرت قوات الفيلق السابع في هجومها وتوغلت الى عمق ٥٠ - ٨٠ كم - كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر في هجومها وتوغلت الى عمق ١٣٠ الى ١٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ واعتبارا من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مغارزها المتقدمة لأمين نطاق الامن وفي الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت في اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاه عراقى وبنهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط عمق ٣٠ كم وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة .

• المرحلة الثانية : وتم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ٩١ حيث استمرت القوات العاملة على المحور الساحلى في هجومها وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على المحور قد نجحت في الوصول الى اهدافها المخططة واستولت على مناطق الفنتاس والصليبية وجنوب الجهراء بـ ٢٠ كم وفى نفس الوقت استمرت القوات العاملة على المحور المركزى في اعمال قناتها وهاجت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع وتمكنت في الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح .

وفي الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة في اتجاه مدينة الجهراء وقاعدة على السالم الجوية .

وفي نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على عين الفرقة الرابعة المدرعة وفي نفس اتجاه هجومها حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التي نجحت في الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهراء في الاتجاه الشمالى الغربى وقلل الطرق المؤدية من والى مدينة الكويت .

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجمع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك في الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير .

وعلى محور وادي الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح في تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من الحرس الجمهورى العراقى ووصل الى الخط العام جنوب قوعة بن ثقبلة - الكربي كما طور الفيلق الثامن عشر قتالة وتمكن من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى في مناطق جليبة - دارو - الناصرية .

المرحلة الفرعية الثالثة - وتم تنفيذها ليلة ٢٨/٢٧ فبراير ٩١ في الساعة ٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهراء ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها وفي الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومعه اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات في

تطهيرها من القوات العراقية والاسيلاء عليها وتأمينها ورفع الاعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المباني الحكومية الكويتية .

وتكثفت القوات العاملة على المحور الساحلي بالتعاون مع القوات العاملة على المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ولجحت القوات السعودية - والكويتية في تطهير الجزء الشرقي والشمال من مدينة الكويت وقامت قنات مشاة الاسطول الامريكية بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولي .

وعلى محور رادى الباطن استمرت اعمال قتال الفيلق السابع في التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقى بقوة ثلاث فرق مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت - ووصل الى منطلق في شمال الجھرا - حور الصبية - جنوب غرب ام القصر - جنوب غرب البصرة ، كما استمرت اعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلا - المفراش-صفوان - طليل ووصل الى المنطقة جنوب غرب البصرة المنطقة جنوب الناصرية (المراحل التفصيلية للعملية الهجومية باللاحق العسكرية ) .

### ثالثا : نتائج عملية عاصفة الصحراء (١٢٤) :-

لقد حققت عملية عاصفة الصحراء الاستراتيجية العديد من النتائج على المستوى الاستراتيجى سواء من المنظور السياسى والعسكرى او الاقتصادى وكان أهم النتائج التى تحققت مايلى :

- إجبار القيادة العراقية على الاستسلام لكافة المطالب والشروط الدولية مع الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الاثنى عشر .
- التنازل رسميا عن الادعاءات التاريخية والإقليمية التى تعتقد أن الكويت جزء من العراق وتطالب بضمها .
- دفع التعويضات لدولة الكويت التى تقدر بحوالى ١٠ مليار دولار مع إطلاق سراح جميع اسرى الحرب والرهائن من الشعب المتواجدين بالعراق .
- حظر تصدير السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة الى العراق .
- تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل ومحازمها داخل العراق .
- تدمير القوات العراقية التى تمثلت فى الآتى :-
- تدمير ٥٠% و ٦٠% من قدرات ٤٠ فرقة عراقية جنوب العراق ولى الكويت .
- اسر حوالى ٨٥٠٠٠ جندى .
- مقتل و إصابة ١٦٠,٠٠٠ مدنى وعسكرى .
- تدمير ٣٩٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ عربة مدرعة ، ٢١٠٠ قطعة مدفعية طبقا لتقارير المخابرات الحربية والاستطلاع .
- تدمير ٢٤ قاذف صواريخ أرض / أرض
- تدمير ٩٠% من القوات البحرية .

- تدمير ٨٥% من الدفاع الجوي العراقي .
- تدمير ٦٠% من القوات الجوية العراقية .
- تدمير ٩٠% من أسلحة الدمار الشامل العراقية .
- أما الخسائر الاقتصادية فكانت :
  - تدمير البنية الأساسية فيما قيمته حوالي ٢٠٠ مليار دولار تمثلت في تدمير حوالي ٣٢٥ مجمع صناعي - ٧ مصنع بترولي و أبررها مجمع البتروكيماويات "خور الزبير" ٥٠٠ وحدة صناعية عسكرية ٥٠٠% من الكبارى والجسور، بالإضافة الى شل قدرة حوالي ٢٠٠ مصنع على الإنتاج .
  - احتلال مساحة حوالي ٥٠٠ كم<sup>٢</sup> من الأراضي العراقية شمال وجنوب العراق وفرض السيطرة الكاملة عليها بواسطة قوات الائتلاف وستظل هذه المساحة من الأرض تحت سيطرة قوات الائتلاف حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي .
  - كما تكبدت قوات الائتلاف لفقات مالية ضخمة يمكن بياناها كالتالي :
- تكاليف عملية " درع الصحراء " : متوسط التكاليف اليومية منذ الثاني من أغسطس حتى ١٦ يناير ١٩٩١
  - ٧٦,٨ مليون دولار يوميا باجمالي ١٢,٩ بليون دولار .
  - تكاليف عملية " عاصفة الصحراء " :
  - الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوما .
  - الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .
  - تكاليف إزالة المخلفات وإعادة الأمور الى ماكانت عليه :
  - فترة مابعد المعركة ( ٣ شهور ) ٧ بليون دولار .
  - تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .
  - اجمالي التكاليف ٥٠ - ٦٠ بليون دولار .
- دمرت الاغارات الجوية للائتلاف التي وصل عددها الى مايزيد على ١١٠ ألف اطاره ، البنية الأساسية للعراق وبلغ اجمالي وزن القنابل والصواريخ التي أسقطت على القوات العراقية في العراق والكويت المحتلة ١٤١٩٢١ طن بينما يصل وزن القنابل التي ألقيت على مدينة " نجراكي " ٢٤٢٠٠ طن ، والقنابل التي ألقيت على مدينة " درسدن " الأساسية ٣٤٢١ طن ، وازاء ذلك سوف تحتاج العراق تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب .
- تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية التي دمرت المرافق الأساسية الكويتية ، ونهبت الممتلكات ، وأحرقت آبار البترول، وسربت النفط في مياه الخليج ، وقتلت أعدادا كبيرة من الشعب الكويتي ، وحاولت افقاده هويته ، فقد تتطلب عملية إعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار ، في الوقت الذي فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات التاج النفط الخام في المستقبل .

جدول رقم ( ٦ ) يوضح نتائج العمليات العسكرية في الجانبين :-

العراق		البيان	الائتلاف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الأفراد المدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	* ١٠٣	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	** ٨٣	سفن حربية	١٢٠	٢

\* ١٣٩ طائرة عراقية لرحلت الى ايران وما زالت هناك . \*\* استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة عربة بعد غزو الكويت كانت لدى الكويت .

من هنا نجد أن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " قد حققت ما هو أكثر من أهدافها المخططة التي سبق الإشارة لها من قبل كما أن هذه العملية كان لها عدة دروس مستفادة سواء استراتيجية او تكتيكية وسيتم استعراضها فيما بعد .

### • تحليل العمليات العسكرية البرية :-

فشلت القوات العراقية في ادارة عملياتها الدفاعية ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها ، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الائتلاف الدولي ولم تبدى سوى بعض المقاومة المحدودة .  
وقدر صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ الأمر الذي أدى الى حدوث انهيار كامل للدفاعات العراقية ، وفي الساعة ٨٠٠ ، يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستلامها عدا فرقة بمنطقة جنوب البصرة كانت محاصرة .

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الائتلاف الدولي ، يتضح أن قيادة الائتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد ليراني هائل ، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت في مسارح العمليات لأول مرة ، مع توفير امكانيات ضخمة في مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران ، اضافة الى تدني امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الائتلاف الدولي ، هذا الى جانب عدم اغفال تطبيق مبادئ الحرب خاصة المفاجأة والحشد والخذاع والحرب النفسية .

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الائتلاف الدولي قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتال العملية " الجو / برية " حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها الى تدمير الانساق الأولى بالقوات البرية ، وتدمير الانساق الثانية في توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية ، هذا الى جانب تنفيذ مناورة عملية بتوجيه ضربة رئيسية من اتجاه غرب وادى الباطن في اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقي " الحرس الجمهوري " في العمق ، تحت ستر أعمال القوات المخصصة للمضربة الرئيسية .

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق العملية "الجو/ برية " تمثل بتشكيل قوات الائتلاف الدولي في قوات للمعركة القريبة ضد الانساق الأولى في كل من المنطقتين الشرقية والشمالية ، وقوات للمعركة العميقة ، والتي استخدمت فيها الامكانيات الصاروخية للقوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التي قام بها الفيلق السابع لتطويق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهوري العراقي في العمق وتدميره .

## خلاصة الباب الثالث

- جاء العمل العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ضمن قوات الائتلاف الدولي كنتيجة طبيعية لموقف الحكومة العراقية المنصبت والرافض الانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها .
- وبدأ هذا الدور يتبلور منذ مؤتمر القمة العربي في أغسطس ١٩٩٠ الذي أقر حق كل من السعودية والكويت والإمارات في طلب الدعم سواء من الدول الشقيقة أو الصديقة حيث بدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقاً لامكانياتها المختلفة وطبقاً لموقف كل منها .
- وكان مصر دورها البارز في هذه العمليات حيث شاركت بقوات رئيسية وصلت إلى حوالي ٣٥,٠٠٠ من القوات المشتركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية وأسلحتها المعاونة والتخصصية المختلفة .
- كما شاركت سوريا بفرقة مدرعة ولواء من المفاويز وأسلحة دعمها .
- وقامت المملكة العربية السعودية بدور بارز في هذه العمليات سواء في استيعاب حشد قوات الائتلاف الدولي أو الفتح الاستراتيجي أو المشاركة في أعمال القتال والتأمين الشامل ، مما جعل دورها محوريا ورئيسيا ، وجاءت مشاركة باقي الدول العربية طبقاً لامكانياتها وموقفها .
- ومع تطور حشد وحجم القوات بالمسرح كانت تتطور خطط التأمين والدفاع وأساليب تنفيذها طبقاً للمؤلف .
- فيما عرف بالعملية الاستراتيجية " درع الصحراء " .
- ومع استكمال الحشد والتدريب اللازم لشن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ، وبانقضاء الفترة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت ودون ظهور أي مؤشرات على استجابة النظام العراقي وتجاوز ممارساته حد القبول الدولي بدأت قوات الائتلاف في إدارة عمليات عسكرية لتحرير الكويت في حملة أطلق عليها اسم " عاصفة الصحراء " اعتباراً من ١٧ يناير ١٩٩١ .
- وقد نفذت قوات الائتلاف الدولي عملياتها ضد العراق على مرحلتين رئيسيتين :-
- مرحلة العمليات الجوية :
- استغرقت هذه المرحلة ٣٨ يوماً تم خلالها تنفيذ أكثر من ٩٠ ألف طلعة جوية منها ٣٦ ألف طلعة قصف رهجوم جوي استخدمت فيها حوالي ٢٠٠ ألف طن متفجرات بالإضافة إلى ضربات صاروخية بلغت ٤٠٠ صاروخ " توماهوك " ضد أهداف السيطرة القومية والبنية الأساسية ومراكز وعناصر القدرة العسكرية لدولة العراق .
- ركزت العمليات الجوية لقوات الائتلاف في أيامها الأولى على قصف الأهداف الاستراتيجية بالعمق العراقي ثم تحولت إلى التركيز على عزل منطقة العمليات وتخصيص نسبة كبيرة من الجهود لتدمير قوات الصفوة العراقية ( الحرس الجمهوري ) بالمسرح .
- استهدفت مرحلة العمليات الجوية لقوات الائتلاف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية كان أهمها مايلي :-
- ◆ تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات من خلال :-
- ◆ تدمير وسائل الإنذار والدفاع الجوي ، مع حرمان العراق من استخدام القوات الجوية .

- ◆ تدمير البنية التحتية وتقليص قدرات العراق في مجال إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل من خلال تدمير مراكز النشاط النووي ( مفاعلات - معامل أبحاث ) ، وتدمير مراكز إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، مع تدمير وسائل الحمل المختلفة (طائرات قتال - صواريخ أرض / أرض - مدفعية ) .
- ◆ تحجيم التهديد العراقي بواسطة الصواريخ أرض / أرض من خلال تدمير مراكز الإنتاج والصيانة والتخزين تدمير مواقع الإطلاق الثابتة والقوافل المتحركة .
- ◆ شل القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة من خلال تدمير مراكز القيادة والسيطرة وتدمير مراكز الإشارة والمواصلات .
- ◆ التأثير على إمداد القوات في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير الطرق والكبارى والجسور المؤدية للمسرح مع تدمير قواعد ومستودعات الإمداد ( وقود - ذخيرة ) .
- ◆ السيطرة البحرية على شمال الخليج وسواحل الكويت من خلال تدمير الحجم المحدود من القطع البحرية وشل وتدمير الموانئ ونقاط التركز مع شل وتدمير عناصر الدفاع الساحلي .
- ◆ تقليل الكفاءة القتالية العاملة في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير نسبة من التسليح في التشكيلات المدرعة والميكانيكية وقوات الحرس الجمهوري والعمل على إضعاف تشكيلات النسق الأول مع حرمان القوات من الحصول على احتياجاتها الرئيسية .
- ◆ تعطيل القدرة القتالية بالتأثير على الروح المعنوية من خلال تدمير وسائل الإعلام والاتصال بالشعب ، شن حملات نفسية ضد القوات المسلحة بالمسرح مع حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية .
- أوضحت العمليات الجوية لقوات الائتلاف العجز الكامل للقوات العراقية بأفرعها المختلفة في التصدي العام بحدود فعل مؤثرة ، حيث اقتصر أعمال قتالها خلال هذه المرحلة على محاولة تقليل الخسائر واستخدام الصواريخ أرض / أرض في إطار دعائي مع وقف كالة أنواع النشاط الجوي وتدمير أعداد من الطائرات الى إيران ووقف التحركات الرئيسية لها مع التوسع في أعمال الخداع والإخفاء والتضليل وإدارة بعض عمليات الاستطلاع والسبق استهدفت رفع المعنويات أساسا مع استخدام مكثف للصواريخ أرض / أرض ضد كل من إسرائيل والسعودية لتحقيق أهداف سياسية ودعائية مع التوسع في أعمال التضليل أمام السواحل الكويتية والسواحل الشمالية للسعودية .
- مرحلة العمليات البرية :-
- بدأت هذه المرحلة اعتبارا من سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واستغرقت حوالي ٥ أيام أدارت خلالها قوات الائتلاف عملية هجومية استراتيجية في الوقت الذي فشلت فيه القوات العراقية في إدارة أو تنفيذ أعمال قتال رئيسية خلال هذه المرحلة .
- نفذت قوات الائتلاف أعمالها الهجومية على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :-
- مرحلة الاختراق والعزل وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تمكنت خلالها قوات الائتلاف من اختراق النسق الأول التعوي وعزل وتدمير الاحتياطيات التعوي .

● **مرحلة التطوير والانتفاخ** وقد استغرقت هذه العملية يوم قتال تمكنت خلاله قوات الائتلاف من استكمال تدمير الاحتياطيات التعبوية .

● **مرحلة التطويق واستكمال الحصار** وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تم خلالها تدمير الاحتياطيات التعبوية وقوات الحرس الجمهوري واستكمال حصار القوات العراقية المتبقية في المسرح .

● **٢٠ مارس ١٩٩١** تبنى مجلس الأمن - بناء على ممارسات الادارة السياسية للائتلاف - القرار رقم ٦٨٦ الذى يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج التى كان السبب في نشوبها وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوات الائتلاف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية ، وقد امتثلت القيادة السياسية العراقية دون قيد او شرط لهذا القرار وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذى كان بمثابة اعلان رسمى بانتهاء حرب الخليج من الناحية الفعلية حيث يضع هذا القرار - الرابع عشر في سلسلة قرارات مجلس الأمن - العراق تحت نظم من الرقابة الدولية المباشرة .

● **لم تستطع القيادة السياسية العراقية أن ترفض - أو حتى تناقش - الشروط التى أملت عليها فقد وافقت الحكومة العراقية على عقد اجتماع بين القيادتين العسكريتين العراقية والمشرقة المناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار ، ثم تلقت القوات العسكرية بالفعل الأوامر للالتزام بهذا القرار وفى الوقت نفسه ألقى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والإجراءات التى اتخذت من اجل ضم الكويت ثم اصدر البرلمان العراقى قراراً يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذلك جميع النتائج التى نجمت عن قرار الضم .**

● **ثم بدأت الأنباء تتوالى عن حركة تمرد ذات صبغة إسلامية شيعية في الجنوب العراقى ضد نظام الحكم في بغداد امتدت فيما بعد الى مناطق الأكراد في الشمال وعن مقاومة النظام العراقى هذه الحركات بالقوة المسلحة الأمر الذى أدى الى وقوع خسائر جسيمة بين سكان هاتين المنطقتين وفيما بعد ومع استمرار العنف العراقى تجاه الشعب غير المسلح اتخذ القرار السياسى الأمريكى بإلشاء منطقتين أمنيتين تخضعان لأشراف قوات الائتلاف إحداهما في الشمال فوق المناطق الكردية والاخرى في الجنوب فوق المناطق الشيعية وفى الوقت نفسه قامت لجنة فنية بتكليف من مجلس الامن طبقاً للقرار رقم ٦٨٧ بترسيم الحدود بين الكويت والعراق وقامت لجنة اخرى بالتفتيش على المنشآت العراقية الخاصة بانتاج الاسلحة فوق التقليدية ( الكيماوية والبيولوجية وايضا النووية )<sup>(١٢٥)</sup> وانتهت " ام المعارك " وكانت نمايتها مساوية وخلفت وراءها قلوباً يعتصرها الالم لهذا المصير الذى اختاره حاكم العراق لشعبه وقواته المسلحة وامته العربية كلها كما خلفت وراءها انعكاسات متعددة ودروس مستفادة عديدة سوف تتناولها في الباب الرابع .**

(١٢٥) د / احمد عبد الحليم - القرار السياسى والعسكرى المصرى .





## الباب الرابع

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط

#### علام :

- يوضح هذا الباب تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط ،  
فتتناول في الفصل السابع انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية . .  
مركزين على انعكاساتها على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . ثم نوضح  
انعكاسات الأزمة على دول الخليج والأمن القومي المصري والنظام العربي ،  
ونشير الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، والدروس المستفادة منها ثم نأتى الى  
انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية خلال التسعينيات بما يلقي الضوء  
على التطور الحالي للأزمة وانعكاساتها على العراق والمنطقة .
- واستكمالا لدراسة انعكاسات تلك العمليات . . نوضح في الفصل الثامن  
تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، فنوضح مفهوم الشرق الأوسط في  
الاستراتيجية العالمية والاقليمية ، والتحولات والتحديات التي تواجهه في أعقاب  
عمليات الخليج، وأثرها على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ، كما نوضح  
انعكاساتها وسباق التسلح بالشرق الأوسط . .



# الفصل السابع

## تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية



## الفصل السابع

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

علم :

سوف نركز في هذا الفصل على تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ، حيث نوضح أثر التقديرات العراقية الحافظة على نتائج العمليات وانعكاساتها على العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم نتناول الانعكاسات على دول المواجهة بالخليج ، فمصر والنظام العربي ، ثم نخلص الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، فسالدروس المستفادة منها مع تحليل استمرار تداعيات الأزمة خلال حقبة التسعينيات .

### أولاً : التقديرات الاستراتيجية الخطئة للعراق وأثرها على نتائج عمليات الخليج :-

بتحليل الأزمة . . . مقدماتها . . . ونتائجها ، فإنه يمكن الخروج بالعديد من الانعكاسات ، كان أكثرها سلبية على العراق نفسه وذلك بسبب ما ارتكب من أخطاء متعددة في تقديرات قيادته ، أدت الى الوقوع في هذا الخطأ الجسيم والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

#### • أن احتلال العراق للكويت لا يشكل تهديداً للآخرين (١٢٦) :

- تتوفر العديد من المؤشرات الى ان صدام حسين كان ينوي أن يستغل نجاحه في الكويت ليسيطر عسكرياً على أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية ، سواء في المملكة العربية السعودية أو في أماكن أخرى ، ولكن ما أثر على تداعيات الأحداث ليس مخطط صدام حسين فقط ، ولكن أيضاً الخوف الكامن في النفوس من نوابه وعدم الثقة في وعوده ، وهذا يرجع الى أن احتلال العراق للكويت يمثل سابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل ، وهي ان دولة عربية تطلع جارتها كلفة ، ولعدم الثقة هذه أسباب عديدة ، فبان الهجوم العراقي المفاجئ ضد إيران عام ١٩٨٠ ، قامت العديد من الدول العربية بدعم الموقف العراقي ، من منطلق أن العراق يجرها هذه سوف تقوض الحومي ونظامه ، ومن ثم سينحسر التهديد الشعبي الأصولي الموجه ضدهم ، وفي المقابل ، فإنه في عام ١٩٩٠ قامت العراق بمهاجمة إحدى الدول العربية التي طالما ساعدتها ودعمتها طوال سنوات الحرب الثمان ، والأكثر من هذا ، فإن العراق كانت قد أعلنت مراراً وتكراراً أن سبيلها لتسوية الخلاف مع الكويت هو المفاوضات ونبذ استخدام القوة .
- وقد ظهرت لوبايا صدام واضحة ، فبعد ستة أيام من استيلائه على الكويت ، أعلن العراق ضم الكويت رسمياً اليه ، وكان هذا يعني للعالم أجمع أن احتلال الكويت لا رجعة فيه ، وأنه لا سبيل للتفاوض على ذلك ، وفي نفس الوقت ، فإن هذا كان يعني الوصول الى طريق مسدود وقفل الباب أمام أية تسوية مستقبلية ، إلا أن قرار الضم علانية على فشله في جعل أي دولة تعترف بالوضع القائم ، فإن جميع الدول صممت على أن تتوحد في مواجهة العراق ، وكذلك خطأ صدام حسين الأكبر هو اعتقاده بأن الدول العربية سوف تغض الطرف عن تصفية وجود دولة عربية عضو في الجامعة العربية .

#### • أن الدول العربية لن تتحالف مع دول خارجية :

- التصور الخاطئ الثاني الذي سيطر على فكر صدام حسين ، أن الدول العربية الإسلامية لن تتطلب المساندة العسكرية أو السياسية من دول خارجية ، وبالتالي لن تدخل في أي تحالفات معها ، وعلى هذا ، فقد اعتقد السد لا

(١٢٦) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

خوف عليه من اتخاذ اجراءات عسكرية تحول دون احتلاله للكويت وخاصة ان العراق تمتلك رابع قوة عسكرية في العالم<sup>(١٢٧)</sup> لا تستطيع أية دولة عربية بمفردها أو بالتعاون مع غيرها ان تواجهها في عمل عسكري •

- وقد قلب احتلال الكويت الموازين رأساً على عقب ، فخلال نصف قرن من المحاولات العربية المضنية لتحقيق الوحدة العربية ، استقر في وجدان الدول العربية مفهوم استراتيجي وسياسي قوامه أن التهديدات التي تواجه الدول العربية هي تهديدات خارجية ، وعلى هذا ليجب أن تكون اجراءات الدفاع والتأمين موجهة الى العدو الخارجي فقط من خلال التعاون العسكري العربي ، والآن ترزعزع هذا المعتقد بعد أن اتى التهديد من الداخل ، والخلاص منه من الخارج •

#### • محاولة الربط بين احتلال الكويت والصراع العربي - الإسرائيلي :

- عندما أدرك صدام حسين قوة الاعصار الذي تسبب في انطلاقه ، قرر ان يظهر بمظهر المرونة والمصداقية ، فأكد مراراً ان العراق ليس الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي احتلت أراضي الغير بالقوة ، وانها على استعداد أن تعيد النظر في المشكلة الكويتية اذا ما أعلنت اسرائيل استعدادها للتخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واذا ما وافقت سوريا على سحب قواتها من لبنان •
- وقد لعب صدام حسين على هذا التوتر الحساس ، فمئذ أن أعلن هذا التصريح في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٩٠ ، أصبح هو محور سياسته من منطلق أن ما من دولة عربية تجرؤ على رفض أو تجاهل هذا الربط ، بينما اسرائيل على الجانب الآخر سوف ترفضه حتماً ، وعلى هذا ، فان تبعات الأزمة سوف تنعكس على اسرائيل دون العراق ، وسوف تخف حدة الضغط على بغداد ، وهذا تستمر الكويت جزءاً من العراق •
- إلا أن هذا الربط لم ينجح أحداً ، وإن انساق البعض وراء مقولة صدام حسين ونادوا بضرورة إيجاد الحلول لكامل المشاكل الإقليمية وعلى رأسها المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية ، ولكن ظل السواد الأعظم على مستوى العالم رافضاً لهذا الربط غير المنقح ، فلم يطلب أحد بضرورة ان تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط لانسحاب العراق من الكويت •
- وردا على ذلك ، أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " خطه السياسي الحازم برفض أي شروط عراقية مسبقة للانسحاب من الكويت ، وبناءً على ذلك فقد بدأ صدام حسين يتراجع عن مقولته وعندما سُئل بشأنها بدأ يسراوغ قائلاً أن العراق توافق على " مناقشة " مستقبل الكويت •

#### • استحالة تكوين تحالف ضد العراق :

- لقد فشل العراق في استقراء وفهم خريطة القوى العالمية ، فلم يكتشف أنه لم تعد هناك قوة عالمية أخرى منازعة للولايات المتحدة ، القادرة وحدها على الساحة العالمية أن تحشد التأييد العالمي وراءها ، الذي ما كان أن يتحقق لولا تلك الكلمة الشرقية ، وهذا أيضا اعطى قوة كبيرة لجلس الأمن ، والذي طأنا وقف عاجزاً أمام العديد من المشاكل العالمية إبان حقبة الحرب الباردة بسبب الاستخدام المستمر لحق الفيتو ضد قراراته •
- وقد أعلن الرئيس جورج بوش بعد ان انتهت عملية " عاصفة الصحراء " أنه كان سيقدم على هذا العمل العسكري حتى لو لم يصدر قرار من مجلس الأمن بذلك ، ولكن بدراسة تلك الحرب ، نجد انه ما من شك في صعوبة قيامه

(١٢٧) طبقاً لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية •

بذلك بدون شركاء يدعمونه سياسيا وعسكريا وماليا ، كما أن قيامه بهذا العمل بمفرده كان سيلقى معارضة كبيرة من " الكونجرس " والرأى العام الأمريكى .

### • أن الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدي :

• لا شك أن تجاهل العراق لصورة النسق العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد نتج عنه خطأ آخر فى التصور ، فمن الواضح أن العراق تعلق بوهم استحالة أن يسمح الاتحاد السوفيتى لقوات أجنبية بمهاجمته أو هزيمته ، ورغم أن صدام حسين قد أشار الى الخسار الدور السوفيتى بعد التطورات الجذرية فى دول أوروبا الشرقية ، وتحديدا فى فبراير ١٩٩٠ ، الا انه لم يتفهم تماما أبعاد التحولات الجديدة ، فقد استمر على اعتقاده بأن العالم مازال منقسما الى كتلتين ومن الضعوبة بمكان اصدار قرارات فاعلة ضده ، وانه لم يعد للاتحاد السوفيتى سياسة خاصة به تجاه دول الشرق الأوسط وأنه سلم مقاليد الأمور فى المنطقة للولايات المتحدة ، كذا فقد فشل فى استيعاب أن ما يهم الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول هو اهتمامه ومصالحه الداخلية ، كذا المساعدات الاقتصادية الغربية وخاصة الأمريكية والى أصبحت أكثر أهمية من لعب أى دور فى أى نزاع دولى .

• وأخيرا فإن جميع التصريحات السوفيتية ومنذ الأيام الأولى من الأزمة - وخاصة تلك الصادرة عن " ادوارد شيفرنادزه <sup>(١٢٨)</sup> " أوضحت موقف موسكو المعلن حيال العدوان العراقى واعتبرته غير مقبول من الرأى العام العالمى .

### • ردع العالم الغربى بالتهديد باستخدام الإرهاب ضده :

• ان سياسات صدام حسين قد اعتمدت على تكتيك بث الارهاب من منطلق أن ذلك سوف يردع الدول الغربية عن اتخاذ أى إجراء ضده ، وخير شاهد على ذلك تصرفاته الممجية فى الكويت واحتفاظه بآلاف الرهائن ، الذى وضع بعضهم فى الأماكن الحيوية لاستخدامهم كدروع بشرية ، كذا ظهوره على شاشات التليفزيون مع مجموعة الأطفال البريطانيين الرهائن ، وحصاره للسفارات الأجنبية ، وكذا تهديده بأن جنود قوات الائتلاف " سوف يفرقون فى بحار من الدماء وسيرجمون الى أوطانهم فى أكفان " ولم يقطن صدام حسين الى أن تكتيكاته هذه لم تفشل فقط فى تحقيق أهدافه ، بل شددت أزر خصومه لاتخاذ إجراءات فاعلة ضده .

### • أن الولايات المتحدة لن تخوض الحرب :

• من أقدح أخطاء صدام حسين اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من عقدة "فيتنام"، وقد سيطرت عليه هذه الفكرة تماما قبل اقدامه على احتلال الكويت ، بسبب سوء فهمه للإشارات التى وجهتها اليه واشنطن ، وفهم منها أن الولايات المتحدة لا تقيم بمصر الكويت ، واستمر على يقين من عدم تدخلها منذ بداية الأزمة وحتى نشوب الحرب الفعلية . وعلى هذا ، فإن الحصار الاقتصادى الدولى وحشد القوات لم يكن من وجهة نظر صدام حسين سوى (حلة) الهدف منها تهديده للانسحاب من الكويت دون الاقدام على عمل عسكري فعلى ، فواشنطن - كما أكدت العراق مرارا - ليست حريصة ولا قادرة على تنفيذ ذلك ، فكان صدام حسين يسعى لفهم مبادرات الرئيس بوش - بدءا من المقابلة التى تمت بين وزيرى خارجية البلدين وحتى اقتراح عقد لقاء قمة بين الرئيسين - ويعتبرها علامة على التخاذل والتردد وعدم الرغبة فى تنفيذ عمل عسكري ضده .

<sup>(١٢٨)</sup> وزير الخارجية الروسى فى ذلك الوقت .

• والأمر المرجح ، أن أخطاء صدام حسين ترجع ببساطة الى الفجوة الثقافية بين البلدين ، فان تفكيره كطاغية جمل من الصعب عليه تفهم الأسلوب الديمقراطي في الجالب الآخر ، فقد أساء فهم دلالات المظاهرات المناهضة للحرب وكذا المناقشات البرلمانية التي شاهدها على شاشات التلفزيون ، واعتبرها دليل تفكك الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة (١٢٩) .

• ولم يصف الوقت صدام حسين ليدرك مدى جدية الولايات المتحدة ولكن حتى بعد ادراكه ذلك ، فقد واصل صدام حسين اعتقاده بان الولايات المتحدة سوف تتراجع في اللحظة الأخيرة ، وحتى لو أقدمت على عمل عسكري فان هزيمة العراق لن تكون حاسمة وذلك من منطلق تحقيره للروح القتالية الأمريكية ومن إيمانه المطلق في قدرات العراق وامكانيات القوات المسلحة وقدرتها على الصمود حتى لو تعرضت لأعمال عقابية عنيفة ، بالإضافة الى إيمانه في قدرته على احرازه نصر سياسي بعد خوض حرب استنزاف طويلة يلحق فيها بالجانب الأمريكي خسائر بشرية لا يستطيع تحملها ، وعلى هذا ، يستمر في رفضه التسوية ويشتعل الكويت ثانيا

• وفي هذا الصدد ، فقد بادر صدام حسين الى اهالة الشعب الأمريكي ، ورئيسه الذي استمر ذلك في تعبئة قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي وراء سياساته تجاه العراق .

• ومن الملاحظ أن صدام حسين لم يكن وحده الذي أساء فهم نوايا الولايات المتحدة ، بل كثيرون غيره في السدوي العربية ، بل وحتى في الولايات المتحدة أيضا هناك من شاركوه نفس الشعور في أن الولايات المتحدة لن تخوض حربا من أجل تحرير الكويت .

#### • التردد والتراجع رغم المواقف المتصلبة :

بالرغم من أخطاء صدام حسين القتالية الا أنه اتخذ بعض القرارات التي تنم عن شيء من المرونة منها على سبيل المثال ، مهادة إيران والتنازل عن دعاواه التي طالما برر بها هجومه عليها عام ١٩٨٠ ، وهذا فقد أزال التهديدات على جبهة العراق الشرقية ، ومهد الطريق جزئيا لتقليل آثار الحصار الاقتصادي ، وضمن ملاذا آمنا فيما بعد لطائرات القتال العراقية لكي تتفادى التدمير الحقيق ، كذلك عدوله عن استخدامه للرهائن الغربيين كدروع بشرية واطلاق سراحهم وذلك استجابة للمساعي الحميدة التي قام بها بعض الزعماء الغربيين بصفتهم الشخصية أمثال " كورت فالدهايم " والقس " جيمس جاكسون " ، ورئيس الوزراء البريطاني السابق " ادوارد هيث " وغيرهم ، بالإضافة الى ممارسة القيادة العراقية سياسة ضبط النفس وسيطرها سيطرة تامة على قواتها لمنع فتل الحرب من أن يشتعل ، وذلك بعدم اعتراض قوات الائتلاف التي تقوم بتفتيش ناقلات البترول العراقية وباقي سفنها التجارية ، الأكثر من هذا فلم تقم العراق بتوجيه ضربة اجهاض لقوات الائتلاف أثناء حشدتها ، وقد اتخذ صدام حسين هذه السياسات المرونة والتي أضافت الى أخطائه أخطاء جديدة - هادفا الى دق إسفين في جبهة الائتلاف وليضعف تصميمها على مواصلة العمل ضده ، ولما بعد ، وأثناء ذروة الحرب واصل صدام حسين هذه السياسة عندما أعلن استعداده التام للانسحاب من الكويت ، آملا بذلك في منع قوات الائتلاف من الهجوم البري ، وعندما فشل

(١٢٩) الحرب في الخليج والصكاسكا على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .



أيضا في منع المصير المحتوم ، قام العراق بتوقيع وثيقة إيقاف النيران المهيئة والتي فرضتها عليه الولايات المتحدة ، حيث لم يجد وسيلة أخرى سواها للمحافظة على نظامه والبقاء من قواته المسلحة بعد الحرب .

## ثانيا : انعكاسات العمليات على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا :

### ١- على المستوى العسكري :

- لقد أدت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة - فقد كان الاختلال واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيدا جوهريا على الادارة العراقية للصراع المسلح ، هذا الى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو / برية " والتي اعتنقتها قوات الائتلاف الدولي ، والتي افقر الفكر العسكري الاستراتيجي العراقي الى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذي يمكن أن يواجه ذلك الفكر العسكري المتطور

- هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية فعاليتها في ظل غياب القدرة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب :-

أولها - محدودية تأثير أدوات الردع في مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولي وبالتالي فقد فقدت ما يسمى بالردع المؤكد المتبادل " والذي يعنى قبضة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية ، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو "مصدقية الردع " ، وثانيها - فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير "لردع المعنوي " في ظل تأكيد قوة الائتلاف الدولي من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له ،

- كما فشلت القيادة العراقية في بناء نظام دفاعي يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولي والتي تعتمد على ادارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات ، الأمر الذي يستلزم التخطيط لاساليب دفاعية تعتمد على المزج الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للقتال في المواجهة وفي العمق في وقت واحد وبدون حدوث اختلال في ثبات الدفاعات ، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال أوجه القصور في الدفاعات العراقية في عدة أسباب :-

أولها - الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطط دفاعية متتالية ، مما فرض نوعاً من السلبية على القسوات المدافعة وحصر أعمالها في نطاق ودود الفعل وبالتالي حرمتها من التوظيف الجيد لقدرة التسلحية والقتالية والأعمال الانجبابية .

وثانيها - خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية ألقط النظام الدفاعي العراقي قيمته وفعاليته ، هذا الى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال إيجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة في المراحل الأولى للتدخل ضد التجميعات القتالية لقوات الائتلاف الدولي في مراحل فتحها الاستراتيجي مما ألقطها عنصر المبادرة تماما ،

وثالثها - النقاد النظام العراقي للحدد الأدنى من الحماية الجوية في ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف ، مما عرض القوات المدافعة الى خسائر جسيمة وأدى الى الانهيار السريع للروح المعنوية وبالتالي على ادارة القتال . ورابعها - عدم استناد التخطيط العراقي للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها مبدأ الحشد والذي احتوى على ثغرات كثيرة ، لعل من أهمها ، تركيز أعمال الحشد داخل الكويت في الوقت الذي خططت فيه

قوات الائتلاف الدولى لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادى الباطن وهى أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة ، الى جانب تفادى كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالائتلاف الواسع حولها .

وخامسها - قصور مصادر المخابرات العراقية فى توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدراتها الحقيقية ونواياها المقبلة .

وسادسها - عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية وذلك بسبب قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية مما أضعف حجم الاحتياطيات الواجب توفرها فى المسرح ، الى جانب فقدان القوات البرية الى خفة الحركة والقدرة على المناورة ، اضافة الى سوء الحالة الفنية والخفائض الكفاءة القتالية لمعمل الحصار وأعمال قطع المخابر والطرق الى جانب الخطر الجوى ، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلي .

• أما القدرات البحرية العراقية ، فقد كانت محدودة الحجم بما لا يتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت ، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحرى على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطع البحرية بشكل عام .

• أما القوات الجوية فقد كان افتقادها الى خبرة القتال فى مجال الاعتراض الجوى والضعف الواضح فى مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل الليلي ، الى جانب سوء الحالة الفنية لها بصقة عامة والنقص الحاد فى قطع الغيار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات الائتلاف من أبرز نقاط ضعفها والخفائض كفاءتها القتالية بشكل عام .

• أما قوات الدفاع الجوى فقد كان لافتقادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة فى الاشتباك الليلي مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوى عن التشكيلات البرية العاملة فى المسرح ، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية .

• وقد كان لأمره القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية ومانع عنها من خسائر جسيمة فى القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتى (١٣٠) :-

• القوات البرية . • تدمير ٣٩٥٦ دبابة من اجمالى ٥٩٩٠ دبابة بنسبة ٦٦ ٪ ، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤ ٪ ، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالى ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦ ٪ ، هذا الى جانب أسر واستسلام حوالى ٦٢ ألف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ ألف فرد بين قتل وجرح ومفقود .

• القوات البحرية . • تدمير ٨٨ ٪ من لنشات الصواريخ ، ٤٠ ٪ من باقى القطع .

• القوات الجوية . • تدمير ٢٤٢ طائرة قتال ، وهروب ١١٢ طائرة أخرى الى ايران ، باجمالى ٣٥٤ طائرة غتل ٥٠ ٪ من اجمالى القاذفات ، شل وتدمير ١٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل ، تدمير ٦٣ ٪ من اجمالى دشـم الطائرات .

• الدفاع الجوى . • تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى ، وخمسة مراكز توجيه طائرات ، وتدمير حوالى ٥٠ ٪ من كتائب الدفاع الجوى .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ .

وقد كان لصدور الأوامر بالانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكي الناجح أن حدث انحيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة ، بالإضافة إلى زيادة عدد الأسرى والقلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة .

### ● خلاصة الموقف العسكري :-

● اسفرت حرب الخليج في المجال العسكري عن تقليص قذوة العراق العسكرية كما أوضحنا الى نسبة ٥٠% تقريبا وهو ما أحدث نوعا من التوازن خاصة مع سوريا وإيران وأن ظل متفوقا على دول مجلس التعاون الخليجي مجمعة .

وبالرغم من ذلك فقد ظل الموقف داخل القوات المسلحة يمثل إحدى الركائز الأساسية لتأمين النظام من خلال الامتيازات التي حصل عليها وخاصة قوات الحرس الجمهوري والتي لم تتأثر بنتائج حرب الخليج (رفع المرتبات مرتين بعد توقف العمليات لتضاعف بنسبة ١٢٥% للقوات النظامية ، ٢٥٠% لقوات الحرس الجمهوري) ، وقسدت إجراءات تغييرات في المناصب الرئيسية شملت رئيس الأركان ومدير المخابرات على الرغم من قصر مدة شغلهم للمنصب (٣-٤) شهور وقد ارتبط ذلك بما تردد عن فشل عدة محاولات لانقلاب عسكري ، كما ظل النظام يسعى بعد سيطرته على الموقف الداخلي إلى إعادة بناء القوات المسلحة من حيث إعادة التنظيم وفتح باب التطوع وإصلاح الأسلحة والمعدات والمطارات .

### ● النشاط الكيميائي والنووي :

اسفرت عملية عاصفة الصحراء عن تدمير وإصابة معظم المنشآت الكيميائية العراقية ، مع استمرار قيام لجنة التفيش بالتفيش عليها وتدميرها على الرغم من تعرض معظم المنشآت النووية العراقية للقذف الجوي خلال العمليات إلا أن العراق استطاع أن يحتفظ ببعض معدات تخصيب اليورانيوم بالإضافة إلى ٤٠ كجم يورانيوم مخصب لم يكشف عنها للجنة التفيش مما زاد الشكوك في مصداقية النظام العراقي بشأن التزامه بقرارات مجلس الأمن ، وقد أدت الضغوط الدولية على العراق إلى كشفه عن منشأة لتخصيب اليورانيوم شمال بغداد في الطارمية فضلا عن اكتشاف منشأة أخرى جنوب الموصل (في شرقايط) ، واعترف العراق مؤخرا بامتلاك برنامج نووي للأغراض العسكرية وأنه تمكن من إنتاج ٤ كجم بلوتونيوم بالإضافة إلى امتلاك ١٢ كجم يورانيوم مخصب .

وهكذا فقد أتت عمليات الخليج على كل مقومات القوة العسكرية للعراق ، الذي لم يعد - في ضوء ذلك - إحدى القوى المؤثرة في حسابات القوى العربية ، وما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص أن عمليات الخليج لم تؤد فقط إلى تدمير هذه القوة العسكرية العراقية فحسب ، وإنما أدت أيضا - وهذا هو المهم - إلى تدمير القاعدة الصناعية العسكرية التي تركز إليها هذه القوة .

والواقع أنه إذا كانت القوة العسكرية العراقية لم يثبت لها اضطلمت بدور كبير في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، إلا أن بقاء هذه القوة والمحافظة عليها كان مهما من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل<sup>(١٣١)</sup> .

(١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

## ٢- على المستوى الداخلي :

● مملاً شك فيه أن الأزمات والحروب الدولية الكبرى غالباً ما يكون لها نتائجها العديدة - الإيجابية والسلبية - ليس على مستوى أطرافها أو المشاركين فيها بشكل مباشر فحسب ، وإنما على مستوى قوى دولية أخرى ، بسبب علمى المستوى الدولى العالمى ، ولعله قد لا يكون من قبيل المبالغة القول ، فى هذه الخصوص ، بأن مثل هذه الأزمات أو تلك الحروب - أو بعضها على الأقل - إنما تقتل فى الغالب الأعم نقطة تحول أو تاريخاً فاصلاً CRITICAL DATE فيما يتعلق بالأمور والمراكز القانونية والسياسية للأطراف ذات الصلة .

● وتعتبر أزمة / حرب الخليج الثانية ( ٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٨ فبراير ١٩٩١ ) من هذا النوع من الأزمات والحروب الكبرى إلى مثلت نقطة تحول مؤثرة فى علاقات القوى وموازن الصراع الدولى ، فكما سنرى ، فقد كان لهذه الأزمة / الحرب نتائجها العديدة سواء على المستوى العربى - العربى أو الإقليمى أو العالمى ، بالنظر إلى حجم ما أفرزته من آثار وما قادت إليه من تداعيات بالنسبة لكل مستوى من المستويات الثلاثة ، بالإضافة إلى تأثيراتها بالنسبة للموضع الداخلى فى العراق الذى أضحت بمثابة دولة ناقصة السيادة إلى حد بعيد . وسوف نشير إلى هذه التأثيرات المختلفة مع استكشاف أهم النتائج المختلفة التى ترتبت على عليها .

### ● الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الداخلى فى العراق :-

يعتبر العراق هو الدولة الأولى التى عانت أشد المعاناة من جراء هذه العمليات ، ولا شك أن هذه المعاناة - التى لا تزال قائمة إلى وقتنا الراهن - إنما تعتبر ذات دلالة كبيرة على مدى عدم دقة الحسابات السياسية والعسكرية من جانب صانع القرار السياسى فى العراق ، فقد كشفت الأزمة - وبصفة عامة - عن حقيقة أن صانع القرار السياسى فى العراق لم يكن على وعى تام ليس فقط بقدراته الذاتية مقارنة بقدرات الأطراف الأخرى المعنية بكل ما يحدث فى الخليج من تطورات ، وإنما أيضاً لم يكن على قدرة كافية لفهم الظروف المتغيرة على امتداد الساحة الدولية ، وعلى قمة النسق الدولى خاصة ، فضلاً عن عدم الإدراك الكافى للموقع الخاص الذى تشغله منطقة الخليج فى الحسابات السياسية والجيوستراتيجية للسردول الكبرى العالمية منها والإقليمية على حد سواء .

● وقد تأثر الموقف الداخلى فى العراق كالاتى :-

### ● الموقف الداخلى :-

● تفجرت الثورة الشعبىة بعد وقف إطلاق النار مباشرة بدءاً بالجنوب ذى الأغلبية الشيعية ثم تبعها الثورة فى الشمال حيث الأغلبية الكردية الأمر الذى جاء معبراً عن حالة الاستياء الشعبى والرغبة فى التخلص من نظام الحكم السدى تسبب بأخطائه فى تردى الموقف العراقى فى جميع المجالات .

ونظراً لتقدير النظام العراقى ( سواء المجموعة الحاكمة أو أعضاها من المنفعين سواء من قيادات القوات المسلحة أو القيادات الحزبية ) لخطورة الموقف تحت مواجهة هذه الثورة باستخدام كافة الوسائل والسبل إلى أن أمكن السيطرة عليها فى الجنوب أولاً ثم الشمال .

ولقد أسفرت الثورة عن العديد من المشاكل والمصاعب التى يعانى منها الشعب العراقى فضلاً عما خلفته حرب الخليج ولعل من أبرزها الآتى :

● تشريد من ٢ - ٣ مليون كردى وشيعى لجأوا إلى كل من تركيا وإيران والعمودية عاد معظمهم بعد إنشاء المنطقة الأمنية للأكراد شمال العراق وهدوء الموقف نسبياً فى الجنوب .

- تدمير الأحوال الأمنية والشار الجرمية ( سرقة - قتل - ) ٠٠٠ ) ٠
- تزدى الأحوال المعيشية والصحية وظهور العديد من الأمراض ( كوليرا - التهاب سحائي - التهاب كبدى - الخ )
- ارتفاع معدلات الوليات خاصة بين الأطفال ٠
- وقد تصاعدت ردود الأفعال الدولية المضادة للعراق بسبب سياسته القمعية التى مارسها ضد التمرد ، وقد تميزت ردود الفعل بالحسم واليجابية وقد برز منها الأتى :
- صدور القرار رقم ٦٨٨ مجلس الأمن والذى يطالب العراق بوقف الأعمال القمعية ضد الشيعة والأكراد ٠
- انشاء المنطقة الأمنية شمال العراق وتحديد الأنشطة العسكرية العراقية شمال خط العرض ٣٦ (معظم اقليم كردستان) مع حرمان الطيران العراقي بالنواحه من التحليق الا بتصريح من قوات الائتلاف .
- استمرار طيران الائتلاف فى تنفيذ طلعاته الاستطلاعية شمال ووسط العراق .
- انشاء قوة انتشار سريع لقوامها ٥٠٠ فرد وعمرها فى قاعدة سلوى والمجربك داخل الاراضى التركية كعامل ردع للقوات العراقية حالة تعرضها مرة اخرى للاكراذ ٠
- مع انشاء مكاتب اغاله دولية للاشراف على توزيع المساعدات الانسانية للشيعة فى الجنوب . وانشاء ممر آمن الى ايران فى الجنوب لتأمين عودة اللاجئين الشيعة .
- ولامتصاص الغضب والسيطرة على الموقف الداخلى وتحسين الصورة اتخذ النظام العديد من الاجراءات والتغييرات فى القيادات التنفيذية يعد ابرزها الاتى :-
- التركيز على سرعة اصلاح البنية الأساسية للأجهزة الخدمية ، وتعيين طه ياسين رمضان (كردى) نائبا لرئيس الجمهورية وعلى حسن كامل المجيد ابن عمه وله دور بارز فى قمع الاكراذ وزيرا للداخلى وحسن كامل النكريقى (زوج ابنته<sup>(١٣٢)</sup>) وزيرا للدفاع للسيطرة على القوات المسلحة ومسئولا عن عملية اعادة اصلاح البنية الأساسية ، مع اعادة تشكيل الحكومة برئاسة سعدون حمادى (شيعى) لدعم القدرات التنفيذية من ناحية استغلال ما يتوفر لديه من قبول عربى من ناحية اخرى ، واصدار قانون التعددية الحزبية مع ضمانه لسيطرة حزب البعث ( انفراده بالعمل داخل القوات المسلحة - اعتراف باقى الاحزاب بمبادئ حزب البعث)، وفى نفس الوقت تم إجراء بعض التغييرات فى قيادات وهياكل الحزب والاستغناء عن وصفهم صدام حسين بانهم لم يكونوا على مستوى الاحداث مع الوعد بانتخابات عامه خلال عام ، إطالة فترة مباحثات الحكم الذاتى للأكراد لامتناس حماسهم وبث الشقاق بين صفوفهم وكذا فصائل المعارضة الاخرى ٠

#### • الموقف السياسى :-

ظل العراق يعاني من العزلة السياسية التى فرضت عليه منذ غزوه للكويت مع محاولة القيادة العراقية التحرك على كافة الاصعدة العربية والاقليمية والدولية لكسر هذه العزلة وقد برز منها الاتى :

#### • على الصعيد العربى :-

العمل على تحسين وتطبيع العلاقات مع الدول العربية والدعوة لتجاوز سلبات الفترة السابقة من خلال:

(١٣٢) قام النظام بالتخلص منه فى أعقاب لجوئه الى الأردن ٠

تعيين مندوب دائم في جامعة الدول العربية بعد رفض نقلها إلى القاهرة والموافقة على ترشيح الدكتور/ عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة وحضور جلساتها (مجلس وزراء الجامعة- اللجان التخصصية) ووقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية ، مع اللجوء لجامعة الدول العربية للتدخل لوقف أى أعمال عنادية من قبل دول الائتلاف ضد العراق والمطالبة باحياء اتفاقية الدلاع المشترك .

#### ● على الصعيد الاقليمي :-

محاولات التقارب مع تركيا من خلال تبادل الزيارات والاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقي من الموانئ التركية وعدم تصعيد الموقف معها على الرغم من انتهاك القوات التركية لحدود العراق الشمالية واستمرار تواجدها حتى الآن

#### ● على الصعيد الدولي :-

الموافقة على جميع قرارات مجلس الامن باستثناء القرار رقم ٧٠٦ الصادر مؤخراً بخصوص السماح بتصدير البترول واشراف الامم المتحدة على تصديره واستيراد المواد الغذائية ، مع التجاوب مع لجان التفيتش الخاصة بتدمير أسلحة التدمير الشامل ( صواريخ أرض / أرض - كيمائى) والمماثلة مع لجان النووى وان كشف العراق مؤخراً عن جانب من برنامجه النووى تحت تأثير الضغوط والتهديدات الدولية .

#### ● فقدان العديد من مظاهر السيادة على الاقليم :-

● بالنظر الى مفهوم السيادة في نطاق الفكر القانوني والسياسي بأنها مجموعة السلطات أو الصلاحيات التي تتمتع بها الدولة - دون منازعة من أحد - داخل اقليمها وفي مواجهة كافة الأفراد الذين يعيشون على هذا الاقليم ، فيما عدا أولئك الذين يتمتعون بوضع خاص منه ، كالدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المحميين دوليا ، وعادة ما يشير الى هذه السلطات بأنها تمثل المظاهر الداخلية للسيادة ، وذلك تمييزا له عن مظاهرها الخارجية التي تعنى عدم خضوع الدولة لأى سلطان آخر بغير رضاها وللسيادة ، كما هو معلوم ، مظاهر شتى ، تدل عليها ، منها مثلا :

أن الأصل في تنظيم كل ما يجرى داخل الاقليم ينعقد الاختصاص فيه للسلطات المعنية في الدولة ، ومنها أيضا اعتبار المجال الجوي جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة ومن ثم فلا يجوز عبوره الا بعد الحصول على اذن مسبق ، ومنها كذلك سلطة فرض الضرائب وتحصيلها .

ومما لاشك فيه أن العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية ، قد اضحى دولة ناقصة-أوغير كاملة- السيادة الى حد بعيد وذلك بفعل الجزاءات الدولية الصارمة التي فرضت عليه من جانب مجلس الأمن

ومن مظاهر ذلك ايضا ، حقيقة أن السماء العراقية قد صارت مفتوحة تماما أمام طيران ما سمي بـدول الائتلاف الدولي وهي بالاساس الدول الكبرى في مجلس الأمن بزعمارة الولايات المتحدة ، وكذا انشاء مناطق معينة واقطاعها من الوطن العراقي واعتبارها " مناطق آمنة " يحظر على الطائرات الوطنية العراقية استخدامها أو الطيران فوقها .

● كذلك ، فانه يمكن القول بأن من بين الآثار السياسية المهمة التي ترتبت على عمليات الخليج على المستوى الداخلي في العراق ، مبادرة الحكومة العراقية - وربما محاولة منها لتأمين جبهتها مع ايران - الى التنازل عن كل مطالبه التي كان يتمسك بها في السابق ازاء مسألة الحدود المشتركة ومياه شط العرب ، وهي المطالب التي حارب من أجلها ثمان سنوات تكبد خلالها خسائر ضخمة بشريا وعسكريا واقتصاديا .

- كما أدت الحرب ، كذلك ، الى تعميق الانقسام في صفوف أبناء الشعب العراقي : ثورة الشيعة في الجنوب ، ثورات الأكراد المستمرة في الشمال ، ونزوح أعداد كبيرة من العراقيين وانضمامهم الى صفوف المعارضة للنظام في الخارج ٠٠ وقد نجم عن ذلك كله ، تزايد قبضة هذا النظام وممارساته الدموية ضد أبناء الشعب ، وإذا أضفنا الى كل ما سبق ، حالة العزلة السياسية الدولية والاقليمية التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر ، فإننا ننتهي الى القول بأن القرار الخاص بغزو دولة الكويت واحتلال أراضيها كان بكل المقاييس خطأ سياسياً واستراتيجياً غير محسوب بالمرءة ، ومثل - وبحق - انعكاسة خطيرة الى الورا لمرکز العراق الاقليمي والدولي ٠

### ٣- استسلام العراق ومحادثات صفوان :-

- لقد انتهت حرب الخليج الثانية ، حرب الخسائر ٠٠ الخسائر لكل الأطراف العربية ، خسائر في المال ٠٠ في الرجال ٠٠ في الثروة البهرولية ٠٠ في العمران الذي تحول دمار ، وفي الشمل الذي تفرق ٠٠ وفي الوحدة التي تبهرت ٠٠ وفي المستقبل الذي تحول الى تربص وثار وعداوة ٠٠ ولا مكاسب لأحد ، انتهت الحرب ٠٠ واستمر رد الفعل الجماهيري الغاضب ٠٠ بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة في جنوب العراق كل تلك التامس ٠٠ ومازال صدام حسين حاكماً للعراق ٠٠ فلا الرجل استقال تحت وطأة المزعمة ٠٠ ولا بقايا الجيش العراقي استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه ٠٠ ورغم كل الدمار ٠٠ تحولت بقايا الجيش الى أداة لقمع الثورات الشعبية ٠٠ ومئات من الجرائم الجديدة أضافها صدام حسين الى جرائمه ضد العراق وشعب العراقي ، ليستمر حاكماً مطلقاً ٠٠ رغم كل الهزائم (١٢٣) ٠

- ويأتي القرار الأخير ٠٠ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقي ٠٠ والذي سوف يند أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق ٠٠ شعب العراق الى سنوات عديدة قادمة ٠٠ سوف يعود بالعراق الى عصور التخلف والتبعية وضعف الإرادة الوطنية والقومية ٠٠ قرار الاستسلام الأخير ٠٠ قرار الإذلال لقيادة متصلبة ومتعنتة ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التي منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت ، وقد وفق على هذا القرار المجلس الوطني العراقي بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً ، حيث أوصت لجنتا الشؤون القانونية والخارجية في المجلس الوطني العراقي ، بقبول القرار، والذي لم يكن لها خيار سوى هذا القبول وذلك الاستسلام ، وقد تضمن القرار مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجبهات الدولية لتدميرها ، مع الزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين من غزو الكويت ففي قرار وُصف بأنه أطول وأكبر قرار في تاريخ مجلس الأمن وافق المجلس بأغلبية كبيرة على مشروع القرار المقدم للمجلس بشأن إنهاء حرب الخليج والذي ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بينهما في أكتوبر ١٩٦٣ ٠
- وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُعد خطة فورية لوضع وحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة في منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام ٠

(١٢٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، إبريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يونيو ١٩٩١ ٠

- وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف إطلاق النار أن يمثل العراق لعدة شروط . . من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية وأن يُخضع جميع ماله من مصاد يمكن استعمالها في إنتاج أسلحة نووية للمراقبة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بها لديها وتزيلها .
- وأكّد مجلس الأمن في قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ويحيط علماً بالنية التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على إلغاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن .
- كما يؤكّد المجلس على ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في الخطر الموقع بينهما في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣ م ، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة المشتركة .
- ويطالب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.
- كما يطلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم - في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت - خطة للنشر الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة ميناء عبد الله ومنطقة موزعة السلاح تنشأ بموجب هذا القرار لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت ، وأن يقدم السكرتير العام إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية إذا وقعت انتهاكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة ، وينص القرار على أنه بمجرد أن يخطر السكرتير العام المجلس بتحقيق انتشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستهب الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كما تنهى وجودها العسكري .
- ويدعو القرار العراق إلى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزامه بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة .
- وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت إشراف دولي بتدمير وإزالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالإضافة إلى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها والتأجها .
- كما ينص القرار على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على اجراء تفتيش عاجل عليها في المواقع .
- ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المعنية وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات إطلاقها .



- يوافق العراق - دون أى شرط - على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرفق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع متصل بذلك .
- وأن يقدم العراق الى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتصاد القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ، وأن يُخضع جميع ماله من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للطاقة الذرية لكي تحفظ بها لديها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة .
- ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفقيشاً دقيقاً على القدرات على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو الى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازلتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٩٠ يوماً من موافقة المجلس عليها .
- ويشير القرار الى أن هذه الاجراءات تقتل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية .
- ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسر اعادة جمع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة .
- ويؤكد من جديد مسؤولية العراق عن أى خسائر مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية أو أى ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو عاباها أو شركاتها نتيجة الغزو العراقي للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية ، وينص القرار على انشاء صندوق لدفع التعويضات والشاء لجنة لادارة الصندوق .
- وينص القرار على استمرار جميع الدول في فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربي الى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما في ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع الغيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات .
- ويشمل هذا الحظر أيضا تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية بالصواريخ بعيدة المدى والمساعدة في انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقني .
- وهذا القرار . . . تستمر قصة التحار دولة . . . بقيادة غير مسئولة . . . بشكل يدعو الى الاشفاق على شعب العراق الذي تمهلته أوصاله ، ودب الضعف في كيانه ، وتهدده اتجاهات التقسيم الى دويلات ومجمعات . . . دولة شيعية في الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل بآيران . . . ودولة كردية في الشمال تقبل نحو تركيا . . . ودولة سنية في بغداد محاصرة وممزولة . . . اضافة الى الحزام الأمني الذي يمتد بعمق ١٠ كيلومترات على امتداد الحدود العراقية - الكويتية . . . طبقاً للقرار الأخير .

#### ● محادثات صلفوان :-

- في الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير ، تحركت احدى الفرق المدرعة الأمريكية التابعة للفيلق السابع الى قاعدة صفوان

الجوية التي تقع على مسافة ٣٥ كيلومتراً من البصرة والثين كيلومتر من الحدود الكويتية - العراقية لتأمين المنطقة التي اختارتها القيادة الأمريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ وصغوان هي إحدى مدن الجنوب العراقي - شمالها الرميثة وطريق أم قصر وغر القوات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثاني المدن العراقية ٦

- وقد تحدت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩١ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يوم ٣ مارس ، ذلك الاجتماع الذي وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله " ينبغي أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً " وفي الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الأمريكية ، وقسم مجموعة من المهندسين الأمريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء .
- وفي الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات الشينوك تحمل الجنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتي وممثل عن القوات المصرية وممثل عن القوات السورية .
- وفي الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق وصل الوفد العراقي المكون من ثمانية ضباط وكان في استقباله الجنرال نورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الأمريكية التي تسيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقي ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشي .
- وقد كان الوفد العراقي خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم أحمد ، وقد اكتفى الجانب العراقي بتحديد أسماء الوفد ورتبهم دون الإشارة إلى المناصب التي يتولونها ، ولقد لوحظ أن الوفد العراقي دخل إلى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية في الكويت ومياه الخليج .
- ولقد التحت الجلسة الأولى في الساعة ١١,٣٤ الحادية عشرة وأربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلي ، وفي البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضين العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارسكوف باللغة العربية . حيث قال : " نأسف على التأخير فقد وجدنا صعوبة في الوصول إلى هنا ، فكثير من الطرق دُمرت وقواتكم تقيم كثير من الموانع على الطرق ، فقد أخطأنا مرات عديدة في الوصول لنقط مشاهة " وبعد ساعتين الفص الاجتماع وأدى فريق المفاوضين العراقيين الضحية العسكرية للجنرال شوارسكوف الذي رد الضحية ، وتوجه معه الفريق خالد بن سلطان للنصبة التي أعدت للمؤتمر الصحفي ليرد على تساؤلات الصحفيين - وقد اكتفى الوفد العراقي بالرد على سؤال واحد ، حول ما إذا كان الاجتماع قد توصل إلى شيء . فقال الفريق سلطان بالانجليزية "OF COURSE" "بالطبع" وبدأت على الجنرال شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، السعادة وهما يتحدثان إلى الصحفيين بعد نهاية الاجتماع (١٣٤) .
- ومن دراسة مادار في ذلك اللقاء التاريخي الذي عُرف باسم " محادثات صفوان " والذي انعقد في الساعات الحرجة ، حيث حمل وفد الائتلاف الدولي لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقي

(١٣٤) مجدي شندی ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسي، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

باحترام ، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقي الذى أقحم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع ايران ، وقد ألزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية ، وعلى ضوء ذلك لم يُسجل محضر المحادثات السرية أية اشارة فيها اساءة الى الجانب العراقي ، بل على العكس تماماً ، فرغم أن الجانب العراقي رقع اتفاقية استسلام ، الا أنه روعى استخدام عبارة " وقف اطلاق النار " كتعاون لهذا اللقاء .

● وعلى ضوء ما تم عرضه وفى إطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة واقرار الشروط اللازمة لضمان استمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط التى تضمنها قرار مجلس المن رقم ٦٨٧ ، يمكن القول أن ذلك الاجتماع .

● قد اشتمل على مناقشة ست نقاط أساسية .

أولها - أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولى وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبها .

ثانيها - أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والعسكريين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقى بتقديم بيان باسماء أولئك المحتجزين . " وقد اتفق فى هذا الشأن بأن يقدم العراق قائمة تتضمن اسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين ، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ م ، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً " .

ثالثها - تقديم بيان بالمفقودين - وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون ان يكون معروفاً - هل هم أسرى أم قتلوا ممن يمكن التعرف علي هويتهم ، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى .

رابعها - تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه الإقليمية الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة الى مواقع أى ذخائر كيميائية أو بيولوجية أو نووية مخزنة داخل الكويت الى جانب أى ذخائر أخرى من أى نوع .

خامسها - الاتفاق على التدابير التى تضمنت وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب إخلاؤها كاجراء أمضى ليس له علاقة بترسيم الحدود بين العراق والكويت والذى سيقدره مجلس الأمن الدولى - إضافة الى الاتفاق على النقاط التى تمنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ .

سادسها - الموافقة على استخدام الطائرات الملبوكوبر غير المسلحة لنقل المستولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى .

#### ● انعكاس عمليات الخليج على الاقتصاد العراقى :-

● أن مغامرة الغزو العراقى للدولة الكويت قد امتدت آثارها الى أبعاد اقتصادية بالغة الخطورة على العراق والأمة العربية والمنطقة كلها ، وإذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق فانا نجد ان هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الراهية التى يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقى ، وخاصة أن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب عبر كل من تركيا والسعودية ، كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانيه ينجع ما يخرج منها ، وما

سوف يصل إليها ، الأمر الذي رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية والخطر لسنوات متتالية .

• كما أدى الاجماع الدولى الى عزل العراق بصورة مخجلة ، لم يستطيع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة ، حتى مع محاولات استمالة أية دولة للتعامل معه في أزمته ، والتي انعكست بصورة حادة على الموقف السياسى العراقى الذى لم يجد من عون دولي لتعزير موقفه لأنه هو المعتدى ، وهو الغازى ، وهو المختل لأرض الغير بالقوة ، وهو ما رفضته الجماعة الدولية بأسرها .

• وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الاجماع العالمى على فرض الحصار الاقتصادى عليه ، الأمر الذى انعكس بصورة حادة على الشعب العراقى حيث توقفت مشروعاته ، وتجمدت خططه التنموية التى كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع إيران والتي استفادت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثمان سنوات ، فضلاً عن المعونات والقروض التى تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم ، تلك الرؤية لأبعاد الخطر الذى حاق بالشعب العراقى والذى انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها ، مما شكل ومازال يشكل أعظم المخاطر التى تعرضت لها الأمة العربية منذ الاحتلال الاسرائيلى للأراضى الفلسطينية<sup>(١٣٥)</sup> .

• وعلى طريق إحكام الحصار الاقتصادى العالمى للعراق ، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا ودول السوق الأوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية فى البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .

• ومن جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا والمجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أى نظام تابع فى الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها ، كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم ، كما أعلنت المانيا حظر مرور أى بضائع أو أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق . كما أوقف الاتحاد السوفيتى ( السابق ) صادراته من الأسلحة النووية والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقى ، فقد كانت تقوم بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت فى اليوم الواحد ، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف برميل يوميا من العراق .

• هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانتا تنتجان حش الانتاج الكلى لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " كما تعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة انتاجها اليومى ٣,١٤ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل التاج ايران ويأتى فى المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة انتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يوميا .

كما أعلنت اليابان أنها لن تنفى فرض عقوبات اقتصادية على العراق الا اذا اقتضت الضرورة ، ولكنها اذا اضطرت الى ذلك فأنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق ، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠ % من البترول العراقى .

(١٣٥) مرفأ الحصرى - مجلة الأهرام الاقتصادية - الصادرة بالقاهرة - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

• وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية ، ووفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمي " الفسار " فإن العراق كان يستورد ما يقرب من ٥/٤ ( أربعة أخماس احتياجاته ) من الغذاء (١٣٦) ،

فالعراق كان يستورد سنوياً حوالي ثلاثة ملايين طن حيوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا وإستراليا ، كما ذكرت جريدة " فرانكفورت " الألمانية أنه وفقاً لما أعلنه وزارة الزراعة الأمريكية ، فإن مخزون الحبوب في العراق عند بدء الغزر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان يكفي العراق لثلاثة أشهر فقط ، أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى ، فقد ذكر الاتحاد الشرقي الأدنى والأوسط في مدينة هامبورج ، أن استمرار المقاطعة إذا استمرت فإنها ستشكل تهديداً حقيقياً للعراقيين .

ووفقاً لما نشرته الجريدة الألمانية ، فإن ما خفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الأردن ، وبالذات من ميناء العقبة ،

• من ناحية أخرى هناك تركيا التي كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ، إلا أنها تشترك معه في حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة ، وذلك قد فتح باباً أمام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود ، خاصة والمها كانت بمثابة اغراء كبير لسائقي سيارات النقل في تركيا والذين تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية ،

• هذا وقد جاء تبني مجلس الأمن الدولي قراره بفرض العقوبات التجارية والمالية والعسكرية الشاملة على العراق لعدم التزامه بتنفيذ قرار المجلس رقم ٦٦٠ الداعي إلى الانسحاب الفوري والغير مشروط للقوات العراقية من الكويت - جاء القرار ٦٦١ والذي اعتمدته المجلس بـ ١٣ صوتاً وامتناع عضوين " كوبا واليمن " عن التصويت ، والذي نص على امتناع جميع الدول عن أى عمليات تصدير أو استيراد من العراق والكويت حتى الانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية وإعادة حكومة الكويت الشرعية .

• وقد شمل ذلك الحظر كل المنتجات والسلع تقريباً بما في ذلك الأسلحة ، كما تضمن القرار منع تحويل أى أموال إلى العراق والكويت .

واعتبر القرار ملزماً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذه هي المرة الثالثة في تاريخ مجلس الأمن التي يتخذ فيها قرار مقاطعة شاملة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، وكانت المرة الأولى ضد روديسيا عام ١٩٦٧ والثالثة ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧

وجاء هذا القرار بعد خمسة أيام من القرار ٦٦٠ الذي اتخذته مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية .

• وبالنظر إلى حقائق الموقف الاقتصادي في العراق نجد الآتي :-

• يعتمد الاقتصاد العراقي الموجه مركزياً اعتماداً كبيراً على البترول الذي يمثل ٩٥ ٪ من عائدات العملة الأجنبية ، وقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية والانفاق العسكري عليها إلى استنزاف الاقتصاد وخلق عبء مديونية ثقيل يمثل في ٥ ٪ مليار دولار مديونية العراق للدول غير عربية ، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي تحول إلى قطاع

(١٣٦) شهرة الزامى - مجلة الأهرام الاقتصادية - المصادرة بالقرار - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

خاص في عام ١٩٨٧ ، فان عملية التنمية استمرت تعرض للتعطيل بسبب نقص الأيدي العاملة وزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية ، وحالات هجرة المزارعين من موطنهم الأصلية نتيجة برامج الإصلاح الزراعي والمزارع الجماعية التي لفتت سابقا ، ويشتمل القطاع الزراعي على حوالي ٣٥ % من اجمالي الأيدي العاملة ، الا انه ينتج أقل من ١ % من الناتج المحلي الاجمالي ، أما القطاع الصناعي الذي يشتمل على ٣٠ % من القوى العاملة فانه يعاني من قيود مالية شديدة ، وقد أدى التشفش الشديد الى هبوط معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير في الأعوام الماضية ، بحيث أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي ١٩٠٠ دولار سنويا

- تكاد جميع قطاعات الاقتصاد العراقي تعتمد على الاستيراد الذي وصل حجمه الى ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، وتقتل الواردات حوالي من ٧٠ % الى ٨٠ % من استهلاك الطعام العراقي ، علما بان واردات الطعام العراقية وصلت ٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، ويعتمد القطاع الحديث في الاقتصاد العراقي بشكل خاص على استيراد الآلات والخدمات والسلع المصنعة من جميع الأنواع للحفاظ على مستويات التشغيل .
- وتعتبر الكيماويات المنتجة في الخارج عنصراً أساسيا في محطات تحلية المياه و معامل تكرير البترول .
- وتمثل أزمة الأيدي العاملة مشكلة أساسية في التنمية الاقتصادية العراقية ، إذ ان الجيش العراقي البالغ عدده مليون فرد يمثل ٢٥ % من قوة العمالة ، وهناك ٢,٢ مليون رجل لاتقن للخدمة العسكرية من بين ٤ مليون رجل تشملهم شريحة السن ١٥ - ٤٩ سنة ، وهناك ٢١,٠٠٠ رجل آخرين يصلون الى سن ١٨ سنة كل عام .
- وتعتبر العمالة الأجنبية عنصراً حيويا في الاقتصاد العراقي تنزايد أهميته كلما أزداد عدد العراقيين الى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة ، وقبل الغزو العراقي للكويت كان العمال الأجانب يمثلون ربع قوة العمالة العراقية ، وتشغل العمالة الأجنبية التي تتألف أساسا من عمال عرب ، وظائف في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ، الا ان معظمها يعمل في الحرف اليدوية كعمالة شبه ماهرة ، والعمالة الأجنبية تمثل عنصرا هاما بشكل خاص في الجهود العراقية الرامية الى التحايل على حظر واردات الطعام الى العراق ضمن العقوبات الاقتصادية .
- فقد حل الأجانب محل العراقيين الذين هجروا الحقول الزراعية بأعداد كبيرة خلال العقد الماضي للبحث عن وظللف أكثر عائدا في المناطق الحضرية ، ولا يمثل الأجانب القوى الضاربة في الاقتصاد العراقي من حيث العمالة فقط ، ولكنهم يوفرن للعراق أيضا الخبرة التي ساعدته على الاحتفاظ بمعدلات الانتاج على مدى الأعوام الأخيرة ، وان كانت هذه المعدلات قد تناقصت في تلك الفترة وعلى ذلك فقد تأثر انتاج المحاصيل الزراعية نتيجة لرحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب من العراق .

وعلى ضوء حقائق الموقف الاقتصادي العراقي يمكن القاء الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال الآتي :-

- الطعام : • لقد بدأ الغزو العراقي للكويت وكانت مخزونات المواد الغذائية الأساسية طبق لتقديرات الخبراء تكشفى لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وخاصة في ضوء سياسية الحصص التموينية والاجراءات الحكومية الأخرى التي استهدفت خفض الاستهلاك والحفاظ على المخزون ، ومن هنا فقد بدأت أزمات اختفاء الدقيق البلدي من الأسواق ، كما أصبحت سياسة التسعير للسلع الأساسية هي السيف المسلط على وقاب الشعب نتيجة الندرة الملحوظة فيها ، ومع استمرار ازدياد الأسعار في السوق الرمادية نتيجة لعدم تناسب العرض مع الطلب على أصناف الطعام الأساسية .

• الزراعة ٥٥ ٪ يمثل الانتاج الزراعي العراقي ١٥ ٪ من احتياجات الاستهلاك العراقي ، ومع رحيل العمالة الأجنبية - فقد تعطل حتى الفواكه والخضروات الى جانب تعطيل زراعة الحاصل في توقيتاتها ، كما أن الامداد الأردني يمكن أن يضيف من ٥٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط من المطالب العراقية في مجال الزراعة وبالتالي يمكن تصور الوضع حاليا داخل العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية .

• الصناعة ٥٥ ٪ لقد انعكس نقص المواد الخام والخبرات الأجنبية والمعدات وقطع الغيار على تعطيل بعض الصناعات الحربية ، ورغم أن جهود الحكومة موجهة بشكل مكثف للحفاظ على الصناعات الاستراتيجية ومن هنا فقد كانت باقي الصناعات المتأثرة الأخرى أكثر القطاعات تأثرا بالعقوبات الاقتصادية .

• القطاع العسكري ٥٥ ٪ لقد كان القطاع العسكري أكثر القطاعات تأثرا على الاطلاق ، فالى جانب النقص في بعض اصناف قطع الغيار الرئيسية وبصفة خاصة قطع غيار الطائرات ووسائل الدفاع الجوي ، إلا أن القرار ٦٨٧ الذي صدر عقب الهزيمة العراقية وما فرضه من قيود على القدرات التسلحية الى جانب تقليص القدرة الصناعية الحربية خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية والصاروخية الى جانب تدمير مخزونات العراق منها ، قد أفقد العراق لسنوات طويلة قادمة من كافة المقومات التي يمكن أن تعيد للقطاع العسكري لفاعليته في العراق .

• النقل ٥٥ ٪ إن النقص الحاد في المواد الخام نتيجة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلال على اعاقلة انتاج بعض الأنواع الخاصة والحوية من الوقود والزيوت والشحومات مما انعكس بشكل فاعل على امكانيات وقدرات وسائل النقل العراقية .

• التمويل ٥٥ ٪ يمثل التمويل مشكلة أساسية للعراق ، حيث ركزت العقوبات الاقتصادية على ايقاف جميع عائدات العراق ، وجمدت جميع الأموال العراقية والكويتية ، عدا ما تم الاستيلاء من أموال وذهب من بنك الكويت . وبحساب مصروفات العراق العسكرية فإن أقل تقدير لها انما كانت بمعدل ٤٥٠ - ٥٠٠ مليون دولار شهريا ، يدخل ضمنها مرتبات الضباط والجنود ومصروفات التحركات والصيانة والانتاج الحربي الخلى ، وقد احتاج ذلك فقط الى حوالي ٢٤ مليار دولار للاتفاق على الانجهد الحربي خلال فترة ماقبل تحرير الكويت .

فاذا أضفنا أن العراق كان يتفق على استيراد المواد الغذائية حوالي ٣ مليار دولار سنويا ، وتقدير مبدئي فلو انه تمكن من استيراد حوالي ٢٥ ٪ فقط من احتياجاته فانه سيحتاج الى حوالي ٤٥٠ مليون دولار اضافية ، وبالتالي فان التقدير بان مصادر التمويل العراقية المتوفرة قبل بدء العقوبات الاقتصادية كانت تكفي لفترة ستة اشهر فقط ، وليس هناك من أمل في وجود مصادر أخرى نتيجة لأن التركيب التمويلي يعتمد على البترول فقط، الى جانب أن الموقع السياسي والجغرافي للعراق ضعيف جدا بالنسبة لفرض الحظر ، حيث أمكن التحكم العسكري في مخرج التصدير في تركيا وينبع والبصرة ، الى جانب أن الدول المؤيدة للعراق ضعيفة اقتصاديا جميعها ولا يمكن أن تقدم مساعدة فعالة له عدا ليبيا والتي تستطيع تقديم المساعدة بطريقة محدودة جداً .

#### • تخطيط البنية الاقتصادية :-

• وهكذا تبرز الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العراقي ٥٥ ٪ ويمكن القول بأنه اذا سلمنا بحقيقة هذه البنية الاقتصادية للعراق قد استنزفتها - الى حد كبير - حرب الثمان سنوات مع إيران ، لأدركنا مقدار الخسارة الإضافية التي لحقت بها من جراء عمليات الخليج منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وما أعقبها من تداعيات ، وقد ترتب على تحطيم

هذه البنية تراجع ملحوظ في وضع العراق كاحدى القوى العربية الكبرى - بل وكاحدى القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط - المؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهذا يفسر سعى العراق الى الالتزام الكامل بكل ما صدر من مجلس الأمن من قرارات خاصة بمعاونته للمجان الفنية المشكلة من مجلس الأمن لتدمير مخزوناته السليحية وقاعدته الصناعية العسكرية سعي الى تخفيف حدة تلك العقوبات والسماح له ببيع جزء من بترول له للتغلب على مشكلة التمويل التي ألفت بظلالها الكيفية على كسل أوجه الحياة في العراق .

تلك كانت بعض ملامح الصورة التي عكستها قرارات العقوبات الاقتصادية وما فرضته من معاناة على شعب العراق .

### ثالثا : انعكاسات الأزمة على دول الخليج :

• الانعكاسات على دولة الكويت :

• في أعقاب تحرير الكويت ظلت الكويت تمر بنوع من التوتر وعدم الاستقرار ارتباطا بتأثيرات ونسائج الاحتلال العراقي وأعمال القتل والتحرير ، وقد تأثر الموقف في الكويت بمجموعة من الظروف والعوامل كان أهمها ما لحق بمشآت البنية الأساسية والجهاز الاداري للدولة من تدمير مع وضوح عجز الحكومة في تعاملها مع هذه النتائج ( اقتصاديا واداريا ) فضلا عن تردى الأوضاع الأمنية .

### وقد اتسم الموقف الداخلي :

شهدت الجهة الداخلية نوعا من التوتر وعدم الاستقرار كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقي وأعمال القتل والتحرير الكويت شملت أبرز هذه الملامح الآتي :

• استمرار تدهور الوضع الأمني ( وجود كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات مع المواطنين - تعدد حوادث الانفجارات الناتجة عن الألغام والشرائك الخداعية ، واحتمال وجود دور لبعض العملاء العراقيين وراء هذه الانفجارات - انتشار حوادث السلب والنهب والسرقة للحصول على الاحتياجات الأساسية - استمرار أعمال تصفية الحسابات مع العناصر التي تعاونت مع قوات الغزو - تواجد محدود نسبيا لأفراد الشرطة ) ، مع استمرار القصور في الخدمات الأساسية للمواطنين ، واستمرار فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، بالإضافة الى تصاعد نشاط ومظاهر المعارضة الداخلية ، كما ظهر ما سمي تنظيم الضباط الأحرار ( من ضباط القوات المسلحة المشتركين في مقاومة الغزو العراقي / يطالبون بتقديم كبار المسئولين للمحاكمة لتقاعسهم عن أداء واجبهم وفراؤهم مع بؤادر الغزو العراقي - تخلى أسرة الصباح عن الحكم ) ، وكذا حركة الثاني من أغسطس ( المواطنين " الصامدين " وهى الفئة التي ظلت تحت الاحتلال / يطالبون بتعديل الدستور وإنهاء احتكار السلطة وتوفير مبدأ المساواة بين جميع المواطنين مع تشكيل حكومة انتقالية و إنشاء مجلس أعلى لقيادة القوات المسلحة لاعادة بنائها - سرعة اجراء الانتخابات التشريعية ) بالإضافة الى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى ( حركة النبر الديمقراطي - التيار الاسلامي السلفي - اتحاد طلبة جامعة الكويت - قائمة الاتحاد الاسلامي - القائمة الاسلامية الحرة - الجبهة الديمقراطية العلمانية - الحركة الدستورية الاسلامية - الأخوان المسلمين - جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية ) ، وكذا بعض الفئات الأخرى ( المتقنين / يطالبون بتقليل أعداد الشيوخ من التشكيل الوزاري واتاحة الفرصة أمام العناصر الشابة والمتفهمة لأوضاع البلاد - ممثلي الغرف التجارية / يطالبون بتقليل سيطرة أبناء الشيوخ على وكالات الصناعة والتجارة ) .



- وعلى الرغم من أن مطالب الأحزاب المعارضة تشتمل في مجملها على صيغة سياسية إلا أنها في النهاية تعبر عن أهداف كل فئة على حدة .
- وتبرز أهمية تنظيم الضباط الأحرار من امكانية تأثيره على تطورات الموقف الداخلي خلال الفترة التي اعقبت عمليات الخليج على ضوء ارتباط أعضائه بالقوات المسلحة الكويتية .
- وقد ظهر في ذلك الوقت اتجاه الحكومة الكويتية الى ابعاد الفلسطينيين من الوظائف المدنية والعمل على تقليص وجودهم في الكويت (يتردد أن عدد الفلسطينيين لسن يزيد عن ١٠٠ ألف فرد ) من خلال :
- الاعلان عن فتح سجلات بوزارة الداخلية لطلب مغادرة البلاد لهايا ، مع عدم تمكن من غادروا أثناء الغزو من العودة وفتح مساكنهم وتأجيرها مع عدم التدخل لدى ملاك العقارات الذين يهددون المستأجرين الفلسطينيين بالقاء أنالهم حالة عدم دفع الايجار ، ومنع غالبية الفلسطينيين من العودة الى أعمالهم وبصفة خاصة الأماكن الخاصة بالوزارات ووظائف التدريس بالمدارس .
- بالإضافة الى ما تمثله فئة الكويتيين بدون جنسية من مشاغل لأجهزة الأمن الكويتية حيث أخذ عليهم المخاطبهم في صفوف الجيش الشعبي الذي كونه العراق بالكويت كقوة محمية موالية ، وأن غالبيتهم ظهرت الغزو العراقي منذ البداية ، مع اتمام العديد منهم بممارسة التجسس لصالح العراق خلال خدمتهم بالجيش الكويتي ، ولأى اطار مواجهة هذا الموقف اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات التي تقذف الى السيطرة على الموقف الداخلي من جانب واحياء العناصر المعارضة من جانب آخر أبرزها : الاعلان عن موعد الانتخابات العامة في خريف ١٩٩٢ وتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الوطنى ، مع القيام بعملية مواجهة شاملة لموقف الجنسيات المختلفة داخل الكويت ومن بينها فئة "البدون " من حيث :
- تعاونها مع القوات العراقية خلال الغزو من عدمه ، ودرجة الولاء ومدى الاحتياج الى هذه الجنسيات وطبيعة العمل - ( ٥٠٠ ) و فى اطار سعيها بالآى يواجه على أراضيها أى فرد بدون جنسية والعمل على توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه والمواد الغذائية ٥٠٠ للمواطنين مع تشكيل لجنة لمتابعة أوضاع الأسرى الكويتيين بالعراق وصرف منح ومعاشات لأسر الشهداء و صرف منح للكويتيين الذين أقاموا بالبلاد خلال فترة الغزو . اسقاط الديون عن كافة المواطنين الكويتيين ، اعادة فتح المدارس والاعلان عن استئناف الدراسة بالجامعات ، بالإضافة الى وضع خطة العودة للكويتيين خارج البلاد ومنحهم تذاكر عودة مجانية .

#### • تأثير الموقف الاقتصادي للكويت :-

تأثر الموقف الاقتصادي الكويتي بشكل مباشر نتيجة الخسائر الفادحة الناجمة عن إشعال معظم آبار البترول خلال عملية التحرير ( ٧٣٢ بتر ) ، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاطفاء هذه الآبار ( الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - اليابان - ٥٠٠٠ ) إلا أنه لم يتم اطفاء هذه الآبار الا أوائل عام ١٩٩٢ وقد تكلفت عملية اطفاء آبار البترول المشتعلة مليار دولار تقريبا ، ولقد نجحت الكويت فى استئناف تصدير البترول مرة ثانية ( تم تصدير الشحنة الأولى/حوالى ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر انتاج الكويت من البترول فى أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة فى الأراضي الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخائدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج كما سعت الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية إعادة البناء .

### • التأثير على الموقف السياسي للكويت :-

جاء التحرك الكويتي على الصعيد السياسي في إطار حركة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي يتم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، وفي هذا الإطار وقعت الكويت اتفليتين مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق حقها كدولة ذات سيادة في ابرام اتفاقيات ثنائية مع أى دولة وبما يحقق لها تأمين حدودها السياسية ضد أى اعتداءات خارجية . . . فضلا عن أنه لا يتعارض مع تعديل اتفاق دمشق بشأن الترتيبات الأمنية ( حق الدول الخليجية في عقد اتفاقيات ثنائية مع أى طرف آخر ) .

- اتفاقية مدفا ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت . . وافق المجلس الوطني عليها . .
- وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .

في أعقاب الأزمة حدث تقارب الى حد ما في العلاقات بين الكويت وإيران حيث كان لكل طرف أهدافه . . الكويت . . ورقة ضغط سياسية ضد النظام العراقي . . إيران . . محاولة إيجاد دور لها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج . . وما زال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيسي للكويت في ضوء استمرار احتفاظه بالتفوق من ناحية واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى ، وإن كان من المستبعد قيام العراق بعمل عسكري مباشر ضد الكويت ويمكن أن يتم ذلك بشكل غير مباشر وتمثل امكانية التهديد العراقي غير المباشر في :

- إثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .
- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية أو دولية .

### • التأثير على الموقف العسكري للكويت :-

وقد تمثل في إعادة بناء القوات المسلحة أحد مجالات الاهتمام لدى الحكومة الكويتية ، بهدف بناء قوات مسلحة قوية تناسب مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة ، وكأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج ، وعلى الرغم من أن امكانيات الكويت الاقتصادية ( خاصة بعد نجاحها في اطفاء العديد من آبار البترول المشتعلة وببدء تصدير البترول مرة ثانية ) تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانيات هذه القوات :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام - صيانة) .
- طبيعة الفرد الكويتي ( يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية )
- ضعف المستوى العلمي للقادة والضباط على كافة المستويات .

كما تم إحالة عدد من كبار الضباط بالجيش الى التقاعد مع تغيير رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، ويأتي ذلك بهدف احتصاص ردود الفعل السلبية داخل القوات المسلحة تجاه بعض القيادات الكويتية خلال الغزو العراقي ، كما اتجهت الكويت الى الاستعانة بالولايات المتحدة في اعداد وتدريب القوات المسلحة الكويتية ، وفي مجال الجهود الكويتية للحصول على نوعيات متطورة من التسليح فقد حصلت على عدد من الطائرات من طراز إف - ١٨ ، كما تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة بـ ٥ مليار دولار تشمل دبابات وعربات مدرعة وقطع مدفعية وصواريخ

مضادة للدبابات ، فضلا عن خبراء للتدريب والصيانة ، بالإضافة الى احياء صفقة المراج ٢٠٠٠ مع فرنسا ، وعقد صفقة مع بريطانيا لبناء منظومة الدفاع الجوى .

• **الانعكاسات على الموقف الداخلى لباقي دول الخليج :-**

• اتسم الموقف الداخلى لدول الخليج بصفة عامة بحالة من الاستقرار النسبى من خلال سيطرة أنظمة الحكم وحرسها على استيعاب واحواء أى مظاهر يمكن أن تؤثر على حالة الاستقرار والسيطرة على الموقف .  
كما ساعدت القدرات الاقتصادية لهذه الدول فى تحقيق قدر وافر من الرخاء ولبية المطالب الأساسية لخطط التنمية الطموحة والارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين وهو الأمر الذى زاد من الولاء لأنظمة الحكم والانغلاف حولها .  
وبالرغم من ذلك فقد بدأت بعض الأوساط داخل دول الخليج فى أعقاب الأزمة فى المطالبة بتطبيق الديمقراطية والمشاركة فى الحكم ( الكويت - السعودية ) وأن برز سرعة تحرك أنظمة الحكم لاحواء هذه المطالب وحصر انتشارها .

ويمثل التوازن الديمقراطى بين مواطنى دول الخليج والوافدين اليها أحد المشاكل التى استحوذت عل اهتمامات وجهود أنظمة الحكم خلال هذه المرحلة فى محاولة للتغلب عليها .

• ولقد شهد الموقف الداخلى نوع من التوتر بالرغم من الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الكويتية للتغلب على الظروف والعوامل المؤثرة على استقرار الموقف ( الاسراع فى إعادة البناء - التجاوب النظرى مع مطالب المعارضة - محاولة التغلب على مشكلة الجنسية ) .

• **الانعكاسات على الموقف الاقتصادى :-**

• تأثر الموقف الاقتصادى لدول الخليج بشكل مباشر منذ بداية الغزو العراقى للكويت ارتباطا بالمساهمة فى تكاليف الحرب من ناحية وما لحق بقطاع البترول من خسائر من ناحية أخرى .  
ومن أبرز ملامح الموقف الاقتصادى لدول الخليج ما يلى :-

• لجوء السعودية الى الاقتراض لأول مرة فى تاريخها ٠٠ قدر حجم الاقتراض الداخلى ٢,٥ مليار دولار مفاوضات مع بعض البنوك الدولية للحصول على قروض تبلغ قيمتها ٦ مليار دولار .  
• حرص السعودية على الإبقاء على مستوى الانتاج الحالى من النفط ( ٨,٥ مليون برميل يوميا ) مع عدم زيادة سعر البرميل عن ١٨ دولار .

• اعلان دول مجلس التعاون الخليجى عن عدم قدرتها على منح الكويت الكمية التى تطلبها من النفط ( حيث كانت تحتاج الكويت الى ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لانعاش اقتصادها حتى تستعيد منشآتها كفاءتها الانتاجية .

• سعى الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية إعادة البناء ٠٠ (بلغ عدد آبار البترول المشتعلة ٧٣٢ بئرا تتكلف عملية اطفالها حوالى مليار دولار ، اكتمل اطفالها مع أوائل عام ١٩٩٢ ) .

• نجاح الكويت فى استئناف تصدير البترول مرة ثانية ( تم تصدير الشحنة الأولى / حوالى ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩٩ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩٩ ) حيث قدر انتاج الكويت من البترول فى أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة فى الأراضى الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخائذة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج .

- **الانعكاسات على الموقف السياسي :-**
- شهدت منطقة الخليج خلال تلك الفترة عدة تحركات من جانب دول المنطقة إما لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي تم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة ومن هذا المنطلق وفي اتجاهات حركة هذه الدول نجد أن الدول الخليجية قد تبنت موقفا جديدا من موضوع الترتيبات الأمنية يختلف كلياً عما جاء بإعلان دمشق ويعتمد أساساً على تنمية القدرات الدفاعية الخليجية في إطار تصور شامل يركز أساساً على المساعدة الدولية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ٠٠ مع ترك الحرية لكل دولة خليجية لعمل ترتيبات أمنية خاصة بها في إطار ثنائي مع من تراه من دول الائتلاف (غربية - عربية) مع الأخذ في الاعتبار أن يظل اتفاق دمشق هو الواجهة العربية التي تتحرك منها هذه الدول مع مصر وسوريا (دول اعلان دمشق) في إطار عربي عام - فضلاً عن عدم اغفال الدور الإيراني في هذه الترتيبات ٠٠ على ألا يشمل ذلك المجال العسكري (رجحة نظر السعودية) مع إمكانية التنسيق والتعاون في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية •
- **وفي إطار هذا التصور كانت حركة هذه الدول كالآتي :-**
- توقيع الكويت لاتفاقين مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لما سبق ايضاحه •
- اتفاقية مدفا ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت ٠٠ وافق المجلس الوطني عليها، وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها •
- اتفاقية تنفيذية لتفنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم
- وقد تردد في أعقاب أزمة الخليج اتفاق كلا من السعودية والولايات المتحدة على أسس الترتيبات الأمنية ومنها •
- تكثيف التواجد البحري - المناورات المشتركة بما في ذلك الانزوال البحري - تخزين المهمات العسكرية - نقل القيادة والسيطرة للقوات البرية من تامبا بولاية فلوريدا الى دولة البحرين •
- التنسيق من خلال رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي ( ٢٧ - ٢٨ / ٨ / ١٩٩١ ) في مسقط للتباحث حول سبل تعزيز التعاون العسكري بينهم وتكوين قوة خليجية مشتركة جديدة تحمل محل قوة درع الجزيرة تناسب مع طبيعة التهديدات بالمنطقة وحجم العدائيات المتوقعة •
- **واستمرت مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الآتي :-**
- **العراق :**
- حيث ظل يمثل أحد مصادر التهديد الرئيسية لهذه الدول بصفة عامة ، وضد الكويت بصفة خاصة ، في ضوء استمرار احتفاظه بالفرق مقارنة بالقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من ناحية ، واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى •
- وفي التقدير أن التهديد العراقي بشكله التقليدي ( العمل العسكري المباشر ) يعد غير وارد في ضوء نتائج الأزمة وما ترتب عليها من أوضاع اقليمية ودولية وبقي له إمكانية التهديد غير المباشر من خلال الآتي :-
- إثارة القلاقل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة •

- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات اراهبية اقليمية أو دولية .
- كما أوضحنا .

#### إيران :

- تعتبر ايران أحد التهديدات الرئيسية لمنطقة الخليج لما لها من تطلعات للسيطرة ولايات نفسها كقوة اقليمية .
- بالإضافة الى احتلالها لجزر الامارات العربية ( طناب الصغرى و طناب الكبرى وأبو موسى ) .

#### اليمن :-

- وتقتل اليمن أيضا مصدر تهديد رئيسى لأمن واستقرار دول الخليج بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وذلك على ضوء التفوق العددي والعسكري مقارنة بدول الجوار فضلا عن وجود قاعدة لدى دولة اليمن بحقها التاريخى فى بعض المناطق التى تسيطر عليها كل من السعودية ( جيزان ونجران ) وسلطنة عُمان ( منطقة ظفار ) .

- وتمثل التهديدات فى الآتى :-

- تهديد الملاحة النفطية بمنطقة الخليج العربى والبحر الأحمر ( تتحكم فى مضيق باب المندب ) .
- استمرار مطالبتها لكل من السعودية وسلطنة عمان للأراضى المستولى عليها لما يتوفر بها من ثروة بترولية .
- احتمال قيامها بأعمال تعرضية ضد بعض الأهداف الاقتصادية فى المناطق الحدودية .
- تشجيع عناصر المعارضة داخل دول الخليج على استخدام العنف السياسى لزعزعة الاستقرار الداخلى لتلك الدول
- أعمال الاضطرابات التى قد تحدث من العاملين المدنيين بدول المنطقة بهدف التأثير على الاستقرار الداخلى لهذه الدول

#### الانعكاس على الموقف العسكرى :-

- ارتباطا برغبة دول مجلس التعاون الخليجى فى تنمية قدراتها الدفاعية كأحد الدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت .
- كانت حركة هذه الدول فى اتجاه إعادة بناء قواتها المسلحة وتنمية قدراتها القتالية بما يتماشى مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة .

وعلى الرغم من أن الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، إلا أن هناك بعض العوامل التى تؤثر على امكانية بناء قوات مسلحة قوية قادرة على التعامل مع أى متغيرات تطرأ على الساحة منها :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح ( استخدام - صيانة - ٠٠٠ ) .
- استمرار الاعتماد على الخبرات الأجنبية للعمل فى صفوف قواتها المسلحة .
- عدم التجانس داخل القوات المسلحة لهذه الدول على ضوء تعدد الخبرات الأمر الذى يؤثر على مستوى كفاءتها وعدم وضوح عقيدة قتالية تتناسق مع نظم التسليح المتعددة .
- ضعف المستوى العلمى للقادة والضباط على كافة المستويات .
- طبيعة الفرد بدول الخليج ( يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)

وفي إطار خطة التطوين التي تنتهجها الدول الخليجية :

- وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الامارات نداء الى المواطنين للتطوع في صفوف الجيش وودعهم بمبريات عالية ( لا تطبق الامارات نظام التجنيد الاجباري ) ، كما أتاححت الفرصة أيضا للنساء للتطوع في الجيش
- تردد أن قوات الدفاع القطرية تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن انهاء خدمة الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يتحملون العبء الأكبر في الجيش القطري ، وهناك عدم اقبال من القطريين على التطوع ، وفي حالة التقدم للتطوع يوقع المنطوع على ١٢ سنة خدمة القوات المسلحة القطرية .
- تعاني الكويت صعوبات كثيرة في توفير العدد اللازم للتجنيد حيث مازال التجنيد الاالزامي يتوقف على الانتهاء من التعليم ومستوى الدراسة ، تصل مدته حتى ٢٤ شهرا ، وتمثل الصعوبة في ذلك نتيجة القرار الذي صدر بقصر الخدمة بالقوات المسلحة على الكويتيين ، حيث كان من المستهدف الوصول بمحجم القوات المسلحة الكويتية الى ٢٥ ألف فرد ، ويقدر عدد قطاع البالغين بحوالي ١٦٠,٠٠٠ فرد وهو ما يمثل أساسا ضعيفا للأعداد المطلوبة .

### • انعكاسات أزمة الخليج على دول المغرب العربي :-

#### • تأثير وانعكاسات الأزمة على الموقف الليبي :

أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :

- أبرزت الأزمة وتداعول القيادة الليبية لما نوع من الارتياح الشعبي ( حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظر

أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسبيا مع الموقف المصري) .

#### • انعكاسات الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-

- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .

- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .

- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :

- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تصل ٥٥% من احتياجات المغرب) .

- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)

واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من إيجابيات تتجاوز السلبات مع

الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

- وتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :

- تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي :

توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ( لوحث أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية) .

اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .

صعوبة التجارب مع مطالب تونس من المهنات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصاديا .

تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محارسته التجارب مع الرأي العام .

#### • كما تمثلت تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلي :

تأثيرات إيجابية على الموقف الاقتصادي (زيادة عائدات البترول بحوالي ٤,٥ مليار دولار سنويا)

احتفاظ الجزائر بهامش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .

الاحتفاظ بمصادقية علاقاتها الاقليمية والدولية .

تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واجيد بن بيلال في ضوء ما يمثل تحركهم من مزاحة للموقف الرسمي للدولة .

توتر داخل مراكز صنع القرار في ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائري) .

#### ● وحوّل تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الآتي :

- تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
- تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .
- مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
- تأثير سلبي على موقف موريتانيا في النزاع من السنغال في ضوء موقف الأخيرة من الأزمة (تأييد الموقف السعودية وارسال قوات لها) .

#### رابعاً : انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري :

• كان لعمليات الخليج انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي المصري سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة في أعقابها من متعسرات ارتبطت بالأحداث الإقليمية .

• وتمثلت تلك المتغيرات في الآتي :-

- لقد كان الغزو العراقي للكويت وموقف الائتلاف الدولي في ظل الشرعية الدولية ضد العراق ، وتحطيم البنية الأساسية وقدراته العسكرية ، وما استتبع ذلك من عقوبات وقيود على تلك القدرات وبشكل تراجع معه في حسابات موازين القوى بالمنطقة بعد أن كان قوة إقليمية ذات ثقل اقتصادي وعسكري وسياسي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية ، أثره في اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل ، بما ينعكس على الأمن القومي المصري .
- كما أن تبني دول الخليج لمفاهيم أمنية تقوم على الارتباط بالدول الغربية الكبرى والقوى الدولية الأخرى أو حماية الاستقرار والأمن بها ضد أي تهديدات خارجية في نفس الوقت الذي جاء فيه تجارب تلك الدول الغربية والقوى الإقليمية المعتدلة على هذا الصعيد ، أثره أيضا على الأمن القومي المصري .
- توحيد دول الخليج لسياستها وما يتوافق مع أهداف ورغبات الدول الغربية والولايات المتحدة تجاه معظم القضايا الدولية والإقليمية ( مسيرة السلام في الشرق الأوسط - الموقف في الصومال - دعم التحولات في روسيا ودول أوروبا الشرقية ... ) يؤثر على مرونة الموقف المصري تجاه القضايا الإقليمية .
- تأثر علاقات دول الخليج مع الأطراف العربية والإقليمية الأخرى سلبا وإيجابا على ضوء موقف تلك الأطراف من الغزو العراقي للكويت ومصالح الولايات المتحدة مع تلك الأطراف وتأثيرت معه بشكل رئيسي الجهود المبذولة على صعيد ضم الصف العربي .
- إعادة دول الخليج لحسابات حركتها تجاه إيران مع تبني مواقف تقوم على الاقتراب الحذر بغرض الاحتواء ومن خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها وبما يحد من الحركة الإيرانية التي تهدف إلى نشر الفكر والأيديولوجية الثورية في دول المنطقة يؤثر على الدور المصري بالمنطقة .

- بروز وتنامي أنشطة التيار الاسلامي المتطرف وظهوره بشكل مباشر في كل من سلطنة عمان والسمودية مع تزايد الأصوات المعارضة للتواجد العسكري الغربى في المنطقة ولى ظل الممارسات القمعية لبعض أنظمة الحكم ، إضافة الى الدعم الذى تلقاه تلك الأنشطة من بعض القوى الاقليمية والجماعات الخيرية الأهلية ، وفى اطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية ينعكس سلباً على الأمن القومى المصرى .
- سعى دول الخليج للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية الاقليمية التى يمكن أن تحدث نوع من التوازن مع ايران بعد غياب العراق مؤقتاً عن الساحة الاقليمية وفى اطار حفظ التوازن لتركيا بسبب دورها الإيجابي فى أزمة الخليج ، وهو ما زاد من الثقل التركى على الساحة العربية والخليجية بما ينعكس على إقل الدور المصرى .
- التحولات الخليجية على الصعيد الاقتصادى وما صاحبها من مظاهر يمكن ابرازها على النحو التالى :
- تراجع صالى الدخلى القومى من البترول على الرغم من زيادة معدلات انتاجه لتعويض حصة العراق، وبسبب تحمل دول مجلس التعاون للعبء الأكبر من تكلفة الحرب ، ولا سيما مع انخفاض أسعار البترول عالمياً .
- تراجع خطط التنمية تأثراً بزيادة الانفاق على التسليح .
- تقليص حجم وميزات العمالة الأجنبية والعربية .
- تراجع حصة دعم الدول العربية والاسلامية من صندوق الدعم الخليجى ، بسبب النقص فى واردات الصندوق الناتجة عن اشتراك الدول الخليجية .
- معارضة النظام العراقى لتهديد الكويت والدول الخليجية كنوع من الضغط عليها وعلى الجماعة الدولية للنظر فى رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠
- وبالتالى فقد انعكست تأثيرات عمليات الخليج على أمن مصر القومى كالتالى :-

#### ● سياسياً :-

- كان طبعاً أن تكون أول هذه الآثار هو موقف مصر من مجلس التعاون العربى ، والتى ترددت الانباء عن انسحاب مصر منه (١٣٧)، وقد عكس تباين المواقف بين أطراف المجلس من الغزو العراقى الى جوده ، بشكل طرح تساؤلاً عن جدوى المجلس فى ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة . نتيجة لما اتخذته مصر من موقف رافض للغزو ، وقد استمرت حالة الجمود بالنسبة لحركة المجلس وقيامه بأى دور فعال .
- ظهور قوى اقليمية بالمنطقة تعارض أهدافها مع التحرك المصرى فى الخليج والمنطقة العربية بوجه عام ( ايران - تركيا - اسرائيل ) .
- ارتباط دول الخليج بالدول العربية والقوى الدولية ، والاعتماد عليها فيما يتعلق بالبعد الأمنى وانعكاسات ذلك على الدور المصرى كأحد القوى الاقليمية المعنية بهذا البعد من جهة ، وتأثر الثقل السياسى والعسكرى بذلك من جهة أخرى .

(١٣٧) نعى د / حلمى ثمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستقرار



## • عسكريا :-

التوجه الخليجي للتسلح الغرب أفقد مصر سوقا هاما كانت تطلع اليه لتصريف منتجاتها العسكرية .  
زيادة حجم الصعوبات أمام توجهات احياء الهيئة العربية للتصنيع ( خاصة بعد تنازل السعودية والامارات وقطر عن حصتها في الهيئة واعتبارها هيئة مصرية ١٠٠% فضلا عن الحد من فرض تنشيط التصنيع الحربي المشترك بين مصر وبعض الدول الخليجية في اطارها الثاني ، هذا اضافة الى منافسة الخبرات العسكرية العربية والآسيوية العاملة بدول الخليج على حساب الخبرات المصرية في هذا المجال .

## • اجتماعيا واقتصاديا :-

### • على الصعيد الاجتماعي :-

لقد تركت أزمة الخليج العديد من الآثار السلبية ، يمثل في ضياع حوالي ١٠ مليارات دولار<sup>(١٣٨)</sup> موارد ومدخرات موجودة بالفعل بالصارف والصناديق الكويتية وضحايا المصريون العاملون بالكويت . كذلك الديون العراقية لمصر وبقي مستحقات المصريين بالعراق واستكمالا للخسائر التي في مقدمتها إيرادات قناة السويس يقدر انخفاض عائدها بمجموع ١٥ بالمائة وكذلك موارد السياحة والتي تشكل السياحة العربية أكثر من ٥٠ بالمائة من اعداد السائحين . في نفس الوقت الذي يعود فيه أكثر من نصف مليون مصري تقريباً من الخليج ، وفي وقت تعاني فيه مصر من البطالة ، بما يستتبعه ذلك من آثار اجتماعية ، وهو ما يلقي مزيد من الأعباء على الاقتصاد المصري .

### • وعلى الصعيد الاقتصادي :-

- تراجع الموقف الاقتصادي لدول الخليج وتآخروا ذلك على موقف العملة المصرية بتلك الدول ، التي بدأ تقليصها ( الامارات - السعودية - الكويت ) وبما يشكل أحد العوامل السلبية المؤثرة على الدخل القومي المصري من جهة ، وتزايد معدلات البطالة الداخلية من جهة أخرى .
- تقليص حجم الاستثمارات الخليجية ، وانعكاس ذلك على الجهود المصرية لاستقطاب تلك الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة .
- اعداد الدول الخليجية لمشروعات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل في ظل المناخ المنتظر للسلام في المنطقة وانعكاس ذلك على علاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول لاسيما مع تنامي هذا التعاون .
- تباينت انعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاديات العالمية من منطقة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى طبقا للارتباطات الاقتصادية والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ولاشك ان الاقتصاديات العربية بشكل عام هي أكبر الاقتصاديات التي تحملت خسائر الاجتياح العراقي للكويت والاقتصاد المصري بشكل خاص تعرض لضربات قاسية وخسائر جسيمة ستكون لها آثار حادة على الصحة الاقتصادية والاجتماعية المصرية بشكل عام وفيما يلي عرض لانعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاد المصري من خلال ثلاثة محاور أساسية :
- الأول : يتمثل في الأثر على ميزان المدفوعات المصري من خلال رصد المؤثرات الموقعة سواء سلبية أو إيجابية في جانب التحصيلات والتحويلات في المعاملات الجارية وسيتم التركيز على إيرادات قناة السويس . والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج - وصادرات البترول .

<sup>(١٣٨)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السبئية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

الثاني: يتمثل في الأثر على سوق العمل المصري من خلال رصيد العمالة العائدة وحجمها وكيفية استيعابها وأثارها النهائية على المتغيرات في سوق العمالة المصري .

الثالث : نعرض الأثر على الاستثمار والادخار في مصر من خلال رصيد الاستثمارات الجديدة إلى مصر، وأيضاً رصيد خسائر مصر المثلة في انخفاض المدخرات وقيمة العملات العربية على المدخرات المصرية .

### • الأثر على ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ومتزايد إذ سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات عام ١٩٨٨/٨٧ عجزاً قدره ٥٤٤,٦ مليون دولاراً<sup>(١٣٩)</sup> وقد تدهورت حصة الصادرات المصرية من السلعتين الرئيسيتين وهما : القطن والبترو ل . فالأول وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره العالمية للباله حوالي ٣٠% إلا ان العام ١٩٨٩/٨٨ شهد تدهوراً شديداً في محصول القطن المصري نتج عنه انخفاض حجم الصادرات من القطن المصري أدى إلى انخفاض قيمة المصدر منه . وشهد سوق البترول المصري انخفاض في الكميات المصدرة وأسعار التصدير نتج عنها انخفاض في حصة الصادرات من البترول بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ بحوالي ٣٠% وكان لذلك الأثر المباشر على زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، فعلى الرغم من الزيادة في حصة رسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والبنود الأخرى الى جانب المتحصلات بين عامي ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التي وصلت الى ٦٢٨ مليون دولار إلا ان المتحصلات والتحويلات شهدت عجزاً قدره ١٠٠,١ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المدفوعات قدره ٨١٢,٢ مليون دولار بين العاملين المذكورين وعلى ضوء ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات المصري يعاني من عجز نتيجة لتدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات الناتج عن الزيادة في حجم الواردات وعجز الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات عن تعويض الزيادة في قيمة الواردات ، ولبيان مدى التأثير ميزان المدفوعات نتيجة لتأثير الغزو العراقي على بعض البنود هامة في الميزان وهي السياحة ، وصادرات البترول وقناة السويس وسوف نعرض لكل بعد على حده فيما يلي :-

### • السياحة :

يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات المصري عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تأتي تحويلات العاملين المصريين بالخارج في المرتبة الأولى بإجمالي قدره ٣٥٣٠ مليون دولاراً أمريكي بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي المتحصلات والتحويلات ، وتأتي حصة الصادرات في المرتبة الثانية بإجمالي قدره ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة ٢١,٥% وفي المرتبة الثالثة تجدد رسوم قناة السويس بإجمالي قدره ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% وأخيراً السياحة في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨% وقد اهتمت مصر في الآونة الأخيرة بتنمية مواردها من السياحة بهدف زيادة الموارد من النقد الأجنبي للمساهمة في سد ارتفاع دخل السياحة من ٣٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٣,٧% من إجمالي المتحصلات والتحويلات إلى ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ٨% كما ذكرنا انقفاً واحتلت المركز الرابع في حجم الدخل بعد ان كانت في المركز السابع (مع زيادة كل بنود المتحصلات والتحويلات).

(١٣٩) نفس المصدر السابق .

ويتضح مما تقدم مدى أهمية قطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري . الأمر الذي دفع الدولة إلى تقديم كافة التسهيلات والخدمات لتصميم قطاع السياحة . إلا أن الغزو العراقي لدولة الكويت جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة تتوج بالمخاطر أثر على انخفاض ضخم في أعداد السائحين القادمين إلى مصر ، وطبقاً للتقديرات الرسمية المصرية فإن أحداث الخليج تؤثر على انخفاض حجم السياحة في مصر بنسبة حوالى ٣٥% من إجمالي الليالي السياحية المستهدفة . ويتأكد هذا من خلال إلغاء العديد من الرحلات السياحية المستهدفة والأفواج القادمة من أوروبا الغربية وأمريكا والتي تم التعاقد عليها مسبقاً وتمثل نسبة الـ ٣٥% حوالى ٨,٥ مليون ليلة سياحية بما قيمته حوالى ٥٩٥ مليون دولار ، ويغثل هذا الرقم الخسارة في انخفاض عائدات السياحة المصرية نتيجة للغزو العراقي للدولة الكويت .

#### ● صادرات البترول المصرى :

تدهورت حصة الصادرات المصرية<sup>(١٤٠)</sup> من البترول من ٣٣٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥١ مليون دولار عام ١٩٨٩ وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصة الصادرات البترولية ويرجع هذا الانخفاض في حصة الصادرات إلى تدهور أسعار البترول المصرى وانخفاض حجم الصادرات منه كما ذكرنا آنفاً ، وجاء تأخير العسور العراقى للكويت إيجابياً على حصة الصادرات المصرية من البترول فنتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق وقف صادرات البترول العراقى والكويتى والذى كان حوالى ٤,٥ مليون برميل يومياً كان له آثار على سوق النفط العالمى بشكل عام فارتفعت أسعار تصدير النفط . وكان نصيب البترول المصرى في هذه الزيادة حوالى ١٢ دولار للبرميل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار هذا إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول المصرى طبقاً لتصريحات وزير البترول المصرى هيئة البترول والشريك الأجنبى بلغ حوالى نصف مليون برميل يومياً ، وذلك يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات من البترول المصرى ، في حالة استمرار أسعار البترول على حالها بمقاسدار يقرب من ٥٠٠ مليون دولار وتود أن نشير هنا إلى أن الزيادة المتوقعة في حصة الصادرات من البترول المصرى لا تغطي الخسارة المتوقعة في حصة الدخل من السياحة .

#### ● تحويلات العاملين المصريين بالخارج :-

تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى فكما ذكرنا سابقاً تبلغ قيمة هذه التحويلات حوالى ٣٥٣٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ ويعتبر هذا البند في الميزان أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر ، وبما لا شك فيه أن الغزو العراقى أثر على عودة العملة المصرية بالكويت والعراق والذى يبلغ حجمها طبقاً لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ ألف عامل في الكويت ، وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق ويعتبر العاملون المصريون بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظراً لغلبة الخبراء والمستشارين والفنيين على هذه العملة الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة وادخار مرتفع عند هذه الفئات .

والجدير بالذكر هنا أنه يوجد نقص حاد في البيانات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للتحويلات . الأمر الذى يجعل من حساب تقديرات حجم الانخفاض المتوقع في تحويلات العاملين أمراً غاية الصعوبة ، إلا أن التصريحات الرسمية المصرية تقدر حجم الانخفاض بما يتراوح بين مليار ، ومليار ونصف دولار

### • إيرادات قناة السويس :

تحتل المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات المصري من حيث قيمة الدخل من العملة الصعبة والذي يقدر بحوالي ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% من إجمال متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ كما ذكرنا سابقا إلى نوعين سفن تحمل بضائع بترولية ونصيبها النسبي حوالي ٤٠% من حجم البضائع التي تمر بالقناة ، وما يناهز ٢٥% من إيرادات القناة والنوع الثاني يتمثل في البضائع غير البترولية ونصيبها النسبي حوالي ٦٠% من حجم البضائع و ٧٥% من إيرادات القناة ويعبر قناة السويس حوالي ٥٥% من البترول القادم من الخليج والذي كان حجمه في العام الماضي حوالي ٣٤ مليون طن نصيب العراق والكويت ٧ مليون طن . والسعودية ١٦ مليون طن بمعنى ان نصيب النفط العراقي والكويتي من إجمال النفط العابر لقناة السويس حوالي ٢٠,٦% تمثل ما يقرب من ٥,١% من إجمال الإيرادات البترولية للقناة. وبإضافة السعودية تكون النسبة حوالي ٦٧,٦% من حجم البضائع غير البترولية التي تمر قناة السويس من وإلى الخليج تقدر بحوالي ٢٤,٤ مليون طن نصيب الكويت والعراق منسها حوالي ١,٢ مليون طن ، والسعودية ما يقرب من ٧,٨ مليون طن.

وعلى ضوء ما سبق نجد ان إيرادات قناة السويس تأثر نتيجة للحصار الاقتصادي على العراق وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف لتدفق البضائع النفطية وغير النفطية ول هذا الصدد تجدر الإشارة الى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالي لصحيفة " لوفيغارو " الفرنسية في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض فيه الى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقي للكويت حيث قدّر انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالكويت والعراق بحوالي مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وتقل عائدات السياحة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .

### • الأثر على سوق العمل المصري<sup>(١١)</sup>:

يعاني سوق العمل المصري من أزمة حادة ، نتيجة لعدم مرونته وقدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذي نتج عنه زيادة تراكمية في أعداد المتعطلين وخطورة الموقف تتمثل في كون نسبة ٩٠% من المتعطلين هم من الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وان خرجي النظام التعليمي يمثلون نحو ٧٠% منهم وكانت الهجرة الى العمل في البلدان العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تمثل أحد المنافذ التي تساهم في تخفيف حدة مشكلة البطالة ، فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بلغت قوة العمل الكلية في مصر ( ١٢ سنة فأكثر ) حوالي ١٦,٢٨٤ مليون عامل ، يعمل منهم خارج مصر ٢,٦ مليون عامل بينما يوجد داخل سوق العمل المصرية حوالي ١٣,٦٧٨ مليون عامل يبلغ حجم المتعطلين عن العمل منهم نحو ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازي حوالي ١٤,٧ % من اجمالي قوة العمل داخل مصر ، وتمثل العمالة المهاجرة حوالي ١٦ % من اجمالي قوة العمل المصرية ، و ١٩ % من اجمالي قوة العمل داخل مصر .

ويتضح مما تقدم مدى حجم المشكلة التي يعاني منها سوق العمل المصري وأيضا مدى أهمية الهجرة الى الخارج واستيعاب فائض العمل المصري ، ويأتي الغزو العراقي للكويت بآثاره السلبية المتتصلة في عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ليضيف أعباء جديدة على سوق العمل المصري من شأنها ان تفاقم أزمة البطالة في المجتمع وتقدر وزارة القوى العاملة

<sup>(١١)</sup> إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصري والهجرة للعلاج ، طبعة ١٩٩٢

المصرية، العمالة المصرية في الخليج بنسبة ٥٨,٥ % من اجمالي العمالة المصرية المهاجرة منها حوالي ٤٠ % بالعراق، ونحو ٣٧ % بالسعودية، وما يقرب من ١٢ % بالكويت، ٦,٥ % بالامارات العربية، و٢,٣ % بالبحرين، و١,٥ % بقطر، و١,٣ % بعمان، أى ان العراق والكويت يوجد بهما نحو ٥٢ % من اجمالي العمالة المصرية بالخليج اذ يقدر عددهم بحوالى ٨٠٠ ألف عامل، ونتيجة لأحداث الخليج حدثت ظاهرة العودة الجماعية والمفاجئة للعمالة المصرية في كل من الكويت والعراق، اذ وصل حجم العائدين خلال شهر أغسطس الى حوالى ١٨٠ ألف، كما استمرت تيارات العودة لأغلب العاملين المصريين بالبلدين، وما يزيد من تفاقم الأزمة ان هؤلاء العائدين تعرضوا لفقدان مدخراتهم في بلاد المهجر نتيجة لأحداث الغزو العراقي، فتحولوا من مصدر من أهم مصادر الدخل في مصر الى مجموعة من المشاكل والضغط على الاقتصاد المصرى بشكل عام، وسوق العمل المصرى بشكل خاص، في الوقت الذى يبدو فيه صعوبة خلق فرصة عمل جديدة اذ تتطلب الفرصة الواحدة الجديدة استثمارات قدرها ٢٠ ألف جنيه مصرى .

• الأثر على الاستثمار والادخار :

• يعاني الاقتصاد المصرى من عجز في قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها الى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياح مدخرات المصريين، وقدرة تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن عجز الجهاز المصرى المصرى على تجميع مدخرات المصريين سواء العاملين بالخارج أو المقيمين، فما ان تم الاجتياح العراقى لدولة الكويت وبدأت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين بالكويت في البنوك الكويتية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى، حيث كان الدينار الكويتى كان قبل الغزو من أقوى العملات العالمية وأكثرها استقرارا بالإضافة الى ان سعر الفائدة على الدينار أعلى من العملات الأخرى .

ومن جهة أخرى فهناك خسائر أيضا تتمثل في استثمارات المصريين في الكويت والتي يصعب تقدير حجمها، هذا بالإضافة الى الخسائر الأخرى والمتصلة في ممتلكات المصريين في الكويت سواء عقارية أو منقولة .

• أما عن الاستثمارات الكويتية والعراقية في مصر فتقدر الاستثمارات الكويتية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى، والعراقية بنحو ٢٦ مليون جنيه، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة وتعمل بالفعل، وهذه الاستثمارات قد لا تتأثر بشكل مباشر بأحداث الخليج، ولكن الأمر الهام هنا الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص والتي كانت رهين التنفيذ، وفذكر منها على سبيل المثال قرض من الصندوق الكويتى لتمويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠ ألف فدان في سيناء تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في يوليو ١٩٩٠ بمبلغ قدره ( ٧١ مليون دينار كويتى ) وتبلغ قيمة استثمارات صناديق التنمية الكويتية حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه، وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الكويتيين في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ بان حكومة الكويت الشرعية ملتزمة بدفع التزاماتها في الاتفاقيات الخاصة بالقروض والاستثمارات التي عقدت مع الحكومة المصرية .

• وبالرغم من الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة على مصر الا ان هناك بعض الاتجاهات الاقتصادية هدفت الى تقليل هذه السلبيات ومنها :

• العمل على جذب الأموال العربية الساعية للهروب من منطقة الخليج، كما أوضحت بعض التقارير زيادة طلبات الاستثمار الكويتى والسعودى بالقاهرة، وازدياد الإقبال على البنوك المصرية لفتح الحسابات والودائع، بالإضافة لارتفاع أسعار البنزول . كما طلبت السعودية زيادة الحصص التصديرية مع مصر خصوصا المنتجات الغذائية والسلع

الزراعية وذلك لان وارداتها من المواد الغذائية والفواكه القادمة من الأردن وتركيا وسوريا تواجه صعوبات تتعلق بالنقل البرى عبر الحدود. وتأتى هذه الزيادات فى مقابل توقف صادرات مصر لكل من الكويت والعراق التى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون جنيه تنقسم إلى ١٤٠,٤ مليون للعراق و٣٨ مليون للكويت. الا ان هذه الإيجبيات وان كانت تعمل على تخفيف الاعباء الاقتصادية الا انه مع استمرار الأزمة فلا شك انها ألزت على الاقتصاد المصرى بالكامل .

• أعلنت السعودية عن تقديم ٦٠ مليون دولار لمصر مساهمة فى عودة المصريين العائدين بالإضافة الى ١٥ مليون دولار من الجمعيات السعودية .

• فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ قرر الملك فهد عاهل السعودية تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصر للمساهمة فى تخفيف المعاناة<sup>(١٤٦)</sup> .

• قررت الحكومة اليابانية مساعدة الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٢ مليار دولار منهم ٦٠٠ مليون دولار قروض ميسرة يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات .

• فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ قدمت بلجيكا ٢٥٠ ألف دولار مساهمة فى نقل المصريين ، كما أوضح المسئولون الألمان بأنه تم تخصيص مبلغ ٦٢١ مليون دولار لمساعدة مصر .

• فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ صرح السفير المصرى فى بون ان ألمانيا الغربية وافقت على الاقتراح عن مليار مارك ألماني لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب اتأخر فى سداد أقساط الديون ، كما وضعت حكومة بون تحت تصرف مصر مبلغ ٢٠٠ مليون مارك بدون قيد أو شرط بالإضافة الى ٣٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمعونة .

• فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ أعلن مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان حكومته قررت تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية ، وأكد ان فرنسا سوف تتخذ اجراءات لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر .

• فى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ أكد وزير خارجية إيطاليا ان المجموعة الأوروبية قررت توزيع ١,٥ مليار دولار على كل مسن مصر وتركيا والأردن .

• فى ٧ أكتوبر ١٩٩٠ أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة على مصر وكذا المستحقة على كل من سوريا والمغرب وتونس وموريتانيا ، وتقدر ديون مصر لدولة قطر ١٠٠ مليون دولار

• فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ تلقى الرئيس مبارك اتصالاً هاتفياً من الرئيس بوش تضمن بالإضافة الى الغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ، حصولها على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد ، ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية ، ٢٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، ١١٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية ، وبلغ ما تم إسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقداره ٦,٦ مليار دولار

• فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وزارة مساعدات التنمية الألمانية ان حكومة بون تعزم بتقديم معونة قدرها نحو مليار مارك و٦٥٧ مليون دولار لمساعدة مصر فى مواجهة الأضرار التى تعرضت لها بسبب أزمة الخليج .

(١٤٦) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

• وفي ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ قررت بلجيكا مساعدة الدول المنضوية في أزمة الخليج وهي مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٩٠ مليون دولار .

• هذا بالإضافة إلى ما أثبتته مصر في موقفها المبدي لكل العالم خلال الأزمة ، قدرة ودورها السياسي واغورى .  
• لدعم الاستقرار الاقليمى والمشاركة الفاعلة الايجابية في أمنه واستقراره وأن دورها الحيوى الرئيسى في المنطقة لا يمكن إغفاله أو استبداله .

### • أثر امتداد الأزمة على الاقتصاد المصرى والعربى ( البترول والعمالة ) (١١٣) :-

استمرت الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات الخليج تلقى بظلالها على المنطقة ومصر بالذات خلال المرحلة الحالية ، ويمكن الوصول الى تلك الآثار بتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة وخاصة انعكاسات الأزمة البترولية الحالية التى تمر بها المنطقة والعالم .

• وتؤثر أسعار النفط الخام في السوق العالمية " ارتفاعا وانخفاضا " بصورة مباشرة في الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية ، ويرجع ذلك الى ظروف ترتبط بواقع الاقتصاد المصرى الخلى بالإضافة الى الظروف المرتبطة بالدول العربية البترولية وفي مقدمتها دول الخليج العربى وليبيا والعراق ، وهى ظروف لا يتوقف تأثيرها على امكانيات وقدرات المساندة المالية والاستثمارية المباشرة لاحتياجات التنمية ومشروعاتها ولكنها ترتبط بالدرجة الاولى بما اتاحته الظفرة البترولية في سنوات السبعينيات والثمانينيات من فرص عمل واسعة لمئات الآلاف من الأيدى العاملة المصرية ولقاعدة عريضة من الخبراء العلمية والمهنية على اختلاف درجاتها وتخصصاتها .

• وفي مقدمة المظاهر الواضحة للأزمة تأثيرات انخفاض أسعار النفط الخام على الصادرات البترولية المصرية والسقى كانت تمثل في سنوات الأسعار العالمية للنفط نحو ثلثى حصيللة الصادرات السلعية وفي سنوات الانخفاض المعسدل للأسعار كانت لا تقل عن ضعف قيمة الصادرات غير التقليدية من السلع الصناعية والزراعية .

• ويعنى كل ذلك ببساطة أن صادرات البترول تمثل إحدى الركائز الرئيسية لحصيللة النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى فيما يخص عائدات التصدير للخارج وأن انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على حصيللة النقد الأجنبى واحتياطياته ، ولعل القرار المصرى الأخير بايقاف عمليات تصدير بترولها لانخفاض الأسعار بالقدر الذى لا يغطى تكاليف الانتاج ، خير دليل على عمق تأثير أسعار النفط على الاقتصاد المصرى .

• ويرتبط محور الهام للمشكلة البترولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية بقضية التحويلات الخارجية من النقد الأجنبى وفي مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الأخص في دول الخليج العربى وهى تحويلات شهدت بالفعل انخفاضات ملحوظة وواضحة خلال السنوات الماضية عقب حرب الخليج ودخول دولها الى مرحلة العجز المالى في ظل التكاليف الهائلة لحرب تحرير الكويت ، والى سددت من خزان دول الخليج لصالح خزائن الانتصاف العربى وما ارتبط بها بعد ذلك من صفقات شبه اجبارية لاستيراد السلاح بعشرات المليارات من الدولارات بالإضافة للانفاق اليومى لتمويل الوجود العسكرى الأجنبى على الأرض . . وتأثير ذلك واقميا وعمليا يظهر من أن تقديرات حصيللة تحويلات المصريين العاملين في الخارج تزيد قليلا خلال السنوات الثلاث الماضية على ثلث حصيلتها في قمة الدروة والوفرة المالية البترولية .

(١١٣) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٣٠ / ١ / ٩٩

• ومع عمليات الخليج تم اغلاق شبه كامل لملف العمالة المصرية بالعراق وهو ملف كان ينتظر في ظل الظروف الطبيعية والعادية ومع عودة التضامن العربي في نهاية الثمانينيات أن يتحول الى أحد الملفات الحيوية والبالغة الأهمية لتصدير العمالة المصرية وزيادة تحويلاتها بصورة ملحوظة وكبيرة . . . وفي نفس الوقت تقريبا فان ملف العمالة المصرية مع ليبيا تعثرت تقديراته في ظل الأزمات البترولية وغير البترولية التي دخلت ليبيا الى ساحتها من أوسع الأبواب وانعكست في بعض المراحل على العلاقات المشتركة والثنائية . . . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت لتقلص من العمالة المصرية بالاردن التي تم الاستغناء عن عمالها بالخليج في ظل تأييد الأردن للعراق خلال فجرة الحرب وكذلك ما حدث للعمالة الفلسطينية نتيجة لنفس الموقف .

• ومن نتائج التراجع المتواصل لأسعار النفط عقب عمليات الخليج وتدنيه المستمر خلال السنوات الأخيرة لاقل من السعر العادل فان العمالة المصرية لم تتعرض فقط لتقليص أعدادها بل تعرضت الى الأكثر أهمية وخطورة وهو ما يرتبط بتخفيض الأجور والمرتبات والمزايا المادية والعينية التي كانت تعد من قبيل الأمور البديهية لمن يعمل بالخارج على الأخص هؤلاء الذين يملكون حدا معقولا من الخبرات والمعارف والمؤهلات . . . وواقع الأمور أن هناك تخفيضات كبيرة في عوائد العمل بدول الخليج العربي وغيرها وبالتالي فان هناك تخفيضات كبيرة في الفوائد الحقيقية للعاملين بالخارج وبالطبع في مدخراتهم وتحويلاتهم ، وهو اتجاه لابد وأن يتعمق مع الأوضاع الجديدة لعصر الندرة المالية لهذه الدول .

• وتؤدي التقلبات الحادة والمستجدة في ملف العمالة المصرية بالخارج الى ضغوط جديدة واضافية في توجهات توفير فرص العمل وفي نوعيات فرص العمل المطلوبة خلال الفترة القريبة القادمة ليس فقط لمواجهة العمالة العائدة ولكن أيضا لتوفير العمل اللائق للفئات التي سافرت للعمل بالخارج وتعمل في ظل ظروف وعوائد غير لائقة على الإطلاق ككل المعايير وبكل الحسابات والمقاييس . . . بحكم انها وصلت الى درجة وحدود استنزاف الثروة البشرية مبررة بالمقارنة بكل الحسابات وتكاليف ما أنفق عليها وما خصص لها للتعليم والتدريب والحياة وصولا الى مرحلة بدرة على العمل .

نسبة للاحتياجات البترولية المصرية وهي بكل الحسابات والمقاييس لا تعد من قبيل الاحتياجات الضخمة فان هنالك حرورة عاجلة للتطبيق الصارم لمعايير الرشد الاقتصادي في تحديد معدلات الانتاج حتى يجور الحاضر على المستقبل وحتى لا تستنزف الاحتياجات في تصديرها بأجنس الأثمان والأسعار . . . وهو اتجاه دعمه الأحاديث الأخيرة عن ايقفاف تصدير حصص الحكومة من انتاج النفط الخام والاتجاه نحو تكرير الجزء الأكبر من الانتاج وتحويله الى منتجات بترولية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصري ، ويمكن تصدير جانب منها للخارج وبأسعار معقولة نسبيا . . .

#### خامسا : انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي :-

وإذا انتقلنا الى المستوى العربي فقد يكون من المهم ، وقبل أن نتعرض للآثار السياسية التي أفرزتها عمليات الخليج بالنسبة للعلاقات العربية - العربية ، أن نلقى بعض الضوء على حالة النظام العربي قبل الدلاع الأزمة في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، مع الإشارة الى انجاز الى الانعكاسات على ادارة هذا النظام (الأزمة - العمليات ) المذكورة . . .

• حالة النظام العربي قبل الأزمة :-

المعروف ان التضامن العربي الذي تحقق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سرعان ما انفكت عراه ليعود ويؤكد من جديد على طبيعته الموسمية في نطاق العلاقات العربية - العربية ، وذلك بعد أقل من عامين فقط من انتهاء هذه الحرب ( الحلقات



المصرية - السورية منذ بدء محادثات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل ) ، كما هو معلوم ، فقد بلغت حالة السردى في العلاقات العربية - العربية أقصاها بعد إقدام مصر بقيادة الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ غير أن الأراضع أخذت تهاذ شينا فشيئا منذ منتصف الثمانيات ، وأخذت الأزمة المصرية تتفجر تباعا ، وخاصة بعد انعقاد قمة عمان في عام ١٩٨٨ ، وفى ضوء ذلك ، بدأ الكثيرون فى الوطن العربى أن ثمة عهدا جديدا فى العلاقات العربية - العربية بسبيله الى أن يبدأ ، فنشأت تجمعات عربية اقليمية محدودة النطاق تمثلت فى : مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩ ، والذي ضم فى عضويته كلا من مصر والعراق والأردن واليمن ، وكذا اتحاد المغرب العربى الذى ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد سبق هذين التجمعين الاقليميين تجمع آخر نشأ عام ١٩٨١ وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان .

وفى ظل هذا المناخ الايجابى كله ، حدثت أزمة الخليج الثانية ، فقداجأ الرئيس العراقى العالم بأجمعه بغزو لدولة الكويت واحتلاله الكامل لكل أراضيها واعلانه ضمها الى العراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ . وقد كان طبيعيا أن يكون لهذا الحدث غير المسبوق فى تاريخ العلاقات العربية - العربية المعاصرة وقع الصاعقة ، وذلك لعدة أسباب :-

- فبدية أن هذا التصرف من جانب العراق قد شكل ويحق اخلالا جوهريا لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذى يؤكد صراحة على وجوب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء .
- أن غزو العراق لدولة الكويت قد شكل أيضا خروجا صارخا على المبدأ الذى قرره المادة الخامسة من الميثاق المذكور - وكذا المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربى المشترك - الذى يحظر اللجوء الى القوة لفض المنازعات فى نطاق العلاقات العربية - العربية .
- واتصالا بالمبدأ ( سالف الذكر ) فان الغزو العراقى لدولة الكويت المستقلة قد انطوى على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذى أشارت اليه كسل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربى المشترك .
- وأخيرا ، وربما ليس آخرأ ، فقد مثل هذا التصرف العراقى أيضا انتهاكا صارخا لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية الذى أوردته المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والذي يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية .

#### ● الآثار السلبية لعمليات الخليج على النظام العربى :-

بصفة عامة مثلت الأزمة خطرا شديدا وغير مسبوق بالنسبة للنظام العربى ، والواقع ، أن كون هذا الخطر غير مسبوق انما يعزى الى حقيقة أن الأزمة قد نبتت بالاساس من داخل النظام - وذلك على خلاف الأزمات السابقة والتي جاءت من خارجه ( أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ مثلا ) ولكونها قد جاءت من داخل النظام العربى ، فقد أدت الأزمة الى القسام حاد فى الصف العربى وذلك على النحو الذى سنعود اليه .

ويمكن اجمال أبرز هذه الآثار فيما يلى :-

- فبدية ، يمكن القول بأن الأثر السلبي للأزمة يتمثل فى التعجيل بانهاء حالة الوفاق العربى - العربى التى بدأت ملامحه تتشكل بخطى حثيثة منذ انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٨ وكذا قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

- وقد أدى التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي الى عودة الانقسام في النظام العربي ، وقد ظهر هذا الانقسام واضحا في عدة مستويات :
- مستوى الحكومات ، حيث ما تزال فرص تحقيق المصالحة العربية - العربية أمرا متعلدا حتى وقتنا الراهن .
- مستوى الشعوب العربية ، فمنذ اندلاع أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، انقسم الرأي العام العربي حول ماهية الأسلوب الذي ينبغي اعتماده لإدارة هذه الأزمة ، ففي حين رحبت بعض القطاعات بالتدخل الدولي والعربي لحمل صدام حسين على سحب قواته من الكويت ، قامت المظاهرات الحاشدة في بعض العواصم العربية منددة بالتدخلات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة فيما أسمته بالشئون العربية الداخلية .
- مستوى القوى السياسية غير الحكومية ، فقد حدث الانقسام أيضا على مستوى القوى الحكومية وغيرها من القوى السياسية غير الحكومية ، ففي دولة كمصر مثلا ، نجد أنه في حين أبدت بعض أحزاب المعارضة الموقف المصري الرسمي إزاء أسلوب إدارة الأزمة ، وقفت أحزاب أخرى (كحزب العمل مثلا ) ضد الموقف على طول الخط .
- أدت الأزمة ، كذلك ، الى تقويض بعض الأطر المؤسسية للنظام العربي ، كما حدث بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذي يعتبر قد انتهى "حكما" إثر اندلاع هذه الأزمة ، كما كشفت الأزمة عن عدم جدوى التجمعات العربية الجزئية في التعامل الإيجابي مع الأزمة ، وانما - أي هذه التجمعات - لا يمكن أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية .
- ويصل بالأثر السلبي - سالف الذكر - أثر آخر يتمثل في كون أن الأزمة قد وضعت صعوبات همة أمام إمكانية تطوير بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وخاصة جامعة الدول العربية .
- ففما يتعلق بالجامعة ، يلاحظ أن موقفها إزاء إدارة هذه الأزمة ، قد طرح بشدة مسألة تعديل الميثاق لجعل منها - أي الجامعة - أداة تنظيمية قادرة على التصرف والفعل ، ومع ذلك ، فإن موضوع هذا التعديل لم يقدر له حتى اليوم أن يجد طريقه الى الحل ، وليس أدل على ذلك من أن بعض المسائل الملحة المرتبطة بمسألة تعديل الميثاق - والتي كان مقرا لها أن تعتمد (خلال الدور رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٩٥) - ما تزال حبيسة الأدرج ، ونعني بذلك ، ميثاق الشرف العربي ، ومشروع محكمة العدل العربية .
- جعلت الأزمة وتداعياتها من النظام العربي نظاما قابلا للاختراق في بعض أجزائه ، والدليل على ذلك أن بعض المشكلات التي يعاني منها النظام - ربما - ماكان لها أن تحدث لو لم تقع أزمة الخليج الثانية ، ومن أمثلة هذه المشكلات : أزمة لوكربي ، مبادرة إيران الى انقاص احتلالها للجزر الثلاث (جزء من دولة الامارات ) ، والوضع الراهن في جنوب السودان .
- واذا أردنا بصفة عامة ، أن نلخص الدلالات العامة التي كشفت عنها عمليات الخليج ، فيما يتعلق بالنظام العربي فاننا نقول بأنها تتمثل - من بين أمور عدة - في الآتي :-
- ضعف الأطر المؤسسية العربية .
- طرحت عمليات الخليج قضية مهمة ألا وهي الولاء السياسي في نطاق ما يسمى " بالوظيفة العامة العربية " وقد رأينا ذلك بوضوح في نطاق جامعة الدول العربية ، إذ في قمة الأزمة التي كانت تعاني منها هذه المنظمة العربية الأم من جراء سوء إدارة الأزمة ، أسرع الأمين العام السابق للجامعة الى الاستقالة ، وحذا حذوه بعض الموظفين

التوسين وغيرهم من أبناء الدول العربية الأخرى ، مما أدى الى تعاظم دور القوى الإقليمية غير العربية كإيران وتركيا وذلك على النحو الذى سيلي بيانه .

- **تطور التأييد العربى للقضية الفلسطينية :** تراجع الدعم المالى العربى للفلسطينيين والدعم الخليجى خاصة . أيضا تراجع التأييد السياسى ( المواقف المرنة التى بدأت بعض الدول العربية تتهجها ازاء موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل ) .
- كذلك ، فان من الدلالات المهمة التى تستفاد من أزمة الخليج الثانية على المستوى العربى ، حقيقة أن النظام الأمريكى أصبح فى حاجة الى ماسة الى دولة كبرى قائد ، وأن وجود مثل هذه الدولة لا ينبغى بالضرورة النظر اليه بوصفه أمرا غير مقبول .

#### ● **الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الإقليمى :-**

- الى جانب التأثيرات والنتائج السياسية التى أفرزتها أزمة الخليج الثانية على مستوى العلاقات العربية - العربية ، كذلك للأزمة آثارها الكثيرة أيضا على مستوى العلاقات الدولية الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط .
- وتحاول فيما يلى ، رصد أبرز الآثار السياسية على مستويين للعلاقات الدولية الإقليمية ، مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى من ناحية ، ومستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى .
- **لعلى مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى ،** فان الأثر السياسى السلبى البارز الذى أفرزته أزمة الخليج منذ نشوئها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يتمثل فى تراجع الوزن النسبى للعرب فى معادلة هذا الصراع .
- فبعد أن تردد الحديث أكثر من مرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها عن أن العرب بسبيلهم لأن يكونوا القوة الكبرى السادسة فى العالم المعاصر ، جاءت أزمة الخليج لتعصف بذلك كله حيث ألحقت هذه الأزمة خسارة جسيمة بالعرب وفرضت عليهم - بالتالى - قبول الكثير مما كانوا يرفضونه بشدة فى إطار علاقاتهم الصراعية مع " العدو الاسرائيلى " .

وفى ضوء هذه التطورات ، قبل العرب المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كما قام الجانب الفلسطينى بتقديم تنازلات كبيرة لصالح الجانب الاسرائيلى ، وأبدت بعض الدول العربية - التى سبقتها مصر فى هذا المجال - استعدادها التام لإبرام معاهدات سلام منفردة مع اسرائيل .

وعليه فإذا أضفنا الى كل هذه التطورات ، حقيقة أن اسرائيل قد حصلت على كميات هائلة من الأسلحة مكافأة على صبرها على " مدافع وصواريخ صدام حسين " ، فالتنا نقول بأن اسرائيل كانت هى الكاسب الوحيد وأن العرب فى مجموعهم كانوا هم الخاسر الوحيد من جراء الدلاع أزمة الخليج الثانية .

#### ● **وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى :-**

- كما كان لأزمة الخليج الثانية آثارها السلبية المتعددة من وجهة نظر المصالح العربية العليا الجماعية والفردية على حد سواء حيث أنها أخلت بموازن القوى لصالح اسرائيل ، وكان لهذه الأزمة أيضا آثارها السلبية على موقع العرب فى إطار علاقاتهم ببعض دول الجوار الجغرافى الطبيعى ، وبالذات مع كل من إيران وتركيا .
- **لعلى مستوى العلاقات العربية - الإيرانية** يمكن لنا أن نختص الى أن إيران - وليس العرب - هى التى استفادت من جراء نشوب هذه الأزمة ومن أبرز مظاهر هذه الافادة .

- تسليم العراق بمطالب ايران بشأن الحدود وشط العرب وهى المطالب الذى ظل النظام العراقى يتمسك بها وخاص من أجلها الحرب نحو ثمان سنوات، تكبد خلالها والعرب معه خسائر ضخمة بشرية ومادية .
- انضمام ايران لاحتلالها العسكرى للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ( أبو موسى ، وطنب الكبير وطنب الصغير )
- بروز ايران-بعد اضعاف العراق -كقوة اقليمية كبرى بحيث أصبح من غير الممكن إغفال دورها ، وأصبح الحديث -بالناتى -عن أمن الخليج بدونها لا يعدو الا ان يكون مجرد عبث سياسى ينم عن جهل بحقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ناهيك عن اعتبارات الواقع المادى الملموس .

### • على مستوى العلاقات العربية - التركية :

كما رأينا بالنسبة لايران ، فقد خرجت تركيا بدورها فى أعقاب أزمة الخليج ، بمكاسب عديدة ، أدت الى تدعيم موقفها التفاوضى فى نطاق علاقاتها مع الدول العربية المجاورة .

ولعل التطورات التى حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بمسألة مياه الفرات وكذا استمرار انتهاك القوات التركية للأراضى العراقية بدعوى تتبع المتمردين من أنصار حزب العمال الكردستانى دليل واضح على تعاطف هذا الموقف التركى ازاء الدول العربية المجاورة ، ونعنى بها أساسا العراق وسوريا ، وبعبارة أخرى ، فان قيام تركيا بحجز مياه الفرات وحسبها مدة شهر كامل - بالمخالفة لأحكام القانون الدولى ذات الصلة بتنظيم الاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية - عن كل من سوريا والعراق ، والمتصور أنه ما كان ليحدث لو أن العراق ظل على قوته التى كان عليها قبل السدلاع أزمة الخليج ، والشئ ذاته يصدق أيضا على المحاولات المتكررة للقوات التركية لاختراق الحدود العراقية الشمالية والتوغل داخل العراق الى مسافات كبيرة تحت أى زعم كان .

### سادسا : حقائق أفرزتها عمليات الخليج :

من الحقائق الأساسية التى تختلفت عن أزمة الخليج ، وبعد هزيمة العراق وانتصار قوات الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة . ، الا أن الهزيمة والانتصار مازالا كلاهما محصورين فى الإطار العسكرى ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا ، فالنظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء .

وبروز الخلافات بدوجات متعددة بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوروبيين فى الائتلاف الدولى حول استحقاقات كل منهما بعد " عاصفة الصحراء " . . والموقف مع استمرار النظام العراقى ، وبقيّة الصراعات وخاصة الصراع العربى /الفلسطينى - الاسرائيلى فى المنطقة . . والسياسة البترولية الدولية . . وترتيبات الأمن والسلام الإقليمى .

ومن هنا برزت خمسة حقائق رئيسية أفرزها الأزمة ستؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على الأمن القومى والاقليمى فى المستقبل القريب والبعيد .

- الحقيقة الأولى : تجاوز تعويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق <sup>(١٤٤)</sup> أن الشعب فى العراق وفى كل العالم العربى والمنطقة لن ينسى تاريخيا ، للولايات المتحدة قيادتها لائتلاف دولى مزودا بأفضل قواتها وأحدث أسلحة التدمير ضد بلد وشعب عربيين - لأول مرة - فى معركة غير متكافئة وبحجم نيران أكبر من حجم

<sup>(١٤٤)</sup> الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى الصعوبات ، إصدار الهيئة العامة للإستعلامات ١٩٩٣

الهدف المشروع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي - وانما جرى بالمشكل والنوعية التي حدثتها واشنطن من أجل فرض سياسة بتروولية تخدم المصالح الأمريكية ، وقد تم الدور الأمريكي في صياغة نظام دولي جديد وتآديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . . حيث تجاوزت الولايات المتحدة عمليا تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق . . أعاده الى عصر ما قبل الصناعة . . فضلا عن بشاعة قيامها باستخدام ترسانة من الأسلحة الحديثة جدا السقي لم يسبق استخدامها من قبل ، وأن واشنطن على وعي كامل بتلك المشكلة ، وحاولت محاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة في أضييق نطاق ممكن . . وبالتالي سعت الى بناء السلام والاستقلال والتعاون والعدالة في المنطقة وذلك من خلال احداث توازن بين تحالفها العربي الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا . . وبين تحالفها الاستراتيجي التقليدي مع اسرائيل من ناحية ، ومن ناحية مع تركيا وربما مع إيران بدرجة من درجات التعاون .

الأمر الذي تأمن من ورائه ربط مصالحها في بتروئ المنطقة بمصالح المنطقة في تسوية منازعاتها على أساس منظورها لمبادئ الشرعية أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بدءً من الصراع العربي - الاسرائيلي بعمقه الفلسطيني الى الصراع التركي - اليوناني في جزيرة قبرص ، الى إعادة بناء الاستقلال والسلام الناهرين في لبنان وانتهاءً بترميم علاقاتها مع العراق .

#### ● الحقيقة الثانية : ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية .

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل الائتلاف وخاصة شركائها العرب وعددا من الأوربيين ، فضلا عن الاتحاد السوفيتي والصين ، إشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل ونستطيع ان نصور هذه الاشكالية على النحو التالي : اذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية بالسلوك النقيض الأمريكي الكاسح ، للانسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية السقي تجسدت في ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن وحسب ، وفي حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة أشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وعلى نحو كاسح أيضا - تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة في مئات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وحمايته من القتل والتشريد والطرد تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، واستخدمت - بسخاء - حق القيتو ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة ، لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية وفرض امتثال اسرائيل ، بل أكثر من ذلك عقدت تحالفا استراتيجيا معها ، سهل عدوانها على لبنان وقواعد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبناني ، وضم الجولان السورية ، وضم القدس العربية الى الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

روفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ن بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوروبية والاتحاد السوفيتي والصين ، وذلك بحجة أن هذا الربط يعني - في ظروف أزمة الخليج - مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ولقيت في ذلك دعما من حلفائها العرب ، مشروطا بالتزامها بالتحرك - مع العالم - لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن تواكب مع اشتعال أزمة الخليج ، اشعال اسرائيل للذخيرة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقدس في ٨ / ١٠ / ١٩٩٠ الأمر الذى حدا بمجلس الأمن الى اصدار قرار خاص بادانتها وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من ارهاب الدولة الاسرائيلية ، غير أن اسرائيل - كعادتها، ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة ولم تحرك الولايات المتحدة - المهمة في عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق - اصعبا في مواجهة اسرائيل ، وراوغت وهددت باستخدام حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل ، وكسرت وعودها بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من انجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد أثارت هذه المواقف الأمريكية المتباينة ، بقوة في أعماق العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة داخل الائتلاف الدولى ضد العراق ، قضية ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية ، وأصبحت هذه القضية تحاصر واشتغل من شركائها الرئيسيين في بناء النسق العالمى الجديد وخاصة الاتحاد السوفيتى وفرنسا ، فضلا عن حلفائها وأصدقائهم من النظم العربية في المنطقة بصفة خاصة ، وفجرت تحديات متزايدة للسياسة الأمريكية في الواقع والمستقبل المنظور ، فقد انتصارها العسكرى بعد العاصفة وترجماته السياسية على أرض الواقع

- **الحقيقة الثالثة :** تحول اسرائيل الحليفة للولايات المتحدة الى قوة غير فاعلة في أزمة الخليج .
- اذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوروبية في منطقة الخليج كان بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ عملية "عاصفة الصحراء" ، وكانت تلدين بنجاحها أساسا الى انضمام دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول الخليج في عضوية الائتلاف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معروضا للإفكار اذا انضمت اسرائيل " الحليفة الاستراتيجية" للولايات المتحدة الى راية الائتلاف ، أو حتى شاركت منفردة في العمليات العسكرية من باب السرد على قصف العراق لها بصواريخ " سكود " .

وهكذا انفجرت في وجه الولايات المتحدة ، في ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن اسرائيل السقى تحالفت معها لتكون قوة رادعة في المنطقة لحماية مصالحها وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها ، تحولت الى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها ، وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا بل والمربح أيضا ، وللتحالف الأمريكى - الاسرائيلى هو تحالف أمريكى عربى .

ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن اسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت أو التصدى لاجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو بل أن وجود اسرائيل نفسه مرتبط مع مصالح أمريكى في المنطقة وخاصة البترولية منها ، اصبحا معا في دائرة الخطر الحقيقى ، مادام قد بقى هذا النوع من الائتلاف الأمريكى - الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بأنها لا تملك ان تقارص ضغوطا على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية والجلء عن الاراضى العربية المحتلة ، ذلك أن الولايات المتحدة مارست ، في أزمة الخليج الضغط على اسرائيل الا ترد على قصف العراق لها بالصواريخ واعتلت لذلك تماما وكان الضغط مرئيا وواضحا للعيان

من هنا برزت ، بصوت عال ، التساؤلات الجدية في عدد من الدوائر السياسية النافذة في الولايات المتحدة ، ماكلن يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة حول ما اذا كان دور اسرائيل التقليدى في المنطقة منذ ١٩٤٨ قد أخذ يتآكل على الرغم من الارتفاع المستمر في تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى وذلك بعد

المتغيرات العالمية وما صاحبها من وفاق تعاوُن بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج من ناحية أخرى ، وإنه إذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكي الأخلاقي. تجلّه وجود وأمن إسرائيل ، فإن الالتزام الأمريكي يكون محدوداً فقط قبل يونيو ١٩٦٧ ، وليس بإسرائيل التوسعية الكبرى التي تصادر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

● غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تصدت لها أصوات أمريكية / صهيونية ، لا تزال لها الغلبة ، تتمحور حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التي فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التي كان قد أشعلها العراق أيضاً بحربه ضد التوسع السياسي والأيدولوجي والجغرافي الإيراني ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه وجود إسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين ، ولكنه يعود في المقام الأول إلى الصراعات العربية - العربية وأن الحكم الذاتي التي اقترحتها إسرائيل لحل " مشكلة السكان الفلسطينيين في إسرائيل " يصبح ممكناً ومقبولاً ، إذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد في المنطقة لتسوية الصراعات العربية - العربية من خلال نظام أمن إقليمي ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادي ، وذلك كما فعلت - ونجحت - في قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، وأن إسرائيل - في أثناء أزمة وحرب الخليج - أكدت لها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة ، وذلك حين استجابت إلى المطالب الأمريكية بضبط النفس وعدم الرد على القصف الصاروخي العراقي بمجموع مضاد ، وذلك على حساب أمنها الذاتي وحياة مواطنيها ، وبالتالي فإن إسرائيل لا تزال تمثل احتياطياً استراتيجياً مأموناً للولايات المتحدة في المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق عليه ويتكلفه سياسية ومالية أقل ،

● ولعل هذا ما كان يفسر مفردات الخطاب السياسي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التي شدد عليها جيمس بيكر خلال زيارته لإسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية في شهر مارس / أبريل ١٩٩١ والتي حدد فيها ضرورة العمل من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين في وقت واحد ، جبهة السلام بين إسرائيل والدول العربية ، وجبهة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ، وراح في الوقت نفسه يؤكد أن كثيراً من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة وأنها ، فيما أسماه " بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة في ياسر عرفات للكثير من مصداقيتها ، بعد أن رهنا على الحصان الحاسر في أزمة الخليج " .

وقد أمكن في ضوء حركة جيمس بيكر في المنطقة ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث أنها يمكن أن تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التي تتحكم موضوعياً في مسار أحداث المنطقة بعد "عاصفة الصحراء " بغض النظر عن إرادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

● الأمر الأول :

أن سؤال إسرائيل فيما يختص بمجمعها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غداً مطروحاً وسط معطيات جديدة في المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسياسة الأمريكية ، ولم يحدث بعد التوصل إلى الإجابة " القرار " على السؤال .

## ● الأمر الثاني :

السؤال الفلسطيني - ودوره - فيما يختص برح الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وحقه في تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمنى والسياسى وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجى الأمريكى والسياسة الأمريكية فى اطار المعطيات الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج فى المنطقة نفسها وهو ما يضغط بقوة وإلحاح من أجل بلورة الاجابة - " القرار " - فى هذا الموضوع الشائك أمريكيا .

## ● الأمر الثالث :

أن الولايات المتحدة تعاملت مع منظمة التحرير فى اطار عدم تجاهل وزمها وثقلها فى حسم الصراع العربى - الاسرائيلى بجميع أبعاده ، على الرغم من موقفها المعادى للدور الأمريكى العسكرى فى أزمة الخليج ، وهى عندما تثير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تحرص على الاستناد إلى ذلك الى مواقف بعض الدول العربية ، التى راحت تسقط من بياناتها السياسية - بعد أزمة الخليج - المنظمة عندما تعرض للقضية الفلسطينية .

ومن استقراء هذه الامور الثلاثة ، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت - أولا - ك ب و قد ، كسالى حتى تتوصل الى الاجابة - " القرار " - على السؤاليين الاسرائيلى والفلسطينى ، وثانيا - محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة تحت سيف احتمال استبعادها أو قميش دورها فى التسوية ، وثالثا : تهيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة فى مناخ النار القبلية الذى أخذت نيرانه تشتعل بعد سكوت " عاصفة الصحراء " الأمر الذى يضعف فى النهاية من وزن المنظمة والعرب كككل ، ازاء وزن اسرائيل فى عملية التسوية السياسية ، وبالتالي يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان الأمر الذى يخفف الأعباء الأمريكية التراكمية .

## ● الحقيقة الرابعة : ارتباط أمن الخليج بقضايا البترول والصراع الاسرائيلى - الفلسطينى والعربى.

إذا كانت منطقة الخليج العربى / الفارسى ، شهدت فى عقد واحد ، وهو عقد الثمانينات ، أزمتين ضاربتين تفجرت عنهما حربان ، أحدهما بالمعنى الاقليمى الدولى الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والاتلاف العالمى - العربى ، لسان فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضارية مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، والتفاضة جماهيرية تستخدم العنف المدين منذ عام ١٩٨٧ فى ظل بدايات النسق الدولى الجديد ، وإذا كان الصراع حول قاعدة النفوذ والمهمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر وغير مباشر هو محور أزمة المسرح الفلسطينى فإن اللاعبين الكبار والصغار الدوليين والاقليميين ، على المسرح لم يتغيروا .

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، بغيرها ، وصراعتها الاسرائيلى - الفلسطينى العربى الذى اتخذ بُعدا اسلاميا أيضا مع الثورة الخومنية فى ايران .

وهكذا فإن القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا فى أزمتي الخليج وفى كل منهما وقف الشعب الفلسطينى - وليست منظمته وقيادته لحسب - مع العراق وكان منطلقه فى ذلك ، قويا ومعاديا للعبدوان ، فى الحرب العراقية - الايرانية ساند الشعب الفلسطينى العراق ، باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من ايران ، وذلك بالرغم من العلاقات الوليقة التى كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخومنية ، منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .



وفي حرب العراق مع قوات الائتلاف الدولي ، وقف الشعب الفلسطيني أيضا مع العراق في خصوصية عدوان الائتلاف الدولي بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل ، وهذا الموقف لا يعنى أن الشعب عدوا لقضيته الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالي وخبراته ووعيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان .

هذا الوضع الفلسطيني ومنظمته وقياداته ، هو الذى فسر لنا - موضوعيا - حقيقة الموقف الفلسطيني الذى سير في تقديرنا بين ثلاث قضايا في الأزمة ، قضية احتلال العراق للكويت التى دافع عنها أو كان يؤيدها . وقضية قصف عدوه الاسرائيلي لاحتلال الأرض بالصواريخ العراقية التى دافع عنها وأيدها ، وقضية تحطيم العراق ومقدراته . كبلد عربي ، بقوة الآلة العسكرية للتحالف بزعماء الولايات المتحدة ، التى أدانها باعتبار أنها تتعدى حدود الشرعية الدولية لتحرير الكويت .

هذا التمييز بين القضايا الثلاث عمق من التحام الشعب الفلسطيني بمنظمته وقياداته الى درجة غير مسبوقة لى لتاريخ المنظمة وأكسبها تجاوبا ملحوظا في الشارع العربي والاسلامى حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها ، وتفهمته نظم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق فى اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوربية رئيسية أبرزها فرنسا فضلا عن الاتحاد السوفيتى والصين ودول وشعوب العالم الثالث ، ولى أمريكا نفسها تجد أيضا قدرا من التفهم الجدير .

● **الحقيقة الخامسة:** التفكير فى دور الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقليمي المستقبلى للشرق الأوسط والنسق العالمى الجديد فى ظل عدم قدرتها اقتصاديا على تغطية نفقات حرب الخليج :-

إذا كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النسق الدولى الجديد ، وكان لا مفر بالتالى - من مواجهة بناء هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته الى هدف محدد هو إلغاء احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن المشكلة التى أخذت بخناق الجميع هى فى حجم القوة التى استخدمها هذا التحدى فى تحقيق هدفه والطريقة والأبعاد التى مارس بها هذه القوة ، وتوازن أو عدم توازن أدوار كل دولة فى المشاركة العسكرية والمالية والسياسية لهذا التحدى .

وأخيرا وليس آخراً ، ما أسفر عنه " تحرير الكويت " من خلافات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقة وإقامة نظام أمنى اقليمى بضمانات دولية ، تحول دون تكرار الأزمة مستقبلا بصور مختلفة ، وكذلك دور ومستقبل البترول ، عربيا واقليميا ودوليا ، وقضية تقسيم " تعمير الكويت " فى الحال وتعمير العراق فى المستقبل القريب . من ثانيا هذا كله برزت علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية فى النظام الاقليمي المستقبلى للشرق الأوسط والنسق الدولى الجديد ، وذلك بعد ما ظهرت - من ناحية - كأكبر قوة منفردة وذات وزن حاسم فى تنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " وعدم قدرة اقتصادها - من ناحية أخرى - على تغطية نفقات الحرب واضطوارها الى التعاون مع حلفائها الأغنياء فى تمويل الحرب .

علامة الاستفهام - هنا - ليست فى مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتى والصين فحسب ، بل هى فى مواجهة الذات الأمريكية أيضا ، بمعنى هل تجربة التحدى لى أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد الأمريكى عن ان يحول - بمفرده - حربا ذات ضرورة استراتيجية له فى المستقبل ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا مع واقع الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة - ولا تزال - هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى .

وغنى عن البيان أن هذه الحقائق الخمس التي أفرزتها أزمة الخليج وحرمتها في أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالمنطقة وبالعالم بتشابكها وتداخلها العضوي بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هي التي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي العربي . .

● أثر عمليات الخليج الثانية على ظهور مصطلح "النسق العالمي- الشرعية الدولية" :-  
يكاد يكون هناك شبه اتفاق لدى الباحثين حول حقيقة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت - من بين نتائج عدة - الى ظهور مصطلحين هما :-

الى أن الولايات المتحدة قد ادعت أثناء ادارتها لأزمة الخليج الثانية ، أنها بصدد ارساء نظام عالمي جديد حيث بدأ يظهر مصطلح " النسق الدولي الجديد " من ناحية ، ومصطلح " الشرعية الدولية " من ناحية أخرى .  
ففيما يتعلق بالمصطلح الأول ، فاللاحظ أن بداياته تعود الى أوائل السبعينات من القرن الحالي وخاصة بعد انتهاج سياسة الوفاق بين قطبي النسق الدولي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " السابق " ) بدلا من سياسات المواجهة والضّواع ، ومع ذلك فإن مثل هذا القول لا ينفي حقيقة أن اختفاء الاتحاد السوفيتي رسميا في ديسمبر ١٩٩١ - كإحدى القوتين العظميين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - من على خريطة العالم قد ساعد - أى مثل هذا الاختفاء المفاجئ للاقتصاد السوفيتي - على حدوث أوضاع وتطورات ماكان لها أن تحدث لو قدر للاتحاد السوفيتي أن يستمر كإحدى القوتين العظميين ، ومن ذلك ، مثلا " أزمة لوكربي " ، واستمرار فرض الحظر على العراق والمضي قدما في مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط بدءً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وانتهاءً بالاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومن الملاحظ أن الأحداث قد أثبتت بعد ذلك أنه ليس نظاماً بحق .

وأما المفهوم أو المصطلح الثاني الذي كان لأزمة الخليج دورها في إبرازه والتأكيد عليه ، فهو مصطلح الشرعية الدولية ، ويشير هذا المصطلح - بحسب اتفاق الباحثين في نطاق القانون الدولي ، الى الزوال أو تطبيق حكم القانون على كافة التصرفات والانتهاكات التي تحدث بالنسبة لقواعد هذا القانون ، وتوقيع العقوبات أو الجزاءات المقررة على كل من تسول له نفسه الخروج على مقتضيات هذه القواعد .

والواقع ، انه اذا كان ينسب الى عمليات الخليج الثانية أنها أدخلت هذا المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية منذ عقد التسعينات ، الا ان المشاهد ، هو ان القائمين على أمر وضعه - أى المصطلح المذكور - موضع التطبيق لم يكونوا مؤهين تماما عن الهوى والغرض ، فالثابت أن الحزم والشدّة غير المهددين اللذين التزمت بهما الجماعة الدولية سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية قد غض الطرف عنهما في حالات كثيرة كانت تستوجب أيضا انتهاج الموقف الحازم ذاته الذي انتهج ازاء العراق ، فمثلا ، لم يطبق المبدأ المذكور على حالة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ، كما لم يتم الالتزام به تماما بالنسبة لحالة الصراع في يوغسلافيا السابقة ، وكما هو معلوم ، فقد أدى الانحراف بالمبدأ عن مفهومه الطبيعي ، الى حمل بعض الباحثين الى وصف السلوك الدولي ازاء حالي العراق وليبيا - وكذا حالة الصومال - بازدواجية المعايير أو المعاملة الدولية غير المنسقة .

#### سابعا : الدروس المستفادة من عمليات الخليج :

تمثل عملية عاصفة الصحراء التي تم فيها تحرير الكويت عملا عسكريا غير مسبوق في العصر الحديث حيث تم تنفيذها بواسطة تحالف ضم اكثر من ثلاثين دولة لتأكيد الشرعية الدولية وترسيخ مفهوم عدم جواز ضم اراضى دولة الى دولة اخرى ولقد اسفرت العملية العسكرية عن العديد من الدروس المستفادة خاصة على الصعيدين السياسي والعسكري .

- على الصعيد السياسي :-
- أكدت الأزمة خطورة تجاهل المتغيرات الاقليمية والدولية واستبعادها من حسابات صنع القرار وهو الخطأ الاول للقيادة العراقية حيث :
- اغفال التحولات الجذرية في النسق الدولي والتي تمخضت عن عالم احدى القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية
- تجاهل تصاعد التأييد الدولي والمحلي داخل الولايات المتحدة لسياسة الرئيس بوش في معالجة الازمة حيث راهن صدام حسين على عدم اقدام الائتلاف على المواجهة العسكرية
- اهمية تأمين القرار الاستراتيجي قبل اتخاذه بضمان حد ادنى من التأييد الدولي والاقليمي وهو ما افتقدته القرار العراقي بغزو الكويت .
- خطورة سيطرة النظم الدكتاتورية والنظام العراقي احدها على صنع القرار السياسي في الدولة حيث تلاشى دور المجموعة الحاكمة في تعديل القرار تجارياً مع ردود الفعل المحلية والدولية خوفاً من بطش صدام حسين .
- اهمية التوافق بين الاهداف الاستراتيجية للدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لتنفيذ تلك الاهداف .
- خطورة تغلب الرعات الفردية والطموحات الشخصية على المصلحة القومية العليا للدولة وهو ما وضع من اصوار صدام حسين على استمرار تلقى الضربات الجوية الكاسحة على حساب مقدرات الشعب العراقي .
- ضرورة هينة واعداد الرأي العام الداخلي لتقبل نتائج القرار وتأثيراته الايجابية والسلبية وهو ما اخطأت القيادة العراقية في تنفيذه (الفجار الثورة الشعبية بمجرد وقف اطلاق النار).
- اهمية التقدير السليم لصلابة ودعم وتأثيرها وثقلها على المستوى الدولي حيث الفرق الشاسع بين ثقل و تأثير الائتلاف الدولي وهامشية الائتلاف الذي اعتمد عليه العراق .
- اهمية التحرك الدبلوماسي في ادارة الازمات حيث فشلت الدبلوماسية العراقية في التأثير على القرارات الملاحقة التي اصدرها مجلس الامن بتأثير ونجاح ملحوظ للدبلوماسية الامريكية .
- كما برزت الدروس التطبيقية التالية :
- الدروس المستفادة من عملية درع الصحراء حشد القوات :-
- لقد تميزت هذه المرحلة باشتراك قوات متعددة الجنسيات من ٣١ دولة وعناصر مختلفة من القوات ولقد تم حشد لها من عدة مناطق مختلفة الى مناطق تركز عديدة بالاضافة الى تميز هذه القوات بسمات خاصة تلخص في الاتي :-
- التباين الكبير في التنظيم والتسليح والعقيدة القتالية واساليب القتال والتدريب ومستوى الكفاءة القتالية وللغات والديانات مما ادى الى ظهور العديد من المصاعب وقد سبق الاشارة اليها .
- وقد برز العديد من الدروس المستفادة على المستويات المختلفة نوجزها في الاتي :-
- ظهر اهمية الاعداد السياسي للمسرح الدولي وهينة وتوجيه في اتجاه هدف محدد.
- برز اهمية عدم اللجوء الى تصعيد الموقف السياسي والعسكري منذ اللحظة الاولى مع اللجوء الى الوسائل الاخرى حين اكتمال الاستعداد الشامل للعملية .

● لقد برز فعالية الإجراءات الأخرى الغير عسكرية الحصار البحري والجوى مما أدى الى شلل الطرف الآخر واضعافه والتأثير النفسى والمعنوى على الشعب والقوات المسلحة حين بنىاء التجمعات العسكرية المناسبة للعملية الاستراتيجية.

في اطار الاهداف السياسية العسكرية يتم بناء التجمعات العسكرية للعملية وقد تم بناء قوات درع الصحراء لتأمين المملكة السعودية والدفاع عنها اولا ثم الانتقال فيما بعد الى اهداف اخرى هى تحرير الكويت وبالتالي كان من الضروري استكمال بناء التجمعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

اهمية البناء التدريجي للتجمعات مع توفير الحماية اللازمة لها من خلال نقل القوات جوا وبحرا باحجام محددة للتأمين ثم الانتقال لبناء التجمعات الرئيسية لتحقيق باقل المهام .

### ● القوات البرية :-

أهمية توفير وسائل نقل القوات الاستراتيجية :-

لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجي للقوات سواء جوية أو بحرية بحيث تحقق الآتي :-

● لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجي للقوات سواء جوية أو بحرية ، مناسبة بما يحقق التناسب مع الأسلحة والمعدات المطلوب نقلها ، وقد أثبتت وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة ، نجاحها فائقا ، اذ تميزت بامكانية نقل وحدة كاملة بتسليحها ومعداتها بما يوفر الوقت والامكانيات مع أهمية الاستفادة من تعبئة امكانيات النقل الجوي/ البحري المدين ، وضرورة تواجدها في التوقيت والمكان المحدد لتحقيق السرعة والكفاءة في عمليات النقل ، مع أهمية اجراء تجارب للتدريب على تعبئة وسائل النقل المدنية ، يلزم أن تكون مناسبة للناصر والمعدات والأسلحة المطلوب نقلها .

● الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي من الاحتياجات الادارية :-

● لقد برز أهمية احتفاظ الدول باحتياطي استراتيجي من المواد التموينية بما يحقق التأمين الإداري للقوات المسلحة والقطاع المدني حتى يمكن للدولة مواجهة أخطار استمرار الحرب لمدة طويلة ، وقد ظهر هذا واضحا على العراق بعد فرض الحظر الاقتصادي عليه ، مما أثر على الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة العراقية وبالتالي في استمرارها في القتال لمدة طويلة من عدمه .

● أهمية دراسة مسرح العمليات :-

● نفذ كان من الضروري دراسة مسرح العمليات البري / البحري / الجوي من جميع النواحي الجغرافية والحيوسراتيجية والطوبوغرافية والمنشآت والتجهيزات والموارد حتى يمكن الاستفادة من ذلك أثناء حشد القوات نظرا لتأثير هذه العوامل على شكل ونوعية وتنظيم التسليح للقوات وأساليب قتالها وكذا أعمال التأمين الإداري والفنى لها حتى يمكن اعداد الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية لمسرح العمليات مع ضرورة توفير الخرائط للمسرح للاستفادة بها في دراسة والتخطيط للمسرح العمليات ، مع أهمية تدريب القوات على مسرح عمليات يشابه مسرح العمليات المنتظر مما يتطلب تدريب القوات على مهام العمليات في مناطق تركزها مع تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات متعددة الجنسيات بهدف توحيد أسلوب القيادة والسيطرة والتعاون مع تنسيق التدريب بين الأفرع الرئيسية .

### • القوات الجوية :-

- ظهرت فاعلية العمل في اطار الائتلاف والعمل الجماعي لتحقيق درجة التفوق الجوي المطلوبة - سواء للردع أو للقيام بالعمليات الدفاعية والهجومية - عندما تعجز قوات الدولة منفردة عن تلبية احتياجاتها الدفاعية في مواجهة عدو متفوق ،
- برزت أهمية تجهيز مسرح العمليات والتخطيط والتنسيق المسبق لتوفير التسهيلات اللازمة لتأمين عمليات القوات الجوية بعيدا عن تركزاتها الأصلية ، بما يسمح بالمناورة لقوات الجوية من دولة الى أخرى في أقصر وقت ممكن ،
- تأكد خلال عملية الحشد أن أسرع قوات يمكن دفعها الى منطقة الأزمات لتوفير قوة ردع عاجلة - حين استكمال قوات الردع الشامل - هي القوات الجوية والقوات المحمولة جوا ، ظهرت أهمية وجود نظام قيادة وسيطرة موحد ومشكل مسبقا ، للسيطرة على القوات الجوية الحليفة في منطقة الأزمة ، مع استنباط نظام تعاون فعال بين القوات الجوية الحليفة بعضها البعض ، وبينها وبين القوات البرية والبحرية الحليفة .

### • القوات البحرية :-

- لقد أظهرت عملية " درع الصحراء " معدل الحشد السريع للقوات البحرية للدول المتحالفة حيث تمكنت القوات البحرية الأمريكية من حشد أكثر من ٨٠ ٪ من القطع البحرية المخصصة للعمليات خلال ٤٥ يوم من بداية الأزمة حيث بدأت بحشد " ٨ قطع بحرية في ٢ / ٨ ووطلت الى ٦٨ قطعة بحرية في ١٥ / ٩ / ٩٠ ، ثم أصبحت ٩٠ قطعة بحرية في ١٧ / ١ / ٩١ قبل بدء العمليات " مما يدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتجهتا الى الحيار العسكري لحل الأزمة منذ بدايتها بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة .
- أبرزت عملية " درع الصحراء " حاجة دول الائتلاف الى ضرورة تصنيع وزيادة حجم سفن الشحن الاستراتيجية وكذلك سفن الابار ، فقد أظهرت عملية الحشد وإدارة العملية كفاءة سفن طراز (سي-ل-٧) التي تستطيع نقل المعدات الثقيلة وانزالها آليا على أرصفة الموانئ دون استخدام الأوناش ، وكذلك سفن الشحن طراز (سيان) التي يمكنها تحميل فرقة مدرعة أو ميكانيكية بجميع أسلحتها ومعدات وانزالها على أى شاطئ غير مجهز خلال ثلاث ساعات وكذلك السفن الأخرى من نفس الطراز والتي تستطيع نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر ، ١٤ طائرة (ايه-١) (ايه-٨) ، وإقلاعها وهبوطها عموديا بالإضافة الى سفن الابار التي تستخدم لابار مشاة البحرية ، وبما سبق نجد أن القوات البحرية الأمريكية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية النقل الاستراتيجي للقوات أثناء تنفيذ عملية " درع الصحراء " .

### • الدروس المستفادة من العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء ":-

#### • تطبيق مبدأ الحشد :

- أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية مفاهيم جديدة منها تحقيق التفوق في القوات الجوية والبحرية وتقدم في القوات البرية مع مستوى عالى من التدريب في غياب التفوق في المدفعية والدبابات ،
- كما أن الحملة الجوية التي استمرت لمدة ٣٩ يوما قد أحدثت خسائر كبيرة في الأسلحة والمعدات والأفراد مما أدى الى خلل كبير في ميزان القوى وبالتالي فهو من المفاهيم التي برزت خلال هذه العملية حيث بدأت القوات المتحالفة بتعديل ميزان القوات ، ثم البدء في تعديل ميزان القوات البرية على ضوء التفوق الجوي .

- ومن المفاهيم الحديثة في اختراق القوات المهاجمة بمجم كبير من القوات وعلى عمق كبير من خلال أعمال التطويق والانتفاخ الواسعة والعمل ضد أجناب ومؤخرة الخصم يؤدي الى خلل كبير في توازن القوى على المستويات الثلاثة ( استراتيجي / تعبوي / تكتيكي ) مما أدى الى استسلام القوات العراقية و بأعداد كبيرة .

#### • تطبيق مبدأ السرية / الأمن / الخداع :-

- لقد استخدم الطرفين الخداع بنجاح ولقد ظهرت ضرورة بناء تنسيق خطة للخداع الاستراتيجي والتعبوي مع تركيز الوسائل لانجاحها ، كما أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية أهمية فرض السرية والأمن على كافة أنواع المعلومات ، والتعميم الاعلامي وخصوصا عن خسائر الخصم وكذلك الأحوال الجوية حتى لا يستفاد منها الخصم ، فجد ان اذاعة في السعودية واسرائيل كان يستخدمها الجانب العراقي لاطلاق الصواريخ أرض / أرض . كما ان عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ العراقية وما تحدثه من خسائر قد أدى الى عدم اجراء التصحيحات اللازمة خلال الضربات التالية ، وكذا عدم تكرار الضربات على الأهداف السابقة قصفاً ، وكذلك عدم الاعلان عن خسائر الخصم حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الائتلاف والرأي العام العربي والاسلامي والرأي العام العالمي .

#### • الروح المعنوية والحرب النفسية :-

- لقد أدى انخفاض الروح المعنوية للمقاتلين العراقيين الى انهيار روح القتال والاستسلام الفوري للقوات المتحالفة في حالة المواجهة ، وكان من أسباب نجاح الحرب النفسية التي شنتها القوات المتحالفة انخفاض الروح المعنوية وروح القتال لدى القوات العراقية وقد اعتمدت خطة الحرب النفسية للتحالف على المنشورات المقدوفة جوا التي تناشد القوات العراقية بسرعة الاستسلام والمعاملة الحسنة بالإضافة الى اسقاط أجهزة الراديو للاستخدام الفردي حتى يمكنهم التقاط برامج الدول العربية المجاورة للتعرف على حقائق الموقف العسكري / السياسي للقيادة العراقية .
- كما أن طول مدة التحضيرات الجوية والتمهيد التي استمرت ٣٩ يوما باستخدام الطائرات المتنوعة والقنابل الذكية الموجهة والصواريخ المتطورة ( توما هوك ) فقد أدت الى انهيار وشل حركة الامداد والاخلاء للقوات العراقية بالإضافة الى الخسائر التي أصابها وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والتشكيلات في مسرح الكويت

#### • اختيار توقيت العملية الاستراتيجية :-

- لقد كان توقيت بدء الحملة الجوية والعملية البرية في أعقاب فشل المحادثات والاذنار الأمريكي وبالتالي لم تتحقق المفاجأة - بصورة كاملة - الا أنه أمكن تحقيق المفاجأة في الهجوم من خلال تنفيذه ليلاً بالإضافة الى تنفيذ الحملة الجوية ليلاً وبأعداد وكثافة غير مسبوقة مما أدى الى تجميد عناصر الدفاع الجوي / القوات الجوية العراقية
- أما توقيت العملية البرية الهجومية الاستراتيجية فقد حقق اختراق في عمق القوات العراقية والاستيلاء على أهداف استراتيجية جنوب العراق لتأمين العملية الهجومية من المواجهة ، لذا نجد أن الاختيار الدقيق لتوقيت العملية قد حقق أهداف العملية بأقل خسائر ممكنة وفي أقل وقت ممكن .

#### • استخدام الصواريخ العراقية :-

- لقد كان الهدف الاستراتيجي من استخدام الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية هو اضعاف الائتلاف من خلال ايجاد اسرائيل على الرد عسكرياً و اظهار قوة العراق أمام الشعب العراقي والشعوب الاسلامية والعراقية ، الا أنه فشل في تحقيق أهدافه الاستراتيجية من القصفات الصاروخية مما أدى الى تحقيق اسرائيل لمكاسب سياسية / عسكرية استراتيجية / اقتصادية .

## • إعداد الدولة للدفاع :-

لقد ظهرت أهمية التخطيط الاستراتيجي لأعداد الدولة للدفاع من خلال الآتي :-

- توزيع الأهداف الاستراتيجية على امتداد ومواجهة وعمق الدولة حتى لا يسهل تدميرها في حالة تمر كزها في منطقة واحدة ، بمعنى أنه من الأفضل توزيع الأهداف الاستراتيجية على مختلف الاتجاهات والمواقع بالدولة .
- اختيار أماكن الأهداف العسكرية الاستراتيجية التي بتدميرها تُمثّل أخطار كبيرة مثل " المفاعلات النووية - مصانع الأسلحة الكيماوية - الذخائر والمواد شديدة الانفجار " بعيدا عن المناطق السكنية حتى لا تكون الخسائر فادحة في حالة تدميرها .
- أهمية استكمال التجهيزات الهندسية والتحصينات لوقاية الأفراد والمعدات من القصف الجوي مع التركيز على استكمال دعم الطائرات ووسائل الدفاع الجوي و استغلال طبيعة الأرض وما تحقّقه من اخفاء ووقاية بالنسبة للمعدات كبيرة الحجم .

## • تنظيم التعاون :-

- مع تعدد الجنسيات واللغات للقوات المتحالفة ومع اتساع مساحة مسرح العمليات وتنوع فقد برزت أهمية اجراء تنظيم التعاون بشكل تفصيلي بين القوات المتحالفة بحسبة / جسوية / بسرية ، وقد ظهرت النقاط التالية :-
- البناء مراكز قيادة مشتركة .
- التوسع في استخدام ضباط الاتصال من الجانبين وأطقم المعاونة الجوية لخدمة القوات البرية والبحرية التي ليس لديها قوات جوية داخل مسرح العمليات .
- توحيد علامات التمييز لقوات الائتلاف .
- التنسيق الإعلامي من خلال توحيد البيانات العسكرية التي تصدر عن القيادات المختلفة ( الأمريكية / الفرنسية البريطانية / السعودية ) بما لا يخل بالسرية والحداد مع تسريب بعض المعلومات بهدف وصولها للجانب الآخر .
- تخصيص المهام للقوات بالأهداف والقطاعات والتوقيتات .

## • المبادأة :-

- ظهر واضحا أهمية حصول القوات على عنصر المبادأة مع استمرار المحافظة عليه طوال مراحل تنفيذ العملية الاستراتيجية .
- ولقد نجحت القوات المتحالفة في تحقيق المبادأة والمحافظة عليها مما أدى الى شل القيادة والقوات العراقية ولقدالها للقدرة على الحركة وكان غالبية ردود أفعالها ضعيفة لا تحقق أى أهداف أو مكاسب استراتيجية / تعبوية .

## • الدفاع الجوي :-

- ظهرت أهمية أعمال التنسيق والتكامل مع القوات الصديقة والائتلاف، وقد لعبت طائرات الانذار المبكر والتوجيه والسيطرة ، الدور الرئيسى في هذا المجال من خلال المراقبة المستمرة لأجواء مسرح العمليات مما يتطلب ضرورة التنسيق مع جميع عناصرها .

## • القوات الجوية :-

- أكدت الحملة الجوية لعملية " عاصفة الصحراء " دروس كافة الحروب السابقة في المنطقة ومنذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للفاعلية الكبيرة للقوة الجوية في مسارح العمليات الصحراوية المكشوفة ومدى ما يمكن أن تلحقه بالخصم من

خسائر فادحة سواء في قواته المسلحة أو أهدافه الاستراتيجية الحيوية عندما يتحقق لها السيطرة الجوية حيث أصبحت القوة الجوية هي مفتاح النصر الذي لا غنى عنه في هذه المسارح .

• أكدت الحملة الجوية ، الأهمية البالغة للتفوق الجوي في ميزان القوى عندما يكون ذلك الميزان محتلا لصالح الخصم من الناحية البرية ، فالتفوق الجوي عندما يُستغل بكفاءة لتحقيق السيطرة الجوية على مسرح العمليات فانه يسمح بتعديل ميزان القوى البرية المحتل بالتدمير المنظم والمستمر لأسلحة الخصم ومعداته المتفوقة قبل بدء العمليات البرية بما يوفر الظروف التعويية والتكتيكية الملائمة لنجاح العملية الاستراتيجية ، وهو ما يؤكد الدرس القديم بأن من يسيطر على سماء المسرح يستطيع أن يشل فعالية السيطرة البرية في هذا المسرح .

• أبرزت الحملة فعالية العمل الجماعي مهما اختلفت جنسيات ولغات ونوعية أسلحة المشتركين في هذا العمل ومستوى تدريبهم اذا خلُصت النوايا السياسية لقادة هذا العمل وأعطيت القيادات العسكرية الوقت الكافي للحشد والتنسيق .

• برزت أهمية التخطيط والتجهيز المسبق لمسرح العمليات المنتظر واعداده بما يناسب طبيعة العمليات وحجم القسرات الجوية المنتظر تواجدها فيه .

• برزت فعالية الحرب الالكترونية في شل أسلحة وقدرات الخصم الدفاعية والهجومية ونظام السيطرة على قواته بما يسمح بتدميرها بأقل قدر من الخسائر . . .

### ثامنا : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال التسعينيات :

لقد تواصلت تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية حتى نهاية حقبة التسعينيات ، ومن المنتظر أن تمتد الى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وقد أملت الضرورة طرح تساؤلين لتعبر عن مدى وحجم هذه الانعكاسات والتداعيات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ .

أولهما : هل مازال العراق يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه ؟؟

وثانيهما : ما هو حجم ومدى الاستنزاف الاقتصادى لثروات الخليج تحت دعوى أمن النفط ؟؟

### العراق والتهديد المزعوم لجيرانه .

لقد انتهت حرب الخليج الثانية في ٢٨ فبراير ١٩٩١ . . . حرب الخسائر لكل الاطراف العربية . . . خسائر في المال . . . في الرجال . . . في الثروة البرولية . . . في العمار الذى تحول الى دمار . . . في الشمل الذى تفرق . . . في الوحدة التى تبعدت . . . في المستقبل الذى تحول الى تربع وثار وعداوة . . . لا مكاسب لاحد !!

كل تلك الماسى . . . واستمر " صدام حسين " حاكما للعراق . . . فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة . . . ولا بقايا الجيش العراقى استطاعت ان تقوم بانقلاب ضد حكمه . . . بل ورغم كل ذلك الدمار . . . تحولت بقايا الجيش العراقى الى ادارة لقمع الثورات الشعبية ومئات من الجثث الجديدة اضافها " صدام حسين " الى جراتمه ضد العراق " الدولة والشعب " ليستم حاكما مطلقا . . . ورغم كل الهزائم !!

وقد اصبح وجود صدام حسين على راس النظام الحاكم في العراق . . . وما اعلن عمدا عن حجم قوته المزعومة والسبق اعلتها المصادر الامريكية ومركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ان العراق رغم تعرضه لضربات جوية وصاروخية متواصلة استمرت " واحد واربعون يوما " اسقطت خلالها حوالى " مائة الف طنا " من المواد المتفجرة على دولة العراق ممن بينها نوعيات عالية التقنية مما يطلق عليها " الذخائر الذكية " او الموجة " باشعة الليزر وبما يساوى قوة تدميرية تصل



الى اربعة اضعاف القبيلة الذرية التي القيت على مدينتي " هروشيما ونجازاكي " اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية والتي كانت قدرة القبيلة الواحدة منها " ٢٠ ألف طن " مواد متفجرة .

رغم كل هذا التدمير " لدولة وشعب العراق " تعلق الولايات المتحدة انه خرج من العملية " عاصفة الصحراء " ومزال يمتلك قوة مسلحة تصل الى " ٣٨٠ ألف مقاتل مشكلة في نحو ٣٠ فرقة " بين مشاة ميكانيكي ومدرع وحوالي " ١٥ لواء مستقل انواع مختلفة وحوالي سبعة فرق حرس جمهوري عالية التدريب والمستوى القتالي وحوالي " ٢٠٠ طائرة قتال " انواع مختلفة واطنان من اسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية منها والبيولوجية ووسائل اطلاقها من الصواريخ بعيدة المدى والتي قدرتها الولايات المتحدة بأنها حوالي " ٢٠٠ صاروخ " ١٠ الى جانب قدرات تصنيعية عالية جداً لاتساج الاسلحة النووية ١١

وظل التساؤل مطروحا " كيف يمكن لدولة تعرضت لكل هذا الحجم من وسائل التدمير ان ينتهي بها الامر بالاحتفاظ بكل هذه القوات ١١؟؟ " و اين امكانيات وقدرات هذه القوة بالمقارنة بحجم الخسائر الهائلة التي لحقتها بقوات الائتلاف والذي وصفها المحللون العسكريون بأنها لاتتجاوز خسائر مناورات تدريبية مشتركة !! خاصة وانه بماغتنا لما تم في العمليات البرية التي قامت بها قوات الائتلاف نجد ان معدل تقدمها وتحركها القتالي يشير الى انها لم تكن تواجه قوات مسلحة مقاتلة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما واجهت فلول من قوات منهاره عسكريا ومعنويا الامر الذي ادى الى صدور الاوامر بانهاء العمليات قبل موعدها المخطط بـ " ٢٤ ساعة " لسرعة تحقيق الاهداف دون مقاومة مع استسلام كسامل للقوات المسلحة العراقية ١١

ان الحقيقة التي اكثما متابعة الاحداث بعد مرور " تسعة سنوات " من انتهاء حرب الخليج تؤكد ان هذا الاعلان من القوة المسلحة العراقية المزعومة هو البرر الرئيسي لاستمرار اتباع سياسة امريكية / بريطانية تتجاوزت مهمة تحرير دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية لها الى تدمير الدولة " و اباداة الشعب العراقي من خلال السير على طريق عدة محلول متوازنة ومتكاملة .

اولها - دعم واستمرار عمل اللجنة الفنية لروع اسلحة الدمار الشامل العراقية واستغلالها كوسيلة لاختراق امن العراق من جانب " " ولا استمرار فرض العقوبات الاقتصادية المدمرة له من جانب اخر .  
ثانيها - تقسيم العراق بفرض مناطق حظر جوي بحجة تامين الشيعة في الجنوب والاكراد في شمال العراق وثالثها - غرض الطرف عن الاختراق الايراني والعمليات العسكرية التركية المتكررة لغزو شمال العراق تحت زعم العمليات الارهابية سواء لجماعة مجاهدي خلق الايرانية او ضد حزب العمال الكردستاني .  
رابعها - صياغة محكمة لاتفاق النفط مقابل الغذاء بما يسمح بالسيادة الكاملة على مبيعات النفط وواجه الفافها مما بعد اختراقا صارخا لامن وسيادة العراق .

وخامسها - اتباع سياسة الضربات الجوية والصاروخية بحجة فرض قرارات مجلس الامن .

### اللجنة الفنية واسلحة الدمار الشامل :

شكلت اللجنة الفنية لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذنا لقرار مجلس الامن رقم " ٦٨٧ " والذي تضمن العديد من البنود القاسية على العراق نذكر منها تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل العراقية والقيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية بشكل عام لعل اولها - قبول العراق - دون شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير جميع

محويت ترسانة من اسلحة الدمار الشامل وان يخضع جميع مالهيه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة مالهيه من اسلحة كيميائية وبيولوجية .

ولايها - القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠ كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومراسق اصلاحها واتاجها بما في ذلك منصات اطلاقها .

هذا ويجتمع مجلس الامن كل ستون يوما لمراجعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها على العراق خاصة مسدى استجابته للفقرة المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعنية من قبل المجلس لهذا الغرض وقد قامت هذه اللجنة طبقا للتقارير المقدمة منها الى مجلس الامن بتدمير ٤٠ الف سلاح كيميائي ، ٧٠٠ طن من مواد كيميائية ، ٤٨ صاروخا ، ٤٠ رأسا ومصنعا كاملا لانتاج الاسلحة البيولوجية وذلك من خلال قيامها بزيارة وتفتيش حوالي ١٤ الف موقعا داخل العراق قام بما حوالى ٦٠٠ فريقا للتفتيش منها زيارة وفحص ٢١٤٧ موقعا خلال عام ١٩٩٧ وحدة وقد غطت التفتيشات كل شبر في الاراضى العراقية حتى القصور الرئاسية ومواقع حيزب البعث والمواقع السيادية مثل اجهزة الامن والخارجية والدفاع . كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالى ٢ مليون وثيقة طبقا لمطالبها .

واذا اضفنا لذلك حجم التدمير الذى اصاب اماكن تصنيع وتجميع هذه الاسلحة خلال القصف الصاروخي الجوى النساء العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها . ثم اخيرا العملية " لعب الصحراء " لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك انه لا توجد اية قدرات حاليا او مستقبلا لهذه النوعية من الاسلحة داخل العراق .

لعل الفضايل التي اعلنت عن دور اللجنة ورئيسها ووجود عملاء للمخابرات المركزية الامريكية بين حقولها وتجارزها لمهنتها الاساسية الى قيامها باعمال التجسس لصالح الولايات المتحدة والتصنت على الاتصالات بين وحدات عسكرية مسئولة عن امن الرئيس العراقي ودورها في إيجاد البرر وتحديد اهداف الضربة العسكرية " لعب الصحراء " الاخيرة ثم تحكم الولايات المتحدة فيما تكتبه من تقارير قبل عرضها على مجلس الامن . كلها دلائل تشير الى ان اللجنة الفنية اصبحت اداة فعالة للولايات المتحدة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق .

#### مناطق الحظر الجوى وتقسيم العراق :-

مع نشوب حرب الخليج الثانية برزت قضية الاكراد في شمال العراق وانتقلت من مشكلة داخلية او حتى مشكلة اقليمية الى مشكلة عالمية بتدخل اقطاب العالم للتعامل معها فقد تزامن مع الغزو العراقي للكويت هروب نحو مليون كردى من شمال العراق ونزوحهم الى الجبال حيث الحدود مع كل من تركيا وايران كنتيجة لعمليات القمع الذى قام به النظام العراقي لتأديب اكبر حركات التمرد في تاريخ الاكراد على السلطة العراقية حيث قامت قوات الفصائل الكردية الثمانية في مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على المراكز الحيوية في اربيل وكركوك والسليمانية الامر الذى ادى الى تبني الولايات المتحدة اصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الامن في ٥ ابريل ١٩٩١ والذى يقضى بالانشاء ملاذا امنا للاكراد في شمال العراق وقد قامت الحكومة العراقية بسحب هياكلها الادارية ومناقل قواتها المسلحة عقب صدور القرار واجريت انتخابات لانشاء برلمان وحكومة محلية واصبحت المنطقة تحت سيطرة الاكراد منذ ذلك التاريخ . ولزيد من الضغط على الحكومة العراقية وتقليص سيادتها على الشمال فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى على الطيران العراقي بحجة المزيد من توفير الامن للاكراد في الشمال وقد امتد ذلك الحظر الى خط عرضى ٣٦ ما لم يقتصر الامر بعد ذلك على الحظر الجوى بل امتد لمنع اى تحرك للقوات البرية العراقية لفرض سيادتها او سيطرتها على شمال الدولة .

هذا وقد لرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي مماثلة في جنوب العراق امتدت حتى خط عرضي ٣٢ وذلك في ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ ثم قامت بتوسيع هذه المنطقة لتمد الى خط عرضي ٣٣ في سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بمجة تأمين دولة الكويت ولم يقصر الامر على الخطر الجوي ايضا بل تخطاه الى منع اى تحرك للقوات البرية العراقية في اتجاه الجنوب الامر الذي افقد الحكومة العراقية السيادة الكاملة على نحو ٦٠% من مساحة الدولة وهدد بشكل فاعل البقاء القومي ووحدة الاراضى العراقية حيث اصبحت مناطق الخطر الجوي في الشمال والجنوب مع طول الوقت وامتداد ذلك لسنوات طويلة وصلت اكثر من ثمانى سنوات اصبحت هذه المناطق تهدد بفرض امر واقع يؤدى الى تقسيم العراق الى ثلاثة دويلات ٠٠ دويلة في منطقة الوسط حيث بغداد العاصمة ٠٠ دويلة في الجنوب حيث النجف والبصرة وكربلاء ٠٠ دويلة في الشمال حيث كردستان ومدن اربيل والموصل والسلمانية وغيرها ٠

وقد طرح هذا التقسيم لمناطق الخطر الجوي في الشمال والجنوب العراقي امام الادارة الامريكسية وهانسات سياسية واقتصادية واستراتيجية في هذه المنطقة الغنية بالترول من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تزود الولايات المتحدة وحلفائهما في الخليج بزمان اطول للاندثار المبكر عند محاولة النظام العراقي اختراق هذه المنطقة بقوات برية خاصة الجنوبية منها في محاولة لتهديد دولة الكويت مرة اخرى ٠

وقد حارل النظام العراقي الغاء التزامه بمناطق الخطر وقام بالاستجابة لدعوة من الحزب الديمقراطي الكودستان السدى يقوده مسعود البرزاني ودفع بقواته البرية عبر منطقة الخطر في الشمال ودخلت مع قنات الاتحاد الوطنى الكودستان بقيادة جلال طلبان وحقت انتصارات سريعة وذلك في سبتمبر ١٩٩٦ الماضى الامر الذى دفع الولايات المتحدة للقيام بضربة صاروخية وجوية ضد العراق الدولة والشعب لفرض التزامه بقيود مناطق الخطر في الشمال والجنوب العراقي ١١ مما ادى الى اعلان اكثر من ٣٢ دولة بين اسبوية واوروبية والفرقية رفضها للعدوان الامريكى وتأييدها للعراق لبسط سيادته على اراضيه ٠

وتم كان قرار المجلس الوطنى العراقي الذى اقتره واعلنته الحكومة العراقية كرد على العملية العسكرية التى قامت بها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والمعروفة باسم " ثعلب الصحراء " والى تمت في الفترة من ١٧ الى ديسمبر ١٩٩٨ الماضى التى وصلت طلعها الجوية الى ٦٥٠ طلعة استخدمت فيها ٤١٥ صاروخا من طراز توما هوك قنات بمهاجمة ١٠٠ هدف في العراق تركزت على برامج انتاج للصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة وتجمعات قوات الحرس الجمهورى الى جانب العديد من الاهداف المدنية والمناطق الالهة بالسكان في محافظة البصرة وجنوب العراق والحقت اضرارا بالغة بمستشفى القرنة العام ومركز التحكم الجنوبي في شبكة توزيع الكهرباء الجنوبية ومزارع الدواجن بالمنطقة ومركز الصحفيين الاجانب ومقر حزب البعث الحاكم وجميع محطات الاذاعة والتليفزيون وعددا من المساجد والقصر العباسى التاريخى كما امتد القصف الى وزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية ومدينة تكريت مقر الرئيس صدام حسين اضافة الى تدمير كامل لكل المنشآت التى قيل انها لاسلحة الدمار الشامل العراقية كما اسفرت العملية عن عشرات القتلى من العسكريين ومئات القتلى من المدنيين العراقيين ١١

وكان الرد العراقي على ذلك التدمير المتواصل للعراق " الدولة والشعب " وان اعلنت الحكومة العراقية الغاء العمل بقرارات مجلس الامن ذات الصلة باحتلال الكويت والتوصية بالغاء الاعتراف بها ويعددها الحالية كما اعلن عدم التزامه بقرارات مناطق الخطر الجوي شمال وجنوب العراق وانه سيعتدى بكل الوسائل لعمليات فرض هذه المناطق بالقوة من خلال الطلعات الجوية المنتظمة لتلك المناطق ٠

ومنذ اعلان ذلك القرار واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا هجومها على الاهداف العسكرية العراقية في مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق وحشدت لهذا الغرض " ١٩٤ " طائرة قتال مختلفة الانسواع كما ابلهت الادارة الامريكية الدول الاعضاء في مجلس الامن اعزامها الاستمرار في عمليات القصف المركز والمكرز لمواقع الدفاع الجوي العراقية حتى تتألف لجنة " اوتسكوم " التي تتمسك واشتغل باستمرارها في العمل داخل العراق خلافا لكل او معظم الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي . . وهكذا تستمر السياسة الامريكية على طريق تدمير دولة العراق وابادة شعبه مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية التي تواصل ضرباتها المستمرة منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ الماضي حتى الآن ولمدة تجاوزت اربعة اسابيع متواصلة [١]

### الاختراق التركي والايرائي لشمال العراق :

لقد اتاح حظر الطيران العراقي في شمال العراق الفرصة لدول الجوار للتوغل داخل الاراضي الكردية العراقية لفرض سيطرتها ونفوذها بالقوة على الاوضاع داخل العراق . . حيث قامت ايران بعملية غزو للحدود العراقية في المنطقة الشمالية في ٢٦ يوليو ١٩٩٦ حيث اخترقت قوة وصلت الى اكثر من الف مقاتل مدعمين بالمدفعية والمدروعات والقوات الجوية وتوغلت الى مناطق الاكراد الايرانيين في محافظة السليمانية وذلك بهدف وقف هجمات المتمردين الاكراد عبر الحدود . . هذا الى جانب قيام القوات الايرانية بشن غارتين جويتين كما نفذت اربعة عمليات عسكرية لتحقيق نفس الاهداف المعلنة !

كما قامت تركيا بشن عدة هجمات في شمال العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني حيث اخترقت قوة مسلحة تركية وصلت الى حصة وفلائين الف مقاتل للحدود العراقية في ابريل ١٩٩٥ وادت عملياتها القتالية داخل الاراضي العراقية لمدة تجاوزت اسبوعين واعلنت امام المجتمع الدولي مثالا في مجلس الامن انها ستواصل عملياتها لتعجيم نشاطات حزب العمال الكردستاني خارج الحدود التركية هذا وقد سبق تنفيذ هذا الهجوم عام ١٩٩٢ كما تكررت العمليات العسكرية التركية لتحقيق نفس الهدف بالقدر الذي اعلنت فيه الحكومة التركية اعزامها انشاء حزام امن داخل الشمال العراقي يمتد بطول الحدود الشمالية بين الدولتين بطول ٢٣٠ كم وعمق حتى ٢٠,٥ كم داخل الاراضي العراقية وقد نفذت ذلك الهدف واستقر بالمنطقة الامنية حوالي سبعة آلاف مقاتل تركي بصفة مستمرة فقد زعم عدم قدرة الحكومة العراقية وقف عمليات الارهاب التي تنطلق من شماله . . وعلى الحكومة التركية القيام بهذه المهمة حيابة لانها القومي اكثر .

وقد ادى عدم وجود سلطة مركزية بفرض منطقة الحظر شمال خط عرض ٣٦ الى عودة الرقة القبلية والدلاع الواع بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني حيث قام بينهما اقتال مرير دفع ثمة الاكراد انفسهم وادى الى عملية التصام بالقوى الاقليمية الخطة واستعداداتها ضد الطرف الاخر . . الامر الذي اوصل الشمال العراقي الى حالة من الفوضى الشاملة والتي ادت الى جانب ذلك وجود اختراق لكل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز الموساد الاسرائيلي حيث تم اكتشاف اجهزة اتصال الكترونية متطورة واستقبال ريث اشارات للاقمار الصناعية عليها شارات اسرائيلية كما ادت الوثائق التي تم العثور عليها ايضا ان ٥٥ ضابطا من الموساد الاسرائيلي و ١١٠ ضابطا من المخابرات المركزية يعملان بشكل دائم داخل الشمال العراقي كما ذكرت الوثائق المكتشفة على اهمية تقوية الاكراد وتركيز المعارضة التركية في شمال العراق تمهيدا لشن حرب عصابات ضد نظام صدام حسين واشغال الحرب بين العراق وايران وتركيا وسوريا ان امكن ذلك [١]

ومع مرور الوقت بدا تكريس سياسة الامر الواقع بالقدر الذي جعل منطقة شمال العراق بصفة خاصة مفتوحة لمسئاء الكل يحارل ان يحقق مصلحته على حساب مصلحة العراق ووحدة ترابه . . وبالنسبة لتكررت عمليات الاختراق العسكري للحدود العراقية والتوغل داخلها دون رادع او انذار من جانب الولايات المتحدة التي فرضت هذه الرضاع سواء في الشمال او الجنوب العراقي . .

### صيغة النفط مقابل الغذاء والامن الاقتصادي :-

لعل مراجعتنا للصيغة التي تضمنها اتفاق النفط مقابل الغذاء تسوق لنا مثالا غير مسبوق في التاريخ الحديث عن اقصى صور الاذلال والمهانة والاختراق السافر للامن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العراقي بحجة رفع المعاناة عن الشعب العراقي وتلبية حاجياته الضرورية والانسانية . . فقد اصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٧٠٦ الذي صدر بتاريخ ابريل ١٩٩٥ والذي يسمح للعراق ببيع نفطه بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء احتياجاته من الامدادات الانسانية وقد رضع القرار شروطا قاسية وفهينة للتنفيذ حيث يخصص نصف قيمة المبيعات النفطية لتمويل عمليات التعويض عن تسليح الحرب ولجان الامم المتحدة المتعددة العاملة في متابعة قرارات مجلس الامن الخاصة بالازمة العراقية وتشكل البئة تابعة للامم المتحدة لافزار المشتروات الانسانية وايضا الاشراف على توزيعها داخل العراق بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية لم يقتصر دور الالية الجديدة عن هذا الحد بل عليها التحقق من ان السلع التي تسمح للحكومة العراقية بشرائها تذهب الى الفئات الاكثر تضررا من الازمة الاقتصادية كما تقرر هذه الالية ايضا حجم الدعم المالي اللازم للاكسراد في شمال العراق . .

وفي مارس ١٩٩٥ قرر مجلس الامن رفع قيمة مبيعات النفط الى اربعة مليارات من الدولارات على ان يتفق ٥٠% منها ٢ مليار دولار على المشتروات الانسانية ويذهب ٥٠% منها ٢ مليار دولار الى صندوق خاص تابع للامم المتحدة يتم الاتفاق نسبة ٣٠% منه على تعويضات ضحايا حرب الخليج الثانية ، ٢٠% الاخرى على الجهود الانسانية التي تبذلها الامم المتحدة في المناطق الكردية شمال العراق !!

وعلى الحكومة العراقية ان تحصل مستقبلا على موافقة من الالية المشكلة من الامم المتحدة على كل العقود التي تبرمها لسد احتياجاتها الانسانية الملحة قبل تمام الشراء . . وما يتضمن ذلك من مراجعه من حيث القبول او الرفض لهذه العقود طبقا لما تراه الامم المتحدة !!

تلك بعض ملامح الصور الفريدة وغير المسبوقة تاريخيا لاذلال القيادة والعراق شعبا ودولة تحت حجة براءة هي رفع المعاناة عن الشعب وتوفير احتياجاته الانسانية الملحة !! ومن الغريب ان الصيغة الوحيدة الى تراها الولايات المتحدة مناسبة هي السماح ببيع كميات غير محدودة من النفط العراقي مع استمرار نفس قيود اتفاق النفط مقابل الغذاء باعتبارها الصيغة الوحيدة لرفع الحصار عن الشعب العراقي والتي يذلت الولايات المتحدة كل جهودها وسلطانها وهيمنتها على الاعضاء في مجلس الامن لتعطى المبادرات الروسية والصينية والفرنسية السق طرحت لرفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي بعد العملية " ثعلب الصحراء " الاخيرة وذلك لاحكام السيطرة على كل ما ينسرى او يباع او يتفق من اموال الشعب العراقي وثورته بحجة منع النظام العراقي من استغلال مبيعات النفط في احياء ترسانته من الاسلحة سواء التقليدية منها او فوق التقليدية واعادة بناء قواته العسكرية وقدراته التصنيعية بالشكل الذي يؤدي الى الى تهديد امن المنطقة وجيرانه من دول الخليج العربية !!

لقد كانت هذه بعض صور الانتهاك غير المسبوق لامن دولة وشعب العراق الشقيق في ظل قيادته المغامرة .. انه طريق تدمير دولة وابادة شعب تحت سمع وبصر المجتمع الدولي كله .

### التحديات الاقتصادية والأمنية لدول الخليج :-

عقدت القمة الخليجية التاسعة عشر في أبو ظبي في الفترة من ٧ ديسمبر إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨ وقد ناقشت القمة موضوعات مهمة في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يساهم في دعم مسيرة مجلس التعاون .. وقد سيطر على أعمال القمة التحديات المشتركة الاقتصادية منها والأمنية خاصة في ضوء الانخفاض الحاد والمزائد في اسعار النفط باعتبار أن عائدات النفط والغاز تمثل المصدر الاساسي للدخل القومي لمعظم دول المجلس .

وتأتي هذه القمة تويجا لمرور "ثمان عشر عاما" على إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر الوحيد من بين المجالس الاقليمية الثلاث التي أنشأت ، حيث انتهت فعالية ونشاط مجلس التعاون العربي بعد الضربة الموجهة للتضامن العربي كنتيجة من أبرز تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ .. كما بدء تفكك اتحاد المغرب العربي مع ما يتهدد الجزائر من حرب أهلية ناتجة عن الصراع على السلطة .. والمواجهة الليبية - المغربية وما نتج عنها من قرارات المقاطعة الدولية لليبيا ..

ويبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربي .. وتواصل فكرة الأمن الجماعي بين دوله ليواجه التهديدات المباشرة وغير المباشرة الموجهة له والتي كان من أصعب ما فيها أن القوة العسكرية العراقية التي قامت بالغزو هي نفسها القوة السنية ساهمت في انشائها دول الخليج والتي وصل دعم تكلفتها إلى حوالي ٥٢ مليار دولار ..

هذا ويبلغ إجمالي سكان المجلس حوالي ٢٠ مليون نسمة تمثل ٨% من إجمالي سكان الوطن العربي على مساحة حوالي ٢,٥ مليون كم<sup>٢</sup> بنسبة ١٨% من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج القومي لها حوالي ٢٥٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٤,٦% من إجمالي الناتج القومي للوطن العربي كله .

وقد تحدت أهداف مجلس التعاون الخليجي طبقا لميثاق الشراكة في أربعة أهداف رئيسية لحل أزماتها - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها .. وثانيها - تعميق وتوثيق الروابط والعلاقات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .. وثالثها - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية والصحة والاعلام والسياحة والتشريع والإدارة .. ورابعها - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتغذية والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ..

ويوضح من الأهداف الرئيسية للمجلس بأنها تركز بالدرجة الأولى على المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والسياحية وصولا إلى التكامل الاقتصادي بينها .. إلى أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات فرضت الجانب الأمني على أهداف المجلس وأصبح موضوعا رئيسيا على جدول أعمال القمم الخليجية من ذلك الوقت .. إلى أن القمة التاسعة عشر كانت لها سماتها وخصائصها المميزة لها عن كل القمم السابقة بالقدر السدي أطلق عليها المحللون والباحثون والمفكرون العديد من التوصيف .. فمنهم من وصفها بأنها " قمة التحدي " ومنها من أطلق عليها قمة "التعايش مع الواقع الجديد" .. ومنهم من قال إنها قمة "البحث عن التعاون في مجلس التعاون" .. ومن من أطلق عليها قمة "النفط والاضواء الاقتصادية الصعبة" ... ومنهم من أضاف أنها قمة "الانطلاق خارج الاقليم عريبا

ودولياً .. وكلها مسميات تعكس أهمية هذه القمة والأهمية الأكبر لما يصدر عنها من قرارات في مواجهة التحديات التي تواجه دول المجلس خاصة الاقتصادية منها .. ولعل أبرز ما تميزت به القمة الخليجية هو البحث عن المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تعترض دول مجلس التعاون الخليجية في ضوء التدهور في أسعار النفط ، ولعل صرخة التحذير التي أطلقها "الأمير عبد الله بن عبد العزيز" ولي عهد المملكة العربية السعودية أثرها على القرارات التي انتهت إليها القمة خاصة في مواجهة أزمة النفط حيث أوضح سموه " أن عهد الوفرة والأموال السهلة والثروات المدفلة بغير حساب على دول الخليج قد ولى بلا رجعة ، منبها إلى ضرورة الاتجاه إلى القطاع الخاص ليتحمل قسط من الأعباء وليخرج من السطح كلمة ظن أنها غائبة عن القاموس الخليجي وهي كلمة الديون .. " وبذلك الكلمة الصريحة الواضحة تحولت قسمة أبو ظبي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى قمة مختلفة عن كل القمم الخليجية السابقة والتي خصصت آخرها في السبعينات " للأمن ومكافحة الإرهاب " كانت القمة هذه المرة قمة النفط والسياسة والاقتصاد معاً وبما كشف الخليج عن خلجاته وهوميه الراهنة ..

حيث توالى أسعار النفط في الانخفاض بصورة خطيرة وبدأ الحديث عن دول شقيقة كان يضرب بها المثل في الثراء عن عزز في ميزانيتها بدرجة دعيتها إلى الاقتراض إلى تقليص استثمارات ومشروعاتها وخططها الطموحة بنسبة كبيرة وتشير التنبؤات بأن أسعار النفط الخام سوف يهبط إلى ما بين "خمس وسبعة دولارات" حيث وصل إلى ما يقرب من عشرة دولارات للبرميل حالياً وذلك بعد عقدين من الراج الشديد الذي قفز بأسعار النفط خلال السبعينات والثمانينات إلى حوالي " ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل .. وقد وصلت خسائر الدول المصدرة للبترو إلى حوالي ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تمكنت دول " الأوليك " من اجراء خفض ثالث مع دول من خارج " أوليك " باجمالي ٢,١ مليون برميل/يوم ليصل اجمالي التخفيضات منذ مارس ٩٨ الى حوالي ٥ مليون برميل / يوم اعتباراً من ١/٤/١٩٩٩ ولعل ما يمكن أن نطلق عليه أزمة النفط التي سيطرت على القمة الخليجية يرجع أسبابها إلى حدوث التكتلات الكبرى بين شركات النفط العالمية حيث تجمعت أربعة شركات كبرى معا هي "شركة أكسون وشركة هيموكو وشركة بوليكسل وبرتش بتروليوم " وبدعم من الولايات المتحدة استطاعت هذه الشركات العالمية العملاقة من التحكم في مصير النفط وفي التاجه وتسويقه حيث وصل الاحتياطي المتوفر لديها حوالي " ٥ بلايين برميل " تكفي لسد احتياجات العالم كله من النفط الخام لمدة تصل إلى " ١٤٢ يوما " وتقوم هذه الشركات بضخ نفطها عندما يرتفع سعر النفط لاغراق الاسواق العالمية حتى تفرض خفض السعر ، ثم تبدأ في استعراض ما تم بيعه للشراء عندما ينخفض سعر المعروض منه . وهكذا تتحكم هذه الشركات بتلك السياسة في أسعار النفط بالقدر الذي وصل به إلى هذا التدهور الحالي وتتواصل سياستها ليصل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوى له .

وعلى طريق استمرار سياسة خفض السعر النفط فقد عقدت إحدى عشر شركة في واشنطن خلال وقت انعقاد القمة الخليجية .. عقدت اتفاقاً مع "قازخستان" لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لمُد خط أنابيب بين "قازخستان" وتركيا لنقل النفط من منطقة بحر قزوين .. وقد حضر مراسم التوقيع وزير المالية الأمريكي بيل ريتشاردسون" وزير الخارجية القازخستاني "قاسم جواهر سكايف" وذلك لزيادة الاعتماد على نفط دول الاتحاد السوفيتي السابق والتي شكلت وقوة جديدة في اسواق النفط .. هذا إلى جانب سياسات ترشيد استخدام النفط وابتكار وسائل واساليب تكنولوجيا عديدة للطاقة بدلا من النفط .. وكلها مخططات وسياسات لعدم استخدام النفط مستقبلا كسلاح سياسي أو لعدم التركيز العالمي في الاعتماد على نفط الخليج.

وعلى ضوء ذلك فإن قمة أبو ظبي قد أولت اهتماما كبيرا بشئون النفط الذي أثر بشكل ملحوظ على الدخل الوطني لمعظم الدول الخليجية الست والتي أتضح عدم قدرتها في أطاها المحدود ضمن سوق النفط العالمي التصدى لمشكلة الاغراق أو التسعير بصورة مؤثرة وقد ورد في بيان القمة الختامية أن دول المجلس ستسعى إلى إدراج مادة النفط ضمن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقية التجارة العالمية وذلك في محاولة لادخال النفط إلى حيز استراتيجة التجارة العالمية بعد أن كان يستخدم سياسيا وهو الأمر الذي برزت أصوات تشير إلى أن ذلك من الأخطار التي أدت إلى أزمة النفط الحالية .. وقد دعت القمة في هذا المجال الدول المنتجة للنفط ضمن منظومة (الأوبك) إلى الالتزام بالحصول المفروضة لها وحددت نهاية عام ١٩٩٩ للالتزام دول الخليج الست بالخفض الذي أقرته في كميات النفط .. كما ستسعى دول مجلس التعاون إلى تسقي الجهود مع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج الأوبك في محاولة لدعم أسعار هذه المادة عالميا ..

وهذا وقد تردد ضرورة البحث عن موارد أخرى بديلة .. ومنها الاهتمام بتصنيع النفط حتى ولو بنسبة ٢٥% منه لفظ من حجم الإنتاج حيث يصل سعر برميل النفط المصنوع إلى حوالي ٧٠٠ دولار وهو عائد يكفسي لتوفير الدخل القومي السنوي لدول الخليج هذا إضافة إلى التركيز على الموارد الأخرى مثل السياحة أو الصناعات المختلفة أسوة بما تم في دولة الامارات العربية المتحدة والذي لم يعد النفط يشكل نسبة ٩٠% من دخلها كما .. الحال في المملكة العربية السعودية أو دولة الكويت ولعل سياسة الاحتكار والتحكم في الإنتاج والتسويق والتسعير للنفط من الشركات النفطية الاربعة العملاقة من جانب .. وعدم الالتزام من الدول الأعضاء في منظمة "الأوبك" بالحصول المقررة لها وطرح كميات زائدة لها كان من الأسباب الهامة لما أطلق عليها "أزمة النفط " ومن هنا فقد تردد خلال القمة الخليجية ضرورة استلام دول المجلس للمبادرة من خلال وضع استراتيجية شاملة في إطار أهداف محددة يلتزم بها كل دول المجلس مما يفرض تعاون كامل بين الدول الست بعيداً عن الاعتماد على منظمة "الأوبك" .. كما يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو إدارة النفط على أسس تجارية حتى يمكن مواجهة احتكار الشركات التي تتحكم في أسعاره .. ولعل القرار الذي صدر عن قمة أبوظبي بالتزام بتخفيض الإنتاج لمدة ستة أشهر أخرى يعتبر خطوة على طريق هذه الاستراتيجية .

ولعل ما أعلنه ولي عهد المملكة العربية السعودية والتنبيه إلى خطورة المرحلة المقبلة قد فرض المزيد من التعاون الفعيل والحقيقي بين دول الخليج الست بالقدر الذي تصبح فيه هذه الدول قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية العملاقة ولعل طرح أزمة النفط - ولأول مرة بين الدول الخليجية الست يمثل هذا القدر من المكاشفة والمصارحة قد وضع ابعاد وحقيقة الأزمة وإسبابها أمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي مما سمح بطرح البدائل والاختيارات التي تمثل السبيل الوحيد على طريق حل أزمة النفط والتي يعاني منها الجميع .

وعلى طريق مواجهة التحديات الاقتصادية كان قرار قادة مجلس التعاون الخليجي في ان ترى اتفاقية التعريف الجمركية الموحدة النور تهيئدا لانشاء السوق الخليجية الموحدة التي تعتبر من أبرز اهداف قيام مجلس التعاون ذاته كما اقر المجلس عقد اجتماعا تشاوريا للقادة كل نصف عام بين القمتان وذلك لمتابعة الاستراتيجية المتخططة وبحث المستجندات التي تطوا على سياسة النفط وتقرير الاجراءات المضادة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية المستحدكة . هذا إضافة الى مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات تم التوصل اليها .. خاصة وان الكثير من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في القمم الخليجية السابقة .



## الفصل الثامن

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط



## الفصل الثامن

### تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

نتناول في هذا الفصل التأثيرات والانعكاسات على الشرق الأوسط ، حيث تعرض لمفهوم الشرق الأوسط ، واستراتيجية القوى العالمية والاقليمية الرئيسية فيه ، ثم نتناول التحولات والتحديات التي تواجهه ، والانعكاسات عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطي ، ثم تأثير العمليات على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ( اسرائيل - إيران - تركيا ) ، ويتواصل البحث لعرض انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره على الشرق الأوسط ، وفي هذا السياق نستعرض التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي / التركي ، ثم الاسرائيلي / الأمريكي ، ومقترحات استراتيجية المواجهة بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي والمصري ، ثم نتناول أثر هذه العمليات على اختلال التوازن بالمنطقة بآثار القوة العسكرية العراقية ، ثم تعرض لأثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط ، وننتهي الى تحليل لمدى تواصل هذه التأثيرات والانعكاسات خلال حقبة التسعينيات ١١

### أولاً : الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية :

#### مفهوم الشرق الأوسط

- الشرق الأوسط اصطلاح سياسى أكثر منه جغرافى وقد عم استعماله اخيراً نتيجة لانشاء القيادة البريطانية للشرق الأوسط والمنظمات المدنية المماثلة خلال الحرب العالمية الثانية - وقد جرى العمل عند الجغرافيين على التمييز بين الشرق الاذن والذي يشمل اليونان وبلغاريا ، والشرق الأوسط والذي يضم بلاد العرب وارض الجزيرة وايران والمغلاستان والذي أخذ يزداد مفهومه ليشمل العديد من البلاد المحيطة وهو ليس مجرد وحدة هامة من حيث التأثير السياسى والاقتصادى في عالم اليوم بل هو اقليم له كذلك تاريخ مشترك .
- والواقع فان الشرق الأوسط كما تحدده احداث العالم يمثل دول عديدة بالمنطقة وسوف لركز على الدول المعنى بما بحثنا كالاتى : -

- دول الخليج . . . والتي تشمل دول المواجهة لأحداث الخليج ،
- دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ( ايران - اسرائيل - تركيا ) ،
- الأهمية الاستراتيجية والبيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط :

تحتل منطقة الشرق الأوسط باهتمام عالمى ارتباطاً بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية خاصة مع استمرار تزايد الحاجة الدولية لصادرات البترول القادمة من دول الخليج ( يُتَظَر أن تمثل ٩٠ ٪ من الاستهلاك العالمى ) وكونها قلب الحركة الدولية حيث موقعها الجغرافى ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات البحرية الاستراتيجية وما تشكله من أهمية لحركات القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، كما تحتل المنطقة مجالاً للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسى لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وشراءً للسلاح .

ورغم تلك الأهمية الا أن المنطقة تتوج بالصراعات والقضايا والتناقضات التي أفرزتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخى والبعد العرقى والقبلى والرعيات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدىولوجيات والصراع على السلطة والزعامة وفرض الهيمنة . . الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسمى الى حماية مصالحها في تلك المنطقة ،

وقد لعبت تلك العوامل دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتي تعدد ظواهرها حيث نجد أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوى الدولية في الشرق الأوسط تتحدد في الإطار الآتي :-

- استراتيجيات وحركة القوى الدولية بالشرق الأوسط كالتالي :-

- الولايات المتحدة الأمريكية :-

ما زالت تتمتع بريادة شبه مطلقة في النسق الدولي وبما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة ستظل لعقود قادمة مرشحة لقيادة هذا النظام وللحفاظ على دورها العالمي الفاعل تتبنى استراتيجية تحرك تركز على المحددات التالية :

- ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في مواجهة الدول العربية.

- ردع واحتواء النظم الراديكالية واتجاهات التطرف الديني بالمنطقة .

- استمرار تدفق واردات البترول من المنطقة وبقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية

- صيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة .

- الحفاظ على التفوق الاقتصادي وجعله في قمة أولويات سياساتها الخارجية . . . وذلك بتشكيل مجلس للامن

الاقتصادي بالبيت الابيض على غرار مجلس الامن القومي والاتجاه لتقليص حجم المساعدات الخارجية وتطويعها

لخدمة المصالح القومية . . . واتباع دبلوماسية اقتصادية تهدف لتوثيق روابط التعاون مع التجمعات الاقتصادية

الكبرى تركز على محاور اربعة . . الاول (الثالث) لتجميع دول امريكا الشمالية ، الثاني ( الفسا ) للربط بين

الامريكيين ، والثالث ( ابيك ) للتجمع بين الباسفيكي وجنوب شرق آسيا ، والرابع (الجات) لتحرير التجارة العالمية

، الى جانب اتفاق الحرية الفكرية مع الصين ، والمباحثات التجارية مع اليابان ، والسمي لفتح اسواق في اوربا

الشرقية

- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي المطلق مع تطوير القوات بما يتلاءم ومطالب ضغط الاتفاق الدفاعي وبمعدلات

يحل بإمكانيات مواجهة التحديات الأمنية لها . . . وذلك بالاعتماد على تطوير قوة الردع الاستراتيجي ومعدات

الدفاع بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الرقمية . . . بما يمكن من الاستجابة السريعة لتنفيذ مهام الردع

ومواجهة الأزمات في مناطق مصالحها الحيوية . . . مع خفض التواجد الخارجي واستعاضة بالاعتماد على صيغ الامن

الجماعي والتخزين المسبق وتنمية تسليح الحلفاء الاستراتيجيين والتوسع في التاريات المشتركة واعتماد استخدام

العمليات متعددة الجنسيات تحت مظلة الامم المتحدة مع الحفاظ على التفوق الجوي والانتشار الواسع للبحرية مع

السعي لخفض حجم التهديدات الخارجية بتطبيق سياسات الحد من التسليح ومنع الانتشار لاسلحة الدمار الشامل

ووسائل اطلاقها .

- تعزيز فاعلية الدور الأمريكي في ارساء قواعد تحقيق الامن والسلام في النسق العالمي . . . وبما يتوافق مع المصالح

الامريكية . . . ويرى في هذا المجال . . . الحركة الأمريكية لمساندة تطور النظم الديمقراطية بأوروبا الشرقية وبصفة

خاصة روسيا الاتحادية ( رغم الخلافات في وجهات النظر حول العديد من القضايا ) وبامريكا اللاتينية مع العمل

على محاصرة والقضاء على بقايا النظم الشيوعية السابقة وكذا النظم الراديكالية خاصة بمناطق المصالح ( كوبا -

كوريا الشمالية - ليبيا - العراق ) لحماية مصالحها وحلفائها الاستراتيجيين . . . واعطاء عناية خاصة لتوسيع دور

الامم المتحدة في مواجهة الازمات كضمان للحصول على الشرعية لتحركاتها والاستفادة من إمكانيات المنظمة

في تحقيق اهدافها ( هايتي - الصومال - العراق ) .

- محاربة التطرف والارهاب مع اعتبار نموذج التطرف الديني الاسلامي البديل للابديولوجية الشيوعية والعمل على الربط بينه وبين اسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير اليه التصعيد الامريكى الراهن بسيناريو الازمة مع ايران .
- وفى اتجاه الشرق الاوسط . . . يبرز الالتزام الامريكى بالحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى ضد أى تجمع معادل محتمل . . . والحرص على الانفراد بالترتيبات الاقتصادية بالمنطقة خاصة تامين تدفق البترول من منابعه لاسواقه مع ضمان من حلفائها الاستراتيجيين بالخليج والعمل على التخلص من النظام الراديكالية ومحاصرة ظاهرة الارهاب وفى هذا الإطار يبرز اتجاهها لتبنى استراتيجية الضغط المستمر على النظام الليبي وعرقلة أى جهود لتخفيف العقوبات والعمل على تنفيذ سياسة اضعاف مزدوج لكل من العراق وايران والتصعيد بالضغط على السودان بعدد اضافته لقائمة الدول المساندة للارهاب .
- وإذا انتقلنا إلى روسيا الاتحادية واستراتيجيتها بالمنطقة لانا نجد أنها كوريت شرعى للقوى السوفيتية العظمى بما تحتلته من امكانيات اقتصادية وعسكرية وبحكم موقعها المتميز وسط رابطة الكومنولث المستقلة تحسنت لحد بعيد من استيعاب التداعيات السلبية لتحلل الاتحاد السوفيتى وتوجه منذ نهاية عام ١٩٩٣ لاستعادة نفق ولعالية دورها كدولة عظمى من خلال :-
- المشاركة فى معالجة القضايا والأزمات الدولية والاقليمية بالمنطقة (البوسنة والمهرسك-العراق-وأزمة الحشود على الحدود الكويتية-رفض الضغوط الأمريكية لوقف التعاون مع ايران فى المسألة النووية -أحد من اتجاهات التصعيد الأمريكى لأزمة لوكيرى .
- كما برز التوجه الروسى للعودة إلى مناطق علاقاته السابقة وتوسيع دائرة تعامله مع دول المنطقة بمحاولة تفعيل دوره على صعيد عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور الراعى (جولات وزير خارجية روسيا وزيارات المسئولين لكل من سوريا-ولبنان-واسرائيل) والعمل على توثيق علاقات التعاون مع الدول الخليجية اقتصاديا /عسكريا ومحاولة لعب دور فاعل فى معالجة المشكلة العراقية وأزمة لوكيرى.
- وعن القوى الأوروبية :-
- لانا نلاحظ أن الساحة الأوروبية منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تتعرض لتحولات جذرية بالغة الأهمية ... سنؤثر بلا شك على مستقبل النسق العالمى وبصفة خاصة تجاه منطقنا' ... وهى نتائج لعملية التفاعل بين تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتطور حركة الوحدة الأوروبية والنق تتسهدف فى مجملها التوصل إلى صيغة للتعاون على كافة الأصعدة فى إطار الهوية الأوروبية حيث تتولى إجراءات وترتيبات الوحدة الأوروبية وفقا لاتفاقية ماستريخت .
- وتلاحظ الاهتمام الأوروبى المتصاعد تجاه منطقة الشرق الأوسط والساعى لمنافسة الدور الأمريكى فى إعادة الترتيبات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة من خلال العمل على القيام بدور فاعل فى عملية السلام العربى الاسرائيلى مع انتصهاج سياسات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة فى الخليج العربى ، اضافة لتبنى رؤية خاصة لمعالجة مشاكل وقضايا المنطقة تتعارض أحيانا مع الرؤيا الأمريكية وبصفة خاصة تجاه العراق وايران وليبيا والتصدى لظاهرة الإرهاب .
- ومن جهة أخرى يبرز اهتمام المنظمات الأوروبية بامن واستقرار البحر المتوسط فى اطار التقديرات بتنامى المخاطر والتحديات من هذا الاتجاه للأمن الأوروبى وبصفة خاصة فى جناحه الجنوبى (انتشار الأسلحة الفتق تقليدية - تنامي ظاهرة التطرف والارهاب -النسوح الجماعى ) وفى هذا الإطار يبرز الدور الأوروبى لعقد مؤتمر برشلونة للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط غير الأعضاء وحرص المنظمات الأمنية الدفاعية (النااتو-اتحاد غرب

أوروبا-الامن والتعاون في أوروبا) وعلى إقامة الحوار مع الدول المتوسطة خاصة دول الشمال الأفريقي مع زيادة الاجراءات الامنية الدفاعية على هذا الاتجاه •

### • مواقف القوى الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

#### • إسرائيل :

- تنتهج استراتيجية حركة تساندها القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وتستهدف تنمية جوانب التفوق ( التكنولوجي - الصناعي ) لتولي دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط بابعاده الجديدة ( إقليم البحر المتوسط - الدول الاسيوية الاسلامية "الدعم الأمريكي غور اسرائيل / تركيا على هذا الاتجاه ) • وتحرص على الاحتفاظ بتفوقها النوعي العسكري في مواجهة الدول العربية والافراد بالسبق في مجال التسليح النووي والفضائي • • • وتحدد اسرائيل اسبقيات العدائيات التي تتعرض لها في سوريا كاسبقية اولي تليها ايران ثم مصر واخيرا العراق •
- وفي الاتجاه الافريقي لانه يبرز تزايد ملموس في علاقاتها الافريقية بمساندة امريكة مع اعطاء تحقيق المصلحة الاقتصادية الاسبقية الاولى في تعاملها مع دول القارة وتعزيز الولايات المتحدة هذا التحرك •

#### • اليران :

- اتاحت المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد ازمة الخليج الثانية ( تدمير القدرات العسكرية العراقية وقرارات العقوبات الدولية عليه واستقلال الدول الاسيوية الاسلامية عن الاتحاد السوفيتي ) فرصة مثالية لتنشيط دورها تجاه منطقة الشرق الأوسط وافريقيا واقامة نظام امن اقليمي بمنطقة الخليج العربي وامتداده بمق السدول الاسيوية الاسلامية

• وتتركز السياسة الخارجية الايرانية على مجموعة من الركائز على النحو التالي :

- تصدير الثورة الاسلامية بالمنظور الايراني كهدف حيوي باتباع ايدولوجية عالمية عابرة للقوميات " دين الاسلام " تخذمها استراتيجية علمية عقائدية تستند الى مصادر وامكانيات وطاقت تحشد لتنفيذها دون حد اقصى •
- تمثل منطقة الخليج العربي احدهم الثوابت في سياستها باعتبارها المركز الرئيسي لثقل الدور الايراني في المنطقة والعالم •
- تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة •
- تجاوز العزلة الدولية والاقليمية •
- بناء قدرة عسكرية متطورة ( اسلحة تقليدية / غير تقليدية ) توفر لها امكانية تحقيق طموحاتها بالمنطقة •
- وفي اطار تحقيق الاهداف الايرانية فقد اتسم السلوك الايراني تجاه المنطقة باتباع سياسات تبرز الاطماع الاقليمية الصريحة ( احتلال جزر طنب الكبرى والصغرى وابو موسى ) • • • تغذية التيارات الشيعية والمعارضة بدول الخليج العربي من ناحية والعمل على بناء علاقات مع نظم الحكم ( اسلوب مزدوج يهدف لتعميق الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية ) واستخدام سياسات الامداد بالمياه ( قطر ) • • • الحفاظ على علاقاتها بسوريا ونفوذها بلبنان ( حزب الله ) مع تعظيم المعارضة بجنوب العراق • • • معارضة عملية السلام العربي الاسرائيلي وطرح نفسها رصيда للمعارضة الفلسطينية • • • معارضة اعلان دمشق / واتفاقيات الشراكة الامنية الغربية في الخليج والمطالبة باقامة نظام امن يجمع بينها ودولة وتعويق مشروع المياه لتركيا • • • مد نفوذها الى السودان واليمن ومحاولة اختراق القرن الافريقي • • • السعي لاقامة تحالف مع الدول الاسلامية الاسيوية منافس لتركيا من خلال اتفاقيات

التعاون على مختلف الاصعدة وبناء منظمات اقليمية معها مع السعي لاحتواء الصراعات العرقية بمسا تحسبا من تداعيات السلبية على اوضاعها الداخلية .

- وعلى جانب اخر فقد تبنت سياسة عسكرية تستهدف تطوير قواتها المسلحة وامتلاك منظومات متعددة من الصواريخ الباليستكية وكذا برامج للتاجها والتاج اسلحة التدمير الشامل ( صفقة المفاعلات النووية مع روسيا والصين ) .

### • تركيا :

- ان التغيرات الدولية والاقليمية ( حرب الخليج الثانية عملية السلام العربي الاسرائيلي - استقلال الدول الاسلامية الاسيوية ) ادت الى تزايد اهمية تركيا الى جانب اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية والغربية تجاه منطقة الشرق الاوسط . . . . ودفع تركيا محالة استثمار ذلك باعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة في اطار السعي لتحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها على النحو التالي :

- الرغبة بان تكون القوة الاقتصادية باستغلال عنصرى المياه والارض واحد مراكز تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجى في الشرق الاوسط مع القيام بدور فاعل في الربط بين المنطقة والدول الاوربية .
- توثيق علاقاتها بالدول العربية للحصول على تأييدها في خلافاتها مع اليونان وقبرص
- سد الفراغ الامنى الاستراتيجى الناشئ عن غياب الدور العراقى في الخليج العربى تحسبا من اختلال التوازن في المنطقة لصالح ايران بما يعد تهديدا لامنهما .
- توثيق الروابط مع الدول الاسلامية الاسيوية تحسبا من تحولها الى عمقا مذهبيا لايران
- تحجيم التداعيات السلبية للمشكلة الكردية على اراضيها .
- تطوير الانتاج الحربى مع اسرائيل وتسويقه لدول المنطقة .

- وفي هذا الاطار فان السياسة التركية تجاه المنطقة اكتسبت قدرا كبيرا من الفاعلية خاصة مع دول الخليج العربى على صعيد المشاركة في التخطيط لتنفيذ مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية بها . . . . والاتجاه لاقامة تجمعات للسول الناطقة بالتركية . . . . تنامى علاقاتها مع اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة اضافة الى التوسع في تنفيذ المشروعات المالية والزراعية بجنوب شرق الاناضول . . . . القيام بعملية تعرضية في مواجهة حزب العمال الكردستانى في الشمال العراقى .

### ثانيا : التحولات والتحديات التى تواجه الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات الخليج :

- لاشك ان مطلع التسعينيات يعد منعطفا تاريخيا في مسار وتطور العلاقات الدولية . . . . حيث تلاحت الاحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلالشى مفاهيم الحرب الباردة ، وتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحورى في اطار من الشرعية الدولية .
- ولقد تابع العالم الانعكاسات المباشرة هذا النظام وتأثيراته في المسارح الاقليمية . . . ما بين الهيار لانظمة ومعقيدات سياسية او صراعات عرقية . . . او نزعات استقلالية . . الى اتجاه نحو تبني التعددية . . كمفهوم سياسى وظاهرة ايجابية عامة تعكس الرغبة في تسوية الصراعات عبر القنوات الدبلوماسية وذلك في اوربا الشرقية وآسيا والافريقيا وامريكا اللاتينية والجنوبية .

ولم يكن الشرق الأوسط بعيد عن تأثير هذا النظام . . حيث شهد المتغيرات متعددة وكان أهمها الاتي :- ( إيران - العراق - الصراع العربي الاسرائيلي )

ولان النسق الدولى الجديد هو نظام احدى القطبية تسعى فيه الولايات المتحدة . . الى تشكيل وصياغة ملامحه . . . بما يؤثر على معالجة الصراع فى المنطقة او ترتيب الاوضاع فيها ، كما ان احيار القطب السوفيتى وتفكك المعسكر الشرقى . . يؤثر بالسلب على موقف الامة العربية . . حيث فقدوا احد عوامل التوازن الدولى المساند لها .

● ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات والتي يمكن أن نشير إليها في الآتي :

● التحديات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات حرب الخليج :

● تتعرض منطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات الخليج للعديد من التحولات الغاية في الأهمية والناطقة عن الاستراتيجية التي طرأت على المنظومة الدولية في إطار إعادة ترتيب وتشكيل الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مستقبل النسق العالمى.

● وتشير تلك التحولات مجموعة من التحديات الإقليمية التي يأتي في مقدمتها :-

● تطورات عملية السلام العربى الاسرائيلى ببعديها الثنائى ومتعدد الأطراف .

● تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف الدينى .

● قضايا الاختلال في التوازن الاستراتيجى بين قوى المنطقة .

● التعاون الاقتصادى والصراعات المحتملة نتيجة الخلافات الحدودية أو على الموارد الطبيعية ارتباطا بالفجوة السكانية بين الدول المنطقة وتوزيع الثروات فيما بينها .

● وما لاشك أن تلك التحولات في مجملها تؤثر مباشرة على الأمن القومى المصرى والعربى طبقا للآتي :-

### ● عملية السلام العربى / الاسرائيلى :-

● أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربى / الاسرائيلى بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والتفاهات لمؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية إضافة لتوفير الإرادة السياسية السورية واللبنانية لتحقيق السلام ... يدفعنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على غط مساحات حدث بالماضى خلال المدى القريب والمتوسط .

● ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربى الاسرائيلى في بعديها الثنائى ومتعدد الاطراف تشير للدلائل تعكس في مجملها أن هدف السلام لازال بعيداً وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلى العربى الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومى المصرى والأمن العربى بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية يمكن بلورتها على النحو التالى :

● تشجيع القوى المعارضة لعملية السلام سواء من المنطقة أو خارجها على التصعيد من مواقفها المضادة لافشائها والتعرض للنظم التي تعاون في تحقيقها ، مع تفجر الصراع بين القوى العربية والاسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتى وتولد بؤرة جديدة بالمنطقة لتيارات التطرف الدينى بها ، بالإضافة الى تزايد فرص تصاعد حدة التوتر



والمواجهة بالجانب اللبناني ، و لجوء الاطراف الفاعلة لاستخدام الاساليب الاكراهية لتحقيق اهدافها في المباحثات الامر الذي يترتب عليه مزيداً من أعمال العنف ، مع تزايد تعقيدات قضية القدس عند طرحها للتسوية .

● وعلى صعيد المباحثات متعددة الاطراف ... فقد اتضحت محدودية ما تم التوصل اليه من نتائج حتى الان ارتباطاً بمقاطعة سوريا ولبنان للجان الخاصة بها ، بما عكس استمرار التصادم في المواقف العربية خاصة المصرية والإسرائيلية فيما يتعلق بموضوعات الحد من التسليح (التقليدي-فوق التقليدي) ارتباطاً بتمسك اسرائيل بمفهومها الخاص بالفرق النوعي العسكري والاصرار على الاحتفاظ بترسانتها النووية ... الامر الذي يزيد من قلق دول المنطقة ويساهم في تزايد سباق التسليح بها ... وعلى جانب آخر فقد تم إحراز تقدم محدود على صعيد اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة .

● مخاطر ضياع قضية اللاجئين بعد تعثر أعمال اللجنة المختصة وتراجع الاهتمام بأعمالها في ظل ما تفرضه اسرائيل من عراقيل وعقبات ... وقد اقتصر ما حققته حتى الان على اقامة التمثيل الفلسطيني بها وزيادة عدد الدول المساهمة في أعمالها

● بقاء مشكلة المياه كقضية سياسية يرقن تسويتها باحراز تقدم على صعيد المباحثات الثنائية مع احراز تقدم نسبي في مجال اقامة بعض الآليات الخاصة بمعالجة المشكلة بالمنطقة ككل ( الاتفاق على إنشاء محطة تحسين مياه في غزة - إنشاء بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه بالشرق الاوسط - اجراءات دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه - إنشاء مركز دولي لتكنولوجيا لتحلية المياه بسلطنة عمان - اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الاوسط في مجال المياه - تكليف المانيا باعداد دراسة عن الموارد المائية بالشرق الاوسط - الموافقة على اقتراح كندي بتجميع مياه الأمطار بالشرق الاوسط وآخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي ) .

● وبالرغم من احراز تقدم على صعيد وضع أسس ومبادئ وقوانين حماية البيئة بالشرق الاوسط ... مع اقامة آليات ومشروعات بين مصر واسرائيل والاردن وتونس وفلسطين لتنفيذ ذلك بالمنطقة ، في الوقت نفسه لازالت خطط التنمية الاقتصادية بالشرق الاوسط تبحث عن صيغة ملائمة تتوافق مع مصالح كافة الاطراف حيث ارتبط معظم ما طرح من مقترحات وأفكار ومشروعات تدخل في اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة من القوى الدولية للمنطقة ورغبتها في دمج اسرائيل وتركيا بالمنطقة العربية .

● ويزيد من تعقيدات أعمال لجنة التنمية الاقتصادية في المباحث متعددة الاطراف ذلك التصارع من الدول العربية خاصة الخليجية على اسقاط حواجز التعاون الاقتصادي مع اسرائيل ( اسرع دول مجلس التعاون الخليجي على الغاء المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة مع اسرائيل دون العودة بالتنسيق في ذلك مع الجامعة العربية وتحست ضغوط أمريكية - إضافة إلى استقبال الوفود الاسرائيلية بها وبدول أخرى مثل تونس والمغرب وبحث تفتيش مشروعات مشفركة " قطر وعمان " ) .

● ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني ، حيث أصبحت ظاهرة الإهاب والتطرف الديني وأعمال العنف أحد السمات الرئيسية في عالم اليوم وباتت تشكل أكثر التحديات الامنية التي تواجه الامن المحلي والإقليمي والدولي بعد أن اتسعت دائرتها لتشمل كافة المجتمعات دون تفرقة بين مجتمع نامي يتعرض لمصاعب ومشاكل التنمية الاقتصادية أو مجتمعات متقدمة تتمتع بكافة مطالب تحقيق التقدم والرفاهية .

- وقد امتدت تلك الظاهرة لتشمل معظم دول منطقة الشرق الأوسط حتى باتت تأتي في المرتبة الثانية من مناطق العالم التي تعرض لها وذلك ارتباطاً بمجموعة عوامل بعضها :
- عوامل خارجية ... ترتبط بقيام نظم عقائدية تسمى لتحقيق طموحات اقليمية ونشر أفكارها ( إيران - السودان ) ... أو كنتائج لتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما أفرزته المرحلة اللاحقة لانقضائها من تناقضات فجرت العديد من الصراعات التي أدت إلى إقامة بؤر لغذية تيارات التطرف ( أفغانستان ) أو تنشيطها وتشجيعها على ممارسة أنشطتها ( البوسنة والهرسك - اليمن - الصومال - والقرن الأفريقي ) ... إضافة الى ما قدمته القوى الدولية من دعم غير مباشر لتلك التيارات تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ( اللجوء السياسي - العرعات ) .
- عوامل داخلية ... ترتبط بتداعي الأوضاع المعيشية واكتساب العديد من تلك التيارات الشرعية الدستورية بدوها ( الجزائر - اليمن - لبنان - الاردن - ... ) في اطار التطبيقات الديمقراطية أو الوصول للسلطة من خلال الانقلاب العسكري ( السودان ) وكذا اتجاها عناصر المعارضة والرفض لتشكيل تنظيمات ذات صيغة ومسميات اسلامية لتحقيقا للسلطة ... إضافة لتحول ولاء بعض العناصر المثقفة من الأحزاب الاشتراكية لتلك التيارات في اطار رفض التواجد الغربي في ظل التقدير بالعباسية السلبية على القيم والثقافة الاسلامية من ناحية وكذا طبيعة التركيب السكاني والتوزيع الديني من المذاهب الاسلامية خاصة بالخليج العربي من جهة أخرى .
- ويزيد من تعقيدات وخطورة تلك الظاهرة ذلك التطور الذي شهدته تنظيماتها ووسائل واساليب تنفيذها للمهام والتنسيق بين الجماعات بعضها مع بعض وتلك العلاقة التي أصبحت تربطها بعصابات الجريمة المنظمة خاصة بدول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية وما يجمعه ذلك من مخاطر تجاه المجتمع ترتبط بتجارة المخدرات أو احتمالات حصولها مستقبلا على تكنولوجيا تؤثر بما على البنية الاساسية للدولة في المجالات المختلفة .
- وارتباط بالتأثيرات السلبية لتلك الظاهرة على المجتمع الدولي فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في اجراءات المكافحة لتلك التيارات مع تزايد جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات ... ثنائية / متعددة الأطراف / دولية / اقليمية للحد من انتشارها ... وقد برز تزايد التفاعلات العربية المرتبطة بالتنسيق في مواجهة تلك الجماعات سواء فيما بينها أو مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة .
- اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى بمنطقة الشرق الأوسط :
- لا جدال في أن الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في القوى بين دول المنطقة يأتي على قمة أولويات إقامة السلام الشامل والعدل بما يعتبره أحد أهم ركائز بناء الثقة ... وفي المقابل فإن اختلال هذا التوازن لصالح أي من الاطراف يدفعه لتكريس عوامل التكافؤ وأوضاع عدم العدالة ومن ثم تجديد أسباب التناقض والصراع وربما التهديد بالحرب .
- ورغم الاعلان منذ بداية عملية السلام العربي الاسرائيلي على ضرورة ضبط التسليح التقليدي / غير التقليدي بالشرق الأوسط تحقيقاً لمبدأ التوازن الاستراتيجي إلا أن دلائل تطورات الاحداث تشير إلى استمرار تسابق دول المنطقة على امتلاك وبناء القدرات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

## ● الصراعات / النزاعات الكامنة في الشرق الاوسط :

- كما تشير شواهد الموقف بمنطقة الشرق الاوسط لاحتمالات نشوب نزاعات وصراعات في المستقبل بين اطرافه حالة عدم توفر سبل التسوية والعلاج لمشكلاته وتناقضاته الكامنة وذلك ارتباطا بما يلي :-
- استمرار عجز القوى العربية على تجاوز التداخيات السلبية لازمة الخليج الثانية التي جاءت كاشفة لضعف هيكل النظام العربي عن تحقيق الامن والاستقرار بمنطقة واستمرار التباين في قدرات الدول ( الغنية والفقيرة ) وسياسة المناورات بين الدول ( الاردن / سوريا - الاردن / فلسطين ) لتحقيق المصالح الذاتية .
- محدودية التطور الديمقراطي في نظم الحكم التي تعتمد في معظمها خاصة بدول الخليج العربي على العصبية القبلية وتزايد الاتجاهات المعارضة وخاصة من جماعات التطرف التي تلقى دعما خارجيا .
- استمرار الخلافات الحدودية بين معظم دول المنطقة وعدم التوصل الى تسويات نهائية لها
- تزايد فرص النزاع حول الموارد الطبيعية ( مياه - بترول - مصادم السمك وثروة بحرية ) في ظل التزايد السكاني وتناقص تلك الموارد اضافة الى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ارتباطا بضعف معدلات التنمية الاقتصادية .
- تنامي التوترات الطائفية والعرقية بدول المنطقة ( الاكراد - السنة - الشيعة ) كانعكاس لتأثيرات القضايا القائمة بمناطق الجوار الجغرافي .

## ● التعاون الاقتصادي الاقليمي :

- تشير الملامح الرئيسية للنظام العالمي الى ان احد سماته تستند على مبدأ الشراكة الاقتصادية لزيادة المنافع والنزاهة النسبية والاقتصادية والمالية والصارية للشركاء المندمجين في اطارها وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التي تتحقق في نطاق التكتلات الاقتصادية والاسواق المفتوحة وتطبيق مبدأ حرية التجارة .
- ولما يتجه العالم لزيادة التكتلات الاقتصادية واقتراب القائمة منها من استكمال تحقيق اهدافها واقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ . . . . . فان النظام العربي لازال يعاني من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل الامر الذي يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها ( الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي ) تقدما ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادي حتى الآن .
- هذا وتبرز العديد من الظروف خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاه هيكلية النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذي يضم قوى اقليمية جديدة ( تركيا - اسرائيل - ايران ) ذات طموحات في القيام بادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة وهو ما يتم بمجته من خلال المباحثات متعددة الاطراف ( الدار البيضاء / عمان ) . . . . . والثاني ما تطرحه المجموعة الاوروبية والدول المتوسطية غير الاعضاء به ( مؤتمر برشلونة ) .
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولي والاقليمي فالامر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلي والعربي لتحديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداخيات السلبية على الارض الاقتصادية في

المنطقة ( البطالة - التضخم - المديونية - الفجوة التكنولوجية والغذائية - ضعف معدلات النمو - انخفاض الدخل  
٠٠٠ ) من ناحية وتحقيق شروط الفضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية اخرى .

### ● عمليات الخليج والنظام العالمي الجديد :-

- الصورة الراهنة للنسق العالمي:
- طرأ على العلاقات الدولية في العالم الجديد العديد من المتغيرات بحكم المستجدات والتحولت العالمية التي اصبحت تحكمها والتي انعكست على الاطراف الدولية منذ مطلع التسعينات حيث اثرت في تشكيل سمات النسق العالمي الجديد ٠٠٠ والذي يمكن بلورتها على النحو التالي :-
- بروز العامل الاقتصادي كاحد اهم محاور العلاقات الدولية والاقليمية والتوجهات التي نشهدها لبناء التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي ماهي الا ترجمة واقعية لذلك سواء في اطار العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة وامثلة ذلك عديدة من خلال ما نراه من تجمعات إقليمية اقتصادية في اوروبا الغربية والامريكيين واليابان مع الدول الاسيوية ٠٠٠ الامر الذي بدأ يشكل نوعاً من التنافس بين القوى الكبرى سواء على مناطق تسويق منتجاتها او على تلك المناطق الغنية بالموارد الالية وكل ذلك له انعكاساته السلبية سواء على برنامج دول العالم الثالث للتنمية او الاصلاح الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها .
- ان معادلة القوة في النسق العالمي الجديد اصبحت تتحقق من خلال امتلاك القدرات الاقتصادية والتقنية العالية والتي تدعم امكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب قدرة العسكرية المتميزة وذلك بخلاف النسق الدولي السابق الذي كان يعتمد على البعد العسكري بالدرجة الاولى في تحقيق هذه القوى .
- تدعيم وترجيح نموذج الديمقراطية المطبقة في الغرب كنظام للحكم واقتصاديات السوق واعتبار ذلك معياراً تسمى اليه القوى الغربية بريادة امريكية لفرض تطبيقه ومراقبة دقة تنفيذه ٠٠٠ بوسائل عديدة بدءاً من التلويح بالمساعدات ثم ممارسة الضغوط من خلال مؤسسات النقد والتمويل وانتهاء بامكانية الحصار الاقتصادي وتوقيع العقوبات بسبل واستخدام القوة المسلحة احيانا .
- تعدد عوامل تفجر الصراعات العرقية والازمات الاقليمية لظهور التناقضات التي ظلت نظم الحكم الشمولية المركزية تمنع تفجيرها بالقوة ٠٠٠ فضلاً عما الفرزه انتهاء عصر الحرب الباردة من حالة فراغ غابت فيها ضوابط ادارة الصراعات الاقليمية وقد تجلّت تلك السمة في الصراعات الداخلية والعرقية ورغبات الانفصال في دول اوربد الشرقية والكومنولث وفي القارة الافريقية في الصومال ورواندا وبوروندي .
- تغير انماط واشكال التهديدات التي تمس الأمن والسلام العالمي حيث اصبحت في مقدمتها الارهاب والتطرف الديني وقضايا الهجرة واللوح الجماعي وحقوق الانسان والسيطرة على التسليح وغياب الديمقراطية ٠٠٠ ولعل التدخل الامريكي في هايتي / تحت دعوى استعادة الديمقراطية ٠٠٠ وفي الصومال لحماية حقوق الانسان - واسلوب ادارة الازمة الكورية وما نراه من تحرك امريكي تجاه ايران ٠٠٠ امور اصبحت من مسلمات العصر ٠٠٠ فالتدخل في امور الدول اصبحت مقبولة من جانب المجتمع الدولي لضبط الامور الداخلية بها ٠٠٠ برغم ما يمثلته من مساس بالسيادة المطلقة لها .
- المشاركة الجماعية وتحالف القوى العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية لادارة الازمات كاحد سمات النظام الجديد ٠٠٠ مع تطور مهام واساليب ادارة عمليات السلام تحت المظلة الدولية من غط المواجهة السلبية في النظام السابق

الى استخدام اسلوب فرض حفظ السلام بالقوة في النظام الجديد وسط هيمنة القوى الدولية الكبرى على المنظمات الدولية وازدواجية معايير التعامل مع الازمات وتراجع ثقل لمنظمات والتكتلات الاقليمية امثال ( جامعة الدول العربية - مجموعة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية ) .

- في أعقاب الأزمة بنيت التقديرات - بعد دراسة أسباب ونتائج عمليات الخليج وترتيب أحداثها زمنيا - على أن الأزمة العراقية - الكويتية كانت الشرارة التي ألهمت المسؤولين الأمريكيين لإعلان دعوتهم الى النسق العالمي الجديد والذي كان من نتائجه النجاح في كل من الحرب وفي الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ، ويبدو هذا سليما للوهلة الأولى ، فهدف النسق العالمي الجديد قد تحددت معالمه قبل أواخر خريف عام ١٩٩٠ وقيل تنفيذ العمليات الحربية ، وعلى هذا فمن المنطقي أن تنقل فكرة أن مبادئ النسق العالمي الجديد هي التي تحكم في الطريقة التي تم بها تحرير الكويت ، وكيفية إنهاء الأزمة ، وتوقيع المعقوبات على العراق وكيفية استعادة السلم في المنطقة .
- وقد اختلف المحللون في الربط بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج ، حيث يرى فريق منهم أن لها انعكاسها المباشر على النظام ، بينما يرى الآخرون أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج للأسباب التالية :-

- أن فكرة النسق العالمي الجديد لم تكن قادرة كلية على المساهمة فعلا في حل هذه الأزمة سواءا سياسيا أو عمليا ، وخاصة ونحن نتكلم هنا عن أزمة فوضوية يصعب التكهّن بتوجهاتها الاستراتيجية ، ومن ثم تصور السياسات الملائمة لمواجهتها .
- وقد قدم روبرت جيمس نائب مدير مجلس الأمن القومي، تعريفا مبسطا أكد فيه على أن " النسق العالمي الجديد ليس هو السلام على الطريقة الأمريكية ولا هو نهج لتحسين صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس للعالم " ، وبعد ذلك استطرد في إعادة تعريف النسق العالمي الجديد حيث قال ان هذا النظام ببساطة ما هو الا وسيلة لردع المدونان ، ( وكان ذلك في ٧ مايو ١٩٩١ )
- وعلى هذا ، فإن واضعوا النظام الجديد لم ينظروا في شرحه لأبعد من تحديد المفهوم فقط وكان هذا بعد ان وصلت الحرب الى ذروتها ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن حرب الخليج ليس لها أية علاقة باللمحة التاريخية التي مر بها العالم ، بمعنى لها لحظة الاعلان عن مولد النظام الجديد ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- يعتبر العديد من المراقبين أن فكرة العيش في " عالم أفضل " قد نبعت بعد انتهاء عصر توازن الرعب وما استتبعه من انتهاء للحرب الباردة ، وعمليات الحفظ المتبادل للأسلحة النووية ، والانفراج بين الشرق والغرب ، والبعض الآخر يرى رؤية أخرى ، ارتباطا بالنصار الليبرالية في آخر معاركها الأيديولوجية في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين .
- ومع ذلك يجب أن نبحث في جذور نشأة النسق العالمي الجديد في سياق تسارع وقوع عديد من المتغيرات خلال عام ١٩٨٩ ، وحتى منتصف عام ١٩٩٠ وهي الثورات الديمقراطية التي اكتسحت أنظمة الحكم الشمولية في دول وسط وشرق أوروبا ، وإعادة توحيد ألمانيا ، والتقدم الذي تم لاستكمال الوحدة الأوروبية ، وكل هذه التطورات قد حدثت قبل حرب الخليج ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- ولو نظرنا لعمليات الخليج وتأثيرها على ظهور النسق العالمي الجديد لوجدنا ان توليت حدوثها كان مفاجأة للرئيس بوش ومعاونيه ، في الوقت الذي لم تكن فيه فكرة دعم السلام العالمي قد اختتمت في أذهانهم بعد ، ولم تكن لديهم

الفرصة الحقيقية للتصير عن الكواهرم الوليدة عن الأمن الجماعي ، و احياء دور الأمم المتحدة وما شابه ذلك من افكار لذا فليس من المنطقي أن نربط بين ما تم في هذه الأزمة من المجازات مثل تكوين الائتلاف الدولي وبين ظهور فكرة النسق العالمي الجديد .

● ران الائتلاف الذي تم . . . جاء متفقا مع القواعد والأسس المرعية في العالم القديم محققا مصالح دول الائتلاف القومية ، الا أن تلك المصالح توارت وطفئت على السطح بدافع رد العدوان ، ومن هنا كان قرار المقاطعة الاقتصادية ومساعدة المعتدى عليه ، وهناك من يرى أن هناك عوامل انعكست بصورة سلبية على النسق العالمي الجديد الأمر الأول . . منها سماحه ببقاء نظام صدام حسين ، وهذا يعني أحد النماذج لحالة اللاسلم واللاحرب والأمر الثاني . . هو بقاء بعض المشاكل لكل طرف من أطراف الأزمة بلا حل ، ومثال ذلك ، ما تواجهه بلدان الخليج من بؤر التوتر . . لما زالت المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج غير قادرة على حماية أمنهم القومي بالرغم من تكريسهم لترسانة هائلة من الأسلحة المتقدمة على مدى العقدين المنصرمين ، وكذا والتوترات الطائفية والعرقية الكامنة تحت السطح ، وظهور التطرف ، وظهور حركات الاسلام الأصولي كمحصن فاعل في الأحداث ، والتنافس على الزعامة الإقليمية بين دول مثلت توازن القوى في المنطقة ، وأعى بهم محور بغداد - الرياض - طهران ، كذا فان موضوع سباق التسلح لم يُحسم ، وهذا أمر يتطلب مفاوضات مستمرة ومكثفة قبل توقع الوصول الى برنامج عمل للحد من التسلح في المنطقة ، وكما رأينا فان بقاء هذه المشاكل بلا حل قد ساعد على اضعاف ظلال من الشك وعدم الفهم للنظام العالمي الجديد وآلياته في المنطقة ، حيث ظهرت بشكل أوضح في أعقاب عمليات الخليج .

الأمر الثالث . . هو ظهور عدد من المشاكل الجديدة كنتاج لهذه الأزمة مثل : متطلبات تغطية نفقات عملية " عاصفة الصحراء " ، وتعويض الدول المتضررة من جراء الغزو العراقي ، واستمرار عملية المسح الجوي فوق أراضي العراق لتحديد مواقع التصنيع العسكري ، وعموما كل ما سينتج من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ من مشاكل غمس السيادة العراقية ، وأخيرا ، فنبقى مشكلة أخرى لا تقل أهمية أو حساسية عما سبق ذكره وهي تواجد قوات أمريكية في المنطقة وما يترتب عليه من حساسية لدى شعوب المنطقة ، وباختصار ، فان هذا المزيج من المشاكل الموجودة في منطقة الشرق الأوسط سواء ما كان منها موجودا قبل الأزمة أو بعدها ، يشكل بلا شك تهديدا مستمر على النسق العالمي الجديد وتوجهاته .

● وهكذا يمكن أن نخلص الى أن التطورات التي شهدتها النسق العالمي على مدار السنوات التالية من اشتعال أزمة الخليج قد عكست ، ان القوة والسلطة في النسق العالمي لم تعد تحكمها قاعدة القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقط ، وانما صارت نتاج تفاعل ومزيج امتلاك القدرات التكنولوجية والاقتصادية وامكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب القدرات العسكرية المتميزة وعلى جانب آخر فقد شهدت مفاهيم الأمن والسلام العالمية تطورا ارتباطا بمعايير ومصالح القوى الفاعلة بالنسق العالمي ( البيئة - الارهاب - حقوق الانسان - نشر الديمقراطية - منع أسلحة التدمير الشامل . . . ) كما تعددت مصادر التنافس في ظل غياب أسس وضوابط مرحلة الصراع في أطر مختلفة يأتي في مقدمتها تحقيق المصلحة الاقتصادية وتعاطف الاهتمام بالدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات والتكتلات ، خاصة الاقتصادية والأمنية والسياسية على كافة المستويات الإقليمية والدولية .

- ويعد الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالتفاعلات القائمة في المنظومة الدولية ارتباطاً بما يحظى به من أهمية حيوية في استراتيجيات القوى الكبرى والتي يستمد منها من موقعه الجغرافي قلب العالم وباعتباره النطاق الجيوبوليتيكي للجنوب الأوروبي إضافة للحاجة الدولية المتزايدة لصادرات النفط لاسيما القادمة من الخليج العربي .
- ورغم ما يتسم به النسق العالمي خلال المرحلة الراهنة من مفاهيم جديدة بعيدة عن سياسات الملاحقة والتصادم حول مناطق النفوذ التي سادت النظام الماضي إلا أنه لكل قوى رؤيتها لشكل وطبيعة ترتيب الأرضاع الأمنة والاقتصادية بالشرق الأوسط بما يحقق مصالحها • • وعلى جانب آخر فإنه لا شك أن هناك قوى اقليمية سواء متممة للمنطقة الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي ) أو غير متممة للمنطقة ( اسرائيل - تركيا - ايران - جنوب أفريقيا - القرن الأفريقي ) تسعى لدور مؤثر في مستقبلها •
- ولا جدال أن مجمل تلك السياسات واستراتيجيات تحقيقها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالانعكاسات المختلفة التي تربت على عمليات الخليج ، والتي سيكون لها تأثيرها في مستقبل المنطقة •

### ثالثاً : انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرقى أوسطى :-

#### النسق الشرقى أوسطى والتعاون الاقليمى :-

- في أعقاب عمليات الخليج والتغيرات الملاحقة الاقليمية والعالمية التي حفلت بها المنطقة • • وكذا إ فرازات عملية التحول والانتقال من عصر المواجهة والحرب الباردة الى عصر يأمل الجميع فيه أن يعم السلام والتعاون بين جميع الشعوب • • وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكذا في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، و بروز اصطلاح الشرق أوسطية كصيغة من صيغ التعاون بين دول المنطقة • • زاد الجدل حوله وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، حيث كرس مخاوف فريق من المحللين حذرنا من إعادة صياغة العلاقات الاقليمية في ظل التسوية على نحو يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لاسرائيل ، وفيما عمد هذا الفريق الى شن حملة تعبر عن هذه المخاوف ، سعى فريق آخر لابراز ما يراه من محاسن التعاون الاقليمى في ظل علاقات سلمية مع اسرائيل ، أو للتقليل من أهمية مخاوف المتخوفين ، وتعبر عن الترحيب بالتعاون الشرق أوسطى أو تنفي وجود مخاطر له • •
- ولقد تضمنت " صيغة مدريد " للتسوية مسارين للتفاوض أحدهما متعدد الأطراف يختص بالقضايا الاقليمية المتبقية حددتها مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٢ بخمس قضايا شكل لكل منها مجموعة عمل ، وهى التنمية والتعاون الاقتصادي ، والأمن الاقليمى والحد من التسلح ، والموارد المائية ، وشئون البيئة ، واللاجئين ، ولقد قاطعت سوريا ولبنان ، مجموعات العمل به ، ولقد جاء الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلي ليختصر فترة الميلاد <sup>(١١)</sup> ويجول اسرائيل الى دولة مقبولة في المنطقة على الفور ، ويسرع اجراءات التعاون الاقليمى معها ، بدلا من المرور بمرحلة التقاليد ، لكن الاتفاق الذى تجاوز الاطار الشائى الى الاقليمى وضع بعض الأسس لبدء التعاون الاقليمى على الفور ، انطلاقا من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى ، الأمر الذى دفع الأردن للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل ، كما وفر الاتفاق مناخا ملائما لإثارة الضغوط الهادفة للبدء في اللقاء المقاطعة العربية ، وبدأت في الوقت نفسه تحركات مختلفة لتنطيج العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمى والأهلى •

(١١) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣ •

- وقد تلاحظ كثرة الجدل حول صيغ التعاون والتحديد الدقيق لموضوعه ( ترتيبات اقليمية - سوق شرق اوسطية - نظام شرق اوسطى ) فقد تركز جانب كبير منه على " السوق الشرق اوسطية " اعتقادا في انهما محور الترتيبات الاقليمية البازغة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق اوسطى " .
  - وظل الجدل مستمرا حول " السوق الشرق اوسطية " هجوما عليها اودفاعا عنها دون البحث جديا فيما اذا كان انشاؤها ممكنا بالفعل وفي أى مدى زمنى .
- فالناثبات أن القامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط عملية طويلة المدى تحتاج الى اجراءات ووقت طويل ، وتؤكد ذلك التجربة الأوروبية التي لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها فالسوق المشتركة هي أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادى الذى يقوم على أسس التجارة ، ولا بد ان تسبقها مراحل عدة بدءا من تحرير التجارة ، واقامة منطقة تجارة حرة ، لتوحيد التعريفات الجمركية والقامة سور جمركى موحد مع العالم الخارجى ، وتطويع التحرير التجارى ليشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتحقيق التنسيق في السياسات الاقتصادية وعندئذ يمكن الوصول الى سوق مشتركة .
- وقد انطلق معارضو ومؤيدو هذه السوق من تسليم بأن " السوق الشرق اوسطية " جزء رئيسى من مشروع اسرائيل الاقليمى ، دون معرفة بخصائص الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، لما زال هذا الاقتصاد يقوم على درجة عالية من الحماية ، ويصعب تصور التخلي عنها في أى مدى منظور واقامة منطقة تجارة حرة التي هي الخطوة الأولى لبناء أى سوق مشتركة ، كما ان المشروع الاسرائيلى يركز على علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية على الأكثر ، ، ولذلك لا يطرح هذا المشروع عملية تكامل اقتصادى اقليمى شامل ، وبالتالى لا يصل هذا التكامل الى مستوى سوق مشتركة ، وقد أدى ذلك الى قصور في طروحات المؤيدين والرافضين للترتيبات الاقليمية الجديدة ، فسلطو دون بذلوا جهدهم بحثا عما تتيحه السوق المشتركة من فرص للتنمية الاقليمية استنادا الى ما توفره من تبادلات حرة التجارة ، والرافضون ركزوا في اظهار في تعداد مخاطر هيمنة الاقتصاد الأكثر نموا وتقدما والأقوى تكنولوجياً عندئذ يحدث الاندماج الاقتصادى التخلي في اطار سوق مشتركة .
- تيار الرافض " للشرق اوسطية " :**
- شن هذا التيار حملة شديدة على " الشرق اوسطية " بكل الصيغ التي جرى الجدل حولها ، طارحا الجادلات التالية :
  - أن " الشرق اوسطية " مشروع ليس نابعا من العرب ، وانما مفروض عليهم ، وأن له أصولا تاريخية غربية وصهيونية ، فيرى القائلون بأصوله الغربية أن هذه الأصول تعود الى " حلف بغداد " ، " حلف شرق البحر الأبيض المتوسط " " ومشروع إيرفانور " ، وغيرها من المشروعات الغربية التي فشلت بسبب تنامي الوعي القومى العربى والاصرار على رفض أى ترتيب اقليمى يدعم مركز اسرائيل في المنطقة ، لكن سلسلة الانكسارات التي تعرضت لها الحركة القومية العربية توفر ظروفها مواتية الآن لمثل هذه الترتيبات ، فالصف العربى مشمت ، والفكرة العربية تنتقد باعتبارها أحلاما ، والدول العربية مثقلة بأزماتها ومهموما الداخلية ، وأنظمة الحكم فيها حريصة على روابطها الغربية ،
  - ويرى القائلون بالأصول الصهيونية " للشرق اوسطية " أن هذه الأصول تعود الى " مشروع هرتزل " الذى تطلع الى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، حيث تجتمع الفروات الطبيعية العربية مع التعاون والقوة العقلية اليهودية ، من اجل خلق جنة الرخاء على الأرض ، وطالما أن العرب لا يمكنهم القبول



بمشروع يقترن باسم "هزتزل" مهما تردت أوصافهم ، فمن الضروري إعادة صياغته تحت مسمى جديد هو "المشروع الشرق أوسطى" .

● وفي هذا السياق التاريخي تعود النسخة الراهنة "للمشروع الشرق أوسطى" إلى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون بيريز ومصطفى خليل "مشروع مارشال الشرق الأوسط" ، الذى يقوم على برنامج للتنمية تموله دول غربية وأخرى عربية نفطية ، وقد تواكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والى كانت إحدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال إتاحة الفرص لتسليح منتجات إسرائيل إلى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية ، ويؤكد مدى حاجة إسرائيل للأسواق العربية ، بما دفعها للتحايل على المقاطعة باللجوء إلى إيجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها .

● أن هدف "المشروع الشرق أوسطى" هو دمج إسرائيل في المنطقة التي لفظتها ، وفي ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، لتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل اقليمي ، ما لم تقترن هذه التسوية بتدابير معينة ، فالتسوية في ذاتها لا تضمن تعاوننا اقليميا واسعا ، كما ثبت من تجربة السلام المصري - الاسرائيلي ، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود إسرائيل نفسه بتكوينها العنصري وأهدافها التوسعية وتهددها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للعرب في المنطقة وإصرارها على الاحتفاظ باحتكاكها للسلاح النووي وتأييد الولايات المتحدة لها في ذلك .

● أن الحديث عن دور إيجابي لإسرائيل في التنمية الإقليمية ، في إطار "المشروع الشرق أوسطى" ، لا أساس له ، فهي ليست رائدة في أى مجال من مجالات الإنتاج ، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية ، ولا تملك من التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب ، ولذلك فإن "المشروع الشرق أوسطى" لا يفيد سوى إسرائيل ، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والاقليمى ( وهو عربي أساسا ) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والتصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجى ، وهذا التبشير بفائدة التكنولوجيا الاسرائيلية التي هي غير أصيلة ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة التي تنسجم مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظم على مستوى علمي مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفقر إلى هذا المستوى ، وإذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ، ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات ومن ثم احتدام التناقضات داخلها .

● أن "المشروع الشرق أوسطى" يطمس هوية المنطقة ، ويدع عنها خصوصيتها العربية والاسلامية ، وبالتالي تصبح محيطا جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ ، في صورة خريطة ملفقة تالفة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الاسرائيلي وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افتعال حق على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة تركيب المنطقة تبعا هواها ومصالحها ، فتستبعد دولاً وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك أن هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة ، وإنما يستبدل بما خريطة فارغة من أى مضمون ، فالقصد إذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، في حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة - في صورة جديدة - بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربي ، وهذا المعنى يصبح البعد الثقافى "للمشروع الشرق أوسطى" ماسا بجوهر الوجود العربي بفهومه الحضارى التاريخى ، باعتبار أن هذا المشروع يندرج في برنامج تطويع المنطقة.

الذى تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالنطبيع الثقافي اذن هو امتداد لعملية الغزو الثقافي والاختضاع التى يمارسها الغرب ، خاصة وأنه مرتبط بتسوية ملامة تفرضها موازين قوى مختلة تقود الى ترتيبات اقليمية ، تحتل اسرائيل فيها ليس فقط مواقع المركز ، ولكن أيضا موقع النموذج الحضارى ، وهذه التسوية تتجاهل أن العرب هم " الضحية " وليس " الجرم " رغم أن هذه حقيقة تاريخية .

● أن مواجهة "المشروع الشرق أوسطى" اذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة ، وهى تقتضى السعى الى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الاقليمى العربى ، الذى يمر الآن بأخطر مراحله منذ نشوئه .

### ● تيار الترحيب " بالشرق أوسطية ":

● قدم المعبرون عن هذا التيار آراء عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الاقليمى فى اطار " شرق أوسطى " ، أو لتأكيد الحاجة الى " سوق شرق أوسطية " أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربى مع اسرائيل .  
لفى مجال تبرير ضرورة التعاون " الشرق أوسطى " يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية ، الذين حاولا كل منهما أن ينفى الآخر نفيا مطلقا والحاق هزيمة ساحقة به ، وفقا لهذه الفكرة بدأ انكسار المشروع القومى العربى بمزعة ١٩٦٧ وما تبعها من تحول الى القبول بالتفاوض مع اسرائيل ، وهو الذى ظل يتزايد ويوسع نطاقه كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، كما حدث انكسار مواز للمشروع الصهيونى رغم انتصار اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذا الانتصار لم يحقق فرض الحل الاسرائيلى على العرب ، وتزايد هذا الانكسار نتيجة لحرب ١٩٧٣ ، مما دفع الاسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراع غير مجدى ثم تبته قطاعات متزايدة منهم الى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها .

● كما وأسهمت الانتفاضة فى وجود نسيجا سياسيا جديدا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة الى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها والتى تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية ، وبذلك اصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجددته مستقبلا ، بما يجعل "المشروع الشرق أوسطى" هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الاسرائيلية ، ولكن أيضا فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام .

● أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار فقد ظهرت الآراء المؤيدة التى من أهمها الأتى :-

● أن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة فى النسق العالمى الجديد ، فالعالم يتجه الآن الى هذه التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، وقيمتها على أساس المصالح والمنافع وليس فى منطقة الحب والكراه ، فهى تعبر عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة .  
● أنها تحقق تفاعلا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، بما يتيح التطلع الى تنمية اقليمية تعدد بازدهار للجميع ، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين

دولتين أو أكثر ، ومنها مثلا الموارد المائية ، مما يفرض الحاجة الى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها عدة دول ، كما أن هناك مشكلات اقليمية لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة والأوبئة وما الى ذلك •

• الما تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة التي ستصبح والحال هكذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الافادة من انخفاض تكلفة الانتاج ، لكن الملاحظ أن الجانب الكبير من مجادلات هذا التيار ينصرف الى محاولة تبديد المخاوف العربية من التعاون مع اسرائيل في الاطار " الشرق أوسطى " ، وأطسوحة الرئيسية في هذا المجال أن اسرائيل ليست تلك العملاق الذي يستطيع الهيمنة على المنطقة وبرزت في سياقها مجادلات عدة من أهمها :-

• بالرغم من أن قدرات اسرائيل الاقتصادية التي يصل حجم ناتجها السنوى ما يزيد على ٦٠ مليار دولار ، أى بمسا يفوق حجم اقتصاديات مصر وسوريا والأردن معا ، فالاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا ، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه اسرائيل للاستثمار يأتى من معونات أجنبية ( أمريكى بالأساس ) ، وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الاسرائيلى ناتجا من هذه المعونات •

• مراجعة مقولة التفوق الاقتصادى الاسرائيلى من خلال التأكيد على ان الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال اهم لهذا التفوق ، الى جانب الدعم الأمريكى الذى يتجاوز المعونات الى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يتكسب السلام سيقال الاندفاع نحو التسليح ، وستعانى الصناعات العسكرية الاسرائيلية بالتالى من الحصار في مواردها وأصولها ، الأمر الذى سيؤثر سلبيا على أنه احد أهم مجالات التميز الانتاجى الاسرائيلى ، ولن يبقى من مجال للتميز الا صناعة قطع الماس وصقله وانتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة في مجال الخدمات الطبية ، الى جيلب خبرة الزراعات الصحراوية ، وهي مجمعة لا تضمن لاسرائيل نقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية •

• كما أن العرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المالية • وأباب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الاسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا الغربية واليابانية •

• التأكيد على أن تحويل الأموال المهذرة في سباق التسليح الى التنمية يفيد العرب منه أكثر من اسرائيل ، فالمتوسط العربى العام للاتفاق العسكرى يبلغ ١٤ ٪ من الدخل القومى ، فاذا توقف هذا الإنفاق أو تراجعست معدلاته جذريا ، يصبح بالامكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادى في ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بل وتجعلهم يتفاهون العالم المتقدم نموا وازدهارا ، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ، خاصة وان العرب يتمتعون أيضا بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الاسرائيليين •

• تسفيه المخاوف من غزو لثاق اسرائيلى ، استنادا الى اعتبارات من أهمها :-

• أن المنطقة تضم خليطا من الحضارات والثقافات واللغات والقوميات ، مما دفع الى التماسيش والتفاسل بينهما ، وذاكرة شعوب المنطقة ليست قصصا على الصراخ والعداء لأن ل تاريخها فترات تعايش وتعارف لا بأس بها ، ولا خطر اذن في ان تعم ثقافة السلام وان تتغير صورة العدو الى صديق ، فالعالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع النطاق ، والذى لا يمكن التخلف عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية ، وخاصة وأنا نشترك مع الاسرائيليين في النهل من ثقافة الغرب دون أن يعنى ذلك الانسلاخ عن ثقافتنا •

- أن الثقافة الاسرائيلية نفسها تنطوي على تعدد ، ويوجد في داخلها مكون ثقافي عربي يحكم أن ما يقرب من خمسين سكان اسرائيل هم عرب فلسطينيون أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية؛
- أن الثقافة العربية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء في الماضي والحاضر من أي ثقافة أخرى .
- التأكيد على عدم وجود تعارض بين "العربية" و"الشرق أوسطية" من عدة منظورات :
- أولها : أن "الشرق أوسطية" ترتيب القليمي ، فيما العربية لفكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجهها العربية أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق أوسطية" فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فإن طرح العربية في مواجهة "الشرق أوسطية" هو طرح زائف وخداع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي ، وجوهرها ثقافي قبل أن يكون سياسي أو تنظيمي ، وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع "الشرق أوسطية" ولا ينبغي وضعها في هذا الإطار ، والتحدى الحقيقي للعروبة لا يأتي من "الشرق أوسطية" وإنما من الداخل ، وتتضمن مواجهته أن يكون الفكر العربي قادرا على النقد الذاتي والتجديد ومعرفة جوانب القصور في بنية الفكرة القومية ، والسمي لتطويرها بما يتلاءم مع ظروف عالم متغير وإدراك أن عرب التسعينيات ليسوا عرب الخمسينيات .
- وثانيها : أن "الشرق أوسطية" ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربي ، وإنما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها بأحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك ستختلف المشاركون في كل ترتيب منها ووفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم إنشاء مشروعات أو مؤسسات "شرق أوسطية" على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب إلى الدائرة "الشرق أوسطية" مثل نظرتهم إلى الدائرة الإسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط
- وخلاصة ذلك أن "المشروع الشرق أوسطي" ليس في وضع التعارض مع النظام العربي ، حيث يمكن الحديث عن دوائر اقليمية متجاورة كما هو الحال في أوروبا وبدراسة ما يحققه الصالح القومي والاقليمي فإن التصورات العملية التي يمكن أن تواجهها فكرة "الشرق أوسطية" هي أهمية المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات اقليمية الجديدة بما يتفق مع المصالح العربية ، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها :-
- ربط الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بالتسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، وعندئذ يمكن البحث في موضوع المقاطعة في إطار جامعة الدول العربية .
- التعامل مع اسرائيل كدولة من دول المنطقة وإقامة علاقات معها في الحدود التي تراها كل دولة عربية ملائمة لمصالحها .
- دراسة أي مشروع للتعاون الاقليمي على أساس تأثيره في المصالح العربية ، فعلى سبيل المثال يمكن مناقشة إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية "الذي بدأ الحديث عنه من خلال المقارنة بين خيارين أحدهما عدم قبوله ابتداء والاكتفاء بالصندوق العربي للأشياء الاقتصادية والاجتماعي والآخر قبول الشانه في جانب هذا الصندوق وبالتالي تحديد العلاقة بينهما وصياغة تصور عربي لأسس إقامة البنك المقترح ، ومثل هذا التصور مطلوب أيضا بالنسبة "المشروع الشرق الأوسط للتنمية" إذا رأت الدول العربية فائدة في الشانه كمؤسسة تقدم قروضا ميسرة .
- تطوير الأوضاع الداخلية في الدول العربية لدعم الكفاءة والمصادقية ، وهو ما يقتضي اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التي ترفع الانتاجية والقدرة التنافسية ، وتمتشي مع روح العصر وتستجيب لمتطلبات التقدم والتنمية .

- الحفاظ على جامعة الدول العربية وتدعيمها والتأكيد على أهمية دورها بغض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى في إطار " المشروع الشرق أوسطى " .
- العمل على حل المشكلات التي تعرقل التنسيق العربي تجاه مستقبل المنطقة ، وتحول دون بلورة رؤى بشأن الترتيبات " الشرق أوسطية " ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، والدخول اليه بالكسار ومشروعات يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية ، وذلك لتحديد إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة ، بحيث يعتقد فور الوصول الى ترتيبات سلام نهائية ، ويمكن أن تدعى اليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، مضافا اليها بقية الدول الصناعية السبع الكبرى ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والبنك الدولي ، ويستفيد في ذلك بتجربة مؤتمر الأمن الأوروبي ، الذي كان أطارا للتفاوض بين الدول الغربية والدول الاشتراكية في شرق أوروبا ، والذي انتهى الى اصدار " اعلان هلسنكي " كأساس لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي .
- وارتباطا بمتمية انضمام الدول العربية للاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولي والإقليمي فالأمر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى اقليمي والعربي لتجديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة (البطالة-التضخم-المديونية-الفجوة التكنولوجية والغذائية-ضعف معدلات النمو-المخاض الدخيل) من ناحية وتحقيق شروط أفضل لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية أخرى .
- بالإضافة الى أهمية مراعاة العوامل الآتية ضمن استراتيجية التحرك بما يحقق أهداف التعاون الإقليمي الإيجابي بالمنطقة:
- أن القامة منطقة للأمن والتعاون بالشرق الوسط تعد خطوة متقدمة يرتبط مناقشتها بما يتم احرازه من تقدم في عملية التسوية السياسية ، ونجاح مباحثات الأمن الإقليمي وضبط التسلح .
- أهمية النظرة المتوازنة للتعاون الإقليمي باعتباره أساسا في تحقيق نمو المنطقة اقتصاديا ومواجهة التحديات الأمنية .
- أهمية المشاركة بفاعلية في كافة المبادرات المطروحة للتعاون سواء من خلال الجناح المتعددة الأطراف بالشرق الأوسط ، أو في إطار البحر المتوسط الذي يمثل الجناح الشمالي للأمن القومي المصري والعربي .
- مع أهمية البعد عن سياسات بناء الحواجز واقامة التحالفات التي تمثل تعميلا مضادا لعملية السلام والأمن والتعاون الإقليمي .
- ان تحقيق التعاون الإقليمي في إطاره الشامل يرتبط بتوفير عوامل اقامة السلام الشامل والعادل بعيدا عن سياسات فرض الارادة والرغبة في السيطرة والهيمنة .
- وحول مستقبل الأفكار المطروحة لشكل التعاون الإقليمي عبر السوق الشر أوسطية من الثابت أن انشائها داخل أى اقليم عملية طويلة المدى تحتاج الى فترة زمنية طويلة ، وتؤكد التجربة الأوروبية ذلك حتى الآن لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة في حاجة لاجراءات مثل تحرير التجارة ،توحيد التعريفات الجمركية ،واقامة سوق جرمكي موحد في مواجهة العالم الخارجي - تنسيق السياسات الاقتصادية .. الخ وهي عملية يصعب تحقيقهاوسط اقليم تتباين السياسات الاقتصادية بين وحداته السياسية الى حد كبير .

● كما أن المشروع الاسرائيلي يستهدف إقامة علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية الأبعاد حيث لازال الاقتصاد الاسرائيلي ذاته يقوم على درجة كبيرة من الحماية ومن ثم فإن عملية إقامة سوق شرق أوسطية أمر يصعب تحقيقه حتى في ظل السلام وبالتالي فإن الصيغة الأرجح لمستقبل المنطقة / الاقتصادى هو إقامة نوع من التعاون بدرجات مختلفة وأكثر اندجا وتسيقا لامكان مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة في العالم الجديد .

#### رابعاً : أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة بالشرق الأوسط :-

● العكاسات عمليات الخليج على اسرائيل :

ولفت أزمة الخليج أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية ، فمن خلال ما أدت اليه هذه الأزمة من تأجيج الصراعات العربية وادخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عمن قضائياً الصراع العربي - الاسرائيلي مع اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتبنى سياسات قمعية في الداخل ولوسيعه في الخارج ومن خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمة الخليج مناخاً إستراتيجياً مناسباً لاسرائيل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية ، وقد حرصت القيادة الاسرائيلية في معالجتها للأزمة على استخدام أنماط من الاستراتيجيات ، التي استهدفت بشكل أساسي توفير امكانيات التعامل الفاعل مع الأزمة ، بما يضمن في النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن الاسرائيلي بمفهومه الشامل ، ويمكن حصر ذلك في خمسة أنماط استراتيجية :

أولها : شملت التكيف بما يحقق لها القدرة على مجابهة مختلف الاحتمالات خلال الأزمة وتطورها والاستفادة منها ، وفي هذا السياق أخذت تصور أنها الدولة الواقعة تحت التهديد العراقي .

ثانيها : شملت أيضاً المناورة بهدف استغلال الأزمة لتعديل بعض المفاهيم عن الشرق الأوسط للتأكيد أن الخلافات والصراعات فيه هي خلافات وصراعات عربية داخلية وليس مشكلة أساسية فيه هي المشكلة الفلسطينية .

ثالثهما : انكار النورط بهدف عدم ممارسة أى سلوك يمكن أن يقوى الموقف العراقي في العالم العربي ويزيد من شعبية الرئيس العراقي صدام حسين مع حوصها على أن تظل الأزمة عربية - عربية داخلية لتعميق الشقاق والفجوة بين الدول العربية .

رابعها : التحريض وقد اعتمدت في ذلك على أمرين ، الأول منه تكثيف و تعظيم المخاطر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، والثاني المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم في حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع العربي ، وذلك بهدف تحريض المعسكر العربي خاصة على توجيه ضربة عسكرية قاصمة ومدمرة ضد القدرات العسكرية العراقية .

خامسها : توظيف الأزمة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الاسرائيلي ، وجدير بالذكر أنه منذ بدء الأزمة وصلت السياسة الأمريكية الى القناعة الى أهمية إبعاد اسرائيل عن الأزمة بشق الوسائل بما ينعكس بالسلب على اجراءاتها .

## ● الأزمة وتداعياتها على إسرائيل :

● ان تراجع الامة الاستراتيجية لاسرائيل قبل الازمة اصبح امرا مؤكدا بعد نشوبها في اغسطس ١٩٩٠ فتمسك ان عرجت هذه الازمة من اطار المنافسة التقليدية بين الشرق والغرب والتي كانت سائدة من قبل فلم يجد هناك مجال في نظر واضعي السياسة الامريكية لان تشارك اسرائيل في الجهود الدولية الهادفة الى اعادة الانزان في المنطقة في مواجهة العراق كما ان نجاح الرئيس بوش في تكوين تحالف عربي ضد العراق اكد وجهة نظر واشنطن بضرورة عدم تدخل اسرائيل في الأزمة وقد حرصت امريكا طوال ادارتها للأزمة على المحافظة على هذا الوجهه .

● وقد اعتبرت السياسة الأمريكية ان اى خطأ فيه سوف يزيد من العتور وسوف يؤدي الى خروج بلد مثل سوريا من الائتلاف العربي الموجه ضد العراق وعلى هذا فقد حرصت الادارة الأمريكية ان تفصل تماما بين أزمة الخليج وقضية الصراع العربي - الاسرائيلي واصرت على ان تقتصر اسرائيل على دور المواقف فقط لمسايدور والا تستلج الى التدخل في حالة استفزاز العراق لها وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما قام العراقي بقصف المناطق الأهلة بالمكانان في اسرائيل بالصواريخ سكود ، ولهذا فلم تتردد واشنطن في توفير الانذار لاسرائيل ضد هذه الهجمات كما اسرعت بتزويدها بطائرات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت وكل هذا حتى لاتدخل اسرائيل في الأزمة بلندا على هذا فقد اصبح واضحا ان الفضل مساهمة استراتيجية يمكن ان تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وباقي اعضاء الائتلاف التاء هذه الأزمة هو ان تدع للمطالب الأمريكية بان يظل دورها سلبيا والا فان تدخلها سوف يقوض اركان الائتلاف الذي عملت الادارة الأمريكية طويلا على تكوينه . ومن هذا المنطلق فقد كان متوقفا ان تتشكل العلاقات بين البلدين بناء على قواعد واسس جديدة وذلك نظرا لظهور العلاقات بينهما بالإضافة الى حدوث العديد من المتغيرات الدولية والاقليمية التي لا يمكن تجاهلها ولهذا فبعد ان تم تجريد اسرائيل من اهم عناصر دعمها وهو تأييد الرأي العام الأمريكي فلم يبق لها الا ان تعتمد على حل تابع منها وان تصير عيسى الوقوف في وجهه التحركات الدبلوماسية والمبادرات الأمريكية الغير مرغوبة والتي لاتحقق صالح اسرائيل ومعنى اخر لسان عليها ان تواجه الادارة الأمريكية في حالة عرضها لحلول غير متوازنة (١٤٦) .

وجدير بالذكر ان المساعدات الاقتصادية الأمريكية لاسرائيل كانت اكثر المجالات تأثرا بالمتغيرات السبق حدثت في العلاقات بين البلدين ابان عام ١٩٩١ ومايدل على ذلك رد فعل الادارة الأمريكية تجاه طلب اسرائيل لمساعدة اقتصادية عاجلة فرغم الجهود المكثفة التي بذلتها اسرائيل الا انها لم تدرج في الموازنة الإضافية للمساعدات الخارجية السبق اقرت في عام ١٩٩١ لتغطية عملية عاصفة الصحراء ولم تعتبرها امريكا ضمن دول المواجهة التي تستحق اخذ تعويضات من مجموعة التسقي لتحويل أزمة الخليج ( اقيمت هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المالية للدول مثل تركيا ومصر والمانا اعتبرت من اكثر الدول تضررا بحرب الخليج ) .

● على هذا لم تجد الحكومة الاسرائيلية ازاء هذا الرفض سوى ان تتوجه مباشرة للرأي العام الأمريكي مطالبسة ايساء بالعدم المالي المطلوب فقامت منظمة الايكا (١٤٧) بالتنسيق مع حلفائها من اعضاء الكونجرس للضغط عيسى الادارة الأمريكية من اجل تقديم مساعدات مالية اضافية لاسرائيل للمساعدة في تغطية لفتقات الحرب، الا ان العلاقات بين الدولتين قد عادت الى حالتها الطبيعية بل وانطلقت في مجال التعاون الاستراتيجي بين الدولتين مع وصول حزب

(١٤٦) نفس المصدر السابق .

العمل الى السلطة في اسرائيل بزعماء اسحاق رابين وقد ترسخ هذا التعاون وتعددت مجالاته مع تولى الرئيس ييسل كلبنتون الادارة الأمريكية . .

يحمل القول ان القائمين بامور السياسة الخارجية في ادارة بوش تبووا وجهة النظر الداعية الى الربط بين النوايا الطيبة والسخاء في مجال الاقتصاد مع اسرائيل بمقدار التقدم على طريق التسوية مع سوريا او الفلسطينيين وللدلالة على ذلك فممنذ حرب الخليج والتي لعبت فيها القوة العسكرية الامريكية الدور الحاسم لتأمين المصالح الامنية الاسرائيلية بقيامها بتدمير قدرات العراق العسكرية ، لم تجد الادارة الامريكية ادنى سبب معقول - من وجهة نظرها - لمكافحة اسرائيل على اتباعها سياسة ضبط النفس تجاه الاستفزازات العراقية .

#### • الانعكاسات على ايران :-

- لاشك في أن الحركة الايرانية خلال تلك الفترة شكلت أحد مصادر الاهتمام الرئيسية في حسابات القوى المعنية بالموقف في منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة وذلك في ضوء التحولات الاستراتيجية في السياسات الايرانية والتي اتسمت في مجملها بالانفتاح وهدف العودة بايران الى دورها التقليدي كقوة توازن إقليمي .
- وبالرغم من ان الرئيس والسنجاني ( صاحب هذه التوجهات) كان يركز على العديد من عناصر القسوى لدعم تحركاته أبرزها ثقله الداخلي والانعكاسات تعرف الشعب الايراني على حقائق الموقف والتي تؤكد على محدودية إمكانيات حكم الثورة إلا أن خطوات التطور اتسمت بالهدوء خلال الفترات التي سبقت أزمة الخليج إلا أنه جاءت تلك الأزمة بالظروف المناسبة لانطلاقة جادة لطموحات القيادة الإيرانية طبقاً للآتي :-

#### • الآثار على الموقف السياسي :-

- أكدت أزمة الخليج الأهمية الاستراتيجية لايران كاحدى قوى التوازن الاقليمي في المنطقة وقد ساعد ذلك على تمجيد السياسة الخارجية ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية ( اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا - اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة نتيجة حرص تلك الاطراف على عدم اقامة حلف مع العراق يدعم اطماعها في المنطقة ) .
- احياء الهدف الاستراتيجي الايراني للسيطرة على دول الخليج من خلال دعم العلاقات معها بعد اتجاه تسلسل الدول لتقوية هذه العلاقات في اعقاب غزو العراق للكويت ( وفود رسمية من الكويت والامارات والبحرين والاردن بالاضافة الى العراق ) .
- مثلت أزمة الخليج فرصة للقضاء على القيادة البعثية العراقية والمهددة لايران بطريق غير مباشر ، هذا اضافة الى أن أزمة الخليج وما أحدثته من تشققات في الصف العربي قد ساعد ايران على تحقيق احدى مبادئ الثورة الايرانية من خلال نشر مبادئها وقيادة العالم الاسلامي الذي كان يوقه ( من وجهة نظرهم ) فكرة القومية العربية والوطن العربي الواحد .

#### • دولياً :-

- كان التحرك على الصعيد الدولي محور الاهتمام الرئيسي لجهود القيادة الايرانية في ضوء الفئحة بما أصاب العلاقات الخارجية من فتور بلغت في بعضها حد المواجهة خاصة مع القوى الغربية وما أدى إليه ذلك من انعكاسات سلبية على الموقف الايراني في كافة المجالات .

(١٤) منظمة الايالك هي أكبر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، وكلمة ايالك هي الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .



ولقد أكدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية على ضرورة إعادة حسابات القيادة الإيرانية والتي تحكم مسار العلاقات الخارجية وذلك بتكثيف الجهود ومحاولات الاقتراب من هذه الاتجاهات والتي قدرت منذ بداية الثورة انها تمثل العدائيات الرئيسية ليران .

وبالرغم من التحفظ الغربي على مسار الحركة الإيرانية واستمرار شكوكه تجاه نواياها منذ الثورة الإيرانية إلا أن قيادة والمستجاني نجحت في الاقتراب متخلدة من الاجراءات الاصلاحية للتخفيف من حدة التوجهات الایدولوجية والثورية منفذاً لافئاع القوى الغربية بجديّة التغيرات في ايران مع التلويح باستمرار دورها الرئيسي واليد العليا تحله تصفية الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان .

● كما أضالّت أزمة الخليج عنصراً جديداً في الحسابات التي حكمت علاقات ايران خارجيا حيث تسارعت خطوات الاقتراب من كلا الجانبين ولكل أهدافه فبالرغم من تحفظ ايران على التواجد الغربي والاجنبي في المنطقة خلال أزمة إلا أن تفهمها لموقف الائتلاف وإدانة الغزو العراقي حسبه القوى الدولية تطوراً إيجابياً كان له الأثر المباشر لمسدى الاستجابة لجهود الاقتراب الإيرانية من أبرزها موافقة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ الثورة على تزكية طلب ايران للحصول على قرض من البنك الدولي قيمته ٣٠٠ مليون دولار ... وتزايد الاتصالات بين الجانبين .

● وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا حققت ايران خطوات جادة نحو التطبيع بدءاً من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجبلرأ أو باقي المجموعة الأوروبية وتعدد زيارات وزراء خارجية الغربيين (دوما - جينشر) كما تم عقد قمة إيرانية مع الرئيس النمساوي كورت فالدهام .

من ناحية أخرى لم تسقط القيادة الإيرانية من حساباتها الاتحاد السوفيتي كقوة يمكن استمارها لصالحها حيث شمل تمرورها تطوير العلاقات بين البلدين ودعم التعاون بينهما في كافة المجالات خاصة الاقتصادية بإنشاء مشروعات مشتركة خاصة في قطاع البترول وأخيراً مايمثله الاتحاد السوفيتي حالياً كمصدر رئيسي للسلاح الإيراني وما يتم حالياً من تنفيذ تعاقداً بين البلدين بما قيمته ٧ مليار دولار .

بالإضافة الى ما شهدته العاصمة الإيرانية .. كـمـسـرح للمقـاءات دولية تمت لأول مرة منذ قسـام الشـورة في أواخر السبعينيات (المؤتمر الدولي لبحث مستقبل البترول ومؤتمر الكوارث الطبيعية والزلازل )

#### ● إقليمياً :-

● حققت ايران معدلات اقتراب عالية من الدول الخليجية مستمرة في ذلك التخوف الخليجي من التهديدات العراقية في بداية الأزمة حيث كان الجميع الخليجي يرى أن دعم العلاقات مع ايران هو محاولة لإنجاد توازن اقليمى أو كحد أدنى مع أى تحالف ايران/عراقي في الوقت الذى نجحت فيه الدبلوماسية الإيرانية والتي كسفت من نشاطاتها بالمنطقة للتخفيف من حدة التحفظات الخليجية تجاه النوايا الإيرانية التقليدية بالمنطقة وقد تم استئناف العلاقات والتعاون في كافة المجالات مع الدول الخليجية بعد الاتفاق على تجاوز نقاط الخلاف خاصة مع السعودية والعودة بمعدلات الحجاج الإيرانيين الى معدلاتها التي توافقت مع المطالب الإيرانية فضلاً عن القناعة الإيرانية بضرورة التنسيق مع السعودية في ضوء دورها المحوري والرئيسي داخل المجلس الخليجي.

● تكثيف الاتصالات مع الدول الخارجية وبمبادرة إيرانية في محاولة لفرص التصور الإيراني حول شكل وطبيعة الترتيبات الأمنية في إطار الإعلان السباعي والذي يقصر الأطراف المشاركة على كل من ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وقد تمثلت أبرز نقاط الاعلان في الاتى :-

- الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أى عدوان من خارج الدول الخليجية الست وايران
- إقامة تعاون اقتصادى فى إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول الاعلان السبع •
- التنسيق فى سياسات إنتاج وتسويق البترول مع سعى ايران لاحتلال المركز القيادى وتوجيه هذه السياسات
- التعاون فى المجالات الثقافية الاعلانية والعسكرية .
- أما عن العلاقات مع العراق فقد بدأت المناورات الايرانية تجاه عدوها التقليدى قبل الأزمة حيث أبدت الموقف العراقى فى منظمة الأوبك وهاجمتها الدول التى تجاوزت حصصها المقررة والتى أدت الى هبوط الأسعار ٥٠ الا أن التطورات الرئيسية للعلاقات الايرانية تجاه القضايا الثنائية ومنها الأسرى واتفاقية عام ١٩٧٥ وفى المقابل كان التعاطف المستمر وما تمثله ايران كمعبر رئيسى لكسر الحصار الاقتصادى على العراق ٥٠ الا أنه مع استمرار تبلدل الشكوك فى النوايا عادت العلاقات بينهما مرة أخرى الى صيغة التوتر والتى بلغت فى بعض مراحلها التصعيد العسكرى المحدود على الجبهة •
- وانتقالا لنطاق دائرة اقليمية أخرى ذات أبعاد عربية كان النجاح الايرانى فى عودة العلاقات مع العديد من الدول بما فيها المعروفة تقليديا بغتور علاقاتها مع ايران خاصة كل من الأردن وتونس مع استمرار التطلعات الايرانية لاختراقات أكبر داخل هذا النطاق مستمرة فى ذلك كافة الأدوات المتاحة ومستفيدة من انعكاسات حرب الخليج
- وفى إطار المحاولات الايرانية المستمرة لتنشيط دورها الاقليمى كانت جهودها لحياء تحالف سابق يضمها الى جسر كل من باكستان وتركيا ( منظمة الأوبك ) حيث هدفت من هذا التحرك الى محاولة تطويق المنطقة الخليجية والعربية بتحالف قد يكون للقيادة الايرانية دوراً قيادياً خلاله ، وهو الأمر الذى يحسب لصالح الموقف الايرانى كورقة ضغط عند طرح العلاقات الاقليمية خاصة مع الاتجاهات العربية والخليجية •

#### ٥ الآثار على الموقف الاقتصادى :-

- شكل البعد الاقتصادى أحد الدوافع والركائز الرئيسية التى حكمت التحرك الايرانى على الأصعدة المختلفة وذلك فى إطار المحاولات لمواجهة التدهور الحاد فى الاقتصاد الايرانى خلال الثمانينات •
- بالرغم من كون ايران أحد الدول الاقليمية الفنية الا أن الفوضى الادارية التى صاحبت حكم الثورة واستسراف الحرب مع العراق كانت من العوامل الرئيسية لهذا التدهور ، حيث انخفض دخل الفرد الى أقل من ٥٠ ٪ وتوقف أكثر من ٣٠ ٪ من المنشآت والمؤسسات الصناعية الايرانية •
- وقد جاءت عمليات الخليج لتمثل ظرفاً مناسباً لانطلاقة جادة لمسار الإصلاح الاقتصادى والتى تبتسها القيادة الايرانية بزعماء الرئيس الايرانى السابق " هاشمى رافستجانى " حيث أدى توقف تصدير البترول الكويتى والعراقى الى زيادة الأسعار وحجم المنتج الايرانى باجمالى دخل ٢٠ مليار دولار بزيادة ٥٠ ٪ عن عام ١٩٩٠ (١٤٨) •
- ومن أبرز المؤشرات الدالة على بدء تحسن الموقف الاقتصادى الايرانى ، ارتفاع الاحتياطى الايرانى من الذهب والعملات الحرة بنسبة ٦٣ ٪ ، مع زيادة الواردات الايرانية بنسبة ٧١ ٪ لتعبر من معدلات

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

عام ٨٣ / ١٩٨٤ بالإضافة الى تحقيق الصادرات غير البترولية عائدا قدره ١,٤ مليار دولار في مقابل مليار دولار قبل الأزمة مباشرة ، انخفاض معدلات التضخم الى ٩ % .

- ولقد أضلّت تلك التطورات والتزايد الملحوظ في الدخل القومي الايراني الى المزيد من الجدية في تنفيذ مراحل خطة التنمية الخمسية والتي بدأت عام ١٩٩٠ وانتهت عام ١٩٩٤ ( ١٢٠ مليار دولار / التمويل ٨٣ مليار عائدات بترول - ١٧,٨ مليار صادرات أخرى - ١٦,٤ مليار قروض خارجية<sup>(١٤٩)</sup> ) ومن الملامح الرئيسية للخطة ( دعم القطاع الخاص على حساب الاشراف الحكومي الذي تم تقليصه - ادخال عنصر القروض الخارجية ولأول مرة كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الخطة / أكثر من ٨ % من الانفاق على البنية الأساسية للدولة واعسادة كفاءة المنشآت الصناعية والتجارية ، وقد أكتب هذه الجهود ثورة ادارية داخل ايران ومهدف مباشر زيادة كفاءة الأداء داخل المؤسسات الاقتصادية والتي عالت من تدهور حاد في هيكلها الادارية والفنية سواء كان ذلك بسبب هجرة الخبرة أو لاحتلال الموقف الاقتصادي مواقع خلفية على قائمة الاهتمامات الداخلية لقيادة الثورة الأولى ولصالح تأكيد الفكر الأيديولوجي داخلها ثم الانتشار والتصدير خارجيا .

#### ● الآثار على الموقف الداخلي :-

- حققت القيادة الايرانية نجاحات في إعادة ترتيب الموقف الداخلي حيث تم تقليص نفوذ العديد من العناصر المتشددة وإبعادها عن المناصب الرئيسية والقيادية والوصول بها الى هامش الأحداث واحلال عناصر موالية للنظام والتي تفهم التوجهات الجديدة ، كما ساهمت أحداث الأزمة في تدعيم الاتجاهات المعتدلة داخل نظام الحكم الايسراني بزعامة رئيس الجمهورية والفنسنجاني في مواجهة التيار المتشدد كما دعمت وضعية والفنسنجاني داخلها بعد ان حصلت ايران على مكاسب سياسية نتيجة لتنازلات العراق .
- ارتفاع الروح المعنوية للشعب نتيجة لعودة عدد كبير من الاسرى الايرانيين لدى العراق ( حوالي ٣٥ الف فرد ) ،
- تقليص حجم ودور المعارضة الداخلية بعد توقف الدعم العراقي لها والذي كان يمثل جهة الاسناد الرئيسية خاصة مجاهدى خلق .

#### ● الآثار على الموقف العسكري :-

- انطلاقا من ادراك القيادة الايرانية لأهمية ودور القوة العسكرية في فرض طموحاتها في المنطقة ، فان الفترة السبق أعقبت أزمة الخليج شهدت تسارعا كبيرا في تنفيذ مخططات التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة الايرانية والتي بدأت ملامحها الأولى منذ تولى "رفسنجاني" السلطة حيث رصدت القيادة الايرانية حوالي ٤١ مليار دولار لصالح تلك المخططات خلال الفترة من عام ٩٠ - ١٩٩١ مع اتخاذ العديد من الأنشطة العسكرية البارزة لاعادة التنظيم بالهيكل القيادي للقوات المسلحة وتولى عناصر موالية للرئيس رفسنجاني وقادرة على التنفيذ الفعلي لمخططات التطوير ، مع دعم القدرات في مجال التسليح سواء بانضمام معدات وأنظمة تسليح جديدة ومتطورة سبق التعاقد عليها خاصة مع الاتحاد السوفيتي والصين أو بمحاولة رفع الكفاءة الفنية للتسليح المتوارس بالتعاقد من خلال وسيط(غالبا باكستان)على قطع غيار وأجهزة تكميلية (صنفقة بـ ٥٠ مليون دولار) ،

<sup>(١٤٩)</sup> التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

- وفي مجال التصنيع حققت إيران بعض النجاحات الجادة في هذا الصعيد مستمرة في ذلك ما يوفر لديها من مساعدة عملية وافية سابقة فضلا عن قدرات التمويل وكان أبرز ما تم تحقيقه الاكتفاء الذاتي في مجال المدفعية والذخائر والقدرة على تجميع العديد من الأسلحة كالمقاترات الخفيفة بدون طيار والدبابات المتعاقد عليها في هذا المجال مشيراً إلى التعاون الإيراني الحالي مع كل من الصين وكوريا الشمالية والهند .

#### • آثار وانعكاسات عمليات الخليج على تركيا :

تتصف السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران أساسيان أولهما السعي من جانب تركيا نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي فيما يسمى بمنطقة " الشرق الأوسط وذلك بالاستفادة من موقعها إزاء العراق خلال الأزمة ويضعف من فرص نجاح هذه السياسة ما أفرزته هذه الأزمة من نتائج لعمل من أبرزها الفراغ الأمني والاستراتيجي الناشئ عن تحجيم القدرات العراقية واستمرار تفاقم حدة الانقسامات بين السدول العربية كما تنتظر هذه السياسة ما قد تسفر عنه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من تحول المنطقة العربية إلى الانخراط في نظام إقليمي " شرق أوسطي " كبديل عن - أو كإطار أوسع من - النظام الإقليمي العربي القائم على الرابطة القومية .

أما المؤشر الثاني لفاعلية السياسة التركية فيربط بقدرتها على الانطلاق في التعامل مع العالم العربي من مسالك وأهاساليب متنوعة تخدم المصالح التركية ورغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة إلا أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة ويظهر ذلك من تحليل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية ومشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل السدود التركي الإقليمي فضلا عن تطورات العلاقات التركية - الخليجية .

#### الإعكاسات على تركيا :

- شكلت نتائج عمليات الخليج وأخبار العراق حافزا لإعادة صياغة السياسات التركية على الصعيد الإقليمي ومحاولة إحياء طموحاته في النفوذ والسيطرة ( الإمبراطورية العثمانية والتي تمتد لتشمل المنطقة العربية ) وما تشهده الفترة من تشدد تركي تجاه القضايا التقليدية مع دول الجوار العربي وخاصة المائية ( مشروعات داخلية وعلى حساب لسب المياه المتدفقة بكل من سوريا والعراق ) .
- فهي تحاول استثمار المناخ السائد بالمنطقة بعد عمليات الخليج وجهود السلام ولصالح أهداف خاصة بطرح مشروعات استراتيجية مائية ( خط السلام ) لامتداد دول المنطقة ( الخليج / إسرائيل ) بالمياه التركية في مقابل مادي كبير ( قناعة القيادة التركية باعتبار المياه كسلعة استراتيجية تتواءم مع التزول العربي ) .
- محاولات لدعم العلاقات والتعاون مع كافة دول المنطقة ( عربية / إسرائيل ) خاصة في المجالات الاقتصادية ( السوق العربي لتصرف المنتجات / الحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية ) .
- إعادة إحياء الطموحات وفرض النفوذ الإقليمي وتصفية حسابات مع قوى عربية وبالتالي فإن انشغال تلك القوة المضادة في صراعات وتزاعات على اتجاهات وجهات أخرى هي في صالح الأهداف التركية .
- إلا أنه ارتباطا بطبيعة النسق الدولي الجديد ( تهدئة الصراعات الإقليمية / تنافس اقتصادي ) فضلا عن التقديرات بمحجم العائد من التعاون الاقتصادي يفرض على القيادة التركية تبني سياسات دعم السلام الإقليمي .

- استغلال المتغيرات الاقليمية والدولية في أعقاب الأزمة لاجراء طموحاتها في تزوير زعمى في المنطقة وتصفية قضايها المطروحة اقليميا خاصة الحدودية مع دول الجوار العربي ( سوريا / العراق ) وهو امر من شأنه تهديد الاستقرار بالمنطقة وله انعكاساته على المصالح والامن القومي المصري والعربي .
  - استثمار الأزمة ودعم جهودها المكثفة بالمنطقة ودوليا بما يدعم وضعها الاقليمي وبما يخدم أهدافها ومصالحها ولذلك فان الموقف التركي في أعقاب الأزمة ينلوي الى الآتي :-
  - تركز الحكومة التركية رسميا واعلاميا على الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تحملها الحكومة التركية في محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .
  - رغم الآثار الاقتصادية التي ستواجهها العلاقات التركية / العراقية ، الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي ، وهو احتمال تصدير تحركات كردية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخليا في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوى .
  - التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والاسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى .
- خامسا : انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي وأثره على الشرق الأوسط :**
- لاشك أن نتائج عمليات الخليج كان لها تأثيرها على التعاون الاقليمي سواء بالمنطقة العربية أو الشرق الأوسط .
  - فبالنسبة للتعاون العربي - العربي . فقد جاء الاعتداء العراقي على دولة الكويت كاجراء غير مسبق في العالم العربي . في مرحلة كانت الأمة العربية في طريقها الى تطوير العلاقات بين دولها ، فمزقت هذه الطعنة التضامن العربي وأصابته الثقة بين دوله في مقتل وانعكس ذلك على مفهوم ومدى وجدوى التعاون المأمول بين دوله . بلى وفي أعقاب تحرير الكويت برزت أصوات تشكك بالتعاون داخل الأسرة العربية ، ومن هنا وبناء على أزمة الثقة هذه ، عقدت الكويت العديد من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول وعلى رأسها السدول الكبرى ، حيث وجدت في ذلك ملاذاً . . . لأمنها القومي الذي سبق وهدده السلاح العربي .
  - كما أن الضعف الذي أصاب الجبهة العربية والتمزق الذي حدث بالصف العربي وانقسام الأمة العربية الى معسكرين بين مؤيد ورافض ، كان له أثره المباشر في مدى تقدم عملية السلام . . . وجعل الاهتمام بها ودعمها ، يأتى في اسقبة متأخرة ، ونتيجة لادراك الجمهورية العربية السورية لهذه الحقيقة . . . فقد بدأت حساباتها نتيجة للنفازب والتعاون مع ايران لتقوية موقفها التفاوضي في قضية السلام ، حيث تلاقت أهداف كل منهما ، فهي حين تسمى ايران لبوء مكانة اقليمية مؤثرة فان سوريا تهدف الى امتلاك عناصر ضاغطة في تفاوضها مع اسرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة التي تخشى أن تنوء قضايها وسط اهتمامات أخرى ، ونتيجة للاحداث تبعد بها عن بؤرة الاهتمام والحوية .
  - كما أدركت ايران خطورة تميش دورها في مسألة ترتيبات أمن الخليج ، ولاسيما بعد الاستعانة بالقوات العربية في الأزمة وعلى رأسها القوات المصرية والسورية ، ولذلك فقد خططت للانتراب من دول الخليج لتأكيد هذا الدور

الذى تهدف اليه وبما يحقق غايتها في أن يكون أمن الخليج قاصرا على دول الخليج فقط دون غيرهم ، ولذلك بدأت إيران في الاقتراب من دول الخليج وسوريا تحقيقاً لهذا الهدف .

- ولا شك أن التعاون التركي - الاسرائيلي جاء كأحد إرغاصات المنطقة العربية والشرق الأوسط التي هزتها وأثرت بها أحداث أزمة / عمليات الخليج ، حيث جاء كأحد تداعياتها الغير مباشرة على المنطقة في اطار التلاقي بعض القوى المنطقة للبحث عن صيغ للتأمين والتعاون تحقق لها أهدافها الاستراتيجية وتدرأ عن نفسها الأخطار التي باتت غير بعيدة الاحتمال من جراء نتيجة ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حيث اجتاحت دولة شقيقة ، شقيقتها بشكل غير متوقع ومفاجئ هز الذات العربية وأثر على تفاعلاته وأمنه ، بما كان له أثره في اندفاع العديد من دول المنطقة لتقوية وتطوير صيغ تعاون قديمة أو بناء صيغ للتعاون والائتلاف الجديدة والتي بلا شك سوف يكون لها أيضا انعكاساتها السلبية على اخلال التوازن وسباق التسلح أيضا بالمنطقة بالإضافة إلى العديد من الانعكاسات الأخرى .

#### التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي - التركي :-

- ولقد جاء اتفاق التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل الذي تم توقيعه في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في اطار الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة حيث منحها هذا الاتفاق عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها في اطار الدعم الامريكى لسياساتها فوص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية المؤثرة اقليميا . وإن قيام مثل هذا التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل له انعكاساته الاستراتيجية السلبية حيث يؤدي هذا التعاون الى اخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سياق التسلح خاصة في مجال الاسلحة لوق التقليدية كما انه قد يعرقل مسيره السلام العربي الاسرائيلي في ظل التشدد الاسرائيلي .
- وبما يزيد من خطورته ان يكون مقدمه لسلسلة من الاتفاقيات التي تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقيات عسكرية وامنية بين بعض الدول الاخرى بالمنطقة حيث تربط تركيا بالتعاون الاستراتيجي بحلف شمال الاطلسي بينما تربط اسرائيل بالولايات المتحدة مباشرة من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين . ولهذا فانه يمكن اعتبار محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد اجنحة حلف شمال الاطلسي لاحكام السيطرة على المنطقة العربية .

#### أهداف ومجالات التعاون الاستراتيجي التركي - الاسرائيلي :-

- تتمتعدهم مفاهيم التعاون العسكري الاستراتيجي من حيث المستوى والمضمون الذي يهدف اليه خاصة اذا تم في اطار تجمع اقليمي لتحقيق اهداف قومية مشتركة وقد يتسع هذا التعاون ويتضمن تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ليصل الى مستوى التعاون الاستراتيجي لحماية المصالح المشتركة وردع التهديدات دون اللجوء للقوة العسكرية . ولذا فان اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل التي تم توقيعها في فبراير ١٩٩٦ قد اثارت العديد من علامات الاستفهام لدى المراقبين خاصة وان اسرائيل كانت ماضية في استكمال مسيرة السلام التي استندت دائما الى اتخاذ مواقف متعادلة في الصراع العربي الاسرائيلي
- وقد اجمع المخلون على ان الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي له اثار هامة وخطيرة على العلاقات بين البلدين بل وعلى توازن القوى في المنطقة وهناك آخرون يفسرون هذه الاتفاقيات على اساس ان تركيا تحتاج الى مساعدة

اسرائيل في تحديث قواتها المسلحة ولى نزاعها المتصاعد مع اليونان وكذا لرغبة تركيا فلا الحصول على تأييد اللسوي الصهيوني في الولايات المتحدة لموازنة ضغوط اللوي اليوناني ومنظمات حقوق الانسان . واسرائيل لا يمكن ان تلعب هذا الدور دون مقابل يتساوى مع الاهداف التركية وان كانت اسرائيل تسعى الضغط على سوريا باستثمار الخلافات السورية التركية ولدفع القيادة ولدفع القيادة السورية لاتخاذ موقف أقل تشددا في الفاض حول الجولان . ان التطور الملموس الذى حدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الى جانب العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل تنطوى على تحدى مهم ذو طابع استراتيجي في العلاقات بين الدولتين وقد ادى هذا الى شعور العديد من دول المنطقة بالقلق من هذا التعاون خصوصا وان المؤشرات تدل على انه قد يكون في طريقه الى المزيد من التنامي الى حد الوصول الى تحالف استراتيجي بين تركيا واسرائيل وقد تنضم اليه او تدعمه الولايات المتحدة .

#### • دوافع واهداف التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي :-

##### • الدوافع والاهداف الامريكية :-

ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على استقرار الاوضاع العالمية والاقليمية الراهنة مع المحافظة على حلفاء تقليديين في الاقاليم المختلفة من العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وقذف السياسة الامريكية من تمكين حلفائها من القيام بسلور الدول المهورية التي تنبوا مكانة الزعامة والريادة الاقليمية . ومن منطلق ان الولايات المتحدة تعمل على توطيد الارتباط الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل باعتبارهما محوري ارتكاز الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط خلعلة الاهداف والمصالح الامريكية .

##### • الدوافع والاهداف التركية - الاسرائيلية للمشاركة في التعاون<sup>(١٠٠)</sup> :-

• يتيح الاتفاق تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في الشرق الاوسط فتركيا تريد ان تصبح احدى الدول الرئيسية في المنطقة وان تلعب دورا اقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانيات جيوسراتيجية وبشرية واقتصادية وكذلك فان اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام امن في المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلي المطلق بالاستفادة من الدعم العسكري والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها تركيا . وهكذا يمكن ان تلعب الدولتان معا دور الشرطي الاقليمي الذي يضمن سير الامور في الشرق الاوسط على الوجهة التي يرضاها النسق العالمي الجديد وفقا للمنظور الامريكي .

##### • مجالات التعاون المشترك التركي / الاسرائيلي :-

##### • التعاون في المجال السياسي :-

تعاون تركيا واسرائيل في دعم وتأييد اكراد العراق في مؤامرتهم الانفصالية مع تشكيل محور ضغط على سوريا لاستمرار حالة الحرب رسميا بينها وبين اسرائيل وللخلافات السورية التركية بالإضافة الى التنسيق التركي الاسرائيلي للعمل المشترك في اقليم ما وراء القوقاز (أذربيجان / أرمينيا / جورجيا) لمحاولة ملء الفراغ السياسي والامني .

<sup>(١٠٠)</sup> تقرير المقارب التركي / الاسرائيلي من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ احمد لؤاد وملان ، العدد ١٣٠ أكتوبر ٩٧

- **التعاون في المجال الاقتصادي :**
- **البناء منطقة تجارية حرة لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل إلى ٥٠٠ مليون دولار<sup>(١٥١)</sup> عام ١٩٩٦.**
- **ويطمح الطرفان في الوصول إلى مبلغ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلا أن ذلك لا يمثل سوى ١٥% من حجم الصادرات التركية الخارجية حيث تحمل التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المركز الأول في حجم التبادل التجاري وتأتي التجارة التركية مع الدول الإسلامية في المركز الثاني وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ثم تأتي التجارة التركية مع إسرائيل في المركز الرابع هذا بالإضافة إلى التعاون في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها وتحصيل إسرائيل على ١٥٠ مليون ٣ من المياه التركية سنوياً يتم نقلها بالسفن إلى الموانئ الإسرائيلية .**
- **توقيع بعض الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي وتنظيم الجمارك وكذا إلغاء التأشيرات بين البلدين لتشجيع السياحة مع ذلك ستظل الدول العربية الإسلامية في مرتبة أعلى من إسرائيل كشريك تجاري حتى في حالة تحقيق هذا الهدف الطموح للاتي :**
- **تحتل الدول العربية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا في مجال خدمات المقاولات فقد حصلت الشركات التركية عقود قيمتها ٩٧,١ مليار دولار من الدول العربية منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٨<sup>(١٥٢)</sup> .**
- **اعداد السائحون من الدول العربية والإسلامية أكثر بكثير من اعداد السائحون من إسرائيل**
- **تواجد عمالة تركية في بعض الدول العربية ( السعودية / ليبيا ) تبلغ تحويلاتهم إلى تركيا ٥٠٠ مليون دولار**
- **تحتل حوالي ١٥% من حجم تحويلات العمالة التركية في الخارج وهكذا نجد أن اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وإسرائيل قد تفيد إسرائيل أكثر من الفائدة التي تعود على تركيا حيث تسعى إسرائيل للأسواق العربية عبر تركيا حيث تدخل السلع الإسرائيلية المغفلة من الجمارك التركية ليعاد تصديرها إلى دول عربية بعد تغيير علاماتها التجارية اعتماداً على قرب تركيا جغرافياً من هذه الدول ومن إسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتأمين على الحركة المزدوجة للسلع من إسرائيل إلى تركيا ثم إلى الدول العربية .**
- **كما يشمل التعاون في المجال العسكري ، برامج لتحديث القوات المسلحة التركية في كافة المجالات امتداد القوات التركية بأسلحة ومعدات إسرائيلية مع تطوير مشترك للصناعات الحربية إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالإضافة إلى تعاون في مجال المخابرات وتبادل المعلومات العسكرية والأمنية .**
- **باستعراض مفاهيم التعاون العسكري وتطبيقها على الاتفاق التركي الإسرائيلي يلاحظ أنه :**
- **لم يشتمل الاتفاق على إنشاء هيكل تنظيمية باستثناء آلية الحوار الاستراتيجي مع عدم تخصيص قوات أو عناصر تسليح بأحجام معينة وعدم إنشاء قيادات موحدة باستثناء الاتفاق على توفير قوات اتصال عبر قمر الاتصال الإسرائيلي لربط رئاسة الأركان بكلا الدولتين ووضع قيود على التدريبات العسكرية المشتركة أيها الآتي :**
- **عدم اشتراك الوحدات العسكرية التابعة لأحدى الدولتين خلال زيارتها للدولة الأخرى في أي اشتباكات مسلحة طرف ثالث في حالة تورط الدول المضيفة في أي أعمال عسكرية .**

<sup>(١٥١)</sup> دراسة التعاون التركي / الإسرائيلي في عهده البري والجوي إعداد /عثمان كامل ،حسن الفرماني ١٩٩٥

<sup>(١٥٢)</sup> مستقبل المنطقة العربية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة مارس ١٩٩٣



- حق كل دولة في سحب وحداتها العسكرية الزائرة الى الدولة الاخرى في حالة الحرب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية .
  - اقتصر المناورة العسكرية المشتركة التي تم تنفيذها على عمليات غير قتالية وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق بعمليات البحث والانقاذ .
  - هكذا نجد ان الخطر ما اعلن عنه من الاتفاقيات العسكرية هو اتفاق التعاون في مجال التصنيع الحربي وتبادل التكنولوجيا الحربية .
  - هناك العديد من الاتفاقيات التي لم يعلن عنها كما جاء بتقرير اصداره معهد اتربرايز الامريكي للابحاث مما يؤكد ان التعاون التركي الاسرائيلي قد تخطى مرحلة التعاون العسكري ووصل حالي الى مرحلة التعاون الاستراتيجي بين الدولتين والواقع يؤكد حتمية تطور هذا التعاون ليصل الى حد الائتلاف الاستراتيجي الاقليمي مرتبطا بالترتيبات الامنية المزمع اقامتها بمنطقة الشرق الاوسط وان خطورة هذا التعاون تمثل في انه يعود بالمنطقة مسرة اخرى الى سياسة المحاور والاحلاف العسكرية وهو الامر الذي يكشف زيف الدعاوى التي حاولت بعض القوى اشاعتها حول إيجاد شرق اوسط جديد متداخل المصالح كما انه يوضح نوعية السلام المزمع اقامته في المنطقة كما تكشف السدور التركي في مواجهة ضد المصالح العربية وكذلك ان اسرائيل مازالت ابعد ماتكون عن مفاهيم السلام ،
- انعكاسات التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي على الشرق الأوسط :**
- ان اتفاق التعاون التركي - الاسرائيلي قد يشكل مقدمة لترتيبات أمن اقليمية في الشرق الاوسط تتم في اطار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على تفوق اسرائيل العسكري واحتكارها للخيار النووي وابرام اتفاقيات التصامن بين اسرائيل وتركيا لتكون نواة لمنظومة امنية تحقق الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والسرور والهيمنة .
  - وان هذا الاتفاق يمثل حلقة من سلسلة تحالف تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقات عسكرية وامنية مع تكليف اسرائيل في المنظومة الشرق اوسطية بمسئولية الامن وان تتولى تركيا ربط هذا الائتلاف الاوسطى بحلف شمال الاطلسي فيما تربطه اسرائيل بالولايات المتحدة مما يضع امن دول المنطقة تحت سيطرة القوى الاجنبية والهيمنة الاسرائيلية .
  - يجب وضع استراتيجية لاحتماء هذا التعاون والحد من اثاره على الامن القومي العربي والمصري وان يتم صياغة هذه الاستراتيجية في اطار المصالح القومية العربية مع التأكيد على رغبة العرب في تحقيق السلام الشامل والعادل لكل دول المنطقة بما يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية الخلافات المعلقة مع تركيا .
- التعاون التركي / الاسرائيلي في اطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :**
- ان الاتفاق التركي / الاسرائيلي يشكل احد محاور القائمة لسياسة الائتلاف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يمشي مع الاستراتيجية الامريكية حيث تسعى الى تطويق الشرق الاوسط العربي من الشمال اضافة الى اتجاهات تطويقية من الجنوب بالتعاون الاسرائيلي مع اريتريا واثيوبيا .
- ان هذا الاتفاق هو احد ادوات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والائتلاف التركي الاسرائيلي والتفارب الاردني - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية

والعسكرية مما يعنى فى النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .

#### • تأثير التعاون التركى - الاسرائيلى على الأمن القومى العربى والمصرى :-

ان هذا التعاون يؤدى الى الاخلال بوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهى مقبلة للتفاوض على اخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خاسق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين .

تعظيم الدور الاقليمى التركى - الاسرائيلى على حساب تميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر .  
 ان التعاون التركى - الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تسام فى فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى .

ان التعاون فى المجال المسمى يؤدى الى تقوية اسرائيل عسكريا ويمنعها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول النربية .

• وعلى ضوء ذلك فان الآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر كالتالى :-  
 ان مضمون تقايم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمينا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

#### • بالنسبة لسوريا :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل امكانية اقامة مراكز لصنت الكترونية ، ومراكز مراقبة والذمار اسرائيلية فى الاراضى التركية لمراقبة سوريا ، خاصة اذا اضطرت اسرائيل للتسحاب من الجولان ، فضلا عن أن الاتفاق يزيد من الضغوط العسكرية التى تتعرض لها سوريا فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لأنه يحمل بشكل غير مباشر تهديد تركى لسوريا حول اتفاق المياه مع اسرائيل بشأن بحيرة طبرية ، وهو تهديد مباشر للأمن القومى السورى ، كما أن فتح الاجواء التركية والقواعد الجوية الاسرائيلية مجال عمل اكبر ومدى متسع لتعمل فى مناطق شمال سوريا وهو عمق جديد للقوات الاسرائيلية ، وهو ما قد يؤدى الى قيام سوريا باعادة تمركز قواتها البرية والجوية فى اتجاهات ثانوية ، مما يشتت جهودها وتركيزها ضد قوات اسرائيل .

#### • بالنسبة لىران :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل استطلاع الاراضى الايرانية وأنشطتها العسكرية ، فضلا عن امكانية قيام القوات الجوية الاسرائيلية بتوجيه ضربة ضد ايران فى حالة امتلاكها لقدرة نووية ، أو فوق تقليدية ، بصورة فعالة ومؤثرة . كما أن هذا الاتفاق قد يدفع بايران للتحالف مع أية دولة أخرى للعمل على مواجهة التهديدات التركية - الاسرائيلية ، مما قد يزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة .

#### • بالنسبة لمصر :-

يهدد هذا الاتفاق أمن واستقرار البحر المتوسط ، خاصة وأنه يتيح لاسرائيل القيام بدوريات مشتركة مع تركيا لمنع وقوع - أو مواجهة - أى أعمال عدوانية فى شرقى المتوسط ، وهو اجراء متمم لنشاط الأسطول السادس

الأمريكي في المنطقة ، مما قد تعتبره بعض الدول المظلة على البحر المتوسط ، خاصة اليونان وقبرص وبعض الدول العربية الأخرى ، بأنه موجه ضدها ، ويتطلب تدخل مصر للحفاظ على أمن واستقرار البحر المتوسط ، فضلا عن أن الاعلان عن قيام منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل يعنى إمكانية الضماد دولاً أخرى هسذا المنتدى ، ومن ثم تاح الفرصة لامكانية قيام حلف دفاعي أمني في المنطقة ، وهذا يشجع على قيام أحلاف مضادة ويهدد أمن المنطقة ٠٠

ان النسق العالمي الجديد يسمى الى فرض النموذج الثقافي الغربي على دول العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط ويمثل محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد ادوات تحقيق الغزو الثقافي الغربي للبيئة العربية الشرقية وفرض ثقافة اجنية على شعوبها وتصدير القيم والالكار التي تتناق مع طبيعة المجتمع العربي .

### ساسنا : أثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الاوسط :-

● اظهر الانفجار المفاجئ لازمة الخليج في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ان هناك استقرارا هشا في الشرق الاوسط وقد ادى الغزو والاحتلال العراقي للكويت ثم وقوع عملية عاصفة الصحراء وتحرير الكويت الى دفع دول الشرق لحسو سباق كبير للتسلح مع البحث عن رؤيا جديدة للامن والسلم ويلاحظ انه منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار شهد الشرق الاوسط عداوات ونزاعات وصراعات مستمرة داخل الدول العربية ولما بين بعضها البعض ووصلت هذه النزاعات والصراعات في حالات قليلة الى نقطة المواجهة العسكرية اضف الى ذلك ان العلاقات مع الدول غير العربية كانت لاتتسم في الاغلب الا مع بالجناس والتعاون كما شهد التاريخ القريب جدا للمنطقة صراعات بين واحدة اكر من الدول العربية مع اسرائيل وايران واليوبيا وتركيا

● وقد فجرت جميع هذه الصراعات سباق في مجالات التسلح لم تشهد اى منطقة من العالم باستثناء اوربا وطبقا لتقديرات الوكالة الامريكية لضبط التسلح ونوع السلاح فان الشرق الاوسط الذى يضم حوالى ٣٠% قسط من سكان العالم اشترى مايزيد عن ٣٠% من المنتجات والخدمات العسكرية العالمية خلال الثمانينات وقد خصصت المنطقة ما يزيد عن عشر عائداتها للاتفاق العسكري وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في اى منطقة اخرى من العالم .

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٨٧ استحوذ الشرق الاوسط على نسبة ٦١% من القيمة الاجمالية لاتفاقيات بيع الاسلحة في العالم الثالث كما حصل على ٦٠,٢% من صادرات السلاح اما في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ فقد استحوذت المنطقة على ٧٥,٥% من الاتفاقيات سائلة الذكر وحوالى ٥٣,٤% من صادرات السلاح (١٥٣) .

● وفي نفس الوقت فان النسق الدولى مارس على الدوام تأثيرا بارزا على اوضاع الامن في الشرق الاوسط فكلما كانت هناك توترات او استرخاء للتوترات في النسق الدولى كلما انعكس ذلك على النظم الاقليمية الفرعية وكان الشرق الاوسط دائما بمثابة المنطقة الثانية بعد اوربا كساحة رئيسية للمواجهة المحتملة بين القوتين الاعظم وبدا ذلك واضحا للغاية خلال ثلاث مناسبات هي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ (١٥٤) .

● وبالتالي فانه على مدى العقود الاربعة قبل وبعد أزمة الخليج كانت سياسة بيع السلاح التي اتبعها القوى الكبرى بمثابة اداة هامة للتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في الصراعات الاقليمية وبناء الائتلاف التي تخدم مصالحها

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٥/٩٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - اكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سباق التسلح للشرق الاوسط - الجزء الاول - مركز الدراسات الاستراتيجية - آكاديمية ناصر - اكتوبر ١٩٩٤

على المستويين الإقليمي والعالمي ، وقد أفضت نتائج هذه السياسات في اللامانيات إلى إحداث درجة غير مسبوقة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض - بعيدة المدى في الشرق الأوسط .  
 فقد نجحت إسرائيل في بناء ترسانتها النووية وزيادة وسائل الاتصال المتاحة لديها على الإنزال بعيد المدى وذلك من خلال علاقة الائتلاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والدعم الأوروبي الغربي لها . وقد تلقت السدول العربية بدورها صواريخ ( سكود ) المزودة بالرؤوس التقليدية من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين . و في نفس الوقت، امتلكت بعض دول المنطقة القدرة على تصميم وإنتاج الصواريخ الباليستية ذات مدىات أبعد مما هو مطلوب للأسلحة القتالية . الأمر الذي أفضى مثلاً إلى مقتل ما يزيد عن ١١٠٠ مدني بواسطة عمليات القصف الصاروخي والجوى في الحرب العراقية - الإيرانية ( ١٩٨٠ - ١٩٨٨ ) ( ١٥٥ ) .

● ومن ثم فإن عملية عاصفة الصحراء أصبحت بكل تأكيد نقطة تحول في تخطيط عمليات شراء السلاح من جانب معظم دول الشرق الأوسط ويضع المخططون العسكريون في اعتبارهم في الوقت الراهن طائفة كبيرة من التنظيم التسليحية التي لم يكونوا ينظرون إليها مجدية في الماضي أو لم ينظروا إليها على إنها هامة أضف إلى ذلك إن انتهاء الحرب الباردة أثر كثيراً على غط بيع السلاح إلى الشرق الأوسط فيما جاء بمثابة نتاج تفكك حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي علاوة على أن الشرق الأوسط أصبح من وجهة نظر دول حلف شمال الأطلسي بمثابة أكثر المناطق المحتملة لتلقي فائض المعدات العسكرية الناجمة عن تطبيق معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا .

● ومن ثم فإن الاعتراف بأن سباق التسلح يعتبر أحد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار في الشرق الأوسط كان يجد ذاته خطوة بالغة الأهمية ويشير معظم المحللون أن ضبط التسلح يعتبر مهمة صعبة للغاية لأن البيئة الأمنية لدول الشرق الأوسط تختلف عن بعضها البعض في العديد من الجوانب فالدول المختلفة تتبنى عقائد دفاعية متباينة كمدان إمكانية المقارنة بين الأسلحة تعتبر مجازفة مرعبة وهي المقارنات التي تعتبر ضرورة للغاية على نحو ما أظهرت جميع محاولات ضبط التسلح الأخرى والأكثر أهمية من كل ماسبق أن سباق التسلح العربي - الإسرائيلي كان مرتبطاً إلى حد كبير بسباقات التسلح الأخرى في الشرق الأوسط لاسيما في الخليج وكذا فيما يتعلق بالتنافس بين الدول العربية بعضها البعض كما أن أية ترتيبات لضبط التسلح العربي - الإسرائيلي سوف تصبح صعبة للغاية دون مشاركة إيران

● وعموماً فإن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح في الشرق الأوسط فقد ساهمت الحروب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السياق وقد أدت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الأسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع إيران ولكن أيضاً مع العراق في المستقبل .

وعلى هذا الأساس فإنه لدى مقارنة القدرات التكنولوجية لدول الشرق الأوسط تتأتي إسرائيل في المرتبة الأولى باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وإيران امتلاك القدرة على تعديل مالدتها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليها أما الدول العربية الأخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الأجنبية والمؤسسات الاستشارية .

( ١٥٥ ) لوزن القوى بالمنطقة / حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

● وبشأن تحديث القوات المسلحة فقد حققت عمليات تحديث القوات المسلحة في العالم العربي عبر استيراد منظومات الاسلحة المقدمة وفي هذا الإطار اتفق العالم العربي خلال الفترة مابين ١٩٧٦ - ١٩٨٥ مايزيد عن ٣٨٠ بليون دولار اي مايزيد ثمان مرات عن ما انفقته اسرائيل على تحديث قواتها المسلحة وخلال الفترة مابين علمي ١٩٨٤ - ١٩٩١ اتفق كل من العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا مايزيد عن ١٣٠ بليون دولار على شراء الاسلحة وعلى اية حال فانه منذ عام ١٩٨٨ تضاعفت متغيرات عديدة لتقليص قدرة الدول العربية على شراء اسلحة اكثر كان ابرزها ازمة الديون وانخفاض اسعار النفط ومحدودية قدرات بعض الدول العربية على استيعاب وتشغيل منظومات الاسلحة الجديدة الا ان هذا المنحنى ارتفع مجددا عقب حرب الخليج على نحو ما سوف نرى لاحقا .

#### ● سياسات التسليح بعد حرب الخليج :-

● تحت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في اتفاقيات بيع الاسلحة الى العالم الثالث عقب حرب الخليج حيث وصل نصيب الولايات المتحدة الى حوالي ٤٤,٨ ٪ من اجمالي السوق الدولية للسلاح عام ١٩٩٠ فيما جاء بمثابة ازدياد عن حصتها في العام السابق ١٩٨٩ والذي كان قد بلغ ٢٣,٦ ٪ (بالاسعار الثابتة للدولار الامريكى عام ١٩٩٠)

● وخلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات الى جميع دول العالم — ٩,٦ - ١٣,٥ بليون دولار على التوالي وكان نصيب الشرق الاوسط منها حوالي ٣,١ - ٣,٢ بليون دولار على التوالي ايضا وذلك بفعل الزيادة في مشتريات السعودية وسوريا والامارات وايران وقد ركزت احتياجات المستوردين في منطقة الشرق الاوسط على التكنولوجيا العالية والاسلحة الدقيقة الموجهة التي استخدمت اثناء الحرب<sup>(١٥٦)</sup> .

● تمتع الولايات المتحدة بصفة خاصة بمزايا واضحة بين مصدري السلاح بفعل الدور الكبير الذي لعبته اثناء ازمة وحرب الخليج وقد استندت سياسة تصدير السلاح الامريكى قبل الحرب تسير بصورة طيبة للغاية وكانت الولايات المتحدة قادرة على تحريك نصف مليون جندي ومايزيد عن ١٠٠٠ طائرة قتالية وانشاء قيادة مشتركة باقل صعوبة على الرغم من ان مستوى الاسلحة والمعدات والتجهيزات السعودية لم تكن على نفس المستوى الامريكى

#### ● أثر عمليات الخليج على زيادة معدل سباق التسليح لدول المنطقة :-

● انه على الرغم من ان الدول العربية تمتلك ميزة عديدة في مواجهة اسرائيل الا ان الاخيرة لديها ميزة استراتيجية نوعية واضحة في مواجهة الدول العربية وقد ظلت الفجوة النوعية موضوعا لجهود عربية قائمة لسنوات عديدة ويفسر ذلك محاولة امتلاك الصواريخ والاسلحة النووية على الاقل من جانب العراق ولذلك فان التصوف الاسرائيلي من الفجوة الكمية العربية في الصراع العربي - الاسرائيلي قد اشعل مباحي اسرائيلية المبحث عن اسلحة ذات كفاءة اعلى بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل الامر الذى ادى بدوره الى اشعال مجهود عربي للسير قدما بمحاذاة اسرائيل ومن ثم فان هذا الميزان اللامتائل في سباق القدرات الكمية والنوعية بين الجانبين يؤسس أسلوب جديد لسباق التسليح في الشرق الاوسط كما يخلق وضعاً بالغاً من عدم الاستقرار .

● بالإضافة الى ما سبق ، فان عمليات الخليج أشعلت سباقاً آخر للتسلح في الشرق الأوسط ، وطالما أن العراق والسعودية وايران يعتبرون خصوماً محتملين لاسرائيل ، فان كلا السباكين في مجالات التسليح أصبحتا مرتبطتين الى حد

(١٥٦) قضايا الحد من التسليح في الشرق الأوسط - مراد ابراهيم الدسوقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١ عام ١٩٩٢

كثير بعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في إحداث خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

• انطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج إنتاج الصواريخ ذات المدايات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الإنذار المبكر مع عرقلة أي ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في أطوار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد غير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

• وبما لا شك فيه أن أي تزايد في القوى لدولة ما ، يولد لديها قناعة بإمكانية فرض الإرادة على الدول المجاورة الأمر الذي يؤثر في إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار ويؤدي في النهاية إلى نشوب الصراع المسلح .

• وبالتالي يجب أن نخلص من جراء ذلك إلى أهمية العمل للتوصل للاتفاقيات الخاصة بضبط التسليح ونزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة <sup>(١٥٧)</sup> باعتبارها الشكل الرئيسي للترتيبات الأمنية التي تشكل الركيزة الأساسية لأي تسوية سياسية منفردة والمطلوب الرئيسي للتعاون الإقليمي وإقامة السلام الشامل والعدل لتوفير مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الإقليمية والدولية بالمنطقة .

#### • ملاحظة: قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .

• لا شك إن أولى مسائل تالفي الخلل في التوازن الاستراتيجي العسكري سوف تستند على حل جميع قضايا المنطقة وعلى رأسها تحقيق السلام العادل لكل دول المنطقة مع إيجاد تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين دون العورط في أخطار مباح التسليح بما يعرض السلام والأمن الشامل في المنطقة .

• وتعدد الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الخلل الاستراتيجي العسكري والذي يؤدي إلى تهديدات مباشرة للأمن القومي ولا سيما أخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، حيث تمتلكها إسرائيل ، وتسعى بالتعاون مع جنوب أفريقيا إلى تطويرها ، حيث لا يمكن استبعاد استخدامها إذا واجهت القوات التقليدية للدولة موقفاً حرجياً يتطلب استخدام أسلحة التدمير الشامل .

• لذلك فإن شعوب منطقة الشرق الأوسط تهددها ترسانة نووية إسرائيلية تقوى يوماً بعد يوم ويعتبر ذلك من أخطر التهديدات المباشرة وبخاصة مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان والمرتفعات السورية وإصرار إسرائيل على تهديد فلسطين وتهديد أمن واستقلال دول المواجهة العربية في المدى القريب والمتوسط وبتزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات إسرائيل النووية والكيميائية وصواريخها أرض/أرض، جو/أرض ، ومسدى أسلحتها وأدوات الردع الاستراتيجي لديها وما يخلدهما من نظم إنذار واستطلاع استراتيجي .

• كل هذه العوامل تفرض إيجاد خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن بالمنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها .

<sup>(١٥٧)</sup> السياسة العسكرية في التسعينات ، د/ زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره .

## • الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووي الاقليمي :-

تعتبر مصر باوضاعها الجيوبوليتكية من اكثر دول منطقة الشرق الاوسط تعرضا للتهديدات العسكرية من جانب اسرائيل حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية للدولة تعتبر مجاها الحوى بمددا ليضم كافة الدول العربية وقد عملت على تحقيق توازن عسكري تقليدى وتفوق نووى مع كل دول الطوق العربية المحيطة بها " مصر - سوريا - الاردن " . ورغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فان اسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعتها الحربية وقوتها النووية والتي يتركز جزء رئيسى منها في صحراء النقب المتاحة للحدود المصرية الامر الذى اكده حقيقتين بارزتين ، ، اولهما ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى اصبح امرا مؤكدا بل وانما تسعى دائما لزيادة قدراتها في هذا المجال بما يكسبها مزيدا من القدرة والتفوق ويدفعها الى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الامر الواقع والتوسع ، ، وثانيهما - ان النشاط النووى الاسرائيلى لم يقتصر على السعى لامتلاك الاسلحة النووية والقدرة على اتاجها فحسب بل تجاوز ذلك الى امتلاك وسائل اطلاق متنوعة أبرزها الصواريخ ارض / ارض والطائرات التى تحتكها من حمل القنابل النووية الى مختلف المسافات وباساليب استخدام متباينة .

وفي ظل تلك المعطيات فان متطلبات تحقيق الامن القومى المصرى لجابهة التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - الى جانب الثوابت التى وصفها اسرائيل للتخلص عن رادعها الاستراتيجى والتى قد يستغرق تحقيقها عقد او عقدين من الزمان على الاقل ، ، على ذلك فان هناك خمسة خيارات امام المخطط الاستراتيجى المصرى لجابهة التهديد النووى الاسرائيلى باعتبارها تهديدا مباشرا للامن القومى المصرى .

### الخيار الاول : قبول الامر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الامرائيلية :-

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر الى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والاسلامية ، اضافة الى انه لن يحقق الاستقرار المنشود في منطقة الشرق الاوسط في ظل اختلال توازن القوى والذي يستمر معه التهديد المباشر للامن القومى المصرى اضافة الى ان استمرار الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى سيقف لها عدة مزايا استراتيجية لعل اولها ، ، استمرار سياسة الابتزاز الاسرائيلى ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق اهدافها ولعلل التعنت والتصلب الاسرائيلى الحالى وعدم الالتزام بالجداول والبرامج الزمنية التى التزمت بها في ظل موانيق السلام الواقعة عليها خير مثال لذلك وثانيها ، ، اضعاف فعالية مصر في التأثير على الاحداث في المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل في عملية السلام الذى يحقق الامن الاسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الامن القومى المصرى والعربى وثالثها ، ، التسهيد الغير مباشر والتلميح المستمر بانزال العقاب على مصر بما يقتضيه دائما بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبا للخسائر المحتمل ان تعرض لها في ظل القدرة التقليدية والغير تقليدية والنووية المنتشرة على حدودها ولعل موقف حكومة اسرائيل والتصريحات التى تصدر تباعا من مسئوليهها خير مثال لذلك ورابعها ، ، عدم اتاحة المناخ الملائم لتحقيق الاهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسى المصرى بما يؤدى الى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته الامر الذى يخرج عن حدود وقدرات أى قيادة مصرية وطنية .

ان قبول الامر الواقع والاستسلام لتفوق اسرائيل وسيادتها النووية في المنطقة يتناقض مع رؤية أى محلل للعلاقات الدولية سواء في مصر أو المنطقة العربية أو في العالم بأسره ، ، ولعل الرؤية التى طرحها " حزقيال دروز " استاذ العلوم السياسية والادارة في الجامعة العبرية في القدس المحتلة خير دليل على ذلك حيث قال ان دواعى اية دولة للتوجه للخيار النووى

هو . . لتحسين امنها خاصة اذا كان مهدداً بمخطر جدى تهدد البقاء او توضع في ظروف يصحح الاختيار النوى رغمها عن مخاطره الفضل البديل الاخرى مثل بلد يواجه خصوما نوويين او بلدا مهدداً للابتزاز .  
ورغم ان حزيقال يتحدث اصلا وفي ذهنه اسرائيل فان مارآه مبررا لاسرائيل لامتلاك الاسلحة النووية هو بعينه مبرر كاف لمصر والعرب لامتلاك نفس السلاح لانه لايمكن لمصر ان تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووى تتمتع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة في فرض سياستها واهدافها .

### الخيار الثالث : استمرار السعي للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى .

وقد تحقق هذه الضمانات اما في اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهى اطار عالمى مقنن او عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وقد سبق لمصر في منتصف الستينات ان بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل او تهددها باستخدام الاسلحة النووية وقد اشارت بعض الدراسات الى ان الاتحاد السوفيتى رفض تقديم اسلحة نووية لمصر سواء قبل او بعد حرب يونيو ١٩٦٧ كما رفض ايضا اية ضمانات نووية ضد اسرائيل وقد كانت القطعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال كما ان الاوضاع العالمية الحالية بعد التحولات الاخيرة في دول المعسكر الشرقى زادت من عدم جدوى التطلع لثل هذه الضمانات . اما بالنسبة للولايات المتحدة فان طبيعة علاقتها مع اسرائيل وضغوط العرب الصهيوني في واشنطن تمنع امكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد اسرائيل ورغم ان مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النوى تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الا ان هذه الضمانات كما ترى مصر غير كافية وغير فعالة .

ومن منطلق اهمية الا تسمح مصر مهما كانت الظروف ان تجعل امنها القومى المهدد نوويا من اسرائيل رهنا بضممان خارجى لعدة اعتبارات . . اولها - ان هذا الضمان قد يؤدى الى خضوع مصر لابتزاز سياسى حول طرق ووسائل حل الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل . . وثانيها - قد لا تنفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقا مطلقا مع مصر وبالتالى قد تتخذ قرارات لا تنفق مع المصالح المصرية . . وثالثها - ان معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الاوان وبعد ان تتم الضربة النووية فعلا مما يجعلها عبءا الجدى . . ورابعها - ان وسائل الامن القومى ومواجهة التهديدات الخطيرة التى قد تهدد بقاء الدولة ذاتها لا يمكن ان تترك للغير . . بل ان مثل ذلك التهديد لابد ان يتركز على توفر القدرة الذاتية في مواجهته .

### الخيار الثالث : امتلاك مصر لاسلحة ردع تقليدية وفوق تقليدية متطورة يمكنها مجابهة السلاح النووى الاسرائيلى .

ويقصد بهذه الاسلحة عدة انواع من أنظمة التسليح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ ارض-ارض او الاسلحة فوق التقليدية وقد رجح كثيرا من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزايا ومثروريسا ودوافع لجو مصر والدول العربية لامتلاك ذلك والردع التقليدى المنظور ودعمه براوع فوق تقليدى حيث تستند مؤيدى هذا الخيار الى عدة حقائق . . اولها - رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة . . وثانيها - المرونة في استخدامها بالإضافة بالمقارنة بالاسلوب المعقد والقنوت العديدة لاتخاذ قرار السلاح النووى والذي يصل لحد موافقة رئيس الدولة ذاتها للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها . . وثالثها - ان الاستخدام الغير مقيّد لثللك الاسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة .



هذا وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار ان ذلك الامتلاك لابد ان تستند الى تخطيط استراتيجي عسري كاطار مرحلي يمكن ان يسد فجوة عدم التوازن في القوى الناشئ عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وان امتلاك مصر والعرب للردع التقليدي ولفوق التقليدي يعتبر هدف مؤقت للمني الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للردع النووي .  
وانه رغم امتلاك الدول العربية لأسلحة الردع الفوق تقليدية فمن غير المحتمل ان تكون هي البادئة باستخدامها تحسبا من تلجأ اسرائيل الى خيارها النووي - لذا فان الاحتمال الاقرب الى الحدوث في حالة مواجهة عربية اسرائيلية ان يستخدم السلاح فوق التقليدي العربي في الضربات المضادة كاداة لاستعادة الاتزان الاستراتيجي .  
الخيار الرابع: اعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطويع وامتلاك قدرات نووية عسكرية :-  
ومن خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصري والعربي تجاه التهديد النووي الاسرائيلي يتضح انه لاسيما امام مصر والدول العربية الا السعي منفردة او من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطويع قدراتها النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية .

ورغم الضغوط والتحديات والمطالبات الاقتصادية الا ان ثوابت الموقف الاسرائيلي واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية بل وباقي أسلحة التدبير الشامل الأخرى فان مطلب حماية الأمن القومي المصري والعربي يستلزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي ، ولقد صرح ذو الفقار علي بوتو مؤسس البرنامج النووي الباكستاني " انه اذا امتلكت الهند قبلة ذرية فعلى الشعب الباكستاني ان يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض أو حتى الموت جوعا في سبيل صنع قبلة ذرية ، وليس هناك بديل لذلك "

ان مطلب توازن الردع النووي بين المعسكر الشرقي والغربي كان السبيل الوحيد لمنع حشر نووية بينهما .  
وسيل توازن الردع النووي بين الدول العربية واسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حتى البقاء والدفاع عن النفس هو الردع الوحيد الذي يؤمن الدول العربية من التهديد النووي .

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المروءة التي تحملها القيادات العربية في مواجهة تهديد أمنها القومي ازاء التهديد النووي الاسرائيلي المباشر لحاضرها ومستقبلها وتشكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومي المصري والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التي أصبحت مطلبا لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل نحو مستقبل افضل يبنى على توازن القوى الذي أمك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والاسرائيلية واستنزاف العديد من الأموال في تسابق تسلح لا نهائي بين العرب واسرائيل .

من هذا المنطلق ، وادراكا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوقا لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ، وانتهت المناقشات في ديسمبر ١٩٧٤ بتبنى الجمعية العامة للامم المتحدة قرار رقم ٣٢٦٣ في الدورة التاسعة والعشرين حول انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط ، حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويتوالى صدوره سنويا منذ هذا التاريخ .  
الخيار الخامس : انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل :-

• ان خيار انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، هو الخيار الواقعي الذي تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام اسرائيل به ، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية ، مع البثبات حسن النوايا الاسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي ، والتي تعني فقط الالتزام بعدم تطوير أو اضافة قدرات نووية اسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتي تدخل في نطاق تفويض الوكالة

الدولية للطائفة الذرية ، حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولا وعرضا داخل اسرائيل وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي الى العودة الى سابق تسليحي لا مفر منه ، في ظل اصرار اسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه ، تحقيقا للأمن القومي المصري والعربي .

#### وقد خالصنا من دراسة الخيارات الى الآتي :-

- إن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والتركيز عليه أو على اثنين منها في الحوار السياسي وفي المنظمات الدولية والإقليمية أو في المؤتمر الدولي/الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط يتطلب حدا أدنى من الاجماع الاستراتيجي العربي على نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط تقره لجامعة العربية بما يشكل قوة صاغطة فعالة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .
- وبغير شك فان الخيارات الخمسة تشكل إمكانيات سياسية ودبلوماسية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل يخاطب الرأي العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والإقليمية لتعزيز الدعوة الى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل .
- ومع التسليم بهذه الخيارات فان حقائق القوة تدعو إلى استمرار دول المواجهة العربية في بناء قدراتها العسكرية فوق التقليدية وبخاصة الصاروخية والكيميائية منها حتى تبدأ فعلا اجراءات نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط وهي مسألة ليست متوقعة بسهولة في السنوات القليلة القادمة .
- ولاربع أن تطوير الأوضاع الجيوبوليتيكية والسياسة العسكرية في اطار التوازن الاستراتيجي المركزي بين الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط وما يجري من تعديلات على خريطةها السياسية سوف يساعد على ترجيح أحد أو بعض هذه الخيارات ومع تطور اجراءات وجهود التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي تبرز أهمية وضرورة الربط بينها وبين إزالة كافة أسلحة اسرائيل النووية وفرض الرقابة الكاملة على منشآتها النووية ضمانا لأمن شعوب المنطقة وسلامه . ومع تقدم المفاوضات الدولية في جنيف لإبرام اتفاقية دولية شاملة لتحريم إنتاج واستخدام وتخزين واعداد مخزونات الأسلحة الكيميائية يلزم تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية والإعلامية لربط إزالة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط زمنيا وفعليا بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية لدول المنطقة .
- وقد يكون من الملائم في إطار الدبلوماسية العربية النشطة استخدام كل أو بعض هذه الخيارات السياسية معا في المنظمات الدولية والإقليمية وفي إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم لتعزيز الحملة العامة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة في هذا الاتجاه . ويعتبر الاهتمام العربي بتنظيم المؤتمرات الدولية والسياسية وعلى مستوى الخبراء لهذا الغرض خطوة عملية في الاتجاه الصحيح تراكم العمل على انقضاء المؤتمر الدولي والإقليمي للسلام في الشرق الأوسط وتتيح مراجعة الخيارات المختلفة السابقة وتحديد الجوانب الإيجابية في كل منها وترجمتها إلى خطط زمنية مقترحة تصلح أساسا للحوار بين السياسيين في دول المنطقة وتغطي بعض الجوانب العملية والفنية في جوانب التحقق من القدرات النووية العسكرية والتفتيش على المنشآت النووية ويمكن من خلال العلاقات السياسية والخارجية والمؤتمرات الدولية والإقليمية تحديد القوى الدولية التي يمكن أن تشارك بصورة نشطة في الدعوة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

- وفي كل الأحوال يجب تقدير آثار إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل على استراتيجيات الردع بأنواعها: السقي تمارسها دول المنطقة ، وعلى تنامي حجم التهديدات الخارجية للأمن القومي والنعكاسات إنشاء نظام دولي بين بلدان الشرق الأوسط لضمان إزالة أسلحة التدمير الشامل على مفاهيم سياسة الأمن القومي العربي بوجه عام والدس وازن الاستراتيجية لدول المنطقة •
- إن مسألة إخلاء الشرق الأوسط والبحر المتوسط من أسلحة التدمير ستظل أحد محاور العمل السياسي -إنشائية إقليمية ودوليا خلال الفترة القادمة ويجب أن يتزايد الاهتمام العربي بأبعادها على أساس عملي لا يكتفسي بوجود الاعلام والدبلوماسية بل يمتد إلى كافة مجالات إدارة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة بمسند اسرائيل للاقترب من هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ذلك المسند الرئيسي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية •
- كل ذلك يؤكد مدى حاجة القزى العربية- كتجمع قومي متجانس- الى الحركة الجماعية المنسقة ، من أجل تسعين المصالح العامة للأمة وحمايتها من الضياع • • ومن أن يجرلها تيار السيولة الشديد الذي يسود العلاقات الدولية ، حيث تدوب الكيانات التي لا سند لها ، وحتى لا تزداد جسامه المخاطر التي تواجه العالم العربي •

## خلاصة الغياب الرابع

### أولاً : ظاهرة العقوبات الاقتصادية :-

لقد تزامنت مع أزمة الخليج منذ الدلاعها في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ مع إحدى الظواهر الهامة التي شهدتها الساحة العربية خلال حقبة التسعينات وهي ظاهرة العقوبات الاقتصادية حيث تعانى ثلاث دول عربية هي "العراق وليبيا والسودان" من آثار تلك العقوبات . إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتي ازدادت تفاقمًا نتيجة السياسات الداخلية لبعض هذه الدول وما تفرضه كثرة المشاكل الداخلية عليها من أساليب لتعزيز قبضتها وسيطرتها على الحكم وقمعها للمعارضة أو الأصوات التي تنادى بالإصلاحات السياسية أو الداخلية هذا إلى جانب تدهور علاقاتها بمعظم الدول المحيطة أيضًا .

وأما كانت الأسباب فالعراق ما زال يخضع لأشد أنواع العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على دولة ذات سيادة ، فإلى جانب أن هذه العقوبات قد أجهزت على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية حيث أعاق الحصار الحكم على العراق منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية مما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية ، مما يمكن القول معه بأنها تحولت إلى مجرد أعداد -جوفاء لا تشكل كفاءة قتالية أو فنية فعالة . هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل والتي ما زالت اللجان الفنية التي شكلها المجلس ماضية على طريق تدميرها وكذلك قدرات تصنيعها مع فرض نظام للمراقبة بما لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلاً وذلك رغم مرور ثمانية سنوات كاملة على الهزيمة العراقية .

وهكذا خرجت دولة العراق التي تعتبر من أكبر الدول العربية قوة عسكرية واقتصادية حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وثروة زراعية و ثروة زراعية و ثروات أولية إلى جانب قوة بشرية وكوادر علمية شكلت رصيدها "هائلًا" للقدرة العربية في مواجهة كل ما يتهددها من عدائيات . كما انعكست آثار الحصار على الشعب العراقي في عملية إبادة جماعية لشعب بأكمله في سياسة تجويع الأطفال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ ، حيث أكد تقرير لرعاية الأمومة والطفولة "اليونيسيف" أن ثلاثة ملايين وستمئة ألف مواطن عراقي مهددون بمختلف الأمراض وأشار التقرير الذي نشر في يناير ١٩٩٥ أن مليوني وربع المليون من هؤلاء أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم كفاية السرعات الحرارية اللازمة للجسم البشري . . هذا وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية أن "خمسمائة وثلاثون ألفًا وستمئة وسبعة مواطن عراقي" قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد في الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية ، وأن المعدل الشهري للوفيات من الفئات العمرية أقل من خمس سنوات بلغت أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة معدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات بلغ ستة آلاف وسبعمئة وأربعة وأربعون مواطنًا .

والحقائق الخاصة بمعاناة الشعب العراقي تزداد حدة يوما بعد يوم رغم اتفاق النفط مقابل الغذاء والذي اقتره مجلس الأمن تخفيفًا لهذه المعاناة كما أدى الحصار الاقتصادي على العراق إلى تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة ومنعها من إقامة علاقات اقتصادية مع الخارج فقد كان اجمالي الناتج المحلي للعراق عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٣٥ بليون دولار وفق تقدير منظمة الدول المصدرة للنفط وكانت صادراته من النفط وحده ما يقرب من ٩,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٢٦,٥% من اجمالي الناتج المحلي وقد انخفض الناتج المحلي نتيجة للحصار إلى ١٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ٤٥,٧% وقد أسفر ذلك عن تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٩٣٥ دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٧٠ دولار

سنويا عام ١٩٩٤ ومع هبوط الانتاج العادى الى نصف ماكان عليه قبل الحصار ، اشتعل معدل التضخم الملى فى العراق وزاد من سوء الحال اقموار الثقة فى الدينار العراقي محليا حتى تجاوز سعر الدولار الامريكى ثلاثة الاف دينار عراقي .

ومع تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم فقد اضطرت خطوط امدادات مستلزمات الانتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام وتدهورت الخدمات العامة بما فى ذلك امدادات المياه النقية للشرب والمواصلات والاتصالات والصحة وول مستوى رفاهية المواطنين الى مادن المستويات المقبولة انسايا .

اما عن ليبيا ٠٠ ففى يناير ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بتسليم المتهمين فى قضية لوكربي الشهيرة وبعد ان رفضت ليبيا قرار مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتو حـ الضمانات القانونية والفعالية لاجراء محاكمة عادلة للاشخاص المتهمين وقبل ان تصدر المحكمة قرارها لجأت الولايات المتحدة الى مجلس الامن لاستصدار قرار جديد وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ الذى يعر فيه ورفض ليبيا تسليم المتهمين قديدا للامن والسلم الدوليين ونص القرار على مجموعة من الاجراءات العقابية تشمل حظر مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية وبيع الطائرات وقطع غيارها وحظر امداد ليبيا باى مواد او اجهزة او معدات تستخدم فى بناء المطارات ومقاطعة الطيران الليبى وحظر جميع الرحلات الجوية من والى ليبيا ، مع مطالبة الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة بتخفيض مستوى تفهليا الدبلوماسى فى ليبيا " اختياريا " وقد استمرت المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا حيث اصدر مجلس الامن قراره رقم ٨٨٣ فى نوفمبر ١٩٩٣ بتجميد الاموال والاصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التى تدخل اليها او تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية ، مع حظر التعامل التجارى جزيا مع ليبيا عن طريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتطورة وغيرها .

وقد تسببت العقوبات المالية وحدها الى ندرة السلع التموينية واضطراب نظم الامدادات الغذائية وامدادات المواد البسيطة كما الخفضت القوة الشرائية للدينار الليبى الامر الذى تطلب تعديل سعر الدينار ليمشى مع التغير فى شروط التجارة الداخلية كما امتد تأثير العقوبات وتابعها خاصة من الولايات المتحدة بايقاف العمل بمشروع انشاء خط انابيب النفط الليبى الذى كان مقررا ان يمتد من طريق حتى الاسكندرية فى مصر بتكلفة استثمارية حوالى ٣٠٠ مليون دولار . وقد انعكس اكبر الاثر على القوة المسلحة الليبية التى فقدت الى قطع الغيار وتأثرت كفاءتها الفنية وايضا القناتية بالقدر الذى جعل الكثير من معدات القتال الليبية التى كانت تشكل رصيذا للفة المسلحة العربية فى تآكل وتساقم مستمر . وايضا تأثر اسطول الطيران المدنى الليبى وشكلت حالته الفنية ابلغ الاثر على كفاءته وقدرته وحجم خسائره .

اما عن السودان ٠٠ فبعد فشل السودان فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٠٤٤ ، والذى طالب حكومة السودان بتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك خلال فترة اقضاها ستين يوما ، والكف عن مساندة الارهاب الدولى وبعد فشل السودان فى تنفيذ القرار اصدر مجلس الامن قراره فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ بفرض عقوبات على السودان تضمنت تخفيض عدد ومستويات البعثات الدبلوماسية السودانية وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين ومراقبتهم مع وقف رحلات شركات الخطوط الجوية السودانية ومقاطعة المطارات السودانية .

وبعد شهرين من فرض العقوبات الدبلوماسية على السودان تعرضت السودان لحالة من الفوضى القلبية حيث عسر الجنيه السودانى نصف قيمته وبالتالي اوقفت الحكومة نشاط مكاتب الصرافة ووقف تحويلات العملة فى السوق السوداء

الا انها تراجعت بعد ذلك واصلحت قواعد جديدة لتنظيم تجارة العملات وبدأت تدخل السوق على طريق النجاعة حيث تم الاعلان في اوائل هذا الشهر ان نصف عدد الاطفال الذين يعتمدون على مراكز توزيع الغذاء التابعة لها بجمهورية السودان بدأت حالتهم في التدهور بسبب نقص الاغذية كما زاد برنامج الغذاء العالمي من حجم تقديم المساعدات في جنوب السودان حيث يعانى مليون و ٢٠٠ الف من المواطنين في النجاعة الى جانب مئات الآلاف من النازحين هربا من القتال وبمخاض عما يسدوا به ومقيم ويعانى برنامج الغذاء العالمي من النقص الشديد في التمويل من الدول المانحة ، حيث يتجاوز هذا النقص في الاعتمادات المالية طبقا لما اعلنه المسئولون عن برنامج الغذاء العالمي الى حوالى ١١٧ مليون دولار وما زاد من خطر التهديد بالنجاعة ذلك الخطر الذى فرضته الحكومة السودانية منذ مارس ١٩٩٨ على الرحلات الجوية لوكالات الاغالة التى تقوم بما الامم المتحدة والتي امتدت لمدة تسعة سنوات متصلة حتى الان .

هذا وقد قررت الامم المتحدة ان حوالى ٧,٦ مليون نسمة من سكان السودان يحتاجون معونات غذائية ومعونات لمواجهة القحط ، وقد وصلت الحكومة السودانية للدرجة من الفقر للحالة التى اضطررها لالغاء معظم الدعم الخاص بالاغذية والوقود حتى في الشمال حيث تمارت شبكة الطاقة ونظم الري ووسائل النقل العام انهارا كسائلا وانقضت الحكومة للوسائل الكفيلة بكبح جماح التضخم في الدولة والذي وصل الى حوالى ١٢٠ ٪ مع مطلع هذا العام . كما العكس تأثير الحرب الاهلية وسوء الحكم في السودان الى الدرجة التى اوصلت جمهورية السودان الى واحدة من الفقر دول العالم حيث وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الى حوالى ٣٢٠ دولارا وقد ادت الحروب الاهلية وسوء ادارة الاقتصاد الى انهيار المستمر للنتاج القومى والذي يصعب قياس مدى انهاره نتيجة نقص الاحصائيات السليمة وايضا صعوبة تقدير حجم الانهار الحاد لمعظم البنية الاساسية للدولة .

#### ثانيا : تنمية القوى المضادة للامة العربية :

اذا كانت تداعيات حرب الخليج الثانية قد افكت قدرات الامة العربية واسترفيتها فلعل سياسة القتل البطيء وتنفيد احكام الاعدام على شعب العراق اطفالا وشيوخا ونسوة باسم القانون والشرعية الدولية واوصلت دولة المراق الى عهد القرون الوسطى من حيث التخلف وتدمير بنيتها الاساسية فان سياسة قتل وابادة الشعب الفلسطينى وفرض سياسة الامر الواقع عليه وانتكار حقوقه المشروعة حتى في الحياة الكريمة داخل حدود متواضعة من ارضه المقتبسة واذا اضفنا لذلك ما يحدث في الجنوب اللبناني وما قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية وما ارتكبته من مذابح متكررة ضد هذا الشعب العربى الشقيق لتؤكد لنا ان حوالى اكثر من ستة دول عربية تمثل اكثر من نصف الامة العربية قد تعرضت ومازالت تعرض لسياسات متنوعة سواء منها الحصار او الاستخدام الجائر للقوة العسكرية او سياسات قمع عناصر المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال . . الامر الذى يدعونا الى القاء نظرة فاحصة الى الجانب الاخر . . تلك القوى المضادة والمتحامية من اعداء الامة العربية التى استغلت محنة الامة العربية وتداعيات حرب الخليج الثانية وبدأت في تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وصعدت من حجم التواجد العسكرى وعقدت من اتفاقيات التعاون العسكرى والاقتصادى مايساعدها على تحقيق اهدافها في تفكيك وتجزئة الامة العربية واعادة صياغتها بما يمشى مع اطماعها ومخططاتها فهاذا فعلت تلك القوى خلال عقد التسعينات بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية خاصة في مجال تنمية قدراتها وامكانياتها العسكرية منها والاقتصادية ؟ ؟ .

واذا بدأنا بالولايات المتحدة صاحبة الانتصار الخامس في حرب الخليج الثانية . . فان حقيقة الدور الأمريكى في حصار الشعوب العربية وتحيزها المطلق لجانب اسرائيل حليفها الاستراتيجى وتواجدها العسكرى المكثف بالخليج ليس

خاليا على احد وقد تناولتها العديد من الاقلام العربية الجادة بالتحليل والدراسة بالقدر الذى لايحتاج مزيدا من الاضافة في هذا الشأن ويكتفى في هذا المجال التأكيد على ان كل ما اصاب الامة العربية من ضعف وتفكك واحباط واذلال كان للولايات المتحدة الامريكية جانبا رئيسيا فيه وايضا كل تنمية للقوى المعارضة للامة العربية وبصفة خاصة اسرائيل - او ذلك الحلف الاستراتيجي الجديد بينها وبين تركيا قد تم بمباركة امريكية الامر التي استغلت فيه تلك القوى المعادية للعرب ذلك الموقف الامريكي وسياستها التي تركزت في دعم تواجدها العسكري مع مواصلة حصار الشعوب العربية لافكارها القصادية وعسكريا ، لقد استغلت القوى المعادية للامة العربية هذه السياسة والمجتمعت في استثمارها لمضاعفة قواها العسكرية منها والاقتصادية بالقدر الذى اصبح يشكل خطرا استراتيجيا كبيرا ولجوات تزايد اتساعا يوما بعد يوم بين الامة العربية من جانب واعدائها الطامعين في ثرواتها واراضيتها ومقدراتها من جانب اخر .

### ثالثا : حتمية المصالحة العربية :

لقد ان الاوان وبعد مرور تسعة سنوات طويلة على حرب الخليج الثالثة ان تسعى جميع الاطراف والقيادات العربية لعقد مصالحة تاريخية تتجاوز من خلالها كل تداعيات والانعكاسات تلك الحرب البغيضة باعتبار ان مطلب المصالحة اصبح حتمية تاريخية يتحمل مسئوليتها كل الامة العربية شعوبا وحكومات وان مايجعل هذا الامر ملحا هو تشنعة جبل كامل من الاطفال وشباب كل من الكويت والعراق وقد غمت وترسخت في وجدانهم بذور كراهية واحقاد متبادلة لكل منهما حيث ان هناك جبل من اطفال العراق بلغ الثامنة من عمره الان وقد تعايش مع منطق القتل البطيء في العراق حيث ان اخر احصائية في هذا المجال قد اشارت الى ان حوالي ٥٨ ٪ من اطفال العراق تحت سن الخامسة اصبحت هيكل عظمية تقتص امراض سوء التغذية حيويهم ويدفن منهم حوالي ٥٠ الف طفل سنويا كما ان الطفل الذى عايش هذه الحرب المدمرة وكان عمره من الثانية عشر الى الخامسة عشر اصبح الان في سن العشرين وما بعدها وقد تجرع كل الوان الكراهية والحقد التي تبنتها اجهزة الاعلام في كل من العراق والكويت كما يتم تلقيها في مراحل التعليم المختلفة مما يعنى احتمال امتداد تلك الآثار السلبية وتداعيات هذه الحرب المؤلمة الى اجيال جديدة قادمة مما يعنى ايضا حتمية عقد مصالحة عربية لصالح الامة العربية حاليا ومستقبلا .

ولعل التوجه الجديد للسياسة الكويتية قد جدد الامل في عودة تدريجية العلاقات مع دول الضد العربية والتي كسنت قد ساندت العراق عند غزوه لها حيث الفت الحكومة الكويتية ذلك المسمى من قاموسها وبدأت في اتخاذ خطوات تحسين علاقاتها مع هذه الدول وقد كان احتمال عودة العلاقات الاردنية - الكويتية خطوة هامة وعلامة مبشرة على هذا الطريق كما كانت زيارة وزير خارجية السودان خطوة اخرى في نفس الاتجاه ولعل الكرة الان في الملعب العراقي الذى تنتظر منه الامة العربية خطوة شجاعة لرفع معادلة شبه التي استمرت ثمان سنوات كاملة من جانب ولان اى مصالح عربية لن تكون فعالة او مجدية الا بعقد مصالحة عراقية - كويتية يقف فيها الرئيس صدام حسين معلنا ومقرعاً بتجاوزه واخطائه في حق جيرانه وخاصة دولة الكويت شعبا وحكومة ويتعهد بقوة وبنوايا اكيدة للافراج عن سكل الاسرى والمفقودين والمحتجزين في سجون العراق ويقدم كافة التعويضات التي يرضى عنها الشعب الكويتي ويتخلص تماما عن بناء اى قوة عسكرية يمكن ان تكون مصدر تهديد لجيرانه حاليا ومستقبلا بالقدر الذى يسمح بتدخل حكما وقادة عرب لعقد هذه المصالحة التي يستهني بالتاكيد كل المبررات لاستمرار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي من جهة وقصد تزيل التواجد الاجنبى بالخليج بالقدر الذى يوقف نزيف اهدار الثروات العربية ويحد من مكاسب الطامعين فيها من جهة اخرى .

## رابعاً : العرب وتحديات الأمن القومي العربي :-

مع نهاية عقد التسعينات اتسع نطاق تحديات الأمن القومي العربي ولكننا نركز هنا على أبرز ثلاثة تحديات هي التحدي الأمني وتحدي السلام والتحدي الاقتصادي !!

وبداية فإن "التحديات" أعم وأشمل مما يطلق عليه "التهديدات أو العدائيات" وبالتالي فهي أكثر الأخطار وأشدّها قسوة وتأثيراً على طموحات الدولة وانطلاقها نحو التنمية بمعناها الشامل والذي يتضمن كل قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

من هنا . . . وفي مواجهة تلك التحديات يلزم صياغة إستراتيجية أمن قومي تركز على امتلاك القدرة على تأمين انطلاق قوى الدولة بكامل عناصرها تلك التحديات والأخطار سواء من الخارج أو الداخل إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات التي تحمي الأوضاع الملائمة والناخح المناسب للتفصيل الجيد لتخطيطها الإستراتيجي نحو التنمية المنشودة تحقيقاً لأهدافها القومية في إطار من الاستقرار والتماكك الاجتماعي . . .

وعلى ضوء ذلك فإن الصياغة الناجحة لإستراتيجية الأمن القومي التي تبنى على توفير المعلومات والإدراك السليم والوعي والدراسة المتعمقة لكل التحديات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية . . . هي الطريق الوحيد لمواجهة تلك التحديات والانطلاق نحو التفصيل الناجح لإستراتيجية التنمية المخططة . . .

ولزيد من الإيضاح لتلك العلاقة بين "التحدي والأمن" فإن خير مثال لتلك العلاقة هو ما حدث لمصر خلال حقبة الثمانينات . . . فقد كانت مصر وما زالت تواجه تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صاغت إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي . . . وكان أهم تحدٍ يعوق تلك الإستراتيجية هو تهدد جماعات العنف المسلح والإرهاب والتي تكاثفت كل أجهزة الدولة إلى جانب الشرطة المدنية لحصاره والقضاء عليه استمراراً لمواجهة التحدي الأكبر وهو الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

وعن التحدي الاقتصادي . . . والذي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض كافٍ للتصدير من خلال توفير الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أى ضغوط خارجية باعتبار أن التنمية الاقتصادية هي جوهر الأمن .

ومن هنا فإن هناك توازناً بين اتجاهات الأمن المختلفة وعدم اقتصارها على الاتجاه العسكري أو الاتجاه الاقتصادي بل يجب أن تمتد لتشمل كافة اتجاهات مما يعني تحقيق الأمن بمفهومه الشامل !!

## التحدي الأمني

يعتبر أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي والمتمثل بالدرجة الأولى في تنامي منظومة الردع الأمريكي وتنامي القوة المسلحة الإسرائيلية مع بروز انحور العسكري التركي - الإسرائيلي مما يعني أن التوجه إلى السلام في المنطقة وتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لا يمثل زوال أو انتهاء أخطر تحدي أمني يواجهه الدول العربية . . . بل أن هذا السلام فرضته مرحلة تاريخية من مراحل الصراع بين العرب وإسرائيل . . . يمكن أن يطلق عليها "مرحلة الإرهاق الإستراتيجي" والتي أدت إلى وصول إسرائيل والعرب بعد نصف قرن من المواجهات وسباق التسلح والصراعات العسكرية المباشرة إلى مرحلة من الإرهاق استدعت وقفة لالتقاط الأنفاس تراجع فيها المواجهات العسكرية مرحلياً . . . ليبقى شكل من أشكال التعاون استعداداً لمرحلة قادمة يتواصل فيها ذلك الصراع ليس بالضرورة أن يكون



عسكرياً وقد يتسع ليكون اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً فيما يمكن أن يطلق عليه بمعنى شامل له . . صراعاً حضارياً وما يؤكد وجهة النظر هذه هو التامى المتزايد للقوة المسلحة الإسرائيلية وامتلاكها الردع النووي . . مع استمرار تعميق خطوات ومراحل التعاون الإستراتيجي الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة فيما يؤكد أنه أخطر تحدى للأمن القومي العربي . . إضافة إلى ذلك انشور الجديد الذي تباركه الولايات المتحدة والمتصل إلى تسمى الصاورن العسكري والإستراتيجي التركي - الإسرائيلي -- إلى جانب خروج القوة العراقية واليبيية من معادلة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل .

### تحدي السلام :-

ويقصد به محاولة تفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها إلى ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى الجديد . . والذي يمكن اعتباره أحد أهم وأخطر التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي حيث يمتد الخطر إلى محاولة القلاع جذور النظام العربي القائم واستبداله بنظام إقليمي بديل . .

ومن استقراء المعلن من الإستراتيجيات والسياسة الأمريكية والعربية والإسرائيلية يتضح أن السعى إلى الهاء وإخفاء مسا يسمى "بؤر الصراع الإقليمية" أصبح مطلباً ملحاً" بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانحيار الكتلة الشرقية وأصبح مطلب استقار أو سلام الضعف في ظل عالم جديد يتجه إلى السلام -سلام الأتواء- سلام يركز على القوة الاقتصادية القائمة على التقدم التكنولوجي بعد تراجع الاعتماد على القوة المسلحة ، كل ذلك جعل المنطقة العربية المرشحة الأولى للسدى يجب أن يناها ذلك الاستقار ، بإقرار سلام بين العرب وإسرائيل وإغلاق ملف القضية الفلسطينية بما لا يمس المصالح الإسرائيلية ويم يؤدي إلى "نظام شرق أوسطى" يتم توفيق أوضاعه من خلال تحلف إستراتيجي أمريكي يدعمه الغرب الأوربي سواء بين إسرائيل والولايات المتحدة أو انشور الإسرائيلي التركي المدعم منها أيضا" .

### التحدي الاقتصادي :-

ذلك التحدي الذي بدأ في إطار ما عرف "بإستراتيجية الحقن" تلك الإستراتيجية الذي خطط لها وأدارها وزير الخارجية الأمريكي " هنري كيسنجر" في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الاستخدام السياسي للنفط باعتباره أداة تضامن عربي ووسيلة ضغط هائلة على الدول العربية واليابان بالقدر الذي أحدثت العكاسات هائلة ليس فقط على مستوى الحكومات فقد امتد لستوى الشعوب حيث دخلت أزمة الطاقة كل بيت ومصنع وآلة . . وبزول العرب كقوة تمكك قدرات هائلة على التأثير على الاقتصاد العالمي وعلى القرار السياسي . .

وقد واكب ذلك طفرة في أسعار النفط العربي ، واستمر احتياطي النقد العربي في تصاعد مستمر ووصل لفاصل السيولة النقدية العربية إلى أرقام خيالية حيث قفزت إحتياطيات العرب النفطية وتحطت الملايين إلى المليارات وأصبح في قدرة رئيس عربي ، مثل الرئيس معمر القذافي في ليبيا أن يهلق ببورصة نيويورك ساعات لأنه صرح بجملة عربية متواضعة في باريس (اسمها المستقبل) أنه سيقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية .

من هنا كان لابد من التخطيط الحكم الذي يضمن أمرين . . أولهما - عدم استخدام النفط كسلاح سياسي مستقبلي والثاني - استنزاف الأموال العربية بالقدر الذي يفرض حالة من الضعف الاقتصادي يقود إلى حالة ضعف شاملة مما يسهل معه السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية بما لا يسمح للعرب بأن يكونوا سادة على أراضيهم ومالكين لمواردهم

ولرواقهم . . من خلال السعي إلى إقامة سوق شرق أوسطية تشارك إسرائيل وتركيا إضافة إلى إيران وألبانيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الغربية وبما يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي . . وتجسئ منه إسرائيل ثماراً اقتصادية بما يوفر لها موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيعتذر على الولايات المتحدة الاستمرار فيها مستقبلاً ، وقد بدأ ذلك التخطيط طريقه للتنفيذ حيث شهدت الفترة من عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ أخطر استروافاً للثروات العربية . .

وفي دراسة مثيرة صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "السلح والخبز" مؤلفه الدكتور/عبد السرازق الفارس والذي استند في معلوماته وأرقامه كما يقول إلى ٣٠٠ مصدر ومرجع باللغة العربية والإنجليزية يعتبر أن الإنفاق العربي ما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٩٠ على التسلح فقط وصل إلى ألف مليار دولار "تريليون" وأن الحسرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار ، وأن خسائر الوطن العربي من حرب الخليج وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار . وذلك على أساس أرقام الدمار التي حلت بالعراق وأرقام الخسائر التي حلت بالشعب الفلسطيني المهجر من الكويت "٤٠٠ ألف نسمة" إضافة إلى المبالغ النقدية التي دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبقية دول الائتلاف ، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والجمعيات الأخرى والتي بلغت وحدها ٨٢ مليار دولار ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي حلت بالعرب من سياحة وصناعة وزراعة ومصارف وعمالة مهاجرة إلى آخره مما يصبح معه هذا الرقم اللامعقول واللامقبول معقولاً ومقبولاً .

ويختم الكاتب دراسته المثيرة بقوله . . " لقد صدر قرار إفلاس العرب وبدأنا نوهن نفطنا بعدما طارت أموالنا" ولم يعد هناك خوف من أن يرد مواطن أمريكي أو تقف سيارة أوروبية وحيدة فانفط سيجل سواء قبلنا أم أبينا وذهب المال العربي وبقي التخلف والجهل وأصبحت أشهر العبارات في الصحافة العربية ، هي عبارة جدولة الديون وولفونسا علسى أبواب نادى باريس تستجدي هذه الجملولة . . نستعين لتأكل ونستعين لتعلم ولندفع فوائد ديوننا ودخلنا "نأدى الفقراء" من العالم بعد أن طردنا النهائي من نادى الأغنياء .

وباستعراض التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي يتأكد لنا وجود ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر . .

أولها : فجوة أمنية . . وقد اتضحت معالمها نتيجة احتلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط والافراد الإسراليلى بامتلاك القدرات النووية .

وثانيهما : فجوة اقتصادية . . بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالبات المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المسدلات المشدودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وثالثهما : فجوة تكنولوجية . . بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بالآثاره بعيسدة المدي على أوجه التقدم العلمي في كافة المجالات .

## الدور المصري في مواجهة تحديات الأمن للقوى العربية . .

من منطلق أن أرض مصر كانت على امتداد تاريخها جسرا " حضاريا" بين شعوب ودول القارات المحيطة ، حيث وفر لها الموقع والطوبوغرافيا الطبيعية مقومات ثابتة لا تتغير وجعلها في نفس الوقت متأثر إيجابا" وسلبا" بما يجري حولها شرقا" وغربا" وجنوبا" .

### من هنا فقد حددت مصر خمسة أهداف تحكم سياستها الخارجية :-

أولها . . الدفاع عن مصالحها في الخارج . . وثانيها . . حماية حدودها الخارجية والدفاع عن أمنها . . ثالثها . . تعظيم قوة التأثير في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي ككل . . ورابعها . . محاربة التقليل من أى تأثير سلبى للنظامين "الإقليمي والدولي" على أمن الدولة . . وخامسها . . تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه "دبلوماسية التنمية" .

وإدراكا" من مصر بحقيقة وتعاطف التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي كانت رؤيتها التي عرضها وزير خارجيتها السيد "عمرو موسى" في مؤتمر قمة الدار البيضاء حيث اقترح ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأى تعاون إقليمي في مواجهة تلك التحديات . .

أولها . . الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسى بعيدا" عن مقتضيات البناء الاقتصادى السليم .

ثانيها . . التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجري في أطر أخرى منعا" للازدواجية ومقتضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها ، بمعنى ألا يؤدي مشروع إقليمي جديد إلى الإضرار بمشروع آخر قائم في المنطقة .

ثالثها . . إننا لا نستبدل التعاون العربي بآخر إقليمي لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلا" عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة مساو عربي لتعزيز الروابط العربية ومسار إقليمي يضم أطرافا" غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ومسار يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، ومسارات أخرى تتصل إلى شواطئ المحيطين الهادئ والأطلسي .

رابعها . . أن تدعم عملية التطوير الاقتصادى الإقليمي عمليات الإصلاح الاقتصادى القائمة وتأخذ في الاعتبار متطلباتها وخامسها . . دفع دور القطاع الخاص في المنطقة في عمليات التنمية بما يسمح له أن يدخل في علاقة شراكة جديدة مع القطاع العامى ليتمكن من الإسهام في إطلاق الإمكانيات الضخمة للمنطقة وفي أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءا" "فاعلا" في الاقتصاد العالمى . .

وسادسها . . التفكير الرشيد في آليات التنمية الاقتصادية دون الفتات على ما هو قائم ، وفي هذا فقد يكون أهم مبالغها دراسة إقامة بنك إقليمي للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها .

وسابعها . . إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقها بما يدفع بقدرات مجتمعا" ويتواءم مع احتياجاتها .

وثانها .. الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمي لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة في المنطقة .

ثم كانت الرؤية المصرية بالتأكيد على أسس ترسيخ السلام والتي يجب أن تحقق قبل التفكير في أى تعاون اقتصادى في المستقبل .. حيث تركز تلك الأسس في .. مبدأ الأرض مقابل السلام .. والسلام القائم على العدل .. والعدل المدعم بالحرية .. والحرية التي تطلق الطاقات نحو النمو ، ونحو الرخاء ، نحو سعادة الإنسان ..

وفي النهاية .. يمكن القول انه مهما كانت بشاعة الجريمة التي ارتكبتها الرئيس صدام حسين بغزوة للكويت في يوم مشنوم يوم الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ فان حجم ما خلفته هذه الجريمة من تداعيات يفرض حتمية تجاوزها بقراوات صعبة وشجاعة تفتح الطريق امام مصالح تاريخية تستجمع فيها الامة العربية شتات قواها المبعثرة وتقف بحزم امام كل الطامعين والمتربصين بها .. انه أمل نتمنى ان يشهده العقد القادم نهاية لهذا العدوان الفاشم بالاحتفال به بدلا من صيغة الاحتفالات المستفزة التي تشعل الاحقاد والكراهية وتتجاوز من خلالها تلك التسميات التي اصبحت مكروهة على الاذن العربية من امثال ام المعارك وهزيمة العدوان الثلاثيني وغير ذلك من المسميات المستفزة لكل مواطن عربي على ارض الامة العربية كلها ولانه قد حان الوقت حقيقة لمصالحة عربية تاريخية !!  
فهل نتحقق ؟ انه طريقنا الوحيد للقرن الحادى والعشرين !!

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "

(آية ٤٧ سورة الروم)

صدق الله العظيم

# الخلاصة العامة والتوصيات



## الخلاصة العامة

لقد تناولت أبواب وفصول ومباحث الرسالة موضوع الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وذلك من خلال دراسة وثائقية وتحليلية للحرب العراقية / الإيرانية وعملية الغزو العراقي للكويت ، والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة سياسيا وعسكريا على المستويين الإقليمي والسدولي بالدراسة المتعمقة لعملية الحشد والتخطيط والادارة للعملية الدفاعية " درع الصحراء " مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات ، وتأثيره على الشرق الأوسط ، وقد خلصنا الى طرح العديد من الخلاصات والنتائج والدروس والخبرات المكتسبة في المجالين العسكري والسياسي لوجزها في الآتي :-

### أولا : في المجال العسكري والأمني ، ونركز فيه على المجالات الآتية :-

- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي ،
- ادارة الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت اقليميا ودولياً ،
- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ،
- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً ،
- النتائج العسكرية والأمنية على المستوى الاستراتيجي ،
- اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
- ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها ،
- الدروس والخبرات المكتسبة مصرياً وعربياً وإقليمياً ،
- اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط ،
- التعاون التركي - الاسرائيلي في اطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط ،

### ١- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي :-

لقد بدأت أولى المعامرات العراقية غير الخسوبة للنظام العراقي بقرار الحرب مع ايران الذي اتخذته حكام مطلق السلطات على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد قسارت نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد في ايران خاصة سلاح الطيران المعروفين بولاتهم لشاه ايران المغلوع ، وكان اشتعال الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة " ٣٠٠ كيلومتر " حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها وحقت بعض النجاحات ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب لصالح العراق ، ومع أن القوات المسلحة العراقية كانت تطوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة القوات الجوية بفضل الدعم العربي الذي قاده المملكة العربية السعودية والكويت، إلا أن إيران كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ،

- وفي بداية الحرب غرّضت وسائط متنوعة لإنهاء القتال سواء من دول عدم الانحياز أو المؤثر الاسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان الرئيس العراقي مستعداً لقبول هذه الوسائط طالما أن القوات العراقية مقدمة ، أما ايران فقد عرضت شروطاً لإنهاء القتال منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، الى جانب تحلي صدام حسين عن الحكم الأمر الذي أدى الى اتخاذ قرار خاطئ جديد بتقسيم دائرة القمع

للقوات العراقية كنوع من الضغط على إيران ، حيث اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعاداً جديدة امتدت الى محطات الشحن والناقلات لكلا الدولتين ٠٠ ثم توالى التصعيد العراقي لمزيد من الضغط على إيران ليشمل تدمير المدن الآهلة بالسكان ومنها طهران ، الأمر الذي اضطرت معه القيادة الايرانية الى استخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ٠٠

ورغم الخسائر الفادحة للجانبين فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحسب أداة لاستمرار وجوده ، وانغلخا "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية ٠٠ كما القى النظام العراقي بكل ثقله في معركة الفار ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية مستفيداً من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير ، الذي قدم له والذي تزعمته المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية ، الى جانب مصر التي قدمت كل متطلبات النجاح لتلك المعركة الفاصلة ٠٠ وقد قامت كل من المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية بتقديم دعم مسالي سواء منه المباشر أو نتيجة بيع ٣٠٠ ألف برميل بترول يومية " باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى " بغداد " وصل إجماليه الى "٤٦٤ مليار دولار " خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى أوائل عام ١٩٩٠

وبنظرة لاحصة لما أصاب أبعاد " الأمن العراقي " المختلفة ، سواء منها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو المعنوي أو الأيديولوجي ، يتضح مدى اهدار النظام العراقي لامكانيات العراق باقداًه على مغامرة حرب مع إيران ٠٠ فقد بدأ الرئيس العراقي الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استنفادها في ٣٦ شهراً الأولى من الحرب ، وبلغ الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ حوالي " ٧٥ - ٨٠ " مليار دولار ، وعند وقف إطلاق النار ، بلغت مديونية العراق حوالي ٨٠ مليار دولار معطلمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، هذا بخلاف مديونية العراق لبعض المصارف والمؤسسات المالية العالمية ومنها اليابان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية ٠

وفي دراسة لمدي ما تعرض له الأمن الاقتصادي العراقي من جراء هذه المغامرة ، فقد وصل تكلفة قرار واحد اتخذته الرئيس صدام حسين " ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، الى جانب قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية والمرافق والمصانع ومحطات الشحن ، مما أفى الحرب وقد أصبحت العراق على حافة الإفلاس ، خاصة مع التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لطهران ، والتي كانت حديث العالم ودهشته ، حيث أقر العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ بين الدولتين ، وقررت الانسحاب من الأراضي الإيرانية ، وقبلت دفع تعويضات تتمثل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يومية ، يتم نقلها عبر شط العرب والتي تقدر قيمتها حوالي ٤,٥ مليون دولار يومية اي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنوياً ، وبالتالي فإن قرار حرب اتخذها صدام حسين واستمر ثمان سنوات ، انتهى الى لا شيء ، مع اهدار كامل للأمن العراقي والايراني على السواء ٠٠ مليون شهيد من الجانبين ، مئات المليارات من الدولارات ، استنفار النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من اجل لاشيء !!!

● ثم كانت ثمانية المغامرات غير المحسوبة للنظام العراقي مع قرار غزوه لدولة الكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بهدف تحقيق المطامع الشخصية للرئيس صدام حسين في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية ٠٠ ولم تكن عواقب هذه المطامع هو تدمير - لا حدود له - للثروة العراقية والكويتية والخليجية فحسب وانما كانت تدمير - غير مسبوق له -



للقوة العسكرية العراقية بل العربية بوجه عام ، مما أهدر أبرز مقومات الأمن سواء منه العراقي أو الخليجي أو العربي بكل أبعاد الأمن المتعارف عليها - الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية والبيئية ١٠٠ حيث تحددت أهداف الغزو العراقي لدولة الكويت من وجهة نظر النظام العراقي في حصة أهداف ١٠ ، أولها الخروج من الضائقة المالية العراقية التي وصلت الى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار " في مواجهة فوائد ديون عليه وصلت الى ٢٠ مليار دولار ١١١ ولتأنيها سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطر عليه من إيران ، وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية ، ورابعها - تعزيز زعامة " صدام حسين " للعالم العربي ، وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم ١١١

- لقد أمر " صدام حسين " على رفض كافة المبادرات السلمية التي دعى اليها جميع الزعماء والرؤساء في دول العالم من أجل الانسحاب من الكويت ، بل وزاد من ادعاءاته الكاذبة من أجل التمسك بالكويت ، واعتبرها جزءا لا يتجزأ من العراق وللأبد ، حتى اضطر مجلس الأمن الدولي الى اصدار قراره رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ في مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يتيح للمجتمع الدولي استخدام كافة الوسائل المشيرة " بما فيها القوة المسلحة " لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وأعطى مهلة ثمانية " لصدام حسين " حتى ١٥ يناير ١٩٩١
- ومن أجل اعطاء النظام العراقي فرصة للانسحاب مع حفظ ماء الوجه ، لد وجه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الدعوة الى حضور وزير خارجية العراق الى البيت الأبيض في واشنطن ، ووجه " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي لبيداد لمقابلة " صدام حسين " لكن جنون " صدام حسين " رفض المبادرة ، وأصر على تحويرها وعقده لقاء وحيد بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة في جينيف بسويسرا لمدة سبع ساعات مستمرة بسوم ١٣ يناير ١٩٩١ ولم يؤدي الى أى تحريك للأزمة .

● وهكذا فقد أصبحت القيادة العراقية أذنيها عن كل التحذيرات والنصائح المبطنة التي توجه لها ككل أطراف المجتمع الدولي شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، واتخذت موقفا صلبا على غير سند من قوة أو منطق أو حق ، وافضت التنازل عن احتلال الكويت تحت تأثير وهم مجموعة من الأسباب والتفديرات الخاطئة التي أدت الى ظهور حقيقة ، كانت واضحة أمام العالم كله وغائبة عن " صدام حسين " والنظام العراقي والتي انتهت بالقصى نموذج لاهدار الأمن القومي لدولة العراق بالقدر الذي اعتبر بمثابة " انتحارا قوميا له " حيث انتهت حرب الواحد وأربعين يوما " والتي بدأت ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٩٩١ وانتهت يوم ٢٨ فبراير بالهزيمة الساحقة للقوات العراقية والاستسلام الكامل لمعظمها ، إضافة الى تحقيق الآتي :-

- تدمير الهيكل الرئيسى لشبكة القيادة والسيطرة العراقية على القوات المسلحة سواء داخل العراق أو في المسرح الكويتي .
- تدمير معظم نظام الدفاع الجوى وتدمير شبه كامل لقدرات العراق على الانتاج الحربي للأسلحة والمعدات والذخائر وكل مطالبها من قطع الغيار وامكانيات الإصلاح .

- تدمير كلى لقدرات العراق العسكرية على انتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية والبكتيرية ، وغالبية المطارات والقواعد الجوية العسكرية ، وجميع القدرات العراقية على تنفيذ أعمال الحرب الالكترونية المحدودة ، وقدراته على أعمال الاستطلاع الالكتروني .
- تدمير غالبية وسائل الاتصال الداخلي والخارجي المدنية والعسكرية ، واغراق وتدمير معظم قطع الاسطول البحري مع تدمير كلى لحوالى ٥٠ ٪ من القوة المدرعة العراقية ، وحوالى ٦٠ ٪ من باقى قواته ومعداته الأخرى .
- تدمير الروح المعنوية لدى القوات المسلحة العراقية والقادها الرغبة فى القتال ، الأمر الذى أدى الى وقوع حوالى ١٠٠ ألف رجل " فى الأسر " .
- تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية للعراق ومعظم المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية ومعظم الكبارى والمعابر وخطوط أنابيب ومصاى وموانئ شحن مع تدمير آبار النفط ، ومعظم المدن الرئيسية العراقية .
- ومن الغريب أن " صدام حسين " قد رفض مبادرة سوفيتية لوقف اطلاق النار من جانب قوات الائتلاف السدولى ، مقابل الانسحاب العراقى من الكويت ، كما رفض الانذار الأخير الذى وجهه الرئيس الأمريكى " جورج بوش " مساء الجمعة ٢٢ فبراير ١٩٩١ باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة حتى الثامنة مساء اليوم التالى ، مما أدى الى اندلاع العمليات البرية التى قضت على ما تبقى من أبعاد الأمن القومى العراقى !!!

## ٢- إدارة أزمة الغزو العراقى للكويت اقليميا ودوليا :-

### • موقف جامعة الدول العربية :-

- لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بغيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .
- كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٣٠/٨/٩٠ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مرتتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ١٠/٩/٩٠ حيث اختتمت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى عنها مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر ، وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعتضدت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، وفلسطين ، وموريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر مما أبرز بوضوح حجم الانقسام العربى تجاه الغزو العراقى .
- وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة جلسة قرارات بناء على الاجتماع الطارى لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ١٠/٨/٩٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

- أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار التدمير ،
- فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وإن النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لحسبا قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .
- أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساماً بين دوله ، وأصبحت الشرعية القومسية هيمنة
- عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح .
- مما لا شك فيه أن الجامعة العربية لاقت مصاعب جمة وقد فشلت ، حيث أن الدوايا تجاهها غير مخلصه وغير ذات مصداقية ،
- فثارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة إلى الجامعة العربية ، وإسادة
- أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة إذا كانت الأغلبية ضدها .

موقف مجلس الأمن الدولي :-

- عمل مجلس الأمن منذ بداية الأزمة بتناسك واتساق وبطريقة مستقلة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً وذلك في اطار الوفاق وانتهاء الحرب الباردة حيث مارس مجلس الأمن دوراً جديداً لم يمارسه منذ انشاءه المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ ، لأول مرة يصدر مجلس الأمن ١٢ قراراً بخصوص أزمة معينة باجماع آراء السدول الخمس دائمة العضوية بدءاً بالقرار رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وانتهاءً بالقرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذي سمح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ما يلتزم بتنفيذ القرارات السابقة في موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١ .
- وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسي في ادارة الأزمة حيث نجح الى حد كبير في تهميش بالى الادوار المعنية بما سواه كانت اقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد بكثرة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالنظر الى الأمن الذى يتلاءم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه .
- ورغم ان التحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد انطلق اولاً من مظلة اغلبيه عربية وتقيشياً مع الاجماع الدولى شرقاً وغرباً في ادالة العدوان واحتراما لمبادئ الشريعة والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يحمى صدور التهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .
- وقد شكل الحشد المصرى والامويكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا اخور مساراً حركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .
- والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المنسرح (الاردن - اليمن - موريتانيا - السودان - ايران) واخيراً متوها مصر في اطار مجلس التعاون العربى
- وفى اطار تمسك العراق بموقفه تم حشد معظم التجميع القتالى لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لا يبراز مدى الاصبر على البقاء على الكويت كجزء من العواقي فى نفس الوقت الذى استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفتيح المنطقة بصراعات جانبية .

- وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موفقة لصالح تجنب المواجهة العسكرية ادراكا منها لتأنيها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الامة العربية كلها .
- وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعمليات (درع الصحراء) . ثم كان قرار اياحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجميع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . واستعادة الشرعية . مع فرض الازادة الدولية على النظام لتحقيق الاهداف السياسية والامنية للعملية الهجومية الاستراتيجية .
- ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمي حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي ايدت العراق والدول التي ناهضته الامر الذي دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب اهلية عربية" والواقع ان هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من أزمة وعمليات الخليج الثانية كانت نابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي اتارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الاجنبية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو مافعلت القيادة العراقية ، اضف الى ذلك ان هذه الأزمة اثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الاجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .
- فبقيا يتعلق بالدول التي وقفت بشدة ضد الغزو العراقي للكويت كان هذا الموقف يجمع بالاساس بين كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومصر وسوريا والمغرب ذلك أن الغزو العراقي للكويت خلق مايشبه الصدمة لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث ان الغزو كشف عن نوع لم يكن متوقفا على الاطلاق من التهديدات في مواجهة تلك الدول ، اذ ان التهديد والعدوان وقع في هذه الحالة من جانب الدولة التي كان يفترض ان تمثل مصدرا للحماية وتعزيز امن تلك الدول في مواجهة العدوانيات الخارجية الاخرى لاسيما تلك القادمة من ايران ومن ثم فان الغزو العراقي للكويت شكل لظمة قاسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وكانت استجابتها للغزو العراقي للكويت تتجاوز مجرد العمل على تحرير الكويت ولكنها كانت نابعة ايضا من السعي الى توفير عنصر لحماية امنها الوطني في مواجهة تهديد عراقي مماثل وبدا هذا المنعبر واضحا بصفة خاصة في حالة السعودية والتي صدرت عن القيادة العراقية تلميحات بشأن امكانية دخولها ايضا في المستقبل الامر الذي السار ردود فعل حادة من جانب القيادة السعودية .
- اما بالنسبة لمصر فقد كان موقفها نابعا من مكانتها ودورها بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتصل بالدلالات المباشرة وغير المباشرة للغزو العراقي للكويت حيث كانت المبادرة العسكرية العراقية تتطوى شكلا ومضمونا على محاولة استبعاد مصر وتهميشها واخراجها من دائرة التأثير في القضايا الحيوية العربية علاوة على ان الغزو العراقي للكويت شكل اخراجا لمصر التي وجدت ان وساطتها لتسوية النزاع العراقي - الكويتي قبل الغزو قد باءت بالفشل علاوة على ان السياسة المصرية انطلقت بالاساس من ادانتها المبذبة لاستخدام القوة المسلحة في تسوية النزاعات العربية - العربية ، اما فيما يتعلق بالموقف السوري فقد كان الدافع الرئيسي يتمثل في محاولة احتواء العراق ومنعه من محاولة التوسع في الاطار الجيوبوليتيكي العربي اغيظ به وهو ما

كان يمكن ان يمثل سجال حدوثه - تهديدا جسيما لسوريا في ظل العلاقات الملتبها بين النظامين البعثيين الحاكمين في العراق وسوريا منذ فترة ليست بالقصيرة علاوة على ان سوريا رأت في أزمة الخليج الثانية فرصة لتعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فضلا عما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من احداث قدر من القارب بين سوريا والولايات المتحدة الامريكية ،

• اما بالنسبة للمغرب فقد كان موقفه نابعا بالاساس من الارتباط القوي للقيادة الملكية المغربية بالسياسة الغربية علاوة على رغبة المغرب في الحصول على قدر من المكاسب الاقتصادية التي كان يفترض ان تأتي عقب تقسيم غنائم تحرير الكويت اقتصاديا وسياسيا ومن ثم فقد كان الموقف المغربي يسير في ركاب السياسة الامريكية في المنطقة وكان راغب فقط في التوافق مع مقتضيات هذه السياسة حتى وان تعارضت مع توجيهات قطاعات عريضة من الرأي العام المغربي الذي بدأ اقرب الى العراق منه الى موقف الائتلاف الدولي لاسيما بعدما ازدادت حدة اعمال القصف الجوي لطائرات الائتلاف الدولي ضد الاهداف العسكرية والمدنية العراقية بعد ١٧ يناير ١٩٩١ .

• وعلى الجانب الاخر كانت هناك مجموعة من الدول العربية التي اتخذت موقفا عربيا من الموقف العراقي حيث كان موقف هذه الدول مثل الاردن واليمن والسودان مدفوعا برغبتها في الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية عبر تشجيعها لما اعتبرته محاولة من العراق لاحداث قدر من التوازن بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة علاوة على ان العراق كان يستهدف من ورائه اقامة تجمع عربي موالي ومؤيد للسياسة العراقية وقد تقدمت هذه الدول بعدد من الافكار والمبادرات الدبلوماسية القردية او الثنائية التي استهدفت الوصول الى حل سياسي للأزمة بما يحل دون انفجارها وعكست هذه المبادرات تماخفا ملموسا مع الموقف العراقي ،

• وعلى اية حال فان كافة الجهود الدبلوماسية العربية التي بذلت في هذا السياق آلت الى الاخفاق الكامل وكان ذلك عائدا الى ان تلك الجهود لم تكن منذ البداية ذات وزن كبير في عملية الادارة الشاملة للأزمة وهى الادارة السق كانت في واقع الامر من نصيب القوى الدولية وبالتالي وصلت الأزمة الى درجة المواجهة العسكرية واسعة النطاق منذ ١٧ يناير ١٩٩١ مما دفع الاطراف العربية الفاعلة الى حالة من التسليم بالامر الواقع والاقصار على طرح عدد من الافكار الدبلوماسية ،

• وعلى الجانب الاخر اتخذت القوى الاقليمية الاخرى في الشرق الاوسط مواقف متباينة من الأزمة استهدفت في جوهرها الافادة الى اقصى درجة ممكنة منها فليما يتعلق بايران رأت القيادة الايرانية ان الغزو العراقي للكويت يمثل اخلاقا صارخا يميزان القوى الاقليمية في الخليج لصالح العراق استنادا الى ان حصول العراق على اراضي كويتية يتيح له امتلاك المزيد من مقومات القوة والمزايا الاستراتيجية بما قد يساعده على التحكم في مدخل الخليج مع امكانية محاصرته بسهولة للموانئ الايرانية حال نشوب مواجهة بين الطرفين وخلصت القيادة الايرانية الى ان الفسزو العراقي للكويت يمثل تهديدا جسيما للامن القومي الايراني وعلى هذا الاساس ارتكزت الادارة الايرانية لأزمة الخليج ليس فقط على مجرد معارضة الغزو العراقي للكويت ولكن ايضا على ضرورة معالجة العراق على مبادرته العدوانية وفي هذا الاطار عارضت ايران اية تسوية من شأنها تمكين العراق من الحصول على اية مكاسب اقليمية يمكن ان تغير من الوضع الاستراتيجي في المنطقة وهددت بالما قد تضطر الى احتلال اية اجزاء من اراضي الكويت يحصل عليها العراق كقديبة للخروج من الكويت كما حرصت ايران على الاستفادة - سياسيا واقتصاديا - من اغتالات الدولية والعربية المتوالية لكسب ودها في اطار عملية الضغط على العراق خلال تلك الأزمة

● وبالمثل فان تركيا وقعت في وضع بالغ الحساسية والخرج بفعل نشوب ازمة الخليج حيث الطوت هذه الأزمة على  
 اخلال بالمصالح الاقتصادية التي ترتبط بها تركيا مع العراق وحرصت تركيا على الحصول اولا على تعويضات  
 اقتصادية وسياسية في مقابل الخسائر السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها وفي هذا الاطار حصلت تركيا في البداية  
 على تعهد امريكي بتعويض تركيا عن جانب كبير من الخسائر الاقتصادية وامتدت هذه التعويضات الى كافة  
 المجالات الاقتصادية والسليحية وفي المقابل قامت تركيا باغلاق خط الانابيب العراقي الممتد بين كركوك والبصرة  
 ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق كما اعطت تركيا تسهيلات للقوات الامريكية في المواجهة  
 العسكرية .

● اما اسرائيل فقد جاءت تلك الأزمة تكريسا لحالة من التصاعد التدريجي في سلسلة التصعيد بين الجانبين الاسرائيلي  
 والعراقي حيث كانت اسرائيل قد عبرت مرارا وتكرارا قبل الغزو العراقي للكويت عن مخاوفها من تنامي القسدرات  
 العسكرية العراقية وفي اعقاب الغزو العراقي للكويت نشأت مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقي  
 على الاراضي الاسرائيلية الا ان اسرائيل التزمت الحذر في الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكية  
 عليها لعدم التدخل في الأزمة ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها وبشكل عام فان هذه الأزمة تسارت جدلا  
 داخليا واسعا في اسرائيل بشأن التدخل او عدم التدخل في هذه الأزمة والحرب حيث كانت الولايات قد طلبت من  
 اسرائيل عدم التدخل في هذه المواجهة لعدم تعقيد عملية بناء الائتلاف الدولي المناهضة للعراق والذي يضم اطرافا  
 عربية قد ترفض وجود قوات اسرائيلية داخل معسكر الائتلاف الدولي ومع ذلك فان تصاعد التهديدات العراقية  
 قبل نشوب الحرب ثم وقوع الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل بعد نشوب الحرب قد دفع المسؤولين  
 الاسرائيليين الى التهديد بان اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بضبط النفس اذا ماشرعت باقترب  
 التهديد العراقي من الاراضي الاسرائيلية وقد انتهى هذا الجدل بالتزام اسرائيل باقصى درجة من ضبط النفس في  
 مواجهة الهجمات العراقية في مقابل التزام الولايات المتحدة بتأمين الاحتياجات والمطالب الاقتصادية والعسكرية  
 الاسرائيلية وعلى اية حال فان هذه التجربة اظهرت الى حد كبير محدودية الدور الاقليمي الاسرائيلي في  
 الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط فقد نظر الى اسرائيل دوما باعتبارها وكيل السياسة الامريكية في المنطقة  
 لاسيما فيما يتعلق بحماية ابار البترول في منطقة الخليج الا ان تجربة الغزو العراقي للكويت اظهرت ان للدور  
 الاسرائيلي الاقليمي حدودا لا يمكن ان يتخطاها .

### ٣- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج :-

في تناولنا للفصل الرابع من الرسالة (الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ) تم القاء الضوء على أبرز ما  
 قامت به كل من مصر والمملكة العربية السعودية والدور العسكري الحوري والمفاعل في الأزمة وعملية التحرير ..

#### الدور العسكري المصري :-

● جاء التدخل العسكري المصري في أزمة الخليج متوافقا مع السياسة المصرية المعلنة ومن منطلق دورها التاريخي  
 والقيادي في الأمة العربية وقضايا مع نصوص ومواثيق الجامعة العربية والقانون الدولي ... ولم يأتى التدخل العسكري  
 المصري نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات تهدف إلى الزعامة والسيطرة على الأمة العربية وإنما جاء نتيجة حتمية  
 فرضتها الأسس والركائز الآتية :-

● قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في القاهرة ليحث الأزمة .

- نصوص وقوانين جامعة الدول العربية .
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر ودول الخليج .
- طلب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اشراك القوات المسلحة المصرية والعربية لمعاونتها في الدفاع عن أراضيها ضد الغزو العراقي والاستعداد للمشاركة في تحرير الكويت عسكريا اذا تطلب الموقف.
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت إلى ٢٧ نداء والتي طالب فيها القيادة العراقية بالانسحاب من الكويت واعادة الشريعة لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة من الأسلحة غايبة في التطور التكنولوجي لقوات أكثر من : ٣٠ دولة تم حشدتها في الخليج.
- ولقد تحملت القوات المسلحة المصرية العبء الأكبر في حرب تحرير الكويت فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تقتحم الدفاعات العراقية المستددة على سلسلة من المواقع المتعددة علسى حدود الكويت ثم تطور عملها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة .. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقي المدن الكويتية من باقي القوات العراقية .. فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ تهديد نيران مكثف على المواقع العراقية لى مواجهة نطاق عملها والتي تجاوزت ٣٠ كيلومترا .. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيدا للاقتحام .. ثم قامت الفرقة الثالثة المشاة بالتحام الدفاعات العراقية وتوغلت في عملها بل انها حققت مهامها بأسرع مما كان منخططا وفتح حجم أقل من القوات .. ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة للتعاون مع باقي وحدات الفرقة الثالثة في الوصول إلى مدينة الجهراء . ثم إلى مدينة الكويت لتعلن تحرير قوات الائتلاف لها وذلك بالتعاون مع الوحدات السعودية والقطرية والكويتية .
- ولم يقتصر الدور العسكري المصرى في الاشتراك في الدفاع عن المملكة السعودية ودولة الامارات وتحرير الكويت .. وانما امتد ليشمل تقديم كافة التسهيلات والتأمين ضد الأخطار والتهديدات والعذائيات لقوات الائتلاف السولى بالقدر الذى يمكن معه القول أنه لولا ذلك الدور المصرى لما كان ذلك النجاح الذى تحقق .. أو على أقل تقدير كان سيتم بخسائر جسيمة في الامداد والأسلحة والمعدات .
- ولقد شاركت القوات المسلحة المصرية بكامل قواها وقدراتها وفعاليتها في عملية تأمين تحرك وحشد قوات الائتلاف الدولى
- حيث بلغ إجمالى حجم النقل من المعدات والأسلحة والمركبات والمجترات والاحتياجات المصرية التى دفعت إلى مسرح عمليات الخليج كالاتى :
- ١٣٠٩ مجررة أنواع - ٥٠٩٧ مركبة أنواع - ٣٤١ قطعة مدفعية - ٣٨٦ مقطرة أنواع - ٣٥ ألف فرد - ٤٢٥ معدة مهندسين - ١٨١٥ طن احتياجات .
- وقد وصلت مسافات التحرك داخل المملكة العربية السعودية التى احتاجت لخدمة قائد نظمت بواسطة عناصر الشرطة العسكرية المصرية مسافة تصل إلى (١٧٠٠) كيلومتر من الموانئ والمطارات إلى مناطق التمرکز وعلى طرق يتم استخدامها والتحرك عليها لأول مرة .
- كما شهدت قيادات القوات المشتركة بالرياض وقاعدة الملك خالد العسكرية نشاطا اداريا وفنيا مشتركا للجانبين المصرى والسعودى وتعارنا وتنشيطا كبيرا لتوفير مطالب العمليات ودراستها على الواقع من خلال

الزيارات الميدانية من الهيئات والادارات المصرية أو من خلال مجموعة التنسيق المصرية اتى دلفت للعمل مع الجانب السعودى بالقيادة المشتركة بالرياض لضمان التنسيق بين الجانبين:

- ولّى مجال تدريب قوات المسرح على مهام العمليات ... فقد تم تنفيذ مشروعات مشتركة بين كل من القوات الخاصة الأمريكية وقوات الصاعقة المصرية كما تم تنفيذ تدريبات مشتركة على أسلوب صده الهجمات الجوية إلى جانب عقد دورات تدريبية مشتركة مع القوات الأمريكية هذا إضافة إلى التدريب مع القوات الفرنسية وتبادل الخبرات في أعمال الكشف الوقاية من الأسلحة قوق التقليدية . كما تم إلحاق كتيبة قسوات خاصة سعودية على لواء الصاعقة المصرية للتدريب والاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال .
- هذا ولم يكن اشتراك القوة المسلحة المصرية إلى جانب دول عربية أخرى هو الحدث الأول فلقد أرسلت مصر دعماً إلى الجزائر قبل وأثناء حرب ٥٦ وإلى العراق عام ٥٨ لتأمين العاصمة العراقية أثناء حربها ضد الإكسراد وإلى الكويت في أزمة الحدود مع العراق عام ٦٢ وإلى اليمن الشمالية لمساندتها في تثبيت نظام الحكم الجمهورى بين عام ٦٢ ، ٦٧ ودعم ليبيا بين عامى ٧٠ ، ٧٣ ودعم العراق عندما السحب إلى حدوده في حربه ضد إيران خلال الفترة من عام ٨٠ إلى انتهاء الحرب علاوة على دعم السودان عند تعرضه للتهديد الليبي أو في حربه مع الجنوب وتأميناً لعاصمته الخرطوم بدءاً من استقلاله عام ٥٦ .
- ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب عالى وإلتزام بالقضايا القومية من منطلق الإلتزام بمبادئ الشريعة والقانون الدولى .. ألها القوة الإقدر على أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والمحافظة على قدرات ولروات الوطن العربى.
- هذا إضافة إلى أن مصر شاركت في تدريب عناصر القوات المسلحة لمعظم الدول العربية .. كما أن مصالحها الحربية كادت تغطى مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ... ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .
- ومن هنا فقد تحدت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

#### محددات التدخل العسكري المصرى من وجهة النظر العسكرية :-

- جاء طلب المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بارسال قوات عربية الى أراضيها بهدف أن يكون التواجد العسكري العربى والاسلامى لمعاونة القوات المسلحة السعودية وقوات الامارات لصده العدوان المنتظر عليها وأن تكون هذه القوات منفصلة عن التواجد الاستراتيجى للقوات الأمريكية والدولية التى لسن تقف عند الضرورة للدفاع فقط ، بل ستكون لها مهام هجومية ، اذا دعت الضرورة ، وبالتالي فان القسوات المصرية والعربية والاسلامية هى جزء من قوات الدفاع السعودية .
- أن التدخل العسكري المصرى والعربى والاسلامى يأتى تأكيداً للدور العربى في المساهمة في حل النزاعات العربية ، وتأكيداً ثانياً لعدم الفراد التواجد الأجنبى في المنطقة العربية .
- التمهيد مبكراً لدور حاسم في النظام الأمنى الذى يجب أن تنتهى اليه الأزمة بالنسبة لدول الخليج .
- تهيئة الظروف لاحتلال القوات العربية في هذا النظام الأمنى المقترح محل القوات الأجنبية بمنطقة الخليج وبالتالى إبطال استمرارها في المنطقة العربية مستقبلاً .



- تأكيد استمرار تدفق المساعدات العسكرية على مصر وبالتالي قيمة الظروف الدولية المناسبة لتطوير القوات المسلحة المصرية ، انطلاقاً من قناعة تلك الدول ، وحمية الدور العسكري المصرى وإحفاظة على استمرار دعمها نتيجة للسياسة المتوازنة والمتعددة التي أدارت بها القيادة السياسية المصرية أزمة الخليج ، ومواقفها الثابتة على مر التاريخ .
- أن الدول العربية قد دعمت القوات المسلحة المصرية بقوات ومزية في كافة معاركها السابقة .
- لاثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في مساندة دول عربية ضد عدوان دولة عربية أخرى .
- أن القوات المصرية التي تم دفعها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، لن تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة في الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي .

#### الدور العسكري السعودي :-

- بصدر القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الاسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها الغزل بدون تمييز .
- ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها .
- وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ ، وبصدر القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتبني أنسب الظروف لاستقبال واياء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تتطلب ذلك من تخطيط شامل وضمت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سيما لانجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى التحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

#### ٤- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً :-

##### النتائج العسكرية والأمنية :-

- لقد عكست حرب الخليج الثانية عدة نتائج عسكرية وأمنية على المستوى الاستراتيجي
- كشفت الأزمة عن مدى الضعف الذي كان وما زال يعترى العلاقات بين الدول العربية وبعضها . . ومدى العجز الذي يعاني منه التسق العربي في مواجهة الأفكار والتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي . . والتي أصبحت تأتي من قلب العالم العربي ذاته ومن أعضائه .

- اتحد مجلس التعاون لدول الخليج العربي للقدرة على ملئ الفراغ الاستراتيجي اللازم لحماية ثرواته وتأمين مصالحه الدولية . . مما اضطره للاستعانة بالقوات الأجنبية والعربية وأدى الى كسر الصيغة الأمنية التي قام عليها المجلس .
- واجهت المنطقة العربية وجودا دوليا عسكريا ضخما من أجل المصالح الحيوية للدول العظمى والكبرى . .
- ظهرت انجابه دول الجوار الجغرافي في إطار البحث عن دور أمني واقتصادي لها في مرحلة ما بعد الأزمة . . سواء من جانب تركيا أو إيران أو اسرائيل .
- برز الدور السياسي والاستراتيجي لبعض الدول العربية ، وعلى رأسها مصر التي أكدت ثقلها السياسي والعسكري وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية في حماية الأمن القومي العربي . . وقد طرح الدور المصري مفاهيم أساسية عن حماية العمل العربي المشترك والجاد لارساء معالم نظام أمني عربي يوفر الاستقرار في المنطقة العربية .
- تعرض الأمن القومي العربي كله لعملية تخريبية شديدة عندما اعتدت العراق اعتداء صارخا على دولة الكويت العربية المجاورة لها . . وقد خلقت هذه الظاهرة ، مفهوما مختلفا للأمن القومي العربي ، يتطلب تعديلات عسكرية وأمنية يمكن أن تصبح مدخلا لفهم جديد أكثر واقعية للأمن القومي العربي .
- أكدت تلك النتائج أن أي نظام جديد للأمن لا يمكن أن يتمتع بالصلاية والقدرة على البقاء في ظل الاعتماد على الذات والتي ثبت فشلها تماما . . أو على فكرة الاستعانة الدائمة بالقوى الأجنبية ، ويعد الطريق الواقعي هو السعي لإيجاد صيغة عربية للأمن الجماعي تشارك فيها مجموعة من الدول العربية . .

#### اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- لعل من أهم النتائج العسكرية المباشرة على اسرائيل هو تحقيق حلمها في الحصول على صواريخ "باتريوت " المضادة للصواريخ ، وبذلك كسبت نظاما دفاعيا جديدا على أعلى مستوى من التكنولوجيا ، وتم نشرها في كل اسرائيل بأطقم تشغيلها . .
- كما استكملت اسرائيل مراحل تجربة الصاروخ المضاد للصواريخ الذي تقوم بتصنيعه على مرحلتين ، حيث أتت مرحلته الأولى فقط ، وتكلف مرحلته الثانية " ٢٤٠ مليون دولار " قامت الولايات المتحدة بدفعها .
- الى جانب حصول اسرائيل على وعد بدعم مالي حوالى " ٢٠ مليار دولار " لمواجهة الموقف وتعويضها وتأمين حدودها
- اضافة الى ما مثله عدم الرد الاسرائيلي من تفويت الفرصة على ما كان يستهدفه العراق من حقيقة عدم المساس بالقدرات العسكرية الاسرائيلية أو تضررها العسكري في وقت تتآكل فيه الامكانيات والقدرات العسكرية العراقية بشكل كبير . .

#### إيران والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

ان التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية اذاء إيران والتنازلات العديدة التي قدمتها بغداد لطهران كانت مثار لحديث العالم : فقد ذكر تقرير من الفوئين ربورت صدور في لندن مع بداية الغزو العراقي للكويت أن الرئيس العراقي قدم لايرون تنازلات عديدة أكثر مما تم اعلانه وخاصة اعتراف العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الاراضي الايرانية وبدء تبادل الاسرى وذلك مقابل ضمان حياد ايران في صراع العراق مع العالم وأوضح التقرير أن هذه التنازلات - التي لم يعلن عنها - ما يسمى بالتعويضات الحربية ، ولقل التقرير من مصادر دبلوماسية ايرانية أن وزير الخارجية الايراني قد صرح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ( ٣٠٠ مليار دولار ) تعويضات حربية لكنها حصلت على أكثر من ذلك فقد نص

التقرير أن ما تستطيع إيران استعادته هو (١٥٠) ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقي المائل من اللوريات ثم الشحن من شبه جزيرة " الفار " وتبلغ قيمة هذه الكمية (٤,٥) مليون دولار يوميا أى مايعادل ١,٥ مليار دولار سنويا واطضافة إلى التعويضات العسكرية فقد تم تقديم تنازلات أخرى متعددة في مقابل وعد إيران بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها هذا بالإضافة إلى ما اكتسبته إيران من هروب ١١٠ طائرة قتالية أثناء الحرب .

## ٥- الدروس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقلبيما :- في المجال العسكري والأمني

### مصر :-

لم يأتى التدخل العسكري المصري نتيجة دوافع عدوانية او نزعات خاصة وإنما جاء نتيجة حتمية فرضتها عوامل اساسية :

اولها • • دعوة مؤتمر القمة العربية الطارئة الى اجتماع في القاهرة خلال ٢٤ ساعة واستجابة كل الدول العربية لها  
ثانيها • • ربط الشرعية العربية بالشرعية الدولية من خلال تمشى قرارات القمة العربية مع لقرارات مجلس الامن الدولي •

ثالثها • • ان القوة المسلحة التي تم ارسالها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات كانت طبقا لسلطات محدادات التزمت بها مصر :-

- • ميثاق جامعة الدول العربية •
- • قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة •
- • دعوة حكومات تلك الدول لمصر لارسال قوات الدفاع عن اراضيها •
- • النداءات المعكورة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت الى " ٢٧ نداء " والتي طالبت فيها القيادة العراقية اللامسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة بحرية هائلة في التطور التكنولوجي لقوات اكثر من " ٣٠ دولة " •

• • لقد اثبت التجربة ان القوات المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب متميز والالتزام بالقضايا العربية القومية انما القوة الاقدر على ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة واطفاظة على قدرات وثروات الوطن العربي •

• • ان اشراك القوات المصرية قد اكده الدور العربي في المساهمة في حل النزاعات العربية كما اثبت مصادقية مصر وتأكيد دورها في مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى •

ولقد كان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة الا انني اركز هنا على " ثمانية " رئيسية منها •  
اولها • • أهمية توافر الامكانيات والقدرات العسكرية المصرية التي تتيح لها " القدرة على العمل الخارجي " خارج حدود الدولة لدعم وتحقيق الامن القومي العربي •

ثانيها • • توفير الفعاليات المناسبة في مجال العمل العسكري العربي المشترك للرد اية اخطار او قنديدات عن الامة العربية

- ثالثها • • اكتساب ثقة الامة العربية في توافر القدرات المصرية سواء للحفاظ على توازنات القوى او ردع أى محاولة  
أى محاولة للمساس بسيادة الدول العربية •
- رابعها • • تأييد الجانب العربى لتواجد قوات مصرية في ظل القناعة الحقيقية بعدم وجود مطامع مصرية او أهداف ملتوية  
للدعم العسكرى المصرى لها •
- خامسها • • الإجابيات الاحتكاك والتسيق والتفاعل ودمج الخبرات بين القوات المصرية واية قوات اخرى شاركت في  
الائتلاف •
- سادسها • • ووقوف الشعب المصرى خلف قواته المسلحة ارتباطا بقناعة الرأى العام المصرى بمشروعية الموقف المصرى  
وسلامته ووقوفه الى جانب الحق •
- سابعها • • ما مكنته القوات المسلحة المصرية لارتباطها بالمنطقة ومعرفة خصائصها وخبراتها السابقة في ظروف مشابهة  
من الإجابيات لها وزمها تجاه طرح فريد من الفعاليات لدورها وقدرتها على مواجهة التحديات •
- ثامنها • • ان القوات المصرية التى دفعت الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية لم تؤثر على مهام وكفاءة  
القوات المخصصة لتأمين حدود مصر ضد أى عدوان خارجى •

### ♦ العراق

- لقد ادت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الاهداف العراقية وامكانياتها المتاحة -  
فقد كان الاختلاف واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيذا جوهريا على الادارة  
العراقية للصراع المسلح الى جانب عدم التقدير السليم لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كوفها اولى  
التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو/ برية " والى اعتنقتها قوات الائتلاف الدولى والسق  
افطر الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الاساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات التى يمكن ان يواجه بها  
ذلك الفكر المتطور
- ولقد كان لاروجه القصور والنقص الرها على الهزيمة العسكرية ومانع عنها من خسائر جسيمة في القوات  
المسلحة العراقية ابرزها :
- القوات البرية • • تدمير ٣٩٥٦ دبابة ، ٢١٦٦ عربة مدرعة ، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية بنسبة تفراوح بين ٣٦. الى  
٦٦ ٪ منها الى جانب اسر واستلام حوالى ٦٢ الف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ الف بين قتل وجريح .
- القوات البحرية • • تدمير ٨٨ ٪ من نشات الصواريخ ، ٤٠ ٪ من باقى القطع •
- القوات الجوية • • تدمير ٥٠ ٪ من اجمالي طائرات القتال ، ٦٣ ٪ من دشم الطائرات •
- الدفاع الجوى • • تدمير حوالى ٥٠ ٪ من كتائب الدفاع الجوى •
- وقد كان لصدور الاوامر بالسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ - وعدم التخطيط والتدريب  
على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث الخيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر عامة ومن عدد  
الاسرى والقتلى والجرحى والمفقودين خاصة •
- وعن مدى تطبيق مبادئ الحرب في العمليات العراقية يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية والتفوق النوعى لقوات  
الائتلاف قد فوضت على القيادة العراقية التركيز على ثلاثة مبادئ هى الحشد • • والانتشار • • والحشد • •  
اضافة الى محاولة خلق التفوق المعنوى من مسرح العمليات •

- **الحشد** • • يمكن القول انه لعب دورا رئيسيا حيث هدفت القيادة العراقية منه الى احرار لطوق العددي على قوات الائتلاف وذلك لتضييق فجوة الطوق التكنولوجي لجهة الائتلاف • • وقد وصل الحجم داخل الكويت الى منطقة غرب الباطن (٤٣) فرقة متنوعة تقبل حوالي ٨٠% من القوات المخصصة للعمل في مسرح العمليات • • فقدت حرية المناورة عند بدء العمليات في مواجهة ما تملكه قوات الائتلاف من تفوق جوي قادر على قطع خطوط المواصلات مما فقد الحشد العراقي لامكانية المناورة الاستراتيجية بشكل كبير •
- **الانتشال** • • حيث عملت القيادة العراقية على توزيع القوات توزيعا استراتيجيا جيدا طوليا على امتداد الحدود الكويتية - السعودية وعرضيا داخل الكويت وحتى جنوب العراق •
- **الخداع** • • لقد عملت القيادة العراقية على تعظيم قدراتها العسكرية وقد ركزت جهودها اعلاميا وسياسيا وعسكريا على التضليل عن حجم امكانياتها الحقيقية وبرزت العراق كقوة عسكرية كبرى قادرة على ادارة صراع طويل الامد مع توسيع دائرة الصراع بما تملكه من اسلحة استراتيجية تمكنه من الوصول الى قلب اسرائيل مع تعظيم امكانياتها وقدراتها بامتلاك الاسلحة فوق التقليدية والكيميائية والبيولوجية القادرة على احداث عسائر بفوات الائتلاف • • مع تركيزها على اخفاء الاسلحة الاستراتيجية بهدف تقليل الاصابة والطوق • • وقد نجح العراق الى حد كبير في خطته لاختفاء الاسلحة والمعدات الامر الذي انعكس على طول فترة العمليات الجوية حتى يحقق القصف الجوي نسب التدمير المطلوبة •

#### • الدروس المستفادة من العمليات النفسية :-

لقد برز دور الاجراءات العسكرية التي تمت لصالح التأثير على العامل النفسي للقوات المعادية قالحملة الجوية التي استمرت لأكثر من ٤٧ يوما من قصف جوي مستمر اضافة الى الاسلحة المتقدمة جدا تكنولوجيا كان لها تأثير نفسي كبير حيث كان الهدف منها هو فرض حالة وإتجاه عقلي عن هذه القوات بغرض الاستسلام أولا ثم فرض الإرادة لانيا وكان من أبرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها منها هو ما أدت اليه من نجاح كنتيجة لاستسلام أعداد من القوات العراقية وصلت حتى ٦٢ ألف فرد عراقي قبل بدء العملية البرية والضماد أعداد كبيرة أخرى الى قوات الائتلاف الدولي كرد فعل ناتج عن الحالة العقلية وذلك الإتجاه النفسي الذي أصاب الجنود •

ويكفي الإشارة هنا الى ان حجم المنشورات التي كانت تلقى بصفة شبه يومية وصلت الى اثنين مليون منشور في الدفعة الواحدة في اطار مخطط متعدد الوسائل وانتهى الى الفاء بظافات الدعوة الشهيرة للالتزام الى اغرائهم حقنا للدماء العربية وما تلاه من جوازات المرور الامن التي تسمح لحاملها بعبور خطوط القوات المشتركة آمنا مطمنا بغرض الاستسلام والتي وصل عددها الى أكثر من ٢٥ مليون منشور •

وقد احدثت الى جانب الاداعات الموجهة النفسية التكتيكية الاستراتيجية والتي كان استخدامها متوالفا مع نشر المواد المطبوعة مما أدى الى تكامل المخطط النفسي كدرس هام في العمليات الجوية •

#### الدروس المستفادة والخبرات على المستوى الاستراتيجي :-

لقد عكس الاداء العسكري لطرق الصراع ونسب الخسائر التي تحققت والتي وصلت في الافراد مثلا الى (١ : ١٠٠٠) مما عكس الفارق الكبير بين القدرات بما يظهر مسرح العمليات وكأنه " ميدان للرمية " وان الحرب في اغلب الاحيان من حيث مساحتها الزمنية كانت عبارة عن تهديد ليراق لمدة غالبة وثلاثون يوما استخدم فيها كل ماهر

حديث من السلاح والتكنولوجيا وعلى ضوء ذلك فان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة يمكن القاء الضوء على البعض منها معتمداً في الآتي :-

- **توازنت القوى العسكرية** • • حيث برز أهمية توازنات القوى العسكرية بدول الخليج وان التعاون الكبير بين القدرات العسكرية للدول المتجاورة مع " العراق والكويت " وضع الخيار العسكري العراقي على قائمة الاولويات لحسم الراع بينهما •
- **التدريبات المشتركة** • • برزت أهميتها لضمان اداء قوات متعددة الجنسيات مختلف التسليح وعقائد القتال فضلاً عن اختلاف اللغة وان التخطيط للتدريبات المشتركة امراً مطلوباً لاجح أى عملية مستقبلية بين قوات تشترك معاً في عمل مشترك ضد عدو مشترك بينهما •
- **التسهيلات المشتركة** • • لقد اعتمد نجاح اداء القوات الامريكية في الخليج على التسهيلات التي قدمت من مختلف الدول من داخل المنطقة او من خارجها خاصة التسهيلات التي قدمت للاسطول الامريكي او القاذفات الاستراتيجية مما يتطلب تنظيم إجراءات عربية متبادلة بما في ذلك قبول مبدأ المركز المسبق والقواعد العسكرية المتبادلة في اطار المصالح الأمنية المشتركة •
- **التسليح التكنولوجي المتقدم** • • حيث اعتبرت حرب الخليج خطاً فاصلاً لظهور اجيال جديدة من الاسلحة وعلى رأسها الصواريخ المضادة للصواريخ والاسلحة الذكية الباحثة عن الهدف كما وجهت حرب الخليج نظر القوى الكبرى الى خطورة امتلاك وسائل الايصال بعيدة المدى " الصواريخ والقاذفات المنطوية " والاسلحة فوق التقليدية مما ادى الى بدء اجراءات تحجيم ذلك مما يفرض علي دول المنطقة القبول الحاسم مما يفرض عليها تحت ذلك المفهوم •
- **أهمية الاستطلاع الاستراتيجي** • • وذلك باستخدام الاممار الصناعية وطائرات الانذار المبكر مما يوفر معلومات دقيقة تماماً عن حجم اوضاع مناورات القوات •
- **الاسلحة فوق التقليدية** • • برز دور اجهزة الاعلام في التوعية بالاساليب الوقاية من اسلحة الدمار الشامل والتعريف بها والاجراءات التي يجب اتباعها واسلوب الانذار بها والارشاد باعمال الوقاية منها •
- **العنصر البشري** • • أكدت عمليات الخليج الاهمية الفائقة للعمليات الليلية سواء للقوات البرية او القوات الجوية خاصة في ظل السيادة الجوية للمهاجم واصبحت تشكل مطلباً لتطوير امكانيات الاسلحة القتالية الجوية والبرية لمواجهة العمل في جميع الاوقات نهاراً وليلاً •
- **الحرب الالكترونية** • • لقد ادى التطور الساحق لقوات الانتلاف في مجال الحرب الالكترونية الى فرض السيطرة الالكترونية الكاملة فوق مسرح العمليات مع اخراج كل النظم الاتصال والسيطرة العراقية من المعركة حيث تم اعاقة وسائل الدفاع الجوي ثم القوات الجوية نتيجة لتلك السيطرة الالكترونية فقد يضاف اصطلاحاً عسكرياً جديداً في العمليات الحديثة يتمثل في السيطرة او السيادة الالكترونية •
- **التخطيط الجيد للخداع الاستراتيجي والتعوي** • • فقد نجحت قوات الانتلاف في وضع خطة جيدة للخداع الاستراتيجي والتعوي فقد تم خداع القوات العراقية المدافعة عن اتجاه الجهود والضربات الرئيسية مما تأكد معه ان الاتجاه الساحلي هو اتجاه الجهود الرئيسي الامر الذي ادى الى احمال تامين الجانب الغربي للمسرح

- أهمية تحقيق المفاجأة على المستوى السياسى والاستراتيجى ، فقد كان بدء العمليات العسكرية بعد ساعات فقط من المهلة التى حددها مجلس الامن الدولى رغم تصريحات الرئيس الأمريكى " جورج بوش " والقادة العسكريين ان العمل العسكرى ليس بالضرورة ان يبدأ بعد انتهاء المهلة مباشرة فضلا عن الدور الفرنسى بطرح مبادرة شبه مشجعة للجانب العراقى فى الساعات الاخيرة قبل انتهاء المهلة المحددة وعلى المستوى الاستراتيجى فقد شكلت الضربة الجوية الاولى من حيث توليتها الذلى واعداد ونوعية الطائرات وعدد الاهداف مفاجأة تامة من حيث توقع نتائجها ونجاحها الكامل حيث قامت طائرات الشبح بالقاء قنابلها قبل ان تنطلق طائرات الانذار فى العراق .
  - عدم جدوى الخطط الدفاعية . . فقد اكدت حرب الخليج ما سبق ان اكدته حرب اكتوبر ٧٣ من عدم جدوى الخطط والتحصينات الدفاعية الثابتة وان الدفاعات الحديثة تعتمد على منظومة كاملة من القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوى وباقى متطلبات النجاح فى المعارك الحديثة من وسائل اسطلاح وحرب الكترونية ،
  - قلة فعالية واداء القوات المدرعة . . فى ظل السيادة الجوية وتقدم الاسلحة والصواريخ المضادة للدبابات وبصفة خاصة الطائرات الملقو كوبر المتقدمة تكنولوجيا خاصة خلال العمليات الليلية مما قلل وبشكل كبير من فعالية واداء القوات المدرعة وشلت حركتها وقدرتها على المناورة ،
  - الاعداد والتموين . . لقد ابرزت حرب الخليج الاهمية العالية لوسائل النقل البحرى والتى اعتبرت الوسيلة الامثل لنقل القوات باحجام كبيرة وثقيلة ولمسافات بعيدة وباتساق متكاملة طالما تيسرت فترة زمنية كافية ،
  - التلمين الهندسى . . ظهرت اهمية دراسة مساح العمليات للدول المتعاونة كما اظهرت حرب الخليج مدى التطورات فى تنظيم واساليب التغلب على الموانع وما اثبتته هذه النظم من كفاءة عالية فى فتح التفسيات وما يستتبع ذلك من نظريات النشاء الموانع وتكتيكاتها ونظريات عملها ،
  - القوات البحرية . . ثبتت لفاعليات طائرات الملقو كوبر فى المعارك البحرية الحديثة وتعدد استخداماتها فى القيادة والسيطرة وتنفيذ اعمال الاستطلاع البحرى ومكافحة الغواصات والاعاقة كما ثبت فعالية سلاح الالغام الى جانب ثبوت فعالية القوات البحرية فى تنفيذ الحصار البحرى .
- وعلى ذلك يمكن القول ان حرب الخليج الثانية ستظل ولفترة طويلة قادمة مصدرا للعديد من الخبرات ومجالا خصبا للمختصين للدراسة والبحث والتحليل سواء كان ذلك على مستوى ادارة العمليات العسكرية ضمن مفهوم الحرب الحديثة او ادارة الصراع الشامل بكل وسائله فلقد ابرزت تلك الحرب الكثير من النتائج والدروس المستفادة على المستوى الاستراتيجى والتعبوى التى سوف تؤثر الى حد كبير على الاستراتيجيات العسكرية وتنظيم التسليح والتدريب اضافة الى اسلوب تخطيط وادارة العمليات مستقبلا ،
- ٦ - قضية اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى بالشرق الأوسط نتيجة عمليات الخليج :**
- لقد اشعلت عمليات الخليج ، سببا للتسلح فى الشرق الأوسط ، طالما أن العراق والسعودية وإيران يعتبرون خصوما محتملين لإسرائيل ، فان كلا السباقيين فى مجالات التسليح أصبحا مرتبطين الى حد كبير ببعضهما البعض كبا أصبحا يساهمان بدرجة أكبر فى عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال فى أحداث خلل فى التوازن الاستراتيجى بالقوى بالشرق الأوسط .

وانطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج انتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أي ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

• كما أن التهمير القوي العراقي أثر في اختلال التوازن الاستراتيجي بالشرق الأوسط لصالح اسرائيل ، وبالتالي سوف يمتد هذا التأثير لفترة في اطار المحددات المختلفة التالية :-

• أن القعود الاقتصادية الشديدة التي ستظل تواجه حكومة العراق لن تمكن تلك الحكومات من تدبير ميزانية تحسّن العراق من الاحتفاظ حتى بكفاءة قواته الحالية ، فاستعادة اقتصاده سيكون الأولوية الأساسية حتى ما بعد عام (٢٠٠٠) بسنوات .

• أن العراق لن يتمكن من الحصول على أية معونات خليجية في المدى المنظور ، وقد تبدو تلك بديهة ، لكنها بديهة هامة ، إذ أن الدعم الخليجي للعراق بلغ خلال سنوات حربه مع إيران حوالي (٥٢) مليار دولار ، ساهمت بالتأكيد في بناء قوته ، بل لقد فرض عليه أن يدفع تعويضات الحرب ، ومن المؤكد أن شبكة تحالفاته العسكرية الدولية قد تفككت أيضا .

• أن الضغوط الاقتصادية ، والسياسية الدولية أدت الى توقف الانتاج الحربي العراقي الا فيما يتعلق بالذخائر ، كما أن نشاطات العراق التسليحية الخارجية أصبحت تحت المراقبة الدولية ، وأصبح من الصعب على العراق إعادة التسلح مع شركات السلاح الدولية بعدما تعرضت له ، وقد يستطيع فقط التعامل مع بعض تجار السلاح ، الا أن تلك الصفقات يمكن أن تستكمل عادة بعض جوانب النقص في القوة ، ولكنها غير كافية لإعادة بناء قدرة عسكرية فقدت (٦٠%) من عناصر قوتها .

• أن آثار الهزيمة العسكرية ، تركزت بصماتها على الشعب العراقي الذي سيقاوم أية نزعة عسكرية ، اذا ما تطورت الأوضاع السياسية في الداخل نحو الديمقراطية ، كما تركت آثارها النفسية القاسية على الجيش العراقي الذي تعرض لهزيمة نفسية هائلة بفعل الصورة التي بدا عليها خلال الحرب ، فمن المنصور أن الميول العسكرية سوف تضعف في العراق لسنوات طويلة ، وضمن تلك النقطة ، فإن عنصر القيادة في العراق لن يصبح عنصراً أساسياً في تحديد مستقبل العسكري للعراق ، فإما كانت السمات النفسية للقيادة ، ورغبتها في إعادة بناء قوتها فإن العوامل المضاعفة السابقة سوف تعجز أية ميول أو نزعات عسكرية مستقبلاً .

• اما بالنسبة لدول الشرق الأوسط ذاتها فقد اتخذت النتيجة الناجمة عن هذه التطورات الجديدة اتجاهاين رئيسيين هما العمل على بناء قدرات عسكرية كبيرة من جانب الاطراف الرئيسية في الصراع العربي - الاسرائيلي وذلك في اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج من ناحية والاستفادة من انتهاء الحرب الباردة من ناحية اخرى ولدى الاتجاه المقابل بدأت محاولة جادة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ولم يكن ممكناً لهذه التسوية ان تنجم من دون الاعتراف بحسبان وجود سباق تسلح في المنطقة الامر الذي دعا الى الاهتمام بقضية ضبط التسليح كواحدة من القضايا



الخمس الهامة في المفاوضات متعددة الاطراف في عملية السلام العربية - الاسرائيلية وهي : ضبط الصلح ، المياه ، اللاجئين ، التنمية الاقتصادية ، البيئة .

● وقد خلصنا أن الصراع العربي - الاسرائيلي لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق الصلح في الشرق الاوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايران ولكن ايضا مع العراق في المستقبل .

● وعن موقف تسليح دول المنطقة فإن اسرائيل تأتي في المرتبة الأولى ، في القدرات التكنولوجية ، باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختيار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مألديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات ورميد لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية .

ولما يتعلق بالانتاج الحربي فإن مصر تبدو المنتج الرئيسي في العالم العربي وإن كانت قدرات التصنيع الحربي المصري بدرجة أقل من اسرائيل حيث تمتلك اسرائيل قدرة تكنولوجية أكثر تفوقاً في المجالات التقليدية والتربية والفصائية .

### وبصفة اجمالية فإن التفوق التكنولوجي يعطى لاسرائيل ثلاث مزايا استراتيجية :

- امتلاك قدرة أكبر على التعامل مع شركات السلاح العالمية والدول الخليفة وبالذات الولايات المتحدة وذلك في اطار الشراكة حتى وإن كانت اسرائيل شريك صغير في هذه المعادلة .
- امتلاك خيارات عسكرية أكثر للتعامل مع الازعاج المختلفة من خلال التقنية المتقدمة .
- امتلاك قدرة أكبر على التحسب لاحتمالات المستقبل من خلال التقنية المتقدمة علاوة على القسمة دوماً على الخصوم .

وبشأن اختلال التوازن الاستراتيجي الناتج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية فقد أوضحنا عدة خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن في المنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها وإن ما ترجحه من وجهة نظر الباحث يعتبر الخيار المعنى باخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هو أكثر ترجيحاً ، إلا أنه يتطلب فترة زمنية طويلة لتنفيذه استناداً الى ثوابت الموقف الاسرائيلي الذي يضع شروطاً قاسية يحتاج التوصل اليها الى أكثر من عقد من الزمان ، الأمر الذي يعني استمرارية تهديد الأمن القومي المصري والعربي مع تنامي أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية الى اطار تلك الحقيقة فإن الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريقي الخيار الثالث والذي يعني امتلاك أسلحة ردع تقليدية وفوق التقليدية في خط متواز مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس تحقيقاً لمبدئي ردع والتوازن بين الجانبين العربي والاسرائيلي الى جانب أن توفر الردع الاستراتيجي العربي يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي في مواجهة التهديد النووي لاسرائيل . .

## ٧ - وفي تناولنا للتعاون التركي / الإسرائيلي، في إطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط :

- فقد أوضحنا انه جاء نتيجة التطورات العالمية والاقليمية في أعقاب عمليات الخليج وأنه بعد احد المراحل القائمة لسياسة التحالف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يمتشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والتحالف التركي - الاسرائيلي والتصارب الاردني - الاسرائيلي ومحاوله عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزودج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية مما يعنى في النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .
- وعلى ذلك فان التعاون التركي - الاسرائيلي يؤثر على الامن القومي المصري و العربي حيث يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سباق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهي مقبلة للتفاوض على أخطر القضايا وأكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدي الى خلق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين كما يؤدي الى تعاضل الدور الاقليمي التركي - الاسرائيلي على حساب قمميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وعاصمة مصر، اضافة الى ان التعاون التركي الاسرائيلي في المجال الاقتصادي يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التي كانت تامل في فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا الى جانب ان التعاون في المجال العسكري يؤدي الى تقوية اسرائيل عسكريا ومنحها عمقا اقليميا واستراتيجية جديدة باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .
- وبتحليل الانعكاسات والآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر تلاحظ أن مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وأبعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنيا تبادل المعلومات والخبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التي قم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذي يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

## ثانيا : في المجال السياسي . . ونركز فيه على المجالات الآتية

- ◆ الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة .
  - ◆ الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط .
  - تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي .
  - الصاورن الاقتصادي الاقليمي .
  - ◆ تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي .
- ## ١ - الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة :

- بالرغم أن المنطقة تخطى باهتمام عالمي ، ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية التي تزايدت للحاجة الدولية لصادرات البترول من دول الخليج ، بالإضافة إلى كون الشرق الأوسط قلب الحركة الدولية ، حيث موقعه الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات ، وما تشكله المنطقة مسن أهمية لتحركات

القوات بين مختلف المساح الإقليمية ، وما تمخذه من مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسي لصناعات منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وشراء للسلاح ، إلا أن المنطقة توج بالصراعات والقضايا والتناقضات التي ألزمتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخي والبعيد العميق والقبلي والعنصرية والحدودية واختلاف التوجهات والتكنولوجيات والصراع على السلطة والإزعامة وفرض الهيمنة ، إلى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسعى إلى حيازة مصالحها في تلك المنطقة ، وقد خلصنا أن تلك العوامل لعبت دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والسق تصدد طواهرها •

● وقد جاءت عمليات الخليج متواكبة مع مطلع التسعينيات الذي يعد منعطفًا تاريخيًا في مسار وتطور العلاقات الدولية ، حيث تلاشت الأحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشي معها مفاهيم الحرب الباردة ، ليعلن عن مولد نظام دولي جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الزائد والجوهر في إطار من التسريعية الدولية •

### وباستعراض الشرق الأوسط في منظور النظام العالمي الجديد فقد خلصنا إلى الآتي :

● رغم الاختلاف في تقدير العلاقات الدولية حول توجهات النظام الدولي إلا أن هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند الحديث حول دور الولايات المتحدة في النظام الراهن فهناك اتفاق على أن المرحلة التي يمر بها النظام الدولي بصرف النظر عن استقرارها من عدمه تلعب فيها الولايات المتحدة دور رئيسي أو على الأقل دور فاعل ومؤثر ● وبالرغم أن صورة الصراع حول تشكيل ملامح مستقبل هذا النظام واستقراره لازالت غامضة وإن كان من المقيم أن أدوار جديدة مؤثرة لبعض القوى سوف يكون لها وضعها في صياغة مستقبل هذا النظام يمكن أن تضح معالمها مع مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال وجهات نظر كل من الرئيس نيكسون والرئيس بوش بشأن الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط •

● حيث اتفق كلا من الرئيسين على مجموعة من المبادئ تجاه منطقة الشرق الأوسط، توضح فكر علاقة النظام العالمي الجديد والأمن الإقليمي وتشمل :-

● يرى الرئيس نيكسون أن الشرق الأوسط على سلم الأولويات للولايات المتحدة ، لأنه يعتبر التهديد الرئيسي للسلم والأمن الدوليين لما فيه من العديد من المشاكل الإقليمية كما يرى ضرورة الاهتمام باستقرار السلام العادل بالشرق الأوسط لأن ذلك يحقق مصالح الأمن الإقليمي والعالمي ويتيح لأمريكا أن تلعب دوراً اقتصادياً وأمنياً أفضل بالمنطقة ، ● يرى الرئيس بوش أن الشرق الأوسط يواجه أربعة تحديات رئيسية تشمل الترتيبات الأمنية – السيطرة على التسليح – إيجاد نهاية للصراع العربي / الإسرائيلي – التحرر والتقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة، ويتفق الرئيس نيكسون مع نفس الرأي ، ويرى أهمية دعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة مع تأمين مصادر الطاقة لتأمين تدفق البترول بصورة آمنة وبأسعار معقولة من المنطقة •

● كما اتفقا على أهمية معاونة دول المنطقة لإقامة الترتيبات الأمنية لكل دول المنطقة سواء بتعاون استراتيجي أو تكتيكي أمريكي ، وأضاف الرئيس نيكسون أن هذه الترتيبات تبدأ لضمان الحد الأدنى لأمن كل دولة في الإقليم من خلال عدة أنظمة بدءاً بدعم القوات المسلحة الوطنية – وأجراءات بناء الثقة ثم التعاون الأمريكي ، وفي نفس الوقت حذر الرئيس بوش من وهم إقامة نظام أمن جماعي ، مؤكداً الأفضلية للترتيبات الثنائية المحددة ، وكذا وهم الحد من

الصلح ، ووهم اعادة توزيع القوة ، كما ركز على أهمية حل الروع العربي / الاسرائيلي استقرا  
 للمنطقة كما اتفقا سوا على ازالة أسباب وبؤر التوترات في المنطقة بما يحقق الأمن الاقليمي وينعكس على الأمن العالمي  
 • وان هذا الوضع يفرض على مخططي السياسة الأمنية العربية والمصرية وضع استراتيجية قائمة على الاقتراب المتوازن  
 من القوى الدولية الفاعلة بحكم المستجدات التي يشهدها العصر الراهن حفاظا على المصالح القومية العربية  
 والمصرية .

• ان العامل الاقتصادي اليوم بات يحكم العالم بل ان المرحلة الراهنة يشهد النظام العالمي فيها اعادة تشكيل لملاحمه  
 السياسية والاجتماعية والعسكرية وفقا لهذا المعيار وقد شهدت الفترة الاخيرة مجموعة متلاحقة من التطورات تدخل  
 في نطاق الاعداد لمواجهة التحديات الكبرى التي تطرحها عملية الانتقال الى القرن القادم .

• وتؤثر السمات الجديدة في تغير اسس القوة حيث ان العالم بدأ يتجه الى حشد طاقاته وامكانياته في اطار صيغ تكتيلية  
 استعدادا للمرحلة القادمة ، بعضها ذو أهداف اقتصادية ، ومن أمثلتها السوق الاوروبية المشتركة والتي بدأت منذ  
 اوائل عام ١٩٩٤ في الدخول الى مرحلة التطبيق الموحد للنظم الاقتصادية وكيف ان هذه المجموعة حرصت على  
 تطوير هذا التكتل والتوسع به شرقا ليشمل الدول المستقلة عن التبعية السوفيتية (دول شرق اوربا) ، وعلى جانب  
 اخر فقد نجحت الولايات المتحدة في انشاء تكتل " الناتفا " وتطوير هذا التوجه بالدخول في محفل الاوبك مع الدول  
 المحلة على الباسفيك ومجموعة الآسيان وكذا التوجه نحو امريكا اللاتينية والدخول في تعاون مع مجموعات اقتصادية  
 ( الانديز - الميركوسول ) ، واليوم باتت هذه التكتلات حقيقة وبدأت تبرز ملامح المواجهة الجديدة والمناطق المتنافسة  
 والصراع غير المسوق لتحقيق الاهداف عبر هذا المنظور الجديد ، فاوربا بدأت في تطوير عملية الاندماج وزادت من  
 ارتفاع الحواجز الاقتصادية بينها وبين دول العالم الخارجي واصبح الاقتراب منها للحصول على مزايا تفصيلية محاط  
 بغموض وتحكمه قوانين ومبادئ هذا الاتحاد .

• وهكذا نخلص الى ان الشرق الأوسط يقع في بؤرة اهتمام العالم يتأثر من أحداثه ويؤثر فيه ، ولا يمكن أن ينفصل أمنه  
 الاقليمي عن الأمن العالمي .

## ٢- الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط :-

ولاشك أن عمليات التحليل كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات  
 وتحولات وتحديات نوجها في من خلال تناول الآتي :

- تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي ، ببعديها الثنائي ومتعدد الأطراف .
- التعاون الاقتصادي الاقليمي .
- التماسك والتضامن العربي .

### قضية السلام العربي / الاسرائيلي :

• أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربي / الاسرائيلي بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة  
 السلام المصرية وانتقالات مؤتمر السلام بمديرد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة  
 التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية  
 والبنانية لتحقيق السلام ... يدفعنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على نمط ما  
 حدث بالماضي خلال المدى القريب والمتوسط .

ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في بعديها الثاني ومتعدد الاطراف تمكس في مجملها أن هدف السلام لازال بعيدا وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديده باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدى حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية تنعكس عليه .

- وعن مستقبل السلام بالمنطقة فقد أوضحنا أن عملية السلام نجحى مواكبة للتغيرات حاد في النظام الاقليمي العربي ولى مرحلة تعد من اضعف مراحل النضال في تاريخه المعاصر وذلك بفعل الانقسام الذى اعقب عملية المسزو العراقي للكوييت وما ترتب عليها من تداعيات كان اخطرها على الاطلاق هو تلاشى اى منظور لاهياء ما يسمى بالجهية الشرقية في مواجهة اسرائيل ومن ثم فقد المفاوض العربي بصورة مطلقة أكثر ادوات الضغط تأثيرا على عملية السلام
- ولا شك أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط شهدت عملية التسوية بين العرب واسرائيل مجموعة متلاحقة من التطورات والمستجدات الاستراتيجية فرضت واقعاً جديداً على المنطقة وطرحت صيغ بديلة تختلف الى حد كبير عن تلك الصيغ التقليدية التى سيطرت على نمط العلاقات وشكل المواجهة بين اطراف الصراع على مدى فترة النصف قرن الماضية

- وقد شهدت المنطقة طى صفحات من العداء وهدم لمعتقدات سياسية وأهبار لمقاهيم ونظريات أمنية بمحكم الاقرار بصيغة الاعتراف المتبادل وتوسيع دائرة التعايش السلمى فالى جانب السلام على الجهة المصرية تم التوصل الى الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتى في غزة واربعا ومعاهدة سلام على المسار الاردنى ذات ابعاد اقليمية ودولية غير مسبوقه ،
- وبعد المسار الاسرائيلي السوري أقل مسارات التفاوض احرارا للتقدم نتيجة استمرار اختلاف مفاهيم الطرفين ازاء المبادئ الأساسية لتحقيق السلام بينهما ( الانسحاب الاسرائيلي من الجولان - مفهوم السلام ومراحل تطبيع العلاقات - طبيعة الترتيبات الأمنية المتبادلة ) ،
- وبالنسبة للمسار اللبناني فهناك قناعة اقليمية ودولية بكونه مسارا تابع سياسيا بقاس حجم وهامش التقدم على محوره بمدى حجم التقدم والانفراج على المسار السوري وهناك اعتراف إسرائيلي بحق لبنان في أراضيها مما يوحى بسهولة الانجاز فور تحقيق التقدم على المسار الآخر .
- وقد شكل قرار قمة الدار البيضاء منعطف تاريخي على صعيد الاسقاط الشرعى للحواجز في مواجهة الاقتراب والتطبيع بين اسرائيل وقد زاد من وتيرة هذا التوجه الاعلان الجماعى لدول الخليج عن انتهاء جانب من المقاطعة وبدء بعض الدول الاخرى في بناء صيغ سياسية تدخل في نطاق التطبيع المباشر .

### وعن التأثيرات السلبية لتعثر عملية السلام فقد خلصنا الى :

- ان جود عملية السلام سوف يؤدى للعودة بالمنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب ونقلها لأجواء الحرب السق قد تشب من جديد نتيجة لتقديرات خاطئة ،
- احياء سياسة المحاور والصعاليات العسكرية مع اطلاق سباق التسلح وتعطل جهود التعاون الاقليمي .
- اضعاف سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وقدرتها في مجال السيطرة على الأراضع بالمناطق الخاضعة لسيطرتها وزيادة مساحة العمل للعناصر الفلسطينية المسلحة ،
- وعلى ذلك فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذى يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق أمنها واستقرارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وإنما يجب ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة .

لذلك فإنه يجب الربط بين السلام وبين الموازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية اسرائيلية على المنطقة ومن هنا يأتي اهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ، مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ولى مقدمتها قضايانا ( القدس ) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضى العربية المحتلة .

### التعاون الاقتصادي الاقليمي :-

- وقد تناولنا بالتراسة ، النسق الشرق اوسطى ، حيث أوضحنا أن العالم يتجه الى زيادة التكتلات الاقتصادية والامامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ في الوقت الذى يعانى فيه النظام المصري من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل ، الامر الذى يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التماسك .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التى جرى تنظيمها ( الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون لدول الخليج العربي ) تقدماً ملموساً على صعيد التعاون الاقتصادى .
- وقد برز العديد من الطروحات خلال المرحلة الراهنة بعد ابرز الاتجاه هيكلية النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذى يضم قوى اقليمية جديدة ( تركيا - اسرائيل - ايران ) ذات طموحات في القيام بسادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة .
- وقد خالصنا الى أن النظام الشرق اوسطى في وضع لا يتعارض مع النظام العربي ، حيث أوضحنا عدم وجود تعارض بين " العربية و" الشرق اوسطية " من عدة منظورات: -
- أولها : أن " الشرق اوسطية " ترتيب اقليمي ، فيما العروبة فكرة واتعاء وشعور ووجدان ، والمشكلات التى تواجه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق اوسطية " فهى مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فإن طرح العروبة في مواجهة " الشرق اوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعروبة هى إحدى مستعزبات الهوية بالنسبة للانسان العربي ، وجوهرها نقىالى قبل أن يكون سياسى أو تنظيمي وبالتالي فهى ليست في مواجهة أو تنافس مع " الشرق اوسطية " ولا ينبغي وضعها في هذا الاطار وثانيها : أن " الشرق اوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحمل محل النظام العربي ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها بأحدى القضايا التى توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك سيختلف المشاركون في كل ترتيب منها وفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق اوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق اوسطية " مثل نظيرته الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو الدائرة البحر المتوسط .

### تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي :-

- فقد أوضحنا أن الغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من أزمة على المستعربين الاقليمى والدولى فجر آتسار بالغة
- الخطورة على التضامن العربي وواقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية والتي تمثل بحق بداية لعملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات وحلول جديدة تماما لتلك القضايا في المستقبل المنظور ، وقد ظهر أن معادلة جديدة للتفاعلات العربية بصدد التكوين بعد التصدع الهائل الذى أحدثه الغزو في صيغة التضامن العربي السابقة

سواء على المستوى الكلي ( الجامعة العربية ) أو على المستويات الإقليمية ( مجالس التعاون ) أو حتى على المستويات الثنائية ، وكشف الغزو العراقي عن نقاط ضعف أساسية في ذلك النظام وقفل في الوقت نفسه تحديات بالغة قد تواجه أى صياغات جديدة تنتظر قيامها في المستقبل للتضامن العربي ، وحل مشاكل المنطقة العربية دون قصرها فقط على منطقة الخليج .

● وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة اتجاهات رئيسية يتجتم مواجهتها إذا ما أريد للنظام العربي أن يعيد بناء نفسه على أسس أكثر رسوخاً وأبعد عمقاً والتي تتمثل في القسم العالم العربي الى ٣ محاور :

**المحور الأول :** وكان يساند العدوان العراقي ويباركه وعلى رأس تلك المجموعة الضعيفة تقف منظمة التحرير الفلسطينية .

**المحور الثاني :** كان مضاداً للتواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي لمقارنة موقفها من الغزو العراقي بمواقف مماثلة مع إسرائيل في المنطقة ( ليبيا - الجزائر - سوريا ) .

**المحور الثالث :** كان مضاداً بصفة عامة لدول الخليج الغنية بالترول من حيث عدم معاونتها في مجالات التنمية والاستثمار الأجنبي بأرصدها بعيداً عن الوطن العربي (السودان -الأردن -اليمن - موريتانيا)

وبالتالي فإن الأزمة أحدثت شرخاً كبيراً في التضامن العربي وأصبحت بمثابة الأعصار الذي أهدر آمال وطموحات الأمة في تضامن عربي يحقق مستقبلاً أفضل ويصمد أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربي دور في جمع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها ولكل محور من المحاور الثلاثة مبرراته التي بنى عليها موقفه السياسي وإذا كان المحور الأول الذي كان يساند الغزو ( دون أن يعلن صراحة ) ليس لديه مبرر واحد لاتخاذ هذا الموقف بجوار الاجماع العالمي والعربي والإسلامي الساقط لادانة الغزو .

**أما المحور الثاني :** والذي لا يؤيد التواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي لله مبرراته وأساليده ، والسق تعتمد في جوهرها على وقوف الولايات المتحدة المطلق الى جانب إسرائيل على حساب الحق العربي سواء في المجال السياسي بمعارضة أى قرار يصدر من مجلس الأمن ضد التعتت والممارسات اللاإنسانية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة أو عند غزو لبنان أو التوسع الاسرائيلي على حساب أراضي الدول العربية وأيضا التعاون العسكري الاستراتيجي المطلق مع إسرائيل لضمان تفوقها على كل العرب ، إضافة الى امتلاكها أخيراً للسلاح النووي ، خاصة بعد أن وقع الجانبان في ٢٢ / ٤ / ٨٨ اتفاقاً استراتيجياً ، بخصوص التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالشكل الذي أتاح الفرصة لإسرائيل لتقنين مختلف مجالات التعاون الاستراتيجي السابقة ، مع سريان هذه الاتفاقية لفترة مبدئية ٥ سنوات بحيث تتجدد تلقائياً لفترات أخرى كل منها ٥ سنوات أخرى .

**أما المحور الثالث :** وهو مضاد بصفة عامة للدول الخليجية تبني مبرراته من منطلق عدم المساهمة الجسادة من دول الخليج في حل مشاكل التنمية العربية أو المتاعب الاقتصادية أو حل أزمة الديون حيث أصبحت أزمة الديون العالمية هي الوسيلة الرئيسية للهيمنة والسيطرة في عالمنا المعاصر .

هذا بالإضافة الى ظهور بعض الظواهر السلبية من جراء الأزمة تشير اليها في الآتي :-

● **الفجوات النفسية :** التي حدثت بين الحكومات ، بل وبين الشعوب العربية دائماً .

● بروز روح ثلرية لدى الصفوة الحاكمة : في الخليج- في مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب - إزاء الدول العربية التي اتخذت مواقف معارضة من الوجود الأجنبي والغربي المكثف في منطقة الخليج ، وعدم استيعاب كافة دروس ومفيزات الأزمة على الوجه الأكمل .

● ظهور نزعة عداوة للعربية : والفكرة القومية العربية بين فئات اجتماعية عديدة في دول الخليج العربي ، ترفع وبشكل على الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربي ، وهو اتجاه كان سائدا في هذه المنطقة ، وظهر الميل للتواجد العربي على استحياء قبل عمليات الخليج ، وكان يظهر في نمط المعاملة القظة للمعالة ، حتى أنه بدأ واضحا أن الوجود الأمريكي، والأجنبي في المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة وعائلاتها الحاكمة إحساسا جماعيا ، بأن أمنهم وثرواتهم ، ويسر أوضاعهم ورخاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكري ، والأمن العربي ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم ، وهي أفكار تولدت عن الآثار السلبية لأحداث عمليات الخليج . .

● وقد انعكست هذه التدايعات أيضا على جهود المصالحة التي أخذت تصطدم بتباين المواقف وتعدد الخيارات السياسية إلى جانب عوامل الشك والتحسب المتبادل مع استمرار مصادر التهديد وعدم الثقة في التواكب بين الأنظمة العربية وبعضها البعض .

● وقد زاد من عمق تلك التدايعات استمرار النظام العراقي في التهديد لجيرانه في مفاوضات غير محسوبة النتائج ولا تعضف تلك الإجراءات جديد على الموقف إلا مزيد من استواف الموارد العربية وإعادة كشف الواقع الأمني للمنطقة وتاصيل مبدأ العداوة والتحسب لدى الأطراف الخليجية والتي أقرت فيما بعد القضاء الأزمة ببناء الأمن الإقليمي اعتمادا على المساعدة العربية المطلقة ( يؤكد ذلك قصر إعلان دمشق على الشق السياسي حتى الآن ) وهو اتجاه طالما سعت لتحقيقه القوى العربية في المنطقة .

● وعلى الجانب الآخر لم ينجح العراق الكثير من مغامراته ، فقد اعترف بسيادة الكويت وحدودها وأماله في رفع الحظر مرفوعة بمضى استجابته الكاملة لكافة قرارات مجلس الأمن إلى جانب توافر حسن النية لتطبيق نظام الرقابة طويل الأمد . وهذا الأمر عمق من مخاوف الدول الخليجية وخاصة الكويت في ظل استمرار النظام العراقي وخلق قدر من التوتر الحذر داخل المنطقة .

● لرفع الحظر يتيح فرصة لتدعيم النظام العراقي وتماسكه واستمرار الحظر قد يدفعه إلى اليأس والمغامرة غير المحسوبة وقد لا تكون بالضرورة إلى اتجاه الكويت فالمرحلة تشهد مؤشرات توتر واضراب على امتداد الجبهة التقليدية مع إيران وتشيط أعمال المعارضة وهناك أصوات تردد بأن فتح باب تلك الجبهة التقليدية قد يكون هو المدخل الوحيد للمصالحة العربية والدولية وراء بغداد وفي ذلك لو حدث استنزافا عربيا جديدا

● يضاف إلى هذا القلق على ذات السبق الخليجي ، مع استمرار تبني إيران لمفاهيم التوسع بالإصرار على فرض الأمر الواقع بالجزر الخليجية التي احتلتها واستمرار بناء سياستها على تأكيد أوضاعها كقوة اقليمية لها سيطرتها وتطلعاتها تجاه المنطقة .

ومن هنا يمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد ابرزت عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون اضافة هامة للنتائج التي اسفرت عنها :

● الحقيقة الاولى . . وتتمثل في تعدد التهديدات وبروز تهديدات جديدة ضد المصالح المصرية والعربية في جلب استمرار اسرائيل واهدافها التوسعية واطماعها في المنطقة وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة واعتبارها اخطر



التحديات المحتملة مع التهديدات المالية والتصادم مع دول الجوار الجغرافي الغير عربية وتصادم الخلافات حول المشاكل الحدودية والتنافس على الزعامة وتطلعات السلط وفرض الارادة والتدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى وباقي التهديدات المتعارف عليه فقد برز تهديد رئيسي جديد يتمثل في التصادم مع الولايات المتحدة باعتبارها المسيطرة عالميا مع محاولة الدول الكبرى ان تستعيد نفوذها في مستعمراتها السابقة من خلال ما يطرح من مشروعات نظم امنية للشرق العربي لاستعادة النفوذ البريطاني واخر للمغرب العربي لاستعادة النفوذ الفرنسي مع تفشي روح الانتقام بعد الازمة بدلا من روح التسامح والتعاون والبناء ، ، اضافة الى عدم التوازن العسكري بين دول المنطقة واحتفاظ بعضها بتفوق عسكري تقليدي ولتوق تقليدي مع عدم التوازن الاقتصادي بين الدول الغنية والفقيرة ايضا ،

- الحقيقة الثانية ، ، الاختراق الكبير للقوى الدولية للمنطقة مع ثبوت عجز النظام العربي عن مواجهة احد اطرافه الخارجة عليه مع توقع ان يفرض علينا نظام امن اساسه اقليمي وجوهرة غربي ورعاية دولية خاصة مع حل المشكلة الفلسطينية والتي نشط الاتجاه الى حلها بعد انتهاء الحرب بالهزيمة العراقية ،

## التوصيات

### أولاً : في المجال العسكري والأمني :-

هناك العديد من التوصيات التي يمكن الخروج بها من الرسالة مندرج على الآتي منها : -

#### ١- على المستوى المصري :-

أولها • • دراسة تطوير العقائد العسكرية والقتالية المصرية على ضوء الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة سبق المرزقا حرب تحرير الكويت •

ثانيها • • استمرار تطوير تسليح القوات المسلحة المصرية لتوفير المستوى الرفيع من التكنولوجيا الذي ابرزته عمليات الخليج خاصة في مجال معدات الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة ، مع دراسة اجهزة ووسائل التعارف المختلفة المعمول بها واقتراح المناسب منها لتعميمه بين الدول العربية مع العمل على استمرار توحيد المصطلحات العسكرية التوسع في تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات العربية المتعارنة من خلال ( عقد ندوات عسكرية عربية حول موضوعات الأمن القومي العربي واعداد مباريات حربية يدعى اليها مندوبين من القوات المسلحة المختلفة للدول العربية ) •

ثالثها • • دراسة مساح العمليات العربية واجراء دراسة لكل اتجاه استراتيجي او تعبوي او تكتيكي بما يساعد القوات العربية على التعرف على المسرح ومطالب القتال فيه على ان يعزز ذلك كلما امكن بزيارة الضباط العرب بصفة عامة وللدول الدعم المحتملة بصفة خاصة للتعرف على طبيعة هذه المساح •

رابعها • • اقتراح انشاء نواه لمركز ادارة الازمات " مشترك " لتبادل المعلومات والمخابرات الاستراتيجية على مستوى جامعة الدول العربية في القاهرة يتم ربطه بمركز ادارة الازمات لكل دولة ، مع السعي لانيجاد قاعدة مشتركة للتعاون في المجال العسكري بهدف تنسيق سياسات عسكرية تلتنم بها الدول العربية طبقا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك •

خامسها • • أثبتت الخبرة المكتسبة من العمليات أهمية العمل على زيادة فعالية وقدرات النقل الجوي والبحري لمواجهة أى مواقف مماثل يتطلب نقل قوات مصرية للعمل خارج الجمهورية في الوقت المناسب •

#### ٢ - على المستوى العربي :-

أولها • • أهمية التوصل لمفهوم واحد للامن الجماعي العربي تبناه جامعة الدول العربية وذلك بالعمل على حل المتناقضات والمشاكل بينها وتحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري من الدول المجاورة على ان يتبع هذا الامن من داخل المنطقة العربية بما يقلل الاعتماد على القوات الاجنبية •

### ثانيها . . بناء القوة للدفاع الإقليمية لحماية الأمن في المناطق الحيوية العربية على أسس راسخة منها :

- توزيع اعباء ومتطلبات الدفاع والأمن القومي الجماعي على الدول العربية كل بما يتناسب مع قدراتها وامكانياتها في اطار استراتيجية واحدة مع الاستفادة من فائض الإمكانيات المميزة لى كل دولة من الدول العربية في توفير عنصر التكامل الضروري للدول العربية الاخرى المشتركة في النظام الامني العربي المقترح .
- توفير القدرة لكل دولة من دول مسرح العمليات العربي للدفاع عن نفسها ضد أى تهديد واذا تجاوز حجم التهديدات المعرضة لها تقوم القوة الإقليمية العربية بالمشاركة في مواجهة هذه التهديدات وإيقاف العدوان .
- تكوين قوة الردع الإقليمية العربية من قوات دول الخليج العربية مضافا اليها قوات مصر وسوريا يمكن مستقبلا مشاركة قوات عربية اخرى طبقا للموقف .

### ثالثها . . أهمية تجهيز المنطقة العربية كمسرح للحرب الإقليمية الموحد بكل مستلزمات الربط العضوي للمناطق الفرعية العربية وذلك من خلال .

- إنشاء شبكات اقليمية للنقل والمواصلات الاستراتيجية بكل قطاعاتها البرية والبحرية والجوية لتوفير المرونة العالية للحركة السريعة الآمنة وقت السلم وفي حالات الطوارئ وتأمين نقل المواد الاستراتيجية فضلا عن تحرك القوات المسلحة العربية برا وبحرا وجوا في اتجاه مسرح الحرب .
- ربط المناطق الهامة بالوطن العربي بمد شبكات موحدة للطرق البرية والسكك الحديدية ومخطوط الانابيب والموانئ والمخطوط الملاحية والمطارات والقواعد الجوية .
- يتطلب الربط الاستراتيجي كذلك التركيز على اقامة شبكات واسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة للاتصالات الالكترونية لتوفير الاتصالات السريعة وتبادل المعلومات كاحد العناصر العامة في مسائل الامن القومي والدفاع الاستراتيجي .

### رابعها . . تنظيم ودعم الصناعات الحربية العربية باعتبارها من الدعائم الأساسية للبيئة الاستراتيجية للامن

- القومي العربي بحيث توفر القوى الإقليمية العربية قدرا متزايدا من الاكتفاء الذاتي العسكري والذي يتطلبه جميع وتكامل منظومة قاعدة الصناعات الحربية بين الدول العربية التي تحتك مثل هذه الصناعات مع توسيع نطاق هذه القاعدة بالقامة صناعات حربية معطورة والتخطيط البعيد المدى الذي يهدف الى انتاج معظم الاسلحة التقليدية اللازمة للقوات العربية .

- وان هذه الخطوات الجماعية العربية لا بد وان توضع ضمن استراتيجية عربية موحدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي على مستوى المنطقة سياسيا وامنيا .

### خامسها . . أهمية إيجاد صيغة عربية للامن الجماعي يمكن من خلالها تحقيق عدة اهداف استراتيجية

- الحفاظ على كيان الامة العربية من خلال تبنيها المفهوم معطور للامن الحقيقي الشامل
- تكوين وحدة فكر عربي قومي يحل محل المفاهيم المتناقضة التي كانت سائدة في العالم العربي والتي حرمته من تنظيم وجوده وحسن استغلال قدراته .
- الجهاد وسيلة فعالة لاعادة تنظيم علاقات عربية - عربية في اطار قومي سليم يمكنها من التعامل الناجح مع المتغيرات الدولية والإقليمية السائدة وعلى اساس من المساواة في المسؤولية وارتباط المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة .

• تأكيد القدرة العربية على حماية المصالح الاجنبية بالمنطقة وبالتالي اقلع القوى صاحبة المصالح بانتهاء المبرر الاساسى للوجود الاجنبى فى المنطقة ،

سادسها . . الاهمية المطلقة لتحقيق التضامن العربى والاستقرار الاستراتيجى ،والذى ثبت باناسة حجر

الزواية فى بناء الامن المطلوب . . من هنا كان من الضرورى حل كافة المشاكل القائمة فى المنطقة وتصفية كل

بؤر التوتر والصراع بازالة اسبابه والى تنحصر فى ثلاث اسباب رئيسية .

• حل مشاكل الصراع العربى - الاسرائيلى وقضيته المخورية "القضية الفلسطينية " .

• تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج باعتبار ان امنها جزء من الامن القومى العربى .

• تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . .

وان ازالة الاسباب الرئيسية للتوصل الى الاستقرار الاستراتيجى لايتحقق الا من خلال وضع إستراتيجية عربية

موحدة هدف اساسا الى تحقيق ذلك الاستقرار خاصة فى المجالين الامنى والسياسى وان مطلب تكوين قوة اقليمية

عربية رادعة لادارة على حماية لحدرات الوطن العربى يتوفر لها القدرة البرية والبحرية للنقل الاستراتيجى فى الفضاء

المسرح العربى الى جانب فرض السب الظروف التى تمنع حدوث أى فراغ عسكرى استراتيجى فى المراكز الحيوية

بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج مع ضرورة التوصل الى التوازن الاستراتيجى للقوى الموحدة فى المنطقة تحسب

مظلة تقليدية خالية من اسلحة الدمار الشامل وفى اطار تسوية سلمية شاملة توفر الامن والسلام وتؤكد الاستقرار

لكل دول المنطقة .

تلك هى الركائز الثلاث الاساسية على طريق بناء الاستراتيجية العربية الموحدة التى برزت كمحصلة كل النتائج

التي انتهت اليها عمليات الخليج تحقيقا للاستقرار الاستراتيجى المنشود .

### ٣ - مصر وتوجيه المسيرة العربية :

ان مصر بقدراتها المصددة الفكرية والثقافية والمعنوية والبشرية والعسكرية قد اثبتت من خلال نتائج الحرب المصا

الدولة العربية المؤهلة لمرجه المسيرة العربية وتحمل المسئولية التاريخية للقيام بهذه المهمة القومية بالتعاون مع الدول

المحررة مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعلى ذلك توصى بان تكون مصر مستعدة كى تلعب

ذلك الدور فى اطار المؤتمرات الآتية :-

• اولها : اعتبار هدف توفير الاستقرار والامن فى منطقة الخليج الى جانب توفير الامن للأمة العربية يجب الا يقلل

اهمية عن هدف مصر الاول على المستوى القومى والمتمثل فى تحرير الارض العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية

حلا عادلا ، ويتحقق ذلك بسمى مصر للتخلص من اكبر قدر من الوجود الاجنبى فى المنطقة لتوفير استقرار

الخليج على اسس عربية واسعة .

• ثلثوها : استمرار تبنى مصر لإستراتيجيتها على الأسس الثابتة التى تقوم على احترام السيادة والامتناع عن

التدخل فى الشئون الداخلية للآخرين مع القيام بدورها كاملا من حيث المشاركة فى ترتيبات الامن القومى

لإعادة الاستقرار المنشود .

• ثلثوها : ان تعمل دائما على تنظيم ورعاية المصالح المصرية الاساسية من خلال استمرار تحقيق التوازن

العسكرى السليم بين احتياجات مصر الدفاعية المباشرة وبين الوفاء بالتزاماتها القومية فى المناطق العربية المحددة

• رابعها : ان تؤكد مصر على أهمية ارتباط الامن ارتباطا مباشرا بالنوعية باعتبار ان جوهر الامن مرتبطا بمسار ودولها لن تتوفر شروط البنية الاساسية للامن العربي •

• خامسها : ان مصر انما تطرح الكارها الاستراتيجية مستندة على الواقع العربي بما يجعله من تناقضات لتضرب المثل في السلوك القومي من خلال الدور الريادي المؤهلة له والتي تمارسه طوال تاريخها فتمشيا مع وضعها الطبيعي ومكانتها الحقيقية ووزنها عربيا ودوليا •

#### ٤ - وعن قضية الأمن في الخليج العربي فننا نوصي بأن تبدأ الدول الخليجية في صياغة ترتيبات أمنية تنتهي إلى نظام أممي مستقر كالآتي :-

الترتيبات الأمنية :- في إطار حقائق الموقف في الخليج واهداف الولايات المتحدة مع استمرار بقاء صدام حسين على رأس السلطة في العراق ومع تزايد الحقد والكراهية بين شعبي العراق والكويت وفي إطار الممكن وليس المستحيل فبان مستقبل الامن في الخليج سيعتمد لعقد قادم على الاقل على ترسيخ الترتيبات الامنية بمعنى التركيز على الجانب العسكري في الامن على ان يتسع نطاقه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليحقق الامن بالمفهوم الشامل له • ولهدف الترتيبات الامنية الى توفير المناخ العسكري اللازم لتحقيق استقرار منطقة الخليج مع الاستعداد لوقف اى محاولة من قبل دول الجوار الجفرافى محاولة زعزعة الاستقرار وتهديد امن الخليج وتتضمن الفكرة العامة للترتيبات الامنية ثلاث مستويات رئيسية :

المستوى الاول :- توفير القدرة للدفاع عن التراب الوطنى لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست وبصفة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية وعقد الصفقات التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة مع توفر وسائل المعلومات والانذار والتي تحقق الإنذار في الوقت المناسب عن اى تحرك معادى مع التركيز على دعم القوات الجوية والصاروخية وقوات الدفاع الجوى والقوات البحرية بما يمكنها من امتلاك قدرات تدميرية مناسبة تموض النقص في حجم القوة البشرية وتوفر في نفس الوقت القدرة على الصمود في مواجهة القوات المعادية المطوقة حتى يتم بناء الدعم من القوات الخليجية والدولية اذا تطلب الموقف ذلك • • إضافة الى التوسع في تنفيذ التجهيزات الهندسية والتحصينات مما يزيد من الامكانيات الدفاعية ويشكل عائقا ومانعا في مواجهة القوات المعادية • • على ان يتزامن مع ذلك استمرار الحظر التسليحي وامتداده ليشمل حظرا شاملا على الاسلحة التقليدية إضافة الى اسلحة الدمار الشامل لكل من العراق وايران في إطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تبناها الولايات المتحدة وفي إطار ضبط التسليح في منطقة الخليج بما لا يسمح باعادة بناء قوة مسلحة مؤثرة تهدد امن الخليج مستقبلا •

المستوى الثانى :- بناء نظام دفاعى جماعى بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي يركز على الآتى :

- التخطيط الفعال لبناء قوات مسلحة متجانسة موحدة التسليح تركز على مبدأ التكامل في نوعيات المعدات والاجهزة ووسائل القتال الذى يوفر لها ارقى وارفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر بما يعوضها عن النقص في القوة البشرية •
- دمج القيادة والسيطرة وشبكات الانذار الخاصة بالقتال الجوى والبحرى •
- بناء قدرات دفاع جوى يعتمد على قدرات صاروخية متطورة لمواجهة اى هجوم جوى معادى مشترك •

- توفير وسائل النقل الاستراتيجي الجوي والبحري والبري المناسب الذي يوفر امكانية الانتقال السريع لبناء الحشد العسكري اللازم في مواجهة اي تهديدات او عدائيات من دول الجوار .
  - اجراء تدريبات مشتركة ودعم مشترك وتوفير تسهيلات ومنشآت عسكرية مشتركة مع الاعداد الكسامل لمسرح العمليات .
  - الشاء دفاعات برية والقامة تحصينات على الحدود الاكثر تهديدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج خاصة الكويت .
  - الاعداد لاستقبال الدعم من الدول الشقيقة والصديقة اذا تطلب الموقف وحجم التهديد لذلك .
- المستوى الثالث** . . . ويعتمد على القوات الشقيقة أو الصديقة في اطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الامنية وذلك لتدعيم قوات الدفاع الذاتي وقوات درع الجزيرة لتحقيق التفوق لردع واحتواء التهديدات والعدائيات التي تظوق في الحجم والقوة على القدرة الذاتية للدول المهدة .

### ثانيا : نحو استراتيجية عربية للتضامن العربي والتعاون الاقليمي :-

عن الملامح العامة لاستراتيجية مواجهة الخلل في التعاون الاقليمي فاننا نرى :-

#### ١ - لمواجهة التعاون الاسرائيلي - التركي :

- فان استراتيجية مواجهة يجب ان تبنى على سياسة الاحتواء بدلا من المواجهة والتأكيد على رغبة العرب في تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية المشكلات المعلقة مع تركيا للحد من تسليح علاقاتها مع اسرائيل بل ومحاولة استقطاب للجانب العربي ويجب ان تحقق الاهداف الآتية :

#### في المجال السياسي :

- زيادة التسيق العربي ودعم جهود المصالحة وتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وسرعة انهاء كالة الآثار الخربة على الغزو العراقي للكويت وضرورة عودة العراق الى الصف العربي باعتبارها تشكل اضافة للقدرات العسكرية العربية هذا الى جانب ما تمثله من أهمية على صعيد احصاء محور التعاون التركي - الاسرائيلي .
- قيام مصر بهذل المساعي الدبلوماسية لحل الخلافات السورية التركية خاصة بمياه نهر الفرات واقتناع سوريا بانة ليس من مصلحتها مساعدة الاكراد الاتراك ارتباطا بالانعكاسات الغير مباشرة على وحدة العراق وما يمكن ان يترتب عليه من اثاره لايوان .
- العمل على إضعاف العلاقات التركية - الاسرائيلية وان تحول دون تطورها مع ضرورة وضع العلاقات العربية - التركية في منظور جديد يضمن عدم الفراء اسرائيل بتركيا وان يتم التعامل العربي مع تركيا على اساس حسن النوايا .
- استغلال قنوات الاتصال بين سوريا وايران للعمل على اهاء الخلافات وتحسين العلاقات العربية الايرانية وخلق مصالح مشتركة تدعم الموقف العربي في مواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي .
- التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان سياسة الحارر والتكتلات يترتب عليها العديد من المخاطر والتهديدات باعتبارها تدفع بالعديد من اطراف المنطقة لاقامة محاور وتحالفات مضادة ويساهم في زيادة مساحة التوتر وعدم الاستقرار مع توضيح ان السياسة الراهنة للولايات المتحدة تضر بمصالحها الاستراتيجية في المنطقة في ظل

استمرار تميزها لطرف على حساب الطرف الاخر الى جانب تطبيقها لسياسة المعايير المزدوجة في تعاملها مع قضايا المنطقة .

### في المجال الاقتصادي :

- العمل على تقرب وجهات النظر بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول الخلافات على موضوعات المياه وضرورة التوصل الى اتفاقية تلى مطالب كل منهما في المياه وفقا لخطط التنمية وبما يضمن تجنب اثار السارة اى مشاكل مستقبلية على هذا الصعيد .
- تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية وتركيا ويجب الا تقتصر على التبادل التجاري فقط بل يكون الهدف شراكة اقتصادية كاملة في جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياحية . الخ .
- التلويح بالمقاطعة العربية الجماعية للبطائع والسلع التركية كدولة صندط على تركيا لدفعها للاستجابة للمطالب العربية والحد من تعاملها الاستراتيجي مع اسرائيل خاصة وان حجم الصادرات التركية للاسواق العربية يعادل 4% من حجم التجارة الخارجية لتركيا .
- ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بشقيها الرسمي والشعبي وتنشيط الاستثمارات بين الجانبين في قطاع المال والبنوك والانشاءات والسياحة واقامة الشركات المشتركة وضرورة التفكير في إيجاد صيغة للتكامل الاقتصادي بين العرب والأتراك ولو بصورة تدريجية .
- احياء دور الهيئة العربية للصنيع وامكانية انشاء هيئة تسليح عربية تتولى التخطيط لاقامة صناعة عسكرية متطورة تقوم على اسس علمية واقتصادية يراعى فيها عدم تركيز الصناعات في دولة معينة بل انشاءها في عدة دول مع تخصيص كل دولة في صناعة معينة في اسلوب متكامل يحقق للقوات العربية الاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج لمواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال الصناعات الحربية .
- تنمية وتطوير علاقات التعاون العسكري المصري مع اليونان واعطاء دفعة قوية للتعاون السوري اليوناني وتطوير هذا التعاون والتنسيق المشترك لتأمين منطقة شرق البحر المتوسط .
- العمل على تنمية التعاون الاستراتيجي السوري الايراني وتنمية العلاقات العسكرية العربية الباكستانية وتطويرها وعقد اتفاقيات التعاون العسكري معها .

### في المجال الاجتماعي :

- اهمية التنسيق العربي في المجال الاعلامي بالقدر اللازم لاستيعاب ثورة الاتصالات الحديثة لتساهم في حماية الهوية الثقافية للعالم العربي في مواجهة التحديات التي سيطر عليها محور التعاون التركي - الاسرائيلي واتجاه المنطقة نحو الشرق اوسطية
- العمل على تحقيق عملية الاحتواء الحضاري والثقافي لكل من تركيا واسرائيل .
- الاستفادة من تنامي التيار الديني داخل المجتمع التركي ومحاولة إسقاطه لتأييد وجهة النظر العربية والحد من تنامي التعاون التركي - الاسرائيلي .

- تخفيف حدة الحملات الإعلامية المصرية والعربية المضادة لتركيا خاصة تلك التي تتناول مؤسس تركيا الحديثة " مصطفى كمال أتاتورك " باعتباره شخصية تاريخية محمية من الدولة بمقتضى قانون أتاتورك الذى اقتره البرلمان التركى .

- تفعيل دور المؤسسات والمنظمات المصرية والعربية غير الرسمية لإيجاد علاقات تعاون مع مثيلاتها التركية .

## ٢ - ولمواجهة السوق الشرق أوسطية :-

- فقد أشرنا أن السمة المميزة للعالم الجديد هو قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور رئيسى فى تفاعلاته بمؤكد الحاجة الماسة لإقامة تعاون اقتصادى مشرقى العالم العربى سواء بين دوله بعضها البعض ، أو بين دولة وبسالى دول العالم ، وأن توضع أسس التعاون الاقتصادى العربى والبدء فى دراسة بناء سوق عربية مشتركة بصورة تدريجية تحقيق التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة باستغلال طاقاتها وإمكانياتها وبجعلها قادرة على التعايش مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والتفاعل معها .
- أهمية دراسة مشروعات التنمية التى تصلح لأن تكون مشروعات ذات سمة جماعية بما يربط المجتمع العربى بمصالح مشتركة قوية تعكس عليه باحور وتعظيم قيمة عائداتها والدفاع عنها مع التنسيق مع منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى والعالمى فى إطار تبادل المصالح وتعظيمها ، وتأكيد دور حيوى ورئيسى لبلدانها ، مع دفع مشروعات التنمية فى كل منها .
- الاستفادة من القدرات والإمكانيات والمقومات المتاحة وتعظيم الاستفادة منها طبقاً " لإمكانيات كل دولة بما يحقق التكامل فى القدرات والتسيق فى المشروعات واستيعاب المنتجات ، مع العمل على بناء الشفافية والثقة فى التكامل بين الدول العربية فيما بينها وبين باقى القوى الإقليمية والعالمية .
- التحرك الشيط والسريع لتكوين اوةاء عربية لكبان القصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق أوسطية ( إسرائيل - تركيا - إيران ) بدخول فكرة السوق الشرق أوسطية حيز التنفيذ .

## ٣ - وللتحرك لتحقيق التضامن العربى فإن الهدف يتحقق فى إطار الأسس والاعتبارات الآتية:

- إن عنصر الوقت ليس فى صالح الأمة العربية ، فى عالم يتحرك ويتغير بوتيرة سريعة صوب التكتلات والتجمعات وصيغ التعاون والتضامن المختلفة
- أهمية تحديد ودراسة المعوقات والتحديات الحالية التى تواجه الأمة العربية ، وتعمق مسيرة تطلعاتها . . ( تعثر جهود السلام - التطرف الدينى - تسابق التسلح - تهديد امتلاك الأسلحة فوق التقليدية / النووية - التنافس الاقتصادى - مشاكل الحدود ) مع تسبق الجهود لوضع خطة للطلب عليها بأسبقية إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربيه وتصفية المسائل المتعلقة بها .
- التوسع فى مجالات التعاون العسكرية طبقاً " لقدرات وإمكانيات كل دولة وتحت مظلة جامعة الدول العربيه ومروراً بالتعاون الثنائى الإقليمى ، بأن تشارك كل دولة طبقاً " لمقوماتها فى تحقيق الترتيبات العسكرية والنظام الأمنى وطبقاً " للمراحل المختلفة على ألا تكون هذه الترتيبات بديلاً عن العمل العربى المشترك ، ولا يجب النظر إليها على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى مع الحفاظ على استقلاليتها إزاء محاولات الاختراق الأجنبى .



- تنوع مصادر السلاح للدول التي ستزهد من إمكانياتها العسكرية مع العمل على بناء قاعدة التسقيح الحربي العربي وتطويره لتفي بجزء من الاحتياجات العربية ، مع العمل على إيجاد توازن إستراتيجي عسكري بين دول المنطقة بما يهيئ لكل دولة الدفاع عن ترابها الوطني مع الاستفادة من إمكانيات كل الدول طبقاً لقدراتها وإمكانياتها .

#### ٤ - ونوصي بأن تتبلور مسارات الحركة المصرية والعربية في الآتي :-

- تحقيق المصالحة العربية مع العمل على بناء التعاون الاقليمي المتوازن في اطار صيغ تعاون عسكري واقتصادي ودبلوماسي يحقق مصالح الجميع ويحقق الحد المناسب من تنسيقها.
- العمل على دعم المبادرة المصرية باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع السيطرة على التسليح بما ودعم السلام .. العادل .. على كافة مساراته مع حل المشاكل التي تعوقه بما ينعكس على السيطرة على سباق التسليح بالمنطقة والتعاون الاقليمي .
- تحقيق علاقات متوازنة بين كل القوى الاقليمية مبنى على احترام الحدود - وبناء التعاون المتوازن في مسائل ضبط التسليح - والبيئة - والحفاظ على الأمن والسلام في كل ربوع العالم مع التركيز على حل عادل لجميع المشاكل والقضايا المتعلقة بالمنطقة (المياه) .
- ربط الأمن الاقليمي العربي بالأمن الخليجي ... واعتباره كياناً واحداً لا يفصل مع وضع تصور لاجساد آليات للمواجهة الجماعية للتهديدات التي قد تواجهه الأمن الاقليمي سواء بامكانيات الاقليم أو بالتعاون مع القوى الأخرى تحت مظلة الشرعية الدولية .
- أهمية تركيز الجهود على متابعة التطورات العالمية للتفاعل معها .. وروبط المصالح الاقليمية بدول المصالح الاقليمية والعالمية المحيطة بما يدعم الأمن الاقليمي ويزيد فعاليتها واندماجه وتأثيره وتأثره فيها
- تكثيف الحركة السياسية والدبلوماسية العربية والمصرية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين الاسيوية ودول الكومنولث في اطار سياسة تقوم على إظهار ثقل الدور العربي والمصري وربط ذلك بتحقيق الأهداف والمصالح القومية لهذه القوى بالمنطقة .
- وضع نظام للتعاون الاقتصادي .. مع إيجاد الآليات التي يحقق الدعم الاقتصادي وتقوية للدول المعنية مع التركيز على التعامل الاقتصادي بفكرة تبادل المصالح وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ودراسة المشاركة في النظام الشرق أوسطى في اطار الربط بين ذلك والمقاطعة الاسرائيلية والتقدم في العملية السلمية على جميع المسارات
- العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية واجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة وبعضها وفيما بينها وبين النظام العالمي الجديد والقوى الأخرى المؤثرة الاقليمية والعالمية ، تطوير مسائل التعاون في اطار تبادل المصالح المشتركة بعيداً عن التهديدات ... والتركيز على العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية والبيئية - وحقوق الانسان مع احترام التراث والشخصية القومية والمسائل الداخلية بما يدعم بناء الثقة والتعاون الاقليمي وما بين الاقليم وكافة القوى الاخرى بما في ذلك النظام العالمي .

## ٥ - وبدراسة عوامل احراز تقدم انجاسي على صعيد عملية السلام فقد أوضحنا الآتي :-

- التزام كافة الأطراف خاصة اسرائيل بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وما تم التوصل اليه من اتفاقيات .
- امتناع كافة الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على مستقبل قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني .
- مراعاة أن عيار السلام في الشرق الأوسط أصبح واقع وأن إطار المفاوضات هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وقد اكتسبت العملية السلمية بما تحقق حتى الآن على المسارين الفلسطيني والاردني قوة دفع يصعب التراجع عنها.
- أن اكتمال السلام الشامل في المنطقة رهن بمحتمة تحقيق تقدم ملموس على المسار السوري وعملق واقع مستقر للمنطقة لن يتأتى إلا بتحقيق تسوية نهائية عادلة قائمة على مبدأ تبادل الأرض بالسلام.
- أن المرحلة الثانية من المسار الفلسطيني / الاسرائيلي تتطلب جهد بارز ودعم اقليمي وعربي ودولي غير مسبوق اذ تصطبغ تلك المرحلة بالمتطلبات التاريخية للشعب الفلسطيني (السيادة- تقرير المصير- الانسحاب- المسعوطات- القدس) وهي ثوابت يتطلب تحقيقها فترة زمنية قد تتجاوز المخطط ل أجندة التسوية السلمية .
- بات هناك قناعة بأن اكتمال العملية السلمية واعادة ترتيب أوضاع المنطقة لن يأتى إلا مروراً بالقرار والصيغة الامريكية التي عكست التوازنات الدولية ريادة شبة المطلقة خلال المرحلة ولفترة منظورة قادمة لادارة وتوجيه النظام العالمي الجديد .
- رغم الضرر الذي لحق ببرسيا من تداعيات الفجوة الماضية إلا أن الملاحظ هناك مؤشرات محاولة استعادة دورها ومكانها على الصعيد الدولي وبصفة خاصة منطقة الشرق الاوسط ولصالح الأمن القومي العربي والمصري هناك حاجة لدعم هذا التوجه .
- إن اسرائيل في إطار التوازن العسكري بالمنظور الاستراتيجي لازالت تمتلك قدرات تقليدية متقدمة وامكانيات ردع شامل واقرار بسوية لا تضع في اعتبارها إزالة مخاطر هذه القدرة تبقى على المنطقة في حالة تشكك وعدم استقرار .
- إن عملية التطبيع والحركة العربية نحو اسرائيل دون الدخول إلى صيغة سلام شام في المنطقة أمر في جوهره يمنع اسرائيل عالدا سلميا مسبقا دون تقديمها أى التزام بإعادة الحقوق العربية .
- مما سبق يتضح أن اعتبار تطور العلاقات العربية / الاسرائيلية من وجهة نظر الباحث يرتبط بمدى حجم التقدم الذي يمكن أن يطرأ على مسيرة السلام ولاسيما انحسار السوري وفي حالة تحقيق ذلك يمكن تصور شكل العلاقات على النحو التالي :
- مزيد من الانفتاح العربي على اسرائيل وقد يصل الأمر إلى حد انتهاء المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة .
- إقامة مكاتب اتصال مع اسرائيل والضفة والقطاع وبدء ممارسة نوع من التطبيع التدريجي في مختلف المجالات .
- البحث الجدي في مشروعات التعاون الاقليمي ولاسيما تلك المشروعات التي تدخل في نطاق تطوير البنية التحتية للمنطقة باستثمارات أوروبية ويابانية وأمريكية .

- تعاون واسع بين إسرائيل والدول الخليجية والبدء في التفكير بتنفيذ مشروعات ثنائية أو ثلاثية من خلال الاطراء بما تتمتع به من تكنولوجيا ومعرفة متطورة في مجال التصنيع الرافق زيادة كثافة حركة السياحة الاسرائيلية من وإلى الدول العربية مع تصاعد معدلات الأنشطة للمؤسسات والهيئات غير الحكومية من العرب واسرائيل .
- من المستظر أن تحدث الفرجة في مجال المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف بمشاركة سوريا ولاسيما في مجال لجنة الأمن الاقليمي وضبط التسليح بالدخول عمليا في بحث الاسلوب الأمثل للحد من ظاهرة سباق التسليح ووضيع الأمر المناسب لدعم الاستقرار في المنطقة .

## ٦ - ولمواجهة تحديات السلام فائنا نرى أن أفضل مسارات للتحرك المصري والعربي كالآتي :-

- سياسيا :
- استمرار العمل على دعم السلطة الفلسطينية والعمل على دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بعهدها من أجل دعم تلك السلطة في تجاوز مشاكل إعادة الاعمار والتنمية وبرايز الحاجة إلى تطوير هذا الدعم سياسيا واقتصاديا لانجاز المرحلة النهائية وانماها على هذا المسار .
- العمل على دعم المسار السوري سياسيا واعلاميا والتأكيد على ثبات الموقف العربي المصري من حتمية استعادة الجولان كاملة باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لقرار السلام الشامل في المنطقة .
- من المناسب التأكيد على وضوح الموقف العربي والمصري من حتمية الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وإعادة المجال لقيادته السياسية إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وفقا لآلياته القومية .
- إعادة التأكيد على أهمية مفهوم الربط بين تحقيق اسلام الشامل في المنطقة وأى صيغة للتعاون الاقليمي شريطة ألا تؤثر هذه الصيغة على هوية وشكل التضامن العربي ومصالحه القومية .
- استمرار الالتزام بتنفيذ أحكام معاهدة السلام مع اسرائيل والعمل على تطوير عملية التطبيع بما يتواءم وتطورات العملية السلمية وفي الاطار الذي يخدم المصلحة القومية المصرية .
- التأكيد على الدور الطليعي المصري في عملية السلام والحاجة الملحة إلى استمرار هذا الدور ونقله من خلال مرحلة التسوية النهائية وتشكيل صيغ التعاون الاقليمي تأسيسا على ما تتمتع به من زيادة سياسية وامكانيات بسوق القصادي وحضارة بشرية واجتماعية وثقافية تجعلها مؤهلة لضبط ايقاع هذه النقطة النوعية في غط العلاقات بالشرق الأوسط .
- استمرار العمل على تدعيم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات وتتميتها في اطار أهداف الأمن القومي المصري والعربي .
- أهمية استثمار روح العودة الروسية لاستعادة المكانة في الساحة الدولية والعمل على تطوير العلاقات معها بما يقدر الذي يسهم في دعم الموقف المصري مع تشجيع اتجاهات تطوير المشاركة الروسية في عملية السلام خاصة على المحور السوري الفلسطيني مستقبلا باعتبار أن ذلك أمرا حيويا لخلق قدر من التوازن قد يصلح من تشوهات التسوية على تلك المسارات لتحقيق الاستقرار بالمنطقة .

## ● عسكريا وأمنيا :-

أهمية استثمار فترة السلام والعمل على تطوير سياستنا العسكرية بما يخدم متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري على النحو التالي :-

- استمرار النظر في الحجم الأمثل للقوات المسلحة وشكل القوات خلال مرحلة السلام ، على أن يبنى ذلك على أساس قوة عاملة ومحدودة ذات كفاءة وفعالية وقوات احتياطية يتم حشدتها وفقا لنظام استدعاء وتعبئة جيد .
- أهمية مراعاة مبدأ الموازنة بين الكم والكيف عند بناء حجم التسليح المستهدف للقوات المسلحة واضعين في الاعتبار مستوى القدرة على الاستيعاب من ناحية والميزان الحقيقي للقوة التقليدية على الجبهة الشرقية .
- الربط بين الاستمرار في سياسة رفض التوقيع على معاهدة حظر امتلاك الأسلحة الكيميائية وبين استمرار إسرائيل في رفض اخضاع منشأها النووية للرقابة الدولية مع تنشيط مطالب مصر الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

- استمرار العمل على دعم وتحقيق علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوف تظل المصدر الرئيسي للامداد بالأسلحة والمعدات الرئيسية خلال الفترة المنظورة القادمة مع أهمية الإبقاء على قنوات الاتصال مع روسيا عسكريا لصالح توفير احتياجاتنا من قطاع غيار وأنظمة غير رئيسية قد تطلبها القوات المسلحة لاستكمال عملية البناء والتطوير .
- استمرار دراسة وبحث أنسب أسلوب لتطوير معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بما يتماشى وروح السلام الشامل في المنطقة .

وأخيرا فإن السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق امنها واستقرارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وإنما يقض ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة ، لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية على المنطقة اسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتي أهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ .

مع أهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ولى مقدمتها قضايا ( القدس ) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضي العربية المحتلة .

- وبشأن الترتيبات الأمنية فإن محادثات الموقف المصري من أى ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تلتزم

## بالمبادئ الآتية :-

- ❖ الحرص على مصالح مصر القومية والحفاظة على أمنها واستقرارها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب
- ❖ الانتماء العربي والالتزام بمبادئ جامعة الدول العربية .
- ❖ استعداد مصر لتقديم المساعدة والدعم للأشقاء العرب في منطقة الخليج وقت الحاجة طبقا لمسا ورد في اعلان دمشق وتعديلاته .
- ❖ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات منظماتها ومبادئ القانون والشرعية الدولية .
- ❖ الالتزام المصري بمعاهدة السلام مع إسرائيل .

❖ متطلبات الأمن والاستقرار العالمى فى ظل نظام حديث يسمى الى التعاون وحل الصراعات بالطرق السلمية والحوار .

❖ ضرورة مشاركة جميع دول العالم فى أى ترتيبات والتزامات بدون استثناء .

ثالثاً : ترتيباً على ما سبق فإن مقترح الرؤية المستقبلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الأبعاد التالية :

#### • ترتيبات سياسية :-

- ❖ توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين أطراف الصراعات والزاعات الاقليمية .
- ❖ أن أى اجراءات أو ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تكون من العمق بحيث تحقق الاستقرار والسلام فى المنطقة ولا تتضمن أى عناصر من الممكن أن تكون سببا فى عودة التوتر من جديد.
- ❖ ألا تعارض تلك الترتيبات مع المبادئ العامة والمواثيق والأعراف الدولية ( الاحترام المتبادل - عدم التدخل فى الشئون الداخلية - وحدة أراضي الدول وسيادتها الاقليمية )
- ❖ تتخذ كافة الاجراءات بموافقة جميع أطراف المنطقة ولا يترتب عليها امتيازات طرف على حساب طرف آخر .
- ❖ أن أى ترتيبات لضمان استقرار الأمن بالمنطقة وبصفة خاصة الصراع العربى / الاسرائيلى بكافة أبعاده وعناصره
- ❖ أهمية قيام المجتمع الدولى بمثالا فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بدور فى تلك الترتيبات ويتضمن بشكل رئيسى توثيق الاتفاقيات والمعاهدات .

#### • ترتيبات اقتصادية :-

- ❖ تبنى فكرة التكامل الاقتصادى وتبادل المصالح ، لصالح التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب من خلال :
  - ❖ اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة لما تقتله من ضمان استقرار واستمرار السلام .
  - ❖ الشاء صناديق دعم التنمية الاقتصادية .
  - ❖ استخدام عمالة المنطقة بدلا من العمالة الخارجية .
- ❖ انشاء مناطق اقليمية للتجارة الحرة بين دول المنطقة وصولا الى الوحدة الاقتصادية الاقليمية الشاملة .
- ❖ حل عادل لمشكلة المياه باعتبارها أهم ركيزات الأمن القومى لدول المنطقة لارتباطها الوثيق بالأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية بها ، وتأتى مشكلة المياه كأحد المدخلات الرئيسية ذات التأثير المباشر التى تفرض ذاتها على مقترحات التسوية الشاملة بالمنطقة فى ضوء محدودية المصادر المائية التى تشارك بها العديد من الأطراف المحلية والاقليمية وعجز تلك المصادر عن تلبية احتياجات كافة الأطراف منفردة .

#### • ترتيبات عسكرية :-

- ❖ تعد الترتيبات العسكرية هى الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة باعتبار ان المقومات العسكرية هى العنصر الرئيسى لنشوب الصراعات وأداة لتحقيق الأهداف لبعض الدول
- ❖ وفى إطار ذلك الطرح المصرى عند بحث ترتيبات أمن عسكرية يمكن أن يبنى انطلاقا من المبادئ الأساسية الآتية:
  - ❖ توقيع كافة الأطراف على معاهدات عدم اعتداء واحترام الحدود الدولية وأراضى ومياه الغير .
  - ❖ قبول أى اجراءات من شأنها الحد من المخاطر واستخدام الحياىر المسلح على الا يتم ذلك على حساب المصالح القومية والأمنية والسياسية لكل دولة .
  - ❖ قبول تواجد قوات حفظ سلام دولية تحت اشراف مجلس الأمن .

- ♦ تنفيذ اجراءات لضبط التسليح التقليدي وغير التقليدي بالمنطقة .
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة السلاح والقوات .
- ♦ خلق نظام ذليق وفعال للتحقق والتفتيش .
- ♦ ولتطبيق هذه المبادئ يمكن أن تتم الترتيبات العسكرية في المنطقة كالآتي :-
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة القوات في كلا من هضبة الجولان ، الحدود الاسرائيلية، جنوب لبنان ( أسوة بما تم بين اسرائيل وكل من مصر والأردن .
- ♦ اجراءات ضبط السلاح التقليدي وغير التقليدي في المنطقة :-
- ♦ تحمل اجراءات السيطرة على التسليح في منطقة الشرق الأوسط أحد الركائز الأساسية في ترتيبات الأمن الموسع اجرائها من منطلق مايشكله تكديس التسليح وسياسة سباق التسليح بين دولها من عوامل رئيسية للجوء الى حل المشاكل والصراعات بالوسائل العسكرية وبالتالي تهدد الاستقرار والأمن بالمنطقة
- رابعاً : مقترحات التحرك المصري خلال العقد القادم :**
- ♦ في ظل الاوضاع والمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة المؤثرة على أمن مصر القومي فان العقد القادم يتطلب رؤية خاصة وتصور محدد لما سوف تكون عليه الحركة السياسية لمصر مستقبلاً بالشكل الذي يمكن من تحقيق مصر لاهدافها الاستراتيجية .
- ♦ ولما كانت السياسة الخارجية للدول بعدها الشامل هي اهم الوسائل لتأمين تحقيق هذه الاهداف وفي ضوء المرحلة الراهنة التي تمر بها فان الموقف يتطلب استعادة قوة مصر داخلياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً كأساس سليم لمنطق سياسي واقعي على المسرح الدولي .
- ♦ ونشير ان تقوية الجبهة الداخلية واقتناعتها على قاعدة صلبة ذات تنظيم سياسي واداري ناجح وكفاء يشكل عامل رئيسي لامن وسلامة وروافده المجتمع المصري ويؤكد ثقله القومي بابعاده السياسية والاقتصادية في التعاون مع ديناميكية حركة عالم اليوم .
- ♦ ان مصر في ظل ماتمتلكه من عناصر القوة الشاملة وقلتها التاريخي في المنطقة يتيح لها دوراً ريادياً ومجالات حركة واسعة على الصعيدين الاقليمي والدولي اذا احسن استثمار وتوجيه تلك القوى في اطار خطة تحرك متكاملة وطبقها لاولويات اهدافنا الاستراتيجية .
- ♦ وفي ضوء ماسبق استعراضه من تطورات اقليمية ودولية ذات تاثير مباشر على الامن القومي المصري في اطار الحفاظ على استمرار الدور المصري ودعم ثقله نقرح ان يسير التحرك المصري خلال العقد القادم في المسارات التالية :
- على الصعيد الدولي :**
- ان تحقيق اهداف الامن القومي المصري بابعاده المختلفة على الصعيد الدولي يتطلب سياسة خارجية تستند في تحقيقها على مجموعة من الركائز والمبادئ التي يمكن بلورتها على النحو التالي :
- ♦ توفر الية قادرة على التنبؤ المبكر بمخاطر وتطورات الموقف الدولي والاقليمي على كافة الاصعدة والتقدير بالمكاساتها على الامن القومي المصري مع امكانية المعاونة في صنع القرار القومي وسياسات واستراتيجيات تنفيذه في التوقيت المناسب . . . والقدرة على مواجهة المواقف الطارئة والمرونة والسرعة في تطوير اي متغيرات يطرحها

الموقف الدولي أو الاقليمي خدمة المصالح والاهداف القومية من خلال سيناريوهات معدة من قبل مع العمل على تطويرها باستمرار .

• وضوح الرؤية وتحديد الاهداف القومية المصرية في دوائر الاهتمام المختلفة وتنسيقها في اطار تفاعلات العلاقات الدولية والاقليمية والعمل على تحقيقها وفقا لاسبقيات اهتمامات الامن القومي المصري مع مراعاة البعد السدري في العلاقات بين القوى الكبرى ومعطيات الحفاظ على مناح السلام للنظام العالمي وما تساخذه المصلحة الاقتصادية من اسبقية متقدمة به .

• تبنى سياسات للحركة الخارجية من خطوات متوازنة مع القوى الكبرى تضمن تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية دون الدخول في السياسات التنافسية بين القوى والتكتلات الدولية والعالية وضمان خلق شروط متوازنة بين مصر وباقي القوى الاقليمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط - وذلك من خلال :

• التركيز على اهمية ونقل الدور المصري المحوري في بناء واقامة اى نظام اقتصادى او امنى بمنطقة الشرق الاوسط بدوائرها الجغرافية المختلفة ( البحر المتوسط - البحر الاحمر - الخليج العربي - المغرب العربي ) فضلا عن دورها الاقليمي ( عربيا - افريقيا - اسلاميا ) في تحقيق الشرعية وحماية المصالح الدولية والحفاظ على السلام والامن العالمين وما يملكه من امكانيات ذاتية مقارنة وباقي دول المنطقة .

• استمرار العمل على توثيق العلاقات المصرية - الامريكية مع اعطاء عناية خاصة للحد من تصاعد الاتجاهات ذات التأثير السلبي على تلك العلاقات ، باستثمار حقيقة اهمية الدور المصري الدافع لعملية السلام ومحاصرة تيارات التطرف والارهاب فضلا عن الدعم المصري للسياسة الدفاعية بالشرق الاوسط ومساهمة مصر في عمليات حفظ السلام .

• اعطاء عناية خاصة لدعم العلاقات المصرية مع دول اوربا في اطارها الموحد لخلق البدائل امام تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية وكذا استثمارها في الحصول على شروط متوازنة مع باقي القوى الاقليمية بالمنطقة وذلك من خلال الدفع بمبادرة منتدى البحر المتوسط وتعميق الحوار مع المنظمات الاوروبية المختلفة (السياسية - الاقتصادية - الامنية ) وتأكيد اهمية الدور المصري في تحقيق مصالحها خاصة على الصعيدين الاقتصادى والامنى انطلاقا من واقع علاقات المصلحة المشتركة وحقيقة الامكانيات المصرية الذاتية مقارنة وباقي دول المنطقة .

• تطوير خطط الاقتراب مع روسيا الاتحادية ورابطة دول الكومنولث الروسى لاستثمار دورها الصاعد مستقبلا لتعزيز الدور المصري في المنطقة وامكانية الاستفادة من علاقات التعاون معها خاصة في المجالات الاقتصادية والظالية والعلمية .

• تعزيز الطوابق مع الدول الاسيوية الاسلامية خلق التوازن مع حركة القوى الاقليمية الاخرى ( ايران - تركيا - اسرائيل ) وما يخدم مصالح واهداف الامن القومي المصري خاصة مع التقدير الخاص لتلك الدول لسلور الازهر الشريف .

• اهمية تحقيق الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية خاصة الاسيوية والاوربية لتجاوز الانعكاسات السلبية لسياساتها في المنطقة على الاقتصاد المصرى .

• ضرورة المشاركة في الصيغ الامنية الجاوى اعدادها لمنطقة الشرق الاوسط بمختلف دوائرها خاصة بالبحر المتوسط والخليج العربي .

- اعطاء عناية خاصة في اطار سياسات دبلوماسية - واعلامية تعتمد على حقائق وبيانات دقيقة باساليب عملية لاطهار المواقف المصرية المساندة للتوجهات الدولية والخاص بمفاهيم تحقيق الامن والسلام العالمين واحتواء اى اتجاهات معادية للمصالح المصرية وذلك من خلال العمل على ابراز الاتي :
  - الاجراءات والقرارات الجارية لدعم وتطوير آليات الحركة الديمقراطية في مصر •
  - خطوات الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى في مصر وما احرزته على مدار السنوات الماضية في البنية الاساسية للدولة ومشروعات عملاقة جارى تنفيذها •
  - الحرص المصرى في الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان •
  - نجاح الخطط المصرية في مواجهة التطرف والارهاب من خلال سياسة القاعية في المقام الأول •
  - المبادرات المصرية الخاصة ضبط التسليح في المنطقة والدعوة لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة التدمير الشامل مع الاستفادة من برنامج مؤتمر الامن والتعاون الاوربي لى الوصول الى صيغ تضمن تحقيق التوازن العسكري بالمنطقة
  - الحرص على الاحتفاظ بقوة الدفع للمبادرات المصرية الخاصة باقامة آليات منع وفض وتسوية المنازعات سواء بالقارة الافريقية او بالمنطقة العربية مع السعي للحصول على دور رائد في القامة والاشراف على الماكل المؤسسة لتلك الآليات الى جانب البرامج التاهيلية والتدريبية العاملة بها •
  - السعي لتوسيع دائرة التعاون المصرى على المستوى الاقليمي والدولى لى مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى على مختلف الاصعدة بما يخدم خطط مكافحة وتطوير امكانيات المواجهة وتحقيق الدور المصرى على المستوى الاقليمي والدولى في هذا المجال •
  - التحرك النشط والسريع لخلق نواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع الكتلتين الاقتصاديتين العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقي القوى الشرق اوسطية ( اسرائيل - تركيا - ايران ) بدخول فكرة السوق الشرق اوسطية دور التنفيذ •
  - الاهتمام بضرورة اعطاء دفعة قوية للاسراع بتحديث آليات النظام الادارى والاقتصادى المصرى والارتقاء بمسوى الجودة للمنتج المصرى كضمان لمواجهة القيد المنتظرة لصيغ المجموعة الاوربية من ناحية واتفاقية تحرير التجارة العالمية من جهة اخرى •
- على الصعيد الاقليمي :**
- دعم جهود السلام مع الحفاظ على ديناميكية الحركة المصرية النشطة كمشرك ووسيط رئيسى فى المعادلة العربية / الاسرائيلية وبما يحفظ لمصر استمرارية هذا الدور من جهة ولضمان مردوداته الايجابية على مصالحنا الاستراتيجية وحركتنا على المحاور المختلفة من جهة اخرى •
  - استمرار مناخ الثقة والتقدير الاسرائيلى للدور المصرى والذي اكثته محصلة ممارساتنا مع اسرائيل على مدار ملحق من عشرون عاما منذ تطبيق اتفاقية السلام فى دفع اسرائيل الى موقف اكثر مرونة لتذليل العقبات التى تعترض التقدم على المسارين السوري واللبناني •
  - استمرار الدعم وقوة الدفع المصرية لاستكمال ما تم احرازه من نجاحات على المسار الفلسطينى/ الاسرائيلى وبالشكل الذى يمكن معه تسوية جميع البنود الواردة باتفاق غزة / اريحا من خلال دور تنسيقى مصرى بين كافة الاطراف



القبليما ودوليا وبما يضمن الخروج بنموذج ناجح يزيد من مناخ الثقة بين اطراف الصراع ويدفع بهم لخطوات اوسع على صعيد التسوية الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

- دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بالتزاماتها نحو تقديم الدعم المادي والفني للسلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تحقيق التغيير المطلوب لبناء ثقة المواطن الفلسطيني في فاعلية ونقل تلك السلطة ولواجهة التيسار المعارض للسلام واستكمال مسوته .
- تقديم الخبرات والدعم المصري في حدود الامكانيات المتاحة خاصة في المرحلة الحالية لتثبيت دعائهما وخلق اوعية ثابتة تصلح للبناء عليها في ظل متطلبات وترتيبات المراحل القادمة .
- ضرورة اشراك مصر بمفاتها الفنية الحكومية والتابعة للقطاع الخاص في مشاريع الانماء والبناء المتوقعة في مناطق الحكم الذاتي ابرازا للدور المصري المشارك في كافة مراحل بناء الكيان الفلسطيني الجديد .
- التفكير في اعداد اسس واستراتيجيات التحرك لكافة هيئات واجهزة الدولة وبما يضمن لها المبادرة في مواجهة متطلبات المراحل القادمة في ظل ثقلية السلام بالمنطقة وبما ينتظر ان يصاحبه من ابداعات سريعة لتطورات الاحداث التي يلزم التعامل معها بشكل يحسب لصالح تحقيق الاهداف الاستراتيجية لمصر من منطلق الفعل وليس رد الفعل قياسا على :
- استمرار تطوير وانماء قدراتنا العسكرية في اطار يحقق التوازن والردع مع باقى الاطراف والقوى الاقليمية باصهارها احد العناصر الرئيسة للقوى الشاملة للدولة وخط الدفاع الاول عن الامن القومي المصري ول اطار لا يعارض مع مسارات ومناخ السلام الحالي والمتنظر .
- استمرار مناخ السلام الحالي والمتنظر وتوجهات الاطراف والقوى الدولية لضبط التسليح وتخفيف التوتر في المساحات العالمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط لممارسة الضغوط على القوى الاقليمية المساعدة الى تنمية قدراتها الذاتية خاصة فوق التقليدية لانتاذا مواقف تمشي مع متطلبات هذا المناخ وبما يحد من الخلل الحالى في توازنات القوى بالمنطقة ويدعم حركتنا على هذا الصعيد ( الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ) .

## خاتمة:

- دعم التضامن العربي بما يمشي مع الأمن القومي العربي ومصالح مصر الاستراتيجية على هذا الصعيد
- ان محادثات الحركة المصرية على الصعيد العربي يجب أن تتخذ المسارات التالية :-

## دول الشرق العربي :-

- الالبقاء على جوهر العلاقات مع دول المنطقة في اطار استمرار الدور المصري الحيوى المشارك في جهود السلام ومردودات ذلك على النقل المصر العربي والدولى .
- التحرك المصري لدعم الجهود المبذولة على صعيد مسار السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية ، ومع سوريا من ناحية اخرى وبما يساهم في قبة المناخ لاجداد ارضية مناسبة يمكن على اساسها الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق السلام بين اسرائيل وسوريا .

- التحرك المصرى لمسايرة الجهود المبذولة تجاه الحد من تهديدات العراق لدول الخليج العربية بصفة عامة ، والكوييت بصفة خاصة ، الى جانب استمرار التنسيق مع الجانب السورى فى اتجاه تنشيط واحياء اعلان دمشق ارتباطا بتطور الأزمة الأخيرة وانعكاسها على شعب العراق •
- الاستمرار فى تطوير ودعم العلاقات مع الجانب الأوروبى ارتباطا بدوره الحيوى المنتظر فى تربيات السلام وما يخدم التحرك المصرى على هذا الصعيد •

### دول الخليج :-

- استمرار التحرك على صعيد تصفية اجواء ومناخ العلاقات الخليجية - العربية ، والخليجية فى اطار عودة التضامن العربى والانعكاسات ذلك على المصالح المصرية بالمنطقة •
- أن منطقة الخليج وما تشكله من سوق ذات طابع استهلاكى ، وضرورة العمل على استثمار ذلك فى تصريف المنتجات المصرية من خلال الارتفاع بالجودة ومنافسة الأسعار خاصة فى ظل الحركة الاسرائيلية الحالية •
- العمل على استقطاب الاستثمارات الخليجية من خلال اتاحة التسهيلات وتخفيف القيود والضوابط الروتينية وبما يدعم أطراف الحركة المصرية لتعمية العلاقات والارتباط بتلك الدول •
- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الدول الخليجية فى اطار الجهود المبذولة للحد من تنامى ودعم الأنشطة الارهابية المتطرفة فى الداخل •
- استمرار التحرك لاجراء صيغ جديدة تضمن المشاركة المصرية فى التربيات الأمنية بمنطقة الخليج بأبعادها الاقليمية والدولية •

### المغرب العربى :

- دعم جهود التنسيق والتعاون مع دول منطقة المغرب العربى فى كسافة المجالات الأمنية والاقتصادية •

### ايران :-

- يجب عدم اغفال ايران كقوة اقليمية ذات ثقل وتأثيرها على أحداث وتطورات الموقف على الأصعدة المختلفة ( عربيا - اسلاميا - خليجيا - افريقيا ) وهو ما يتطلب ضرورة تعدد أنماط ومحاور الحركة المصرية للمواجهة والاحتواء وذلك من خلال :-
- العمل على ملاحقة وحصار النشاط والحركة الايرانية على المحاور الدولية والاقليمية المختلفة على أساس التعريف بمخاطر الأهداف والنوايا الايرانية التى تسعى الى تحقيقها من وراء هذا التحرك مع التركيز على بعض المسارح والاتجاهات ذات التأثير على ثقل مصر وأمنها القومى ( مسيرة السلام - الخليج - الارهاب - دول الكومنولث الاسلامية - افريقيا ) •
- اللقاء الضوء على الجهود الايرانية لرفع قدراتها العسكرية خاصة فى المجالات فوق التقليدية وما يشكله ذلك من تهديدات مستقبلية للأمن والسلام الاقليمى والدولى واستثمار التوجهات الدولية الرامية الى ضبط التسليح فى مناطق التوتر بالعالم للحد من تلك الجهود •

### افريقيا :-

- فى ضوء الأهمية الحيوية للسودان كمعق استراتيجى لمصر والعلاقات التاريخية والمصرية التى تربط بين شعبي البلدين ذات السمات الخاصة وتعدد المصالح المصرية - السودانية، يلزم استمرار دعم العلاقات الجسدة مع الشعب السودانى بشرائحه المختلفة وقوى الاعتدال المتعاطفة مع الأهداف والمصالح المصرية •

وعلى الصعيد العميق الأفريقي، من المناسب أن تقوم محاور الحركة المصرية في هذا الاتجاه على الآتي:

- تبقى سياسة عسكرية تستند في جوهرها على إقامة التعاون مع الدول الأفريقية والمساهمة في تحقيق الاستقرار على ساحاتها .
- وضوح الرؤية وتحديد المصالح والأهداف المصرية بالقارة وفقا لأسبقيات اهتمامات الأمن القومي بكل من أقاليمها الجغرافية .
- تأمين المصالح المصرية والحصول على دور ريادي بالقارة يساهم في الحصول على المساندة الدولية لوجهة نظر مصر تجاه القضايا الإقليمية بالقارة .
- ترسيخ فكرة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل الإقليمي بين دول القارة .
- الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل وفقا للقواعد القانون الدولي وفي إطار الاتفاقيات الموقعة بين دول الحوض .
- تقديم المعاونات في إطار الامكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأفريقية من مصر مع التركيز على الحصول على أقصى مردود إيجابي من دول القارة وفقا لأسبقيات متطلبات الأمن القومي المصري .
- تكثيف الحركة الدبلوماسية المصرية واهمية التواجد المصري داخل المنظمات الإقليمية والمشاركة في معالجة كافة قضايا ومشاكل القارة مع اعتناق مبدأ الحياد على هذا الصعيد
- الدراسة الواعية للأسواق الأفريقية وتوسيع دائرة النشاط التجاري بالقارة من خلال الشركات المصرية والمساهمة في تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية وتقديم المنح والمساعدات في حثود الامكانيات المتاحة .
- تحقيق قدر مناسب من التعاون العسكري مع دول القارة وبصفة خاصة دول الاهتمام الرئيسي .
- ولاشك إن أفضل ما تواجه به مصر والأمة العربية القرن القادم هو الحفاظ على أمنها القومي وتضامنها وتماسكها وحل قضاياها الداخلية وتعاونها ، كما ان أفضل ما تواجه به الأمة العربية ، المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة ( وإن انطوت على بعض الأبعاد السلبية للواقع العربي ) هو المصالحة العربية والتضامن العربي ، حتى يمكن أن تتعامل تعاملًا قويا مع المتغيرات الجديدة ، وكذلك مع التكتلات العالمية الفعالة ، على ان يكون هذا التضامن مبنيًا على أسس حقيقية وليس على مجرد العودة الآلية لأوضاع سابقة دونما أساس .
- ولاشك أن الجامعة العربية لها دورها الفاعل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وهو ما يدعو الى دعمها وتقوية أجهزتها ، حتى تتمكن من اعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي على أسس سليمة ، مع أهمية زيادة قوة وهذابة المنظمات العربية في اطار من التنسيق والتناسق مع الجامعة ، لجمع شمل الأمة العربية وتقويتها لمواجهة جميع هذه التحديات، وليس ذلك بعيد النال فهي الأمة التي قال عنها الحق جل جلاله "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (١١٠) .

صدق الله العظيم (آية ١١٠ آل عمران)

## الهوامش

### هوامش الباب الأول

- (١) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (٢) د / صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤١٨ - ٤٢٠
- (٣) د. صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤
- (٤) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥
- (٥) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .
- (٦) يقدر الكولونيل "أوليفر نورث" المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل إلى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان "تحت النار" .
- (٧) الملف السري لحرب الخليج ، بيتر سالتنجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستجير .
- (٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق .
- (٩) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (١٠) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١
- (١١) بيتر سالتنجر ، ايريك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .
- (١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر في لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .
- (١٣) د / محمود البناحي، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- (١٤) فاضل رسول، العراق / إيران ، أسباب وأبعاد الراج، إصدار المعهد السماوي للسياسة الدولية، طبعة عام ١٩٩١
- (١٥) رسالة الخوميني في ٤ مارس ١٩٨٠ .
- (١٦) جريدة "جمهورية إسلامي" في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .
- (١٧) حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .
- (١٨) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .
- (١٩) صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .
- (٢٠) سيد فليفل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .
- (٢١) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .
- (٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في التسعينيات، حيث أقم العراق، الكويت بسلسلة بتروله والإضرار بمصالحه الاقتصادية .
- (٢٣) جمال ذكرها قاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢
- (٢٤) صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٥) جمال ذكرها قاسم - الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .
- (٢٦) جمال ذكرها قاسم ، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨
- (٢٧) صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٨) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥
- (٢٩) د / يواقيم رزق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣
- (٣٠) د / احمد يوسف احمد - الصراعات العربية / العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩
- (٣١) نفس المصدر السابق .
- (٣٢) جميل مطر - التطورات التي أملت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .

- (٣٣) د/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ .
- (٣٤) يقول صدام حسين مخاطباً العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "إنها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى في باقي أجزاء الوطن العربي - ويضيف - هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية ، فإذا اضغمت هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها" ويرعل "عليكم ليس هواء العراق وماؤه وإنما "ترعل" عليكم حتى قيم السماء ومبادئها
- (٣٥) موسوعة حرب الخليج .
- (٣٦) دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج
- (٣٧) محمد حسين هيكل، حرب الخليج ، أوهمام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ ص ١٦٨-١٧٠
- (٣٨) المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠
- (٣٩) ورقة عمل أعددتها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- (٤٠) جريدة الأهرام القاهرة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠
- (٤١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / التوني كوردسمان بنشره كاملاً في كتابه "الخليج والغرب" الذي صدر في لندن ١٩٩٠
- (٤٢) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية
- (٤٣) التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣
- (٤٤) جلال عبد الفتاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤
- (٤٥) محدث هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١
- (٤٦) ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .
- (٤٧) الملحق العسكري المرفق يوضح الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية وقسم واحد طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول الغوازن العسكري لعام ٨٩/٩٠
- (٤٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٨٩/١٩٩٠ .
- (٤٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢
- (٥٠) الدكتور / احمد على لهي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣
- (٥١) محمد حسين هيكل - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨
- (٥٢) بوب وود ورد - القادة / أسوار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢
- (٥٣) اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ ص ١٦٩
- (٥٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .
- (٥٥) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف / ص ٧٤ ، ٧٥
- (٥٦) بوب وود / أسوار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (٥٧) ملحق الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة في العملية " درع الصحراء "
- (٥٨) البيان الأمريكي غن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربي ١٩٩١ - ص ٧٧

- (٥٩) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١
- (٦٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .
- (٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١
- 52) World armaments. opcit. sipri .1991
- 53) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990
- 54) EFENCE. JOURNAL. October. 1990
- 55) Command. Washington. November - December .1991
- 56) Allen, Thomas. Band. Others. war in the gulf. Maxwell Macmillan .international .1991

(٦٧) محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدي - أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ٢٥ أبريل ١٩٩٢

(٦٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلي .

### هوامش الباب الثاني

- (٦٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
- (٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
- (٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
- (٧٢) ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الإعلام/الهيئة العامة للاستعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص ١ - ٢٩
- (٧٣) مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"
- (٧٤) مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والتناجج" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠
- ص ١١/٢٢١
- (٧٥) مجموعة من الباحثين "أبعاد واحتمالات أزمة الخليج" .
- (٧٦) أوراق الشرق الأوسط -المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط- القاهرة -نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٤٥ .
- (٧٧) مجلة السياسة الدولية -كلمة الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٠ " العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧٨ ،
- ١٧٩
- (٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ٨٥
- (٧٩) النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقي/المرجع السابق- ص ١٩١ ، ١٩٢
- (٨٠) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠
- (٨١) نص بيان الرئيس مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .
- (٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ -المرجع السابق - ص ١٩٦ .
- (٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولي "١١" قرارا بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .
- (٨٤) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .
- (٨٥) ملف وثائقي عن الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .
- (٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

- (٨٧) نص القرار في الملف الوثائقي السابق ذكره - ص ٦١ .
- (٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٨٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦
- (٩٠) إعلان العاهل السعودي ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدرحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠
- (٩١) بحث الأزمة العراقية- الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢ ص ٩٧
- (٩٢) يوميات الأزمة ملف وثائقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠
- (٩٣) جريدة الأنباء الكويتية في ١٨ يناير ٩١
- (٩٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٥) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٦) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .
- (٩٧) بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠
- (٩٨) القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط ل ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري
- (٩٩) إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الاسوية من الخليج مرجع سبق ذكره
- (١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠٢) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره
- (١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والفنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهاكه حقوق الإنسان في الكويت المحتلة وذلك في ١٨ ديسمبر
- (١٠٤) الملف السري لحرب الخليج ، تأليف بيرو ساليانجر ، ايريك لوران - ترجمة محمد مستجير

### هوامش الباب الثالث

- (١٠٥) أحمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .
- (١٠٦) نفس المصدر السابق .
- (١٠٧) تعايش الباحث مع الحدث
- (١٠٨) بوب وود / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (١٠٩) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١٠) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١١) وثائق عسكرية حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - ١٩٩٣

- (١١٢) توزع باقي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران .
- (١١٣) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات ألقى في أكاديمية ناصر العسكرية (١١٤) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهي تلك المنطقة التي يحددها شرقا خط الطول ٤٩ ° وغربا خط طول ٤٥ ° وشمالا خط عرض ٣١ ° وجنوبا خط عرض ٢٨ ° .
- (١١٥) د / أحمد عبد الحليم - عاصفة الصحراء .
- (١١٦) يبلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق .
- (١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر ابريل ١٩٩١ م .
- (١١٨) حاضرة / يسرى قنديل .
- (١١٩) مجموعة باحثين الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية
- (١٢٠) نفس المصدر السابق .
- (١٢١) نفس المصدر السابق .
- (١٢٢) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .
- (١٢٣) كان الرئيس العراقي قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي السابق للطرق والكبارى الى تكبد العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفا مثاليا للقصف الجوي وكلفت الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات الى خشية مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .
- (١٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩١ م
- (١٢٥) د / أحمد عبد الحليم - القرار السياسي والعسكري المصري .
- هوامش الباب الرابع**
- (١٢٦) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .
- (١٢٧) طبقا لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .
- (١٢٨) وزير الخارجية الروسي في ذلك الوقت .
- (١٢٩) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .
- (١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ .
- (١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره
- (١٣٢) قام النظام بالتخلص منه في أعقاب طوئه الى الأردن .
- (١٣٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يوليو ١٩٩١ .



(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

(١٣٥) ميرفت الحصرى - الأهرام الاقتصادى - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

(١٣٦) شهيرة الرافعى - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م

(١٣٧) نفي د / جلمى ثمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار

(١٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٣٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٤٠) نفس المصدر السابق

(١٤١) احصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

(١٤٢) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

(١٤٣) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٩٩/ ١ / ٣٠

(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

(١٤٥) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣

(١٤٦) نفس المصدر السابق

(١٤٧) منظمة الايباك هى أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هى الاختصار باللغة الانجليزية

لمباراة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

(١٥٠) تقرير التقارب التركى / الاسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ أحمد لؤى رسلان ، العدد ١٣

أكتوبر ٩٧

(١٥١) دراسة التعاون التركى / الاسرائيلى فى بعده البرى والجوى إعداد عثمان كامل ، حسن الفرمان ١٩٩٥

(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة مارس ١٩٩٣

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٤ / ٩٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية لادن ، أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سباق التسلح للشرق الأوسط الجزء الأول ، مركز الدراسات الاستراتيجية / أكاديمية ناصر - يوليو

١٩٩٤

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج / مرجع سبق ذكره

(١٥٦) قضايا الحد من التسلح فى الشرق الأوسط ، مراد ابراهيم المدسوقى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ الصادر

فى ١٩٩٢

(١٥٧) السياسة العسكرية فى التسعينات - دكتور زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره

## المراجع العربية

### وثائق

١. الهيئة العامة للإعلاميات (وزارة الاعلام) - ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية - القاهرة - ١٩٩٠ .
٢. د / سليمان العسكري ، جريمة غزو العراق للكويت ( أحداث ووثائق ) من ٢ أغسطس الى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة .
٣. محمود مراد - وثائق للمشروع الحضاري العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى يناير ١٩٩٥
٤. نقط ونماء بالوثائق - الملفات السرية لأزمة الخليج - الدار الشرقية ١٩٩٠
٥. وثائق عسكرية حصل عليها الباحث .

### ندوات ومحاضرات ودراسات

٦. أعمال ندوة الأمن العربي - لتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية - مركز الدراسات العربي - الأولى - الطبعة الأولى - باريس - ١٩٩٦ .
٧. الندوة الاستراتيجية - حرب الخليج والدروس المستفادة والتحديات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - الدورة ١٥ حرب عليا .
٨. د/ زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج مجموعة محاضرات ألقى في أكاديمية ناصر العسكرية العليا
٩. دراسات حول المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري ومقترحات التحرك المصري
١٠. ندوة علمية - مستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت من ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧ .

### الكتب

١١. إبراهيم نافع - نحن والعالم ونحن وتلفسنا - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦
١٢. أحمد وائف - السفاح بين العراق والكويت الجريح - الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠
١٣. أحمد وائف - امتعنا هذا الرجل من هدم الكعبة - الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٠
١٤. أسامة خليل - وجع في قلب الخليج - مركز اليا للشر والاعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦
١٥. إسماعيل صبري عبد الله - وحدة الأمة العربية للمصير والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
١٦. أمين ساعاني - الأمن القومي العربي - دار الفكر العربي - الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٩٣
١٧. لورق للشرق الأوسط - أزمة الخليج (ملف خاص) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - ١٩٩٠
١٨. أحمد السيد النجار - العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية - السياسة الدولية - ١٩٩٠
١٩. استيف جرين - التحصيل - الهيئة العامة للإعلاميات - ١٩٨٤
٢٠. الأزمة العراقية الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية - القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٢

٢١. السيد يس- نحو تأسيس نظام عربي جديد - الطبعة الأولى- عمان - الاردن - ١٩٩٢ .
٢٢. الطيب البكرش- الخليج بين الهممة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
٢٣. الكونجرس الأمريكي مجلس النواب - مكتب الطباعة الحكومية الامريكية - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٧٦
٢٤. المؤتمر القومي العربي - حال الأمة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧
٢٥. الوطن العربي في عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية ( جامعة القاهرة ) - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٠
٢٦. بدر عبد العاطى - الكيان الفلسطيني من ييجين الى ننتياهو- دراسة في التصور المصري -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٧
٢٧. زهران غليون - ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى -تونس ١٩٩١
٢٨. يار ساليانجر واريك لوران - حرب الخليج - الملف السرى -المفكرة الخفية لحرب الخليج - رؤية مطلع على
- العد العكسي للأزمة - ١٩٩٠ - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٠
٢٩. قام البرازى - العراق وأمريكا ٨٣ - ٩٠ ( خيمة الصدام ) - مكتبة المديوني ١٩٩٠
٣٠. جلال معوض - مصر وأمن الخليج - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٣ .
٣١. جمال بدوى - أيام بغداد السوداء - دماء في الخليج -الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠
٣٢. حسن شكرى الخبير الإستراتيجى -حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج -دار الطباعة المتميزة ١٩٩١
٣٣. جدى حافظ -سباق التسلح -برنامج للزع السلاح فى العالم -المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة - ١٩٥٩ .
٣٤. خالد بن سلطان بن عبد العزيز - مقاتل من الصحراء -شركة الإعلانات الشرقية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٠
٣٥. د/ محمد رضا فوده - الأمن القومى للخليج العربى ، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامى - الطبعة الاولى - مصر ١٩٩١ .
٣٦. دكتور / زكريا حسين أحمد ، السياسة العسكرية المصرية فى التسعينات ، الهيئة العامة للاستعلامات،
٣٧. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨
٣٨. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨
٣٩. دكتور / عيد مسعود الجهنى- زلزال الخليج - نظرة تأمل - مطابع الأهرام - ١٩٩٢
٤٠. دكتور / محمد فاضل - مأساة الخليج والهممة الغربية الجديدة -مكتبة المديوني ١٩٩٢
٤١. دكتور / محمود أبوزيد - المياه مصدر للتوتر فى القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨
٤٢. دكتور / مصطفى كامل محمد - التوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر -مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
٤٣. رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد -سكرتير المكتب الصحفى للبيت الابيض - واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٥٧ .
٤٤. سلامة أحمد سلامة - الشرق أوسطية هل هى الخيار الوحيد -مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥

٤٥. صاحب السمو الملكي / خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود - أمن الخليج العربي من منظور وطني - الطبعة الأولى - الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٧ .
٤٦. صلاح الدين حافظ - نحن ولوديا ١٠٠ أزمة واحد - الأهرام - ١٩٩٠/١٠/٣١ .
٤٧. طلعت أحمد مسلم - الصراع العراقي الإيراني - الصراع المسلح - السياسة الدولية القاهرة ١٩٨٦
٤٨. عاصفة الصحراء - أسرار البيت الأبيض - محمد مستجير - مكتبة المدبوي ١٩٩١
٤٩. عبد الحليم أبو غزاله - الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ - مطابع روز اليوسف الجديدة - القاهرة ١٩٩٧
٥٠. عبد المنعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافي - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٧
٥١. عزام محبوب ، محمد النحال - حرب الخليج البعد الاقتصادي والفران الدولي - تونس ١٩٩١
٥٢. علي الدين هلال - تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم - ١٩٨٦ .
٥٣. عمر عبد الله كامل - التكتل الاقتصادي العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى - يناير ١٩٩٥
٥٤. غازي بن عبد الرحمن القصبي - أزمة الخليج محاولة للفهم - الطبعة الأولى - تونس ١٩٩١
٥٥. لادى نصار - أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء - المركز الثقافي العربي - طبعة أولى - ١٩٩٢
٥٦. لطفي الخولي - حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧
٥٧. لطفي الخولي - عرب ؟ نعم . وشرق أوسطيون أيضاً - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤
٥٨. ماذا بعد عاصفة الصحراء - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢
٥٩. محمد السيد سليم - دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الاعضاء في الجامعة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
٦٠. محمد الطويل - مؤامرة القرن ٢١ ودور القوات السعودية في استدعاء القوات الأجنبية - الزهراء للإعلام العربي ١٩٩٠ ،
٦١. محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومي في عصر التحديات - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧
٦٢. محمد حسين هيكل - الانفجار - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٠ .
٦٣. محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢
٦٤. محمد حسين هيكل - غريف الغضب - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٨٨
٦٥. محمد سيد أحمد قوة بوليسية تطو سياسة الدولة - مطابع الأهرام - ١٩٩٠ .
٦٦. محمد عبد الهادي جمال - الكويت وأيام الاحتلال - مطابع الخط - الكويت ، ١٩٩٢
٦٧. محمد محفوظ - الخليج بين الهيمنة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
٦٨. محمد مصلح - مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - الطبعة الأولى - أبو ظبي ١٩٩٧ .
٦٩. وجيه أبو ذكري - محاكمة سلفاح بغداد - أسرار القزو ١٠٠ التحرير - دار الصفا للطباعة ١٩٩١
٧٠. وحيد عبد المجيد - أمن الخليج في الاطار الاقليمي - التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

٧١. ويليام ب. لواين - الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى - ١٩٨٩
٧٢. يحيى حلمى رجب - أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية - الجزء الاول، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٧
٧٣. يحيى حلمى رجب - أمن الخليج العربى فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية - اخروسة للبحوث والتدريب والنشر - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٧

### الدوريات

٧٤. التصور التركى لأمن الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة
٧٥. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة
٧٦. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٨٧
٧٧. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩١
٧٨. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٢
٧٩. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٧
٨٠. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٨
٨١. التقرير الاستراتيجى العربى القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩٠
٨٢. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٤
٨٣. تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨/٩٧
٨٤. حرب الخليج - التأثيرات على إسرائيل - إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية يافيه - جامعة تل أبيب - بيروت
- دار نشر جامعة تل أبيب - الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٢
٨٥. نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان - ع ٤١٠ - ١٩٩١

### صحف ومجلات

٨٦. تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ، جريدة الأهرام ٩٩/١/٢٩
٨٧. د/ زكوى حسين أحمد- حرب الخليج الثانية فى الميزان ( مقال - بمجلة الدفاع ) العدد ٥٧ أبريل ١٩٩١
٨٨. شريف الشوباسى - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسية - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٩/٢٣
٨٩. شريف الشوباسى - المهم ألا يخطئ صدام حسين فهم المواقف - حوار مع وزير شؤون أوروبا سنة ١٩٩٢ - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/٣٠
٩٠. ضغوط فى الكونجرس لمطالبة الحلفاء بدعم ذريع الصحراء - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/١٧
٩١. عبد المنعم سعيد - النظام الدولى : مساهمات اول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٨/٨
٩٢. مصر والأزمة البترولية العالمية ، جريدة الأهرام - ١٩٩٩/١/٣٠

٩٣. منصور ابو العزم - طوكيو تعيش أزمة الخليج بكل تلاعاتها - جريدة الاهرام - ١٠/٣/١٩٩٠ .  
 ٩٤. ويليام كوانت - ندوس في أزمة الخليج - جريدة الاهرام - ١٠/٩/١٩٩٠ .

### التراجع

٩٥. الندوس العسكرية لحرب الخليج - ترجمة محمود برهوم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٢  
 ٩٦. بير سالتجر وايرك لوران - الملف السري لحرب الخليج - ترجمة / محمد مستجير - مكتبة المدهولى . ١٩٩١  
 ٩٧. بير سالتجر - اريك لوران - حرب الخليج - الملفات المصرية ترجمة د/ عزمى مخلوف - سفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١  
 ٩٨. جرهام آى . فوللر - ايمان اوليس - الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة - ترجمة / شوقى جلال ١٩٩٧  
 ٩٩. شيمون بيريز - الشرق الاوسط الجديد - ترجمة حلمى عبد الحافظ - ١٩٩٣ .  
 ١٠٠. ميشيل جوبير ، فيرجينو رونيونى - ماذا بعد عاصلة الخليج - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

## المراجع الأجنبية

191. Aaron L. Freidberg - The Political Economy of American Strategy - No 3 World Politics - V. 31 - 1989.
192. Andrew J. Pierre - The United States and The New Europe.
193. Air Force - Magazine - U.S.A. 1973.
194. Alexander J. George and Philip J. Karley (eds) - U.S. Soviet Security Cooperation - Oxford University Press 1988.
195. America and Middle East - 1983 - تقرير الحوار العربي الأمريكي
196. Anthony corpseman - the golf and the west strategies relations.. - U.S. West view press and Great Britain (mansell.p) - 1988.
197. Barry Rubin - Reshaping The Middle East - No 3 Foreign Affairs - 1990.
198. Charles A. Kupchan - Iran after Khomeini - No2 Orbis - V. 34 - 1990.
199. Christopher Colophon - Understanding The Third World - 1986.
119. David E. Long and Christian Roch - Gulf Security in the Twenty First Center - 1997.
111. Edward Motimer - Europe - World Press Review - 1990.
112. Europe and Arab World - 1982 - تقرير الحوار العربي الأوروبي الأول
113. Europe and Security of The Middle East
114. Europe and the Arab World: Pending Issues - Arab Thought Forum - 1985.
115. Foreign Broadcast Information Service Daily - Report.
116. George E. Gruen - Turkey's Relation with Israel and Its Arab Neighbors.
117. George W. Bali - Error and Betrayal In L EBANON - Foundation on Middle East P EACE - 1984.
118. Gregory Travertine (ed) - Crisis Management and the Superpower in the Middle East - IISS - 1981 .
119. H. Rahman - the Making of the Gulf war, Origins of the Kuwait's Long Standing Dispute with Iraq - First ed. 1997.
120. The Arab World and Turkey - 1996. العرب والأترك : الاقتصاد والأمن الاقليمي بحوث وسياقيات
121. Hugh Pope - The Price of Principles - Middle East International - 1990.
122. Jerusalem Post Usef Gulf - The Method in His Menaces. Why Saddam Changes His Tune. - World Press Review - 1990
123. Joseph Nogee and Robert H. Donaldson - Soviet Foreign Policy sluce World War II - Pergaman Press - 1984.
124. LE Monde - France - 1991.
125. Mohamed Ayood - Security in The Third World - No 1 - International Affairs - 83/84 .
126. Mosky , Leonard - Power Policy : Oil in The Middle East - Random House - 1973 .
127. Omer Karaspan - Turkey and U.S. Strategy In the Age of Glansmost - Middle East Report- 1989.
128. Safa Haeri - Iran Westward Move - Middle East International - 1990.
129. Said Barzin - Iraq's Strategic Threat - Middle East International - 1990.
130. Stanislav, Kondrahov - Superpowers Against Iraq But Still...- World Press Review - 1990.
131. Tehraa Opens A New Gulf Game -News WEEK - 1990.
132. The Economist - Saddam Hussein Changes the Gulf Equation -World Press Review - 1990.
133. Tony Walker - The Gulf - World Press Review - 1990.
134. Walter F. Weaker - The Middle East and Islam - No3 - World Press Review.
135. Washington Post - Newspaper - U.S.A - 1990.

## المحتويات

١٣	..... مقدمة
١٩	..... الباب الأول:العمليات العسكرية فى الخليج
٢١	..... الفصل الأول: الغزو العراقى للكويت
٢٣	..... الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت
٢٣	..... عام.. أبعاد الصراع بين إيران والعراق
٢٤	..... أولا: اندلاع الحرب العراقية - الايرانية
٢٥	..... ثانيا: مواقف القوى العظمى من الحرب
٢٧	..... ثالثا: مواقف القوى الاقليمية من الحرب
٣٠	..... رابعا: نتائج الحرب العراقية - الايرانية
٣٦	..... الغزو العراقى للكويت
	انخلفة التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود
٣٦	..... الدولية بين البلدين
٤٤	..... أولا: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت



٦٤	.....	ثانياً: الخطة الدفاعية الكويتية
٦٥	.....	ثالثاً: التهديد للأزمة العراقية - الكويتية وتصاعدها
٧٥	.....	الفصل الثاني: مواجهة الغزو العراقي للكويت
٧٧	.....	عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي «درع الصحراء»
٧٨	.....	أولاً: حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها
		ثانياً: القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية
٧٩	.....	والصديقة
٨٣	.....	ثالثاً: حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة «العملية درع الصحراء»
٨٤	.....	رابعاً: وصف مسرح العمليات البري
٨٥	.....	خامساً: وصف مسرح العمليات البحري
٨٦	.....	سادساً: تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف
٨٧	.....	تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء»
٨٨	.....	أولاً: الاستراتيجية الدفاعية لعملية «درع الصحراء»
٩٥	.....	ثانياً: الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية
١٠٠	.....	ثالثاً: تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية
١٠٢	.....	رابعاً: إدارة العمليات الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء»
١٠٨	.....	خلاصة الباب الأول
١١١	.....	الباب الثاني: الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج
١١٣	.....	الفصل الثالث: الدور السياسي المصري في عمليات الخليج
١١٥	.....	عام
١١٦	.....	أولاً: الخلفية التاريخية قبل الأزمة
١١٧	.....	ثانياً: المصالح المصرية وأزمة الخليج
١١٨	.....	ثالثاً: الإدارة المصرية لأزمة الخليج الثانية

١٣٥	الفصل الرابع: الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج ..
١٣٧	أولاً: موقف ودور دول المواجهة .....
١٤٤	ثانياً: الدور السياسى للأطراف العربية المساندة للعراق .....
١٥٣	ثالثاً: الدور السياسى لدول المغرب العربى .....
١٦٢	رابعاً: الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة .....
١٧٢	خامساً: الدور السياسى للجامعة العربية من الأزمة .....
١٧٣	سادساً: الادارة العربية لأزمة الخليج .....
٢٠٥	خلاصة الباب الثانى .....
٢١٣	الباب الثالث: الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج
٢١٥	الفصل الخامس: الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج
٢١٧	أولاً: المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى .....
٢٢١	ثانياً: الدور العسكرى المصرى .....
٢٢٢	ثالثاً: القرار السياسى العسكرى المصرى .....
٢٢٥	رابعاً: التخطيط لتنفيذ القرار السياسى .....
٢٣٢	خامساً: العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء» .....
٢٣٩	سادساً: الفتح الاستراتيجى للقوات البرية المصرية فى مسرح العمليات ...
٢٥٧	الفصل السادس: الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج .....
٢٥٩	أولاً: الدور العسكرى السعودى .....
٢٧٢	ثانياً: مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها .....
٣٠٠	ثالثاً: نتائج عملية «عاصفة الصحراء» .....
٣٠٣	خلاصة الباب الثالث .....
	الباب الرابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق
٣٠٧	الأوسط .....
	الفصل السابع: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على
٣٠٩	المنطقة العربية .....

٣١١	.....	أولا: التقديرات العراقية الخاطئة وأثرها على نتائج عمليات الخليج.
٣١٥	.....	ثانيا: انعكاسات العمليات على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا
٣٣٠	.....	ثالثا: انعكاسات الأزمة على دول الخليج
٣٣٧	.....	رابعا: انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري.
٣٤٦	.....	خامسا: انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربى
٣٥٠	.....	سادسا: حقائق أفرزتها عمليات الخليج
٣٥٦	.....	سابعا: الدروس المستفادة من عمليات الخليج
		ثامنا: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال
٢٦٢	.....	التسعينيات
		<b>الفصل الثامن: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على</b>
٣٧١	.....	<b>منطقة الشرق الأوسط</b>
٣٧٣	.....	أولا: الشرق الأوسط فى الاستراتيجية العالمية والاقليمية
		ثانيا: التحولات والتحديات التى تواجه الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات
٣٧٧	.....	الخليج
٣٨٥	.....	ثالثا: انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى
		رابعا: أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة
٣٩٢	.....	بالشرق الأوسط
		خامسا: انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجى الاقليمى وأثره
٣٩٩	.....	على الشرق الأوسط
٤٠٥	.....	سادسا: أثر عمليات الخليج على سباق التسلح فى الشرق الأوسط
٤٠٨	....	سابعا: قضية اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى فى الشرق الأوسط
٤١٤	.....	<b>خلاصة الباب الرابع</b>
٤٢٣	.....	<b>الخلاصة العامة والتوصيات</b>
٤٧٠	.....	<b>الهوامش</b>
٤٧٦	.....	<b>المراجع</b>

## صدر فى هذه السلسلة

- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر،  
رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة،  
عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة،  
د . محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى،  
د . عليّة عبد السميع الجنزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا،  
لمعى المطيعى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي،  
د . عبد الملعن ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبريتى لأزمة الحياة الفكرية،  
د . على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل،  
د . محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية،  
حمود فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية،  
شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير،  
د . نبيل راضى، ١٩٨٨.
- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية،  
د . عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولوتية،  
د . سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى،  
د . على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)،  
د . حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى،  
د . محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية،  
د . على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين،  
د . أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى،  
د . محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى  
جا،  
د . توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة،

عبد الحميد توفيق زكى، ١٩٩٠.

٣٦- المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢،

تأليف: هاملتون بروين، ترجمة: د. أحمد

عبد الرحيم مصطفى، ١٩٩٠.

٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ

الحركة الوطنية فى ربع قرن،

تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.

٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادى

والاجتماعى فى العصر العثمانى،

د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.

٣٩- قصة احتلال محمد على لليونان

(١٨٢٤-١٨٢٧)،

د. جمين عبيد، ١٩٩٠.

٤٠- الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين

١٩٤٨،

د. عبدالمعتمد الدسوقي الجيمى، ١٩٩٠.

٤١- محمد فريد: الموقف والمأساة، رؤية

عصرية،

د. رفعت السيد، ١٩٩١.

٤٢- تكوين مصر عبر العصور،

محمد شفيق غريال، ط ٢، ١٩٩٠.

٤٣- رحلة فى عقول مصرية،

إبراهيم عبد المزين، ١٩٩٠.

٤٤- الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر، فى

العصر العثمانى،

د. محمد عفيفى، ١٩٩١.

٤٥- الحروب الصليبية ج ١،

تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د. حس

حبشى، ١٩٩١.

٤٦- تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية

(١٩٣٩ : ١٩٥٧)،

ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو،

١٩٩١.

٢٢- نظرات فى تاريخ مصر،

جمال بدوى، ١٩٨٨.

٢٣- التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى

ج ٢، إمام للتصوف فى مصر: الشعراى،

د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.

٢٤- الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية

(١٩١٩-١٩٣٦)،

د. نجوى كامل، ١٩٨٩.

٢٥- المجتمع الإسلامى والغرب،

تأليف: هاملتون جب وهارولد بروين،

ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى،

١٩٨٩.

٢٦- تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة،

د. سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩.

٢٧- فتح العرب لمصر ج ١،

تأليف: ألفريد ج. بئر، ترجمة: محمد فريد

أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٨- فتح العرب لمصر ج ٢،

تأليف: ألفريد ج. بئر، ترجمة: محمد فريد

أبو حديد، ١٩٨٩.

٢٩- مصر فى عهد الإخشيديين،

د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.

٣٠- الموققفون فى مصر فى عهد محمد على،

د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠.

٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية،

شكرى القاضى، ١٩٨٩.

٣٢- هؤلاء الرجال من مصر ج ٢،

لمعى المطيمى، ١٩٨٩.

٣٣- مصر وقضايا الجنوب الإفريقى: نظرة على

الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية،

خالد محمود الكرمى، ١٩٨٩.

٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ

مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢،

د. يونس لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.

- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث،  
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي  
والعصر الإسلامي،  
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩ - العلاقات المصرية الإسرائيلية  
(١٩٤٨-١٩٧٩)،  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية  
(١٩٤٤-١٩٤٦)،  
د. سهير إسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،  
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،  
أعدها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والفتاوى  
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،  
د. إلهام محمد على ذهني، ١٩٩٢.
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة  
المماليك الجراكسة،  
د. محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢.
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني،  
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢،  
تأليف: وليم الصوري ترجمة وتعليق: د.  
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي:  
دراسة عن إقليم المنوفية،  
د. حلمي أحمد ثلبي، ١٩٩٢.
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة،  
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،  
د. إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣.
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر، من  
التصوير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،  
د. عبد السلام عبد العظيم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،  
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣،  
لمى المطيعي، ١٩٩٣.
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ  
مصر الإسلامية،  
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين  
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعدها للنشر:  
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة  
والافتراء: دراسة وثائقية،  
د. محمد نعمان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية  
(١٨٩٧-١٩١٧)،  
د. سهام نصار، ١٩٩٣.
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي،  
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية:  
الأصول التاريخية،  
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار  
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم  
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في  
إبريل ١٩٩٣)، أعدها للنشر: د. عبد العظيم  
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨ - الحروب الصليبية ج٣،  
تأليف: وليم الصوري  
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية  
(١٨٨٩-١٩٥١)،  
د. محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤.

- ٧٠ - أهل الذمة فى الإسلام ،  
تأليف : أ. س. تروتين  
ترجمة وتعليق : د. حسن حبشى ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريفور ليفانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف  
أحمد عمرو ، ١٩٩٤ .
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين لأحوال المانية والاقتصادية  
فى العصر الفاطمى ( ٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ) ،  
د. أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤ .
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤ .
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى  
العصر الفرعونى ،  
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤ .
- ٧٥ - أهل الذمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى  
الأول ،  
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥ .
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى  
( زمن الاحتلال البريطانى ) ،  
د. سيد إسماعيل على ، ١٩٩٥ .
- ٧٧ - الحروب الصليبية ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د.  
حسن حبشى ، ١٩٩٤ .
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية ( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ ) ،  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥ .
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى  
القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد  
فهيمى الجمال ، ١٩٩٥ .
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعماري  
الأوروبى ( ١٨٨٢ ، ١٩٠٤ ) ،  
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥ .
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من  
هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر ،  
د. رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥ .
- ٨٢ - مصر فى فجر الإسلام ، من الفتح العربى  
إلى قيام الدولة الطولونية ،  
د. سيدة إسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٨٣ - مذكراتى فى نصف قرن ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ - القسم  
الأول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية : دراسة تاريخية  
( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حلى أحمد شلى ، ١٩٩٥ .
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية  
الاقتصادية ( ١٨٤٠ - ١٩١٤ ) ،  
د. أحمد الشريبنى ، ١٩٩٥ .
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، ( ١٩٣٤ -  
١٩٤٦ ) ،  
إعداد : تريفور ليفانز ، ترجمة وتعليق : د.  
عبد الرؤوف أحمد عمرو ، ١٩٩٥ .
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى  
المصرية ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٥ .
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية فى العصر  
العثمانى ،  
د. عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة  
الإسلامية ،  
د. نريمان عبدالكريم أحمد ، ١٩٩٦ .
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،  
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهيمى  
الجمال ، ١٩٩٦ .
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية  
( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
ج ٢ ، د. نجوى كامل ، ١٩٩٦ .

١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢

د. تيسير أبو عرجة

١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره

د. على بركات

١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد

١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية ١٨٥٥ - ١٩٨٧ .

د. أحمد فارس عبد المنعم

١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).

د. سليمان صالح

١٠٧ - الأصولية الإسلامية .

تأليف: دليب هيرو: ترجمة: عبد الحميد فهمي الجمال .

١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .

سليم النقاش

١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ .

سليم النقاش

١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ١ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني .

١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .

د. البيومي إسماعيل الشربيني .

١١٢ - إسماعيل باشا صدقي

د. محمد محمد الجوادى .

١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري)

د. عز الدين إسماعيل .

١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي

تأليف أحمد رشدي صالح

١٠٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،

د. نبية بيومي عبدالله، ١٩٩٦ .

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،

د. سهير إسكندر، ١٩٩٦ .

٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع

معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة) ،

إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،

تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرزاق أحمد عمرو .

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر،

د. إيمان محمد عبد المنعم عامر .

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية،

د. محمد سيد محمد .

٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليوناني - الروماني) ج ٢ ،

د. سمير يحيى الجمال

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة،

أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،

أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،

أ. د. فاروق القاسمى، أعدها للنشر: أ. د.

عبد العظيم رمضان

١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة، اللواء/ مصطفى عبد المجيد نصير، اللواء/ عبد المجيد كفاى،

اللواء/ سعد عبد الحفيظ، السفير/ جمال منصور



- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ج ٣ .  
أحمد شفيق باشا.
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية)  
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية  
(١٥١٧ - ١٧٩٨)
- عبد الرزاق إبراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام  
د. البيومي اسماعيل الشربيلي
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية  
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث  
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)  
د. محمد عبد الحميد الحناوي
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج٦  
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوي  
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في  
نصف قرن  
د. محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج٧  
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج٨  
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)،  
إبراهيم محمد محمد إبراهيم .
- ١٢٨ - معارك صحفية،  
بقلم/ جمال بدوي.
- ١٢٩ - الدين العام (وآثره في تطور الدين المصري،  
(١٨٧٦-١٩٤٣).
- د. يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر  
(١٩٨٧-١٩٩٧).
- سمير فرود.
- ١٣١ - الولايات المتحدة ولورة يولية ١٩٥٢ م.  
ترجمة/ د. عبدالرؤف أحمد عمر.
- ١٣٢ - دار المندوب السامي في مصر ج١  
د. ماجدة محمد حمود.
- ١٣٣ - دار المندوب السامي في مصر ج٢.  
د. ماجدة محمد حمود.
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر في ضوء مخطوط  
عثماني للدارندلي.
- بقلم/ عزت حسن أنفدى الدارندلي  
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى.
- ١٣٥ - اليهود في مصر المملوكية  
(في ضوء وثائق الجيزة)  
(٦٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) د. محاسن  
محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق  
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار الترابل في مصر في العصر المملوكي  
د. محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٣٨ - الإخوان المسلمون وجدور التطرف الديني  
والإرهاب في مصر  
السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصري في القرن العشرين  
بقلم محمد قابيل
- ١٤٠ - سياحة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول  
من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ.  
١٨١١ - ١٨٤٨ م.
- طارق عبد العاطى غليم بيومي
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك  
لطفي أحمد نصار
- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج٣  
أحمد شفيق باشا ج٢، ١٩٩٩ .

- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق. م.  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي اسماعيل  
د. عبدالعليم خلاف
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م)  
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية  
د. أحمد عبدالرازق
- ١٤٧ - حسن البناء متى.. كيف.. ولماذا؟  
د. رفعت السيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية  
تأليف / د. سمير فوزي  
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر  
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة السيد يرسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. محاسن محمد الرقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)  
د. علية عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الإسلامية في العصور الوسطى  
د. علية عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر في القرن التاسع عشر  
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)  
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية الجزء الثالث  
في العصر الإسلامى  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية الجزء الرابع  
في العصر الإسلامى والحديث  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)  
د. محمد عبد العلى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الأول  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)  
الجزء الثانى  
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيف والنار في السودان  
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ - ١٩٥٣ م)  
د. تمام همام تمام
- ١٦٣ - مصر والحملة الفرنسية المستشار/ محمد سعيد المشاوى
- ١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠١. ٢١ ديسمبر ١٩٩٧.
- إعداد / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والتغير الاجتماعى في مصر (في القرن التاسع عشر)  
سامى سليمان محمد السهم
- ١٦٦ - مذكرات معتقل سياسى (صفحة من تاريخ

- مصر)  
السيد يوسف
- ١٦٧- الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح  
العربي إلى نهاية الدولة الأيوبية  
د. صفى على محمد عبدالله
- ١٦٨- مؤرخون مصريون من عصر المماليك  
يسرى عبد الفتاح
- ١٦٩- مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامي إلى  
نهاية عصر الفاطميين (٢١٠ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ -  
١١٧١م)
- د. صفى على محمد عبدالله
- ١٧٠- الثورة المصرية في عصر سلاطين المماليك  
(٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)  
مجدى عبد الرشيد بحر
- ١٧١- تاريخ الجالية الأرمنية في مصر  
القرن التاسع عشر  
تأليف / محمد رفعت
- ١٧٢- تاريخ أهل الدمام في مصر الإسلامية  
(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)  
الجزء الأول
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٣- تاريخ أهل الدمام في مصر الإسلامية  
(من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي)  
الجزء الثاني
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٤- مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع  
ق.م
- د. أحمد عبد الحليم دراز
- ١٧٥- محمد توفيق نسيم بامبا ودوره في الحياة  
السياسية
- عادل إبراهيم الطويل
- ١٧٦- الملاحاة النيلية في مصر العثمانية  
١٥١٧ - ١٧٩٨م
- د. عبدالحميد حامد سليمان
- ١٧٧- سياسة مصر العسكرية
- أزاء حروب الشرق الأوسط
- لواء دكتور/ صلاح سالم
- ١٧٨- العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى  
في القرن الثامن عشر  
د. سحر على حلفي
- ١٧٩- دور الحماية العثمانية في تاريخ مصر  
(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)
- د. عفاف مسعد السيد العبد
- ١٨٠- الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة  
السويس  
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٨١- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد  
ج١)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
- ١٨٢- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد  
ج٢)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشي
- ١٨٣- شاهد على العصر  
مذكرات محمد لطفي جمعة
- ١٨٤- الملوكة في القرن الثامن عشر  
ياسر عبد المنعم محاريق
- ١٨٥- تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري  
١٨٢٠ - ١٨٨٥ م
- د. أحمد سيد أحمد
- ١٨٦- العقائد الدينية في مصر المملوكية بين الإسلام  
والتصوف
- د. أحمد صبحي ملصور

الشعبية المصرية  
د. فتحي الصنفاري  
١٩٥ - مجتمع أفريقيا في عصر  
الولاة  
د. نريمان عبدالكريم أحمد  
١٩٦ - تاريخ تطور الري في  
مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤م)  
عبدالعظيم محمد سعودى  
١٩٧ - القدس الخالدة  
د. عبدالحمد زايد  
١٩٨ - العلاقات السياسية بين  
الدولة الأيوبية  
والامبراطورية الرومانية  
المقدسة زمن الحروب  
الصليبية  
د. عادل عبدالحافظ حمزة  
١٩٩ - المعبد في الدولة الحديثة  
في مصر الفرعونية  
(تنظيمه الإدارى ودوره  
السياسى)  
د. بهاء الدين ابراهيم محمود  
٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر  
العصور (أعمال اللدوة التى  
أقامتها لجنة التاريخ  
والآثار بالمجلس الأعلى  
للثقافة بالاشتراك مع كلية  
الآداب جامعة الإسكندرية  
في يومى ٢٢، ٢٣ ابريل  
١٩٩٨م).  
اعداد/ د. عبدالعظيم رمضان

١٨٧ - نيابة حلب فى عصر  
سلاطين المماليك (١٢٥٠  
١٥١٧م / ٦٤٨ - ٩٢٣  
هـ)  
د. عادل عبد الحافظ حمزة  
١٨٨ - نيابة حلب فى عصر سلاطين  
المماليك (١٢٥٠ -  
١٥١٧م / ٦٤٨ - ٩٢٣هـ)  
د. عادل عبدالحافظ حمزة.  
١٨٩ - يهود مصر منذ عصر  
الفراعنة حتى عام ٢٠٠٠م  
عرفة عبده على  
١٩٠ - العلاقات السياسية بين  
مصر والعراق (١٩٥١ -  
١٩٦٣م)  
د. عبدالحمد عبدالجليل أحمد  
شلبى  
١٩١ - اليهود فى مصر العثمانية  
حتى أوائل القرن التاسع  
عشر هـ  
د. محسن على شومان  
١٩٢ - اليهود فى مصر العثمانية  
حتى أوائل القرن التاسع  
عشر هـ  
د. محسن على شومان.  
١٩٣ - الاسام محمد عبده بين  
الملهج الدنى الاجتماعى  
د. عبدالله شحاته  
١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

مرفت صبحى غالى  
٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها  
فى العصر الاسلامى (٢١) -  
١١٧١ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م)  
السيد محمد أحمد عطا  
٢٠٦ - مصر للمصريين ج٩  
سليم خليل النقاش  
٢٠٧ - الظاهر بيبرس  
د. سعيد عبدالفتاح عاشر  
٢٠٨ - الدور المصرى والعربى  
فى حرب تحرير الكويت  
ج١  
لواء / د. كمال أحمد عامر

٢٠١ - إمارة الحج فى مصر  
العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ  
/ ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)  
سميرة فهمى على عمر  
٢٠٢ - المندوبون الساميون فى  
مصر  
د. ماجدة محمد حمود  
٢٠٣ - الصراع الدولى على عدن  
والدور المصرى  
فتحى أبو طالب  
٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين  
مصر وبريطانيا (١٩٣٥ -  
١٩٤٥ م)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩ / ٢٠٠١

---

I.S.B.N 977 - 01 - 7633 - 8



لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكثيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حتى استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التى شاركت فيها القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التاريخ العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

Bibliotheca Alexandrina



0334299

مطابع الهيئة المصرية

٧٠٠ قرشاً

